بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التخطيط

خطة التنمية الخامسة

١٤١٠ - ١٤١٥هـ
١٩٩٠ - ١٩٩٥م

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم (٩٣) وتاريخ ١٤١٠/٦/٣هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على خطاب معالي وزير التخطيط بالنيابة رقم ١/١٥٨١ وتاريخ ١٤١٠/٥/٢١هـ الوارد من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٨٨٠٩ وتاريخ ١٤١٠/٥/٢٨هـ والمرفق به خطة التنمية الخامسة للمملكة العربية السعودية عن الفترة من ١٤١٠/٦/٣ وحتى ١٤١٥/٧/٢٨هـ التي اعدت حسب الاهداف العامة والاسس الاستراتيجية التي اقرها مجلس الوزراء بقراره رقم ٣٨ وتاريخ ١٤٠٩/٣/٢١هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٨ وتاريخ ١٤٠٩/٣/٢١هـ.

وبعد الاطلاع على خطة التنمية الخامسة المرفقة.

يقرر مايلي :-

اولا : الموافقة على خطة التنمية الخامسة للمملكة العربية السعودية (١٤١٠ -١٤١٥هـ)

ثانيا : يراعى في تنفيذها تطبيق قرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن الخطط السابقة.

رئيس مجلس الوزراء

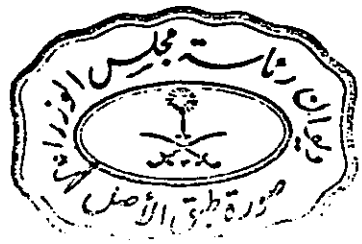

تقـــــــديم

يقينا ان ارادة وطنية قد اجتذبت أروع تفاصيل الحلم الى أرض الواقع .. وان فلسفة روحية قد أدت المهمة الصعبة للتخطيط للتنمية باطارها الذي حفظ لها سلامة التوجه والضمير في العمل ، وجعلها تطمئن الى اكتمال الانجاز قبل مغادرة الموقع الى موقع جديد ، ليفتح أبوابا مشرعة أبدا ، كلما تحقق حلم لصياغة حلم آخر .. وليطرح أمام مهمة التخطيط أبرز سماتها في التجدد والتواصل .

هكذا تأتي الخطة الواحدة مرحلة متسقة داخل سلسلة متكاملة ، وتتمايز باختلاف مهامها وأدواتها وطموحها ، فيما تتكون للتخطيط الوطني شخصيته الفريدة .

من هنا تجيء الخطة الخامسة ، وفي اطار هذا السياق ، لتمثل مرحلة ثانية من مراحل التخطيط ، بعد عشرين عاما أدت فيها المرحلة الأولى مهامها عبر أربع خطط كاملة ، ولتكون بمثابة انتقالة حضارية جديدة .

تبدأ الخطة الخامسة وقد اكتملت كل التجهيزات الأساسية .. أي أن هذه الخطة تتخذ من اكتمال الطموح الأول ، نقطة البدء لانطلاقتها ، وطبيعي ، أن يتغير ميدان الانطلاق ، وأن تنتقل الجهود من فوق هذه الساحة الى ساحة جديدة .

ان التحدي الذي تتصدى له الخطة الخامسة يتجه الى تغيير شكل الاقتصاد وتنويع قاعدته ، ورفد مصادر الدخل بموارد جديدة ، واستغلال كل الطاقات الكامنة لتعمل بكل فاعليتها ، وشغل المواقع بالقوى العاملة من الكفاءات الوطنية ، واستغلال الخدمات القائمة للحد الأقصى من قدراتها ، وصيانتها ، واستحداث أسواق جديدة للمال ، وفتح أسواق جديدة عالمية أمام التصدير .

على أن ماطرح هذا التحدي ليس أن أسعار البترول قد تراجعت في السنوات الأخيرة ، لأن دخل البترول قد أدى دوره كاملا في الفترات السابقة ، ولم يعد من المنطقي أن يظل ممثلا للدخل الرئيسي للمملكة . لقد بدأ التفكير في تنويع مصادر الدخل ، وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني في مجمله منذ سنوات طويلة في خطط سابقة ، ولكن هذه المهمة تبلغ مداها اليوم في هذه الخطة لتفسح مجالا رحبا لاسهام القطاع الخاص في دعم قوة الاقتصاد الوطني ،ولفتح أبوابا جديدة أمام التصنيع والزراعة والثروة المعدنية والتسويق وتشغيل القوى

الوطنية السعودية . وطبيعي أن تتجه الخطة الى تقليل الانفاق وزيادة طاقة العمل و كفاءته .

ستقوم الخطة الخامسة في الوقت الحالي بنقل الاقتصاد مباشرة نحو المرحلة الثانية من مراحل التنويع الاقتصادي التي تتمثل في ايجاد هيكلية جديدة للاقتصاد لتحقيق نمو مستقبلي يضطلع فيه القطاع الخاص بدور رئيسي في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ، وزيادة مشاركته في ملكية مرافق الخدمات العامة كالكهرباء والاتصالات والنقل ، بينما تستمر الدولة في توفير الخدمات الأساسية فيما يتعلق بالدفاع والتعليم والصحة والرفاهية ، وايجاد تجهيزات أساسية للعلوم والتقنية قادرة على الاستيعاب والابتكار ، فضلا عن التجهيزات الأساسية العامة .

كانت الخطة الأولى قد بدأت وسط مزاعم بأن التخطيط لايتفق مع اقتصاد مؤسس على السوق الحرة ، بيد أن التحولات الكبرى التي شهدتها المملكة تعبر بكل وضوح عن تهافت تلك المزاعم ، حيث أصبح حجم الاقتصاد اليوم ضعفي حجمه عام ١٣٩٠هـ من الناحية الحقيقية ، كما أصبح حجم الاقتصاد غير النفطي للقطاع الخاص أربعة أضعاف حجمه في تلك الفترة أيضا ، دون أن تؤدي هذه الانجازات الاقتصادية المدهشة الى أي اختلالات اجتماعية ، بل كانت مصحوبة بانسجام اجتماعي تام .

وتفخر المملكة ، وهي تشرع في تنفيذ خطة التنمية الخامسة ، بأنها تشارف على بلوغ غاياتها المرجوة ، وأن أحلاما كانت بالأمس بعيدة المنال أصبحت اليوم شامخة بوجودها في كل مكان ومجال ، يقوم على ادارتها وتشغيلها وصيانتها شعب عملاق أصيل ، اتخذ من الصبر سلاحا ومن الطموح قوة ومن الايمان مرتكزا ، فثابر على رفعة مجدها وصياغة وجودها الحضاري ، دافعا بها الى صدارة هذا العصر ، مكللة بالعزة ، محاطة بالأمن والرفاه ، مقودة بحكمة الشريعة السمحاء .

وزير التخطيط بالنيابة

هشام محي الدين ناظر

المحتـــويـــات

المحتويات ١٧
قائمة الخرائط والرسومات ٣٨

١ ــ التخطيط والتنمية في المملكة العربية السعودية : ٤٣

١/١ **الاتجاهات الرئيسية للتنمية** ٤٤
ــ تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام ٤٤
ــ رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة ٤٥
ــ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ٤٥
ــ التنمية الاقليمية ٤٥
ــ دعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ٤٥
ــ توسيع نطاق العلاقات بين المملكة وغيرها من الدول ٤٦
ــ تنمية واكمال التجهيزات الأساسية الفيزيقية ٤٦
ــ تنمية الموارد البشرية ٤٦
٢/١ **منجزات خطط التنمية السابقة** ٤٧
ــ تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط الخام ٤٧
ــ رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة ٤٨
ــ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ٤٩
ــ تعزيز دور القطاع الخاص ٤٩
ــ تنمية التجهيزات الأساسية الفيزيقية ٥٠
ــ تنمية الموارد البشرية ٥٠
٣/١ **تغير محور الاهتمام في التخطيط للتنمية** ٥١
٤/١ **الاتجاهات الاستراتيجية للتنمية المستقبلية** ٥٣

٢ ــ منجزات خطة التنمية الرابعة : ٥٧

١/٢ **أهداف الخطة الرابعة** ٥٧
٢/٢ **الايرادات والنفقات الحكومية** ٥٩
١/٢/٢ النفقات المتكررة ونفقات المشاريع ٦٠
٢/٢/٢ نفقات التنمية ٦٠
٣/٢ **الناتج المحلي الاجمالي خلال خطة التنمية الرابعة** ٦٦
٤/٢ **تركيب الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي** ٧١
٥/٢ **العمالة والانتاجية** ٧٢
٦/٢ **التجارة الخارجية وميزان المدفوعات** ٧٧
١/٦/٢ التجارة الخارجية ٧٧
٢/٦/٢ ميزان المدفوعات ٧٨
٧/٢ **التضخم** ٨٣
٨/٢ **تطور القطاع الخاص خلال خطة التنمية الرابعة** ٨٣

٣ ـ أهداف خطة التنمية الخامسة ومحاورها الرئيسية : ٨٧

١/٣ أهداف خطة التنمية الخامسة ٨٧

٢/٣ المحاور الرئيسية لخطة التنمية الخامسة ٨٨

ـ استقرار الاقتصاد الوطني من خلال ثبات مسار النفقات الحكومية ٨٩

ـ التطوير التنظيمي ٨٩

ـ التوسع في تنمية دور القطاع الخاص ٩٠

ـ التركيز على تغيير البنية الاقتصادية عن طريق النمو ٩٠

ـ تحسين النوعية وكفاءة الأداء والقدرة التنافسية ٩١

ـ تنمية الموارد البشرية السعودية والتركيز على الاستفادة منها ٩١

ـ المحافظة على الرفاهية ونوعية الحياة في المجتمع السعودي ٩٢

ـ تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة ٩٢

ـ التعجيل في تنمية وتطوير العلوم والتقنية ٩٢

ـ تعزيز الروابط الدولية وتوسعة آفاقها ٩٣

٤ ـ القضايا الأساسية : ٩٧

١/٤ القضايا المتعلقة بالقوى العاملة ٩٧

١/١/٤ التنمية المتوازنة للقوى العاملة ٩٧

٢/١/٤ رفع كفاءة القوى البشرية ٩٨

٣/١/٤ الاستفادة من القوى العاملة ٩٨

١ – تباينات الأجور ٩٨

٢ – السعودة ٩٩

٣ – معلومات سوق العمل وخدمات التوظيف ٩٩

٤ – فرص العمل للنساء ٩٩

٤/١/٤ السياسات ١٠٠

٢/٤ القضايا المتعلقة بالقطاع الخاص ١٠٠

١/٢/٤ تعبأة المدخرات الخاصة وحفز رأس المال ١٠١

٢/٢/٤ التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص ١٠١

٣/٢/٤ الاستثمارات الأجنبية المباشرة ١٠١

٤/٢/٤ المعلومات ١٠١

٥/٢/٤ السياسات ١٠٢

ـ الأسواق المالية ١٠٢

ـ ادارة للقطاع الخاص في وزارة التخطيط ١٠٢

ـ مركز المعلومات ١٠٢

ـ القضاء التجاري ١٠٢

ـ البنوك التجارية ١٠٣

— تيسير الاجراءات ووضع اطار تنظيمي للتعاون والتنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص ١٠٣
— تشجيع الاندماج في صورة شركات مساهمة ١٠٣
— تنمية الصادرات غير النفطية للقطاع الخاص ١٠٣
— تحويل بعض المشروعات الحكومية الى القطاع الخاص ١٠٣
٣/٤ القضايا المتعلقة بالعلوم والتقنية ١٠٤
١/٣/٤ الفجوة التقنية ١٠٤
٢/٣/٤ دعم نشاطات بحوث التنمية ١٠٤
٣/٣/٤ السياسات ١٠٥
٤/٤ القضايا المتعلقة بالمياه ١٠٥
١/٤/٤ القضايا الأساسية ١٠٥
— أولويات استعمالات المياه ١٠٥
— المعلومات والبيانات المائية ١٠٦
— ازدياد استهلاك المياه ١٠٦
٢/٤/٤ السياسات ١٠٧
٥/٤ القضايا المتعلقة بتمويل الخدمات والمرافق العامة ١٠٨
١/٥/٤ الأسباب الداعية لمراجعة عملية تمويل الخدمات والمرافق العامة ١٠٨
— كفاءة الخدمة ١٠٨
— مشاركة القطاع الخاص ١٠٨
— المراقبة والتنظيم ١٠٨
— تنافس الطلب على الايرادات العامة المحدودة ١٠٨
٢/٥/٤ أساليب التمويل ١٠٩
السياسات ١٠٩
٦/٤ القضايا المتعلقة بالاعانات ١١٠
١/٦/٤ الاعانات كأداة للسياسات ١١٠
٢/٦/٤ الحاجة الى مراجعة الاعانات ١١١
٣/٦/٤ السياسات ١١٢
٧/٤ القضايا الاجتماعية ١١٣
١/٧/٤ أهمية القضايا الاجتماعية في التخطيط للتنمية ١١٣
٢/٧/٤ السياسات ١١٤
٨/٤ قضايا المعلومات ١١٥
١/٨/٤ تنامي قيمة المعلومات ١١٥
٢/٨/٤ الاحتياجات الأساسية للمعلومات ١١٦
— الميـــاه ١١٦
— القطاعات الانتاجية ١١٦
— سـوق العمـل ١١٦
— نوعية التعليم ١١٦

— الصحـــــة ١١٦
— الخـدمـات الاجتماعيـة ١١٧
— النقـــل ١١٧
— الاســـكان ١١٧
— التوزيع الاقليمي ١١٧
٣/٨/٤ الحاجة الى تحسين نوعية المعلومات وتدفقها ١١٧
٤/٨/٤ الســياســـات ١١٨

٥ ــ مسيرة الاقتصاد الوطني في فترة خطة التنمية الخامسة : ١٢١

١/٥ الوضع الاقتصادي عند بداية خطة التنمية الخامسة ١٢١
٢/٥ أهداف التنمية على مستوى الاقتصاد الوطني ١٢٣
— المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ١٢٣
— توسعة قاعدة ايرادات الدولة ١٢٣
— توسعة وتنويع القاعدة الاقتصادية ١٢٤
— زيادة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني ١٢٤
— زيادة المقدرة التنافسية للصناعات السعودية ١٢٤
— تحسين أوضاع ميزان المدفوعات ١٢٤
٣/٥ تنمية الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الاجمالي) ١٢٤
— أهداف النمو المحددة ١٢٥
١/٣/٥ تنمية القطاعات ١٢٦
— الزراعـــة ١٢٦
— التعـــدين ١٢٦
— التـــكرير ١٣٠
— البتروكيماويات ١٣٠
— الصناعات التحويلية الأخرى ١٣٠
— المرافق العامة ١٣١
— البناء والتشييد ١٣١
— التجـــارة ١٣١
— النقـــل ١٣١
— ملكية دور السكن ١٣١
— الخدمات المالية ١٣٢
— الخدمات الجماعية والشخصية ١٣٢
— الخدمات الحكومية ١٣٢
— النفـــط ١٣٢
٢/٣/٥ التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني ١٣٣
٣/٣/٥ التركيب الهيكلي لنمط الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي ١٣٥

٤/٥ الانفاق الحكومي في خطة التنمية الخامسة ١٣٨
١/٤/٥ هيكل النفقات الحكومية المدنية ١٣٨
٢/٤/٥ نفقات جهات التنمية ١٤٢
— الموارد الاقتصادية ١٤٦
— الموارد البشرية ١٤٦
— الصحـــة ١٤٦
— النقـــل ١٤٦
٥/٥ الايرادات والتمويل الحكومي ١٤٧
٦/٥ متطلبات الاستثمار وحشد رأس المال ١٤٧
١/٦/٥ متطلبات الاستثمار ١٤٧
٢/٦/٥ حشد رأس المال ١٥٣
٧/٥ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ١٥٣
١ – تعزيز القاعدة المادية للصناعات التصديرية وتوسيع عمليات التصدير ١٥٥
٢ – ابرام اتفاقيات تجارية دولية ١٥٦
٣ – توسعة نطاق عمليات الصناعات الوطنية المنافسة للواردات ١٥٧
٤ – تعجيل عملية التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٥٧
٨/٥ دور القطاع الخاص على المدى البعيد ١٥٨

٦ — القوى العاملة في فترة خطة التنمية الخامسة : ١٦١

١/٦ أهداف العمالة في خطة التنمية الخامسة ١٦١
٢/٦ قضايا العمالة في خطة التنمية الخامسة ١٦٢
— تحسين فرص العمالة السعودية في القطاع الخاص ١٦٢
— التفاوت بين أجور السعوديين وغير السعوديين ١٦٣
— تحسين مهارات العمالة السعودية ١٦٣
— تقليل الهدر في نظام التعليم ١٦٣
— تحسين نظم المعلومات الخاصة بالعمالة ١٦٤
— توسعة الخدمات للعمالة ١٦٤
٣/٦ العمالة خلال سنوات خطة التنمية الخامسة ١٦٤
١/٣/٦ اجمالي العمالة ١٦٤
٢/٣/٦ التركيب القطاعي للعمالة ١٦٥
٣/٣/٦ التركيب المهني للعمالة ١٦٨
٤/٣/٦ الاجور والانتاجية ١٧١
٤/٦ القوى العاملة المدنية السعودية ١٧٢
١/٤/٦ العرض الكلي من العمالة ١٧٢
٢/٤/٦ العرض من القوى العاملة حسب مستوى التعليم ١٧٤
٥/٦ الموازنة بين عرض القوى العاملة السعودية وفرص العمل ١٧٦

٦/٦ **سياسات واجراءات سوق العمل** ١٧٧

٧ ــ القطـــاع الخـــاص : ١٨٣

١/٧ **الأوضاع الراهنة للقطاع الخاص وآفاق النمو** ١٨٣
١/١/٧ الأوضاع الراهنة ١٨٣
٢/١/٧ نمو القطاع الخاص خلال فترة خطة التنمية الخامسة ١٨٥
٢/٧ **الدور المتغير للقطاع الخاص** ١٨٧
٣/٧ **الأهداف التنموية للقطاع الخاص** ١٨٨
ــ تنويع القاعدة الاقتصادية ١٨٨
ــ توفير فرص عمل منتجة للقوى العاملة السعودية ١٨٩
ــ توسعة رأس المال الخاص في الاقتصاد الوطنى ١٨٩
ــ دعم مقدرة الاقتصاد الوطنى على التكيف ١٨٩
٤/٧ **استراتيجية تنمية القطاع الخاص على المدى البعيد** ١٩٠
أ – تشجيع مساهمة القطاع الخاص للدخول في نطاق أوسع من النشاطات ١٩٠
ب – تشجيع المنافسة بين المنتجين السعوديين ١٩٠
ج – تنمية الأسواق المالية المحلية ١٩١
د – دعم امكانات القطاع الخاص في مجال الأعمال ١٩١
٥/٧ **فرص تنمية القطاع الخاص** ١٩١
ــ القطاعات الانتاجية ١٩٢
ــ قطاعات الخدمات ١٩٢
٦/٧ **المبادرات التنظيمية لدعم تنمية القطاع الخاص** ١٩٢
١/٦/٧ إدارة للقطاع الخاص في وزارة التخطيط ١٩٣
ــ تقويم أوضاع القطاع الخاص ١٩٣
ــ تقويم تأثير السياسات ١٩٤
ــ خدمات المعلومات الاقتصادية والمالية وخدمات الأعمال ١٩٤
ــ مقترحات خاصة ببرامج العمل ١٩٤
٢/٦/٧ التخصيص ١٩٤
٣/٦/٧ خدمات الأعمال ١٩٦
٤/٦/٧ مبادرات تنظيمية أخرى ١٩٧
ــ تنمية وترويج الصادرات ١٩٧
ــ تمويل الصادرات ١٩٧
ــ العلاقات التجارية ١٩٧
ــ تشجيع الاستثمارات الأجنبية ١٩٨
ــ التعامل بالأسلوب التجارى مع التقنية ١٩٨
ــ التعليم التجارى ١٩٩
ــ تنمية الأعمال الصغيرة ١٩٩

— جمعيات القطاع الخاص ١٩٩
— تحسين فرص الأعمال للمرأة ضمن القطاع الخاص ٢٠٠

٨ — قطاع الخدمات المالية : ٢٠٣

١/٨ التحديات الأساسية التي تواجه الخدمات المالية ٢٠٣
٢/٨ تطور القطاع المصرفي في ظل الخطط السابقة ٢٠٤
٣/٨ نمو القطاع المالي خلال خطة التنمية الخامسة ٢٠٤
٤/٨ تنمية المؤسسات المالية وسياساتها ٢٠٩
١/٤/٨ البنوك التجارية ٢٠٩
٢/٤/٨ المؤسسات المالية غير المصرفية ٢٠٩
— مؤسسات الاقراض المتخصصة ٢١٠
— بنك تنمية الصادرات المقترح ٢١١
— ايجاد سوق أكثر فعالية للأوراق المالية ٢١٢
— شركات التأجير التمويلي ٢١٣
— شركات التأمين ٢١٣
— شركات رأس المال المشترك ٢١٤

٩ — الموارد الطبيعية : ٢١٧

١/٩ الميـــاه ٢١٧
١/١/٩ دور قطاع المياه وأهداف التنمية ٢١٧
٢/١/٩ الانجازات والقضايا الأساسية ٢١٧
القضايا الأساسية ٢١٩
٣/١/٩ دور الحكومة والقطاع الخاص ٢١٩
٤/١/٩ السياسات والبرامج الرئيسية ٢٢٠
البرامج الرئيسية ٢٢١
٥/١/٩ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٢٢١
— المحافظة على المياه ٢٢١
— التغيير في الميزان الوطني للمياه ٢٢٢
— ايرادات المياه ٢٢٥
— الســـعودة ٢٢٥
٦/١/٩ الاعتمادات المالية ٢٢٥
٢/٩ الطاقـــة ٢٢٦
١/٢/٩ دور قطاع الطاقة وأهداف التنمية ٢٢٦
٢/٢/٩ الانجازات والقضايا الأساسية ٢٢٦
القضايا الأساسية ٢٢٧
— الأسعار واستهلاك الطاقة ٢٢٧

— المنتجات البترولية المكررة ٢٢٨
— استهلاك الغاز الطبيعى ٢٢٨
— التوزيع المحلي ٢٢٨
٣/٢/٩ دور الحكومة والقطاع الخاص ٢٢٨
٤/٢/٩ السياسات والبرامج الرئيسية ٢٢٩
البرامج الرئيسية ٢٢٩
٥/٢/٩ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٢٢٩
٦/٢/٩ الاعتمادات المالية (قطاع الطاقة) ٢٣٠
٣/٩ الثروة المعدنية ٢٣١
١/٣/٩ دور قطاع التعدين وأهداف التنمية ٢٣١
٢/٣/٩ الانجازات والقضايا الأساسية ٢٣٢
القضايا الأساسية ٢٣٢
٣/٣/٩ دور الحكومة والقطاع الخاص ٢٣٢
٤/٣/٩ السياسات والبرامج الرئيسية ٢٣٥
البرامج الرئيسية ٢٣٦
٥/٣/٩ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٢٣٧
٦/٣/٩ الاعتمادات المالية (قطاع الثروة المعدنية) ٢٣٨

١٠ — القطاعات الانتاجية : ٢٤١

١/١٠ الزراعة ٢٤٢
١/١/١٠ دور قطاع الزراعة وأهداف التنمية ٢٤٢
٢/١/١٠ الانجازات والقضايا الأساسية ٢٤٣
— التوسع الافقى والطلب على موارد المياه المحدودة ٢٤٣
— الأسعار النسبية للسلع الزراعية وانماط المحاصيل وتنويع الانتاج الزراعى ٢٤٤
— هيكل القروض الزراعية ٢٥١
— الفجوة بين الموارد الطبيعية المحلية والطلب على المنتجات الحيوانية ٢٥٢
— المنتجات المحلية والمنافسة الخارجية ٢٥٣
٣/١/١٠ دور الحكومة والقطاع الخاص ٢٥٣
٤/١/١٠ السياسات والبرامج الرئيسية ٢٥٣
البرامج الرئيسية ٢٥٤
— الخدمات الزراعية ٢٥٤
— التنمية الزراعية ٢٥٤
— الأبحاث الزراعية ٢٥٥
— القروض والاعانات الزراعية ٢٥٥
— الدراسات الاقتصادية والاحصاء ٢٥٥
— صوامع الغلال ومصانع الأعلاف ٢٥٥

— التعاون الفني ونقل التقنية ٢٥٥
٥/١/١٠ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٢٥٥
٦/١/١٠ الاعتمادات المالية ٢٥٧
٢/١٠ الصناعة ٢٥٨
١/٢/١٠ دور قطاع الصناعة وأهداف التنمية ٢٥٨
٢/٢/١٠ الانجازات والقضايا الأساسية ٢٥٩
القضايا الأساسية ٢٦٠
— الصناعات الأساسية للبتروكيماويات ٢٦٠
— الصناعات المكملة للصناعات البتروكيماوية الأساسية ٢٦٠
— الصناعات الاحلالية ٢٦١
— الصناعات التصديرية ٢٦١
— صناعات التقنية المتقدمة ٢٦١
— الصناعات ذات الحجم الصغير ٢٦٢
— التلوث الصناعي ٢٦٢
— الحوافز التشجيعية الصناعية ٢٦٢
— التقنية الصناعية ٢٦٢
— المشاريع الصناعية الخليجية المشتركة ٢٦٣
— استغلال الطاقات الانتاجية للمصانع القائمة ٢٦٣
٣/٢/١٠ دور الحكومة والقطاع الخاص ٢٦٣
٤/٢/١٠ السياسات والبرامج الرئيسية ٢٦٤
البرامج الرئيسية ٢٦٥
— التجهيزات الأساسية ٢٦٥
— الصناعات التحويلية ٢٦٥
— تشجيع الاستثمار الصناعى ٢٦٦
— الصناعات البتروكيماوية ٢٦٦
— الأبحاث والدراسات الصناعية ٢٦٦
— الترويج للصادرات ٢٦٦
٥/٢/١٠ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٢٦٦
٦/٢/١٠ الاعتمادات المالية ٢٦٧
٣/١٠ الكهرباء ٢٦٧
١/٣/١٠ دور قطاع الكهرباء وأهداف التنمية ٢٦٧
٢/٣/١٠ الانجازات والقضايا الأساسية ٢٦٨
القضايا الأساسية ٢٦٩
— التوازن الاقليمي ٢٦٩

— المقاييس والاجراءات ٢٦٩
— الاشراف والتنظيم ٢٦٩
— المحافظة على الموارد ٢٧٠
٣/٣/١٠ دور الحكومة والقطاع الخاص ٢٧٠
٤/٣/١٠ السياسات والبرامج الرئيسية ٢٧٠
البرامج الرئيسية ٢٧١
— التوليد ٢٧١
— شبكات النقل ٢٧١
— التوزيع ٢٧١
— نظم الاتصال والتحكم ٢٧١
— التنمية الادارية ٢٧٢
٥/٣/١٠ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٢٧٢
٦/٣/١٠ الاعتمادات المالية ٢٧٣
٤/١٠ البناء والتشييد ٢٧٣
١/٤/١٠ دور قطاع البناء والتشييد وأهداف التنمية ٢٧٣
٢/٤/١٠ الانجازات والقضايا الأساسية ٢٧٤
القضايا الأساسية ٢٧٥
— تشجيع تصدير صناعه البناء والتشييد ٢٧٥
— الكفاءات الوطنية ٢٧٥
— معايير الجودة ٢٧٥
— صيانة المشاريع المنفذة ٢٧٦
٣/٤/١٠ دور الحكومة والقطاع الخاص ٢٧٦
٤/٤/١٠ السياسات والبرامج الرئيسية ٢٧٩
البرامج الرئيسية ٢٧٩
— الدراسات والتعاون الفني ٢٧٩
— تنمية القوى العاملة ٢٧٩
— تصنيف المقاولين ٢٨٠
٥/٤/١٠ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٢٨٠
٦/٤/١٠ الاعتمادات المالية ٢٨٠

١١ — قطاع الخدمات : ٢٨٣

١/١١ الخدمات التجارية ٢٨٣
١/١/١١ دور الخدمات التجارية وأهداف التنمية ٢٨٣
٢/١/١١ الانجازات والقضايا الأساسية ٢٨٤
القضايا الأساسية ٢٨٤
— انخفاض مستويات الانتاجية وتزايد عدد القوى العاملة غير السعودية ٢٨٥

— عدم كفاية خدمات الأعمال والمهن التجارية ٢٨٥
— التنظيم التجاري ٢٨٥
٣/١/١١ دور الحكومة والقطاع الخاص ٢٨٥
٤/١/١١ السياسات والبرامج الرئيسية ٢٨٦
البرامج الرئيسية ٢٨٦
— التطوير والخدمات المساندة ٢٨٧
— التموين والجودة النوعية ٢٨٧
— التمويل وخدمات الأعمال التجارية ٢٨٧
٥/١/١١ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٢٨٧
٦/١/١١ الاعتمادات المالية ٢٨٨
٢/١١ الخدمات السياحية ٢٨٨
١/٢/١١ دور الخدمات السياحية وأهداف التنمية ٢٨٨
٢/٢/١١ الانجازات والقضايا الأساسية ٢٨٩
القضايا الأساسية ٢٩٠
— النشاط السياحي والأنظمة ٢٩٠
— القوى العاملة والتدريب ٢٩٠
٣/٢/١١ دور الحكومة والقطاع الخاص ٢٩٠
٤/٢/١١ السياسات والبرامج الرئيسية ٢٩٣
البرامج الرئيسية ٢٩٣
٥/٢/١١ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٢٩٣
٦/٢/١١ الاعتمادات المالية ٢٩٤
٣/١١ المواصفات والمقاييس ٢٩٤
١/٣/١١ دور المواصفات والمقاييس وأهداف التنمية ٢٩٤
٢/٣/١١ الانجازات والقضايا الأساسية ٢٩٥
القضايا الأساسية ٢٩٥
٣/٣/١١ دور الحكومة والقطاع الخاص ٢٩٦
٤/٣/١١ السياسات والبرامج الرئيسية ٢٩٦
البرامج الرئيسية ٢٩٦
— الادارة والتشغيل والمواصفات ٢٩٧
— الصيانة والتشغيل ٢٩٧
— تنمية القوى العاملة ٢٩٧
— ضبط الجودة النوعية ٢٩٧
٥/٣/١١ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٢٩٧
٦/٣/١١ الاعتمادات المالية ٢٩٨
٤/١١ الخدمات الاحصائية ٢٩٨
١/٤/١١ دور قطاع الخدمات الاحصائية وأهداف التنمية ٢٩٨

٢/٤/١١ الانجازات والقضايا الأساسية ٢٩٩
— النقص في تغطية المعلومات ٢٩٩
— نوعية المعلومات ٢٩٩
— عدم استمرارية جمع البيانات ٢٩٩
— توفير البيانات في الوقت المناسب ٢٩٩
— الحصول على المعلومات ٣٠٠
٣/٤/١١ دور الحكومة والقطاع الخاص ٣٠٠
٤/٤/١١ السياسات والبرامج الرئيسية ٣٠٠
البرامج الرئيسية ٣٠٠
— مواصلة وتوسيع خدمات المعلومات ٣٠٠
— تحسينات النوعية ٣٠١
— تنمية القوى العاملة ٣٠١
٥/٤/١١ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٣٠١
٦/٤/١١ الاعتمادات المالية ٣٠٢

١٢ — الموارد البشرية : ٣٠٥

١/١٢ التعليم ٣٠٥
١/١/١٢ دور قطاع التعليم وأهداف التنمية ٣٠٥
٢/١/١٢ الانجازات والقضايا الأساسية ٣٠٦
القضايا الأساسية ٣١١
— التعليم العام ٣١١
— الفاقد التعليمي ٣١١
— توفير القيادات التعليمية ورفع كفاءتها ٣١٢
— النمو الكبير في اعداد الخريجات من المرحلة الثانوية ٣١٢
— اعادة النظر في طرق التدريس والمناهج ٣١٢
— مركزية ادارة التعليم ٣١٣
— المبنى المدرسي والتباين في توزيع الخدمات التعليمية ٣١٣
— التعليم لما قبل المرحلة الابتدائية (رياض الأطفال) ٣١٣
— قضايا التعليم العالي ٣١٤
— برامج تعليم الفتاة الجامعية ٣١٤
— نقص الكفاءة الداخلية والخارجية ٣١٤
— التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ٣١٤
— الخطة الشاملة لتطوير التعليم العالي ٣١٤
— الارتباط بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص ٣١٤
— الكفاءة التشغيلية ٣١٥
— الدراسات العليا والبحث العلمي ٣١٥

— أعضاء هيئة التدريس ٣١٦
— الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي ٣١٦
٣/١/١٢ دور الحكومة والقطاع الخاص ٣١٦
٤/١/١٢ السياسات والبرامج الرئيسية ٣١٧
أ – سياسات التعليم العام ٣١٧
ب – سياسات التعليم العالي ٣١٨
البرامج الرئيسية ٣١٨
— العملية التعليمية وتطويرها ٣١٩
— الادارة والتشغيل ٣١٩
— تنمية القوى العاملة ٣١٩
— الخدمات والنشاطات الطلابية ٣١٩
— خدمة المجتمع ٣١٩
— الصيانة والتشغيل ٣١٩
— الانشاءات ٣١٩
٥/١/١٢ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٣١٩
٦/١/١٢ الاعتمادات المالية ٣٢٤
٢/١٢ التعليم الفني والتدريب المهني ٣٢٤
١/٢/١٢ دور قطاع التعليم الفني والتدريب المهني وأهداف التنمية ٣٢٤
الأهداف العامة لقطاع التدريب ٣٢٥
٢/٢/١٢ الانجازات والقضايا الأساسية ٣٢٥
القضايا الأساسية ٣٢٦
١ – تدني مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية ٣٢٦
٢ – الكفاءة التشغيلية ٣٢٦
٣ – التنسيق ٣٢٩
٤ – تحديد الاحتياجات التدريبية ٣٢٩
٥ – خطة التدريب العامة ٣٢٩
٦ – توفير القيادات التعليمية ورفع كفاءتها ٣٣٠
٣/٢/١٢ دور الحكومة والقطاع الخاص ٣٣٠
٤/٢/١٢ السياسات والبرامج الرئيسية ٣٣٠
— التوسع في مختلف مجالات التعليم الفني والتدريب المهني ٣٣١
— اعادة توجيه نظام التدريب نحو تلبية احتياجات سوق العمل ٣٣١
— تحسين وضع السياسات وتنسيق وسائل التنفيذ لنظام التدريب ٣٣١
— ايجاد خدمات مساندة مركزية ٣٣١
— تحسين الكفاءة المهنية لتدريب الموظفين ٣٣١
— زيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل وتقديم خدمات التدريب ٣٣٢
— تنسيق القبول بين أنظمة التعليم الفني والتدريب ٣٣٢

— الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية ٣٣٢
— السعودة في القطاع الخاص عن طريق التدريب ٣٣٢
البرامج الرئيسية ٣٣٢
— التعليم والتدريب ٣٣٢
— البحوث والتطوير ٣٣٣
— التنمية الادارية ٣٣٣
— الادارة والتشغيل ٣٣٣
— تنمية القوى العاملة ٣٣٣
— الصيانة والتشغيل ٣٣٣
— الانشاءات ٣٣٣
٥/٢/١٢ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٣٣٣
٦/٢/١٢ الاعتمادات المالية ٣٣٦
٣/١٢ أنظمة وخدمات التوظيف ٣٣٦
١/٣/١٢ دور أنظمة وخدمات التوظيف وأهداف التنمية ٣٣٦
٢/٣/١٢ الانجازات والقضايا الأساسية ٣٣٧
القضايا الاساسية ٣٣٨
٣/٣/١٢ دور الحكومة والقطاع الخاص ٣٣٨
٤/٣/١٢ السياسات والبرامج الرئيسية ٣٣٩
— السعودة ٣٣٩
— خدمات سوق العمل ٣٤٠
— تدريب القوى العاملة السعودية ٣٤١
٥/٣/١٢ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٣٤١
٦/٣/١٢ الاعتمادات المالية ٣٤٢
٤/١٢ العلوم والتقنية ٣٤٢
١/٤/١٢ دور العلوم والتقنية وأهداف التنمية ٣٤٢
٢/٤/١٢ المنجزات والقضايا الأساسية ٣٤٣
القضايا الأساسية ٣٤٤
— الفجوة التقنية ٣٤٤
— القوى العاملة في مجال العلوم والتقنية ٣٤٤
— الخدمات المساندة للعلوم والتقنية ٣٤٥
— نقل التقنية وقدرات البحوث والتطوير التقني ٣٤٥
٣/٤/١٢ دور الحكومة والقطاع الخاص ٣٤٦
٤/٤/١٢ السياسات والبرامج الرئيسية ٣٤٧
البرامج الرئيسية ٣٤٧
— اعداد الخطة البعيدة المدى للعلوم والتقنية ٣٤٨
— البحوث التطبيقية ٣٤٨

— الخدمات المساندة للعلوم والتقنية ٣٤٨
— التوعية بالعلوم والتقنية ٣٤٨
— التعاون الدولي ٣٤٩
٥/٤/١٢ النظرة المستقبلية لدور العلوم والتقنية على المدى البعيد والمتوسط ٣٤٩
٦/٤/١٢ الاعتمادات المالية ٣٥٠

١٣ — التنميـــة الاجتماعيـــة : ٣٥٣

١/١٣ الخدمات الصحية ٣٥٣
١/١/١٣ دور الخدمات الصحية وأهداف التنمية ٣٥٣
٢/١/١٣ الانجازات والقضايا الأساسية ٣٥٤
القضايا الأساسية ٣٥٩
— ظهور احتياجات صحية جديدة ٣٥٩
— المتطلبات المالية ٣٥٩
— قاعدة البيانات والمعلومات الصحية ٣٦٠
– تنسيق الخدمات الصحية واستغلالها ٣٦٠
— توزيع الخدمات الصحية ٣٦١
— القوى العاملة الصحية ٣٦٢
٣/١/١٣ دور الحكومة والقطاع الخاص ٣٦٢
٤/١/١٣ السياسات والبرامج الرئيسية ٣٦٣
البرامج الرئيسية ٣٦٣
— خدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية ٣٦٤
— الادارة والتشغيل ٣٦٤
— تنمية القوى العاملة ٣٦٤
— صيانة المرافق الصحية ٣٦٤
— التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص ٣٦٥
— البحوث والدراسات ٣٦٥
٥/١/١٣ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٣٦٥
٦/١/١٣ الاعتمادات المالية ٣٦٦
٢/١٣ الخدمات الاجتماعية والشبابية ٣٦٦
١/٢/١٣ دور قطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية وأهداف التنمية ٣٦٦
٢/٢/١٣ الانجازات والقضايا الأساسية ٣٦٧
خدمات البادية ٣٧٠
١ – تحول متطلبات المجتمع ٣٧٠
٢ – العلوم والأبحاث والسياسات الاجتماعية..... ٣٧١
٣ – التطوير الاداري والتدريب ٣٧١
٤ – دعم قطاع الخدمات الاجتماعية بالقوى العاملة النسائية ٣٧١

٣/٢/١٣ دور الحكومة والقطاع الخاص ٣٧٢
٤/٢/١٣ السياسات والبرامج الرئيسية ٣٧٢
البرامج الرئيسية ٣٧٣
٥/٢/١٣ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٣٧٣
٦/٢/١٣ الاعتمادات المالية ٣٧٤
٣/١٣ الخدمات الثقافية والاعلامية ٣٧٥
١/٣/١٣ دور الثقافة والاعلام وأهداف التنمية ٣٧٥
— التراث ٣٧٦
— الثقافة العالمية ٣٧٧
٢/٣/١٣ الانجازات والقضايا الأساسية ٣٧٨
١ – التنسيق بين الأجهزة الثقافية ٣٧٩
٢ – التدريب واعداد الكوادر الفنية ٣٧٩
٣ – المكتبات ٣٨٠
٤ – البث الاعلامي ومحتوى البرامج ٣٨٠
٥ – التراث والتحديث ٣٨٠
٣/٣/١٣ دور الحكومة والقطاع الخاص ٣٨١
٤/٣/١٣ السياسات والبرامج الرئيسية ٣٨١
البرامج الرئيسية ٣٨١
٥/٣/١٣ الاعتمادات المالية ٣٨٢
٤/١٣ الشئون الدينية والقضائية ٣٨٢
١/٤/١٣ دور قطاع الشئون الدينية والقضائية وأهداف التنمية ٣٨٢
٢/٤/١٣ الانجازات والقضايا الأساسية ٣٨٣
— المحافظة على القيم والتقاليد الاسلامية ٣٨٤
— توفير المعلومات ٣٨٤
— القوى العاملة والنظام القضائي ٣٨٥
— التخصص في الخدمات القضائية ٣٨٥
٣/٤/١٣ دور الحكومة والقطاع الخاص ٣٨٥
٤/٤/١٣ السياسات والبرامج الرئيسية ٣٨٦
البرامج الرئيسية ٣٨٦
— الادارة والتشغيل ٣٨٧
— الصيانة والتشغيل ٣٨٧
— تنمية القوى العاملة ٣٨٧
— دعم وتطوير المرافق ٣٨٧
— تطوير وتنمية الخدمات القضائية ٣٨٧
٥/٤/١٣ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٣٨٧
٦/٤/١٣ الاعتمادات المالية ٣٨٨

١٤ ــ النقــل والاتصـــالات : ٣٩١

١/١٤ **النقل** ٣٩١
١/١/١٤ دور قطاع النقل وأهداف التنمية ٣٩١
٢/١/١٤ الانجازات والقضايا الأساسية ٣٩٢
ــ الطرق والنقل البرى ٣٩٢
ــ السكك الحديدية ٣٩٣
ــ النقل الجوى والمطارات ٣٩٣
ــ الموانىء والنقل البحري ٣٩٣
القضايا الأساسية ٣٩٤
ــ الاعانات وهيكل الأسعار ٣٩٤
ــ التنمية الاقليمية والزراعية ٤٠١
ــ ادخال الأسس الاقتصادية في تخطيط شبكة الطرق ٤٠١
ــ السلامة المرورية ٤٠١
ــ تكامل شبكة الخطوط الحديدية ٤٠١
ــ الكفاءة التشغيلية للخطوط الجوية العربية السعودية (السعودية) ٤٠١
ــ الهيكل التنظيمي والجوانب التشغيلية للموانىء ٤٠١
٣/١/١٤ دور الحكومة والقطاع الخاص ٤٠٢
٤/١/١٤ السياسات والأهداف الرئيسية ٤٠٢
١ - التوسع في ادارة قطاع النقل وفقا للأساليب التجارية ٤٠٣
٢ - التنسيق بين النشاطات الاستثمارية ٤٠٣
البرامج الرئيسية ٤٠٣
وزارة المواصلات ٤٠٣
المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية ٤٠٤
رئاسة الطيران المدني ٤٠٤
الخطوط الجوية العربية السعودية (السعودية) ٤٠٤
المؤسسة العامة للموانىء ٤٠٤
٥/١/١٤ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٤٠٤
الأهداف المحددة الفيزيقية الرئيسية ٤٠٤
الأهداف الرئيسية المحددة لتحسين الكفاءة ٤٠٥
٦/١/١٤ تنمية القوى العاملة ٤٠٥
٧/١/١٤ الاعتمادات المالية (قطاع النقل) ٤٠٦
٢/١٤ الاتصالات ٤٠٦
١/٢/١٤ دور الاتصالات وأهداف التنمية ٤٠٦
٢/٢/١٤ الانجازات والقضايا الأساسية ٤٠٧
القضايا الأساسية ٤٠٨

— تغطية الخدمات البريدية وخدمات الاتصالات ٤٠٨
— ادخال التقنية المتطورة في الاتصالات ٤٠٨
— الكفاءة التشغيلية ٤١١
— الاستفادة من الخدمات البريدية ٤١١
٣/٢/١٤ دور الحكومة والقطاع الخاص ٤١١
— اعادة بناء الهيكل التنظيمي ٤١١
— تمويل الاستثمارات ٤١٢
٤/٢/١٤ السياسات والبرامج الرئيسية ٤١٢
البرامج الرئيسية ٤١٣
— توسعة الخدمات البريدية وخدمات الاتصالات ٤١٣
— تحديث شبكة الاتصالات ٤١٣
— تنمية القوى العاملة ٤١٣
— تحسين الاستفادة من الخدمات البريدية ٤١٣
— تعديل الهياكل التنظيمية للاتصالات ٤١٤
٥/٢/١٤ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٤١٤
٦/٢/١٤ تنمية القوى العاملة ٤١٥
٧/٢/١٤ الاعتمادات المالية (قطاع الاتصالات) ٤١٥

١٥ — التنمية الحضرية والاقليمية : ٤١٩

١/١٥ التنمية الاقليمية ٤١٩
١/١/١٥ دور التخطيط الاقليمي وأهداف التنمية ٤١٩
٢/١/١٥ الانجازات والقضايا الأساسية ٤٢٠
القضايا الأساسية ٤٢١
— التباين بين المناطق ٤٢١
— المياه ٤٢٢
— التنسيق الاداري ٤٢٣
٣/١/١٥ التخطيط الاقليمي ٤٢٣
— مراكز النمو ٤٢٣
٤/١/١٥ السياسات ٤٢٤
٢/١٥ الشئون البلدية والقروية ٤٢٥
١/٢/١٥ قطاع البلديات وأهداف التنمية ٤٢٥
٢/٢/١٥ الانجازات والقضايا الأساسية ٤٢٦
القضايا الأساسية ٤٢٧
٣/٢/١٥ دور الحكومة والقطاع الخاص ٤٢٨
٤/٢/١٥ السياسات والبرامج الرئيسية ٤٢٩
البرامج الرئيسية ٤٢٩

— التخطيط ٤٢٩
— توفير المياه ٤٢٩
— الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار ٤٣٠
— الحدائق ٤٣٠
— الأسواق والمرافق العامة ٤٣٠
— الشوارع البلدية ٤٣٠
— مباني البلديات ٤٣٠
— تحسين البيئة ٤٣٠
— برامج أخرى ٤٣١
٥/٢/١٥ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٤٣١
٦/٢/١٥ الاعتمادات المالية ٤٣٢
٣/١٥ الاسكان ٤٣٢
١/٣/١٥ دور قطاع الاسكان وأهداف التنمية ٤٣٢
٢/٣/١٥ الانجازات والقضايا الأساسية ٤٣٢
القضايا الأساسية ٤٣٧
٣/٣/١٥ دور الحكومة والقطاع الخاص ٤٣٨
٤/٣/١٥ السياسات والبرامج الرئيسية ٤٣٨
البرامج الرئيسية ٤٣٩
٥/٣/١٥ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة ٤٣٩
٦/٣/١٥ الاعتمادات المالية ٤٤١
٤/١٥ التنمية والبيئة ٤٤١
١/٤/١٥ دور حماية البيئة وأهداف التنمية ٤٤١
٢/٤/١٥ الانجازات والقضايا الأساسية ٤٤٣
القضايا الأساسية ٤٤٤
١ – المعايير البيئية ٤٤٤
٢ – تقويم الآثار البيئية ٤٤٤
٣ – التوعية البيئية ٤٤٤
٤ – اللوائح البيئية ٤٤٤
٥ – مراقبة البيئة ٤٤٥
٦ – تنسيق النشاطات البيئية ٤٤٥
٣/٤/١٥ دور القطاع الخاص وحماية البيئة ٤٤٥
٤/٤/١٥ السياسات والبرامج الرئيسية ٤٤٦
البرامج الرئيسية ٤٤٧
٥/٤/١٥ نظرة الى المستقبل ٤٤٧
٦/٤/١٥ الاعتمادات المالية ٤٤٨

١٦ ــ ادارة خطة التنمية وتنفيذها : ٤٥١

١/١٦ نظام التخطيط ٤٥١

٢/١٦ تغير مرتكزات التخطيط في خطة التنمية الخامسة ٤٥٢

١/٢/١٦ دعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ٤٥٢

٢/٢/١٦ التخطيط التأشيري واستمرارية منهج البرامج ٤٥٣

٣/٢/١٦ مرونة التخطيط والتنفيذ ٤٥٤

٣/١٦ ادارة تنفيذ الخطة ٤٥٤

١/٣/١٦ دور وزارة التخطيط ٤٥٤

ــ المتابعة والتقويم ٤٥٥

ــ التنسيق بين خطة التنمية والتحضير السنوي للميزانية ٤٥٥

ــ المراجعة الدورية للخطة ٤٥٦

ــ تبادل المشورة بين القطاعين الحكومي والخاص ٤٥٦

ــ التصورات بعيدة المدى ٤٥٧

٢/٣/١٦ قاعدة البيانات ونظم المعلومات ٤٥٧

٣/٣/١٦ القطاع الخاص وتنفيذ الخطة ٤٥٧

٤/٣/١٦ تبادل المعلومات والأفكار لعملية التخطيط بعيدة المدى ٤٥٨

قائمة الخرائط والأشكال

رقم الصفحة

خارطة المملكة العربية السعودية ٣٩

شكل (٢ ــ ١) النفقات والايرادات الحكومية ٦١

شكل (٢ ــ ٢) النفقات الحكومية ٦٣

شكل (٢ ــ ٣) الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الرئيسية ٦٧

شكل (٢ ــ ٤) تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الرئيسية ٧٣

شكل (٢ ــ ٥) الصادرات والواردات السلعية ٧٩

شكل (٢ ــ ٦) الأرقام القياسية للاسعار ٨١

شكل (٥ ــ ١) الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الرئيسية ١٣٩٠ ــ ١٤١٥هـ ١٢٧

شكل (٥ ــ ٢) النفقات الحكومية ١٣٩٠ ــ ١٤١٥هـ ١٣٩

شكل (٥ ــ ٣) تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الرئيسية ١٣٩٠ ــ ١٤١٥هـ ... ١٥١

شكل (٨ ــ ١) موجودات البنوك التجارية ٢٠٥

شكل (٨ ــ ٢) الموجودات الاجنبية نسبة لمجموع موجودات البنوك التجارية ٢٠٧

شكل (٩ ــ ١) الميزان الوطني للمياه ٢٢٣

شكل (٩ ــ ٢) الرواسب المعدنية والفلزية المستخدمة في الصناعة ٢٣٣

شكل (١٠ ــ ١) نسبة الاكتفاء الذاتي في مواد غذائية مختارة ١٤٠٨/١٤٠٩هـ ٢٤٥

شكل (١٠ ــ ٢) التوزيع النسبي لاستهلاك المحاصيل الرئيسية من المياه عام ١٤٠٧هـ ٢٤٧

شكل (١٠ ــ ٣) التركيب المحصولي والمساحات عام ١٤٠٧هـ ٢٤٩

شكل (١٠ ــ ٤) الرقم القياسي ربع السنوي لتكلفة المباني ٢٧٧

شكل (١١ ــ ١) الخدمات السياحية ٢٩١

شكل (١٢ ــ ١) السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية ٣٠٧

شكل (١٢ ــ ٢) خارطة التعليم الفني والتدريب المهني بالمملكة ٣٢٧

شكل (١٣ ــ ١) تطور معدل اسرّة مستشفيات وزارة الصحة في مناطق المملكة ٣٥٧

شكل (١٤ ــ ١) اجمالي حركة البضائع والمسافرين بالخطوط الحديدية ٣٩٥

شكل (١٤ ــ ٢) اجمالي حركة المسافرين على الرحلات الداخلية والدولية ٣٩٧

شكل (١٤ ــ ٣) حجم البضائع المناولة عبر الموانيء التجارية والصناعية ٣٩٩

شكل (١٤ ــ ٤) خطوط الهاتف العاملة ٤٠٩

شكل (١٥ ــ ١) مراكز النمو المقترحة خلال خطة التنمية الخامسة ٤٣٣

شكل (١٥ ــ ٢) البلديات والمجمعات القروية ٤٣٥

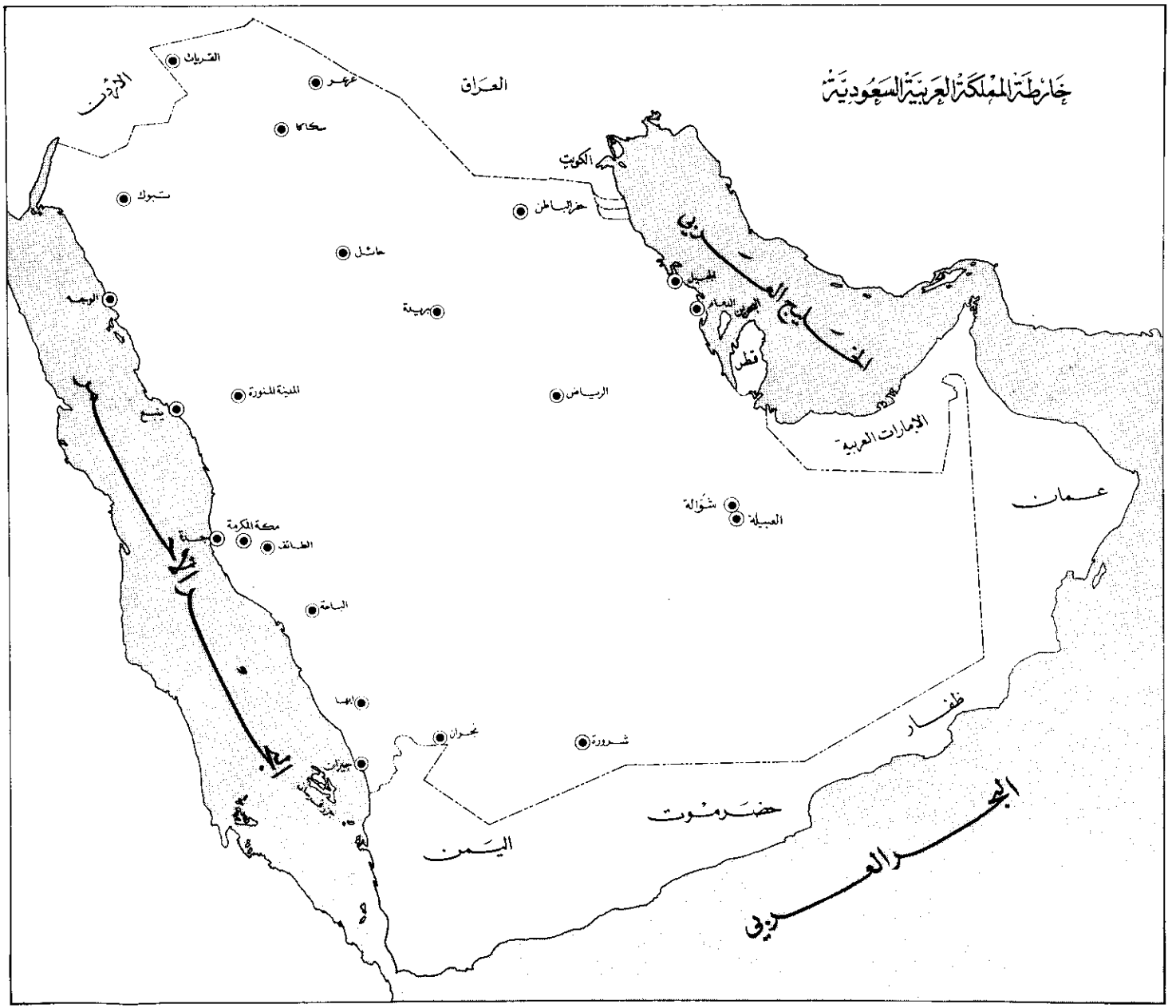
خارطة المملكة العربية السعودية
الأردن
العراق
الكويت
القريات
عرعر
سكاكا
تبوك
حفر الباطن
حائل
الوجه
بريدة
الخفجي
الجبيل
الدمام
الخليج العربي
قطر
المدينة المنورة
الرياض
ينبع
الإمارات العربية
عمان
شوّاقة
العبيلة
مكة المكرمة
جدة
الطائف
الباحة
البحر الأحمر
أبها
نجران
شرورة
جيزان
ظفار
حضرموت
اليمن
البحر العربي

الفصـــل الأول

التخطيط والتنمية فى المملكة العربية السعودية

١ — التخطيط والتنمية فى المملكة العربية السعودية :

بدأت عملية التنمية فى المملكة العربية السعودية أولى خطواتها ، وبجهود حثيثة للدولة ، منذ ما يربو على أربعين عاما ، حيث هيأت باكورة العوائد النفطية الصغيرة امكانية هامة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المملكة .

وفي سبيل توجيه مسارات التنمية الى أهدافها المتسقة والمتوازنة ، اتخذت المملكة من أسلوب التخطيط الشامل ، ومنذ عام ١٣٩٠هـ ، اطارا عاما يحكم حركتها وتوجهاتها .. كما جعلت من القيم والتعاليم الاسلامية مرتكزا أساسيا يستند اليه التخطيط ، مما أفضى الى تحقيق مزيج من التطور المادى والاجتماعى في آن واحد ، ودون أن يخل أحدهما بالآخر ، بل لقد كان للقيم الدينية والثقافية أثرها العظيم في احداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية ، وانعكس ذلك في اتباع الدولة لسياسة الاقتصاد الحر ، وأخذ زمام المبادرة في التأثير في أوجه النشاط الاقتصادي ، واتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية في ظل حماية الدولة لمختلف أفراد المجتمع والحفاظ على مصالحهم .

وخلال سنوات خطتى التنمية الأولى والثانية تتابعت خطوات التنمية بشكل سريع نتيجة لما حققته زيادة أسعار النفط العالمية آنذاك من عوائد كبيرة أدى تزايدها المستمر خلال فترة خطة التنمية الثالثة الى ايجاد فرص مواتية للنمو السريع في الانفاق الحكومي ، نتج عنه تحقيق معدلات استثمارية عالية في معظم القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني ، وبالذات في قطاع التجهيزات الأساسية ، وقد أسفر ذلك كله عن زيادة في معدلات نمو الاقتصاد الوطني عامة زيادة كبيرة ، وتلاحقت في تلك الفترة ، خطوات التطور في مسارات منظمة ومستمرة نحو الهدف الذى تصبو اليه المملكة على المدى البعيد في تنويع القاعدة الاقتصادية ، بالتركيز على الصناعات التحويلية والزراعة والتعدين والخدمات المالية وتوسيع الطاقات الادارية مع التوسع الكبير في تطوير التعليم وتنمية القوى العاملة والخدمات الصحية والاجتماعية .

وابان العقدين الماضيين حققت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية معدلات يندر أن يكون لها مثيل في دول العالم ، حيث سجل الاقتصاد الوطني في هذه الفترة نموا كبيرا وشاملا ، احتل به مرتبة متميزة بين أبرز عشرين دولة متقدمة اقتصاديا من دول العالم ، على الرغم من أن سكان المملكة لايمثلون سوى (٢ر٠٪) من مجمل سكان العالم ، وتأسست خلالهما قاعدة صلبة لاقتصاد حديث قلل من اعتماده على الصادرات النفطية ، كما واصلت المنجزات التنموية معطياتها الجديدة في مجال تأمين الخدمات العامة على نطاق واسع ، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ، وتحقق تطور كبير في الهياكل التنظيمية لمؤسسات القطاعين الحكومي والخاص لتكون قادرة على النهوض بالمستجد من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمملكة ، والتى أصبحت أكثر تشابكا وأشد تعقيدا ، ونتيجة لذلك تغير وجه الحياة في عشرين عاما ، من شكل عادي يسير الى مستوى حضارى رفيع ، وابان هذا التحول ، ظل الالتزام الثابت والواعي بالقيم الاسلامية — بوصفه مبدأ أساسي لتوجيه التنمية — عاملا

حاسما في المحافظة على مستوى رفيع من الاستقرار الاجتماعي والثقافي . على أن تحقيق هذا المنجز للتنمية الوطنية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي معا وفي الوقت نفسه — تمثل في ازدهار الاقتصاد الوطنى وتطوره ، وتحقيق الرعاية والرفاهية الاجتماعية — وقد تم هذا كله عبر منهج علمى للتخطيط ، وتبدت أبرز الخصائص التى تميز بها التخطيط في المملكة العربية السعودية في حرصه على أن تتكامل الفعاليات التنموية المبذولة من قبل الدولة مع حيوية القطاع الخاص وقدراته داخل اطار للاقتصاد الحر ، محكوم بالشريعة الاسلامية الغراء .

وقد تميز التخطيط في المملكة دائما بنظرته العلمية والواقعية ، حيث كانت كل خطة من الخطط الخمسية التى بدأت في عام ١٣٩٠هـ تصاغ في ضوء الظروف السائدة من امكانات الدولة والقطاع الخاص والمستوى الذى بلغه الاقتصاد الوطني ، ومن ثم حددت كل خطة استراتيجيات متوسطة المدى لتحقيق أهداف بعيدة المدى للتنمية الوطنية ، وأسندت المهام المناسبة لتنفيذ الاستراتيجيات ، وبصورة ملائمة ، لكل من القطاعين الحكومي والخاص .

ومع أن الركود في أسواق النفط العالمية في الفترة (١٤٠٣ — ١٤٠٦هـ) من خطتي التنمية الثالثة والرابعة قد أدى الى تراجع في العوائد النفطية مما أثر على مسيرة التنمية ، وبالتالي في تأجيل تنفيذ بعض برامجها ، فقد اتخذت الدولة خطوات ايجابية لاعادة تركيب البنية الاقتصادية في هذه الفترة ، مما مكن الاقتصاد الوطني من المحافظة على زخم التطور البعيد المدى ، واستمرارية عمليات التنمية .

١/١ الاتجاهات الرئيسية للتنمية :

كانت الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى للتنمية في المملكة قد تبلورت منذ بدأ الاعداد لخطة التنمية الأولى ، فأرست تلك الأهداف أساسا يضمن تواصل الجهد التنموى واستمراريته لتحقيق الأهداف الوطنية من تلك الجهود التنموية ، ومن النمو الاقتصادي خلال سنوات الخطة الأولى والسنوات التالية .. وخلال العقدين الماضيين تم اعادة ترتيب الأولويات وتعديلها بحسب الظروف السائدة دون المساس بالتوجهات الأساسية لهذه الأهداف الاستراتيجية ، ليظل هذا مرجعا في تحديد مسارات التنمية وهى تدخل مرحلة جديدة في الخطة الخامسة وما يليها . وفي هذا كله كان العاملان الرئيسيان اللذان يظلان التنمية الوطنية ويكفلان لها الاستقرار والاستمرارية على امتداد كل خطة من الخطط هما : التمسك الجاد بالعقيدة الاسلامية ، والمحافظة الشديدة على الأمن الوطني ، ففي ظل هذين العاملين أدت الأهداف العامة الرئيسية أثرها الهام في تحديد المسار أمام الخطط المستقبلية طارحة أمامها اطارها العام . ومن بين تلك الأهداف :

— تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام :

في الوقت الذي توفر عوائد النفط من الصادرات الموارد المالية اللازمة لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود ، فانها تعرض اقتصاد المملكة من ناحية أخرى الى التقلبات الكبيرة التي تسود

أسواق النفط العالمية . وقد أدركت المملكة ضرورة الحاجة الى تنمية قطاعات اقتصادية أخرى قوية تقل فيها التقلبات المتأثرة بالأسواق العالمية ، والى تنمية موارد دخل ذاتية لدعم وتلبية الاحتياجات المتزايدة لمواطني المملكة الذين يزداد تعدادهم بمعدلات عالية .

— **رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة :**

كان الهاجس الدائم للمملكة ، أن تتوزع ثمار الثروة المتزايدة على كافة المواطنين ، وأن تتوفر الفرص التي تمكن كافة أفراد المجتمع السعودي من المساهمة الفعالة في التنمية ، مع الحد من التأثيرات الجانبية السلبية التي تنجم عن التنمية السريعة .

— **المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي :**

في كثير من الدول أدت التنمية الاقتصادية والتطور العصري السريعان الى خلل اجتماعي واقتصادي عندما كانت مكتسباتها تتوزع بصورة غير عادلة ، أو عندما كان المجتمع يتخلى عن قيمه التقليدية . وبأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار ، فقد ركزت كافة خطط التنمية في المملكة على الالتزام بالقيم الاسلامية والولاء لها ، قدر ماحرصت على توزيع عادل للخدمات العامة واتاحة فرص العمل في كافة أرجاء المملكة .

— **التنميـــة الاقليميـــة :**

كان التخطيط الاقليمي المتوازن هدفا دائما للخطط الخمسية كواحد من أهم الاستراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة وتحقيق التكامل المنشود بين المناطق ، وارتكز على التوزيع المتوازن للخدمات الحكومية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الموجودة ، والاستغلال الكامل للامكانيات الذاتية لكل منطقة ، وعدم تشجيع الهجرة من القرى الى المدن ، الا بحسب ما تتطلبه مرحلة التنمية .

— **دعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني :**

لقد ظل القطاع الخاص من الناحية التقليدية محور النشاط الاقتصادي في المملكة . ونظرا لما أملته الضرورة ، فقد قامت الدولة ، خلال خطط التنمية ، بالدور الريادي في توجيه وتنفيذ التنمية الاقتصادية ، ولا سيما من خلال انشاء مشروعات التجهيزات الأساسية ، مع ذلك فقد كان تمكين القطاع الخاص من الاسهام في عملية التنمية هدفا دائما ، وبالانتهاء من مرحلة التجهيزات الأساسية وتزايد الحاجة الى حفز جهود تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني ، أصبح العمل على دعم القطاع الخاص ، وتقوية دوره ، أكثر الحاحا ، وبالتالي أكدت الخطة الرابعة على ضرورة تقوية ذلك الدور للقطاع الخاص ، على حين أصبح ذلك محورا أساسيا من محاور الخطة الخامسة .

— **توسيع نطاق العلاقات بين المملكة وغيرها من الدول :**

نظرا للدور المتزايد الذى تنهض به المملكة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني ، فان من بين الأهداف العامة العمل على توسيع نطاق العلاقات مع الدول الأخرى ، ومع المنظمات الدولية وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

— **تنمية واكمال التجهيزات الأساسية الفيزيقية :**

تم استثمار العوائد النفطية خلال خطط التنمية الثلاث بتبصر حكيم للتوسع في انشاء مشروعات التجهيزات الأساسية ، الفيزيقية والاجتماعية ، وكان ذلك هو المرتكز الضروري لوجود مجتمع متوازن ومنتج ومستقر تشمله العدالة ، وقد اكتملت الآن معظم هذه المشروعات وأصبحت تهيء قاعدة صلبة لمزيد من التطور الاقتصادي والاجتماعي . ولهذا أصبح من الضروري التأكيد على المحافظة على الخدمات القائمة ، والاستفادة من قيمتها الكبرى .

— **تنمية الموارد البشرية :**

تكمن ثروة المملكة الحقيقية في توفر الكفاءات المنتجة ضمن القوى العاملة الوطنية ، وبالتالي أولت خطط التنمية أهمية قصوى لتنمية الموارد البشرية عن طريق تطوير التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي ، بالاضافة الى التعليم الفني والتدريب المهني ، ونتج عن ذلك زيادة كبيرة في العمالة الوطنية المنتجة ، فضلا عن رفع مستويات المهارات والمكتسبات المهنية للقوى العاملة السعودية وبشكل مضطرد .

وضمن هذا الاطار الواسع للأهداف بعيدة المدى والتى وجهت عملية التنمية ، فقد كان لكل خطة من الخطط مجالها الخاص الذى ركزت عليه ، والذى يمثل مرحلة خاصة من مراحل التنمية في المملكة في ذلك الوقت ، من ناحية ، كما يأخذ في الاعتبار الظروف المتوقعة خلال فترة الخطة ذاتها ، من ناحية أخرى ، فبالنسبة **للخطة الاولى** ، كان الحجم المالي متواضعا بالمقارنة مع حجمه في الخطط اللاحقة ، ولكنها استطاعت ، ومن خلال اطار مكثف من التخطيط ، أن تضع الأساس الأول والمنظم لبنية حديثة ، ولتطوير الخدمات الحكومية ، ولتنمية الموارد البشرية ، كركيزة أولى في ارساء الأساس لمهمة كبيرة ممتدة من تحقيق الأهداف الاستراتيجية .

وكانت الزيادة الكبيرة في العوائد الحكومية في الجزء الأخير من سنوات الخطة الأولى قد أتاحت اعداد خطة أكثر طموحا وهي **الخطة الثانية** . حيث ارتفع الانفاق على مشروعات التجهيزات الأساسية بشكل كبير تجاوبا مع توفر الموارد المالية ، وادراكا لضرورة التغلب على المعوقات التي تعرقل النمو الاقتصادي ، فاضطلعت الدولة بغالبية الاستثمارات الرأسمالية في الاقتصاد الوطني ، في حين تركزت نشاطات القطاع الخاص في قطاعات البناء والتشييد

والأعمال التجارية . ويعتبر قيام وزارة الصناعة والكهرباء والهيئة الملكية للجبيل وينبع ، والشركة العربية السعودية للصناعات الأساسية (سابك) أمثلة حية للتطور التنظيمي الفعال الذي استهدف توجيه التنمية الصناعية المستقبلية ودعمها ، التى بدأت في خطة التنمية الثانية لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية .

ثم كان الهدف الرئيسي **للخطة الثالثة** التوسع في انشاء أنظمة التجهيزات الأساسية وارساء الأسس اللازمة لاقتصاد وطني أكثر تنوعا ، اذ بدأت استثمارات القطاع الحكومي وبحجم كبير في مجال الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والمرتبطة بالموارد النفطية للمملكة . بينما كان للقطاع الخاص دور رئيسي في الاستثمار في الصناعات التحويلية ، كما برزت الزراعة كقطاع رائد للنمو ، نتيجة لما وفرته الدولة من تمويل ومن حوافز تشجيعية . وفي اتجاه آخر واكب عملية التطور والتنمية الاقتصادية السريعة والرائدة خلال سنوات الخطة الثانية والثالثة ، زيادة كبيرة في العمالة الأجنبية ، الأمر الذى أكد على ضرورة التعجيل بتنمية الموارد البشرية السعودية ، نظرا لأهمية دورها في استمرار مسيرة التنمية والتطور المستقبلي الذاتي للحد التدريجي من العمالة غير السعودية .

أما **خطة التنمية الرابعة** ، فقد تميزت فترة اعدادها باكتمال غالبية التجهيزات الأساسية للمملكة . وبالتالي فقد عززت الخطة الرابعة محور التنوع الاقتصادي الذي اعتمدته الخطة الثالثة ، مع التركيز بدرجة كبيرة على اعادة تركيب البنية الاقتصادية بحيث يؤدى القطاع الخاص دورا رياديا في عملية التنمية . وتماشيا مع ذلك تم التركيز بصفة خاصة على السياسات والجوانب التنظيمية لعملية التنمية اللازمة لتحقيق أهداف الخطة . وبهذا الصدد كان من المتوقع أن تشهد القطاعات التي كانت تعتمد أساسا على الانفاق الحكومي مثل قطاع البناء والتشييد ، والنقل والاتصالات ، توسعا بطيئا ، أو انخفاضا في نشاطاتها . وفي الوقت نفسه تم تحفيز القطاعات الانتاجية الخاصة وتشجيعها ، ولاسيما الصناعات التحويلية والزراعة ، على النمو وبخطى سريعة . ونتيجة لذلك تم توجيه النفقات الحكومية نحو الاستثمارات في مجالات الصحة ، والتعليم والتدريب ، والخدمات الاجتماعية الأخرى اللازمة للتنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية ، وهو ما أصبح يمثل المحور الرئيسي للخطة الرابعة .

٢/١ منجزات خطط التنمية السابقة :

تعتبر المنجزات الانمائية التى تحققت خلال العقدين الماضيين فريدة من نوعها بكل المقاييس ، حيث تم تحقيق تقدم كبير في كل المجالات الرئيسية التي تركزت عليها عملية التنمية ، ومن بين تلك المنجزات :

— **تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط الخام :**

تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة مصدرة للنفط ، وثالث دولة منتجة له، لذا فقد شكلت العوائد النفطية أساسا في قوة الاقتصاد وعلى الرغم من ذلك فقد حدت المملكة من الدور النسبي للصادرات النفطية تدريجيا خلال السنوات العشرين الماضية ، اذ تدل التطورات في هذا الصدد على :

★ انخفضت نسبة القيمة المضافة للقطاع النفطي من الناتج المحلي الاجمالي ، من (٥٨٪) عام ١٣٩٠هـ الى حوالي (٢١٪) في عام ١٤٠٩هـ .

★ انخفضت نسبة مساهمة العوائد النفطية لاجمالي العوائد الحكومية من (٨٥٪) خلال الخطط الثلاثة الى (٦٤٪) في فترة الخطة الرابعة .

★ تضاعف الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي خمس مرات منذ عام ١٣٩٠هـ ، في الوقت الذى تضاعف فيه مجموع الناتج المحلي الاجمالي أربع مرات فقط ، وأصبح حجم الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي حاليا أعلى مما كان عليه مجموع الناتج المحلي الاجمالي عام ١٣٩٠هـ .

★ عملت المملكة العربية السعودية على تنويع صادراتها ، وأصبحت احدى كبريات الدول المصدره للبتروكيماويات في العالم وسجلت صادراتها من البتروكيماويات ما يزيد عن (١٠) بليون ريال سعودي عام ١٤٠٨هـ ، أي بنسبة (١١٪) من اجمالي الصادرات .

★ زاد حجم الصادرات الصناعية الأخرى بنسبة ستة أضعاف عما كانت عليه في عام ١٤٠٥هـ ، كما أصبحت الصادرات الزراعية من أهم المكونات الرئيسية لتجارة المملكة .

— **رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة :**

أتاح التقدم الاقتصادي المضطرد تحقيق مستوى عال من المعيشة في المملكة يضاهي في معظم جوانبه تلك المستويات السائدة في الدول المتقدمة .

— تضاعف الدخل الوطني الحقيقي خلال السنوات العشرين الماضية بأكثر من أربعة أضعاف من حيث الحجم ، حتى بلغت قيمته (٢٨٠) بليون ريال سعودي عام ١٤٠٩هـ . وهو ما يعكس معدلات نمو مستمرة ومضطردة خلال السنوات العشرين الماضية رغم حدوث بعض التقلبات الأساسية الناجمة عن التغيرات في سوق النفط العالمية .

— زاد الاستهلاك الشخصي — وهو أفضل قياس لمستويات المعيشة — بمتوسط معدل سنوي قدره (٤ر٩٪) .

— انخفض معدل وفيات الرضع من (١٤٨) لكل (١٠٠٠) من المواليد عام ١٣٩٠هـ الى حوالي (٤٣) في الوقت الحاضر .

— ارتفع نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية من (٢٠٠٠) وحدة عام ١٣٩٠هـ الى أكثر من (٣٠٠٠) وحدة عام ١٤٠٩هـ .

— ارتفع عدد الأطباء في المملكة من (١٢٠٠) عام ١٣٩٠هـ الى أكثر من (٢٠ر٠٠٠) عام ١٤٠٩هـ ، بينما ارتفع عدد أسرة المستشفيات من (١١ر٠٠٠) الى أكثر من (٣٨ر٠٠٠) سرير لنفس الفترة .

— **المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي :**

تأثر الاقتصاد الوطني بالتقلبات الكبيرة التي سادت أسواق النفط العالمية خلال العقدين الماضيين . مع ذلك فقد أدت عمليات التخطيط السليم والادارة الاقتصادية الحصيفة الى تخفيف حدة المؤثرات والمتغيرات الخارجية على الاقتصاد الوطني .

— ارتفعت أوجه الانفاق الحكومي باعتدال ، مقارنة بالايرادات العامة ، عندما ازدادت العوائد النفطية ، بينما انخفض الانفاق الحكومي بطريقة تدريجية ملائمة عندما انخفضت الايرادات خلال فترة الانكماش التي سادت أسواق النفط العالمية ، حيث استخدم الاحتياطي الحكومي الخارجي للحد من تأثير التقلبات الخارجية على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني .

— تم الحفاظ على مستويات الدخل الفردى ، من خلال الانفاق من جانب الحكومة والقطاع الخاص معا ، الأمر الذى أبقى على استمرارية تحقيق التوظيف التام والشامل للمواطنين السعوديين ، وعلى استمرارية عوائد استثمارات القطاع الخاص في الداخل والخارج .

— الالتزام بالشريعة الاسلامية السمحاء هو الأساس الراسخ للمملكة ، وهذا ما أتاح تحقق تغيرات اقتصادية سريعة دون تأثيرات اجتماعية سلبية ، في الوقت الذي ساهم مبدأ الالتزام بتوزيع ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كافة أرجاء المملكة بصورة عادلة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي المستمر .

— **تعزيز دور القطاع الخاص :**

استجابة للمبادرات التخطيطية والتكريس لتشجيع المؤسسات الخاصة ، فقد عمل القطاع الخاص ، على زيادة دوره في الاقتصاد الوطني .

— تمكن القطاع الخاص ، والذي استفاد من فترة الرخاء الاقتصادي والنمو السريع الذى شهدته المملكة ، من اثبات مرونة عالية وقدرة متميزة على التكيف في فترة الركود الاقتصادي التى سادت الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة ، اذ استمر في التوسع في نشاطاته والعمل على تنويعها خلال العقدين الماضيين .

— تضاعف انتاج القطاع الخاص الفعلي خمسة أضعاف خلال السنوات العشرين الماضية .

— زادت استثمارات القطاع الخاص الفعلية بأكثر من سبعة أضعاف خلال الفترة نفسها .

— ارتفع مجموع العمالة في نشاطات القطاع الخاص بمقدار (٩ر٣) مليون عامل خلال السنوات العشرين الماضية .

— ارتفع عدد شركات القطاع الخاص المسجلة من (١٠٠٠) شركة في عام ١٣٩٠هـ الى أكثر من (٧٠٠٠) شركة عام ١٤٠٩هـ .

— **تنمية التجهيزات الأساسية الفيزيقية :**

لقد أدت الجهود الطموحة والمتواصلة من قبل الدولة في اقامة التجهيزات الأساسية لبناء اقتصاد حديث وقوي ، الى انشاء شبكات عالية الجودة للنقل والاتصالات والمرافق الأخرى . وعلى الرغم من ضرورة اجراء توسعات اضافية لشبكة التجهيزات الأساسية في بعض المناطق الريفية والمناطق النائية وفي بعض القطاعات التقنية المتخصصة ، كالاتصالات الدولية ، فان ما تحقق انجازه حتى الآن يعد سمة بارزة لعملية التنمية المخطط لها .

- توسعت شبكة الطرق المعبدة خلال العقدين الماضيين ، فازدادت أطوال هذه الطرق من حوالي (٨٠٠٠) كيلومتر الى أكثر من (٣٢٫٠٠٠) كيلومتر .
- تم بناء واقامة ثمانية عشر مطارا جديدا من ضمنها مطاران دوليان هامان في الرياض وجدة ، وذلك لمواجهة واستيعاب الاعداد المتزايدة من المسافرين القادمين الى المملكة والمغادرين لها ، والذى ارتفع عددهم من (١٫٦) مليون مسافر عام ١٣٩٠هـ الى أكثر من (٢٤) مليون مسافر عام ١٤٠٩هـ .
- ازداد عدد الخطوط الهاتفية العاملة من (٢٩٫٠٠٠) قبل عشرين سنة الى (١٫٥٠٠٫٠٠٠) خط هاتفي في الوقت الحاضر .
- ازدادت القدرة المركبة لتوليد الكهرباء من (٤١٨) ميجاوات عام ١٣٩٠هـ الى (١٤٫٥٧٠) ميجاوات عام ١٤٠٩هـ .
- تم تحديث موانيء المملكة وتوسعتها ، حيث أضيف أكثر من (١٦٣) رصيفا جديدا .
- ازداد انتاج محطات التحلية من أقل من (٢٠٫٠٠٠) متر مكعب في اليوم عام ١٣٩٠هـ الى حوالي (١٫٥٠٠٫٠٠٠) مترمكعب في اليوم عام ١٤٠٩هـ .

— **تنمية الموارد البشرية :**

توازت الانجازات التي تحققت في مجال تنمية الموارد البشرية مع ما تحقق في مجال التجهيزات الأساسية ، اذ تم رفع القدرات الفكرية والانتاجية للسكان ، وذلك من خلال التكريس الدائم للتعليم على امتداد فترات خطط التنمية .

- ازداد عدد الملتحقين بنظام التعليم العام خلال السنوات العشرين الماضية بنسبة (١٩٢٪) في المرحلة الابتدائية وبنسبة (٣٧٥٪) في المرحلة المتوسطة وبنسبة (٧١٢٪) في المرحلة الثانوية ، كذلك ازداد عدد الملتحقين في برامج ومعاهد التعليم الفني والتدريب المهني بنسبة (١٥٧٥٪) خلال الفترة نفسها .

- وصل عدد الملتحقات من الاناث في المرحلة الابتدائية معدلا مساويا لعدد الملتحقين من الذكور ، بينما يتزايد معدل الالتحاق بشكل سريع في المراحل الأخرى .
- ازداد اجمالي عدد الطلبة من حوالى (٦٠٠ر٠٠٠) عام ١٣٩٠هـ الى (٢ر٥٠٠ر٠٠٠) عام ١٤٠٩هـ .
- تم انشاء سبع جامعات واحدى عشرة كلية للبنات ، حيث يبلغ عدد الملتحقين من الطلبة حاليا ما يربو على (١٢٠ر٠٠٠) . وقد ارتفع عدد المتخرجين من (١١٠٠) عام ١٣٩٠هـ الى (١٣ر٠٠٠) عام ١٤٠٩هـ .

٣/١ تغير محور الاهتمام في التخطيط للتنمية :

أدى التخطيط دورا جوهريا في توجيه حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة خلال العقدين الماضيين ، ويكتسب التخطيط أهمية قصوى خلال فترة خطة التنمية الخامسة وما بعدها مع تغير الأوضاع الاقتصادية واضطراد الاحتياجات بصورة كبيرة ، ودخول المملكة مرحلة جديدة من التنمية ، وهنا يصبح للتخطيط أربع مهام رئيسية هي : أولا ، صياغة رؤية مستقبلية وتصور واضح لتوجيه حركة التنمية على المدى البعيد ، وثانيا ، ايجاد اطار تنظيمي لجهود التنمية يتعاون في ظله القطاعان الحكومى والخاص ، كما يتضمن الخطوط العريضة للسياسات اللازمة لتوجيه القطاع الخاص من ناحية ، واستحداث مؤسسات تنموية حكومية أو مشتركة مع القطاع الخاص عند الضرورة من ناحية أخرى . ثالثا ، توزيع النفقات بشكل يحقق التغيير المستهدف للبنية الاقتصادية وتوفير الخدمات الحكومية . أما المهمة الرابعة فهي تعزيز جهود التوجيه القائمة للاقتصاد الوطني ودعمها .

ومن هذا المنظور فقد حقق أسلوب التخطيط في المملكة العربية السعودية مزيجا خاصا وعمليا من السياسات التوجيهية بعيدة المدى والوسائل التنفيذية ، ومن توزيع النفقات الحكومية أيضا ، وهذان معا يعملان على تغيير بنية الاقتصاد الوطني ، وعلى ضمان التحكم الفعال في عملية التنمية وتوجيهها باتجاه واقعي .

تعكس وثيقة خطة التنمية الخامسة الرؤية بعيدة المدى ، كما توفر الاطار العام لفكرة اعادة تركيب الموارد الانتاجية للمملكة ، ولتوسيع القطاع الصناعي ، وادخال وسائل التقنية الحديثة في كافة مكونات الاقتصاد الوطني . وتتطلب عملية اعداد الخطة وضع أهداف محددة لكل من الأبعاد التنموية الثلاث ، وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد التنظيمي ، ومن ثم تحديد الوسائل الكفيلة لتحقيق تلك الأهداف . وعليه فان المساهمة الفعالة لكل خطة تجاه عملية التنمية تعتمد فى جانب منها على اتساق أهدافها المتعددة ، وعلى الأولويات المحددة لكل خطة من الخطط المتعاقبة في جانب آخر ، كما تعتمد في جانب ثالث على رسم وتنفيذ سياساتها وبرامجها بصورة عملية . اضافة الى ذلك ، فان عملية التخطيط ليست مجرد اعداد وثيقة الخطط الخمسية والخطط التشغيلية للقطاعات المختلفة وخطط الامارات فحسب ، بل هى عملية مستمرة من المتابعة والتقويم والمراجعة الدقيقة على ضوء ما يستجد من ظروف ، وهذه الأبعاد الأخرى التى تنطوى عليها عملية التخطيط ، وان كانت لا تبدو ظاهرة ، فانها تسهم وبدرجة كبيرة في ادارة التنمية الوطنية وتوجيهها .

وعلى الرغم من الالتزام بالاتجاه الأساسي العام خلال خطط التنمية الأربع الأول ، فان تطور البنية الاقتصادية وتغير الاحتياجات الاجتماعية والتنظيمية للمملكة قد حتما تركيزا خاصا واتجاها محددا لكل خطة .

فقد كانت الاتجاهات العامة لخطط التنمية الخمسية فيما يتعلق بأهمية وتفاعل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية لعملية التنمية متشابهة خلال هذه الفترة ، ولكن على الرغم من ذلك حددت كل خطة أولوياتها الخاصة ضمن أهدافها المرسومة ، كما حددت العناصر أو المتغيرات الرئيسية التي يتوقع لها أن تلعب دورا حاسما في حفز وتوجيه عملية التنمية في الاتجاهات المستهدفة والمطلوب تحقيقها .

لقد كان من بين أهداف الخطط الخمسية تحقيق التنمية المتوازنة اقتصاديا واجتماعيا ، مع تطوير الموارد البشرية وتنمية مناطق المملكة المختلفة ، اضافة الى بناء التجهيزات الأساسية . وبمرور الوقت تغير اتجاه التركيز ، في مختلف مكونات الخطط استجابة للسياسات التنموية والاعتبارات المالية . ذلك أن زيادة العوائد النفطية ، خلال أجزاء من فترات خطط التنمية الثانية والثالثة والرابعة قد أدت الى زيادة الانفاق على مشروعات التجهيزات الأساسية وكذلك البرامج والمشروعات والبرامج التنموية الأخرى ، كما أدى ارتفاع مستويات النفقات الحكومية مع توسعة فعاليات القطاع الخاص الى احداث نمو اقتصادي ساعد على توفير الظروف المادية المناسبة لتحقيق التطور المنشود في المجالات الاجتماعية والثقافية والدفاعية والأمنية ، ومكن من ايجاد بنية تنظيمية لتنمية مهام جديدة تتماشى وقيم المجتمع الاسلامي وأولويات التنمية للمملكة . وعبر هذه السنوات تحققت أهداف التخطيط الى حد كبير ، من خلال المتغيرات التي تهيمن عليها الحكومة وبالأخص الانفاق التنموي .

مع ذلك ، فان النمط المستقبلى فى النمو ، لا يمكن تحديده اعتمادا على حجم الانفاق الحكومي وتوزيعه ، ذلك أن الانخفاض الذى طرأ على عوائد النفط في فترة الخطة الرابعة ، لم يفض الى الابطاء في النمو الاقتصادي فحسب ، ولكنه أيضا قلل من ميزانية الدولة ، ومن ثم أصبح الاحتياج الى بعض الخدمات أشد الحاحا مما هو عليه في التصور السابق . كذلك فان القطاع الخاص ، والذى كان متجها بشكل أساسي خلال السنوات الأولى للتنمية لتلبية الاحتياجات الناجمة عن زيادة فعاليات القطاع العام ، أخذ في تغيير تركيزه — تبعا لذلك — الى مسار مستقل يبحث فيه عن فرصه في مجالات أخرى في الاقتصاد الوطني . وعليه فان المدى ، والاتجاه في مشاركة القطاع الخاص ، هما ما يؤثران بشكل كبير في تحديد الصورة المستقبلية للاقتصاد، ومن ثم فان خطة التنمية الخامسة تقوم على أساس تعزيز وتوسيع الأهداف الرئيسية للخطط التنموية السابقة ، الا أنها وفي الوقت نفسه ، تعطي أولوية قصوى لدور القطاع الخاص والسياسات التنظيمية والاجراءات الضرورية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتنموية اللازمة لتحقيق التنويع الاقتصادي والذي يؤدى فيه القطاع الخاص دورا رياديا .

ان النجاح في حشد امكانات القطاع الخاص ومدخراته المالية وتوجيهها لأغراض الاستثمارات المحلية ، اضافة الى توفير نطاق أوسع لنشاطات القطاع الخاص ، يتطلب تحولا في العلاقات التنظيمية بين القطاعين الحكومى والخاص . واستجابة لتلك الظروف المستجدة فان **التركيز** فى أسلوب التخطيط ذاته يتطلب التوجه من **التركيز** على الأهداف

الكمية المحددة للانفاق العام ، ومن المبادرات الخاصة من قبل الجهات الحكومية ، الى **التركيز** وبصورة أكبر على العناصر النوعية للتنمية والتي تتضمن سلسلة من الاجراءات المتسقة والرامية الى دعم وتوجيه فعاليات القطاع الخاص . لذا فان ما أولته خطة التنمية الرابعة من أهمية كبيرة للسياسات والحوافز المناسبة لاقتصاد حر أكثر تطوراً ، قد تم التركيز عليه بشكل أكثر تحديدا في خطة التنمية الخامسة .

وعلى الرغم من أنه سيتم الابقاء على أولوية البعد الاقتصادي ، فان مهام التخطيط سوف تركز بصورة متزايدة على المبادرات الجديدة للتنمية بعيدة المدى ، وهو ما يعطي خطة التنمية الخامسة سمتها المميزة . ولذا سيكون للخطة الخامسة أفق استراتيجي ومفاهيم عامة مرتبطة ارتباطا وثيقا بخطط المستقبل أكثر من ارتباطها بالخطط السابقة ، والتي تعود لمرحلة مختلفة من مراحل التنمية السعودية .

٤/١ الاتجاهات الاستراتيجية للتنمية المستقبلية :

يتمثل الاساس الاستراتيجي لخطة التنمية الخامسة والخطط المستقبلية في التركيز على الاجراءات اللازمة لدفع عملية تنويع القاعدة الاقتصادية استهدافا لتحقيق اقتصاد وطني أكثر تطوراً . وبما أن الموارد النفطية ستظل جزءا حيويا في الاقتصاد السعودي لفترة طويلة ، فمن المستهدف استخدام النفط كعنصر فعال في تحقيق النمو الصناعي المتنوع بدلا من استخدامه كسلعة وحيدة للتصدير . اضافة الى ذلك، فان النمو السريع لسكان المملكة يقتضي اقامة اقتصاد ذى قاعدة متنوعة وقادر على دعم وتعزيز مستوى المعيشة للسكان ، والذين يتوقع أن يزداد حجمهم بأكثر من الضعف خلال السنوات العشرين القادمة . وعند ذلك ينبغي أن يحقق الاقتصاد الوطني مرحلة متقدمة من التطور ليصبح في مصاف اقتصاد الدول المتقدمة اقتصاديا .

ومن المتطلبات الأساسية لتحقيق اقتصاد متقدم ومتكامل زيادة مساهمة القطاع الخاص وعلى نحو واسع فى مجالات التنمية الاقتصادية . لقد بدأ القطاع الخاص ومنذ فترة في الاتجاه الى مجالات وفرص عمل أكثر اتساعا ، وممارسة نشاطات لا تتصل بمجالات الانفاق الحكومي وتوزيعه . وعليه فان فعاليات القطاع الخاص ستتطور بخطوات سريعة كلما تطورت أساليب القدرات الادارية والانتاجية والتسويقية اضافة الى زيادة وتحسين المناخ والقدرات التنافسية للقطاع الخاص . علاوة على ذلك فان الدولة ستحث القطاع الخاص على القيام بدور فعال في بعض المجالات التي تضطلع فيها الدولة بالدور الأساسي حاليا ، مثل المرافق والنقل وبعض الخدمات الحكومية .

على أن الدولة ستعمل بدورها على تحقيق الدعم التنظيمي الأساسي لنشاطات القطاع الخاص ، ليتمكن من أداء دور ريادي في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة نموه ، وذلك من خلال تنمية وتطوير القطاع المالي والمصرفي والأسواق المالية في المملكة ، وكذلك توسعة نطاق نشاطات وخدمات الأعمال للقطاع الخاص .

غير أنه ، من الضرورى الاشارة الى أن تحقيق ذلك ، يجب أن يقترن بعوامل أساسية، تتمثل في تنمية التجهيزات الأساسية للعلوم والتقنية المتقدمة . وكما كانت التجهيزات الأساسية الفيزيقية بمثابة مطلب أساسي لبدء

عملية التصنيع ، فان تنمية الامكانات اللازمة لاستيعاب واستخدام التقنية المتاحة بشكل فعال ، مع ابتكار وتنمية التقنية الخاصة والملائمة للبيئة السعودية ، يعتبر هو الآخر شرطا أساسيا لمرحلة التنمية القادمة . خاصة وان تجارب التنمية خلال العقدين الماضيين قد أكدت مقدرة المملكة في استخدامها الفعال لأحدث التقنيات المتوفرة .

ولدعم وتعضيد مرحلة التنمية المستقبلية ، لابد من تنمية الامكانات اللازمة لتحديث القاعدة التقنية بصورة مستمرة ، واستخدامها بفعالية من خلال ايجاد المناخ المناسب للتفاعل الأمثل بين الانسان والوسائل التقنية الحديثة . وتعتبر الهياكل والمؤسسات اللازمة لتنمية الامكانات التقنية أكثر تعقيدا مقارنة بتلك المطلوبة لتنمية التجهيزات الأساسية الفيزيقية . وبهذا الصدد تتضمن خطة التنمية الخامسة مجموعة من السياسات والمبادرات الجديدة والتي سترتكز عليها خطط التنمية اللاحقة .

ويتمثل العامل الأساسي الآخر لتحقيق التنمية الشاملة في العمل على تحقيق تنمية القوى العاملة السعودية وزيادة مهاراتها ومقدرتها الانتاجية كما وكيفا . وستستمر زيادة الجهود المبذولة لحفز تنمية الموارد البشرية من خلال التركيز على مجالات التعليم والتدريب لكافة مستويات القوى العاملة الوطنية ، مع التركيز بصورة خاصة على زيادة القدرات في المهارات المهنية والفنية والادارية، من أجل ضمان احلال القوى العاملة السعودية محل العمالة غير السعودية في هذه المهن . علاوة على ذلك ، سيتم بذل المزيد من الجهود لتحسين تعليم وتدريب العاملين على نطاق مختلف المهن ذات المستوى العالي من المهارات ، والتي تعتبر جزءا مكملا لاقتصاد نام أكثر تطوراً وتنويعا .

وأخيرا ، فمن الضروري أن تعمل المملكة على توسيع نطاق تعاملها الدولي اقتصاديا ، خاصة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والدول العربية والاسلامية ، بصورة أكبر من مجرد المساهمة في سوق النفط العالمية . ويمكن اعتبار التفاعلات المتزايدة من خلال العلاقات التجارية الدولية المتنوعة ـــ اضافة الى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني ، حافزا هاما لازكاء تلك العلاقات ، فضلاً عما سيوفره من قنوات فعالة لنقل التقنية الحديثة والمعلومات المتعلقة بالمنتجات والأسواق العالمية وأساليب الادارة الحديثة .

وقد توسعت عملية التكامل الاقتصادى مع الدول الأعضاء فى مجلس التعاون نتيجة لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة منذ عام ١٤٠٣هـ ، اضافة الى تطور مسيرة مجلس التعاون المستمرة نحو تكوين سوق اقتصادية مشتركة ومتكاملة . في الوقت الذى تتعزز فيه مسيرة ترابط وتكامل المملكة مع الاقتصاد العالمي وبخطى حثيثة نتيجة لزيادة نمو صادرات المملكة غير النفطية ، وقيام المشروعات الاستثمارية المشتركة مع الشركات الأجنبية في صناعات البتروكيماويات والقطاعات الأخرى ، ونقل التقنية عن طريق برامج التوازن الاقتصادي . ويتوقع لهذه الاجراءات والاتجاهات ان تزداد سعة وتطورا خلال فترة خطة التنمية الخامسة والخطط اللاحقة .

الفصـــل الثـاني

منجزات خطـة التنميـة الرابعـة

٢ — منجزات خطة التنمية الرابعة :

تم تنفيذ خطة التنمية الرابعة في فترة تميزت بتغير ملحوظ في الظروف المالية للمملكة ، ذلك أن الزيادة التى سجلتها الايرادات النفطية في نهاية خطة التنمية الثانية وخلال السنوات الأول من خطة التنمية الثالثة يمكن اعتبارها ظاهرة قصيرة الأمد داخل السياق التاريخي للعملية التنموية ، وقد هيأت هذه الزيادة في الايرادات الفرصة لتعجيل خطى التنمية في بعض جوانبها خلال تلك الفترة ، وكان واضحا عند اعداد خطة التنمية الرابعة أن الايرادات المتاحة للدولة سوف تقل كثيرا عما كان عليه الحال في خطة التنمية الثالثة ، فتطلب ذلك انتهاج أسلوب أكثر واقعيه في تمويل كل من النفقات المتكررة ونفقات المشاريع .

ويستعرض هذا الفصل تطور اقتصاد المملكة خلال الفترة ١٤٠٥ — ١٤١٠هـ على ضوء الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الرابعة .

١/٢ أهداف الخطة الرابعة :

دعت الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الرابعة الى التالي :

- الاستمرار في احداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الانتاجية ، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني .
- تشجيع النمو السريع للقطاع الخاص باعتباره الأداة الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود .
- تحسين الكفاءة الاقتصادية لأداء القطاع الحكومي .
- استكمال مشاريع التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف البعيدة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- الاستمرار في تحقيق المزيد من تنمية القوى البشرية للمملكة .

لقد كان اجمالي الانفاق الحكومي المخصص لتحقيق هذه الأهداف خلال خطة التنمية الرابعة (١٠٠٠) بليون ريال ، وهو ما يقل بنسبة (٢٣٪) تقريبا عن مستوى الانفاق الفعلي لخطة التنمية الثالثة . ومع ذلك فعندما اتجه التركيز نحو تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية ، كان من المتوقع أن يؤدي ذلك الى استمرار توسع الاقتصاد غير النفطي والذي استهدف له نموا حقيقيا بمعدل (٩ر٢٪) سنويا .

ورغم ما انطوت عليه خطة التنمية الرابعة من توقعات حذرة ، فقد سبب التدهور الكبير الذي شهدته أسواق النفط العالمية في بداية سنوات خطة التنمية الرابعة انخفاضا ملموسا في حجم الايرادات الحكومية عما كان متوقعا لها . مما أسفر عنه تقليل معدلات الانفاق بشكل سريع ، وبالتالي انخفاض حجم الانفاق الحكومي بصفة عامة خلال خطة التنمية الرابعة وبنسبة (٢٠٪) عما استهدفته الخطة ، فأكدت هذه التجربة من جديد على الأهمية الاستراتيجية للهدف الأساسي بعيد المدى ، المتمثل في تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية .

لقد حال تراجع الانفاق الحكومي ، وماصاحبه من تخلخل نشاطات القطاع الخاص ، دون تحقيق أهداف النمو في الخطة على نحو ما كان يرجى لها . مع ذلك فقد حقق الاقتصاد الوطني غير النفطي تطورا ايجابيا خلال فترة خطة التنمية الرابعة ككل ، ورغم أن تنويع القاعدة الاقتصادية الذي استهدفته الخطة لم يتحقق بالصورة الكاملة بسبب ظهور بعض معوقات النمو ، فقد تحققت انجازات ايجابية في بعض القطاعات ، لا سيما قطاعي الزراعة والبتروكيماويات .

فوق ذلك تحققت انجازات كبيرة وواضحة فيما يخص الأهداف الرئيسية الأخرى لخطة التنمية الرابعة . ذلك أن تقليص الانفاق قد أدى الى التركيز بدرجة أكبر على معايير كفاءة الأداء في القطاع الحكومي ، وشهدت الخطة استكمال معظم مشروعات التجهيزات الأساسية التي كانت قيد التنفيذ فى بداية فترتها ، وان كان قد تم تأجيل بعض المشروعات الجديدة التي كان من المتوقع الشروع فيها خلال فترة الخطة ، غير أن هذا لم يسفر عن أي توقف أو انقطاع ملموس في توفير الخدمات والمرافق الضرورية ، وفي الوقت نفسه بادرت الدولة باستحداث تغييرات هامة وسريعة في تركيب البنية الاقتصادية نتيجة لانخفاض مستوى النفقات الحكومية وما نجم عنه من انخفاض في نشاطات قطاع البناء والتشييد وما يتصل بها . وقد واجه اقتصاد القطاع الخاص منافسة متزايدة في أسواق اتسمت بالانكماش العام وتباطؤ في النمو مما أفسح المجال لظهور شركات ومؤسسات أكثر كفاءة وفعالية استطاعت أن تعمل على تنويع نشاطاتها وبشكل سريع وتوجيهها نحو مجالات جديدة كانتاج السلع الاستهلاكية ، مع تحسين مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها واتباع أسلوب تنافسي من حيث مستوى الأسعار والنوعية والتحول في ذات الوقت عن الاعتماد التقليدي على المشروعات الحكومية ، وتم أيضا انشاء عدد من الشركات الصناعية والاستثمارية الجديدة وبرزت المملكة كدولة رئيسية لتصدير البتروكيماويات والمنتجات البترولية المكررة . كما تم وضع اللبنة الأساسية لصرح النمو المستقبلي للصناعات التكنولوجية المتقدمة من خلال برامج التوازن الاقتصادي ، وأخيرا فان امكانيات الموارد البشرية للمملكة قد شهدت تطورا واضحا تمثل في الانجازات الهائلة التي تحققت في حقلي التعليم وتدريب القوى العاملة الوطنية . اذ حققت العمالة السعودية معدلات نمو عالية بالرغم من تباطؤ النمو في الاقتصاد الوطني .

وبصورة عامة اتسم أداء الاقتصاد الوطني بطابع ايجابي في ظل الظروف غير المواتية التي سادت خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، اذ تأكد بصورة واضحة مدى ملاءمة الاتجاه الأساسي للتنمية والقائم على ادراك أهمية دور القطاع الخاص في توجيه وقيادة عملية التنويع الاقتصادي المستهدف ، وكان تأثير هذه التقلبات التي سادت سوق النفط العالمية على الاقتصاد ككل — لا سيما فى بعض القطاعات الهامة ، كالبناء والتشييد والتجارة والعقار — أقل حدة مما آل اليه الحال فى كثير من الدول الأخرى المصدرة للنفط ، مما أظهر مكامن القوة في الاقتصاد الوطني خاصة في قطاعي الزراعة والبتروكيماويات ، اللذين حافظا على معدلات نمو عالية خلال فترة خطة التنمية الرابعة . وقد بلغ انكماش الاقتصاد الوطني أدنى مستوى له عام ١٤٠٧ / ١٤٠٨هـ شهد بعده انتعاشا بطيئا ولكنه منتظم مما يشير الى أن اقتصاد المملكة قد تخطى بنجاح مرحلة الركود الاقتصادي وعاد ليحقق نموا ايجابيا متواضعا وفي الوقت نفسه ظهرت بعض المعوقات الجديدة خلال فترة خطة التنمية الرابعة تمثلت في شكل ميزانية الدولة ، وفي عجز ميزان المدفوعات .

٢/٢ الايرادات والنفقات الحكومية :

كان لتقلب الايرادات النفطية أثر واضح على الاقتصاد الوطني في فترة العقدين السابقين من عمر التخطيط في المملكة ، ولذلك فانه من الضروري أن ينظر الى الظروف السائدة خلال فترة خطة التنمية الرابعة من منظور بعيد المدى ، فايراد قطاع النفط ، الذي احتفظ بالنصيب الأكبر بصورة مستمرة في الهيمنة على مجموع الايرادات الحكومية ، قد بلغ ذروته في عام ١٤٠٢/١٤٠١هـ ، وأخذ بالتراجع بصورة مضطردة في السنوات اللاحقة من فترة خطة التنمية الثالثة ، ثم استمرت الايرادات النفطية في الانخفاض خلال السنتين الأوليين من خطة التنمية الرابعة ، ولكن ذلك تبعه استقرار في العوائد النفطية خلال السنوات الثلاث الأخيرة منها .

أما الايرادات الحكومية الأخرى فقد تضاءلت من حيث الحجم خلال فترة خطة التنمية الرابعة رغم ارتفاع نسبتها كجزء مساهم في مجمل الايرادات . ومن ناحية أخرى فان عجز ميزان المدفوعات الناجم عن انخفاض الدخل النفطي قد برر ضرورة السحب من الودائع المالية للمملكة في الخارج ، وهو ما أدى بدوره الى تخفيض عوائد الاستثمارات الخارجية . كذلك حققت الايرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية والزكاة وغيرها من الايرادات المتفرقة ارتفاعا خلال فترة خطة التنمية الرابعة .

وقد نفذت الحكومة مجموعة من السياسات للحد من تأثير انخفاض العوائد النفطية خلال العام الثاني من خطة التنمية الرابعة (١٤٠٧/١٤٠٦هـ) ، عندما شهدت الميزانية العامة عجزا بلغ (٦٩) بليون ريال في ذلك العام . وقد اشتمل برنامج تخفيض العجز السنوي على عدة اجراءات وضعت كلها للحد من التأثير السلبي على الاقتصاد الوطني . فبدلا من الاستمرار في تخفيض النفقات الحكومية أو في زيادة الرسوم والضرائب المحلية ، قامت الدولة باستخدام الاحتياطي النقدي في الخارج كعامل توازن أمام انخفاض العوائد النفطية لا سيما في السنوات الأولى من الخطة . كما أن الدولة قد استحدثت في ميزانيتها عنصرا هاما ، حيث بدأت في السنة الرابعة من خطة التنمية الرابعة باصدار سندات التنمية الحكومية . هذا بالاضافة الى تخفيض النفقات مع وضع المعايير اللازمة لكفاءة الأداء في القطاع الحكومي لغرض الحد من النفقات المتكررة . ورغم ذلك استمرت الاعانات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لزيادة رفاهية المواطنين والمحافظة على مستوى معيشتهم كما هي عليه دون أن تتأثر . علاوة على ذلك عملت الدولة على زيادة العمالة في القطاع الحكومي عملا على استمرار مستوى الخدمات الضرورية ، وايجاد فرص العمل للمواطنين، بعد أن كانت قد تقلصت في القطاع الخاص .

وعلى جانب آخر استمرت برامج الاستثمارات الطموحة في مجالات تكرير النفط الخام والبتروكيماويات ، والتجهيزات الأساس المنتجة (كالتحلية والاتصالات والكهرباء) . وعملت الدولة على التقليل من تأثير خفض النفقات على الاقتصاد الوطني باحلال الموردين المحليين محل الموردين الخارجيين في كثير من العقود ، فساعدت هذه السياسة على تحقيق مدخرات هامة وكبيرة ، بالاضافة الى ذلك بدأ برنامج التوازن الاقتصادي ليؤكد ، ضمن ما يؤكده ، على أن نسبة كبيرة من قيمة عقود الجهات العسكرية يمكن أن تحفز النشاط الاقتصادي داخل المملكة .

وبصورة عامة كان الانخفاض النسبي في الانفاق المحلي من قبل الدولة أقل من اجمالي الاستقطاعات من الميزانية ، ونتيجة لهذه السياسات انخفض عجز الميزانية في السنة الأخيرة من خطة التنمية الرابعة ليصل الى حوالي (٢٥) بليون ريال أو ما يعادل (٣٦٪) من حجم العجز الذي بلغ ذروته في عام ١٤٠٧/١٤٠٨هـ .

١/٢/٢ النفقات المتكررة ونفقات المشاريع :

مع تراجع اجمالي الانفاق الحكومي طرأ تغير هام في مخصصات الانفاق **(الشكل ٢/٢)** . فقد شهدت النفقات المتكررة — التي ترصد للرواتب والمخصصات والمواد والتوريدات والتشغيل والصيانة والاعانات — انخفاضا بسيطا على مدى السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الرابعة لترتفع بعد ذلك بصورة طفيفة في السنة الأخيرة من الخطة . أما نفقات المشاريع فقد بدأت في الانخفاض وبصورة سريعة في منتصف فترة خطة التنمية الثالثة واستمرت على هذا النحو حتى نهاية فترة خطة التنمية الرابعة .

ورغم أنه كان من المستهدف تقليص نفقات المشاريع خلال سنوات خطة التنمية الرابعة نظرا لاكتمال انشاء معظم مشروعات التجهيزات الأساسية والمخطط لاقامتها خلال الخطط السابقة ، فان الانخفاض الفعلي في الانفاق على المشروعات فاق ما كان مستهدفا ومتوقعا بدرجة كبيرة ، بسبب الظروف التي سادت أسواق النفط العالمية .

كانت مخصصات الانفاق على المشاريع المعتمدة في ميزانية السنة الأخيرة من خطة التنمية الرابعة منخفضة نسبيا قياسا الى مستوياتها في السنوات السابقة ، ومن ثم تدعو الحاجة الى زيادة الانفاق على المشروعات لتمويل وتنفيذ المشاريع ذات الأولوية والتي كان قد أرجيء تنفيذها خلال السنوات الأخيرة استهدافا لتوسعة مقدرة بعض الخدمات الحكومية والتجهيزات الأساسية اللازمة لمواجهة الحاجة المتزايدة للسكان ، وللوفاء بمتطلبات الاحلال للمعدات والمرافق القائمة . وبالتالي فان خطة التنمية الخامسة تهدف الى نمو ملموس في النفقات الحكومية على المشاريع ، ضمن حدود التوازن المالي العام للدولة .

٢/٢/٢ نفقات التنمية :

يوضح **الجدول (١/٢)** أن المعوقات المالية التي سادت سنوات خطة التنمية الرابعة قد اقتضت مراجعة لتوزيع النفقات المخططة ولمستواها ، وتغيرا لأولوياتها النسبية . ومن الملاحظ أن حصة قطاع تنمية الموارد البشرية من النفقات الحكومية قد تأثرت ولكن بشكل محدود نظرا لأهمية هذا القطاع ، اذ حافظ على (٨٤٪) من أصل ما خصص له من النفقات في الخطة ولكي يتسنى استكمال مشاريع التجهيزات الأساسية المستمرة فقد احتفظت قطاعات النقل والاتصالات بحوالي ثلثي ما خصص لها في الخطة ، وواجهت المخصصات المالية لقطاع تنمية الموارد الاقتصادية والبلديات والاسكان انخفاضا حادا خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، اذ بلغ الانفاق الفعلي حوالي نصف ما خصص لها في الخطة . بيد أن تخفيض الانفاق على الاسكان لم يحدث تأثيرا سلبيا على سوق الاسكان نظرا لفائض العرض الذي شهده هذا القطاع خلال سنوات خطة التنمية الرابعة . وقد اسفرت النفقات المنخفضة على قطاع تنمية الموارد الاقتصادية والبلديات والاتصالات عن تراجع في نشاطات بعض المكونات الفرعية لهذه القطاعات . لذا تستهدف خطة التنمية الخامسة تخصيص مبالغ أعلى لهذه القطاعات لا سيما للمشروعات ذات الأولوية فيها .

شكل رقم (٢-١)

النفقات والإيرادات الحكومية
١٣٩٠ ـ ١٤١٠هـ

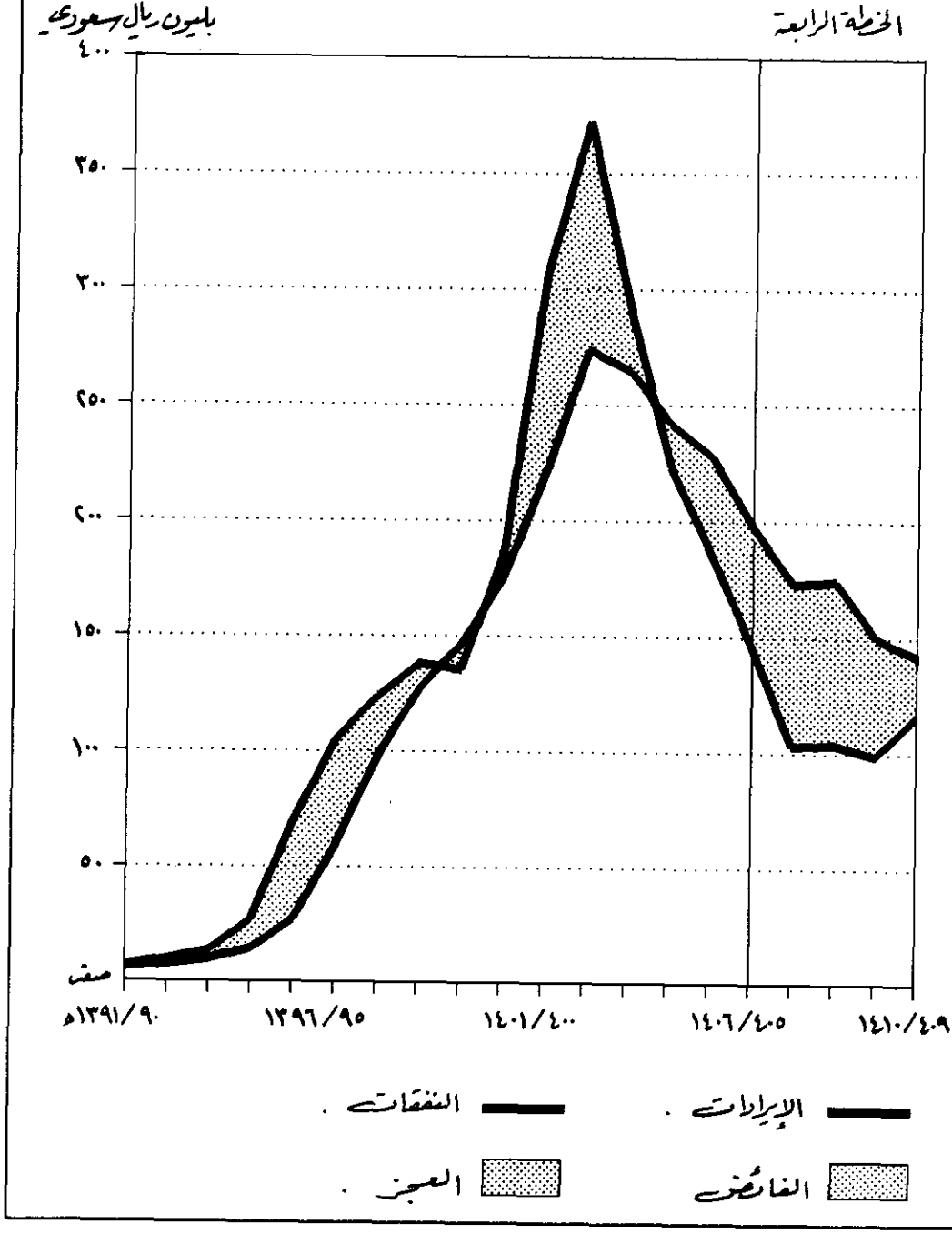

شكل رقم (٢-٢)

النفقات الحكومية
١٣٩٠ - ١٤١٠ هـ

الخطة الرابعة

بليون ريال سعودي

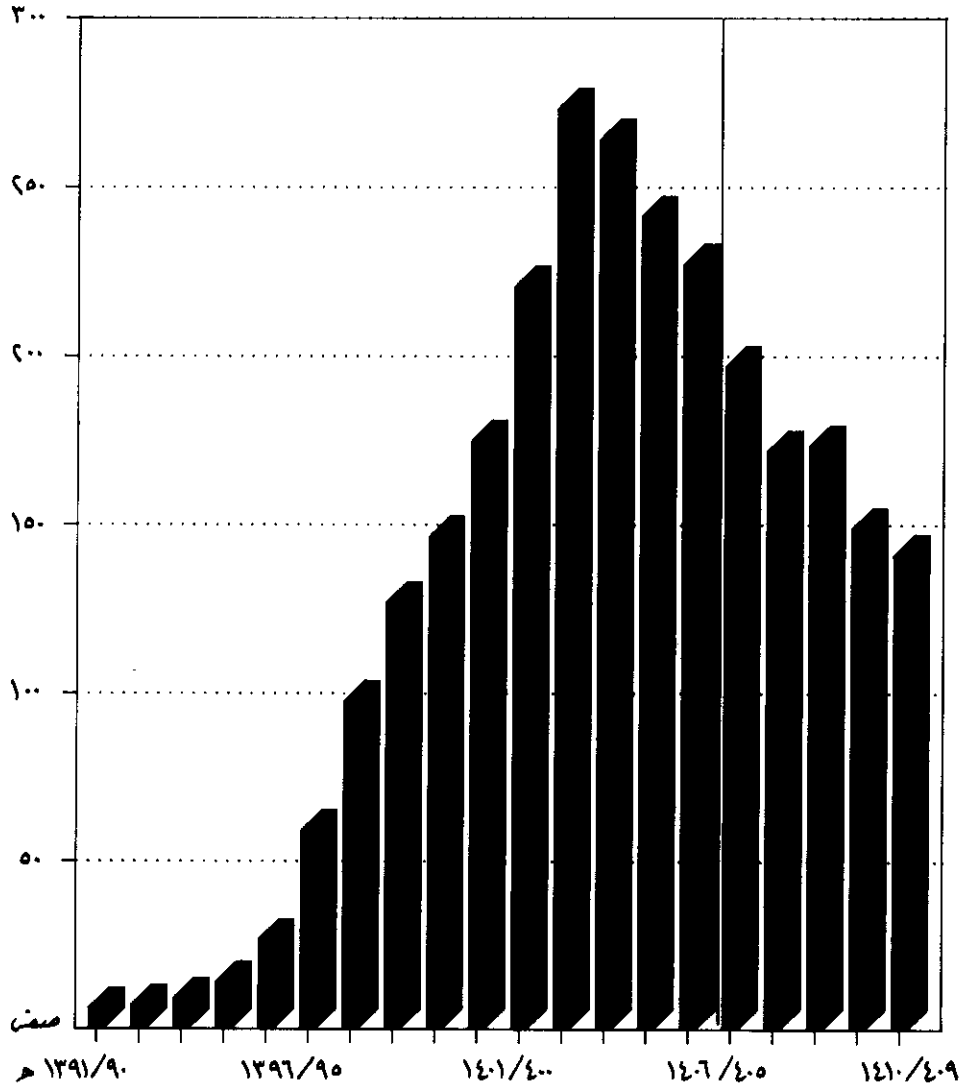

جدول (١/٢)

توزيع نفقات التنمية خلال خطة التنمية الرابعة*

قطاعات التنمية	التوزيع النسبي لنفقات التنمية		نفقات التنمية الفعلية	
	الخطة (٪)	الانفاق الفعلي** (٪)	القيمة (بليون ريال)	نسبتها الى ماورد في الخطة (٪)
تنمية الموارد الاقتصادية	٢٦ر١	١٩ر٩	٦٤ر٥	٤٩ر٣
تنمية الموارد البشرية	٢٧ر١	٣٥ر٣	١١٤ر٢	٨٤ر٤
الصحة والتنمية الاجتماعية	١٧ر٩	١٨ر٢	٥٩ر١	٦٥ر٩
النقل والمواصلات	١٥ر٤	١٥ر٦	٥٠ر٦	٦٥ر٨
البلديات والاسكان	١٣ر٥	١١ر٠	٣٥ر٧	٥٣ر٠
المجمـــوع	**١٠٠ر٠٠**	**١٠٠ر٠٠**	**٣٢٤ر١**	**٦٤ر٨**
مجموع النفقات (بليون ريال)	**٥٠٠ر٠٠**	**٣٢٤ر١**		

* باستثناء مؤسسات الأقراض الحكومية المتخصصة وهي : صندوق التنمية العقارية ، صندوق الاستثمارات العامة ، صندوق التنمية الصناعية السعودي ، البنك الزراعي العربي السعودي ، بنك التسليف السعودي ، برامج الاقراض المتخصصة .

** تقديري بالنسبة للسنتين الأخيرتين من الخطة .

٣/٢ الناتج المحلي الاجمالي خلال خطة التنمية الرابعة :

مع انخفاض انتاج النفط الخام وهبوط أسعاره ، انخفض حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال خطة التنمية الرابعة ، ومع ذلك فقد استقر في الوقت الحاضر اتجاه ذلك الانخفاض على نحو ما يبين **الشكل (٢/٣)** ، حيث استعاد الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي مسار نموه الايجابي في نهاية فترة خطة التنمية الرابعة .

ويظهر **الجدول رقم (٢/٢)** معدلات النمو الحقيقية بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ للاقتصاد الكلي وحسب القطاعات المختلفة خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بمعدل (٨ر٠٪) سنويا خلال فترة خطة التنمية الرابعة مقارنة بما استهدف له من نمو خلال الفترة نفسها والمحدد بـ (٩ر٢٪) سنويا .

وعلى الرغم من حدوث تغير طفيف في حجم الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي خلال فترة الخطة ككل ، فهو قد حقق نموا ايجابيا خلال السنتين الأخيرتين . واتسم الاقتصاد الوطني بأداء مميز خلال الفترة من ١٤٠٣/١٤٠٤هـ الى ١٤٠٦/١٤٠٧هـ على الرغم من الانخفاض الملموس الذي طرأ على حجم النفقات الحكومية للفترة نفسها . وعليه فقد أظهر اقتصاد المملكة مرونة عالية اذ وصل الى مرحلة أضحى فيها أقل اعتمادا على النفقات الحكومية كقوة دافعة ، والذي كان أحد أهداف خطة التنمية الرابعة . وانعكس هذا طوال السنوات الخمس عشرة الماضية على تغير معدل مجموع النفقات الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ، اذ انخفض هذا المعدل من (١ر٤٥) الى (١ر٢٧) خلال خطتي التنمية الثانية والثالثة على التوالي، وقد انخفض بشكل أكبر اذ سجل هذا المعدل (٠ر٧٩) خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، وهذا يدل على أن الاقتصاد الوطني قد زاد من مقدرته على استمرارية الانتاج حتى في ظل غياب المحفزات من الانفاق الحكومي .

شكل رقم (٢-٣)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية

١٣٩٠ - ١٤١٠ هـ

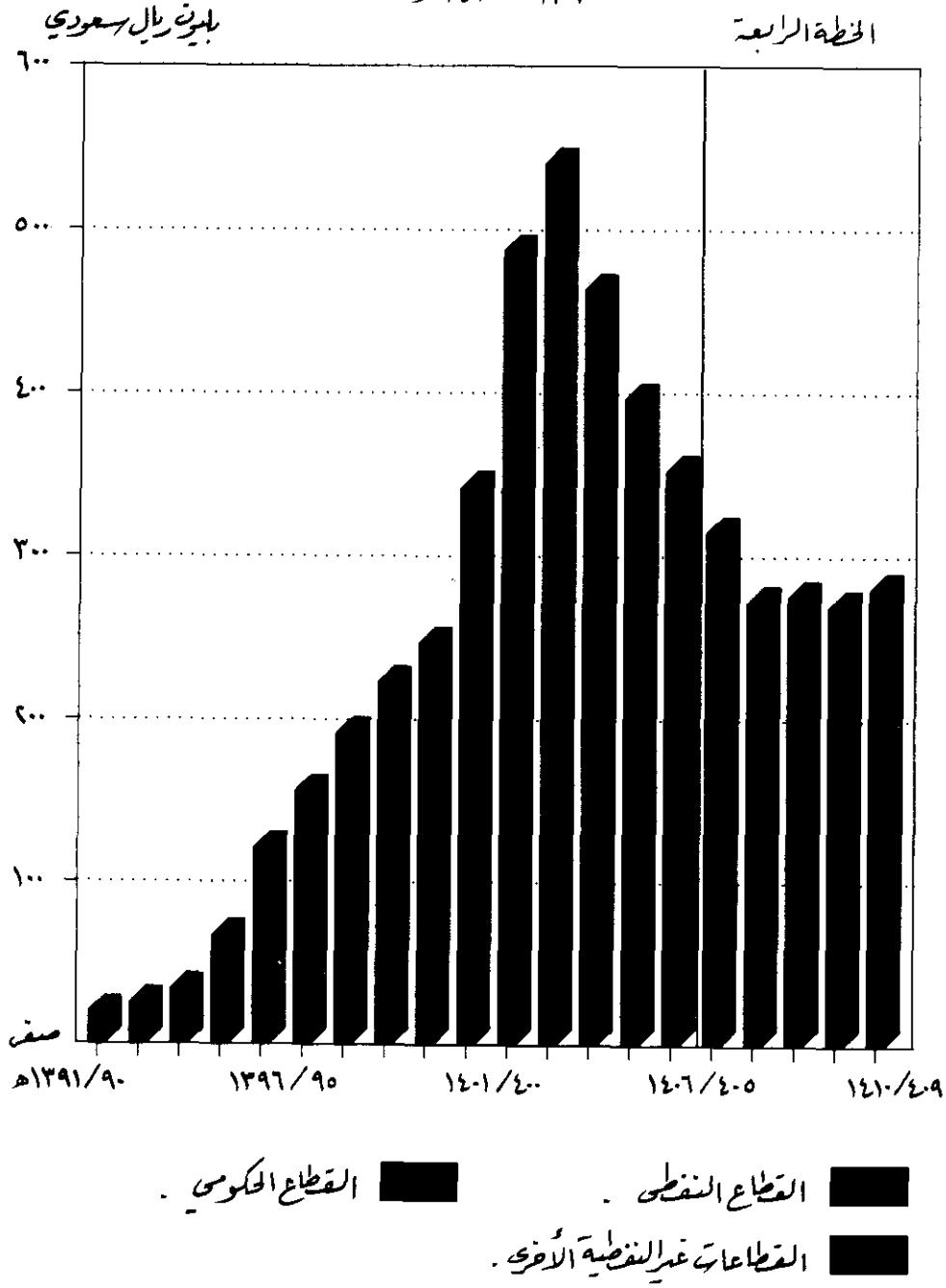

جدول رقم (٢/٢)
الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات
خلال خطة التنمية الرابعة

القطـــاع	الناتج المحلي الاجمالي بملايين الريالات (بالأسعار الجارية) ١٤٠٤/١٤٠٥هـ	١٤٠٩/١٤١٠هـ	متوسط معدل النمو الحقيقي السنوي (٪) المخطط	الفعلي
القطاعات الانتاجية :	٨٥ر٣	٨٤ر٦	٣ر٧	٠ر٧
الزراعـــة	١١ر٦	٢٢ر٨	٦ر٠	١٣ر٨
القطاعات التعدينية الأخرى	١ر٩	١ر٨	٣ر٠	(١ر٤)
الصنـاعـة	٢٧ر٤	٢٥ر٠	١٠ر٩	٣ر٩
– تكرير النفـط (١)	١٣ر٨	٩ر٩	٥ر٦	٥ر٣
– البتروكيماويات	٠ر٥	٥ر٧	٦٤ر١	٥٥ر٥
– الصناعات التحويلية الأخـــرى	١٣ر١	٩ر٤	١٠ر٥	(٤ر٦)
المرافق العـامـة (٢)	(٠ر٦)	٠ر٨	٥ر٠	٥ر٧
البنـاء والتشييد	٤٥ر٠	٣٤ر٢	(٢ر٨)	(٦ر٧)
قطـاع الخدمـات :	٩٤ر٤	٧٨ر٦	٣ر٨	(٢ر٦)
التجـــارة	٣٠ر٤	٢٧ر٤	٢ر٥	(١ر٥)
النقـل والمواصـلات	٢٣ر٨	٢١ر٤	٥ر٠	(١ر٩)
ملكيـة دور السكن	١٣ر١	٦ر١	٠ر٠	(٦ر٥)
الخدمات المالية وخدمات الأعمال	١٧ر٤	١٣ر٧	٩ر٠	(٤ر٨)
الخدمات الجماعية والشخصية	٩ر٧	١٠ر٠	٣ر٥	٠ر٥
قطـاع خدمـات الحكومـة	٥٢ر١	٥٦ر٨	٠ر٠	١ر٥
مجموع القطاعات غير النفطية	٢٣١ر٨	٢٢٠ر٠		
قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي	١٢٠ر٣	٦٠ر٢	٥ر٦	٠ر٣
الناتج المحلي الاجمالي (غير شامل لرسوم الواردات)	**٣٥٢ر١**	**٢٨٠ر٢**	**٤ر٠**	**١ر٠**

(١) يمثل معدل النمو المخطط وهو عبارة عن معدل نمو قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي وتكرير النفط مجتمعة والمحدد بـ (٦ر٥٪) في السنة .

(٢) ظهرت القيمة المضافة لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ سلبيا (نتيجة لكون العوائد لا تغطي تكلفة المدخلات) .

جدول رقم (٣/٢)
الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي

القطـــاع	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (ببلايين الريالات) ١٤٠٥/١٤٠٤هـ	١٤١٠/١٤٠٩هـ	متوسط معدل النمو السنوي (على أساس أسعار ١٤٠٥/١٤٠٤هـ) (٪) المخطط	الفعلي
القطاعات غير النفطية	٢١٨ر٠	٢١٠ر١	٢ر٩	(٠ر٨)
قطـاع خدمات الحكومة	٥٢ر١	٥٦ر٨	٠ر٠	١ر٥
القطاعات غير النفطية الأخرى	١٦٥ر٩	١٥٣ر٣	٣ر٨	(١ر٦)
القطـاع النفطي (١)	١٣٤ر١	٧٠ر١	٥ر٦	٠ر٩
الناتج المحلي الاجمالي (غير شامل لرسوم الواردات)	٣٥٢ر١	٢٨٠ر٢	٤ر٠	٠ر١

(١) يشمل النفط الخام والغاز الطبيعي وتكرير النفط .

ورغم الاستقرار العام في مجمل الاقتصاد غير النفطي خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، فان الاسهام القطاعي في الناتج المحلي الاجمالي قد تغير بشكل ملحوظ ، اذ حقق قطاع الزراعة زخما في النمو بلغ في المتوسط (٨ر١٣٪) سنويا . كما أن قطاع البتروكيماويات الذي بدأ بقاعدة انتاج صغيرة عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ ، حقق نموا سريعا حيث أصبح يمثل في الوقت الحاضر حوالي ربع مجموع القيمة المضافة من قطاع الصناعة . وفي المقابل فان الصناعات التحويلية الأخرى ، والتي يضطلع القطاع الخاص بمعظمها الى جانب نشاطات التعدين ، قد شهدت انخفاضا نظرا لضعف الطلب المحلي عليها . أما قطاع البناء والتشييد الذي استهدفت الخطة تقليص فعالياته فقد انكمش على نحو أكثر حدة مما كان متوقعا . ويعزى هذا جزئيا الى الانخفاض غير المتوقع في الانفاق الحكومي على المشروعات .

وبالنسبة لقطاعات الخدمات فقد شهدت انخفاضا طفيفا بصورة عامة ، وسجلت القيمة المضافة للقطاع الحكومي زيادة بمعدلات قليلة ، نتيجة لزيادة حجم العمالة الحكومية ، كذلك حقق القطاع النفطي نموا متواضعا نجم عن الانتعاش في مستوى الانتاج وزيادة حجمه عما كان عليه من مستويات منخفضة خلال الفترة ١٤٠٤ الى ١٤٠٧هـ .

٤/٢ تركيب الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي :

كان لتقلبات أسعار وحجم الصادرات من النفط الخام أثر كبير على عوائد الدولة وحجم انفاقها خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، وقد أثر هذا على تركيب ومسيرة مكونات الطلب على الناتج المحلي الاجمالي . اذ سجل كل من الاستهلاك وتكوين رأس المال الثابت لقطاع الحكومة انخفاضا كبيرا ، وقد حافظت الدولة على حجم الانفاق على الباب الأول ، مما ساعد على تقليل نسبة انخفاض الاستهلاك الخاص ، **جدول (٤/٢)** . ومن التحولات الهامة خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، انخفاض العجز في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات . حيث حققت الصادرات نموا ايجابيا وصل في المعدل الى (٢ر٢٪) سنويا ، وانخفضت الواردات من السلع والخدمات بمعدل (١ر١٢٪) بالسنة وتعود الزيادة في الصادرات الى نجاح المملكة ، خاصة في السنوات الأخيرة من فترة خطة التنمية الرابعة ، في زيادة الصادرات غير النفطية وغير التقليدية ، لاسيما الصادرات من المنتجات البتروكيماوية .

جدول رقم (٤/٢)
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي
خلال خطة التنمية الرابعة

النشـــاط	القيمة ببلايين الريالات بالأسعار الجارية		متوسط معدل النمو السنوي حسب الأسعار الثابتة لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ	
	١٤٠٤/١٤٠٥هـ	١٤٠٩/١٤١٠هـ	المخطط (٪)	الفعلي (٪)
الاستهلاك	٢٨٠ر٥	٢٣١ر٤	١ر٠	(٣ر٥)
الاستهلاك الخاص	١٥٩ر٤	١٣٦ر٢	٣ر٠	(٢ر٦)
الاستهلاك الحكومي	١٢١ر١	٩٥ر٢	(٢ر٢)	(٤ر٨)
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	٩٦ر٥	٥٨ر٠	٣ر٦	(١٠ر٥)
قطاع النفط	٩ر٦	٧ر٣	٤ر٤	(٦ر٠)
القطاع الحكومي	٤٦ر٣	٢٠ر٨	(٢ر٤)	(١٥ر٥)
القطاع الخاص غير النفطي	٤٠ر٦	٢٩ر٩	١٠ر٠	(٦ر٨)
التغير في المخزون*	٢٠ر٢	٣ر٤	—	—
الطلب المحلي النهائي	٣٩٧ر٢	٢٩٢ر٨	٢ر٠	(٦ر٣)
صافي الصادرات	(٤٥ر١)	(١٢ر٦)	—	—
الصادرات	١٤٥ر٥	١٠٨ر٦	٥ر٨	٢ر٢
ناقصا الواردات	١٩٠ر٦	١٢١ر٢	(٣ر٠)	(١٢ر١)
الناتج المحلي الاجمالي	**٣٥٢ر١**	**٢٨٠ر٢**	**٤ر٠**	**١ر٠**

* يشمل بما في ذلك الفروقات الاحصائية .

أما ما يخص الاستثمارات الرأسمالية وكأحد أهم مكونات الطلب النهائي على الناتج المحلي الاجمالي ، فقد بلغ مجموع الاستثمار خلال فترة خطة التنمية الرابعة ككل (٢٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي . وهو أداء جيد قياسا الى المستويات العالمية ، خاصة على ضوء التطورات السلبية التي شهدها القطاع النفطي وما ترتب عليها من تقليص في النفقات الحكومية . وسلكت الاستثمارات الرأسمالية في الاقتصاد الوطني مسارا موازيا لمسار الناتج المحلي الاجمالي (**الشكل ٤/٢**) ، فبعد أن حقق مجموع الاستثمارات أعلى مستوى له عامي (١٤٠١/١٤٠٢هـ) و (١٤٠٢/١٤٠٣هـ) ، عاد لينخفض الى حوالي النصف في السنتين الأخيرتين من خطة التنمية الرابعة .

وتمثلت أكبر نسب التخفيض في القطاع الحكومي بما يعكس تقليص الانفاق على المشروعات نتيجة لاكتمال مشروعات التجهيزات الأساسية من جهة وانخفاض حجم ميزانية الدولة من جهة أخرى . كذلك انخفضت الاستثمارات في القطاع النفطي في السنوات الأخيرة من خطة التنمية الثالثة ، وعادت للزيادة بصورة تدريجية خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، أما استثمارات القطاع الخاص فقد تراجعت بصورة تدريجية ثم بدأت في الانتعاش في السنة الأخيرة من الخطة الرابعة ، وبلغ هذا التراجع في استثمارات القطاع الخاص أقصاه في قطاع البناء والتشييد ، في حين أن استثمارات القطاع الخاص خارج نشاطات البناء والتشييد لم تتأثر كثيرا ، حيث تم دعمها على نحو كبير من قبل مؤسسات الاقراض الحكومية المتخصصة .

٥/٢ العمالة والانتاجية :

على الرغم من انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، زاد حجم العمالة ، بمعدل نمو متوسط مقداره (٩ر١٪) سنويا ، (**الجدول ٥/٢**) . وقد هيمن تغيران رئيسيان على هيكل العمالة وتركيبها القطاعي ، اذ تضمنت أهداف خطة التنمية الرابعة تخفيض حجم العمالة في قطاع البناء والتشييد نتيجة لاكتمال معظم مشروعات التجهيزات الأساسية . وتماشيا مع ما جاء في الخطة بهذا الصدد ، وبسبب تقلص نشاطات البناء والتشييد ، فقد انخفضت العمالة في ذلك القطاع بما يقارب (٥٢٦ر٠٠٠) فرصة عمل على مدى سنوات خطة التنمية الرابعة . وقد قابل هذا الانخفاض في العمالة زيادتها بشكل واضح في قطاع الخدمات الجماعية والشخصية وفي قطاع التجارة . اذ زادت العمالة في قطاع الخدمات الجماعية والشخصية بما يقارب (٧٩٠ر٠٠٠) فرصة عمل ، انحصر أغلبها في العمالة المنزلية . أما في قطاع التجارة فقد ازدادت العمالة بما يقارب (٢١٠ر٠٠٠) فرصة خلال الفترة نفسها .

وكانت الاتجاهات أقل تأثيرا وحدة في معظم قطاعات الاقتصاد الأخرى ، حيث شهدت العمالة ، وفي معظم الحالات ، تغيرا طفيفا خلال الفترة من ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى ١٤٠٩/١٤١٠هـ . وازدادت العمالة في القطاع الحكومي ، بصورة غير متوقعة ، وبمعدل نمو متوسط قدره (٩ر٥٪) سنويا .

شكل رقم (٢-٤)

تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الرئيسية
١٣٩٠ - ١٤١٠هـ

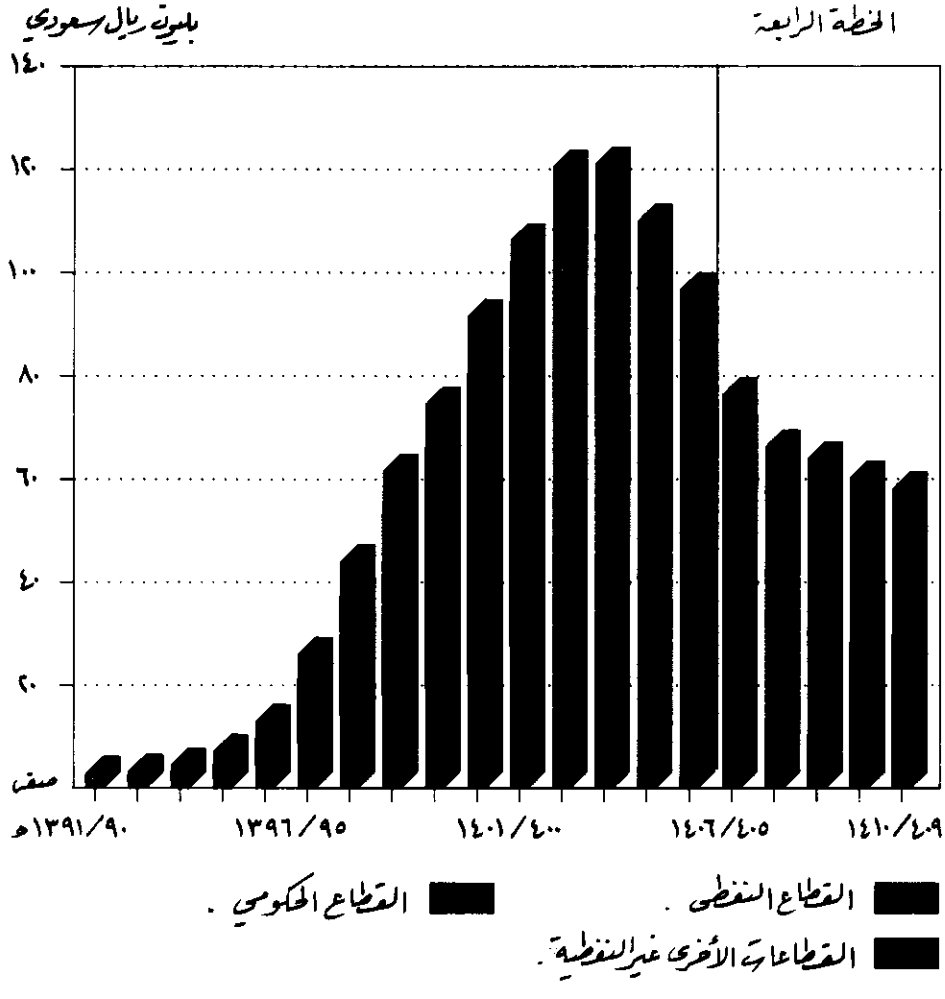

جدول (٢/٥)
العمالة حسب القطاعات

القطـــاع	العمالة بالآلاف		المساهمة النسبية		متوسط معدل النمو السنوي (٪)
	١٤٠٤/١٤٠٥هـ	١٤٠٩/١٤١٠هـ	١٤٠٤/١٤٠٥هـ	١٤٠٩/١٤١٠هـ	
			(٪)		
القطاعات الانتاجية :					
الزراعة	٥٣٨ر٠	٥٦٩ر٢	١٠ر٣	٩ر٩	١ر١
القطاعات التعدينية الأخرى	٤ر٢	٣ر٥	٠ر١	٠ر١	(٣ر٦)
الصناعة	٤٢٤ر١	٣٧٤ر٩	٨ر١	٦ر٤	(٢ر٤)
– تكرير النفط	١٤ر٠	١٤ر٦	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٨
– البتروكيماويات	٤ر٧	٦ر٢	٠ر١	٠ر١	٥ر٧
– الصناعات التحويلية الأخـــرى	٤٠٥ر٤	٣٥٤ر١	٧ر٧	٦ر١	(٢ر٧)
المرافق العامة	١١٢ر٢	١٢٦ر٩	٢ر١	٢ر٢	٢ر٥
البناء والتشييد	١٤٧٠ر٠	٩٤٤ر١	٢٨ر٠	١٦ر٤	(٨ر٥)
المجموع الفرعي	**٢٥٤٨ر٥**	**٢٠١٨ر٦**	**٤٨ر٦**	**٣٥ر٠**	**(٤ر٦)**
قطاعات الخدمات :					
التجارة	٦٨٨ر٧	٨٩٨ر٣	١٣ر١	١٥ر٦	٥ر٥
النقل والمواصلات	٣١٦ر٥	٢٦٢ر٣	٦ر٠	٤ر٥	(٣ر٧)
الخدمات المالية وملكية دور السكن	١٣٠ر٠	٩٩ر٠	٢ر٥	١ر٧	(٥ر٣)
الخدمات الجماعية والشخصية	١٠٣٣ر١	١٨٢٢ر٠	١٩ر٧	٣١ر٦	١٢ر٠
المجموع الفرعي	**٢١٦٨ر٣**	**٣٠٨١ر٦**	**٤١ر٣**	**٥٣ر٤**	**٧ر٣**
القطاع الحكومي : *	٤٦٩ر١	٦٢٤ر٨	٩ر٠	١٠ر٨	٥ر٩
القطاعات غير النفطية	٥١٨٥ر٩	٥٧٢٥ر٠	٩٨ر٩	٩٩ر٢	٢ر٠
قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي	٥٨ر٧	٤٦ر٨	١ر١	٠ر٨	(٤ر٤)
اجمالي الاقتصاد	**٥٢٤٤ر٦**	**٥٧٧١ر٨**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**١ر٩**

* مستبعد منها العمالة غير المدنية وشاملة العاملين بالأجر اليومي والذين لم يتم تصنيفهم ضمن الخدمة المدنية .

وفي قطاع الزراعة ، الذي تميز باضطراد النمو في انتاجه بمعدلات عالية ، زادت العمالة بشكل بسيط يقارب (٣١،٠٠٠) فرصة وبمعدل نمو متوسط مقداره (١ر١٪) سنويا ، فحقق ذلك معدلا عاليا لنمو الانتاجية ، ويعود هذا النمو المرتفع للانتاجية في قطاع الزراعة الى انحسار المزارع التقليدية وانشاء المزارع والنشاطات الزراعية الحديثة .

ولقد أحدثت هذه التغيرات الهامة في حجم العمالة في قطاع البناء والتشييد والخدمات الجماعية والشخصية وكذلك في قطاع التجارة ، تحولات رئيسية في توازن العمالة بين القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات ، اذ انخفضت حصة القطاعات الانتاجية من مجموع العمالة من (٦ر٤٨٪) عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى (٣٥٪) في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ ، في حين زادت حصة قطاعات الخدمات من مجموع العمالة من (٣ر٤١٪) الى (٤ر٥٣٪) للفترة نفسها ، بينما بلغت حصة قطاع الخدمات الجماعية والشخصية من مجموع العمالة حوالي (٣٢٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ .

وخلال فترة خطة التنمية الرابعة سجل عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني معدلات نمو ايجابية في الانتاجية على الرغم من أن معدل الانتاج المتوسط للعامل قد انخفض بحوالي (٢٪) في السنة بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل . وشهدت القطاعات الانتاجية تحسنا واضحا في الانتاجية حيث زادت بمعدل (٥ر٥٪) في السنة ، كذلك تتجه الانتاجية نحو الزيادة بشكل سريع في القطاعات التي تتميز بمعدل نمو مرتفع ، والناجم عن مستوى استغلال أمثل لعنصر رأس المال ، والاستثمارات الرأسمالية الجديدة ، اضافة الى الجهود الرامية الى تحسين الكفاءة الاقتصادية. وقد انعكس هذا النمط في معدلات النمو العالية للانتاجية في كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعات البتروكيماوية . وبالمثل فرغم انخفاض الانتاج في قطاعات التعدين والبناء والتشييد والنقل والمواصلات ، فقد تمكنت هذه القطاعات من تحقيق زيادة في معدلات انتاجيتها ولكن بنسب متواضعة . أما في القطاع الحكومي ، حيث تمثل القيمة المضافة فيه مجموع تعويضات العاملين ، فقد تحققت خطوات ملموسة في تخفيض معدل التكلفة للعامل ، اذ سجلت القيمة المضافة لكل عامل (التكلفة لكل عامل) في القطاع الحكومي انخفاضا بمعدل نمو متوسط مقداره (١ر٤٪) سنويا خلال فترة خطة التنمية الرابعة .

٦/٢ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

١/٦/٢ التجارة الخارجية :

على الرغم من التراجع الحاد في قيمة الصادرات النفطية منذ عام ١٤٠٢/١٤٠١هـ فقد استمرت المملكة في تحقيق فائض تجاري سلعي سنويا وعلى مدى السنوات العشرين الماضية (**الشكل ٢/٥**) • وقد استمر هذا النمط خلال خطة التنمية الرابعة مع بروز عنصر جديد تمثل في زيادة المساهمة الفعالة من الصادرات غير النفطية ، التي زادت قيمتها من (٦ر٢) بليون ريال عام ١٤٠٦/١٤٠٥هـ الى ما يقدر بـ (٢ر١٥) بليون ريال عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ • ويعكس حجم الصادرات (السلعية) غير النفطية الزيادة الكبيرة التى تحققت في انتاج كل من قطاع الزراعة والبتروكيماويات خلال سنوات خطة التنمية الرابعة • فبحلول عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ شكلت المنتجات غير النفطية نسبة تزيد على (١٦٪) من مجموع الصادرات السلعية ، وسجلت الواردات السلعية انخفاضا ملحوظا اعتبارا من منتصف فترة خطة التنمية الثالثة وحتى السنوات الأولى من خطة التنمية الرابعة ، لتواكب انخفاض الصادرات • ومنذ عام ١٤٠٧/١٤٠٦هـ انتعشت كل من صادرات وواردات المملكة بشكل بسيط غير أن الزيادة في الواردات كانت أقل نسبيا منها في الصادرات وعكس انخفاض الواردات ، الذي بلغ حجمها في الفترة من عام ١٤٠٦هـ الى ١٤١٠هـ حوالي نصف ما وصلت اليه في الفترة من ١٤٠٢هـ الى ١٤٠٤هـ تطورا ايجابيا بالرغم من استمرار اعتماد المملكة على واردات كثير من السلع الزراعية والاستهلاكية والرأسمالية • ويعزى هذا التراجع في الواردات الى زيادة الانتاج المحلي من المنتجات الوطنية التي حلت محل المنتجات المستوردة ، والى انخفاض الطلب على مواد ومعدات البناء والتشييد • ورغم الاستمرار في تحقيق فائض في الميزان التجاري السلعي فقد أظهر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات عجزا منذ عام ١٤٠٤/١٤٠٣هـ وهو ما يعكس بدوره عجزاً في الخدمات غير المنظورة وانخفاضاً في عوائد الاستثمارات الخارجية للمملكة ، ومن التطورات الايجابية خلال خطة التنمية الرابعة ذلك الانخفاض المستمر في حجم العجز للحساب الجاري ، اذ انخفض من (٦٦) بليون ريال (أي ما يمثل ٨ر١٨٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي) في عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ الى ما يقدر بـ (٢٧) بليون ريال ، (أي ٦ر٩٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي) في عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ •

تميزت الاتجاهات العامة في التجارة الدولية بالعديد من التغيرات والتي حدثت في حجمها وتركيبها ، وتتلخص هذه الاتجاهات في الآتي :

- سجلت الصادرات نسبة (٣٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي الكلي في عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ مقارنة بنسبة (٤١٪) في بداية فترة خطة التنمية الرابعة ، وتعكس هذه انخفاضا كبيرا في قيمة الصادرات من النفط الخام والذي تم تغطيته بصورة جزئية عن طريق زيادة الصادرات غير النفطية •
- سجلت الواردات نسبة (٥٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ مقارنة بما سجلته في عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ والبالغ (٨٩٪) ، ويدل هذا على التأثير الايجابي لسياسة احلال الواردات •

- استقرار الحجم الكلي للتجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٤١٠/٤٠٩هـ عند مستوى منخفض نسبيا ، حيث بلغ (٨٢٪) مقارنة بنسبه (٩٦٪) في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ وهذا بدوره يوضح التحركات الهامة للاقتصاد السعودي نحو التوازن السليم بين التوجه الداخلي والدولي .
- انخفضت نسبة عجز الحساب الجاري من ميزان المدفوعات الى مجموع الناتج المحلي الاجمالي ، بصورة ملحوظة ، أي من (١٩٪) في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى (١٠٪) في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ .
- انخفضت نسبة مساهمة النفط الخام في اجمالي الصادرات من (٨٧٪) في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى حوالي (٦٠٪) في نهاية فترة خطة التنمية الرابعة بينما زادت حصة المنتجات المكررة في مجموع الصادرات من (١٠٪) الى (٢٣٪) خلال الفترة نفسها .
- ارتفعت صادرات المنتجات البتروكيماوية بشكل واضح من (١ر٥) بليون ريال في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى أكثر من (١٠) بلايين ريال في نهاية فترة خطة التنمية الرابعة ، حيث زادت حصتها من اجمالي الصادرات من (١٪) الى (١١٪) خلال الفترة نفسها .
- تضاعف حجم الصادرات من المنتجات الصناعية الاخرى والمنتجات الزراعية ، اذ زادت نسبة مساهمتها في مجموع الصادرات من أقل من (٢٪) عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى أكثر من (٤٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ .
- أظهرت حركة التجارة بين المملكة والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتجاها تصاعديا من حيث حجم التبادل التجاري ونسبته . ويدل هذا على نمو واتساع الروابط التجارية بين دول المجلس .
- ازدادت نسبة الصادرات الى الدول العربية الأخرى من مجموع صادرات المملكة من (٧٪) عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى (١١٪) في نهاية فترة خطة التنمية الرابعة . ويدل هذا على وجود أسواق محتملة للصادرات السعودية المستقبلية ضمن الدول العربية .
- ازدادت نسبة الصادرات الى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات وبشكل طفيف ، اذ ارتفعت من (٦١٪) في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى (٦٥٪) في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ مما يعكس استمرار أهمية الصادرات السعودية لأسواق الدول الصناعية .

٢/٦/٢ ميزان المدفوعات :

وتبرز ضرورة تمويل العجز في الحساب الجاري عن طريق التدفقات الرأسمالية للداخل ، حيث استفاد الاقتصاد الوطني من تدفق رؤوس الأموال بشكل ملموس من المستثمرين الأجانب وكذلك من اعادة رؤوس الأموال الخاصة بالمواطنين السعوديين من الخارج اذ يهيىء ذلك امكانية لتحقيق الاستفادة القصوى من فرص الاستثمار المتاحة في المملكة وتمويل نشاطات الأعمال التجارية التي يستهدف لها ان تستمر على هذا المنوال . غير أن العجز الذي شهدته سنوات خطة التنمية الرابعة فاق حجم تدفق رؤوس الأموال الخاصة مما اقتضى احداث انخفاض كبير في الموجودات الحكومية في الخارج . ومع أن العجز في الميزان التجاري أخذ يتضاءل خلال فترة السنتين الاخيرتين من

شكل رقم (٢-٥)

الصادرات والواردات السلعية
١٣٩٠ - ١٤١٠هـ

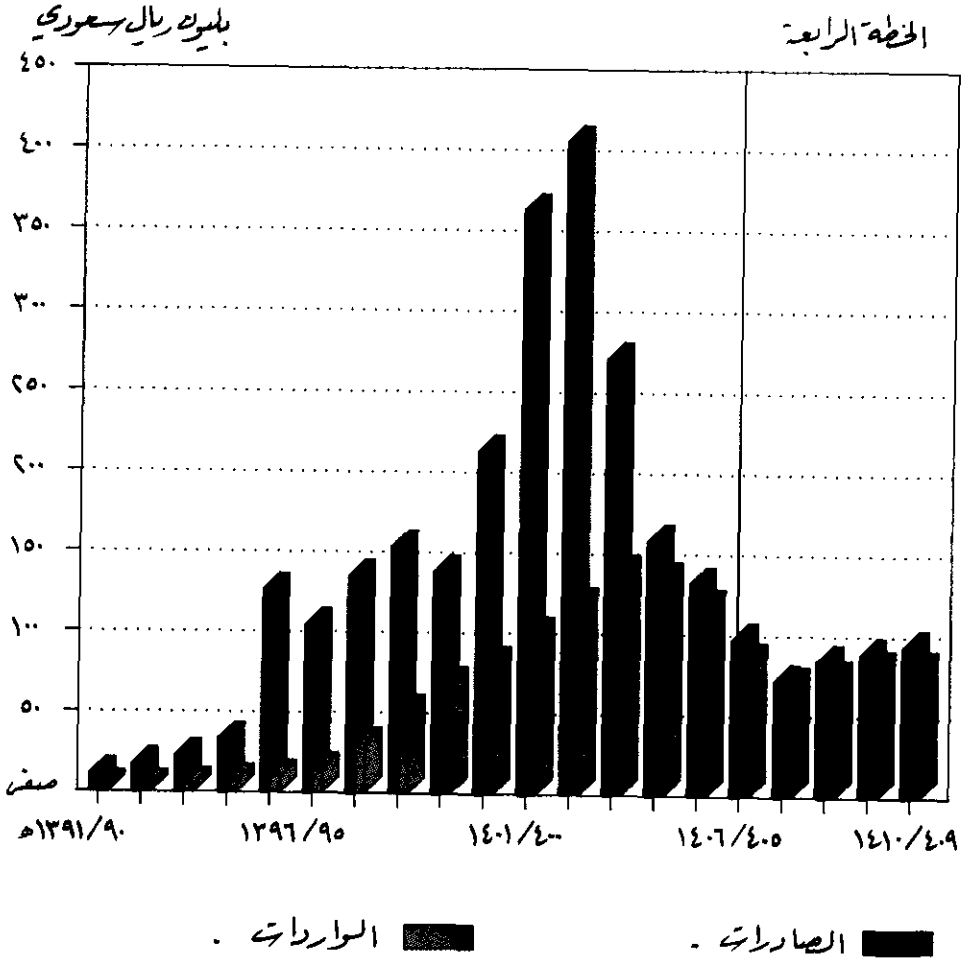

شكل رقم (٢-٦)

الأرقام القياسية للأسعار
١٣٩٠ - ١٤١٠هـ

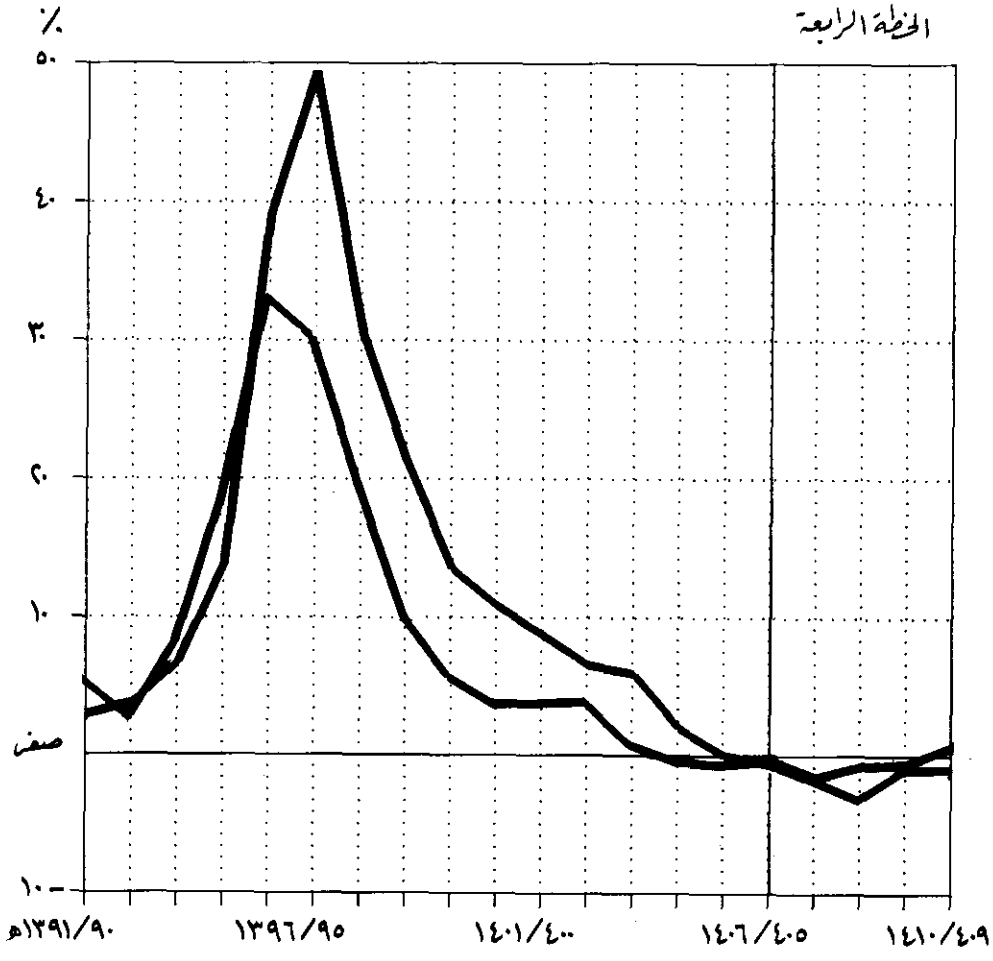

معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

خطة التنمية الرابعة ، فان الرغبة ما تزال قائمة في استمرار تحقيق المزيد من انخفاض هذا العجز خلال سنوات خطة التنمية الخامسة للحيلولة دون نضوب احتياطي وموجودات المملكة الخارجية . لذا فقد حددت خطة التنمية الخامسة عددا من السياسات الرامية الى تحسين وضع الحساب الجاري ولا سيما من خلال تشجيع الصادرات غير النفطية وزيادتها ، واحلال المنتجات المحلية محل الواردات .

٧/٢ التضخم :

كان من بين أهم التطورات التي حدثت خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، والذي توقعته الخطة ، هو التعديل التنازلي لعامل الدخل بصورة عامة (كالاجور وهوامش الأرباح والايجارات) من خلال ضغوط المنافسة المتزايدة ، اذ أدت هذه الضغوط الى الغاء الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني بشكل فعال ، على الرغم من التكاليف العالية للواردات الناجمة عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي .

ورغم المحافظة على المستوى العام للأسعار بدون أي تغيير خلال خطة التنمية الرابعة ، فقد تغيرت الأسعار النسبية بين مختلف القطاعات بشكل ملموس ، ففي الوقت الذي انخفضت فيه مستويات الأسعار في جميع قطاعات الخدمات ، كان الانخفاض أشد حدة في ايجارات دور السكن والمرافق التجارية والتي هبطت الى حوالي الثلث خلال فترة الخطة .

أمافي قطاعات انتاج السلع فقد اتسمت مستويات الأسعار بالتفاوت بشكل ملحوظ تبعا لنوع السلعة ، الا أن أسعار السلع ارتفعت بصورة عامة بالمقارنة الى الخدمات .

٨/٢ تطور القطاع الخاص خلال خطة التنمية الرابعة :

أدى التباطؤ في النشاطات الاقتصادية خلال خطة التنمية الرابعة الى التعجيل باعادة بنية الاقتصاد الوطني في الاتجاه الذي استهدفته الخطة . مما حفز على ايجاد قطاع خاص أكثر قوة وتنوعا وأقل اعتمادا على حجم النفقات الحكومية . ورغم غياب النمو الايجابي في الاقتصاد الوطني ككل ، فقد استطاع القطاع الخاص أن يوفر الكثير من النشاطات وفرص العمل وأن ينميها .

ومن الأمثلة الحية لتطور القطاع الخاص خلال فترة خطة التنمية الرابعة زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي وتأسيس شركات جديدة تضطلع بمهام الصيانة والتشغيل ليس فقط لمشروعات التجهيزات الأساسية والفيزيقية فحسب وانما للمشروعات والمعدات الصناعية ، اضافة الى زيادة الاستثمار لانتاج السلع الاستهلاكية لمقابلة احتياجات السكان المتنامية ، والتحول عن النشاطات التقليدية المتعلقة بمواد البناء ، كذلك تنوع التطور الاقليمي والتركيز في النشاطات حسب القرى والمدن الصغيرة ليتخطى ما كان سائدا من تركيز النشاطات في المدن والمراكز الحضرية الكبيرة كالرياض وجدة والمنطقة الشرقية . وقد تطورت في الوقت نفسه الخدمات الصحية في مستشفيات القطاع الخاص بشكل ملحوظ وبمستويات عالية .

ركز القطاع الخاص بصفة خاصة على تحسين أساليب التسويق كما يعمل في الوقت الحاضر على تعزيز مقدرته التنافسية عن طريق تحسين نوعية الخدمات التي يضطلع بها ومستويات الأسعار .

وقد زادت قوة الدور التنظيمي للقطاع الخاص وأهميته في عملية التنمية خلال فترة الخطة ، اذ تم استحداث مركز لتشجيع الصادرات . وتوسعت برامج الأبحاث ضمن اتحاد الغرف التجارية لتغطي مجالات متعددة كدراسة وتحليل وتحديد فرص الاستثمار المتاحة والأنماط التجارية والسياسات التنموية .

كما تم أيضا بهذا الصدد تأسيس عدد من مؤسسات الاستثمار الصناعية الجديدة . وهكذا أظهر القطاع الخاص الرغبة والمقدرة للقيام بمسؤوليات ونشاطات اقتصادية تنموية واسعة تتماشى والمباديء والاسس التجارية السائدة .

ومن هذا المنطلق ، سيكون القطاع الخاص قادرا خلال خطة التنمية الخامسة على تقديم العديد من الخدمات التي تضطلع بها الدولة حاليا وذلك على أسس تجارية .

الفصـــل الثـــالث

أهداف خطة التنمية الخامسة ومحاورها الرئيسية

٣ — أهداف خطة التنمية الخامسة ومحاورها الرئيسية :

تمثل خطة التنمية الخامسة مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، فمنجزات خطط التنمية الأربع الأول تشهد بجلاء على أن قاعدة أساسية للاقتصاد الحديث قد تم ارساؤها وايجاد التجهيزات الرئيسية لها ، كما تشهد على توفير قاعدة عريضة للخدمات الاجتماعية — خاصة خدمات التعليم والصحة — تغطي كافة أنحاء المملكة ، اضافة الى ارساء المرتكزات الأساسية والتنويع الاقتصادي المثمر في مجالات الصناعة والزراعة والتعدين والخدمات المالية .

وفي الوقت الحاضر أصبح التحدي الحقيقي يتمثل في ضرورة تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا ، وبشكل خاص في دعم وتعزيز الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في السنوات الأخيرة من خطة التنمية الرابعة ، وكذلك — وفي سبيل توفير فرص عمل مناسبة ومثمرة للمواطنين واستغلال موارد المملكة بصورة فعالة — لابد من الاستمرار في السير بخطى وثابة نحو ايجاد اقتصاد متنوع ذي قدرة تنافسية ، يستطيع القطاع الخاص في ظله أن يجد أمامه مجالات رحبة من فرص الاستثمار الهادف ، عبر تنمية موارده المالية الوافرة ، ومع التأكيد على الدور المباشر الذي يقوم به القطاع الحكومي في توجيه الاقتصاد الوطني .

١/٣ أهداف خطة التنمية الخامسة :

من الطبيعي أن تعيد خطة التنمية الخامسة التأكيد على الأهداف العامة العريضة التي طرحتها خطة التنمية الرابعة ، وتسعى الى تحقيقها عبر مجموعة مختلفة تماما من السياسات والتوجهات الرئيسية للتنمية والتي من الضروري أن تعكس الأوضاع الاقتصادية والظروف التي استجدت في السنوات الأخيرة والتي احاطت بالاقتصاد الوطني .

وقد تم تحديد أهداف خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ — ١٤١٥هـ) كما أقرها مجلس الوزراء في الآتي :

١ — المحافظة على القيم الاسلامية وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها .

٢ — الدفاع عن الدين والوطن والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد .

٣ — تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة وايجاد مصدر الرزق له وتحديد مكافآته على أساس عمله .

٤ — تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ، ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني .

٥ — دفع الحركة الثقافية والاعلامية الى المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تعيشه المملكة .

٦ — تخفيف الاعتماد على انتاج وتصدير النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني .

٧ — الاستمرار في احداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الانتاجية بالتركيز على الصناعة والزراعة .

٨ – تنمية الثروات المعدنية ، وتشجيع استكشافها واستثمارها .

٩ – التركيز على التنمية النوعية بتحسين وتطوير أداء ما تم انجازه من منافع وتجهيزات .

١٠– اكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة .

١١– الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١٢– تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة .

١٣– تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢/٣ المحاور الرئيسية لخطة التنمية الخامسة :

استهدف نظام التخطيط المتبع في المملكة العربية السعودية تحقيق تكامل التنمية الوطنية في أبعادها الثلاثة بصورة عامة ، وهي : البعد الاقتصادي الذي يهدف الى الاستثمار في مشروعات التجهيزات الأساسية وفي النمو الايجابي في قطاعات الصناعة والزراعة والتعدين والخدمات في الوقت نفسه ، والبعد الاجتماعي وينطوي تحت مفهومه تحقيق ثقافة عالية رفيعة وتوفير بيئة اجتماعية مناسبة ، وكذلك تحسين الخدمات ورفع المستوى التعليمي والصحي وتحقيق الرفاه الاجتماعي ، والبعد التنظيمي والذي يتمثل في الدور الأساسي لكل من القطاعين الحكومي والخاص في حفز التنمية الوطنية ، اضافة الى تحديد هياكل السياسات والنظم المختلفة الداعمة لمسيرة التنمية المنشودة .

وبينما اعتمدت جميع خطط التنمية الخمسية هذه الأبعاد الأساسية للتنمية ، فقد اختلف تركيز كل خطة من الخطط حسب الظروف السائدة وحسب مرحلة التنمية التي تحققت في ظلها ووفقا لما يتلاءم ومسيرة النمو المستقبلي .

يبدأ العمل بخطة التنمية الخامسة في وقت اكتملت فيه معظم التجهيزات الأساسية ، وبرزت اتجاهات جديدة ترمي الى اعادة تركيب الاقتصاد الوطني تطرح نفسها كنتيجة حتمية لما سبق التخطيط له ، وشرعت تأخذ مسارها المرسوم لها في الخطط السابقة ، وبعد أن تحقق مستوى عال من المعيشة مع تأمين نوعية الحياة الصحية الرفيعة للمجتمع السعودي ، وبعد أن اكتملت معظم الهياكل التنظيمية المطلوبة للتنمية بما فيها ايجاد قطاع خاص متمكن يستطيع الاضطلاع في الوقت الحاضر بمعظم المهام والفعاليات التي كانت تنهض بها الجهات الحكومية سابقا .

ومع بداية فترة الخطة الخامسة تكون الظروف الاقتصادية السائدة حينئذ ، بمثابة تأكيد على أن الاقتصاد الوطني حقيقة قد استطاع أن يجتاز بنجاح مرحلة العوائق والركود الاقتصادي ، فاذا كان قد حقق تدريجيا معدلا ايجابيا للنمو فان ذلك يحتم عليه مستقبلا أن يسلك من الاتجاهات ما يضمن تحقيق نمو أكثر فعالية خلال فترة الخطة .

لقد اتسمت اتجاهات تحقيق التنمية الاقتصادية في الماضي بتكريس التوسع في النفقات الحكومية ، على أن هذا المنهج في حفز حركة التنمية لا ينبغي — وقد أدى دوره — أن يستمر بحجمه السابق خلال فترة خطة التنمية

الخامسة ، والتي تمثل مرحلة جديدة من مراحل التنمية والتخطيط للتنمية في المملكة ، تركز على البعد التنظيمي وتحقيق التطور المنشود من خلال مبادرات القطاع الخاص المدعومة بسياسات رائدة للدولة ، فضلا عن النفقات الداعمة والاجراءات التنفيذية المصاحبة من قبل الحكومة . على أن هذا الاتجاه التنموي الجديد يعد في حقيقته امتدادا لأساليب التخطيط التي بدأت في خطة التنمية الثالثة وتم التأكيد عليها في خطة التنمية الرابعة ، وبالتالي فان هذا الاتجاه لا يشكل مفارقة كاملة لما كان في السابق قدر ما يدعم التواصل لعمليات ثبتت فعاليتها في التنمية الوطنية ، لأن اقتصادا كامل النضج كاقتصاد المملكة ، تتزايد سبل تنويع قاعدته باستمرار ، لا يجب أن يكون بالضرورة معتمدا بشكل كبير على النفقات الحكومية أو متأثرا بها . ومن هذا المنطلق فان التحدي الذي تنطوي عليه خطة التنمية الخامسة يتمثل في اتخاذ سياسات محددة ووضع التنظيمات الملائمة للحث والتشجيع ، وليس للتوجيه والتأثير المباشرين ، على ايجاد البدائل الهيكلية المستهدفة للاقتصاد الوطني من خلال توزيع الاستثمارات الخاصة التي تتلاءم وأولويات استراتيجية التنمية . ويتطلب مواجهة تلك التحديات تحديد دقيق لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية ، بهدف ايجاد مناخ ايجابي يساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص ونموها المطرد . ويعد تحديد هذه السياسات في الوقت الحالي ذا أهمية مساوية لأهمية تحديد اعتمادات النفقات والاجراءات التنفيذية الحكومية .

وفي ظل هذا السياق تتحقق أهداف خطة التنمية الخامسة خلال التركيز على عشرة محاور استراتيجية رئيسية تهيئ الاتساق المطلوب لجميع مكونات الاقتصاد الوطني :

— **استقرار الاقتصاد الوطني من خلال ثبات مسار النفقات الحكومية :**

أدت التقلبات التي طرأت على الأسعار في سوق النفط خلال الحقبة الماضية وما نجم عن ذلك من تأثير في العوائد الحكومية ، الى جانب ما حدث من تغيير في التركيب الهيكلي وانكماش في الفعاليات الاقتصادية خلال خطة التنمية الرابعة، أدى هذا في مجمله الى زعزعة ثقة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، لذا فقد ركزت خطة التنمية الخامسة ـــ وكواحد من أهم محاورها ـــ على تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق الاحتفاظ بثبات مسار النفقات الحكومية ، وبشكل متواضع ، بحيث لا تتأثر ولا ترتهن بالتقلبات التي قد تحدث في العوائد النفطية ، على أن يواكب ذلك كله السعي الى تحقيق انخفاض تدريجي في عجز الميزانية وميزان المدفوعات .

— **التطوير التنظيمي :**

يركز المحور الثاني على دعم مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص ، وتطوير نظمها ، واسناد العديد من المهام التنموية الى المؤسسات المتخصصة في كل منهما ، ويتضمن هذا ـــ بدوره ـــ احداث تغيير في نمط العلاقات القائمة بين القطاعات الحكومية وبين القطاع الخاص . وكان هذا الاتجاه قد بدأ بالفعل خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، وسيكثف العمل به في خطة التنمية الخامسة حيث سيركز على اقامة المؤسسات والتنظيمات المدعمة لذلك .

— **التوسع في تنمية دور القطاع الخاص :**

تمشيا مع محور التنمية الادارية ، سيتم دعم فعاليات القطاع الخاص وزيادة دوره باعتباره حجر الزاوية في مهمة التنويع الاقتصادي المستهدف ، وبالتالي يزداد التركيز على نحو أكثر على السياسات الجديدة اللازمة لتشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في التنمية ، ويقوم هذا التعاون الوثيق بين القطاعين الحكومي والخاص على توسعة قاعدة الحوافز التشجيعية واتاحة الفرص اللازمة لايجاد مؤسسات جديدة في القطاع الخاص تأخذ على عاتقها الوصول الى مستوى عال من الخدمات التي كانت توفرها الدولة في السابق ، وفي هذا الصدد يعتبر دور القطاع الخاص واستثمار موارده المالية محليا قضية هامة خلال فترة خطة التنمية الخامسة وما بعدها ، ومن المعروف أن معظم نشاطات القطاع الخاص الاقتصادية تتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بحجم النفقات الحكومية ، وهنا تبرز الحاجة الى فتح المجال الاستثماري أمام القطاع الخاص ليستفيد بشكل فعال من الفرص المتاحة في الاقتصاد الوطني واقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكذلك أسواق التصدير العالمية ، لذا اعطت خطة التنمية الخامسة اهتماما كبيرا لتهيئة المناخ الملائم لزيادة النشاط الاقتصادي بايجاد السياسات الحكومية والأنظمة الادارية والحوافز المالية والمعلومات اللازمة بهدف تشجيع هذه الاستثمارات .

— **التركيز على تغيير البنية الاقتصادية عن طريق النمو :**

أكدت الظروف الاقتصادية التي سادت خلال فترة خطة التنمية الرابعة ضرورة تقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط ، وقد كان هذا أحد أهداف التنمية منذ الخطة الأولى ، تحقق في مجاله تقدم ملموس ، مع ذلك تزداد أهمية التعجيل بتغيير البنية الاقتصادية بشكل خاص خلال خطة التنمية الخامسة من خلال اتخاذ الاجراءات والسياسات المؤثرة في هذا الاتجاه ، وفي هذا تحددت القطاعات المستهدفة والرائدة في : الصناعات التحويلية ، والزراعة ، والخدمات المالية ، وخدمات الأعمال ، وقطاع الثروة المعدنية ، وقطاع البناء والتشييد ذي القدرة التنافسية الكبيرة ، وبالاضافة الى ما شهدته الصناعات البتروكيماوية والمنتجات المكملة المتصلة بها من تطور كبير ، سوف يتجه التشجيع الى الكثير من المشروعات الصناعية الأخرى وعلى نطاق أوسع . كذلك تستهدف الخطة تكريس مزيد من الجهود لزيادة انتاج السلع المحلية واحلالها محل المنتوجات المثيلة التي تستورد في الوقت الحاضر ، وتوثيق الروابط بين مختلف الصناعات ، والعمل على زيادة حجم الصادرات ، كما أن القطاع المالي في خطة التنمية الخامسة يحظى بموقع الأولوية لأهميته الحاسمة في دعم فعالية اقتصاد حديث ذي كفاءة عالية وتيسير مسارات الانطلاق أمامه . كذلك سيستمر التوسع في قطاع الزراعة بمعدلات أقل مما هو عليها في الوقت الحالي . وعلى جانب آخر هناك ثروات وفيرة من الموارد المعدنية في المملكة ، وبرغم أنها لم تستغل بشكل كامل حتى الآن فانها تمثل مصدرا حيويا للنمو الاقتصادي

على المدى البعيد . وبالنسبة لقطاع البناء والتشييد فقد تطورت نشاطاته الى حد اسفر عن توفر الموارد والخبرة العالية التي استطاعت مجابهة القوة التنافسية العالمية خلال الخمسة عشر عاما الماضية مما يؤهلها في الوقت الحاضر لاحتلال موقع تكون فيه قادرة على تصدير المهارات .

— **تحسين النوعية وكفاءة الأداء والقدرة التنافسية :**

ركزت خطة التنمية الرابعة على ضرورة تحسين كفاءة الأداء في القطاع الحكومي، وتأتي خطة التنمية الخامسة لتجدد الدعوة في التركيز على كفاءة الأداء العالية مع عدم الاخلال بنوعية الخدمات العامة التي تقدمها الدولة فضلا عن التركيز على ضرورة توفير القدرة التنافسية العالية من حيث النوعية والأسعار . وبجانب الجهود المبذولة لزيادة الانتاجية ، وترشيد الاعانات ، وضمان الاستغلال الأمثل للمرافق القائمة ، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للأفراد ، فان اهتماما خاصا سيوجه الى زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية من خلال التنظيمات الادارية وآلية السوق الهادفة . ولهذا فان من المحاور الهامة في خطة التنمية الخامسة الأخذ بمبادرات تنظيمية جديدة تهدف الى تحسين كفاءة الاستغلال للموارد الاقتصادية والبشرية في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص .

— **تنمية الموارد البشرية السعودية والتركيز على الاستفادة منها :**

تحققت خطوات هامة في مجال تنمية المهارات السعودية وزيادة حجم اسهام السعوديين في مجالات العمل المسئول والمنتج في كل من القطاعين الحكومي والخاص ، ولقد أولت خطة التنمية الخامسة أولوية الى زيادة المدى ، عمقا واتساعا ، أمام امكانات القوى العاملة السعودية لتواكب النمط التقني السائد في الاقتصاد الوطني ، والى تخفيض أعداد السعوديين غير المهرة الذين يدخلون الى سوق العمل قبل استكمال مناهجهم التعليمية . وحيث ان تركيز آفاق التنمية الاقتصادية المستقبلية قد أخذ في التحول بصورة متزايدة نحو نشاطات القطاع الخاص ، فان الحاجة الى تحقيق مزيد من تنمية مهارات العمالة السعودية لتفي باحتياجات القطاع الخاص تصبح أكثر أهمية واشد الحاحا ، هذا بالاضافة الى ان القدرات الفنية والادارية في كافة أنحاء العالم آخذة في التطور باستمرار ، ومن ثم فان احتياجات مختلف القطاعات وطلبها للمهارات السعودية ـــ التي من المؤمل أن تنافس المهارات العالمية ـــ سيزداد بدوره ، ولهذا فمن الضروري من أجل دعم القطاع الخاص وتشجيعه على أداء دوره بكفاءة وفعالية ، انتهاج السياسات الرامية للاستفادة القصوى من العمالة السعودية والأجنبية على السواء ، وفي الوقت الذي يتم فيه الاسراع بتطوير التعليم والتدريب والتخطيط للقوى العاملة ، لابد من بذل أقصى الجهود لزيادة نسبة اسهام المهارات السعودية الوطنية وتقديم الفرص المغرية لها في كل قطاعات الاقتصاد الوطني ، وفي هذا الصدد لابد من توجيه أهمية خاصة لزيادة نسبة مساهمة المرأة في العمل طبقا لتعليمات الشريعة الاسلامية وعادات وتقاليد المجتمع السائدة ، مع الأخذ في الاعتبار الافادة من المزايا والفرص التي تقدمها التقنيات الحديثة .

— **المحافظة على الرفاهية ونوعية الحياة للمجتمع السعودي :**

تم توفير أعلى مستويات الخدمات في مجال التعليم والتدريب والخدمات الصحية والبلدية والخدمات الاجتماعية لتلبية احتياجات المواطنين المعنوية والمادية والروحية ، مع ذلك فما تزال ثمة حاجة لبذل مزيد من الجهود لتوفير جميع الخدمات الضرورية في كل مناطق المملكة بصورة ملائمة وكافية ، والتأكد من أن جميع الخدمات الحكومية تجري في مواقعها الصحيحة والملائمة ، وفي هذا تهدف خطة التنمية الخامسة الى تحقيق مزيد من الكفاءة في نوعية هذه الخدمات وحسن توزيعها الجغرافي ، وضمان استمرارية توفرها لسكان المملكة ، ومواجهة الطلب المتزايد عليها ، وفي الوقت نفسه ستعمل الخطة على توجيه المواطنين الى الوعي بأهمية تلك الخدمات التي توفرها الدولة وتكاليفها ، وحثهم على المساهمة الجدية في تلك التكاليف كلما كان ذلك ملائما ، كما أن خطة التنمية الخامسة ستعمل على الاستمرار في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية بعيدا عن المشاكل الاجتماعية التي تؤثر سلبا على حياة المجتمع ، وستوفر المناخ الطبيعي الصحيح لتترسخ فيه مشاعر الانتماء والمواطنة ، وتزداد فيه رغبة المشاركة الذاتية في قضايا المجتمع والاسهام في تحسين البيئة والحفاظ عليها .

— **تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة :**

كان تحقيق التوازن الاقليمي في التنمية الاقتصادية وفي توفر الخدمات الحكومية هدفا دائما في كل مراحل التخطيط للتنمية ، والحق أن مراكز الانتاج الاقتصادي في المملكة تتوزع على نطاق أوسع مما هي عليه في معظم الدول الأخرى ، مع ذلك فان تنامي مستويات النشاط الاقتصادي والرخاء ما يزال بطيئا في بعض المناطق النائية عن المدن ، الأمر الذي يتحتم معه مضاعفة الجهد في نطاق الضوابط المالية ، لتوزيع نشاطات التنمية الاقتصادية بشكل متوازن على مختلف مناطق المملكة ، وفي الوقت نفسه فحقيقة أن الخدمات الحكومية والتجهيزات الأساسية تحظى بجهود خاصة لتنميتها بصورة شمولية ومتكاملة حيث تكون في مراكز تجمع السكان الرئيسية ، مع ذلك فهناك مبدأ عام — كسياسة عامة للدولة — بأن كل المواطنين السعوديين في مناطق المملكة — بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه — ينبغي أن يتمتعوا بكافة الخدمات الحكومية الضرورية ، لذا سيتم احداث تغييرات تنظيمية لزيادة الاهتمام بالقضايا الاقليمية وتشجيع الوحدات القطاعية على المساهمة في التنمية الاقليمية .

— **التعجيل في تنمية وتطوير العلوم والتقنية :**

تركز خطة التنمية الخامسة من جديد على تنمية وتطوير العلوم والتقنية ، يهيء ذلك أن جامعات المملكة المختلفة ، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية قد أقامت تجهيزاتها الأساسية اللازمة لتطوير

البحث العلمي ، على حين تم دعم جهود نقل التقنية حديثا من خلال برنامج التوازن الاقتصادي ، حيث يهدف هذا البرنامج الصناعي الاستثماري طويل الأجل ، والمشترك بين المملكة والشركات الأجنبية ، الى الربط بين العديد من المشروعات الفردية معا لتمكينها من الاستفادة من التقنية العالية والمتطورة لدى الشريك الأجنبي . وبهذا يسهم برنامج التوازن الاقتصادي اسهاما فعالا في جهود التنويع الاقتصادي وفي أهداف تنمية القدرات التقنية الذاتية من خلال تواتر انتقال الخبرات التقنية والافادة من تجميع المشروعات الفردية في كل متكامل داخل اطار برنامج التوازن الاقتصادي . لذا فان خطة التنمية الخامسة سوف تشرع في البدء في برنامج منهجي لتطوير القدرات العلمية والتقنية والارتقاء التدريجي بمستواها المطلوب لدعم التطور الاقتصادي على المدى البعيد في ظرف عالمي تتزايد فيه الحاجة الى الاستعمال المكثف للتقنية .

— **تعزيز الروابط الدولية وتوسعة آفاقها :**

كانت المملكة دائما على اتصال وثيق بالاقتصاد الدولي بحكم موقعها في مقدمة الدول المصدرة للنفط ، وباعتبارها من أكبر الدول المستوردة للسلع من كل أنحاء العالم ، يضاف الى ذلك أن المملكة العربية السعودية ترتبط بالعالم الاسلامي وبالبلاد العربية بأعمق الروابط . وعلى امتداد فترة خطة التنمية الرابعة توثقت الروابط الدولية بين المملكة وبين غيرها من بلاد العالم ، وبروز الصناعات البتروكيماوية السعودية وصناعة التكرير كمجالين رئيسيين شهدت فيهما المشروعات الدولية المشتركة مع المملكة مظاهر جديدة لعلاقات دولية وثيقة . وكنتيجة لما أسفرت عنه جهود بعض قطاعات الاقتصاد الوطني في فتح أسواق عالمية جديدة لصادراتها ، وزيادة حجم اتفاقيات التعاون الدولية، وبصورة خاصة ما أسهم به مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا الاتجاه ، اتسعت العلاقات الدولية للمملكة ، وازداد حجم ارتباطاتها بغيرها من الدول في ظل تلك العلاقات لتصبح عنصرا هاما ومؤثرا في حركة الاقتصاد الوطني وفي المجتمع السعودي ، واستيعابا لتلك الحقيقة جعلت خطة التنمية الخامسة من بين محاورها الأساسية وضع التنظيمات الملائمة التي تكفل القوة التنافسية الكامنة في الاقتصاد الوطني وزيادتها مع زيادة حجم مساهمة المملكة في التعاون الدولي ، ودخولها في مجالات جديدة من العلاقات الدولية .

الفصـــل الرابـــع

القضـــايـــا الأســـاســـيـة

٢/١/٤ رفع كفاءة القوى البشرية :

تتمثل فعالية نظام التعليم أو التدريب ، وقدرته على تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني من القوى العاملة ، في مدى توافق مهارات الخريجين مع احتياجات أصحاب العمل .. ولعل السبيل الأوحد لتقدير هذه الفعالية هو مدى اقتناع أصحاب العمل بقدرة النظم التعليمية والتدريبية على تزويدهم بالمهارات الفنية والقدرات العملية اللازمة .. ولذلك فان تحسين فعالية النظم التعليمية والتدريبية يتطلب توثيق صلة المناهج الدراسية ووسائل التدريس بالأساس التقني للاقتصاد السعودي .. وزيادة الروابط وانتظامها فيما بين الجهات المستخدمة للمهارات ، وتلك التي توفرها . على أن هذا لا يعني أن تتحول الجامعات الى مراكز تدريب ، فمن المعروف أن من يتخرج في الجامعة لابد له من تدريب قصير في الحياة العملية ليتناسب مع العمل الذي سيقوم به .

من ناحية أخرى فان ضمن مخرجات نظم التعليم والتدريب المحسوبة عليها سلبياً، ما يتمثل في ظاهرة الرسوب والتسرب التي تعتبر من السمات الملاحظة في نظم التعليم والتدريب في المستويين العام والعالي .. مما يترتب عليه تطويل فترات الدراسة ، أو تسرب بعض الطلاب من النظام التعليمي قبل اكمال سنوات التعليم الابتدائي أو المتوسط ليصبحوا بذلك في اعداد الداخلين الجدد الى سوق العمل من العمالة غير الماهرة .. فقد أشارت تقديرات الخطة الى أن حوالي (٥٠٪) من الملتحقين بسوق العمل لأول مرة خلال فترة الخطة ، هم ممن لا تزيد مؤهلاتهم عن المستوى الابتدائي .. ولذلك ينبغي اعطاء أولوية قصوى للحد من هذه الظاهرة السلبية .

ان نظم التعليم والتدريب في الوقت الحاضر تواجه تحديا هاما لتحسين مستوى الكفاءة وتحقيق الاستغلال الأمثل في ادارة الموارد المتاحة ، وتحديث المناهج الدراسية ووسائل التدريس بطريقة دورية ومنتظمة .. كما أن العمل على التقليل من درجة المركزية في نظام التعليم العام وايجاد المزيد من التنسيق فيما بين المؤسسات التعليمية كفيل بالحد من الآثار المخلة بالكفاءة في النظام التعليمي .

٣/١/٤ الاستفادة من القوى العاملة :

تشير تقديرات خطة التنمية الخامسة الى توقع زيادة متواضعة مقدارها حوالي (٣٥٤ر٤٠٠) من فرص العمل خلال فترة الخطة ، وأن حوالي (٩٦٪) من هذه الفرص الوظيفية ستستحدث في القطاع الخاص .. وتدل التقديرات على أن حوالي (٥٧٤ر٨٠٠) من السعوديين سيدخلون سوق العمل خلال هذه الفترة .. ولذا ، فان استيعاب هذا العدد سيتطلب قيام أصحاب العمل ، ليس فقط بتوظيف السعوديين في الـ (٣٥٤ر٤٠٠) من الوظائف المستحدثة ، بل أيضا احلال (٢٢٠ر٤٠٠) من العمالة السعودية محل العمالة غير السعودية ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة .. مع ذلك فهنالك بعض العوامل التي تحد من امكانية تحقيق هذا الهدف :

١ ــ تباينات الاجـــور :

ان ظاهرة اتساع فجوة الأجور والرواتب بين العمالة السعودية وغير السعودية ستحد من امكانية التوسع في توظيف السعوديين في القطاع الخاص.. لذلك فان ضمان استيعاب الأعداد المتوقع دخولها

الى سوق العمل من العمالة السعودية ، وخاصة من ذوي المهارات غير المتخصصة ، يتطلب اتخاذ عدة اجراءات لتقليل التفاوت بين الأجور للدرجة التي تؤدي الى تفضيل القطاع الخاص للعمالة السعودية .

٢ — السعودة :

يعتمد تحقيق السعودة في القطاع الخاص على قوة التأثير الايجابي على توقعات أصحاب العمل حول نوعية الداخلين الجدد من السعوديين الى سوق العمل ، علما بأن توقعات أصحاب العمل قد تظل متأثرة بمدى سهولة الحصول على العمالة غير السعودية ذات الأجر المنخفض والمتدربة معا .. ورغم ما يحققه هذا الاتجاه من ميزة تنافسية لها آثار ايجابية على عملية التنويع الاقتصادي ، فان توظيف المواطنين السعوديين قد يتأثر سلبا اذا ترك الأمر لقوى السوق وحدها .. لذلك فان استيعاب الداخلين الى سوق العمل سيستلزم اتخاذ الخطوات التالية :

- ★ تنفيذ اجراءات انتقائية لضمان توظيف الداخلين الجدد الى سوق العمل من السعوديين ، في كافة القطاعات الاقتصادية ، مع الحفاظ على الميزة التنافسية المذكورة .
- ★ اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين نوعية العمالة السعودية وميولهم تجاه العمل وتوعيتهم حول التوقعات المتعلقة بالأجور والرواتب .

٣ — معلومات سوق العمل وخدمات التوظيف :

يرتبط مفهوم الكفاءة الاقتصادية في سوق العمل من ناحية ، وانسجام الطلب على العمالة مع العرض المتوفر من ناحية أخرى ، بمدى توفر المعلومات حول فرص العمل والرواتب والأجور والأوضاع المستجدة في سوق العمل ، ومدى سهولة الاطلاع على هذه المعلومات من قبل الجهات المستفيدة .. ولكي يتم تحسين أداء سوق العمل ورفع كفاءته فان الأمر يقتضي اتخاذ الخطوات التالية :

- ★ تحسين نوعية ونطاق الخدمات المتعلقة بتوظيف العمالة والتوجيه الوظيفي للباحثين عن العمل .
- ★ تطوير المعلومات والتحليلات المرتبطة بالأوضاع الحالية ، والمستقبلية لسوق العمل ، وبصفة دورية ومنتظمة لكي يتم نشرها على نطاق واسع لكافة المستفيدين .

٤ — فرص العمل للنساء :

تشير تقديرات خطة التنمية الخامسة الى توقع دخول (٦٠،٠٠٠) من النساء السعوديات الى سوق العمل خلال فترة الخطة .. وسيكون أكثر من نصف هذا العدد من خريجات الجامعات ، ويمثلن (٤٤٪) من العرض الكلي للعمالة الجامعية .. ومن المتوقع أن يبلغ عدد النساء السعوديات في

تخصصات العلوم الاجتماعية والطبيعية أكثر من نصف العرض الكلي في تلك التخصصات.. لذلك فان ايجاد الوسائل اللازمة والكفيلة بتشغيلهن واستغلال معرفة ومهارات هذه الشريحة من المجتمع وفقا لتعاليم الشريعة الاسلامية ، يمثل تحديا هاما في هذه المرحلة .

٤/١/٤ السياسات :

لكي تتم تنمية القوى البشرية على نحو يتفق مع التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والأساس التقني للمملكة ، فانه ينبغي التأكيد على الآتي :

- اعداد '' خطة شاملة'' خلال السنتين الأوليين لخطة التنمية الخامسة لتحقيق التنمية المتوازنة والمتسقة لمختلف عناصر النظام التعليمي والتدريبي ، وسوف تحدد هذه الخطة الأحجام النسبية لمختلف عناصر نظم التعليم والتدريب وتضع اطارا لتحقيق التناسب المطلوب فيما بين مسارات التعليم العام والمهني والفني .
- استكمال مراجعة شروط القبول والحوافز المالية الممنوحة للطلاب في المرحلة الثانوية ، ومرحلة ما بعد الثانوي ، وذلك خلال السنتين الأوليين لخطة التنمية الخامسة .
- تطبيق الاجراءات الملائمة للحد من معدلات الرسوب والتسرب المرتفعة في نظامي التعليم والتدريب ولضمان المساهمة الفعالة للمواطنين السعوديين الداخلين الى سوق العمل في كافة القطاعات الاقتصادية .
- قيام الجهات المختلفة في القطاع العام بمهمة اعداد خطط سنوية للسعودة وحث القطاع الخاص على الاقتداء بذلك ، بحيث تعكس الظروف المتغيرة في سوق العمل وأولويات التوظيف .
- قيام بعض الأجهزة الحكومية بدراسة جدوى توفير الحوافز المالية بهدف زيادة مساهمة المرأة السعودية في القوى العاملة .

٢/٤ القضايا المتعلقة بالقطاع الخاص :

بلغ القطاع الخاص حاليا مرحلة من التطور تؤهله للمساهمة في المسيرة التنموية للمملكة بفعالية أكبر ، ومن الأمور الحيوية في هذا الصدد الحاجة الى حفز التدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخاصة المودعة بالخارج أو بالداخل للمساهمة في تمويل مشروعات التنمية ، بالاضافة الى زيادة مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل المملكة .

وفي ظل المناخ الاقتصادي المتوقع مع بداية خطة التنمية الخامسة ، فان الدوافع الاستثمارية لدى القطاع الخاص ستكون مرتبطة بصورة وثيقة مع البيئة الاقتصادية والنظامية بصفة عامة وتوفر فرص الاستثمار الجديدة المجزية بصفة خاصة . وقد برزت عدة قضايا في هذا الصدد مما يتطلب اجراءات تنظيمية وادارية جديدة وتعديلات في العلاقات التنظيمية بين الحكومة والقطاع الخاص خلال فترة خطة التنمية الخامسة وما بعدها .

١/٢/٤ تعبئة المدخرات الخاصة وحفز رأس المال :

يعتمد تمويل التنمية على تعبئة المدخرات الوطنية من أجل توفير رؤوس الأموال القابلة للاستثمار ، وذلك عن طريق التخلص من سلبيات الاكتناز وتشجيع القنوات الشرعية على امتصاص المدخرات الخاصة المعطلة ، وتبدو أهمية هذه القضية أكثر وضوحا في ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية الراهنة ، حيث تصبح التنمية المستقبلية أكثر اعتمادا على نشاط ومساهمات القطاع الخاص ، وبالتالي يصبح من الضروري وجود أسواق مالية فعالة للمساهمة في تقليل مخاطر الأسهم وتفادي الآثار السلبية للمضاربات .

ان عدم كفاية الأسواق المالية الحالية والمجال المحدود لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل بواسطة المؤسسات المالية الخاصة يشكل معوقات أمام توسع استثمارات القطاع الخاص في مجال التنمية ، ولذلك فان عمليات ومجالات نشاط القطاع المالي الخاص (تحت رقابة مؤسسة النقد العربي السعودي) تتطلب اعادة تنظيم وتدعيم السياسة المالية للدولة لكي تتمكن الخدمات المصرفية والمالية الأخرى للقطاع الخاص في المملكة من المساهمة بصورة مباشرة في عمليات رأس المال متوسطة وطويلة الأجل .

٢/٢/٤ التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص :

تتطلب زيادة مساهمة وفعالية القطاع الخاص في التنمية اعادة النظر في بعض الأنظمة المالية والادارية للدولة ، لا سيما وأن نشاطات القطاع الخاص تتم عبر كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ، وذلك بهدف تجنب الآثار السلبية على كفاءة أداء مؤسسات القطاع الخاص وتفاعلها مع قوى السوق ، وقد تم ادراك هذه المشكلة بجلاء في الأساس الاستراتيجي الثالث لاستراتيجية خطة التنمية الخامسة .

٣/٢/٤ الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

التزمت المملكة بالاستفادة من التقنية المتطورة في جهودها التنموية . وفي هذا الصدد يعتبر نقل التقنية ، والخبرة الادارية والتدريب الفني المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة مصدرا هاما لتعزيز الانتاجية والقدرة التنافسية للتنويع الصناعي في المملكة . وقد انخفض عدد المشروعات السعودية / الأجنبية المشتركة الجديدة خلال خطة التنمية الرابعة بصورة كبيرة وذلك لأسباب تتعلق بتوقعات النمو المستقبلي ، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية ملائمة لتشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية في المملكة كمشروعات برنامج التوازن الاقتصادي .

٤/٢/٤ المعلـومـــات :

ان عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد الى حد كبير على وفرة المعلومات وجودتها ، وبالتالي تقليل درجة الشك وعدم التأكد عند تحديد الاتجاه المستقبلي لنشاطات القطاع الخاص .

وتتمثل احدى المهام الأساسية لأي وزارة أو جهة حكومية في تطوير وتحسين نوعية المعلومات في مجال اختصاصها وذلك لاستخدامها بواسطة الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص . ومن القضايا الأساسية التي سيتم معالجتها خلال خطة التنمية الخامسة الحاجة الى تعزيز مساندة الدولة للتخطيط التنموي والاستثماري للقطاع الخاص من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية على نطاق واسع .

٥/٢/٤ السياسات :

تختص كافة القضايا الموضحة أعلاه بتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة لتوسع استثمارات القطاع الخاص . وينبغي حاليا زيادة الجهود لتسهيل عملية ادخال الاجراءات التنظيمية الجديدة اللازمة لتحقيق مثل هذا التوسع . وفي هذا الصدد، هناك مجالات رئيسة لاجراء تعديل في السياسات واتخاذ مبادرات جديدة خلال خطة التنمية الخامسة :

— **الأسواق المالية :**

سيتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لايجاد سوق أكثر انضباطا لرأس المال وأدوات الدين . ان ايجاد سوق محلية أكثر توسعا لرأس المال سيؤدي الى زيادة رصيد رأس المال المتاح وتوفير فرص أكثر تنوعا بالاضافة الى المزيد من السيولة للمستثمرين السعوديين .

— **إدارة للقطاع الخاص في وزارة التخطيط :**

انشاء إدارة بهدف ضمان التنسيق والتعاون الوثيق بين القطاعين الحكومي والخاص والتنفيذ الفعال لسياسات وبرامج تنمية القطاع الخاص خلال خطة التنمية الخامسة . وذلك لتحسين عملية اتخاذ القرارات الحكومية حول الموضوعات المعقدة التي تؤثر على العديد من الجوانب المتعلقة بنشاطات القطاع الخاص .

— **مركز المعلومات :**

أصبح من الضروري للقطاع الخاص اقامة مركز أو بنك للمعلومات يعنى بجمع وتحليل البيانات عن كل مايتعلق بالاقتصاد الوطني وكذلك باقتصادات الدول الأخرى بحيث يكون مصدرا هاما للقطاع الخاص في اتخاذ قراراته .

— **القضاء التجاري :**

ان التوسع في المحاكم التجارية المتخصصة أصبح من المتطلبات الضرورية المصاحبة للتوسع المستهدف لحجم ومجالات الاستثمارات الخاصة ، بهدف ضمان سرعة البت في المنازعات .

— **البنوك التجارية :**

أصبح من الضروري تشجيع البنوك التجارية على التوسع في الاقراض طويل ومتوسط المدى ، ولا شك أن هذا المطلب يحتاج الى تغيير في السياسات الائتمانية بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي .

— **تيسير الاجراءات ووضع اطار تنظيمي للتعاون والتنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص :**

تزداد الحاجة الى ''سياسة تيسير الاجراءات'' مع زيادة درجة تعقد الاقتصاد السعودي ، وما يصاحبها من مجموعات كبيرة من الأنظمة والاجراءات الادارية التي يمكن أن تؤدي (في غياب التنسيق الملائم بين أجهزة القطاعين الحكومي والخاص وتبسيط اجراءات التعامل بينهما) الى معوقات تحول دون النمو المستهدف للاستثمارات الخاصة .

— **تشجيع الاندماج في صورة شركات مساهمة :**

ترجع الحاجة لهذه السياسة الى انتشار ظاهرة المؤسسات الخاصة الصغيرة الحجم المتناظرة في طبيعة العمل ، حيث يؤدي اندماجها في صورة شركات مساهمة الى تخفيض متوسط تكاليف الانتاج والاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية للانتاج الكبير وتحسين مقدرتها التنافسية بالأسواق واكتساب مقدرة مالية أكبر .

— **تنمية الصادرات غير النفطية للقطاع الخاص :**

ترجع أهمية هذه السياسة الى ضرورة استحداث حوافز واجراءات تساعد القطاع الخاص على مواجهة كل من مشكلة ضيق السوق المحلي والعقبات التي تصادفه بالأسواق الأجنبية ، حيث تعتبر تنمية الامكانات التصديرية غير النفطية بالقطاع الخاص احدى الوسائل الهامة لتنويع الاقتصاد الوطني وقد يكون من المناسب انشاء بنك لتشجيع الصادرات السعودية .

— **تحويل بعض المشروعات الحكومية الى القطاع الخاص :**

ترجع الحاجة لهذه السياسة الى أن بعض المشروعات الحكومية قد تزيد من كفاءتها الاقتصادية اذا تم تخصيصها أو نقل ملكيتها الى القطاع الخاص ، وذلك في ضوء الدروس المستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال لدول متقدمة ونامية ، وحيث يقصد بالكفاءة الاقتصادية كل من : الكفاءة الاستثمارية ، والانتاجية ، والتنظيمية والادارية .

٣/٤ القضايا المتعلقة بالعلوم والتقنية :

يكتسب دور العلوم والتقنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهميته في قدرته على تذليل العقبات القائمة أو الحد منها وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، ولقد واجه تطوير العلوم والتقنية بعض العقبات المتمثلة في ندرة الأيدي العاملة المدربة المؤهلة ، والظروف المناخية ، وعدم كفاءة القاعدة التقنية ، فضلا عن الحاجة الى تحقيق معدلات تنموية عالية خلال فترة قصيرة . ولقد أنعم الله على المملكة العربية السعودية باحتياطيات هائلة من النفط ، ومساحات شاسعة من الأراضي ، وبالمقابل عانت المملكة من ندرة القوى البشرية المدربة . وفي ظل هذه المعطيات ، كان من الطبيعي أن تعتمد المملكة على التقنية المستوردة خلال خططها التنموية الأولى للتعجيل بمسيرة التنمية ، ولقد نجحت هذه الاستراتيجية في تحويل الكثير من الأمنيات التي كانت خيالا الى انجازات فريدة في جميع المجالات ، الا أن الطريق ما زال طويلا لتحقق المملكة التقنية المنشودة التي تعتمد أساسا على قدرة المواطن وابداعاته ، وتسعى خطة التنمية الخامسة الى التركيز على القضايا التالية :

١/٣/٤ الفجـوة التقنيـة :

يؤدي الاعتماد على التقنية الحديثة الى احداث فجوة بينها وبين التقنية المستخدمة في القطاعات المختلفة والقدرة على تطوير وتطويع هذه التقنية فيما يخدم الاقتصاد الوطني ، ولكي تصبح المملكة قادرة على مواكبة التطورات العلمية والتقنية العالمية ، فانه من الضروري معالجة هذه الفجوة وذلك بالتركيز على التقنيات التي تساعد على تعزيز وتطوير قدرات المملكة في مجال بحوث التنمية والبحوث التطبيقية والمجالات الأخرى وما يتناسب مع متطلبات التنمية في المملكة . وفي حين تتنامى اتجاهات الحماية في صفوف الدول المتقدمة تقنيا ضد تصدير التقنيات الحديثة لاعتبارات اقتصادية وأمنية ، حتى يتسنى لهذه الدول الاستفادة من المزايا التجارية وابتكاراتها التقنية الجديدة ، فان تقدم المملكة في مجال العلوم والتقنية يستلزم ضرورة التعاون الفعال مع شركاء دوليين من خلال ارساء نظام لنقل التقنية بما يخدم المصالح المشتركة للمملكة والدول المصدرة للتقنية .

٢/٣/٤ دعم نشاطات بحوث التنمية :

يشكل تعزيز وتطوير قدرات المملكة في مجال نشاطات بحوث التنمية ركيزة أساسية لتحسين مستوى العلوم والتقنية المستخدمة ، ولما كانت القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص تعتمد الى حد كبير على تحسين الانتاجية وزيادتها — وهو ما لا يتأتى الا من خلال تطوير بحوث التنمية — لذا كان من الضروري زيادة التركيز على توفير امكانيات بحوث التنمية في القطاع الخاص . والواقع ان نشاطات بحوث التنمية ، سواء كانت تتم في القطاع الحكومي أو الخاص ، تتطلب أموالا طائلة ووقتا كبيرا قبل الحصول على النتائج والاستفادة منها ، علاوة على أن بحوث التنمية محفوفة بمخاطر كبيرة فيما يتصل بنتائجها ، ومن ثم فانه من الضروري ازاء جسامة هذه المهام توجيه الموارد وزيادة فعاليتها على المستوى الوطني لخدمة نشاطات بحوث التنمية والتطوير التقني والتعاون الوثيق بين القطاعين الحكومي والخاص .

٣/٣/٤ السياسات :

- اعداد الخطة طويلة المدى لدعم وتطوير العلوم والتقنية .
- تحقيق التنسيق بين الجهات الحكومية والمختصة والتعاون الفعال مع القطاع الخاص .
- زيادة ورفع مستوى البرامج والمقررات التعليمية ذات العلاقة بالعلوم والتقنية في كافة مستويات التعليم .
- تعميق الوعي لدى المواطنين عن دور العلوم والتقنية من خلال وسائل الاعلام والندوات والمعارض .
- دعم الخدمات المساندة للعلوم والتقنية من خلال تحسين خدمات المعلومات ونظام براءة الاختراع ، وتطوير السبل المناسبة لتبني أنظمة للمشاركة في تحمل مخاطر نتائج بحوث التنمية .
- تشجيع أنظمة بحوث التنمية في القطاعين الحكومي والخاص .

٤/٤ القضايا المتعلقة بالمياه :

١/٤/٤ القضايا الأساسية :

أولويات استعمالات المياه :

كان الاهتمام الأول للمملكة ، ومازال ، كما هو الحال في معظم المناطق الجافة وشبه الجافة ، هو توفير المياه لمقابلة الاحتياجات البشرية الأساسية وسقي الحيوانات ومتطلبات الزراعة والصناعة والعمران وغيرها من الأغراض ، الا أنه لم يتم الالتزام بالأولويات المتعلقة باستعمالات المياه . ومن المعلوم أن التجاوزات خلال عملية التنفيذ عن مباديء الأولويات لاعتبارات خاصة مسألة عامة في كثير من البلدان يمكن تصحيح مسارها ، مع ذلك ففي المملكة أدى ذلك الى ظهور قضايا ذات أبعاد متعددة بين استعمالات المياه وموارد المياه والامدادات المحتملة في مناطق معينة ، حيث يتم ضخ كميات كبيرة من مياه البحر المحلاة ، عالية التكلفة نسبيا والقائمة على استعمالات مكثفة للطاقة ، عن طريق خطوط الأنابيب عبر مئات الكيلومترات الى المناطق الحضرية الداخلية ، والتي توجد فيها موارد مائية غير قابلة للتجدد ، وذات نوعية جيدة وكميات وفيرة . وفي الوقت نفسه فان ممارسة زراعة المحاصيل بالقرب من هذه المراكز الحضرية قد توسعت بصورة كبيرة ، مما يؤدي الى نضوب في موارد المياه غير القابلة للتجدد على أساس سنوي يعادل استهلاك المياه في المناطق الحضرية لعدة عقود . ويعتبر استعمال المياه للأغراض الزراعية في المناطق الداخلية والتي تعتمد على المياه الجوفية غير القابلة للتجدد أمرا طبيعيا تقتضيه ضرورة التنمية الزراعية الا أن المشكلة تكمن في كثافة الاستهلاك الزراعي في الأماكن القريبة جدا من المناطق الحضرية الكبيرة والتي تقلل من عمر المياه الجوفية غير المتجددة والمتاحة للامدادات المنزلية فيها ، وبالتالي أصبحت الاحتياجات البشرية الأساسية من المياه في تنافس مع متطلبات الزراعة ، وتزداد تلك القضية تعقيدا وحدة مع مرور الزمن اذا لم تتخذ اجراءات فعالة ويتم تطبيق الأولويات المتعلقة باستعمالات المياه .

ان الآثار المزدوجة لهذه الممارسات هي ارتفاع تكلفة وحدة مياه البحر المحلاة التي يتم توفيرها للاستعمال المنزلي ، وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لمياه الري مع احتمال التأثير السلبي على الأمن المستقبلي لامدادات المياه لأغراض الاستهلاك البشري في تلك المناطق الحضرية . وهكذا ، توجد حاجة ماسة لتحديد اطار أكثر فعالية لأولويات الاستعمال البعيد المدى للمياه الجوفية غير القابلة للتجدد في المناطق القريبة من المراكز الحضرية ، لا سيما المراكز الواقعة بعيدا عن البحر .

المعلومات والبيانات المائية :

بالرغم من حداثة ارساء قاعدة المعلومات المائية في المملكة قامت وزارة الزراعة والمياه بايجاد البيانات عن الموارد المائية عن طريق الدراسات للمياه السطحية والجوفية . وتضمنت تلك الدراسات التقديرات المبدئية للاحتياطي المؤكد في الطبقات الرئيسية والثانوية الحاملة للمياه ، وتعتبر هذه المعلومات جيدة بالمقارنة الى الدول النامية ، الا أن الأمر — للتأكد بصفة أكثر دقة من امكانات المياه الجوفية للمملكة ولأغراض التخطيط الطويل الأمد — يتطلب دراسات تفصيلية يقتضي تنفيذها مدة من الزمن تمتد الى سنوات خطة التنمية الخامسة . ومن ناحية أخرى ، اقتضت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المضطردة في المملكة خلال السنوات الماضية استخدام كميات كبيرة من المياه . ومن المعلوم أنه يجب أن تتم تنمية واستخدامات المياه للأغراض المختلفة على المستوى المحلي والاقليمي والوطني على أساس الخطة الوطنية للمياه ، ومن ثم فان تزامن غيابها ، مع شواهد عن وصول المعدل الكلي لاستهلاك المياه الى مستوى حرج (بالنسبة للتقديرات المبدئية للمياه الجوفية) يعتبران مؤشرا يبرز الحاجة الى التركيز على ايجاد البيانات والمعلومات الاضافية والأكثر دقة واستكمال الخطة الوطنية للمياه خلال خطة التنمية الخامسة ، وذلك لتلافي الآثار السلبية المصاحبة على الأمن المائي للمملكة نتيجة استمرار الوضع الحالي . ويعتبر نقص المعلومات والبيانات المائية الشاملة والدقيقة معوقا حرجا يحول دون التخطيط الفعال بصفة عامة لتأثير المياه على النواحي الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وعلى وجه الخصوص في المملكة شأنها في ذلك شأن الدول التي تعتبر المياه الجوفية غير القابلة للتجدد فيها هي المصدر الرئيسي للمياه .

ازدياد استهلاك المياه :

حقق الانتاج الزراعي في المملكة خلال خطة التنمية الرابعة نموا بمعدلات لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر للدول النامية . وقد سارعت الدولة في التنمية الزراعية عن ادراك أن للزراعة دورا رئيسيا تلعبه في تحقيق بعض الأهداف البعيدة المدى للمملكة منها احداث تغيير في بنية الاقتصاد الوطني وتحقيق مستوى طيب من الأمن الغذائي ، فقد كان هذا النجاح مصحوبا بزيادة سريعة في معدل استهلاك المياه نتيجة التوسع الافقي والكثيف في استعمال مياه الري حيث أصبح القطاع الزراعي هو المستهلك الرئيسي للمياه ، كما زادت معدلات الطلب على المياه للاستعمالات المنزلية والترفيهية نتيجة النمو السكاني السريع في المراكز الحضرية والتنمية الصناعية وزيادة معدلات استهلاك الفرد ، ومن ثم أدت تلك العوامل مجتمعة الى وصول المعدل الكمي لاستهلاك المياه الى مستوى حرج يتجاوز

كثيرا طاقة امدادات المياه المتاحة على المدى البعيد والذي قد يؤدي الى نضوب المياه الجوفية غير القابلة للتجدد . وسوف يظل تحقيق المزيد من تنمية المياه القابلة للتجدد والتوسع في توفير مياه البحر المحلاة عنصرين حيويين لأي مجموعة سياسات تهدف الى زيادة امدادات المياه في المستقبل . مع ذلك ، فان هذين العنصرين لا يعتبران أهم المصادر الواعدة لمواكبة الطلب المتزايد على المياه ، وذلك بسبب المحدودية الطبيعية للعنصر الأول والتكلفة المرتفعة المصاحبة للأخير في نطاق استخدام التقنية الحالية . والقضية الأساسية هي الاختلال الحرج المحتمل حدوثه في التوازن ، بين موارد المياه والطلب عليها ، والذي تعتبر الزراعة سببا رئيسيا فيه . من هنا ، تبرز الحاجة لتطبيق اجراءات فعالة بقصد تخفيض كميات المياه التي تستهلكها الزراعة لتفادي نضوب المياه الجوفية ووضع مزيد من الاجراءات الفعالة المتعلقة بالسياسات التي تهدف الى المحافظة على المياه بما في ذلك ايجاد النمط المحصولي الأمثل واعادة استخدام مياه الصرف الصحي .

٢/٤/٤ السياسات :

تأخذ سياسات خطة التنمية الخامسة المتعلقة بتنمية موارد المياه في الاعتبار المباديء الرئيسية التالية :

— ان تشتمل الاجراءات المتعلقة بالسياسات المائية على آلية ذاتية للتوفيق المستمر بين الأهداف المتناقضة ومصالح المستعملين المتضاربة .

— ضرورة التنسيق والتكامل بين الاجراءات المتعلقة بسياسات كل من الزراعة والمياه بغرض تحقيق الغايات المرجوة .

— ينبغي أن تهيمن الخيارات المتعلقة بالسياسات البعيدة المدى على الاعتبارات القصيرة والمتوسطة المدى كلما ظهر تعارض بينها .

ولتحقيق أهداف تنمية موارد المياه ، فان الخيارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات البعيدة المدى سوف تشتمل على :

— وضع اجراءات فعالة للمحافظة على المياه بما في ذلك القواعد التي تحكم الأولويات بين مستخدمي المياه — ضمن اطار الخطة الوطنية للمياه — مع اعطاء الاعتبار الكافي لأبعاد التكلفة ، بالاضافة الى ايجاد الاجراءات النظامية المناسبة في مجال توفير المياه وتوزيعها .

— تحقيق المزيد من تنمية موارد المياه القابلة للتجدد ومياه الصرف الصحي المعالجة .

— اعطاء الأولوية لعملية الدراسات التفصيلية والتقويم المستمر للموارد المائية واستكمال الخطة الوطنية للمياه بغية الاستغلال الأمثل للمياه والمحافظة على مصادرها .

٤/٥ القضايا المتعلقة بتمويل الخدمات والمرافق العامة :

٤/٥/١ الاسباب الداعيه لمراجعة عملية تمويل الخدمات والمرافق العامة :

يمكن تحديد أهم الاسباب الداعية للاهتمام بعملية تمويل الخدمات والمرافق العامة بالأتي :

— **كفـــاءة الخـدمـــة :**

نهضت الدولة بالجزء الأكبر من أعباء تمويل استثمارات ونفقات تشغيل المرافق العامة من خلال الميزانية العامة وصناديق التنمية المتخصصة . كذلك شكلت الايرادات المتحققة من رسوم الخدمات موردا مكملا للتمويل العام برغم انخفاض تلك الرسوم عادة عن تكلفة الخدمات . ولقد أدت الوفرة الهائلة لرؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات والتشغيل المستمدة من الموارد العامة وعدم انفصال الذمة المالية لهذه المرافق عن ميزانية الدولة ، الى اضعاف الحافز لتحسين الكفاءة الاستثمارية والتشغيلية .

وتتطلب مقتضيات الكفاءة في القطاع الحكومي ضرورة تحقيق توازن مناسب بين الموارد المتحققة داخليا وتلك المتوفرة من ميزانية الدولة أو من سوق المال .

— **مشاركة القطاع الخاص :**

أدى نمو التمويل الحكومي الى الحد من مشاركة القطاع الخاص في عدد كبير من النشاطات الاستثمارية ، وينطبق هذا بصفة خاصة على المرافق ، مما يتعارض مع استراتيجية التنمية الحالية ، وتتميز المرافق بالتكثيف الرأسمالي من جهة فضلا عن إمكانية توقع العائدات التي يمكن تحقيقها من جهة أخرى .

— **المراقبة والتنظيم :**

الى جانب توفير التمويل للمرافق العامة ، تضطلع معظم الحكومات بدور لا يقل أهمية ، ألا وهو مراقبة وتنظيم عمليات المؤسسات القائمة بالخدمات العامة مثل شركات المياه والكهرباء والنقل العام والغاز . وتشمل رقابة الدولة نوعية السلعة أو الخدمة المقدمة وتسعيرها واتساع شبكة التوزيع وتنظيم المنافسة في السوق بغرض حماية مصالح المنتجين والمستهلكين معا . ونتيجة الملكية العامة لمعظم هذه المرافق فقد دمجت وظيفة الرقابة (غير رقابة ديوان المراقبة العامة) والتنظيم ووظيفة الادارة في يد واحدة . ومن المفيد أن تكون الوظيفة الرقابية منفصلة مؤسسيا عن الوظيفة الادارية ، اذ ليس من الحكمة أن يتحد الرقيب والمدير في هيكل واحد كمعظم مجالس ادارات الشركات المملوكة للدولة .

— **تنافس الطلب على الايرادات العامة المحدودة :**

يشكل الطلب المتزايد على التمويل العام من قبل المرافق العامة ضغطا على الموارد المالية للدولة . ولقد أثبتت التجربة في العديد من الدول ذات الظروف المشابهة أنه من السهل تدبير التمويل اللازم

من مصادر تجارية لمعظم مرافق الدولة باستثناء الخدمات الصحية والتعليمية ، وذلك في حالة تحقيق تسعير اقتصادي للخدمات وتحسين الكفاءة الانتاجية . وسوف تسهم هذه الاجراءات أيضا في المحافظة على تلك الخدمات وترشيد الاستفادة منها .

٢/٥/٤ أساليب التمويل :

ليست هناك مجموعة واحدة مثلى من الوسائل المالية التي تنطبق على كافة الخدمات والمرافق العامة . وتعتبر الخدمات الصحية ذات طبيعة خاصة في اطار الأولويات الوطنية ، كما تمثل متطلبات تمويلها القدر الأكبر بين كافة الخدمات التي تقدمها الدولة ، ومن ثم فسوف يتم اجراء دراسة رئيسية خلال فترة خطة التنمية الخامسة لتحديد الترتيبات التنظيمية والمالية المثلى التي تكفل نمو الخدمات الصحية على المدى الطويل مع تحقيق أهداف القطاع في ذات الوقت . ومن المتوقع أن يزداد التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في هذا المجال .

وعلى ضوء الالتزام الوطني بمجانية التعليم فسوف يكون القطاع الحكومي دائما بمثابة المصدر الرئيسي لتمويل الخدمات التعليمية . بيد أن من المتوقع أن يوسع القطاع الخاص دوره في نشاطات مثل نقل الطلاب وتأجير المباني والمعدات الرأسمالية .

من ناحية أخرى تتميز خدمات الاتصالات بالتكثيف الرأسمالي والقابلية العالية لتوقع العائدات الممكن تحقيقها ، ومن ثم فمن الممكن تمويلها من خلال عدد من الوسائل ، مثل مشاركة القطاع الخاص في السندات والقروض طويلة الأجل . ويتمتع هذا القطاع بجاذبية خاصة للمقرضين حيث يتميز بالاستقرار النسبي لعائداته المستقبلية .

وللطاقة الكهربائية — من بين المرافق العامة — مزايا مماثلة لما للاتصالات ، ومن ثم يمكن تبني وسائل مالية مماثلة فيما يتعلق بتمويلها . واضافة لهذا فمن الممكن الترخيص لمستثمري القطاع الخاص بمباشرة المشروعات على أساس عقود تمويل بناء وتشغيل محطات توليد الطاقة . ويمكن الاستفادة أيضا من هذه الوسيلة الأخيرة في تنفيذ خدمات بلدية معينة مثل معالجة مياه الصرف الصحي أو امدادات مياه الشرب .

السياسات :

سوف يتم دراسة السياسات التالية لتيسير التمويل الذاتي للمرافق وغيرها من الخدمات العامة الأخرى حسبما يكون مناسبا :

- اعطاء الأولوية للسياسات والبرامج التي تهدف الى تحسين كفاءة وانتاجية المرافق والخدمات العامة على المستوى الوطني .
- ترشيد وتعزيز المهام التنظيمية والاشرافية للدولة على نشاطات المؤسسات العاملة في مجال المرافق والخدمات العامة ، وضمان الفصل بين المهام الرقابية والادارية على مستوى المؤسسات والجهات التنفيذية .

- انتهاج سياسة فعالة فيما يتعلق بتحديد التعرفة ورسوم الاستهلاك بحيث يتحقق من خلالها التوازن مع تكاليف الخدمة ، دون أن يتسبب ذلك في دعم غير مباشر للانتاجية المنخفضة ، وعلى أن يراعى فى هذا الصدد الامكانيات المالية للمستهلكين .
- تنفيذ الاجراءات اللازمة على الأصعدة التنظيمية والتشريعية والمالية وغيرها والتي يكون من شأنها تعزيز قطاع الخدمات المالية واتاحة الفرصة له لتحريك المدخرات الخاصة بصورة أكثر فعالية .
- تحسين محاسبة التكاليف في مجال الخدمات والمرافق وذلك لتحقيق وضوح التكلفة بصورة محددة ، مع تحسين انسياب المعلومات .
- تطوير المهارات البشرية اللازمة لادارة العمليات المالية المعقدة وتشجيع الممارسات المالية السليمة .

٦/٤ القضايا المتعلقة بالاعانات :

١/٦/٤ الاعانات كأداة للسياسات :

أصبحت الاعانات التي تقدمها الدولة في المجالات الاجتماعية والانتاجية عنصرا هاما ومتكاملا من عناصر السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وتستخدم مخصصات الاعانات المباشرة وغير المباشرة في الميزانية لتحقيق أربعة أهداف رئيسية :

أولاً : تساعد الاعانات على حماية المواطنين من آثار التقلبات التي تطرأ على أسعار المواد الغذائية الأساسية والسلع الضرورية الأخرى . فقد بدأ اتباع هذه السياسة منذ أواسط التسعينيات الهجرية نظرا للزيادة الكبيرة التي طرأت على أسعار الحبوب والأرز والسكر ، واستخدمت الاعانات كبديل للتدخل الاداري المباشر في عمليات السوق الحر من خلال تسعير السلع أو فرض نظام البطاقات ، وغيرها . فقد اكتفت الدولة بتقديم الاعانات المالية لمنتجي ومستوردي هذه السلع الأساسية ، وبهذا الشكل حافظت الدولة على فعالية ومرونة جهاز السوق .

ثانياً : تولت الدولة توزيع خيرات الثروة النفطية من خلال توفير الخدمات بالمجان ، أو بأسعار رمزية ، على نطاق واسع . وقد مكنت سياسة الرفاهية هذه ملايين المواطنين ، وفي فترة زمنية قصيرة ، من تحقيق مستويات معيشة كان يتطلب تحقيقها قرونا عديدة . فعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، تم توفير خدمات صحية وتعليمية وبلدية حديثة ومجانية ، علاوة على قيام الدولة في عام ١٣٩٤هـ بالغاء العديد من الضرائب والرسوم التي كانت تستخدم لتمويل بعض الخدمات الحكومية مثل الطرق والخدمات البلدية ، حيث كانت ايرادات النفط كافية لتمويل كافة النفقات الحكومية وبالتالي لم تر الدولة داعيا لأن تطالب المواطن بالمشاركة في تحمل تكلفة برامج التنمية الطموحة .

ثالثاً : تم انشاء العديد من برامج دعم الدخل للأسر المعوزة وذات الظروف الخاصة ، بالاضافة الى الطلاب والفئات الأخرى المستحقة لهذه الاعانات .

رابعاً : تم استخدام اعانات الانتاج بهدف تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الحبوب .

وأخذت اعانات الانتاج شكلين أساسيين : **الأول** عن طريق توفير الدولة لمدخلات الانتاج بأسعار تقل عن التكلفة . وخير مثال لذلك توفير الدولة للمواقع الصناعية بأجور رمزية ، وكذلك قروض التنمية الصناعية والعقارية التي توفرها الدولة بدون فوائد ، علاوة على اسقاط جزء من القرض نهائيا . أما الشكل **الثـــاني** لاعانات الانتاج فيتحقق عند شراء الدولة للمنتج النهائي بأسعار تزيد على أسعار السوق ، وكانت هذه السياسة وراء التقدم المذهل في انتاج الحبوب وبالذات القمح والشعير . كما استفاد القطاع الزراعي في الوقت نفسه من مدخلات الانتاج المعانة كالأسمدة والأعلاف والخدمات البيطرية .

٢/٦/٤ الحاجة الى مراجعة الاعانات :

أوضحت التجربة الطويلة للمملكة ، والدول الأخرى ، في مجالات الاعانات أن هناك أسبابا عديدة تدعو الى ضرورة مراجعة وترشيد نظام الاعانات :

١ — فقد العديد من الاعانات المبررات التي كانت تقدم من أجلها . وخير مثال لذلك هو الاعانات المقدمة للمستثمرين في التنمية العقارية ، حيث اختفى النقص في مجال الاسكان التجاري في كافة المدن الكبرى للمملكة . وبالمثل ، أدت التسهيلات الائتمانية المقدمة للفنادق والمخابز والمستشفيات الى نفس النتائج .

٢ — تعتبر الاعانات مفيدة فقط اذا كانت ذات تأثير على هيكل الأسعار النسبية للسوق . أما وجودها في معظم المجالات فانه يؤدي الى الحد من فعاليتها.

٣ — يتمثل جوهر الاقتصاد الحر في تفاعل قوى السوق بحرية تامة . لذا فان نظام الاعانات المكثف في الاقتصاد السعودي قد تسبب في احداث بعض الخلل في السوق بالرغم من فعاليتها من حيث تحقيق أهدافها المباشرة . فعلى سبيل المثال نجد أن اعانات القمح قد جذبت الموارد بعيدا عن المحاصيل الأخرى . بالاضافة الى ذلك ، فان الاعانات السلعية تتطلب جهازا اداريا معقدا للنظر في الطلبات المقدمة من المنتجين وأيضا لمراقبة استخدام هذه الاعانات في الغرض المخصص له .

٤ — تؤدي اعانات الأسعار ـــ عادة ـــ الى زيادة الاستهلاك ، كما انها قد تؤدي الى الاستخدام المهدر للمرافق . تظهر حدة هذه المشكلة بصفة خاصة في مجالين : الأول هو الزيادة السريعة في تكلفة برامج الصحة العامة نتيجة للزيارات غير الضرورية للمرافق الصحية في المدن ، والثاني هو الاستخدام المفرط لمياه التحلية . لقد أدركت البرامج الاجتماعية في معظم الدول الحاجة الى جعل المستهلك النهائي يشعر بتكلفة انتاج الخدمات ، ويتحقق ذلك بصفة مثلى اذا ساهم المستفيد في التكلفة . وعلى سبيل المثال ، يمكن فرض رسوم رمزية على بعض الخدمات التي تؤدى حاليا بدون مقابل . كما

يمكن في حالات أخرى دفع رسوم تصاعدية من قبل المستهلك وفقا لمستويات استهلاكه ، أو بمعنى آخر يتم تخفيض مقدار الاعانات مع زيادة الاستهلاك ، وتطبق كثير من المرافق العامة في المملكة الآن نظام الرسوم التصاعدية لخدماتها وخاصة في مجالي الكهرباء والمياه .

٥ – أثبتت التجربة في كثير من الدول أن المستهلك يفضل عادة الاعانات النقدية المباشرة عن أي اعانة عينية مساوية في القيمة . ومع بلوغ الاقتصاد السعودي مرحلة متقدمة من النضج فانه يتوقع انخفاض الاعتماد على اعانات الانتاج والتوسع في نظام اعانات الدخل ومدفوعات الضمان الاجتماعي للمواطنين ذوي الحاجة ، الذي طبقته المملكة آخذة بمباديء التكافل الاجتماعي التي سنتها الشريعة الغراء ، في تحقيق مستوى جيد من التنمية الاجتماعية في اشكالها البسيطة بتغيير واقع الحياة المعاشة للأسر محدودة الدخل .

٦ – هناك جانب سلبي آخر لسياسات الدعم السلعي وهو توفير الاعانات لكافة المستهلكين بصرف النظر عن احتياجاتهم ، وقد يكون من الأفضل وضع برامج للاعانات الاجتماعية المباشرة للمستحقين تكون أكثر أثرا وأقل تكلفة من الاعانات السلعية العامة .

وادراكا لهذه السلبيات المتعلقة بالنظام الحالي للاعانات ، قرر مجلس الوزراء توضيح موقف الحكومة فيما يتعلق بهذا الموضوع الحيوي وذلك في استراتيجية خطة التنمية الخامسة حيث ينص الأساس الاستراتيجي الرابع على ترشيد الاعانات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها الدولة لكثير من البضائع والخدمات .

ويتأتى ذلك عن طريق :

١ – تخفيض نسب الاعانات التي توفرها الدولة للسلع والخدمات بأسلوب يرشد استهلاكها ولا يؤثر تأثيرا كبيرا على ذوي الدخل المنخفض .

٢ – التركيز في جميع الادارات الحكومية التي تدير أجهزة الخدمات العامة في الدولة على أن تكون الروح الاقتصادية هي المنهج الأساسي في ادارة دفتها على أساس مبدأين :

المبدأ الأول : تخفيض تكلفة انتاج هذه الخدمات للمجتمع السعودي .

المبدأ الثاني : ألا يقل ثمن بيع هذه الخدمات عن تكلفتها الا فيما ندر .. وعلى أن يتم مراجعة أسعارها بصفة دورية .

٣/٦/٤ السياسات :

بدأت الدولة في تبني برنامج طموح لمراجعة وترشيد نظام الاعانات في المملكة ، وذلك على ضوء التوجهات الواضحة التي تضمنها الأساس الاستراتيجي الرابع . مع ذلك فانه لا يمكن اعداد وتطبيق أي برنامج لترشيد الاعانات في فترة زمنية وجيزة حيث يتطلب الأمر التشاور مع كافة الأطراف المتأثرة وأن يكون تطبيقه تدريجيا حتى لا يحدث

اضطرابات في الانتاج أو في حجم الطلب الكلي . علاوة على ذلك ، فان تحقيق اصلاحات في نظام الاعانات يجب أن يكون متناسقا مع الاطار العام للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الكلية .

٧/٤ القضايا الاجتماعية :

١/٧/٤ أهمية القضايا الاجتماعية في التخطيط للتنمية :

يولي التخطيط التنموي بالمملكة أهمية قصوى للقضايا الاجتماعية والثقافية . وقد تم منذ البداية ادراك أن النمو الاقتصادي ليس هدفا في ذاته وانما مجرد وسيلة لتوفير الظروف المادية المناسبة والحياة الانسانية الكريمة وتهيئة المناخ الاجتماعي الذي يرقى بالمواطن السعودي ويدعم الاستقرار الاجتماعي مع الاحتفاظ للمجتمع بكيانه الثقافي الأصيل وهويته الاسلامية الراسخة .

وتعتبر تجربة عشرين عاما من التغيير الاجتماعي والاقتصادي غير العادي دليلا على حكمة وسلامة هذا المنهج ، حيث شهدت المملكة فترة من التغييرات السريعة ، التي لم تتكرر في تجارب دول أخرى تتماثل ظروفها مع ظروف المملكة ، أبسط القياسات لحجم هذا التغير تكشفه المقارنة بين واقع الحياة عام ١٤١٠هـ وبين ما كان عليه عام ١٣٩٠هـ .

وقد انعكست انجازات خطط التنمية في تحقيق قدر كبير من الرفاهية لجميع المواطنين ، وتحسنت الأوضاع الصحية بصورة كبيرة ، وأصبح التعليم في متناول الجميع تقريبا ، كما أصبحت الأوضاع السكنية والعامة أكثر راحة ورفاهية . وقد طرأت تغييرات كبيرة على مستوى التحضر والتصنيع وأنواع المهن مما أدى الى حدوث تغيرات ملحوظة في البنية الاجتماعية التي كانت لها تأثيراتها في الوضع الأسري .

وقد تحققت هذه التنمية المتميزة وتوفر الأمن والاستقرار للمواطن السعودي في اطار من الحفاظ على المباديء الاسلامية والثقافية المتأصلة ودون حدوث تغيرات اجتماعية سالبة . ويعتبر هذا الانجاز نتيجة طبيعية ومباشرة للتخطيط الدقيق وادارة عجلة التنمية بطريقة متسقة ومتكاملة لضمان التقليل من المشكلات والاضطرابات الاجتماعية والحيلولة دون وصولها الى عداد المشكلات المؤثرة . ومع ذلك ، فان القضية الأساسية المتعلقة بالتخطيط خلال فترة خطة التنمية الخامسة تتمثل في الحفاظ على ما تحقق من نجاح في الماضي والعمل على تفادي بروز المشكلات الاجتماعية الجديدة والحيلولة دون تفاقمها . وقد كانت المشكلات الاجتماعية الملحة في الماضي ترتبط بالفقر والجهل والمرض وبعض الجوانب السلبية الأخرى التي سببتها التغيرات السريعة ، التي تركت بصماتها على المجتمع . ومن المحتمل أن تكون المشكلات في المستقبل القريب مرتبطة بالآثار الجانبية غير الملائمة والمحتمل حدوثها كنتيجة للحياة الحضرية الحديثة وزيادة الازدهار والرخاء الاقتصادي . ويمكن تحديد بعض القضايا الاجتماعية الناشئة عن ذلك ، ففي المجال الصحي أصبح من الواضح أن هناك تزايدا في حدوث مشكلات صحية ونفسية ترتبط بمجتمع أكثر تصنيعا وأكثر تحضرا ، بالاضافة الى الأمراض المتوطنة والأمراض المعدية . كما أن الاهتمام بالرعاية الصحية الوقائية للأسرة لا يزال في حاجة الى مزيد من الدعم .

وواقع الأمر أن الكثير من أفراد المجتمع يعتبرون الرعاية الصحية مجرد توفير للخدمات العلاجية وحدها ولا يقومون باجراء الترتيبات الخاصة بالتطعيم والتحصين وغيرها من الاجراءات الوقائية الملائمة للأطفال دون سن الدراسة . لذا فان الأمر يقتضي زيادة ارشاد المواطنين وتحذيرهم من الآثار الصحية المترتبة على ذلك وتوعية الأسر للاضطلاع بمسئولياتها تجاه تحصين وتطعيم الأطفال دون سن الدراسة .

تتميز المملكة بخاصية فريدة من نوعها تتمثل في تفاديها للجرائم والمشكلات الاجتماعية التي تقلق العديد من المجتمعات الأخرى . وعلى سبيل المثال فان مؤشرات معدلات الجرائم بوجه عام آخذة في الانخفاض . ورغم أن الشواهد تشير الى تزايد تعاطي المواد المخدرة في وقت من الأوقات ، فقد تم احتواء هذه المشكلة باجراءات وقائية وعلاجية وتأهيلية . وعلى الرغم من أن هذه المعدلات ليست فى مستوى نظيراتها في بعض الدول الأخرى فانه ينبغي مواصلة الاهتمام بها .

هناك أيضا بعض المشاكل التي تقترن بانتشار التحضر وقيام المجتمعات الحضرية الحديثة مثل الشعور بالغربة والميل نحو العزلة والوحدة ، والتغيرات التي تطرأ على التركيب الأسري ، والتي تؤدي مجتمعة الى اضطرابات صحية ونفسية . وهذه تحتاج الى جهود اعلامية وثقافية وتعليمية للتخفيف من حدتها .

وعلاوة على ما تقدم ، فمن المتوقع أن تتباطأ سرعة التغيير الاجتماعي مستقبلا بالمقارنة مع الوضع في الماضي ، مما سيشجع على القيام باجراء مراجعة شاملة للعلاقة بين العمل وأوقات الفراغ . وكنتيجة لتغير الهياكل المهنية وتطور مضامين العمل المستندة الى وسائل التقنية المتقدمة ، فمن المتوقع ظهور مواقف متغيرة تجاه المهن . وسينظر الى العمل ليس باعتباره وسيلة لكسب الرزق فحسب ، بل أيضا كعامل يساهم في عملية التنمية الوطنية وكمصدر من مصادر اثبات الذات وتحقيق الرغبات والتطلعات الشخصية . وبالمثل فان أوقات الفراغ سوف تتغير من مجرد كونها فترات للاسترخاء بعد عناء العمل لتصبح أيضا مصدرا من مصادر تحقيق الرغبات والتطلعات الشخصية وزيادة الانتاج . وفي هذا الصدد سوف تكتسب النشاطات الاجتماعية والثقافية أهمية متزايدة ليس فقط في تعزيز خصائص المجتمع السعودي وتوجهاته المتميزة ، بل أيضا في دعم الأبعاد الفكرية لحياة المواطنين .

تتمثل القضية الأكثر أهمية في هذا الصدد في ضرورة المحافظة على التوازن المطلوب لتكامل بناء التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . وهذا لا يمكن تحقيقه بواسطة أي أساليب افتراضية ، وانما من خلال الاهتمام والعناية بعملية تخطيط التنمية وادارتها .

٢/٧/٤ السياسات :

تتمثل المضامين الرئيسية للسياسات في الحاجة الى المحافظة على التوازن بين المقاييس الوقائية والعلاجية ، اذ لا يكفي الاعتماد على طرق معالجة المشاكل الاجتماعية بعد حدوثها لأن هذه الوسيلة غالبا ما تكون مكلفة وغير فعالة على الرغم من ضرورة المحافظة على مرافق الخدمات الوقائية والعلاجية .

ان الاجراءات الرئيسية للسياسات تتطلب أن تكون كافة الجهات الحكومية على قدر من الوعي والقدرة على تقويم الآثار الاجتماعية لبرامجها التنموية ، علاوة على المضامين الاجتماعية بعيدة المدى للسياسات التي تتبناها . وفي هذا الصدد فان لوزارة التخطيط دورا خاصا في تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية ، وتسوية أي تضارب محتمل بين الأولويات الاجتماعية والمالية وتشخيص المشاكل الاجتماعية المتوقعة واتخاذ الاجراءات الملائمة لمنع حدوثها أو الحد منها .

وسيتم تشجيع خدمات المعلومات ووسائل الاعلام الحكومية لرفع المستوى الثقافي ودعم جهود الأدباء والمؤلفين والمفكرين والمبدعين السعوديين .

كما أن للقطاع الخاص أيضا دور هام ورئيسي ينبغي أن يؤديه ، اذ ان عليه الادراك في المقام الأول بأن القضايا الاجتماعية تعتبر من صميم اهتمامات القطاع الخاص ، وأن المضامين الاجتماعية لنشاطات هذا القطاع لا تقل أهمية عنها في نشاطات الجهات الحكومية . بالاضافة الى ذلك لابد للقائمين على أمور مؤسسات القطاع الخاص من وضع المزيد من السياسات الخاصة بمؤسساتهم لرفع مستوى الشعور بالقناعة الوظيفية والرضا الوظيفي بين العاملين بها والمساهمة في اثراء الثقافة الوطنية عن طريق رعاية النشاطات الثقافية .

٨/٤ قضـايـا المعلومـات :

١/٨/٤ تنامي قيمة المعلومات :

تعتبر تعقيدات الحياة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة طبيعية لعملية التنمية ذاتها ، والتي استدعت زيادة تدفق المعلومات من مصادر موضوعية ومحايدة ، يمكن الاستناد اليها في اتخاذ القرارات . كما أصبح جمع ونشر المعلومات الدقيقة والاحصاءات على نطاق واسع ، من المسائل البالغة الأهمية ، في صياغة سياسات القطاعين الحكومي والخاص واتخاذ القرارات الاستثمارية .

أصبحت شبكات المعلومات وتقنياتها ، من أكثر القطاعات تطورا في الدول المتقدمة ، وقد أدركت المملكة أهمية هذه القضية فقامت بدعم وانشاء العديد من مراكز المعلومات التي تخدم احتياجات اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار والانتاج .

وتتمثل الحاجة الى شبكات المعلومات وتقنياتها في الآتي :

- مراقبة الطلب على السلع والخدمات التي يتم توفيرها من قبل القطاع الحكومي أو القطاع الخاص ، مثل تحديد الاحتياجات التي يتم الايفاء بها أو الطلبات التي لم تتم تلبيتها ، بالاضافة الى متابعة تطور أولويات المستهلك ، وتكييف المنتجات والخدمات مع الأوضاع المتغيرة بصورة مستمرة .
- مراقبة كفاءة وفعالية تكاليف المشروعات والخدمات العامة ، من خلال استخدام مؤشرات أداء ملائمة ، وتبني اجراءات وتقنيات تسمح باستمرار تجميع هذه المؤشرات وتقويمها .

— تحسين أداء السوق ، بتشجيع المنافسة ، وتعزيز قدرة المستهلك على تقويم نوعية المنتجات والخدمات المعروضة والمتوفرة له ، وبالشكل الذي يؤدي الى توفير حوافز قوية لدى المنتجين لتحسين نوعية أدائهم .

— زيادة التوعية والتعريف بالتطورات الدولية ، لا سيما في مجال العلوم والتقنية ، وتعزيز ايجاد هيكل اقتصادي يستند الى التقنية المتقدمة .

٢/٨/٤ الاحتياجات الأساسية للمعلومات :

تدرك كافة قطاعات الاقتصاد بما في ذلك القطاع الحكومي ، الحاجة الى تطوير وتحسين شبكات المعلومات . وادراكا لأهمية هذه القضية فقد عمدت خطة التنمية الخامسة الى تحديد المجالات التي تحتاج الى عناية خاصة ومن أهمها :

— **الميـــــاه :**

الحاجة الى معلومات أكثر دقة لموارد المياه المتوفرة ومراقبة أنماط استخداماتها ، وذلك بغية تشجيع المحافظة عليها ، ووضع أسس يمكن الاعتماد عليها ، في وضع السياسات الملائمة في هذا المجال .

— **القطاعات الانتاجية :**

الحصول على معلومات كافية حول اتجاهات الانتاج والاستثمارات ، بغية توجيه الاستثمارات واتخاذ السياسات الاقتصادية الملائمة .

— **ســـوق العمـــل :**

تسهيل استيعاب القطاع الخاص للقوى العاملة السعودية الجديدة وذلك بتأسيس شبكة معلومات حول فرص العمل الحالية والمستقبلية ، لما لها من فائدة كبيرة لدى متخذي القرارات في حقل التعليم ، في تحديد أفضل المجالات الدراسية ليتسنى استيعاب تلك القوى بنجاح في سوق العمل .

— **نـــوعية التعليم :**

وضع مؤشرات لمتابعة تقويم مستويات التعليم بالمملكة ، وضبط معطياتها مع الاحتياجات التنموية .

— **الصحـــــــة :**

مراقبة الاحتياجات الصحية من خلال تنفيذ نظام البطاقة الصحية باستخدام الحاسب الآلي ، لتحقيق الفعالية المطلوبة وتجنب الزيادة في التكاليف .

— **الخدمات الاجتماعية :**

تفتقر المؤسسات العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية الى بيانات المؤشرات الأساسية الاجتماعية ، والقدرة اللازمة للقيام بالمسوحات والتقديرات الاجتماعية .

— **النقل :**

من الواضح أن عدم وجود معلومات كافية لمراقبة استخدام الطرق يعد عائقا واضحا أمام اتخاذ قرارات فيما يتعلق بتوسعة وتحسين الشبكة التي تتسم بزيادة تعقيداتها .

— **الاسكان :**

الحاجة الى معلومات أكثر دقة عن الاسكان والقرارات المتعلقة به .

— **التوزيع الاقليمي :**

هناك حاجة الى جمع معلومات مكثفة ومتسقة حول التوزيع الاقليمي للخدمات الحكومية والنشاطات الاقتصادية ، بغية تحقيق التنمية المتوازنة .

٣/٨/٤ **الحاجة الى تحسين نوعية المعلومات وتدفقها :**

تعد نوعية معظم البيانات التي يتم انتاجها أو البيانات التي يتم توفيرها في العديد من المجالات ، دون المقاييس المطلوبة من حيث الدقة ودرجة الاعتماد عليها في التخطيط واعداد التحليلات واتخاذ القرارات . فالقرارات الخاطئة المبنية على معلومات غير دقيقة تؤدي عادة الى تكاليف باهظة يتحملها الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل .

وعلى الرغم من توفر المعلومات المناسبة لبعض الجهات ، فان تداولها يبقى منحصرا فيما بين عدد قليل منها . وبالنسبة للقطاع الحكومي ، فان تداول المعلومات فيما بين الأجهزة الحكومية ، أمر بالغ الأهمية في تحقيق التنسيق الفعال فيما بينها ، فضلا عن تقويم وتحسين كفاءة الأداء في القطاع الحكومي . كذلك لابد من حصول القطاع الخاص على أكبر قدر ممكن من المعلومات حتى يتسنى له توجيه قراراته في مجالات الاستثمار والادارة .

وتجدر الاشارة الى وجود أربع قضايا أساسية تتعلق بزيادة تدفق المعلومات ، وهي :

أ — غالبا ما تتم مسوحات جمع البيانات على أسس غير منتظمة ، ويؤدي عدم انتظام تسلسل المعلومات حول موضوعات رئيسية مثل السكان وسوق العمل ، الى اضعاف التحليلات ، والتأثير سلبا على اعداد السياسات على أسس منطقية .

ب — ان المدة بين اكتمال جمع البيانات واتاحتها كمعلومات للمستخدمين ، غالبا ما تكون طويلة بشكل غير مقبول . ومن المؤكد أن المعلومات التي تصبح قديمة بسبب التأخر في نشرها ، تكون أقل فائدة لمستخدميها .

ج — تداول المعلومات التي يتم انتاجها من قبل الجهات الحكومية واتاحة الاطلاع عليها من قبل القطاع الخاص — سواء من قبل المؤسسات ، أو معاهد الأبحاث ، أو الأفراد — لما يساعد به ذلك في اتخاذ القرارات المناسبة .

د — لم يتكيف القطاع الخاص بعد ، مع الأوضاع المتغيرة فيما يتعلق بالحاجة الى تنفيذ البحوث الخاصة به ، وتنظيم عملية جمع البيانات المتعلقة بالقطاع الخاص ذاته ، بالاضافة الى تلك المعلومات المتعلقة بالنواحي التي تهم مختلف الجهات المستفيدة بهذا القطاع .

هذا ولا يزال أمام الغرف التجارية وهيئات القطاع الخاص الأخرى دور هام ينبغي الاضطلاع به في هذا الصدد .

٤/٨/٤ السياسات :

ينبغي تشجيع كافة الجهات الحكومية على تطوير اوجه نشاطها المتعلق بجمع المعلومات ونشرها . وستقوم الجهات المختلفة اذا ما دعت الحاجة بدراسة امكانية انشاء مكاتب منفصلة لتتولى هذه المهمة المتنامية . وسيتم بذل جهود خاصة بهدف تحسين قدرات مصلحة الاحصاءات العامة والخدمات التي توفرها والتي ستبدأ بانجاز احصاء سكاني وطني جديد عام ١٤١١هـ .

ويعتمد تسهيل عملية جمع البيانات على تبني التقنيات والاجراءات الملائمة . وسوف تقوم الجهات بمراجعة اجراءاتها ، مع السعي في الوقت نفسه لتوحيد تلك الاجراءات ، فضلا عن زيادة استخدام الوسائل التقنية والالكترونية .

وسيتم تطوير عملية تدفق المعلومات اضافة الى اعطاء اهتمام خاص للاستفادة القصوى من وسائل التقنية الالكترونية في هذا الصدد . علاوة على ذلك ، سيتم دعم وسائل الوصول الى بنوك البيانات الالكترونية الخارجية ومصادر المعلومات ، اضافة الى دراسة امكانية انشاء بنك سعودي للبيانات بحيث يمكن الوصول اليه بالوسائل الالكترونية . وفي هذا الصدد ، وحيث ان القطاع الخاص سوف يضطلع بمسؤوليات كبيرة في عملية التنمية المستقبلية بالمملكة ، فسوف يتم اعادة تقويم القيود المتعلقة بالحصول على المعلومات الاحصائية . هذا وتنسجم الأولوية القصوى المعطاة للاستثمار في مجال الاتصالات خلال خطة التنمية الخامسة مع الأهمية المتزايدة لتدفق المعلومات بواسطة الوسائل الالكترونية فيما يتعلق بالتنمية المستقبلية بالمملكة .

الفصـــل الخـامس

مسيرة الاقتصاد الوطني في فترة خطة التنمية الخامسة

٥ — مسيرة الاقتصاد الوطني في فترة خطة التنمية الخامسة :

١/٥ الوضع الاقتصادي عند بداية خطة التنمية الخامسة :

كانت خطة التنمية الرابعة تمثل مرحلة انتقالية في تنمية الاقتصاد السعودي ، ولذلك وضعت تلك الخطة ضمن توقعاتها عاملين رئيسيين رأت أن تأثيرهما على عملية التكيف الاقتصادي خلال مدتها سيكون جوهريا :

- اكتمال معظم برامج الدولة الاستثمارية في التجهيزات الأساسية ، وبالتالي ما يؤدي اليه ذلك من انخفاض في الانفاق الحكومي ، ومن اتجاه تنازلي عام في الاجور والأرباح والايجارات .
- الاستغلال الأمثل لاعتمادات ميزانية الدولة ، والذي يتحقق من خلال ترشيد الانفاق من ناحية ، والحد من المبالغة في المواصفات عند تنفيذ المشروعات من ناحية أخرى نظرا الى أن ذلك من شأنه أن يحفز التنافس بين المقاولين ، وما يترتب عليه من انخفاض في تكاليف تلك المشروعات بنسب كبيرة .

غير أن الانخفاض الحاد غير المتوقع في العوائد النفطية في تلك الفترة قد جاء ليؤكد سلامة هذا الاتجاه ويعززه ، وفي الوقت نفسه نبه الى ضرورة تغيير الاتجاه السائد لنمو الاقتصاد غير النفطي .

وفي ظل الأوضاع الجديدة للعوائد النفطية المنخفضة ، بادرت الدولة بمعالجة الموقف باتباع اسلوب عجز الميزانية لكي تضمن الاستمرار في توفير خدمات ذات نوعية عالية للمواطنين ، وكذلك الابقاء على ارتفاع مستويات النفقات المتكررة نسبيا ، وخفضت من مستويات النفقات الاستثمارية بشكل أسرع مما كان مستهدفا عند بداية الخطة .

ونتيجة لهذا التغير ، واجهت شركات القطاع الخاص ومؤسساته ، والتي ترتبط نشاطاتها ارتباطا وثيقا باستثمارات القطاع الحكومي ، مشاكل رئيسية في تكييف نشاطاتها والعمل على استمرارها ، ذلك أن انخفاض هوامش الربح أمام هذه الشركات ، وعدم قدرتها على تشغيل طاقاتها كاملة ، أو استغلال سعاتها الانتاجية ، قد أدى الى تشكيل ضغوط أسفرت عن تولد اتجاهات تنازلية في خطط الاستثمارات المستقبلية لهذه الشركات ، أكثر مما كان متوقعا لها ، ورغم أن خطة التنمية كانت قد تنبهت الى تلك المدخلات سلفا .

ومع كل هذا ، وبرغم الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن انخفاض العوائد النفطية ومعدلات النمو السلبية في السنوات الأولى من خطة التنمية الرابعة ، فقد استطاع الاقتصاد غير النفطي أن يحقق بنجاح درجة من الاستقرار ، وبدت عليه سمات من الانتعاش الاقتصادي والنمو المتجدد في السنوات الأخيرة منها . وبهذا أثبتت استراتيجية التنمية بالمملكة ، القائمة على أساس احداث تغير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني ، قدرتها على مجابهة الضغوط الخارجية بصورة واضحة وتميزت في ذلك عن غيرها من الدول النامية التي واجهت ظروفا مماثلة . ويعزى صمود الاقتصاد الوطني لهزات السوق النفطية الى توفير احتياطي العملات الأجنبية ، والسياسات الاقتصادية الجديدة التي اتخذتها الدولة كالمحافظة على مستوى النفقات المتكررة للميزانية العامة .

وتمثل خطة التنمية الخامسة بدورها مرحلة انتقالية أخرى لها أهميتها في تنمية الاقتصاد الوطني ، من حيث أنها تهدف الى تعزيز الانتعاش الذي بدا واضحا في السنوات الأخيرة من خطة التنمية الرابعة . ومع استكمال الجزء الأكبر من برنامج الاستثمار في التجهيزات الأساسية وتوفر الخدمات الأساسية ، لا سيما خدمات التعليم والرعاية الصحية في كافة أنحاء المملكة ، يدخل الاقتصاد السعودي مرحلة جديدة من مراحل التنمية تتميز ببيئة ومناخ يختلفان تماما عما ساد خلال الخطط السابقة .

وتتميز هذه الحقبة الجديدة بواقع يقوم على عاملين هامين هما :

— عوائد نفطية معتدلة تقل عن المستويات العالية التي سادت في الماضي .

— توسيع أوجه النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في المجالات التي لا تعتمد على الانفاق الحكومي ، وافساح المجالات أمامه .

وباجتياز مرحلة اقامة التجهيزات الأساسية للتنمية ، يصبح ايجاد طاقات انتاجية جديدة متزايدة معتمدا على توقعات ومبادرات القطاع الخاص . ولهذا ستستمر الدولة خلال فترة خطة التنمية الخامسة في دعم القطاع الخاص ومساندته لزيادة استثماراته من خلال مجموعة من الاجراءات التنظيمية ، ومن الحوافز ، بما في ذلك التمويل المشترك بين القطاعين الحكومي والخاص لمشروعات التنمية . وبالنسبة للمملكة ، فان سعيها الى تنويع القاعدة الاقتصادية ، يعني ذلك التنويع عادة تقليل اعتماد الاقتصاد الوطني ، بصورة تدريجية ، على قطاع النفط الخام كمصدر رئيسي للصادرات ، وايرادات الميزانية ، والقيمة المضافة للقطاع ، كما يتجه ذلك التنويع بهدف مباشر وأساسي ، نحو زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي .

من هنا يصبح الهدف بعيد المدى الذي يراد تحقيقه في ميزان المدفوعات ، وتقليص اسهام عوائد النفط في تكوين الاقتصاد الوطني ، متجها نحو تنمية قطاعات مختارة مثل البتروكيماويات ، والانتاج الزراعي ، وحفز النشاطات التي تهدف الى توفير العملات الأجنبية وتسهيل الحصول عليها . وعلى أية حال ، ففي ظل الأوضاع الجديدة لسوق النفط التي تواجهها المملكة ، والتي ترجح حدودا ضيقة لاحتمالات الحصول على عوائد نفطية عالية ، قد يتغير هذا المنظور ، لأنه في الوقت الذي يشكل تحقيق النمو الاقتصادي العام هدفا هاما في خطة التنمية الخامسة ، فان اعتبارات ميزان المدفوعات ستحظى بأولوية مطلقة عند تقويم مساهمات النشاطات والاستثمارات الجديدة .

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات ، فان الاقتصاد السعودي يدخل فترة خطة التنمية الخامسة بالكثير من نقاط القوة والجوانب الايجابية ، يدعمها أن مستويات المعيشة قد بلغت مستوى رفيعا ، وأن فرص النشاطات التجارية مواتية اقتصاديا ، علاوة على توفر نظام اجتماعي وتجهيزات أساسية فيزيقية ذات نوعية عالية .

٢/٥ أهداف التنمية على مستوى الاقتصاد الوطني :

تم صياغة اطار الاقتصاد الكلي لخطة التنمية الخامسة تماشيا مع الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية للخطة ، مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية السائدة عند اعدادها . ولذلك ، فان استراتيجية خطة التنمية الخامسة تعطي أولوية قصوى لحفز الاقتصاد الوطني على مواصلة نموه وتدعيم ذلك النمو ، وتحسين وضع ميزان المدفوعات والاستمرار في احداث تغيير في البنية الاقتصادية بغرض تحقيق التنويع وتعزيز نشاط القطاع الخاص ، وتمشيا مع هذه الأهداف أيضا ، تضمنت استراتيجية الخطة تأكيدا مجددا على أهمية دور الاستثمار ، الى جانب تقديم الحوافز الملائمة للقطاع الخاص لتشجيعه على زيادة مساهمته في عملية التنويع والتغير الهيكلي للاقتصاد الوطني ، والعمل على تخفيض العجز في الميزانية العامة والحساب الجاري من ميزان المدفوعات . ولتحقيق ذلك فقد هدفت خطة التنمية الخامسة الى تحقيق زيادة سنوية معتدلة ومستمرة في اجمالي انفاق الميزانية ، يقابل ذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق المزيد من كفاءة الأداء في القطاع الحكومي وزيادة الايرادات غير النفطية ، وزيادة الصادرات غير النفطية ، والتقليل من الواردات عن طريق الاحلال الفعال لبدائلها كأهداف ذات أولوية ، وهي أهداف تمثل في مجملها خط المواجهة أمام جهود التنمية بعيدة المدى ، والتي تواصلت منذ بداية خطة التنمية الأولى .

ويمثل الاستثمار في خطة التنمية الخامسة محورا هاما في تحقيق النمو المخطط له ، ففي الماضي كانت أغلب الاستثمارات تتم من جانب الحكومة ، أما وقد اكتملت معظم مشاريع الحكومة في التجهيزات الأساسية ، فقد طرحت نفسها ضرورة جديدة لتوجيه الاستثمار الى نشاطات جديدة تقع ضمن مجال القطاع الخاص ، يؤيد هذا التوجه أن القطاع الخاص قد غدا عنصرا هاما في موقعه من الاقتصاد الوطني ، تزداد أهميته على مدى سنوات خطة التنمية الخامسة وما بعدها ، ولهذا ستعمل الدولة على توجيه فعاليات التنمية المستقبلية ، بصورة غير مباشرة في ظل اطار شامل من السياسات التي ترمي الى تشجيع الاستثمار بشكل عام ، والى توجيه ذلك الاستثمار الى المجالات والنشاطات التي تتفق وأهداف التنمية بعيدة المدى للمملكة .

ولعله من الواضح أن استراتيجية خطة التنمية الخامسة تشتمل على قدر من الاجراءات التي تتصل بالسياسات الاقتصادية يزيد عما ضمته الخطة السابقة ، وهي جميعا تتوجه نحو تحقيق الأهداف التالية :

- **المحافظة على الاستقرار الاقتصادي :**

وذلك عن طريق اتباع منهج مستقر في الانفاق الحكومي (الميزانية العامة) لا يتذبذب ارتفاعا شديدا مرة وهبوطا شديدا مرة أخرى ، أي أن الانفاق الحكومي سيستمر في التزايد السنوي المعقول والذي يمكن القطاع الخاص من استقرائه ورسم سياساته وتوقعاته على أساس واضح ومستقر .

- **توسعة قاعدة ايرادات الدولة :**

بزيادة الايرادات من الصادرات غير النفطية للتخفيف من عجز الميزانية ولتقليل آثار تقلبات أسواق النفط العالمية على ميزانية الدولة .

- **توسعة وتنويع القاعدة الاقتصادية :**

من خلال العمل على مواصلة تنفيذ السياسات الهادفة الى تنويع القاعدة الاقتصادية ، والتي تتضمن مبادرات جديدة تفتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة نشاطاته بفعالية أكبر ، تمكنه من النهوض بدوره في زيادة حجم اسهامه في دعم الاقتصاد الوطني ، وفي نفس الوقت تعمل تلك السياسات على زيادة الحجم النسبي لاسهام القطاعات الانتاجية الأخرى في مكونات الاقتصاد الوطني .

- **زيادة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني :**

تتوقع الخطة ، وضمن الاطار العام للانفاق الحكومي ، أن يتجه الانفاق الاستثماري نحو زيادة مطردة ، ودعم المبادرات الجديدة التي تدرسها الحكومة ، بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني .

- **زيادة المقدرة التنافسية للصناعات السعودية :**

وذلك من خلال تنفيذ السياسات التي تمكن المنتجين السعوديين من التنافس الفعال أمام السلع المستوردة في السوق المحلية ، وتعزيز مقدرتهم للتغلغل في أسواق التصدير . وقد حظيت السياسات الرامية الى زيادة الانتاجية ، كتحسين مستويات مهارات القوى العاملة واستخدام التقنيات الأكثر حداثة ، بأولوية عالية في خطة التنمية الخامسة .

- **تحسين أوضاع ميزان المدفوعات :**

من خلال تشجيع النمو السريع في الصادرات غير النفطية واحلال المنتجات المحلية محل الواردات . كما ستحظى المحافظة على الاحتياطيات الخارجية للدولة واستعادة مدخرات القطاع الخاص من الخارج بأولوية قصوى .

٣/٥ تنمية الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الاجمالي) :

من المحاور الجوهرية في عملية التخطيط ما يتصل بالمكونات الرئيسية للاقتصاد الوطني ، وصياغة الأهداف المحددة التي تضمن تحقيق تفاصيل الصورة الشاملة والمتسقة لتركيب هيكل الاقتصاد على نحو ما يراد له ، وفي نفس الوقت تعكس تلك الأهداف المحددة توقعات الانتاج وطموحات التنمية الشاملة للمملكة خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

ولتحقيق تلك الأهداف ، فقد وضعت السياسات الملائمة للتنفيذ لتؤكد على الأولوية المعطاة للاستمرار في تحقيق تغير بنية القاعدة الاقتصادية وتنويعها .

أهداف النمو المحددة :

تهدف خطة التنمية الخامسة الى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي مقداره (٢ر٣٪) في المتوسط في السنة خلال فترة الخطة (**جدول ١/٥**) و (**الشكل ١/٥**) ، ومن المستهدف أن تنمو القطاعات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط مقداره (٦ر٣٪) أي بمعدل أعلى من معدل نمو الاقتصاد في مجموعه .

ومن المتوقع أن تنمو القيمة المضافة للقطاع الحكومي ، ضمن القطاع غير النفطي ، بمعدل سنوي متواضع بالمقارنة مع القطاعات غير النفطية الأخرى والتي يتوقع لها أن تنمو بمعدل أعلى . وتكمن أهمية هذه القطاعات الأخرى ليس فقط في المساهمة في تحقيق تنويع القاعدة الاقتصادية فحسب ، بل في دورها الكبير في توظيف العمالة المدنية ، لهذا السبب استهدفت الخطة الخامسة معدلات نمو أعلى لهذه القطاعات غير النفطية عنها في الخطة الرابعة تدعيما لمسيرة الانتعاش الاقتصادي الذي تحقق في نهاية خطة التنمية الرابعة .

وتستند هذه التوقعات للنمو الاقتصادي المتجدد على تنفيذ مجموعة موسعة من الاجراءات المالية ، وعلى استجابة القطاع الخاص لمتطلبات هذا النمو المتجدد . وفيما يلي بعض من هذه المتطلبات والاجراءات :

- التركيز في ميزانية الدولة على الانفاق الاستثماري .
- زيادة استثمارات القطاع الخاص في المجالات الجديدة ، وفي رفع الانتاجية .
- حفز مدخرات القطاع الخاص المالية وتطوير السوق المالي المحلي .
- الاستغلال الأمثل والفعال للقوى العاملة .

جـدول رقم (١/٥)
الناتج المحلي الاجمالي في خطة التنمية الخامسة
(بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ)

القطاعات الرئيسية	القيمة المضافة (ببلايين الريالات) ١٤١٠/١٤٠٩هـ	القيمة المضافة (ببلايين الريالات) ١٤١٥/١٤١٤هـ	معدل متوسط النمو السنوي (٪)
القطاعات غير النفطية	**٢٠٩ر١**	**٢٤٩ر٣**	**٦ر٣**
— خدمات الحكومة	٥٦ر٢	٥٨ر٤	٨ر٠
— القطاعات غير النفطية الأخرى	١٥٢ر٩	١٩٠ر٩	٤ر٥
القطاع النفطي *	**١٤٠ر٢**	**١٥٩ر٩**	**٧ر٢**
الناتج المحلي الاجمالي **	**٣٤٩ر٣**	**٤٠٩ر٢**	**٢ر٣**

* يعرف " قطاع النفط" في هذا الجدول حسب التعريف المتبع من قبل مصلحة الاحصاءات العامة ويشمل تكرير النفط . ولارتباط تكرير النفط بالقطاعات الاقتصادية الأخرى سيتم تضمينه كجزء من القطاعات الانتاجية غير النفطية في الجداول الأخرى .

** يشمل رسوم الخدمات البنكية المفترضة ناقصا رسوم الواردات .

١/٣/٥ تنمية القطاعات :

يعتبر الاستمرار في احداث تغييرات في هيكل الاقتصاد بالمملكة والتعجيل بها ، هدفا أساسيا لخطة التنمية الخامسة . وسوف يتم تدعيم عملية التغيير هذه عن طريق تحسين المقدرة التنافسية للمنتجات السعودية نتيجة لتخفيض تكاليف الانتاج والتي بدأت تظهر في السنوات الأخيرة من خطة التنمية الرابعة بسبب التحسن الذي حدث في مستوى الانتاجية وانخفاض تكلفة العمالة . لذا فمن المتوقع أن تنتعش القطاعات الانتاجية خلال فترة خطة التنمية الخامسة وذلك عن طريق الاستمرار في احلال المنتجات المحلية محل المستوردة ، والتوسع في فرص التصدير .. ومن المتوقع أن تؤدي استعادة الاقتصاد الوطني لنشاطه واستمرار نموه وارتفاع مستوى الدخل الى زيادة الطلب على السلع والخدمات . كما يتوقع لقطاعات الزراعة والصناعات البتروكيماوية والصناعات التحويلية والخدمات المالية أن تنمو بمعدلات أعلى منها في بقية القطاعات الأخرى ، وأن يكون لها دور ريادي خلال خطة التنمية الخامسة **(الجدول ٢/٥)** .

الزراعـــة :

توسع قطاع الزراعة خلال خطة التنمية الرابعة بسرعة فائقة استجابة للدعم الحكومي ، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع (٧٪) سنويا خلال فترة خطة التنمية الخامسة . ويعكس هذا متانة قاعدة التجهيزات الأساسية القائمة والامكانات الزراعية المحتملة للمملكة . وسيعمل الدعم الحكومي لهذا القطاع على التحول التدريجي في تركيب الانتاج الزراعي بعيدا عن المحاصيل التي تتطلب استعمالات مكثفة لموارد المياه النادرة ، نحو المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية .

التعـــدين :

من المتوقع أن يستعيد قطاع التعدين نموه خلال فترة خطة التنمية الخامسة نتيجة لزيادة الطلب على مواد البناء وتنمية الثروات المعدنية غير النفطية وتطوير مكامن المعادن النفيسة للمملكة .

شكل رقم (٥-١)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية

١٣٩٠-١٤١٥ هـ

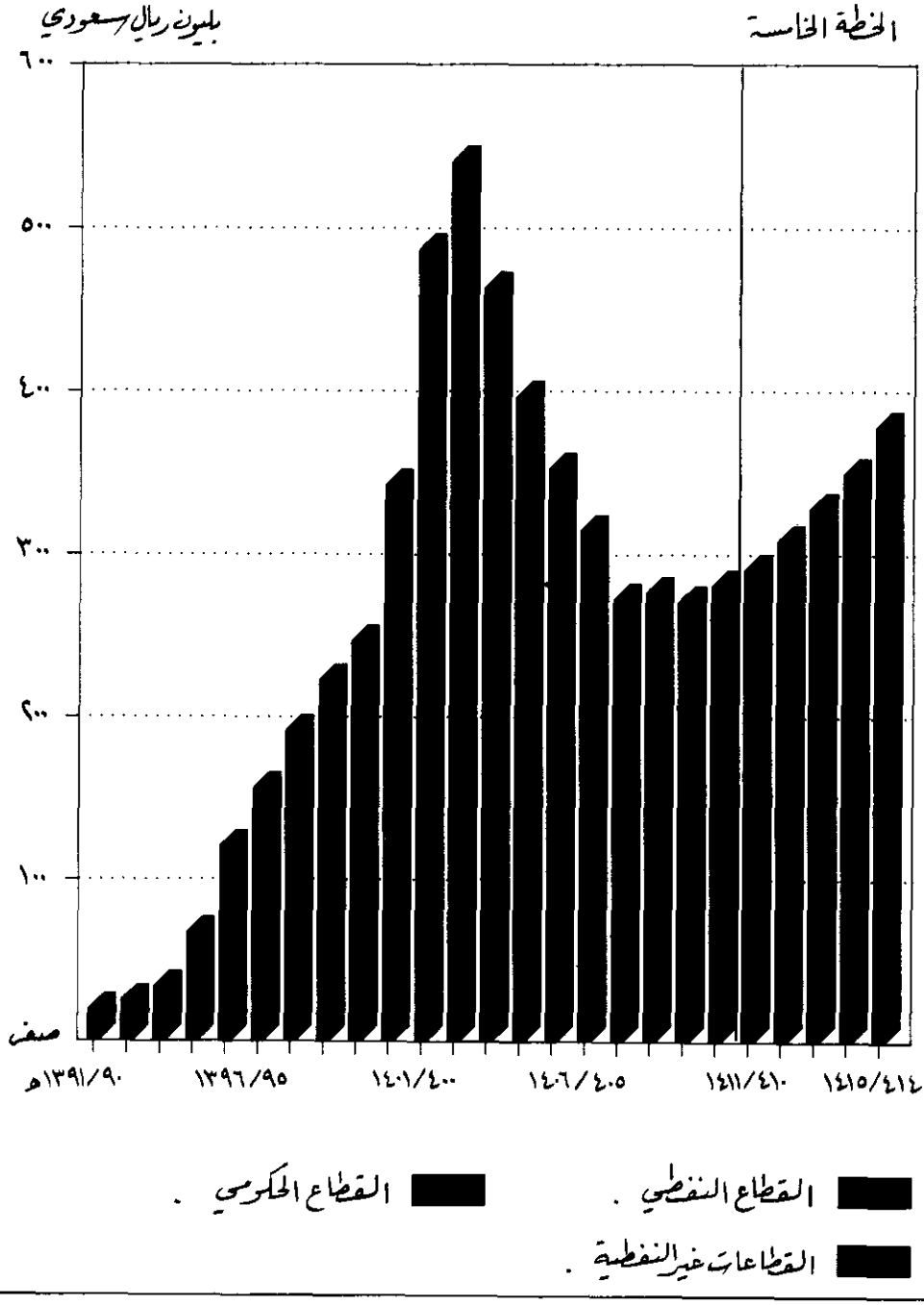

جدول رقم (٢/٥)
الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي
في خطة التنمية الخامسة

النشـــاط	القيمة المضافة بأسعار ١٤٠٥/١٤٠٤هـ (ببلايين الريالات) ١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ	معدل متوسط النمو السنوي (٪)
القطاعات الانتاجية :	٨٨ر٠	١١٥ر٩	٦ر٥
الزراعـــة	٢٢ر٢	٣١ر١	٧ر٠
القطاعات التعدينية الأخرى	١ر٧	٢ر١	٤ر٠
الصنـاعـــة	٣٣ر١	٤٥ر٤	٦ر٥
ـــ تكرير النفط	١٧ر٩	٢٣ر٣	٥ر٤
ـــ البتروكيماويات	٤ر٩	٧ر٣	٨ر٠
ـــ الصناعات التحويلية الأخـــرى	١٠ر٣	١٤ر٨	٧ر٥
المرافق العامة ★	(٠ر٨)	(١ر١)	٦ر٩
البناء والتشييد	٣١ر٨	٣٨ر٤	٣ر٨
قطاعات الخدمات :	٨٢ر٨	٩٨ر٣	٣ر٥
التجـــارة	٢٨ر٢	٣٢ر٧	٣ر٠
النقل والمواصلات	٢١ر٧	٢٥ر٣	٣ر٢
ملكية دور السكن	٩ر٤	١٠ر٨	٢ر٨
الخدمات المالية وخدمات الأعمـــال	١٣ر٦	١٨ر٧	٦ر٦
الخدمات الجماعية والشخصية	٩ر٩	١٠ر٨	١ر٧
خدمات الحكومة :	٥٦ر٢	٥٨ر٤	٠ر٨
النفط الخام والغاز الطبيعي :	١٢٢ر٣	١٣٦ر٦	٢ر٢
الناتج المحلي الاجمالي	**٣٤٩ر٣**	**٤٠٩ر٢**	**٣ر٢**

★ تعتبر القيمة المضافة بأسعار عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ سلبية نظرا لأن ايرادات التشغيل لا تغطي تكاليف مدخلات المواد .

التكرير :

تماشيا مع استراتيجية التصنيع في المملكة ، وبغية زيادة القيمة المضافة المحلية للنفط الخام ، سيطور قطاع تكرير النفط خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، ويتوقع نموه بنسبة (٤ر٥٪) سنويا . وذلك نتيجة لتطور المصافي القائمة وزيادة طاقتها بعد استكمال وتشغيل مصفاة رابغ لتكرير النفط الخام .

البتروكيماويات :

أدى التوسع السريع في المقدرة الانتاجية ، الى جانب النجاح في التغلغل في الأسواق الخارجية ، الى تحقيق معدلات نمو حقيقية لقطاع البتروكيماويات تزيد عن (٥٠٪) سنويا خلال خطة التنمية الرابعة . وتعد المملكة الآن أحد المصدرين الرئيسيين للعديد من المنتجات البتروكيماوية الى الأسواق العالمية ، ومع مستهل خطة التنمية الخامسة يكون هذا القطاع قد استغل أقصى طاقاته الانتاجية . ومن المتوقع أن يتم خلال الجزء الأول من خطة التنمية الخامسة توسع في هذا القطاع ، بمعدل نمو أبطأ مما كان عليه في خطة التنمية الرابعة مقداره (٨٪) في السنة ، وذلك لظروف السوق العالمية وظروف أخرى تختص بطبيعة هذه الصناعة .

الصناعات التحويلية الأخرى :

يعتبر التصنيع الوسيلة الرئيسية الهامة بعيدة المدى لتنويع القاعدة الاقتصادية ، وادخال تغييرات هيكلية على الاقتصاد الوطني ، وفي هذا الصدد هناك دور هام يضطلع به قطاع الصناعات التحويلية الأخرى . ذلك أن صناعة انتاج مواد البناء قد ظلت من أهم مكونات الصناعات التحويلية حتى بداية خطة التنمية الرابعة بسبب كثافة نشاطات البناء والتشييد . وقد أثر تراجع نشاطات البناء والتشييد خلال فترة خطة التنمية الرابعة على الانتاج الكلي للصناعات التحويلية . وعليه فان تنشيط قطاع الصناعات التحويلية خلال فترة خطة التنمية الخامسة والتوسع في مجالاته سيكون له الأثر الايجابي على فرص النمو المستقبلية لهذا القطاع ، يدعم هذا النمو الاستمرار في احلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة وايجاد المزيد من فرص التصدير . مع اعادة تحقيق معدلات نمو ايجابية في مجمل الاقتصاد الوطني وارتفاع مستوى الدخول الحقيقية سيزداد الطلب على السلع المصنعة . اضافة الى ذلك فان التنمية السريعة للزراعة والبتروكيماويات في السنوات الأخيرة قد أوجدت فرصا رئيسية في مجال الصناعات الغذائية والصناعات البتروكيماوية المكملة . وسيعمل برنامجا التوازن الاقتصادي لدرع السلام واليمامة على تشجيع النشاط في الصناعات التحويلية ذات التقنية المتقدمة .

وكأحد القطاعات الرائدة للنمو خلال خطة التنمية الخامسة ، من المتوقع لقطاع الصناعات التحويلية الأخرى أن ينمو بمتوسط معدل نمو سنوي قدره (٥ر٧٪) .

المرافق العامة :

حقق قطاع الكهرباء والغاز والمياه معدلات نمو مرتفعة في الماضي ، ليعكس بذلك النمو السريع في طرق الانتاج التي تعتمد على الاستخدام المكثف للطاقة ، والأنماط الجديدة للاستهلاك ، والتعرفة المعانة من قبل الدولة . وقد أدت التعديلات التي أدخلت على التعرفة والاجراءات الهادفة الى رفع مستوى الكفاءة ، الى تحسن الوضع المالي لهذه المرافق في السنوات الأخيرة . ومن المتوقع أن يحقق هذا القطاع معدل نمو سنوي قدره (٩ر٦٪) خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

البناء والتشييد :

تراجع قطاع البناء والتشييد بأكثر من الثلث خلال فترة خطة التنمية الرابعة نتيجة لاكتمال معظم مشروعات التجهيزات الأساسية ، وأدت المنافسة الحادة بين المقاولين في ظروف تدني النشاط الاقتصادي الى انخفاض هوامش الأرباح . كما تم اعادة تصميم طاقة هذا القطاع ، وعلى نطاق واسع ، ليتماشى والطلب الفعلي ، عن طريق مغادرة عدد كبير من الشركات الأجنبية الانشائية للمملكة ليحل محلها في الوقت الحاضر الشركات السعودية الوطنية . وسوف تؤدي الزيادة في مجموع الانفاق الاستثماري المستهدف في خطة التنمية الخامسة الى تشجيع نشاط البناء والتشييد. ومن المتوقع أن ينمو هذا القطاع بمعدل (٨ر٣٪) في السنة خلال فترة خطة التنمية الخامسة بما يمثل انتعاشا ملحوظا بعد فترة الانكماش التي شهدتها السنوات الخمس السابقة .

التجـــــارة :

من المتوقع أن يحقق قطاع التجارة والمطاعم والفنادق معدل نمو سنوي مقداره (٣٪) خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، بعد الانخفاض اليسير الذي شهده خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، وسوف يتأتى الانتعاش المتوقع عن طريق زيادة الانفاق الاستهلاكي على شراء سلع التجزئة ، والأغذية ، والنشاطات الترفيهية ، وتنشيط السياحة المحلية ، وانعاش نشاطات الأعمال العامة .

النقـــــل :

من المستهدف أن يحقق قطاع النقل والمواصلات نموا بمعدل (٢ر٣٪) في السنة خلال فترة خطة التنمية الخامسة نتيجة لارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على خدمات المواصلات .

ملكية دور السكن :

أدى التوسع السريع في بناء الوحدات السكنية لأغراض الايجار وكذلك المباني التجارية في قطاع العقارات الى زيادة كبيرة في العرض وانخفاض الايجارات طوال فترة خطة التنمية الرابعة . ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في عدد السكان ونمو الدخل الشخصي ، الى جانب زيادة الطلب المتوقع على استئجار المحال التجارية والمكاتب الى انتعاش تدريجي في هذا القطاع .

الخدمات المالية :

حقق قطاع الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال انتعاشا في السنوات الأخيرة من خطة التنمية الرابعة ، بعد أن شهد صعوبات في سنواتها الأولى بسبب الانكماش العام الذي ساد الاقتصاد الوطني . وبمقارنة وضع هذا القطاع في المملكة مع البلدان الأخرى التي تمر بنفس المرحلة التنموية أو بمرحلة متقدمة عليها ، يتبين أن هذا القطاع يحتاج الى كثير من التطوير والتوسع .

فالخدمات المالية وخدمات الأعمال وارتباطها بالمعلومات وقاعدة البيانات العصرية ، شرط أساسي لدعم التنمية الاقتصادية والصناعية في المملكة . لذلك فان النجاح في تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية الخامسة والرامية الى تحقيق نمو سريع في القطاعات الانتاجية غير النفطية يعتمد ، الى حد كبير ، على توفير الخدمات المالية وخدمات الأعمال الأخرى . ومع الاسراع في التصنيع وتنويع القاعدة الاقتصادية وتطور الأسواق المالية ، يتوقع أن يزداد الطلب على هذه الخدمات بسرعة كبيرة . كما يتوقع أن يؤدي وجود هذه الخدمات والاجراءات التنظيمية الأخرى والمحددة في الخطة الى نمو هذا القطاع بمقدار (٦ر٦٪) في السنة .

الخدمات الجماعية والشخصية :

يعتبر قطاع الخدمات الجماعية والشخصية من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني من حيث مقدرته على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة . الا أنه من حيث القيمة المضافة لا يمثل الا جزءا صغيرا في الاقتصاد الوطني . وتشكل الخدمات المنزلية الجزء الرئيسي في هذا القطاع . ونظرا لتغير تركيب العمالة في هذا القطاع حسب الجنسية ، فقد انخفضت التكاليف النسبية لهذه الخدمات في السنوات الأخيرة الأمر الذي شجع الطلب عليها . وكنتيجة لاستقرار الاجور فمن المرجح أن يتراجع هذا الاتجاه خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

الخدمات الحكومية :

تتكون القيمة المضافة لقطاع خدمات الحكومة بصفة رئيسية من دخول الموظفين العاملين في هذا القطاع . وسينعكس التوسع المحدود والمتوقع في العمالة الحكومية خلال فترة خطة التنمية الخامسة في انخفاض معدل نمو مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي .

النفـــط :

من المتوقع أن ينمو قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بمعدل نمو قدره (٢ر٢٪) سنويا .

٢/٣/٥ التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني :

ستؤثر معدلات النمو المستهدفة لكل قطاع من هذه القطاعات ، وبصورة تدريجية ، على هيكل وبنية الاقتصاد الوطني (**جدول ٣/٥**) . ومن المتوقع أن تنخفض مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بصورة ملموسة خلال فترة خطة التنمية الخامسة . بينما يتوقع أن ترتفع مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من حوالي (٣٨٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى أكثر من (٤٣٪) في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ . وتعتبر قطاعات الزراعة ، والبتروكيماويات ، والصناعات التحويلية الأخرى المساهم الرئيسي لهذا النمو . وفي الوقت نفسه ، يتوقع أن تنخفض مساهمة قطاعات الخدمات بشكل طفيف في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بصورة عامة . كما يتوقع أن يشكل قطاع النفط الخام حوالي خمس مجموع الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، وهو بهذا يسجل انخفاضا في نسبة الاسهام عما كان عليه في بداية خطة التنمية الرابعة اذ بلغت مساهمته أكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي .

جـــدول (٣/٥)
التركيب الهيكلي للاقتصاد غير النفطي
(بالأسعار الجارية)

النشـــاط	الناتج المحلي الاجمالي (ببلايين الريالات)		المساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (٪)		
	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ	١٤٠٥/١٤٠٤هـ	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ
القطاعات الانتاجية :	٨٤ر٦	١٢٦ر٣	٣٦ر٨	٣٨ر٥	٤٣ر٣
الزراعـــة	٢٢ر٨	٣٤ر٨	٥ر٠	١٠ر٤	١١ر٩
القطاعات التعدينية					
الاخـــرى	١ر٨	٢ر٤	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨
الصنـاعـــة	٢٥ر٠	٤١ر٤	١١ر٩	١١ر٤	١٤ر٢
ـــ تكرير النفط	٩ر٩	١٦ر٥	٦ر٠	٤ر٥	٥ر٧
ـــ البتروكيماويات	٥ر٧	٩ر٩	٠ر٢	٢ر٦	٣ر٤
ـــ الصناعات التحويلية					
الاخـــرى	٩ر٤	١٥ر٠	٥ر٧	٤ر٣	٥ر١
المرافق العامة	٠ر٨	١ر١	(٠ر٣)	٠ر٤	٠ر٤
البناء والتشييد	٣٤ر٢	٤٦ر٦	١٩ر٤	١٥ر٥	١٦ر٠
قطاعات الخدمات :	٧٨ر٦	١٠٢ر٩	٤٠ر٧	٣٥ر٧	٣٥ر٢
التجـــارة	٢٧ر٤	٣٣ر٤	١٣ر١	١٢ر٥	١١ر٤
النقل والمواصلات	٢١ر٤	٢٧ر٦	١٠ر٣	٩ر٧	٩ر٥
ملكية دور السكن	٦ر١	٩ر٠	٥ر٦	٢ر٨	٣ر٠
الخدمات المالية وخدمات					
الأعمال	١٣ر٧	٢٠ر٩	٧ر٥	٦ر٢	٧ر٢
الخدمات الجماعية					
والشخصية	١٠ر٠	١٢ر٠	٤ر٢	٤ر٥	٤ر١
خدمات الحكومة :	٥٦ر٨	٦٢ر٦	٢٢ر٥	٢٥ر٨	٢١ر٥
اجمالي القطاعات غير النفطية	**٢٢٠ر٠**	**٢٩١ر٨**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**
قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي	**٦٠ر٢**	**٨٧ر١**			
المساهمة النسبية لقطاع النفط الخام والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الاجمالي			**٣٤ر٢**	**٢١ر٥**	**٢٣ر٠**
مجموع الناتج المحلي الاجمالي	**٢٨٠ر٢**	**٣٧٨ر٩**			

٣/٣/٥ التركيب الهيكلي لنمط الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي :

يعتبر تحقيق الاستقرار للنمو الاقتصادي ، وكذلك التوسع بعيد المدى ، هدف أساسي لخطة التنمية الخامسة ويحظى بأولوية خاصة ، وتمثل الزيادة في معدلات نمو تكوين رأس المال الثابت أهم المؤشرات على نجاح الجهود المبذولة في تحقيق ذلك الهدف ، وفي الوقت نفسه يتزايد الطلب النهائي المحلي بشكل يتوازى مع زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، وبسرعة أقل ، بحيث يمثل الفارق في زيادة الناتج المحلي الاجمالي عن الطلب النهائي حجم التحسن في أوضاع ميزان الحساب الجاري .. واستقراء لمعدلات نمو مختلف القطاعات ، ولمعدلات الزيادة في الانفاق يتوقع أن يزداد الاستهلاك الكلي بمعدل أقل من معدلات الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي .

ويوضح **الجدولان (٤/٥) و (٥/٥)** التطورات المتوقعة للمكونات الرئيسية للانفاق على الناتج المحلي الاجمالي ، حيث تبرز تغيرات متوقعة في مكونات الطلب الاجمالي الرئيسية على الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة خطة التنمية الخامسة تتلخص في التالي :

- واجه الانفاق الاستهلاكي الاجمالي في خطة التنمية الرابعة انخفاضا مقداره (٥ر٣٪) في السنة ، ومن المتوقع أن يتحول هذا الانخفاض الى نمو متزايد في خطة التنمية الخامسة مقداره (٧ر٢٪) في السنة ويمثل معدل نمو الاستهلاك الخاص ضعف معدل نمو الاستهلاك الحكومي بسبب زيادة الدخول في القطاع الخاص بشكل عام ، وترشيد الانفاق الاستهلاكي وتحسين كفاءة الأداء ورفع الانتاجية في القطاعات الحكومية .

- تهدف خطة التنمية الخامسة الى التركيز على الانفاق الاستثماري بنوعيه العام والخاص بحيث يمكن ايقاف الاتجاه التنازلي للاستثمارات الذي ساد في الخطة الرابعة وزيادتها بمعدل نمو سنوي مقداره (٧٪) وذلك عن طريق تحويل التركيز في النفقات الحكومية الى النفقات الاستثمارية وتجاوب استثمارات القطاع الخاص مع الحوافز والاجراءات التنظيمية الجديدة . ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الاستثمارات في الناتج المحلي الاجمالي الذي كان قد بلغ حجمه (٢ر٢٨٠) بليون ريال من (٧ر٢٠٪) في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى حوالي (٢٣٪) من حجم الناتج المحلي الاجمالي والمتوقع أن يبلغ (٩ر٣٧٨) بليون ريال في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

جـــدول (٤/٥)

الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي

النشـــاط	القيمة ببلايين الريالات بأسعار ١٤٠٥/١٤٠٤هـ		معدل متوسط النمو السنوي
	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ	(٪)
الاســـتهلاك :	٢٣٤ر١	٢٦٧ر٢	٢ر٧
الاستهلاك الخاص	١٣٩ر٤	١٦٥ر٤	٣ر٥
الاستهلاك الحكومي	٩٤ر٧	١٠١ر٨	١ر٥
اجمالي تكوين رأس المال الثابت :	٥٥ر٥	٧٨ر١	٧ر٠
قطاع النفط	٧ر٠	٨ر٢	٣ر٢
القطاع الحكومي	١٩ر٩	٣٠ر٢	٨ر٦
القطاع الخاص غير النفطي	٢٨ر٦	٣٩ر٧	٦ر٨
التغير في المخزون ★	(٢ر٥)	(١٦ر٣)	—
الطلب المحلي النهائي	٢٨٧ر١	٣٢٩ر٠	٢ر٨
صافي الصادرات	٦٢ر٢	٨٠ر٢	—
الصادرات	١٦٢ر٣	١٩٧ر٥	٤ر٠
ناقصا الواردات	١٠٠ر١	١١٧ر٣	٣ر٢
الناتج المحلي الاجمالي	**٣٤٩ر٣**	**٤٠٩ر٢**	**٣ر٢**

★ بما في ذلك الفروقات الاحصائية .

جـــدول (٥/٥)

التركيب الهيكلي للطلب النهائي

(بالأسعار الجارية)

النشـــاط	الناتج المحلي الاجمالي (ببلايين الريالات)		المساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالـي		
	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ	١٤٠٥/١٤٠٤هـ (٪)	١٤١٠/١٤٠٩هـ (٪)	١٤١٥/١٤١٤هـ (٪)
الاستهـــلاك :	٢٣١ر٤	٢٨٦ر٢	٧٩ر٧	٨٢ر٦	٧٥ر٥
الاستهلاك الخاص	١٣٦ر٢	١٧٦ر٣	٤٥ر٣	٤٨ر٦	٤٦ر٥
الاستهلاك الحكومي	٩٥ر٢	١٠٩ر٩	٣٤ر٤	٣٤ر٠	٢٩ر٠
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	٥٨ر٠	٨٨ر٤	٢٧ر٤	٢٠ر٧	٢٣ر٤
قطاع النفط	٧ر٣	٩ر١	٢ر٧	٢ر٦	٢ر٤
القطاع الحكومي	٢٠ر٨	٣٣ر٦	١٣ر٢	٧ر٤	٨ر٩
القطاع الخاص غير النفطي	٢٩ر٩	٤٥ر٧	١١ر٥	١٠ر٧	١٢ر١
التغير في المخزون ★	٣ر٤	(٢ر٨)	٥ر٧	١ر٢	(٠ر٨)
الطلب المحلي النهائي	٢٩٢ر٨	٣٧١ر٨	١١٢ر٨	١٠٤ر٥	٩٨ر١
صافي الصادرات	(١٢ر٦)	٧ر١	(١٢ر٨)	(٤ر٥)	١ر٩
الصادرات	١٠٨ر٦	١٦٢ر٢	٤١ر٣	٣٨ر٨	٤٢ر٨
ناقصا الواردات	١٢١ر٢	١٥٥ر١	٥٤ر١	٤٣ر٣	٤٠ر٩
الناتج المحلي الاجمالي	**٢٨٠ر٢**	**٣٧٨ر٩**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**

★ بما في ذلك الفروقات الاحصائية .

٤/٥ الانفاق الحكومي في خطة التنمية الخامسة :

يهدف الانفاق الحكومي في خطة التنمية الخامسة الى تحقيق انتعاش واستقرار اقتصادي يؤدي باذن الله الى تحقيق نمو مطرد للاقتصاد الوطني . ولادراك أن الايرادات المالية المتوقعة خلال فترة الخطة قد لا تكون كبيرة فقد اتجه الاهتمام الى اعطاء أولوية كبرى لايجاد المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي المخطط وذلك عن طريق :

أولاً : الزيادة السنوية المعتدلة في الانفاق الحكومي الكلي .

ثانياً : السياسات والاجراءات التنظيمية التي وضعتها الخطة للوصول الى الاستخدام والاستغلال الأمثل لموارد الميزانية وتطوير السوق المالي وتدعيم القطاع الخاص .

يبلغ اجمالي تكاليف خطة التنمية الخامسة بما في ذلك التكاليف غير المدنية مبلغا وقدره (٧٥٣) ألف مليون ريال (سبعمائة وثلاثة وخمسون ألف مليون ريال سعودي) بالأسعار الجارية ، وتقل هذه التكلفة بحوالي (١ر٩٪) عن الانفاق الفعلي الذي تم في فترة خطة التنمية الرابعة ، (**شكل ٢/٥**) ، الا أن متوسط الانفاق السنوي لخطة التنمية الخامسة يزيد بحوالي (٧٪) عن اعتمادات الميزانية العامة للدولة للسنة الأخيرة من خطة التنمية الرابعة (١٤٠٩/١٤١٠هـ) .

ورغم أن أحد العناصر الهامة لاستراتيجية التنمية الوطنية خلال خطة التنمية الخامسة يتمثل في الانخفاض النسبي لأهمية الانفاق الحكومي المباشر في أوجه نشاط الاقتصاد الوطني ، وخاصة النفقات المتكررة ، فان اجمالي استثمارات القطاع الحكومي المتوقعة خلال خطة التنمية الخامسة سيكون أعلى بكثير من الاستثمارات الفعلية التي تم انفاقها في فترة خطة التنمية الرابعة . وسوف يتم تحقيق هذه الزيادة الايجابية عن طريق تمويل الاستثمارات خارج نطاق ميزانية الدولة بواسطة شركات القطاع الحكومي ، بالاضافة الى تغيير هيكل الانفاق الحكومي لكي يكون أكثر تركيزا على نفقات المشروعات منه على النفقات المتكررة . كما ستقوم مؤسسات الاقراض الحكومية المتخصصة بتمويل نشاطاتها الاقراضية من الدفعات المستردة من القروض الممنوحة سابقا ، وليس من ميزانية الدولة كما كان عليه الحال في الماضي . وتأخذ خطة التنمية الخامسة في الاعتبار ، أيضا ، امكانية التمويل المشترك لمشروعات التنمية بواسطة القطاعين الحكومي والخاص .

١/٤/٥ هيكل النفقات الحكومية المدنية :

تبلغ النفقات الحكومية المدنية (٤٩٨) بليون ريال وتمثل ثلثي النفقات الحكومية الكلية المحددة خلال خطة التنمية الخامسة . وتشمل النفقات الحكومية المدنية :نفقات جهات التنمية ، الاعانات ، النفقات الادارية للجهات الحكومية والتي تقوم بعضها بتوفير الخدمات الاجتماعية ولكنها لا تدخل ضمن جهات التنمية بالاضافة الى مخصصات المساعدات الخارجية ، (**جدول ٦/٥**) . وقد خصص لجهات التنمية حوالي (٧٢٪) من اجمالي النفقات المدنية . وسيتم تمويل بعض مشاريع التنمية من قبل القطاع الخاص مباشرة وذلك بالاتفاق مع الجهات الحكومية نفسها والقطاع الخاص ووزارة المالية والاقتصاد الوطني .

شكل رقم (٥ - ٢)

النفقات الحكومية
١٣٩٠ - ١٤١٥ هـ

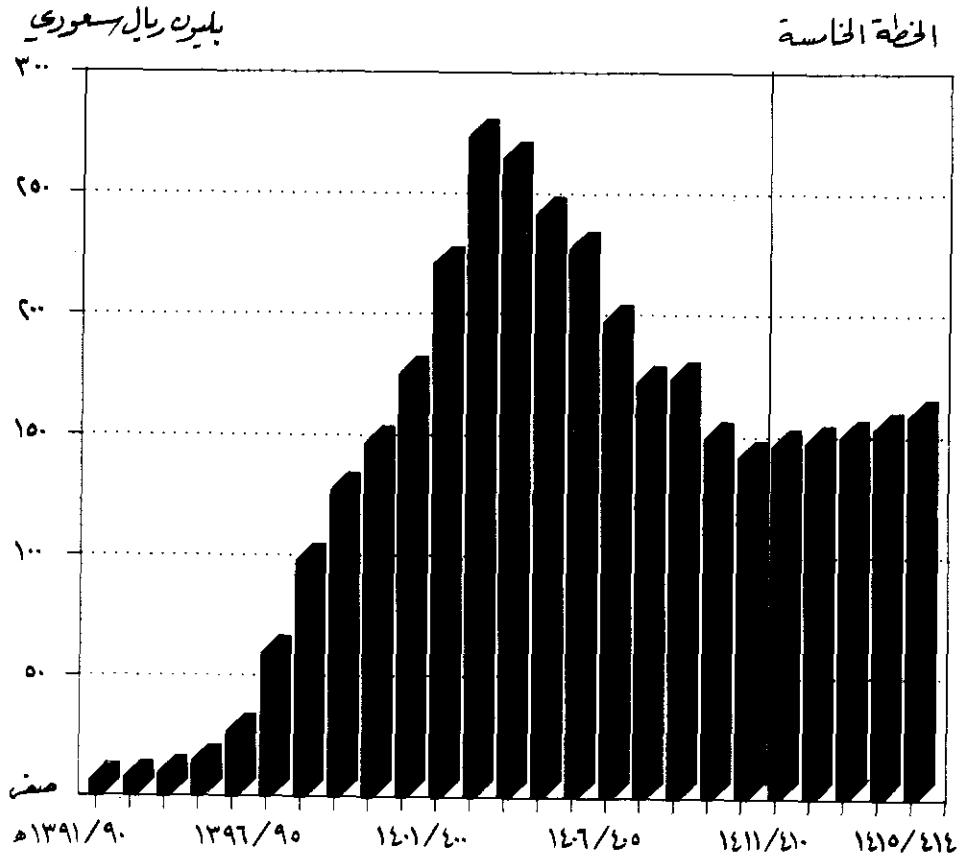

جدول (٥/٦)

الانفاق الحكومي المدني في خطة التنمية الخامسة

(بالأسعار الجارية)

فئة الانفاق	بلايين الريالات	النسبة (٪)
١ــ جهات التنمية :		
ــ الموارد الاقتصادية	٥٦ر٥	
ــ الموارد البشرية	١٣٩ر٩	
ــ التنمية الاجتماعية والصحة	٦٣ر٩	
ــ النقل والاتصالات	٥٢ر٦	
ــ البلديات والاسكان	٤٤ر٨	
المجموع الفرعي	**٣٥٧ر٧**	**٧١ر٩**
٢ــ الجهات الحكومية الأخرى :		
ــ الشؤون الدينية والقضائية	١٣ر٤	
ــ الجهات الأخرى	١٧ر٧	
ــ المجموع الفرعي	**٣١ر١**	**٦ر٣**
٣ــ النفقات الأخرى :		
ــ البنود العامة	٨٨ر٤	
ــ الاعانات	٢٠ر٤	
المجموع الفرعي	**١٠٨ر٨**	**٢١ر٨**
اجمالي الانفاق الحكومي المدني	**٤٩٧ر٦**	**١٠٠ر٠**

٢/٤/٥ نفقات جهات التنمية :

يتضمن برنامج نفقات جهات التنمية خلال خطة التنمية الخامسة زيادة معتدلة في النفقات الكلية ، بالاضافة الى الاجراءات المتعلقة بضمان قدر أكبر من الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة . ويولي البرنامج المزيد من الاهتمام لتمويل مشروعات التنمية مع المحافظة على النفقات المتكررة اللازمة لتوفير الخدمات العامة . وستزداد نفقات المشروعات في جهات التنمية ، في اطار النمو المعتدل في اجمالي الانفاق العام ، وذلك لتمويل المشروعات ذوات الأولوية القصوى التي تهدف الى اعادة تركيب البنية الاقتصادية ومساندة التوسع في نشاطات القطاع الخاص ، بالاضافة الى المشروعات اللازمة للمحافظة على رفاهية المواطنين . ومن المستهدف أن يزداد اجمالي نفقات جهات التنمية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٨ر٥٪) ، **الجدول (٥/٧)** . وستتميز نفقات المشروعات بسرعة النمو عن غيرها مما يقع في نطاق الانفاق الكلي لجهات التنمية حيث ستزداد بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٦ر١١٪) ، ومع الأخذ في الاعتبار التمويل الذي توفره مؤسسات الاقراض المتخصصة من خلال الدفعات المستردة من القروض الممنوحة سابقا ، فان اعتمادات النفقات الكلية للتنمية تعد في واقع الأمر أعلى بنسبة (٦ر١٥٪) عن مستوى النفقات الفعلية خلال خطة التنمية الرابعة . ومن حيث توزيع نفقات التنمية بحسب أبواب الميزانية وفئات الانفاق والتي يوضحها **الجدول (٥/٨)** ، تشكل النفقات المتكررة ، والتي تتكون من الباب الأول المتضمن الرواتب والاجور والعلاوات ، والباب الثاني الذي يشمل الاستهلاك الحكومي الجاري ، حوالي (٧ر٥٤٪) من اجمالي نفقات جهات التنمية وتعد هذه النسبة أقل مما كان عليه في الميزانيات الأخيرة ، نظرا للأولوية القصوى التي أعطيت لنفقات المشروعات ونفقات التشغيل والصيانة في خطة التنمية الخامسة . وستستمر الرواتب في الاستحواذ على الجزء الأكبر من اجمالي نفقات التنمية كما أنها ستزداد بمعدل مقبول خلال الخطة . ويعكس هذا توقع قيام القطاع الخاص باستيعاب نسبة متزايدة من القوى العاملة السعودية ، علاوة على الأهمية المعطاة لاعادة التوازن في التوزيع المالي بين مكونات الانفاق المتكررة والانفاق على المشاريع ، وتحسين كفاءة الأداء في القطاع الحكومي .

جدول رقم (٧/٥)
نفقات جهات التنمية حسب أبواب الميزانية وفئات الانفاق
(بالأسعار الجارية)

أبواب الميزانية	فئات الانفاق	اجمالي الانفاق (بليون ريال)	النسبة المئوية من اجمالي الانفاق (٪)	متوسط معدل النمو السنوي (٪)
الأول والثاني	الرواتب والمستلزمات	١٩٥ر٨	٥٤ر٧	٣ر٦
الثالث	التشغيل والصيانة	٥٣ر٣	١٤ر٩	٤ر٩
الرابع	المشروعات	١٠٨ر٦	٣٠ر٤	١١ر٦
الاجمالي		**٣٥٧ر٧**	**١٠٠ر٠**	**٥ر٨**

جدول رقم (٨/٥)
نفقات جهات التنمية في الخطة الخامسة حسب
أبواب الميزانية
(بالنسبة المئوية)

فئات الانفاق	أبواب الميزانية			اجمالي الانفاق
	الباب الأول والثاني	الباب الثالث	الباب الرابع	
الموارد الاقتصادية	٢ر٦	٣ر٥	٩ر٦	١٥ر٧
الموارد البشرية	٣٢ر٩	٠ر٦	٥ر٧	٣٩ر٢
التنمية الاجتماعية والصحة	١٣ر٠	٢ر٨	٢ر١	١٧ر٩
النقل والاتصالات	٢ر٧	٥ر٦	٦ر٤	١٤ر٧
البلديات والاسكان	٣ر٥	٢ر٤	٦ر٦	١٢ر٥
الاجمالي	**٥٤ر٧**	**١٤ر٩**	**٣٠ر٤**	**١٠٠ر٠**

تمثل نفقات الصيانة والتشغيل (الباب الثالث) في الميزانية العامة للدولة حوالي (١٥٪) من مجموع النفقات المخصصة لجهات التنمية ، وهذا يعكس الاهتمام الكبير الموجه نحو المحافظة على مكتسبات التنمية التي حققتها المملكة في خططها السابقة من تجهيزات وبنية أساسية ومعدات وأجهزة رأسمالية ، كما تمثل النفقات الاستثمارية (نفقات المشاريع – الباب الرابع) (٣٠ر٤٪) من مجموع المخصصات الانمائية . وبأخذ الجانب الاستثماري لنفقات الصيانة والتشغيل في الاعتبار ، فان اجمالي نفقات الاستثمار التي خصصت لجهات التنمية يفوق اعتمادات النفقات على المشاريع بصورة ملموسة ، وأستأثر قطاع تنمية الموارد البشرية وقطاع التنمية الاجتماعية والصحة بأعلى نسبة من النفقات المتكررة وذلك لطبيعة هذين القطاعين ومتطلباتهما العالية من القوى العاملة .

ومن الجدير بالذكر أنه وفي معظم الخدمات الحكومية لا سيما التعليم والصحة ستزداد النفقات المتكررة لتغطية الطلب المتنامي والناتج عن زيادة السكان في الفئة العمرية التي تتطلب مثل هذه الخدمات . وعلى أية حال فان الاجراءات المتوقع اتخاذها لزيادة كفاءة الأداء في القطاع الحكومي ، تعمل على زيادة هذه النفقات ولكن بمعدلات تقل عن نمو الطلب عليها مع الابقاء على استمرارية توفر وجودة هذه الخدمات .

وقد أعطت خطة التنمية الخامسة أولوية أولى لاعتمادات نفقات المشاريع تحت التنفيذ والتي سترحل من الخطة الرابعة الى الخطة الخامسة من أجل استكمالها ، كما أعطت الاعتمادات المخصصة لاستبدال المرافق والمعدات أولوية في التنفيذ هي الأخرى .

وقد هدف التوزيع النسبي على القطاعات (هيكل الانفاق) لنفقات مشاريع التنمية في خطة التنمية الخامسة الى استكمال برامج التجهيزات الأساسية الرئيسية المتبقية والتوكيد على الأولويات التي أعطيت لمختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني (**جدول ٩/٥**) .

جدول رقم (٩/٥)
نفقات جهات التنمية في الخطة الخامسة

أ ــ هيكل الانفاق *

فئة الانفاق	الخطة الرابعة		الخطة الخامسة
	المخطط (٪)	الفعلي (٪)	المخطط (٪)
الموارد الاقتصادية	٣٠ر٠	٢٠ر٩	١٨ر٥
الموارد البشرية	٢٤ر٢	٣٣ر٤	٣٥ر٤
التنمية الاجتماعية والصحة	١٦ر٣	١٧ر٤	١٦ر٨
النقل والاتصالات	١٣ر٧	١٤ر٨	١٣ر٣
البلديات والاسكان	١٥ر٨	١٣ر٥	١٦ر٠
مجموع جهات التنمية	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**

ب ــ مستوى الانفاق *

فئة الانفاق	الخطة الرابعة	الخطة الخامسة	
	الفعلي (بليون ريال)	المستهدف (بليون ريال)	نسبة التغير عن المستوى الفعلي للخطة الرابعة (٪)
الموارد الاقتصادية	٧١ر٤	٧٣ر٠	٢ر٢
الموارد البشرية	١١٤ر٢	١٣٩ر٩	٢٢ر٥
التنمية الاجتماعية والصحة	٥٩ر٣	٦٦ر١	١١ر٥
النقل والاتصالات	٥٠ر٦	٥٢ر٦	٣ر٩
البلديات والاسكان	٤٦ر٠	٦٣ر٢	٣٧ر٤
الانفاق الكلي لجهات التنمية	**٣٤١ر٥**	**٣٩٤ر٨**	**١٥ر٦**

* يشمل التمويل الذي تقدمه مؤسسات الاقراض الحكوميه المتخصصة والذي يأتي معظمه عن طريق تسديد القروض الممنوحة سابقا .

المـوارد الاقتصاديـة :

سيتم تمويل جزء فقط من اجمالي استثمارات القطاع الحكومي من ميزانية الدولة . لذا فان الاستثمارات المتعلقة بتكرير النفط والبتروكيماويات سيتم تمويلها بالكامل بواسطة الشركات التابعة للدولة والتي تعمل في هذه القطاعات . وينطبق الوضع نفسه على جزء كبير من الاستثمارات في مجال توليد الكهرباء وذلك لمقابلة الطلب المتزايد . كما ستقوم مؤسسات الاقراض الحكوميه المتخصصة بتوفير قروض كبيرة من واقع الدفعات المستردة من القروض الممنوحة سابقا ، واذا ما تم نجاح اقامة مؤسسات اقتصادية ذات مركز مالي قوي قادرة على ايجاد الموارد المطلوبة لتمويل الاستثمارات ، فمن المتوقع مع مرور الزمن أن ينخفض الطلب أو الاحتياج لتمويل قطاعات الموارد الاقتصادية من الميزانية العامة للدولة .. وبناءً على ذلك سيتم تخصيص جزء كبير من النفقات المالية لتمويل الاستثمارات الضخمة اللازمة لتنمية وتطوير موارد المياه لمقابلة الاحتياجات التي تتزايد بشكل سريع ، وسوف تنخفض متطلبات نفقات المشروعات الخاصة بالهيئة الملكية للجبيل وينبع نظرا لأن الطاقات الحالية تعد كافية لمقابلة الاحتياجات خلال خطة التنمية الخامسة .

المـــوارد البشريـــة :

سيتم الاستمرار في التوسع في مرافق التعليم الابتدائي والثانوي في كافة مناطق المملكة لمقابلة النمو السكاني ، بالاضافة الى الزيادة الملموسة في مخصصات مرافق التعليم الفني والتدريب المهني . وبصفة عامة ، فان النفقات المستهدفة لهذا القطاع خلال خطة التنمية الخامسة تفوق نفقاته الفعلية خلال خطة التنمية الرابعة بـ (٢٢٫٥٪) مما يعكس الأولوية القصوى المعطاة لتنمية الموارد البشرية في المملكة .

الصحـــة :

تعطي خطة التنمية الخامسة أهمية كبرى لنمو شبكة الرعاية الصحية الأولية في المدن الصغيرة والمناطق القروية . وبما أن الخدمات الصحية في المدن الرئيسية أوشكت أن تتكامل ، فان النمو الاضافي للطلب في المناطق الحضرية يمكن مقابلته بتخصيصات استثمارية معتدلة ، وعن طريق توسع القطاع الخاص في مجال الرعاية الصحية .

النقـــل :

نظرا للاستثمارات الضخمة التي تمت خلال خطط التنمية السابقة على قطاع النقل فستكون الحاجة محدودة نسبيا لمشروعات جديدة خلال خطة التنمية الخامسة . ومع ذلك فان ارتفاع الطلب المستمر على خدمات البريد وشبكة الهاتف والحاجة الى الايفاء بمتطلبات المجتمع على استخدام التقنية المتقدمة ، يتطلب زيادة كبيرة في استثمارات مرافق الاتصالات بما في ذلك استكمال التغطية الكاملة للمملكة بخدمات البث التلفزيوني عن طريق استخدام تقنية الأقمار الصناعية .

وسيشهد الانفاق الاستثماري على **البلديات** نموا ملحوظا خلال خطة التنمية الخامسة وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتحسين الخدمات في المدن الصغيرة . وبالنسبة للاسكان فان وجود الطاقة الفائضة حاليا ستعمل على تقليل الحاجة الى استثمارات كبيرة في مشروعات جديدة خلال خطة التنمية الخامسة .

٥/٥ الايرادات والتمويل الحكومي :

أملت التقلبات في العائدات من الصادرات النفطية ضرورة العمل على زيادة الايرادات غير النفطية من أجل اقامة قاعدة متينة ومستقرة تمكن الحكومة من الاستمرار في تمويل نشاطاتها من ناحية ، وخفض العجز في الميزانية من ناحية أخرى ، وترتبط عملية زيادة الايرادات غير النفطية ارتباطا وثيقا بتحقيق المزيد من تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني ، والزيادة المستمرة في الثروة الوطنية ، كما يمكن زيادة الايرادات غير النفطية من خلال ادخال تعديلات مختلفة في رسوم الخدمات العامة في الحالات التي لا تغطي فيها الرسوم الحالية تكلفة توفير هذه الخدمات . ومن المتوقع نمو الايرادات غير النفطية خلال فترة خطة التنمية الخامسة بما يقارب معدل نمو انتاج القطاع غير النفطي . ونتيجة لذلك فان خطة التنمية الخامسة توازن بين الهدف المتمثل في ايجاد وضع مالي متين في القطاع الحكومي من جهة ، وضمان رفاهية السكان من جهة أخرى ، ولذلك فان الحكومة ستستمر في السياسة التي بدأتها في خطة التنمية الرابعة لدعم ايراداتها عن طريق الاقتراض المحلي ، بدلا من الاستمرار في السحب من الاحتياطي الخارجي للمملكة ، من أجل تمويل مشاريع التنمية . ولهذه السياسة العديد من المزايا : فهي تدعم عملية التمويل المستمر للمشروعات ذوات الأولوية القصوى ، والتي تعد ضرورية لتحقيق المزيد من التنمية في المملكة ، كما تعمل على حشد الموارد المالية المحلية التي كانت معطلة أو مستثمرة في الخارج ، كما توفر للمواطنين السعوديين فرصا ادخارية جديدة . علاوة على ذلك ، فان الاقتراض المحلي عن طريق اصدار سندات التنمية يوفر أداة في غاية الأهمية للسياسة النقدية . وعلى الرغم من أن خدمة الديون المحلية ستؤدي الى زيادة النفقات ، فانها تعمل على عدم تأثر عوائد الاستثمارات الحكومية في الخارج .

٦/٥ متطلبات الاستثمار وحشد رأس المال :

١/٦/٥ متطلبات الاستثمار :

تم تقدير الاستثمارات الكلية المطلوبة خلال خطة التنمية الخامسة بحوالي (٣٨٦) بليون ريال ، وذلك لتحقيق الأهداف المحددة لنمو الاقتصاد الوطني . ويوضح **الجدولان (٥/١٠) و (٥/١١)** تقديرات متطلبات الاستثمارات حسب القطاعات والتركيب القطاعي للاستثمارات المطلوبة لتحقيق الأهداف المحددة للاقتصاد الكلي ومعدلات النمو المتوقعة للقطاعات ، خلال خطة التنمية الخامسة .

جدول رقم (٥/١٠)
تقديرات الاستثمارات الرأسمالية حسب القطاع
(بالأسعار الجارية)

النشـــــاط	الاستثمارات الرأسمالية (بليون ريال) ١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ	المساهمة النسبية في الاستثمارات (٪) ١٤٠٥/١٤٠٤هـ	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ
القطاعات الانتاجية :	١٦ر٦	٣١ر٤	٢٢ر٩	٢٨ر٥	٣٥ر٦
الزراعة	٢ر٥	٤ر٦	١ر٥	٤ر٣	٥ر٢
القطاعات التعدينية الأخرى	٠ر٢	٠ر٦	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٧
الصناعة	٧ر٨	١٣ر٤	٩ر٧	١٣ر٣	١٥ر٢
ـــ تكرير النفط	١ر٧	٢ر٤	١ر٠	٣ر٠	٢ر٧
ـــ البتروكيماويات	٢ر٦	٣ر٨	٢ر٨	٤ر٣	٤ر٣
ـــ الصناعات التحويلية الأخرى	٣ر٥	٧ر٢	٥ر٩	٦ر٠	٨ر٢
المرافق العامة	٣ر٩	٩ر٣	٧ر٩	٦ر٧	١٠ر٥
البناء والتشييد	٢ر٢	٣ر٥	٣ر٥	٣ر٨	٤ر٠
قطاعات الخدمات :	١٣ر٤	١٨ر٢	٢٠ر٨	٢٣ر١	٢٠ر٦
التجارة	٣ر٨	٥ر٤	٥ر١	٦ر٦	٦ر١
النقل والمواصلات	٥ر٣	٥ر٦	٧ر٨	٩ر١	٦ر٣
ملكية دورالسكن	١ر٤	٢ر٤	٣ر٧	٢ر٤	٢ر٧
الخدمات المالية وخدمات الأعمال	١ر٩	٣ر٤	٣ر٠	٣ر٣	٣ر٩
الخدمات الجماعية والشخصية	١ر٠	١ر٤	١ر٢	١ر٧	١ر٦
خدمات الحكومة :	١٤ر٣	٢٢ر٣	٣٦ر٣	٢٤ر٧	٢٥ر٢
النفط الخام والغاز الطبيعي	٥ر٦	٦ر٧	٨ر٩	٩ر٧	٧ر٦
المباني السكنية	٨ر١	٩ر٧	١١ر١	١٤ر٠	١١ر٠
المجمـــوع	**٥٨ر٠**	**٨٨ر٣**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**

جدول رقم (١١/٥)
تقديرات تمويل الاستثمارات المطلوبة حسب القطاع
ومصادر التمويل في خطة التنمية الخامسة
(بالأسعار الجارية)

النشـــاط	اجمالي الاستثمار	المصـــادر			
		ميزانية الدولة	مؤسسات الأقراض المتخصصة	الشركات العامة	القطاع الخاص
القطاعات الانتاجية :	١٢٩ر٦	٣٢ر٤	١٥ر٩	١٦ر٩	٦٤ر٤
الزراعة	١٨ر٤	٠ر٩	٦ر٩	—	١٠ر٦
القطاعات التعدينية الأخرى	٢ر٦	١ر٢	—	٠ر٣	١ر١
الصناعة	٥٤ر٦	١ر٣	٩ر٠	١٣ر٦	٣٠ر٧
— تكرير النفط	١٠ر٨	—	٢ر٣	٦ر٣	٢ر٢
— البتروكيماويات	١٦ر٥	٠ر٤	٢ر٢	٣ر٦	١٠ر٣
— الصناعات التحويلية الأخرى	٢٧ر٣	٠ر٩	٤ر٥	٣ر٧	١٨ر٢
المرافق العامة	٣٩ر٢	٢٩ر٠	—	٢ر٣	٧ر٩
البناء والتشييد	١٤ر٨	—	—	٠ر٧	١٤ر١
قطاعات الخدمات :	٨٤ر٩	٢٢ر٥	٠ر٦	٩ر٢	٥٢ر٦
التجارة	٢٣ر٣	—	—	٠ر٢	٢٣ر١
النقل والمواصلات	٣٢ر٢	٢٢ر٥	٠ر٦	٧ر٢	١ر٩
ملكية دور السكن	٩ر٧	—	—	٠ر٥	٩ر٢
الخدمات المالية وخدمات الأعمال	١٣ر٥	—	—	٠ر٧	١٢ر٨
الخدمات الجماعية والشخصية	٦ر٢	—	—	٠ر٦	٥ر٦
خدمات الحكومة :	٩٥ر٩	٩٥ر٩	—	—	—
النفط الخام والغاز الطبيعي	٣٠ر٩	٠ر٢	—	٣٠ر٧	—
المباني السكنية	٤٥ر٠	—	١٨ر٤	—	٢٦ر٦
المجمـــوع	**٣٨٦ر٣**	**١٥١ر٠**	**٣٤ر٩**	**٥٦ر٨**	**١٤٣ر٦**

من المتوقع أن تحظى القطاعات التي تتمتع بدرجة كبيرة من امكانات النمو (وهي الزراعة ، والبتروكيماويات ، والصناعات التحويلية ، والخدمات المالية) بحوالي (٢٢٪) من الاستثمارات الكلية في الاقتصاد الوطني بنهاية عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، مقارنة بحوالي (١٣٪) قبل عشر سنوات . ومن المتوقع أن تكون لهذه الاستثمارات آثار وتفاعلات مضاعفة كبيرة على القطاعات الأخرى ، كما يتوقع لها أن تساهم مساهمة فعالة في تحقيق المزيد من تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني . وسوف تستمر نشاطات البناء والتشييد في الاستئثار بنسبة كبيرة من اجمالي الاستثمارات مما يعكس استمرار الحاجة الى اقامة المساكن الجديدة لمواجهة النمو المتزايد في أعداد السكان السعوديين . علاوة على ذلك ، فان الاستثمارات في مجال الاسكان سوف تحدث آثارا ايجابية تضاعفية على قطاع الصناعات التحويلية والتعدين . وتتطلب الأولوية المعطاة لتوفير الكهرباء والمياه في كافة أنحاء المملكة ، القيام باستثمارات كبيرة في قطاع المرافق العامة . وسيتم تخصيص ربع اجمالي الاستثمارات خلال خطة التنمية الخامسة للخدمات الحكومية بهدف المحافظة على مستواها . ومن المتوقع حدوث تغيرات ملموسة في تمويل الاستثمارات خلال خطة التنمية الخامسة ، حيث من المستهدف تقليل دور الميزانية العامة كمصدر من مصادر التمويل . وفيما يلي الافتراضات الرئيسية لهذه التوقعات :—

- من المستهدف أن تخصص ميزانية الدولة (١٥١) بليون ريال خلال فترة الخطة للاستثمار في مجالات مرافق النقل والخدمات الحكومية (مثل المدارس والمستشفيات) والمرافق العامة الأخرى . وسيتم تمويل جزء من هذا الانفاق الاستثماري من خلال اصدار سندات التنمية ، اذا دعت الضرورة لذلك .
- من المستهدف أن توفر مؤسسات الاقراض المتخصصة حوالي (٣٥) بليون ريال لتمويل الاستثمارات ، وذلك من خلال اعادة اقراض الأموال المستردة عن القروض القائمة .
- من المستهدف أن توفر الشركات المملوكة للدولة حوالي (٥٦) بليون ريال لتمويل الاستثمارات ، وذلك عن طريق الأرباح المستبقاة واحتياطي استهلاك رأس المال .
- من المستهدف أن يساهم القطاع الخاص بحوالي (١٤٤) بليون ريال من اجمالي الاستثمارات خلال خطة التنمية الخامسة . وسيتم تمويل هذه الاستثمارات بصفة أساسية من الأرباح المستبقاة لشركات القطاع الخاص والمدخرات الخاصة ، والقروض التي تقدمها البنوك التجارية ، ورؤوس الأموال الخاصة التي يتم استرجاعها من الخارج . علاوة على ذلك ، من المستهدف أن يقوم القطاع الخاص بشراء جزء من سندات التنمية اذا ما تم اصدارها خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

يوضح **الشكل (٣/٥)** الاستثمارات الرأسمالية حسب المصدر خلال خطة التنمية الخامسة حيث تهدف الخطة الى زيادة الاستثمارات الرأسمالية للقطاع الخاص بحوالي (٢٤٪) عما كانت عليه في فترة خطة التنمية الرابعة ، مما يتفق والامكانات التمويلية لهذا القطاع . وستتم خلال خطة التنمية الخامسة دراسة وتحديد الوسائل اللازمة لزيادة مساهمة استثمارات القطاع الخاص في نشاطات القطاع الحكومي ، ويشمل ذلك مجالات الاستثمارات في توليد الطاقة الكهربائية وشبكات الهاتف وانشاء المدارس وغير ذلك .

شكل رقم (٥ - ٣)

تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الرئيسية

١٣٩٠ - ١٤١٥هـ

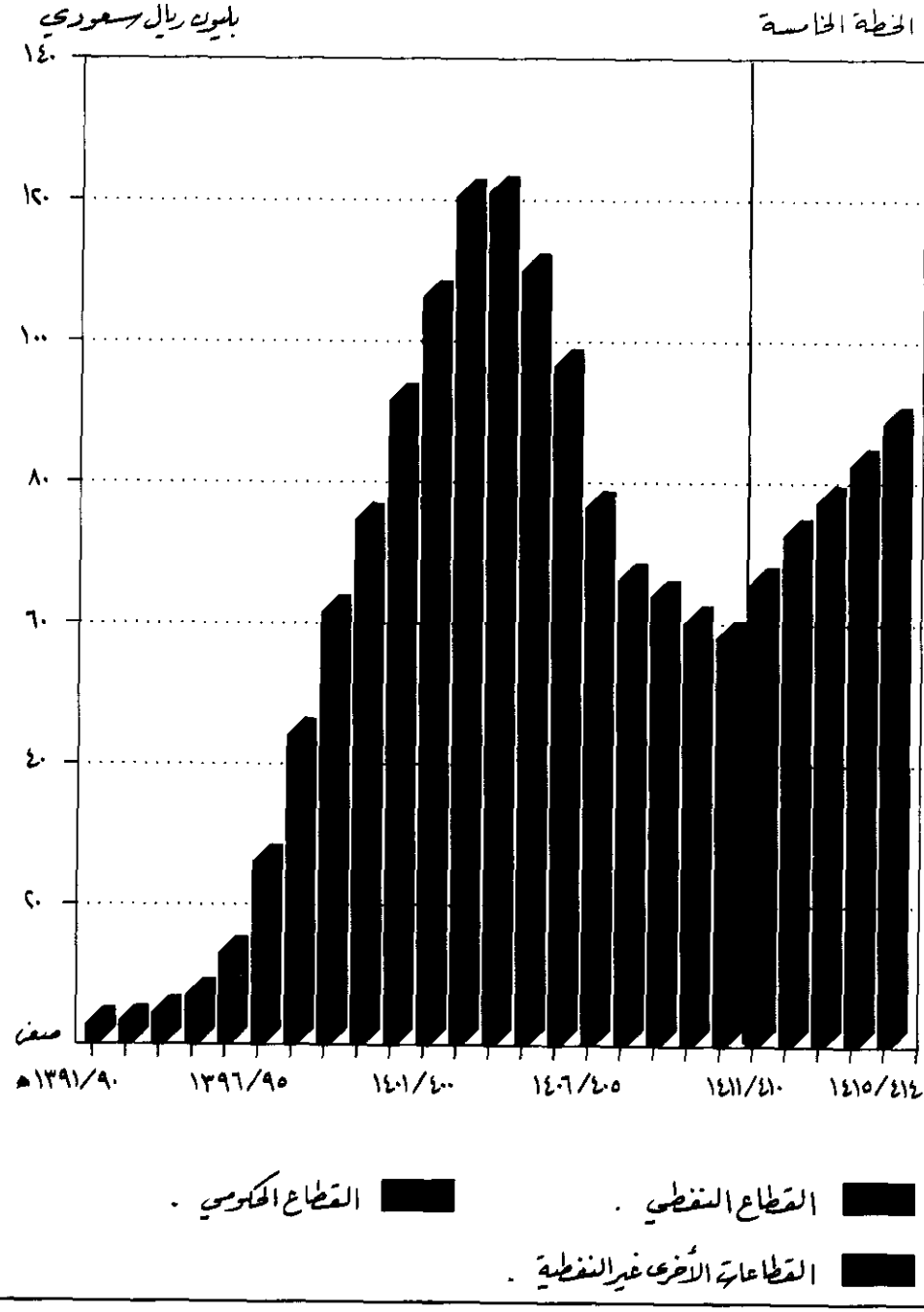

٢/٦/٥ حشد رأس المال :

يعتبر الحشد الفعال للمدخرات الفردية المحلية والموجودات المالية للمواطنين في الخارج ، والأرباح المستبقاة لشركات القطاع الخاص ، أمرا في غاية الأهمية لتمويل الاستثمارات في ظل الأهداف التي ترمي اليها خطة التنمية الخامسة من فتح المجال أمام القطاع الخاص والاستفادة القصوى من امكاناته المادية . وينبغي تحقيق ذلك ضمن اطار اقتصاد حر يتمكن في ظله الأفراد والشركات من اختيار المجال لاستثمار موجوداتهم المالية وفقا لتقديراتهم للمخاطر والعوائد النسبية التي تتميز بها الفرص الاستثمارية في الأسواق المحلية والخارجية .

وتتطلب مهمة حشد الموارد الرأسمالية للقطاع الخاص ضرورة توفير الوسائل التي تدعم السوق المالي ومتطلباته ، والتي يدخل ضمنها ايجاد المؤسسات المالية الوسيطة القادرة على تحريك الموارد بصورة فعالة ، حيث توجه الفائض المالي لدى بعض القطاعات الى الاستثمار في بعض شركات القطاع الخاص التي تحتاج الى ذلك الفائض .

ونظراً الى أن هناك امكانات كبيرة للادخار لدى الأفراد ، لم يجر استغلالها بشكل فعال في الاستثمار المحلي حتى الآن ، بخلاف حالات محدودة يتمثل في بناء دور السكن الخاصة ، فقد وضعت خطة التنمية الخامسة عديدا من الاجراءات الكفيلة بضمان توفر نطاق أوسع من الوسائل الضرورية لتشجيع المدخرات والاستفادة منها على المدى القريب والبعيد . فقد رأت الخطة أن الهدف من تحويل الموجودات المالية قصيرة الأجل الى استغلالها في استثمارات رأسمالية طويلة الأجل ، يتطلب وجود قطاع مالي ومصرفي نشط وفعال ، يتمتع بمقدرة تنافسية عالية ، كما رأت الخطة أن تحقيق ذلك الهدف يتطلب وجود سوق متطور لرأس المال ، يملك من الامكانات وتوفر المعلومات وحسن استغلالها ما يحد من فرص المخاطر والوقوع فيها . وفي هذه الحالة ، تقوم هذه الامكانيات الجديدة في الأسواق المالية ، بالاضافة الى التسهيلات التي تقدمها مؤسسات الاقراض المتخصصة بدور جوهري باعتبارها مصدرا هاما من مصادر تمويل الاستثمارات طويلة الأجل لشركات القطاع الخاص .

وأكدت خطة التنمية الخامسة أيضا على ذلك الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه القطاع المالي غير المصرفي من الاسهام في حشد رأس المال ، وعلى سبيل المثال فان كثيرا من الدول المتقدمة تلجأ الى توجيه حصة كبيرة من المدخرات الخاصة نحو الاستثمار في شركات التأمين وصناديق المعاشات ، بحيث يمكن تداول تلك المدخرات الخاصة من خلال النشاطات الاستثمارية لتلك المؤسسات المالية ، بدلا من ركود تلك المدخرات ، على أن الترخيص لمثل تلك النشاطات الادخارية والاستثمارية طويلة الأجل ـــ وعلى أساس مشروعات مشتركة مع المؤسسات السعودية ـــ قد يؤدي دورا اضافيا هاما في جذب رؤوس الأموال الأجنبية الى المملكة ، ويمكن في هذا الصدد أيضا دراسة امكانية اقامة المؤسسات ذات العلاقة ، مثل وحدات الائتمان .

٧/٥ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

تنبع أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني من الموقع المتميز لاقتصاد المملكة في منظومة الاقتصاد الدولي ، حيث يتسم ذلك الموقع بالملامح الآتية :ـــ

- أن المملكة تتبوأ مركز الصدارة بين الدول المصدرة للنفط الخام في العالم.
- تحتفظ المملكة بأموال طائلة تعود للدولة على شكل احتياطي رسمي واستثمارات في الخارج ،كما ان للقطاع الخاص استثماراته في الخارج .
- ظهور المملكة على الساحة الدولية كاقتصاد مصدر للسلع المصنعة وفي مقدمتها المنتجات البتروكيماوية .

وفي العقدين السابقين تزامنت عملية التنمية السريعة مع ظهور اقتصاد المملكة كسوق محلية ضخمة بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية في العالم ، حيث تجاوزت قيمة الواردات خلال هذه الفترة ألفي بليون ريال . وبطبيعة الحال شملت الواردات السلع الانتاجية والخدمات اللازمة لتنفيذ عمليات التنمية والسلع الاستهلاكية اللازمة لتحقيق الرفاهية العامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين .
وقد ساعد ظهور اقتصاد المملكة كسوق ضخمة لصادرات الدول الصناعية على اعادة التوازن التجاري الدولي ، وعلى الخروج من أزمة الكساد الاقتصادي التي خيمت على اقتصاديات الدول الصناعية في بداية العقد الحالي .

ومما لا شك فيه فان فتح أسواق المملكة للعالم الخارجي ، حيث كانت ولا تزال غالبية السلع المستوردة تدخل بدون حواجز جمركية أو غير جمركية ، يقدم الدليل الواضح على التزام المملكة بمبدأ التجارة الحرة وتطبيقه عمليا مما جعل مكان المملكة في مقام الدول القليلة في العالم التي تتميز بانخفاض المعدل الفعلي للتعرفة الجمركية . هذا بالرغم من تصاعد الاتجاهات الحمائية في العالم وتعرض صادرات المملكة الى حواجز جمركية وغير جمركية في كثير من الدول التي تتعامل معها تجاريا .

وفي بداية خطة التنمية الخامسة يواجه الاقتصاد السعودي قضية أساسية فيما يتعلق بالمعاملات الخارجية وهي العجز في الحساب الجاري والتي بدأت ملامحه تظهر في أواسط الثمانينيات وفي أعقاب تدني السعر العالمي للنفط الخام وانخفاض عوائد المملكة من تصديره . وقد أدى هذا الانخفاض الى فائض الميزان التجاري الذي استمر بالرغم من تلك المعوقات الشديدة يحافظ على بعض الفائض طوال سنوات الخطة السابقة ، ونظرا لأن العناصر الأخرى لميزان المدفوعات ، وهي تجارة الخدمات والتحويلات الحكومية والخاصة قد حافظت على مستواها العالي لصالح العالم الخارجي خلال سنوات التقلص الشديد للفائض في الميزان التجاري ، فقد نجم عن ذلك ظهور عجز في الحساب التجاري الذي بلغ ذروته في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ ، ثم بدأ في التراجع خلال الأعوام التالية نتيجة الجهود المبذولة خلال خطة التنمية الرابعة ، والتي انعكست في زيادة حجم الفائض في الميزان التجاري كنتيجة لزيادة الصادرات غير النفطية وانخفاض الواردات السلعية . وقد ساعدت على ذلك وبشكل أساسي سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية ونجاحها في مجالات تنويع الصادرات واحلال الواردات بالمنتجات الوطنية . وبالرغم من هذه الجهود فلا يزال العجز في الحساب الجاري يشكل مصدرا للقلق على مستقبل النمو الاقتصادي في المملكة وتحقيق أهداف التنمية . ان ضرورة تحقيق التوازن المعقول في محصلة التدفقات السلعية والمالية بين المملكة والعالم الخارجي ، والتي كانت ولاتزال تشكل عاملا مؤثرا على مسيرة المملكة التنموية ، سوف تمثل مركزا رئيسيا في استراتيجية المملكة تجاه التجارة الخارجية خلال

سنوات الخطة الخامسة ، كما ستستمر التجارة الخارجية في مواصلة دورها الهام في عملية التنمية ، حيث يتوقع أن يحدث ارتفاع في نسبة الصادرات الاجمالية الى الناتج المحلي الاجمالي نتيجة للتوسع في صادرات السلع غير النفطية كما يتضح ذلك من **الجدول (١٢/٥)** ، ومن المتوقع أن تثمر الجهود التنموية في قطاع الصناعة الى زيادة المعدلات في احلال السلع المنتجة محليا محل الواردات وتقليل الاعتماد عليها خلال خطة التنمية الخامسة .

وانطلاقا من المبدأ الاستراتيجي العام حول العلاقة بين التنمية والتجارة الخارجية والذي ينص على وضع التجارة الخارجية في خدمة عملية التنمية ومتطلباتها فسوف تركز خطة التنمية الخامسة على تحقيق أهداف التجارة الخارجية عن طريق العناصر الاضافية الآتية :

١ ـ تعزيز القاعدة المادية للصناعات التصديرية وتوسيع عمليات التصدير :

تتمتع المملكة بميزات تنافسية ونسبية متعددة وفي المقام الأول في مجالات الصناعات التي تعتمد على استخدام الموارد الهيدروكربونية والصناعات التي تعتمد على الاستخدام المكثف للطاقة . ويتجلى هذا بوضوح عن طريق النجاح الذي حققته الصناعات البتروكيماوية على الساحة الدولية. الا أن المرحلة القادمة سوف تشهد توسعا اضافيا في نطاق عمليات هذه الصناعات من خلال تنفيذ مشروعات الصناعات المكملة بهدف توثيق الروابط الأمامية مع قطاع الاقتصاد الوطني من ناحية ، وبهدف التصدير من ناحية أخرى ، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في أنماط الطلب العالمي على المنتجات البتروكيماوية خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

جدول رقم (١٢/٥)
تطور اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني
(نسب مئوية على اساس الأسعار الجارية)

	المساهمة النسبية		
	١٤٠٤/١٤٠٥هـ	١٤٠٩/١٤١٠هـ	١٤١٤/١٤١٥هـ
الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .	٤١ر٣	٣٨ر٨	٤٢ر٨
منها : الصادرات السلعية	٣٧ر٦	٣٣ر١	٣٥ر٩
: صادرات السلع غير النفطية	١ر٢	٥ر٤	٦ر٧
الواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .	٥٤ر١	٤٣ر٣	٤٠ر٩
الواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي .	٨٢ر٢	٥٥ر١	٥٣ر٢
الواردات السلعية كنسبة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي .	٥١ر٢	٣٦ر٨	٣٥ر٥

وبالاضافة الى ذلك ، سوف تستمر بعض الصناعات المحلية للسلع الاستهلاكية ومواد البناء والتشييد في مواصلة عمليات التصدير التي بدأت خلال الخطة الرابعة ، وسيتم دعمها من خلال برامج خاصة لتنمية الصادرات ، حيث تم تأسيس المركز السعودي لتنمية الصادرات والشركة السعودية لتسويق الصادرات حديثا واللذين سوف يمارسان مهامهما على نطاق واسع خلال خطة التنمية الخامسة .

ومن المتوقع أن تؤدي سياسات وبرامج دعم الصادرات الى الاستمرار في تحقيق تغيرات بنيوية في هيكل الصادرات الاجمالية كما يتضح ذلك من **الجدول (١٣/٥)** .

الجدول رقم (١٣/٥)
الاتجاهات الهيكلية في الصادرات السعودية
(نسب مئوية على أساس الأسعار الجارية)

	١٤٠٥/١٤٠٤هـ	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ
الصادرات السلعية	٩٠ر٩	٨٦ر٤	٨٤ر٨
منها : نفطية	٨٧ر٩	٧٢ر٤	٦٩ر١
: غير النفطية	٣ر٠	١٤ر٠	١٥ر٧
صادرات الخدمات	٩ر١	١٣ر٦	١٥ر٢
اجمالي الصادرات	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

٢ ـ ابرام اتفاقيات تجارية دولية :

ان تصعيد عمليات التصدير لا يعتمد على الميزات والقدرات التنافسية للمنتجات السعودية فحسب ، بل يتوقف بدرجة كبيرة على سهولة دخولها الى الأسواق الأجنبية . وفي هذا الصدد سوف تركز المملكة جهودها السياسية على ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على صادراتها في الدول الأجنبية من خلال الوصول الى اتفاقيات تجارية تستند على مبدأ المصالح المشتركة وتبادل التسهيلات التجارية . وستعمل المملكة من خلال العمل الجماعي مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للوصول الى هذه الاتفاقيات الدولية ان كانت ثنائية أو متعددة الأطراف لضمان دخول صادراتها الى الأسواق الدولية .

٣ — توسعة نطاق عمليات الصناعات الوطنية المنافسة للواردات :

توفر معدلات الدخل العالية والطاقة الشرائية المرتفعة في المملكة المقومات الأساسية لسوق وطنية واسعة ذات مقدرة على استيعاب منتجات الصناعات الوطنية المنافسة للواردات . وسوف تشهد المرحلة القادمة تصعيدا للسياسات والجهود التنموية في مجال الصناعات البديلة للواردات وذلك من خلال البرامج الخاصة لدعم التوسع الافقي والرأسي في قطاع الصناعة التحويلية وبرامج تحسين الانتاجية في القطاع الخاص ورفع المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية .

٤ — تعجيل عملية التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

مما لا شك فيه أن التكامل الاقتصادي سوف يفتح آفاقا جديدة لمستقبل التنمية في المملكة تعود منافعها الاقتصادية والاجتماعية على جميع الدول الأعضاء في المجلس، وسوف توفر عملية التكامل الاقتصادي المقومات الكافية لتوسعة حجم السوق الوطنية والاستفادة من الوفورات الاقتصادية الناجمة عن زيادة حجم الانتاج . وفي خلال فترة خطة التنمية الخامسة سوف تركز الجهود الرامية الى تعجيل عملية التكامل الاقتصادي على الآتي :

- توحيد نظم التعرفة الجمركية .
- توحيد المواصفات والمقاييس الفنية والاحصائية .
- تعزيز عملية تنسيق المشروعات الصناعية .

وبالاضافة الى تبني العناصر الثلاث السابقة ، سيتم تعزيز وضع ميزان المدفوعات وتقليل حجم العجز في الحساب الجاري عن طريق اتباع السياسات الآتية :

- تركيز الجهود على تحقيق المزيد من تنويع القاعدة الاقتصادية وتوسعة أوجه نشاط القطاع الخاص في مجالات التصدير واحلال الواردات بالاضافة الى مجال الخدمات القابلة للتصدير ، ومجال احلال الخدمات المحلية (النقل ، التأمين والسياحة الداخلية) ، محل الخدمات التي يتم استيرادها حاليا .
- التوسع في استخدام المنتجات الوطنية للمساعدات الخارجية التي تقدمها المملكة للدول الأخرى والهيئات والجهات الدولية .
- العمل بكل الوسائل على تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في داخل المملكة وعلى تصعيد الاتجاه في تدفقها من الخارج الى الداخل والذي بدأت ملامحه تظهر خلال السنوات الأخيرة من خطة التنمية الرابعة ، ومن المتوقع أن يزداد هذا التدفق مع تنامي الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص داخل المملكة خلال فترة خطة التنمية الخامسة . بالاضافة الى ذلك يتوقع أن تزداد الفرص الاستثمارية للاستثمارات الأجنبية في اطار برنامج التوازن الاقتصادي لمشروعي درع السلام واليمامة .

٨/٥ دور القطاع الخاص على المدى البعيد :

تشكل خطة التنمية الخامسة بداية مرحلة جديدة من مراحل التنمية ، تتجه نحو عملية تعديل وتكامل البنية الاقتصادية ، حيث يتوقع لكل من القطاع الخاص وقوى السوق أن يمارسا فيها دورا رياديا ، غير أن الحكومة ستظل تضطلع بمسؤولية اعداد وتصميم عملية التعديل هذه واتساقها على الصعيدين التنظيمي والتنفيذي . لذا سوف يركز جل الاهتمام في خطة التنمية الخامسة على استحداث الأساليب التنظيمية وغيرها لتشجيع تدفق رؤوس الأموال الخاصة الى المملكة على المدى البعيد ، واستحداث وتوسعة النشاطات التي تعمل على تحسين التوازن الخارجي ، عن طريق زيادة الصادرات غير النفطية من جهة ، والتوسع في احلال الواردات من جهة أخرى . والى جانب هذا الاهتمام ستركز خطة التنمية الخامسة على الاجراءات والحوافز التشجيعية والملائمة لاقتصاد أكثر تعقيدا يقوم على أساس مبدأ حرية السوق ، اذ يتوقع أن تؤدي هذه العوامل الى زيادة تنويع نشاطات القطاع الخاص ، وفي هذا الصدد يمكن تحديد مجموعة من المقومات الاقتصادية القائمة والمستقبلية المحتملة كمزايا متاحة للقطاع الخاص في المملكة :

- مزايا الموقع وما تتمتع به المملكة من تجهيزات أساسية ذات جودة عالية ، بالاضافة الى فرص التوسع للتعامل التجاري مع الدول العربية والاسلامية وكذلك مع الدول النامية في افريقيا وآسيا .
- المزايا المالية والمتعلقة بضمان الموجودات ، والتحويلات ، والحوافز الضريبية والاستثمارية .
- مزايا وفرة الموارد للصناعات ذات الاستخدام المكثف للطاقة ، وتلك المرتبطة بالبتروكيماويات ومشتقاتها .
- زيادة الفرص المتاحة للنشاطات المتميزة بالتقنية العالية وكثافة البحث العلمي .
- توفر القوى العاملة ذات التدريب المهني الملائم وبصورة متزايدة وبتكلفة منخفضة .

ويتوقع ان يستأنف الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي للمملكة أنماط نموه السابقة ، وذلك من خلال الجهود المشتركة لكل من القطاعين الحكومي والخاص . ويمثل التركيز بعيد المدى لخطة التنمية الخامسة تشابها استراتيجيا وارتباطا مفاهيميا بالخطط المستقبلية أكثر منه بالخطط السابقة ، والتي تعود الى مرحلة مختلفة من مراحل التنمية السعودية . وعلى ضوء هذا ، تعد خطة التنمية الخامسة أول مرحلة لاسلوب تنموي ذو أجل طويل يهدف لجعل الاقتصاد الوطني قادرا ، ولمرة أخرى ، على تحقيق النمو الذاتي والمتسم بالتوازن الخارجي .

الفصـــل السادس

القوى العاملة في فترة خطة التنمية الخامسة

٦ — القوى العاملة في فترة خطة التنمية الخامسة :

شهد سوق العمل في المملكة العربية السعودية خلال العقدين الماضيين تغيرات سريعة وجذرية . فقد ازداد اجمالي العمالة بمعدل سنوي قدره (٨٪) ، وانضم الى القوى العاملة خلال هذه الفترة (٤ر٣) مليون عامل . كما أن التحولات الهيكلية المكثفة التي شهدها الاقتصاد الوطني أدت الى تغيرات جوهرية في التركيب القطاعي والمهني للقوى العاملة ، وكذلك في تنوع جنسيات العاملين .

وقد برز بوضوح خلال سنوات التخطيط التنموي الأولى التي اتسمت بارتفاع معدلات النمو أن حجم القوى العاملة الوطنية لا يفي بكل احتياجات الاقتصاد الوطني .

وتداركا لهذه الحقيقة ، لجأت استراتيجية التنمية في المراحل الأولى الى استقدام الأعداد المطلوبة من العمالة غير السعودية لتسهيل تحقيق الأهداف التنموية للمملكة . ونتيجة لذلك فقد بلغ عدد العمالة غير السعودية التي تم اضافتها الى سوق العمل من بداية خطة التنمية الثانية الى نهاية خطة التنمية الثالثة أكثر من ثلاثة ملايين عامل. وفي الوقت نفسه ، بذلت جهود مكثفة لزيادة العرض من العمالة السعودية المؤهلة من خلال التوسع المطرد في نظم التعليم والتدريب .

ورغم تباطوء مستوى النشاط الاقتصادي خلال الجزء الأخير من فترة خطة التنمية الثالثة وسنوات خطة التنمية الرابعة ، فقد ظلت فرص العمل متاحة للسعوديين الداخلين في سوق العمل ، وان تركزت تلك الفرص في القطاع الحكومي أكثر منه في القطاع الخاص .. وفي الوقت نفسه ازداد مجموع أعداد العاملين غير السعوديين في الاقتصاد الوطني ، خلافا لما دعت اليه خطة التنمية الرابعة من تقليص حجم العمالة غير السعودية في المملكة .

ان المملكة في الوقت الحالي تمتلك تجهيزات أساسية حديثة ، وقاعدة قوية للمرافق الصناعية ، ونظام للتعليم والتدريب بلغ في طاقته مايقارب خمسة أضعاف الطاقة التي كان عليها قبل عشرين عاما ، ولهذا فليس من المستغرب في بيئة تتسم بالحركة والتطور المستمر أن تتغير خصائص القوى العاملة المطلوبة ويتغير تبعا لذلك حجم القوى العاملة السعودية وتركيبها ، وقد أفضت تلك التغيرات السريعة في سوق العمل الى اختلال في التناسب في سوق العمل بين أحجام العمالة السعودية وغير السعودية ، مما يمثل تحديا مهما لخطة التنمية الخامسة .

١/٦ أهداف العمـالـه في خطة التنمية الخامسة :

ان العمل على تحقيق التحولات الهيكلية المستهدفة في الاقتصاد الوطني خلال سنوات خطة التنمية الخامسة وما بعدها ، ولا سيما تلك التي تشمل القطاع الخاص ، تكتنفه المزيد من القضايا التي تتطلب الدراسة والمعالجة في سوق العمل ، ومن ثم فان مواجهة هذه التحديات تتطلب نطاقا واسعا من السياسات اللازمة لترشيد نمو القوى العاملة ، وزيادة كفاءتها ، وتحسين المهارات الفنية والانتاجية للقوى العاملة السعودية .

وسيتم توجيه السياسات المطلوبة من خلال الأهداف الأساسية الآتية لاستراتيجية القوى العاملة في المملكة :

١ – تنمية القوى العاملة السعودية وتطويرها بحيث ينسجم مستوى تعليمها ومهاراتها واتجاهاتها تجاه العمل وتوقعاتها المالية مع حقائق التطور المستمر في سوق العمل ، وذلك من خلال التأكد من أن أنظمة التعليم والتدريب قادرة على اعداد خريجين من مختلف المهارات وذوي كفاءات ودوافع عالية تتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتهيئتهم .

٢ – تحقيق زيادة تدريجية في العمالة السعودية في قطاعات الاقتصاد الوطني كافة ، وبهدف نهائي يقوم على أساس احلال العمالة السعودية محل معظم العمالة غير السعودية ، خاصة في المجالات الفنية والمهنية .

٣ – تحقيق المزيد من التوافق بين مهارات العمال السعوديين وفرص العمل المتاحة من خلال ضمان توفر خدمات سوق العمل اللازمة ، واتاحة معلومات سوق العمل ، للأفراد في القوى العاملة وأصحاب العمل والطلبة للاسترشاد بها في عملية الاختيار الوظيفي والتدرج العملي المستقبلي .

٤ – زيادة اسهام المرأة في القوى العاملة .

٢/٦ قضايا العمـــاله في خطة التنمية الخامسة :

ان أحد الأهداف المهمة لخطة التنمية الخامسة هو زيادة اسهام العمالة السعودية في القطاع الخاص ، لتحقيق مستوى أكبر من سعودة القوى العاملة . ويعتمد تحقيق هذا الهدف على تطبيق اجراءات وسياسات ملائمة لمعالجة القضايا الرئيسية الآتية والتي تكتنف سوق العمل في المملكة :

— تحسين فرص العمالة السعودية في القطاع الخاص :

لقد كان الهدف الأساسي خلال فترة التنمية السابقة ، والتي اتسمت بارتفاع معدلات النمو ، تشجيع الخريجين السعوديين الجامعيين للالتحاق بالقطاع الحكومي ، نظرا للحاجة الماسة اليهم لتلبية الاحتياجات المتزايدة . ولكن مع اكتفاء القطاع الحكومى وازدياد التركيز على حفز الاستثمار الخاص وتنميته ، تحول التركيز في سياسة العمـــاله في السنوات الأخيرة نحو الاهتمام بتوظيف السعوديين في القطاع الخاص ، والذي ظل يعتمد حتى الوقت الحاضر على العمالة غير السعودية لتلبية احتياجاته من القوى العاملة . ورغم تأكيد خطتي التنمية الثالثة والرابعة على ضرورة التوجه الرئيسي لسياسات سوق العمل لاحداث ذلك التحول المطلوب ، فان الأثر الفعلي كان محدودا بسبب ظروف سوق العمل المتغيرة ، والقصور في تنفيذ بعض الاجراءات الملائمة لسوق العمل .

— **التفاوت بين أجور السعوديين وغير السعوديين :**

استمر الاتجاه التراجعي لأجور العمال غير السعوديين ، والذي بدأ في منتصف خطة التنمية الثالثة وخلال سنوات خطة التنمية الرابعة ، مما أدى الى اتساع الفجوة بين أجور العمال السعوديين وغير السعوديين ، ويخشى ان استمر هذا أن يؤثر سلبا على توظيف السعوديين في القطاع الخاص ، خاصة في المهن التي لا تحتاج الى مهارات متخصصة ، نظراً لوجود فروقات كبيرة بين أجور السعوديين وغير السعوديين ، وسهولة الوصول الى روافد بديلة للحصول على العمالة غير السعودية ، الى جانب توافر الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لأعداد كبيرة من العمال غير المهرة .

— **تحسين مهارات العمالة السعودية :**

تحتاج أنظمة التعليم والتدريب الحالية ، الى رفع كفاءتها الداخلية لتخريج المهارات المطلوبة وتنمية الدوافع لدى الملتحقين في سوق العمل لأداء مهامهم بكفاءة في مجالات تخصصهم . علما بأن كفاءة الخريج تعتمد على جهوده الخاصة ، وميوله من ناحية ، وعلى مناهج دراسته ونوعية هيئة التدريس وطرق التدريس المستخدمة في تقديم المعرفة ، والمهارات وسلوكيات العمل للطالب من ناحية أخرى ، كما أن قلة التركيز على تنمية المهارات التحليلية لدى الطلاب وتدريبهم على حل المسائل ، له أثره على جودة التعليم ، بالاضافة الى ظاهرة الاختلاف الاقليمي في نوعية المرافق وفي الموارد التعليمية ، والى جانب ذلك تظل الحاجة قائمة الى احداث التوافق اللازم ما أمكن فيما بين المهارات التي تنتجها أنظمة التعليم والتدريب ، والمهارات التي يحتاجها أصحاب العمل في القطاع الخاص . ومن هنا تزداد أهمية العمل على تقوية الارتباط بين أنظمة التعليم والتدريب ، من ناحية ، وتطلعات أصحاب العمل في القطاع الخاص من ناحية أخرى ، لتحقيق تنسيق أفضل بين المنتجين للمهارات والمستخدمين لها ، وللتأثير على اتجاهات الطلاب وتوقعاتهم في سوق العمل .

— **تقليل الهدر في نظام التعليم :**

لم يسلم التوسع السريع في نظام التعليم والتدريب الذي تحقق على مدى العقدين الماضيين من بعض المشاكل ، اذ أصبح الهدر التعليمي ، والذي يتمثل في ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب ، مصدرا للقلق في جميع مستويات نظام التعليم العام . ولا يقتصر أثر ''الهدر'' في الخسارة المالية ، بقياس ارتفاع التكلفة مقابل ضياع العائد ، بل يتعدى ذلك الى التأثير السلبي على الاستثمار في الموارد البشرية حيث انها لم تطور بالشكل المطلوب . أما على مستوى التعليم العالي فان التخلف عن التخرج ، وانخفاض نسبة الخريجين موازنة بعدد الملتحقين الجدد قد يعوق الجامعات عن تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من القوى العاملة ، أما الأعداد الكبيرة من الطلاب الذين يتركون نظام

التعليم والتدريب قبل اتمام دراساتهم فلا يتوافر لديهم سوى مهارات محدودة ، هي كل ما يملكون تقديمه أمام اقتصاد قوي ، يرتكز على قاعدة تقنية حديثة ، ويتسم بروح تنافسية عالية ، خاصة في مجالات عمل القطاع الخاص .

— **تحسين نظم المعلومات الخاصة بالعماله :**

أدركت خطط التنمية ، ومنذ الخطة الأولى ، أهمية أثر معلومات سوق العمل الفورية والدقيقة وتحليلها في رفع كفاءة سوق العمل ، والتخطيط لتنمية الموارد البشرية في المملكة . وعلى الرغم من التطور الواضح الذي تم تحقيقه في هذا الاتجاه ، فقد ظل القصور في توفر المعلومات الجارية التي يعتمد عليها، وتحليل مختلف جوانب سوق العمل ، عائقا أساسيا أمام امكان تفهم أفضل لحركة سوق العمل ، ورسم السياسات الملائمة ، واللازمة لتنمية القوى العاملة السعودية والاستفادة القصوى منها .. ولذا ، ينبغي تطوير نظم معلومات العماله وتوسيع نطاقها ليتجاوز التحليلات التقليدية ، والتي تعتمد على مجرد العد والحصر والمسوحات الدورية حول خصائص سوق العمل ، فيتجه تركيز أكثر نحو مراقبة تقلبات سوق العمل وتحليلها بشكل مستمر . وتزويد الجهات المسئولة عن التعليم والتدريب بشكل تلقائي بالتقارير عن متابعة التجارب العملية للخريجين في سوق العمل . ويتطلب الأمر أيضا ادخال التحسينات اللازمة لقاعدة المعلومات حول قطاع العمل غير الرسمي وأسواقه ، وكذلك حول العماله في المناطق الريفية .

— **توسعة الخدمات للعماله :**

يتعلق العائق الآخر أمام كفاءة سوق العمل بطبيعة خدمات سوق العمل ونطاقها التي يجب أن تتوفر لتسهيل امكان التوافق بين العمالة السعودية وفرص العمل المتاحة ، فالواقع يشير الى أن الخدمات القائمة في هذا المجال تنصرف عن هذا الدور رغم أهميته ، لتمارس عملها من خلال شبكة للاتصالات الشخصية .

٣/٦ العمالة خلال سنوات خطة التنمية الخامسة :

١/٣/٦ اجمالي العمالة :

تهدف خطة التنمية الخامسة في سبيل تحقيق أهداف النمو الاقتصادي ، الى زيادة اجمالي العمالة المدنية من (٧٧ر٥) مليون في عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ الى (٩٨ر٥) مليون عام ١٤١٥/١٤١٤هـ أي بمعدل نمو قدره (٧ر٠٪) سنويا ، وبالنسبة للعمالة في القطاع الخاص من المتوقع أن تزداد بمقدار (٨٠٠ر٢٠٤) عامل ، مقارنة بالزيادة المتوقعة للعمالة في القطاع الحكومي بنحو (٧٠٠ر٨) عامل فقط (**جدول ١/٦**) ، وهكذا فمن المنظور أن يشكل القطاع الخاص (٩٦٪) من اجمالي الزيادة في العمالة ، تحقيقا للدور الريادي لهذا القطاع في الخطة من ناحية ، وتأكيدا على زيادة كفاءة الأداء ، مع تقليص النفقات المتكررة ، في القطاع الحكومي من ناحية أخرى .

الجـــدول (١/٦)
اجمـــالي العمـــالـــة المـدنيـــة

القطـــاع	العمـــالـــة ١٤١٠/١٤٠٩هـ بالآلاف	العمـــالـــة ١٤١٥/١٤١٤هـ بالآلاف	حجم الزيـــادة الأعـداد بالآلاف	حجم الزيـــادة النسبة المئوية
القطاع الخاص	٥١٤٧ر٠	٥٣٥١ر٨	٢٠٤ر٨	٩٥ر٩
القطاع الحكومي	٦٢٤ر٨	٦٣٣ر٥	٨ر٧	٤ر١
المجمـوع	**٥٧٧١ر٨**	**٥٩٨٥ر٣**	**٢١٣ر٥**	**١٠٠ر٠**

ومن المتوقع زيادة اجمالي العمالة السعودية بنسبة (٢ر٤٪) سنويا ، وانخفاض العمالة غير السعودية بنسبة (٢ر١٪) سنويا . ومن المستهدف أن تكون الزيادة في العمالة النسائية السعودية أعلى منها في الذكور .

ورغم أن الهدف العام هو زيادة اجمالي العمالة بنحو (٢١٣ر٥٠٠) عامل ، فانه يتوقع زيادة القوى العاملة السعودية بمقدار (٤٣٣ر٩٠٠) عامل ، خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، وبالتالي تخفيض حجم العمالة غير السعودية بنحو (٢٢٠ر٤٠٠) عامل ، ويتوقف النجاح في استيعاب هذا العدد من السعوديين الداخلين الجدد الى سوق العمل خلال سنوات خطة التنمية الخامسة ، على :

- احلال السعوديين محل (٢٢٠ر٤٠٠) عامل غير سعودي .
- توظيف السعوديين لشغل (٢١٣ر٥٠٠) فرصة عمل جديدة من المتوقع احداثها خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

ونظرا لأن نمو العمالة في القطاع الحكومي محدودة خلال فترة خطة التنمية الخامسة فان فرص العمل للسعوديين في هذا القطاع ستستحدث بشكل أساسي عن طريق تنفيذ برامج فعالة للسعودة .

٢/٣/٦ التركيب القطاعي للعمالة :

يتوقع أن تزيد نسبة العمالة في القطاعات الانتاجية الى مجموع العمالة من (٣٥ر٠٪) الى (٣٦٪) على امتداد فترة خطة التنمية الخامسة ، وأن تقل نسبة العمالة في قطاعات الخدمات والقطاع الحكومي بعض الشيء عن نسبة العمالة في القطاعات الانتاجية . ومن المستهدف ، بالنسبة للقطاعات الانتاجية أن يرتفع حجم العمالة في

الصناعات التحويلية بنحو (٨٥ر٦٠٠) عامل ، أي بمعدل نمو متوسط قدره (٢ر٤٪) سنويا (**الجدول ٦/٢**) ، وأن تزيد نسبة العمالة في الصناعات التحويلية الى مجموع العمالة من (٤ر٦٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى نحو (٦ر٧٪) في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ . أما زيادة العمالة في القطاع الزراعي فمن المتوقع أن تصل الى (٤٠٠ر٢٧) عامل مما يعكس استمرار النمو في الانتاجية نتيجة لزيادة النمو في النشاطات الزراعية ذات الميكنة الحديثة ، ولانحسار الزراعة التقليدية . كذلك سيشكل القطاع الزراعي في نهاية خطة التنمية الخامسة (١٠٪) من مجموع العمالة في المملكة . ومن المتوقع أيضا حدوث زيادة هامشية للعمالة في قطاع البناء والتشييد ، أي بنسبة (٣ر٠٪) سنويا ، مقارنة بالنسبة التراجعية (٣٥٪) خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، وزيادة اجمالي العمالة في قطاع الخدمات بنسبة (٤ر٠٪) سنويا ، كما يتوقع زيادة العمالة في قطاع الخدمات الجماعية والشخصية وخدمات الأعمال زيادة بسيطة تقدر بنحو (٩٠٠ر١٨) عامل ، أي بمعدل نمو متوسط (٢ر٠٪) سنويا . وفي قطاع التجارة تستهدف زيادة العمالة بنحو (٩٠٠ر٢٣) عامل أي بمعدل نمو متوسط قدره (٥ر٠٪) سنويا ، بينما يتوقع زيادة العمالة بمعدل أكبر في قطاع الخدمات المالية ، بمعدل نمو قدره (٥ر٢٪) سنويا أي بنحو (٢٠٠ر١٣) عامل .

ومن المتوقع ان ينخفض حجم اسهام القطاع الحكومي في مجموع العمالة بنسبة طفيفة ، أما من حيث العدد فمن المتوقع ان تزداد العمالة الحكومية بنحو (٧٠٠ر٨) عامل ، أي بمعدل نمو قدره (٣ر٠٪) سنويا .

الجـــدول (٢/٦)
العمالة المدنية المتوقعة حسب القطاعات

	العمـالـــة بالآلاف		توزيع المساهمة النسبية		متوسط معدل النمو السنوي
	١٤٠٩/١٤١٠هـ	١٤١٤/١٤١٥هـ	٤٠٩/١٤١٠هـ (٪)	١٤١٤/١٤١٥هـ (٪)	(٪)
القطاعات الانتاجية :					
الزراعـــة	٥٦٩ر٢	٥٩٦ر٦	٩ر٩	١٠ر٠	٩ر٠
القطاعات التعدينية الاخرى	٣ر٥	٣ر٨	٠ر١	٠ر١	١ر٧
الصناعة	٣٧٤ر٩	٤٦٠ر٥	٦ر٤	٧ر٦	٤ر٢
– تكرير الزيت	١٤ر٦	١٥ر٠	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٥
– البتروكيماويات	٦ر٢	٦ر٥	٠ر١	٠ر١	٠ر٩
– الصناعات التحويلية الأخـــرى	٣٥٤ر١	٤٣٩ر٠	٦ر١	٧ر٣	٤ر٤
المرافق العامة	١٢٦ر٩	١٣٦ر٧	٢ر٢	٢ر٣	١ر٥
البناء والتشييد	٩٤٤ر١	٩٥٩ر٩	١٦ر٤	١٦ر٠	٠ر٣
المجموع الفرعي	**٢٠١٨ر٦**	**٢١٥٧ر٥**	**٣٥ر٠**	**٣٦ر٠**	**١ر٣**
قطاع الخدمات :					
التجـــارة	٨٩٨ر٣	٩٢٢ر٢	١٥ر٦	١٥ر٤	٠ر٥
النقل والمواصلات	٢٦٢ر٣	٢٧١ر٣	٤ر٥	٤ر٥	٠ر٧
الخدمات المالية وملكية دور السكن	٩٩ر٠	١١٢ر٢	١ر٧	١ر٩	٢ر٥
الخدمات الجماعية والشخصية	١٨٢٢ر٠	١٨٤٠ر٩	٣١ر٦	٣٠ر٨	٠ر٢
المجموع الفرعي	**٣٠٨١ر٦**	**٣١٤٦ر٦**	**٥٣ر٤**	**٥٢ر٦**	**٠ر٤**
قطاع خدمات الحكومة ★	٦٢٤ر٨	٦٣٣ر٥	١٠ر٨	١٠ر٦	٠ر٣
القطاعات غير النفطية	٥٧٢٥ر٠	٥٩٣٧ر٦	٩٩ر٢	٩٩ر٢	٠ر٧
القطاعات النفطية	٤٦ر٨	٤٧ر٧	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٤
المجمـــوع	**٥٧٧١ر٨**	**٥٩٨٥ر٣**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**٠ر٧**

★ باستثناء العمالة غير المدنية ، ويشمل هذا القطاع عمال الأجور اليومية غير المصنفين كعاملين في الخدمة المدنية .

٣/٣/٦ التركيب المهني للعمالة :

يوضح **الجدول (٦/٣)** التركيب المهني للعمالة المدنية في المملكة . وتدل توقعات العمالة حسب المهن للسنوات ١٤٠٩/١٤١٠هـ و ١٤١٤/١٤١٥هـ على مدى تأثير التغيرات الهيكلية المخططة في الاقتصاد الوطني على تركيب العمالة المهني . ويتوقع خلال فترة خطة التنمية الخامسة أن يزداد اجمالي العمالة المهنية والفنية بنحو (٦٨ر٦٠٠) مهني وفني وهو ما يمثل نحو ثلث الزيادة في اجمالي العمالة . ومع نهاية خطة التنمية الخامسة تكون القوى العاملة المدنية قد ضمت نحو (٨٠٠ر٠٠٠) مهني وفني من ذوي الكفاءة العالية ، وهو ما يشكل (١٣ر٣٪) من مجموع القوى العاملة . اضافة الى ذلك يتوقع زيادة حجم اسهام العمالة في المجالات الادارية والكتابية وكذلك العاملين في مجال المبيعات في مجموع العمالة خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، على حين أن العمالة ذات المهارات البسيطة في قطاع الخدمات وفي مجال الانتاج والبناء والتشييد والنشاطات المتصلة بهذا المجال ، ستشكل اسهاما أقل في مجموع العمالة بنهاية فترة خطة التنمية الخامسة .

جـدول (٦/٣)
العمالة المدنية حسب المهن

	العمالة بالآلاف		التوزيع النسبي		صافي التغير
	١٤٠٩/١٤١٠هـ	١٤١٤/١٤١٥هـ	٤٠٩/١٤١٠هـ (٪)	١٤١٤/١٤١٥هـ (٪)	بالآلاف
المهنيون والفنيون :	**٧٢٩ر٨**	**٧٩٨ر٤**	**١٢ر٧**	**١٣ر٣**	**٦٨ر٦**
المهندسون :	**٧٠ر١**	**٧٨ر٦**	**١ر٢**	**١ر٣**	**٨ر٥**
– مدنيون ومعماريون	٢٣ر٢	٢٦ر٢	٠ر٤	٠ر٤	٣ر٠
– كهربائيون والكترونيات	٩ر١	٩ر٨	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٧
– ميكانيكيون	٦ر٥	٧ر٣	٠ر١	٠ر١	٠ر٨
– صناعيون	٢ر١	٢ر٥	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٤
– كيمائيون	١ر٤	١ر٦	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٢
– آخرون	٢٧ر٨	٣١ر٢	٠ر٥	٠ر٥	٣ر٤
الفنيون :	**٥٨ر٤**	**٦٥ر٥**	**١ر٠**	**١ر١**	**٧ر١**
– كهرباء والكترونيات	٦ر٥	٦ر٢	٠ر١	٠ر١	٠ر٦
– هندسة ميكانيكية	٢ر٣	٢ر٧	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٤
– هندسة مدنية	٧ر٩	٩ر٠	٠ر١	٠ر٢	١ر١
– المساحون	٣ر٧	٤ر٠	٠ر١	٠ر١	٠ر٣
– المصممون	١٦ر١	١٨ر٢	٠ر٣	٠ر٣	٢ر١
– هندسة آخرون	٢٢ر٨	٢٥ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٢ر٦
الكيميائيون والفيزيائيون	**٥ر٤**	**٥ر٨**	**٠ر١**	**٠ر١**	**٠ر٤**
العلوم الطبيعية الأخرى	**٦ر١**	**٧ر٣**	**٠ر١**	**٠ر١**	**١ر٢**
فنيون العلوم الطبيعية	**١٠ر٩**	**١٢ر٦**	**٠ر٢**	**٠ر٢**	**١ر٧**
المحاسبون	**٣٩ر٨**	**٤٣ر٦**	**٠ر٧**	**٠ر٧**	**٣ر٨**
الاقتصاديون والاحصاء والرياضيات ومحللو النظم ومبرمجو الحاسب الآلي	**٦٢ر٢**	**٦٧ر٥**	**١ر١**	**١ر١**	**٥ر٣**
العاملون في المجالات الطبية والصحية	**١٢٥ر٠**	**١٣٥ر١**	**٢ر٢**	**٢ر٣**	**١٠ر١**

« تابع » جدول (٣/٦)
العمالة المدنية حسب المهن

	العمالة بالآلاف		التوزيع النسبي		صافي التغير
	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ	١٤١٠/٤٠٩هـ (٪)	١٤١٥/١٤١٤هـ (٪)	بالآلاف
الأساتذة والمدرسون والمدربون	**١٩٢ر٢**	**٢٠٨ر١**	**٣ر٣**	**٣ر٥**	**١٥ر٩**
المهنيون الآخرون	**١٥٩ر٧**	**١٧٤ر٣**	**٢ر٨**	**٢ر٩**	**١٤ر٦**
المديرون والاداريون :	**٨٦ر٦**	**١٢٠ر٢**	**١ر٥**	**٢ر٠**	**٣٣ر٦**
العاملون في المجالات الكتابية :	**٥٧٥ر٧**	**٦٣٧ر١**	**١٠ر٠**	**١٠ر٧**	**٦١ر٤**
– كاتبو حسابات	٤٥ر٠	٥١ر١	٠ر٨	٠ر٩	٦ر١
– أمناء صندوق	٧١ر٥	٧٨ر٢	١ر٢	١ر٣	٦ر٧
– سكرتير ، كاتب اختزال وناسخ	٨٢ر٤	٩١ر٦	١ر٤	١ر٥	٩ر٢
– موظفو استقبال ومأمورو سنترال	٢٤ر٠	٢٦ر٠	٠ر٤	٠ر٤	٢ر٠
– مشغلو أجهزة مكتبية	٥ر٥	٦ر٠	٠ر١	٠ر١	٠ر٥
– مشغلو أجهزة معالجة البيانات	٣ر٨	٤ر٢	٠ر١	٠ر١	٠ر٤
– العاملون في المجالات الكتابية الأخرى	٣٤٣ر٥	٣٨٠ر٠	٦ر٠	٦ر٣	٣٦ر٥
العاملون في مجال المبيعات :	**٥٢٧ر٥**	**٥٦٣ر١**	**٩ر١**	**٩ر٤**	**٣٥ر٦**
عمال الخدمات :	**١٣١٤ر١**	**١٢٦٩ر٥**	**٢٢ر٨**	**٢١ر٢**	**(٤٤ر٦)**
عمال الزراعة ومايتصل بها :	**٤٥٨ر٧**	**٤٦٩ر٩**	**٧ر٩**	**٧ر٩**	**١١ر٢**

« تابـع » جـدول (٣/٦)

العمـالـة المـدنيـة حسب المـهن

	العمـالـة بـالآلاف		التوزيـع النسبي		صافي التغير
	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ	١٤١٠/٤٠٩هـ (٪)	١٤١٥/١٤١٤هـ (٪)	بالآلاف
عمـال الانتاج والبنـاء والنقل وما يتصل بها :	**٢٠٧٩ر٤**	**٢١٢٧ر١**	**٣٦ر٠**	**٣٥ر٥**	**٤٧ر٧**
ـ نجـارون	٧٨ر٩	٧٩ر٩	١ر٤	١ر٣	١ر٠
ـ كهربائيون	٧٥ر٧	٧٦ر٣	١ر٣	١ر٣	٠ر٦
ـ سباكون	٥٥ر٤	٥٥ر٧	١ر٠	٠ر٩	٠ر٣
ـ ميكانيكيون	٣١ر٤	٣٢ر٦	٠ر٥	٠ر٦	١ر٢
ـ ميكانيكو سيارات	٨٠ر٩	٨٤ر٠	١ر٤	١ر٤	٣ر١
ـ ميكانيكو آليات	٤٣ر٠	٤٤ر٥	٠ر٧	٠ر٧	١ر٥
ـ مهن أخرى	١٧١٤ر١	١٧٥٤ر١	٢٩ر٧	٢٩ر٣	٤٠ر٠
المجمـــوع	**٥٧٧١ر٨**	**٥٩٨٥ر٣**	**١٠٠ر٠٠**	**١٠٠ر٠٠**	**٢١٣ر٥**

٤/٣/٦ الأجور والانتاجية :

يرتبط تحقيق الأهداف المحددة لنمو العمالة خلال خطة التنمية الخامسة بمقدار حصة كل عامل في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ، اذ هدفت خطة التنمية الخامسة الى زيادة حصة العامل في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ، بمعدل سنوي مقداره (٣٪) وفي القطاعات الانتاجية بمعدل نمو سنوي قدره (٣ر٤٪) وفي قطاع الخدمات بمعدل (١ر٣٪) سنوياً .

ويتطلب تحقيق الأهداف المحددة لخطة التنمية الخامسة فيما يتعلق بمعدل نمو اسهام كل عامل في قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ، التركيز على نمو العمالة في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية وذات أجور أعلى

في مقابل ما كان عليه الوضع سابقا ، حيث تركز نمو العمالة على الوظائف ذات الأجور المنخفضة وذات المهارات المتدنية . وهذا يعني أن حجم اسهام كل وظيفة جديدة فى الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات خلال خطة التنمية الخامسة ، سيكون أعلى بكثير من حجم اسهامها في الماضي القريب . وتستند الأهداف المحددة للنمو في معدل اسهام كل عامل في الناتج المحلي الاجمالي الى افتراض بأن التعديلات والتخفيضات في أجور العاملين غير السعوديين ورواتبهم ، والتي بدأت خلال النصف الأخير من خطة التنمية الثالثة ، قد بلغت أدنى حدودها . ولتحقيق هذه الأهداف المحددة ينبغي تقوية الأنظمة الادارية المنظمة لعملية استقدام العمالة غير السعودية لضمان استقدام العمالة المؤهلة والتي يكون لها حاجة ملحة ، والاستغناء عن الفائض من العمالة غير السعودية في حينه ، وتشجيع الاقامة للعمالة غير السعودية ذات المهارات والمؤهلات العالية ، لفترات طويلة مع اتاحة حرية انتقالها بين القطاعات المختلفة .

٤/٦ القوى العاملة المدنية السعودية :

١/٤/٦ العرض الكلي من العمالة :

يتوقف العرض الكلي من القوى العاملة المدنية السعودية على عاملين مهمين هما :
حجم فئات السكان السعوديين فى سن العمل ، ومعدلات الاسهام في سوق العمل لهذه الفئات من السكان في القطاعات الاقتصادية المدنية . وكما يتضح من **الجدول (٤/٦)** ، فمن المتوقع أن يزداد عدد فئات السكان السعوديين في سن العمل (الذين تزيد أعمارهم عن ١٢ سنة) من نحو (٦ر٤) مليون في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى أكثر من (٧ر٨) مليون فى عام ١٤١٤/١٤١٥هـ . وتمثل هذه الزيادة معدل نمو متوسط مقداره (١ر٤٪) سنويا خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، وهو معدل يزيد قليلا عن معدل النمو الذي شهدته خطة التنمية الرابعة والبالغ نحو (٤٪) . مع ملاحظة أن معدلات اسهام السعوديين في القوى العاملة المدنية خلال النصف الأخير من خطة التنمية الرابعة قد ارتفعت بعد أن كانت قد شهدت انخفاضا خلال النصف الأول منها .

وتفترض توقعات خطة التنمية الخامسة أن تستمر معدلات اسهام القوى العاملة السعودية (ذكورا واناثا) مستقرة على هذا النحو ، ونتيجة لذلك فان العدد الكلي للقوى العاملة الوطنية سيزداد نحو (٤٣٣ر٩٠٠) عامل أي بمعدل نمو متوسط قدره (٢ر٤٪) سنويا خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

الجـــدول (٤/٦)

نسبة فئات السكان السعوديين في سن العمل الى القوى العاملة المدنية

	السكان في سن العمل (بالآلاف)	نسبة الاسهام في القوى العاملة (٪)	اجمالي القوى العاملة المدنية (بالآلاف)
١٤١٠/١٤٠٩هـ			
الذكور	٣٢٢٣ر٧	٥٤ر٤	١٧٥٤ر٣
الاناث	٣٢٠٠ر٥	٥ر٣	١٦٨ر٩
الاجمالي	**٦٤٢٤ر٢**	**٢٩ر٩**	**١٩٢٣ر٢**
١٤١٥/١٤١٤هـ			
الذكور	٣٩٣٧ر٦	٥٤ر٤	٢١٤٢ر١
الاناث	٣٩٠٩ر١	٥ر٥	٢١٥ر٠
الاجمالي	**٧٨٤٦ر٧**	**٣٠ر٠**	**٢٣٥٧ر١**
صـــافي الزيـــادة :			
(١٤١٠/٤٠٩ ـــ ١٤١٥/٤١٤هـ)			
الذكور	٧١٣ر٩		٣٨٧ر٨
الاناث	٧٠٨ر٦		٤٦ر١
الاجمالي	**١٤٢٢ر٥**		**٤٣٣ر٩**
معدل النمو المتوسط في السنة (٪) :			
(١٤١٠/٤٠٩ ـــ ١٤١٥/٤١٤هـ)			
الذكور	٤ر١٪		٤ر١٪
الاناث	٤ر١٪		٤ر٩٪
الاجمالي	**٤ر١٪**		**٤ر٢٪**

٢/٤/٦ العرض من القوى العاملة حسب مستوى التعليم :

ان تقديرات النمو في القوى العاملة لا تعطي أكثر من صورة جزئية لما قد يطرأ عليها من تغيرات ، حيث ان هذه التقديرات لا تعكس الا مجرد التبدل العددي بين نقطتين زمنيتين . ومع ذلك فان الواقع يدل على حدوث تغيير مستمر في القوى العاملة ، اذ تنضم اليها أعداد وتخرج منها أخرى . فبعضها يخرج من القوى العاملة نتيجة التقاعد ، والوفاة ، والمرض ، والعودة الى نظام التعليم ، أو نتيجة المسئوليات العائلية أو لأسباب شخصية . أما الذين يلتحقون بالقوى العاملة فانهم يأتون من مصادر مختلفة منها الطلاب الذين أكملوا تعليمهم ودخلوا سوق العمل بصورة كاملة ، والأفراد من القطاع الأسري الذين قرروا الانضمام الى القوى العاملة ، أو الذين كانوا يعملون سابقا بالقوات المسلحة وعادوا الى الحياة المدنية .

ويقدر اجمالي السعوديين الذين سيلتحقون بسوق العمل خلال خطة التنمية الخامسة من المصادر المختلفة بنحو (٥٧٤ر٨٠٠) (جدول ٥/٦) ، ويسهم نظام التعليم العام والتدريب بنسبة (٨٣ر٦٪) من هذا العدد ، بينما يسهم القطاع الأسري والمصادر الأخرى بالنسبة المتبقية . الا أنه ومن المقدر أن تنخفض مجموعة القوى العاملة السعودية بمقدار (١٤٠ر٩٠٠) عامل نتيجة لوصول بعض العاملين سن التقاعد أو لأسباب طبيعية كالوفاة خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، وفي هذه الحالة فان حجم الزيادة الصافية من القوى العاملة السعودية سيبلغ (٤٣٣ر٩٠٠) عامل خلال فترة الخطة .

كذلك يقدر عدد السعوديات المتوقع التحاقهن بسوق العمل بنحو (٦٠ر٢٠٠) أي ما يعادل (١٠ر٥٪) من العرض الكلي للقوى العاملة السعودية ، وتشكل الخريجات من الجامعات أكثر من نصف هذا العدد ، خاصة وأنه في بعض التخصصات مثل العلوم الطبيعية والاجتماعية يفوق عدد الخريجات عدد الخريجين السعوديين ، حيث تشكل الخريجات السعوديات الآن في هذه المجالات موردا مهما للقوى البشرية .

ويمكن تقسيم العدد الكلي للسعوديين المتوقع دخولهم سوق العمل خلال فترة خطة التنمية الخامسة والبالغ عددهم (٥٧٤ر٨٠٠) من حيث المستوى التعليمي الى ما يأتي :

- (١٢٪) أي (٦٨ر٦٠٠) سيكونون ممن أكملوا تعليمهم الجامعي ، وتشكل الاناث نسبة (٤٤٪) أي (٣٠ر٣٠٠) من هذا العدد .
- (١ر٣٪) أي (٧ر٤٠٠) ممن أكملوا برنامج التعليم الفني فوق المرحلة الثانوية .
- (٢٥ر٨٪) أي (١٤٨ر٥٠٠) ممن أكملوا المرحلة الثانوية ، أو لم يكملوا مرحلة التعليم فوق الثانوي .
- (١٠ر٥٪) أي (٦٠ر٥٠٠) ممن أكملوا المرحلة المتوسطة أو لم يكملوا التعليم في المرحلة الثانوية .
- (٢٢ر١٪) أي (١٢٧ر٠٠٠) ممن أكملوا المرحلة الابتدائية أو لم يكملوا التعليم في المرحلة المتوسطة .
- (١٥ر٧٪) أي (٩٠ر٤٠٠) ممن هم دون المرحلة الابتدائية .
- (١٢ر٦٪) أي (٧٢ر٤٠٠) ممن أكملوا برامج التدريب المهني قصير المدى .

جـــدول (٥/٦)

الملتحقون الجدد بسوق العمل من القوى العاملة السعودية حسب المستوى التعليمي

أعلى مرحلة تعليمية تم إكمالها	الملتحقون الجدد بسوق العمل			
	ذكور (بالآلاف)	اناث (بالآلاف)	الاجمالي (بالآلاف)	الاجمالي (٪)
الجامعة :	٣٨ر٣	٣٠ر٣	٦٨ر٦	١٢ر٠
الهندسة	٤ر٧	٠ر٠	٤ر٧	٠ر٨
العلوم الطبيعية	٤ر١	٤ر٧	٨ر٨	١ر٥
العلوم الطبية والصحية	٢ر٣	١ر٠	٣ر٣	٠ر٦
الاحصاء والرياضيات والحاسب الآلي	٣ر٠	٢ر١	٥ر١	٠ر٩
الاقتصاد والادارة	٣ر٧	١ر٦	٥ر٣	٠ر٩
العلوم الاجتماعية	٨ر٦	١٠ر٤	١٩ر٠	٣ر٣
التربية	٥ر٤	٥ر٢	١٠ر٦	١ر٩
الدراسات الاسلامية	٦ر٥	٥ر٣	١١ر٨	٢ر١
الكليات المتوسطة الفنية :	٧ر٤	٠ر٠	٧ر٤	١ر٣
الصناعية	٥ر٧	٠ر٠	٥ر٧	١ر٠
التجارية	١ر٧	٠ر٠	١ر٧	٠ر٣
المدارس الثانوية* :	١٣٩ر٥	٩ر٠	١٤٨ر٥	٢٥ر٨
التعليم العام	١٠٣ر١	٧ر٥	١١٠ر٦	١٩ر٢
التعليم الفني والمهني	٣٦ر٤	١ر٥	٣٧ر٩	٦ر٦
المدارس المتوسطة *	٥٦ر٧	٣ر٨	٦٠ر٥	١٠ر٥
المدارس الابتدائية *	١١٤ر٨	١٢ر٢	١٢٧ر٠	٢٢ر١
أقل من المرحلة الابتدائية	٨٥ر٥	٤ر٩	٩٠ر٤	١٥ر٧
التدريب المهني للكبار قبل الالتحاق بالخدمة	٧٢ر٤	٠ر٠	٧٢ر٤	١٢ر٦
الاجمالي	**٥١٤ر٦**	**٦٠ر٢**	**٥٧٤ر٨**	**١٠٠ر٠**

* يتضمن الطلاب الذين تسربوا قبل اكمال المرحلة التالية من التعليم أو برنامج التدريب .

٥/٦ الموازنة بين عرض القوى العاملة السعودية وفرص العمل :

يتحدد عدد الوظائف المتاحة في مهنة معينة بصافي مجموع التغيرات التي تحدث في تلك المهنة ، وفي حجم العمالة المطلوبة للتعويض عن التسرب من هذه المهنة بسبب التقاعد أو الوفاة أو الانتقال الى مهنة أخرى . . فبالنسبة للسعوديين الملتحقين بسوق العمل ، تعد الوظائف التي يشغلها غير السعوديين حاليا فرصا متاحة لهم اذا ما توافرت لديهم المؤهلات العلمية والمهارات المطلوبة لشغل هذه الوظائف . وقياسا بحجم القوى العاملة غير السعودية فانه يمكن — نظريا — توظيف كافة السعوديين الجدد الذين يلتحقون بسوق العمل بشكل منتج ما لم يكن هناك عدم توافق كبير بين متطلبات سوق العمل وقدرات الملتحقين الجدد من السعوديين بسوق العمل .

ويوضح **الجـدول** (٦/٦) تحليلا للموازنة بين عدد الوظائف التي يتوقع اتاحتها في المهن المختلفة نتيجة للتغيرات المرتقبة في مستوى النشاط الاقتصادي للقطاعات المختلفة ، وبين عدد السعوديين في مختلف المهارات المتوقع دخولهم سوق العمل خلال خطة التنمية الخامسة . وتبين المقارنة تصنيفات الوظائف التي يتوقع أن تحدث فيها تغييرات في حجم وتركيبة القوى العاملة غير السعودية . وتشير الأهداف المحددة لمعدلات النمو المخططة للناتج المحلي الاجمالي للقطاعات ومعدلات نمو اسهام العامل في الناتج المحلي الاجمالي في خطة التنمية الخامسة ، الى امكان توفير (٣٥٤ر٤٠٠) وظيفة خلال تلك الفترة . وكما يتضح من **الجـدول** (٦/٦) ، فمن المتوقع أن يكون (٢٣٪) أي (٨١ر٥٠٠) وظيفة من هذه الوظائف متاحة في المجالات الفنية والمهنية . وتشكل وظائف التدريس والمهن الطبية والصحية نحو (٤٠٪) من فئات الوظائف الفنية والمهنية .

كذلك تشير البيانات الى ضرورة الاستغناء عن (٢٢٠ر٤٠٠) من العمال غير السعوديين لاتاحة فرص التوظيف للسعوديين المتوقع دخولهم سوق العمل خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

يتوقف تحقيق هذه الأهداف المحددة والمتعلقة بزيادة العمالة السعودية ، على حصول (٦٠ر٢٠٠) من المواطنات السعوديات على فرص عمل مناسبة .

الجـدول (٦/٦)

الوظائف المتاحة والعرض من العمالة السعودية

المهـــن	الطلب أو اجمالي الوظائف المتاحة (بالآلاف)	العرض من العمالة السعودية (بالآلاف)	زيادة الطلب على العرض (بالآلاف)
مهنيـون وفنيون	٨١ر٥	٨٣ر٦	(٢ر١)
اداريـــون	٣٦ر٥	٣٨ر٧	(٢ر٢)
كتابيـون	٧١ر٧	١٢٩ر٦	(٥٧ر٩)
عمـــال مبيعـات	٥٢ر٠	٨٢ر٨	(٣٠ر٨)
عمـــال خدمـات	(٢٣ر٩)	١٢٨ر٤	(١٥٢ر٣)
العاملون في مجال الزراعة	٦٩ر٤	٣٣ر١	٣٦ر٣
العاملون في مجالات الانتاج والبناء والتشييد ، والمجالات المتصلة بها	٦٧ر٢	٧٨ر٦	(١١ر٤)
الاجمـــالي	**٣٥٤ر٤**	**٥٧٤ر٨**	**(٢٢٠ر٤)**

٦/٦ سياسات واجراءات سوق العمل :

لكي يتسنى تحقيق الأهداف المحددة للعمالة في خطة التنمية الخامسة ، ولضمان تشغيل أعداد متزايدة من القوى العاملة الوطنية بنجاح في مؤسسات القطاع الخاص، ينبغي وضع مجموعة متكاملة من السياسات والاجراءات المتعلقة بسوق العمل في المملكة وتنفيذها .

وبالتالي سيتم تعزيز الجهود الرامية لضمان استمرار تنمية القوى العاملة السعودية من خلال تنفيذ الاجراءات والسياسات الآتية :

- تحويل التركيز من التوسع الكمي الى دعم النوعية في التعليم ، وذلك من خلال الاستمرار في تطوير المناهج الدراسية ، ونوعية هيئة التدريس ، وادخال الوسائل التقنية الحديثة في عملية التعليم .
- اعطاء أولوية قصوى لتنمية القوى العاملة الفنية ، عن طريق استمرار التوسع في التعليم الفني والتدريب المهني خصوصا ما فوق المرحلة الثانوية .
- وضع معايير تضمن اعداد نوعية عالية من الخريجين .

- التركيز بصفة خاصة على تحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم والتدريب ، من خلال العمل على تخفيض معدلات التسرب والرسوب وزيادة الاستفادة من الموارد المتاحة ، وتوثيق مجالات التنسيق مع الجهات التي توفر خدمات التعليم والتدريب وبين بعضها البعض ، على مختلف المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية .
- انشاء مراكز تعنى بتقديم المشورة للطلاب بشأن التخصصات المهنية الملائمة ، ضمن مؤسسات التعليم الثانوي وما فوق الثانوي ومعاهد التدريب . اضافة الى تقوية الروابط بين أصحاب العمل بالقطاع الخاص وبين المؤسسات التعليمية والتدريبية ، لضمان توافق خريجي هذه المؤسسات مع متطلبات أصحاب العمل .
- اعداد هيكل شامل للسياسات عن طريق اعداد خطة شاملة لتنسيق عملية تطوير مختلف جوانب نظام التعليم والتدريب وتوسعته .
- وضع اطار شامل للسياسات الهادفة الى تنسيق تطوير الجامعات على المدى البعيد ، ولضمان توجيه نشاطات هذه المؤسسات العلمية لغرض مواجهة متطلبات القطاع الخاص من القوى العاملة .
- وضع اطار شامل للسياسات اللازمة لتوسعة برامج التدريب الفني والمهني خصوصا للمستوى الثانوي وما فوق الثانوي .

ولتسهيل مهمة التوظيف الفعال للسعوديين الباحثين عن العمل في القطاع الخاص ، لا بد من تنفيذ السياسات والاجراءات الآتية :

- مراجعة نظام العمل والعمال للتأكد من ملاءمة أحكامه مع أوضاع سوق العمل الحالية والتوثق من أنها تعمل على زيادة اسهام العمالة السعودية في القطاع الخاص .
- وضع أهداف محددة سنوية لتنفيذ أحكام نظام العمل والعمال . ويجب على الجهات ذات العلاقة ، بالتعاون مع وزارة التخطيط ، اعداد خطة سنوية للسعودة ووضع أهداف محددة للحد الأدنى من أعداد السعوديين الذين يتعين توظيفهم من قبل مؤسسات القطاع الخاص وبمختلف أحجامها .
- التوسع في خدمات سوق العمل لتأكيد مدى توافق مؤهلات العمالة السعودية التي تبحث عن عمل في القطاع الخاص مع الوظائف المتوفرة . وستعمل وزارة العمل والشئون الاجتماعية على :
  - ★ انشاء وحدات مستقلة ضمن مكاتب العمل أو من خلال الجهاز الموجود حاليا لتزويد السعوديين الباحثين عن عمل في مؤسسات القطاع الخاص ، بخدمات المشورة والارشاد حول توظيف العمالة والوظائف المتاحة ، على أن يتم ربط هذه الوحدات بنظام حاسب آلي مركزي للمعلومات المتعلقة بالوظائف الشاغرة .

★ اصدار التصاريح لأصحاب الأعمال في القطاع الخاص لانشاء شركات أو مؤسسات تتولى توفير خدمات التوظيف للمواطنين السعوديين . وتتولى الوزارة مسئولية تنظيم نشاطات هذه الشركات ومراقبتها .

— دراسة ووضع الأنظمة مع الجهات ذات العلاقة والتي تلزم المقاولين العاملين بعقود حكومية من زيادة أعداد السعوديين ، مع الأخذ في الاعتبار التكاليف المترتبة على زيادة اسهام المواطنين السعوديين في تنفيذ هذه العقود وخاصة في مجالات التشغيل والصيانة .

— اعداد المعلومات المتعلقة بسوق العمل وتحليلها ومن ثم توزيعها بصفة دورية على الباحثين عن العمل وأصحاب العمل والطلاب ، على أن تتناول هذه المعلومات موضوعات مثل متوسط الاجور والرواتب حسب المهن ، والوظائف الشاغرة حسب المواقع ، وتوقعات فرص العمل لمختلف المهن .

— دراسة جدوى تقديم الدعم المناسب لأصحاب العمل في القطاع الخاص الذين يرغبون في توفير التدريب على رأس العمل في مهن معينة ، واعادة احياء أعمال لجنة الاعانات التي تدفع للقطاع الخاص من أجل تشجيعهم على تدريب السعوديين .

ولتحسين استغلال القوى العاملة السعودية في القطاع الحكومي ، ولتحقيق الاحلال الفعال للمواطنين السعوديين محل العمالة غير السعودية وبشكل منتظم ، سيتولى ديوان الخدمة المدنية اتخاذ الخطوات الآتية :

— القيام بالمراجعة والتقويم الشامل لعملية الاستفادة من القوى العاملة في كل وزارة وجهة حكومية ، وذلك لتحديد مستويات العمالة المطلوبة لتنفيذ البرامج والخدمات الحكومية على أتم وجه .

— وضع خطط تفصيلية سنوية للسعودة بالتشاور مع كل وزارة وجهة حكومية . وينبغي أن تتضمن خطط السعودة الوظائف المحددة والمستهدفة لاحلال السعوديين فيها بدلا من غير السعوديين ، ومتطلبات التدريب للموظفين السعوديين ، والفترة الزمنية والموارد المطلوبة لتنفيذ هذه الخطط .

ولتعزيز وزيادة مشاركة المرأة السعودية في التنمية الوطنية فانه من الضروري تنفيذ الاجراءات والسياسات الآتية :

— اعداد خطة سنوية للسعودة تهدف الى الزيادة التدريجية في عدد السعوديات في القطاع الحكومي .

— المراجعة بصفة دورية للوظائف في القطاعين الحكومي والخاص والتى يمكن توظيف النساء فيها وفقا لمبادىء الشريعة الاسلامية . ونشر هذه المعلومات على نحو واسع من خلال وسائل الاعلام المختلفة .

— دراسة مدى جدوى السماح للنساء بتدريس البنين حتى الصف الرابع في المرحلة الابتدائية .

الفصـــل السـابع

القطـاع الخـــاص

٧ — القطـاع الخـاص :

يعنى ''القطاع الخاص'' بجميع النشاطات الاقتصادية التي لا تؤديها الدولة أو المؤسسات الحكومية ، ويشمل ذلك الشركات الخاصة الهادفة الى تحقيق أرباح ، صناعية أو زراعية أو في مجال الخدمات ، الى جانب المؤسسات الخاصة التي لا تهدف الى تحقيق أرباح مثل الغرف التجارية والجمعيات التعاونية ، طالما تؤدي خدمات اقتصادية . وبما أن القطاع الخاص في الوقت الحاضر يشكل نسبة (٥٨٪) من الاقتصاد غير النفطي فان العديد من أهداف التنمية الوطنية يمكن تحقيقها عن طريق القطاع الخاص أو من خلاله .

تمثل استراتيجية خطة التنمية الخامسة الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه القطاع الخاص . ومن المستهدف أن يؤدي القطاع الخاص دورا رئيسيا في تنويع القاعدة الاقتصادية وتوسعتها ، ورفع مستوى التقنية وايجاد فرص عمل جديدة للقوى العاملة السعودية . وبغية تشجيع القطاع الخاص على أداء دوره الرئيسي في عملية التنمية ستعمل الدولة على تهيئة البيئة المواتية لزيادة استثمارات هذا القطاع ونموه . فالى جانب وضع مجموعة كبيرة من السياسات المتسقة ، وتوفير الحوافز الضرورية ، وتطوير الأنظمة المساندة ، تسعى الدولة الى ضمان زيادة تدريجية في الانفاق السنوي والحد من التغيرات الكبيرة في مستوى الانفاق الحكومي خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

١/٧ الأوضاع الراهنة للقطاع الخاص وآفاق النمو :

١/١/٧ الأوضاع الراهنة :

لقد اجتاز القطاع الخاص الأوضاع الاقتصادية غير المواتية والتي سادت خلال السنوات الأخيرة بايجابية تامة ، حيث أظهرت المسوحات الاحصائية التي اجريت أخيرا قوة تماسك القطاع الخاص وتفاؤله .

أدت التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني خلال سنوات خطة التنمية الرابعة الى تركيز توجهات القطاع الخاص نحو تنويع نشاطاته ، اذ اتسع نطاق نشاطات القطاع الخاص ، والتي تركزت سابقا في قطاعي البناء والتشييد والتجارة ، لتشمل المشروعات الزراعية الرئيسية ، كما ازداد عدد الشركات الصناعية ، اذ ساعد ايجاد عدد من شركات الاستثمار الحديثة في السنوات الأخيرة ، والتي تعمل على حشد الموارد المالية لرجال الأعمال ، وتجمع بين جوانب الفعاليات الرأسمالية ، وأساليب الاستثمار ، وتنمية المشروعات ، على قيام هذه الشركات الصناعية الجديدة . ومن الأمثلة على ذلك هناك أربع شركات هي : شركة التصنيع الوطنية ، والشركة السعودية للصناعات المتطورة ، والمجموعة السعودية للاستثمار ، والشركة السعودية للتنمية الصناعية ، وتعد هذه الشركات أدوات استثمارية وتمثل تطورا مهما في المملكة . وخلال ثلاث سنوات فقط أسهمت شركة التصنيع الوطنية وحدها في تأسيس احدى عشرة شركة للصناعات التحويلية . ولديها عشرون شركة أخرى قيد التخطيط والتي يتوقع لها أن تبدأ أعمالها الفعلية في أوائل العقد الحالي .

تأسست الشركة السعودية للصناعات المتطورة عام ١٤٠٧هـ لتسهل مساهمة القطاع الخاص في برامج التوازن الاقتصادي . ولقد عمل برنامج درع السلام للتوازن الاقتصادي على مساهمة القطاع الخاص في أربعة مشروعات مشتركة تشمل مؤسسات ذات أساس تقني عال ومتنوع . وفي عام ١٤٠٩هـ أعلنت لجنة التوازن الاقتصادي عن ثلاثة مشاريع ضمن برنامج اليمامة مع بريطانيا . واقترحت الشركة السعودية للاستثمار اقامة العديد من المصانع البتروكيماوية . وفي عام ١٤٠٩هـ أعلنت الشركة خططها لانشاء مصنع في الجبيل لانتاج البراكسلين بطاقة انتاج سنوية قدرها (٢٥٠,٠٠٠) طن ، تقوم على أساس استعمال النفثا كمادة لقيم . تأسست الشركة السعودية للتنمية الصناعية حديثا لتقوم بالاستثمار في الصناعات الثانوية للبتروكيماويات ، ونشاطات صناعية أخرى تعمل على احلال المنتجات المحلية محل المستوردة ، عن طريق استخدام المواد الأولية المحلية ، بالاضافة الى النشاطات المرتبطة ببرنامجي اليمامة ودرع السلام للتوازن الاقتصادي .

يجرى تنفيذ العديد من نشاطات القطاع الخاص بما في ذلك انشاء مجمع لصهر الألمنيوم في ينبع بطاقة (٢٢٠,٠٠٠) طن سنويا . وسيعمل مصهر الألمنيوم على اتاحة فرص كبيرة ومهمة للقطاع الخاص في مجال الصناعات التحويلية الثانوية .

وبالاضافة الى ذلك فقد تم انشاء الشركة السعودية للتصدير الصناعي لأغراض التسويق العالمية .

تؤكد الدراسات والمسوحات والمؤشرات المتعلقة بالقطاع الخاص بلوغه مرحلة من النضج — مع بداية خطة التنمية الخامسة — بما يؤهله للمساهمة بدور أكثر فعالية في المسيرة التنموية للمملكة ، حيث يتمتع بالعديد من المقومات والعوامل الايجابية التي تدعم طاقاته الاستثمارية والانتاجية والتنظيمية ، مثل :

- وجود عدد كبير من المؤسسات الخاصة التي تتصف بتنوع مجالات نشاطها مع خبراتها الطويلة في مجالات الادارة والتنظيم .
- توفر الموارد الرأسمالية بما يكفي للتغلب على مشكلة الاستثمارات في المجالات الانتاجية كثيفة رأس المال .
- تمتع معظم المؤسسات الخاصة بالكفاءة الاقتصادية في مجالاتها المختلفة (الاستثمارية — الانتاجية — التنظيمية — الادارية) نتيجة لاثراء الأوضاع التنافسية بالأسواق الداخلية والخارجية .
- وجود مناخ ملائم لتكثيف الجهود الرامية الى تحقيق المزيد من النمو والتنويع خلال سنوات خطة التنمية الخامسة .

وفي مقابل تلك العوامل الايجابية .. هناك العديد من المشكلات والعوامل السلبية التي تعوق النمو المستهدف للقطاع الخاص ، حيث يتطلب التغلب عليها جهودا ومبادرات مشتركة من القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء ، ومن أهم تلك العقبات ما يأتي :

- اعتماد بعض أنشطة القطاع الخاص في الفترات السابقة على الانفاق الحكومي ، وبصفة خاصة في مجال المقاولات ، مما يضعف قدرات الاستثمارات الخاصة على المبادرة في المجالات الانتاجية بصفة مستقلة عن حجم الانفاق الحكومي .

— وجود طاقات انتاجية غير مستغلة بسبب ضيق حجم السوق المحلي ومشكلات تنمية الصادرات غير النفطية .

— ارتفاع متوسط تكاليف الانتاج ، وعدم الاستفادة أحيانا من الوفورات الداخلية والخارجية للانتاج الكبير ومشكلات التسويق (خاصة في مجال المنتجات الزراعية).

٢/١/٧ نمو القطاع الخاص خلال فترة خطة التنمية الخامسة :

على الرغم من التطور الفعلي الذي حققه القطاع الخاص خلال فترة العشرين سنة المنصرمة ، الا أنه من الصعوبة بمكان قياس ذلك التطور وبشكل دقيق باستعمال الاحصاءات الوطنية المتوفرة . اذ يشمل القطاع الخاص غير النفطي في الاقتصاد الوطني حسب احصاءات الحسابات الوطنية ، والتي تتمشى والنظام الاحصائي للأمم المتحدة ، على الشركات والمؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة . حيث تمثل هذه الشركات والنشاطات ، خاصة في مجالات العمليات الهيدروكربونية ، والكهرباء والغاز والمياه ، والنقل والمواصلات ، والنشاطات المالية ، حوالي (٢٨٪) من مجموع الناتج المحلي الخاص غير النفطي في الحسابات الوطنية . ويؤدي هذا التعريف الوظيفي لتصنيف القطاعات الى المبالغة في حجم القطاع الخاص ، ولا يوضح الاختلافات المهمة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات التي تديرها الدولة فيما يتعلق بالاستثمار ، والحصول على التمويل ، والانتاجية ، وكفاءة الأداء ، والتنويع الاقتصادي ، ويعد التعريف وظيفيا ، اذ يستند فيه مصطلح ''القطاع الخاص'' على أساس هيمنة الأكثرية على المشاريع ، ويعد اطارا أكثر ملاءمة لتحليل السياسات المتعلقة بالقطاع الخاص وتنميتها . ولما كانت المعلومات الرسمية عن فئات القطاعات حسب نوع الملكية غير متوفرة ، لذا — وكخطوة أولى في سبيل تطوير قاعدة بيانات أكثر فائدة للقطاع الخاص — فقد قامت وزارة التخطيط بتقدير الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الخاص غير النفطي .

وتقدر مساهمة القطاع الخاص (باستثناء الشركات الحكومية) بحوالي (٧٧٪) في القيمة المضافة للقطاعات الانتاجية وقطاع الخدمات معا ، و(٥٨٪) في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي . أما في مجموع الناتج المحلي الاجمالي فتقدر حصة القطاع الخاص بحوالي (٣٨٪) وذلك في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ (**جدول ١/٧**) .

وكما هو موضح في **الجدول (٢/٧)** فمن المتوقع أن تزداد مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة للقطاعات الانتاجية وقطاع الخدمات بمقدار (٣ر٠٪) ، بحوالي (٣٪) في القطاع غير النفطي ، و (٣٪) في مجموع الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك خلال فترة خطة التنمية الخامسة . ويمكن زيادة هذه النسب من خلال تطبيق مفهوم التخصيص .

وبالرغم من الزيادة الكبيرة المستهدفة في اجمالي انتاجية القطاع الخاص واستثماراته ، الا أن هذه المقاييس الكلية تخفي في طياتها أهمية عامل تنويع القاعدة الاقتصادية ، والذي يتوقع له أن يسود خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

ان القوى الدافعة الحالية والتي تهدف الى توسيع نطاق النشاطات الصناعية ونشاطات الخدمات ، سينتج عنه قطاع خاص أكثر قوة وتماسكا . مما يستوجب الأخذ في الحسبان أن هدف تنمية القطاع الخاص في خطة التنمية الخامسة يجب أن لا يكون لتحقيق معدلات نمو سريعة فحسب ، بل لبناء الاسس اللازمة لدعم قطاع خاص قوي ، يستند الى قاعدة انتاجية أكثر كفاءة ومقدرة على المنافسة مستقبلا .

جـــدول (١/٧)
تقديرات مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي
بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ
(بليون ريال)

القطـــــــاع	١٤٠٩/١٤١٠هـ			١٤١٤/ ١٤١٥هـ
	الناتج المحلي الاجمالي	المساهمة النسبية المقدرة للقطاع الخاص (٪)	القيمة المضافة للقطاع الخاص	القيمة المضافة للقطاع الخاص (١)
القطاعات الانتاجية :	**٨٨ر٠**	**٧٩ر٤**	**٦٩ر٩**	**٩٢ر١**
الزراعة	٢٢ر٢	٩٩ر٠	٢٢ر٠	٣٠ر٩
القطاعات التعدينية الأخرى	١ر٧	٩٥ر٠	١ر٦	١ر٩
الصناعة	٣٣ر١	٤٨ر٦	١٦ر١	٢٢ر٩
تكرير النفط	١٧ر٩	١٨ر٠	٣ر٢	٤ر٢
البتروكيماويات	٤ر٩	٦٣ر٠	٣ر١	٤ر٦
الصناعات التحويلية الأخرى	١٠ر٣	٩٥ر٠	٩ر٨	١٤ر١
المرافق العامة	(٨ر٠)	١٨ر٠	—	—
البناء والتشييد	٣١ر٨	٩٥ر٠	٣٠ر٢	٣٦ر٤
قطاعات الخدمات :	**٨٢ر٨**	**٧٤ر٩**	**٦٢ر٠**	**٧٤ر٠**
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٨ر٢	٩٩ر٠	٢٧ر٩	٣٢ر٣
النقل والمواصلات	٢١ر٧	١٥ر٠	٣ر٣	٣ر٩
الخدمات المالية وملكية دور السكن والتأمين .	٢٣ر٠	٩٥ر٠	٢١ر٩	٢٨ر١
الخدمات الجماعية والشخصية .	٩ر٩	٩٠ر٠	٨ر٩	٩ر٧
القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات غير النفطية	١٧٠ر٨	٧٧ر٢	١٣١ر٩	١٦٦ر١
قطاع خدمات الحكومة	٥٦ر٢	—	—	—
القطاع غير النفطي	٢٢٧ر٠	٥٨ر١	١٣١ر٩	١٦٦ر١
قطاعي النفط الخام والغاز .	١٢٢ر٣	—	—	—
مجموع الناتج المحلي الاجمالي . (لا يشمل رسوم الواردات)	**٣٤٩ر٣**	**٣٧ر٨**	**١٣١ر٩**	**١٦٦ر١**

(١) القيمة المضافة للقطاع الخاص باستثناء تطبيق مفهوم التخصيص المحتمل .

جدول (٢/٧)
تقديرات مساهمات القطاع الخاص في القيمة المضافة (١)
(بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ)

القطـــاع	الناتج المحلي الاجمالي ١٤١٠/٤٠٩هـ (بليون ريال)	الناتج المحلي الاجمالي ١٤١٥/٤١٤هـ (بليون ريال)	معـدل النمـو السنوي الحقيقي (٪)
القطاعات الانتاجية وقطاع الخدمات غير النفطية	**١٧٠ر٨**	**٢١٤ر٢**	٤ر٦
ـــ القطاع الخاص	١٣١ر٩	١٦٦ر١	٤ر٧
ـــ النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص	٧٧ر٢٪	٧٧ر٥٪	
القطاع غير النفطي	**٢٢٧ر٠**	**٢٧٢ر٦**	٣ر٧
ـــ القطاع الخاص	١٣١ر٩	١٦٦ر١	٤ر٧
ـــ النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص	٥٨ر١٪	٦٠ر٩٪	
اجمالي الناتج المحلي الاجمالي	**٣٤٩ر٣**	**٤٠٩ر٢**	٣ر٢
ـــ القطاع الخاص	١٣١ر٩	١٦٦ر١	٤ر٧
ـــ النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص	٣٧ر٨٪	٤٠ر٦٪	

(١) يمثل حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة باستثناء تطبيق مفهوم التخصيص المحتمل .

٢/٧ الدور المتغير للقطاع الخاص :

يعد التركيز على أهمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة في المملكة أحد السمات البارزة والثابتة خلال العقدين الماضيين . ولقد تولت الدولة منذ البداية الدور الرائد في التنمية الاقتصادية لا سيما في اقامة شبكة التجهيزات الأساسية الفيزيقية ، وقد تعظم هذا الدور خلال الفترة التي اتسمت بارتفاع عوائد النفط ، مما اتاح تنفيذ برامج تنموية عديدة .

وفي تلك المرحلة من التنمية أدى القطاع الخاص دورين رئيسيين الأول كشريك في اقامة مشاريع التنمية ، والثاني كمقدم للخدمات لكل من القطاع الحكومي والمستهلكين وقطاع الأعمال . وبانتهاء مرحلة تنمية التجهيزات الأساسية ، وظهور مرحلة جديدة من التنمية ، سيتبنى كل من القطاعين الحكومي والخاص ادوارا جديدة . اذ ان الحاجة الى تنويع القاعدة الاقتصادية ، وحشد رأس المال الخاص ، تقتضي أن يتولى القطاع الخاص دورا رياديا في عملية التنمية الاقتصادية المستقبلية ، لا سيما أن القطاعات الرئيسية المحركة للاقتصاد خلال فترة خطة التنمية الخامسة .. كالصناعة التحويلية ، والزراعة ، والخدمات المالية ، والتعدين ، والبناء والتشييد ، تقع ضمن نطاق نشاطات القطاع الخاص .

وستعمل الحكومة على تهيئة الظروف الايجابية الملائمة لنشاطات القطاع الخاص ، اضافة الى اصدار مجموعة من السياسات والحوافز ، واقامة المؤسسات الجديدة لدعم اهتماماته وتعزيزها ليصبح أكثر قوة وتنوعا . وفي الوقت نفسه ، فمن المتوقع أن يتولى القطاع الخاص بعض الأدوار الجديدة . ويتمثل دور القطاع الخاص الرئيسي في السعي لتطوير الاستثمار في المشروعات الانتاجية وادارته ، وسيحتاج أيضا الى توسعة طاقاته الانتاجية الحالية وامكاناته التصديرية غير المستغلة في الوقت الحاضر وتعزيزها ، هذا يتطلب بلا شك تكثيف الجهود في مجال التنسيق والمبادرات المشتركة لكل من القطاعين الحكومي والخاص على مدار سنوات خطة التنمية الخامسة ، مع توجيه عناية خاصة للاستثمار البشري في نشاطات التدريب والتأهيل المهني لتنمية القوى العاملة ، وكذلك لتنمية الصادرات غير النفطية .. حيث كان القطاع الحكومي ينفرد فيما مضى بأداء هذه المهام ، بينما يتطلب الوضع الراهن مزيدا من المساهمة المباشرة للقطاع الخاص وبصفة خاصة الغرف التجارية والصناعية ومجلس الغرف التجارية والصناعية .

٣/٧ الأهداف التنموية للقطاع الخاص :

يلقي التطور في بنية الاقتصاد الوطني بمسئوليات جسام على عاتق القطاع الخاص خلال فترة خطة التنمية الخامسة . كما أن الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى للمملكة والموجهة نحو القطاع الخاص ، تملي الاستمرار في زيادة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية ، وتعزيز دوره كقوة دافعة للنمو والتطور الاقتصادي الى ما بعد سنوات خطة التنمية الخامسة .

لقد حددت خطة التنمية الخامسة أربعة مجالات رئيسية والتي يتوقع أن يسهم فيها القطاع الخاص من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية البعيدة المدى ، وهي :

— تنويع القاعدة الاقتصادية :

يعد تنويع القاعدة الاقتصادية مطلبا أساسيا للتقدم الاقتصادي على المدى البعيد . وقد ركزت الجهود المبذولة في بداية الأمر ، لزيادته اعتمادا على مبادرات الدولة في مجالات الصناعات البتروكيماوية وتكرير النفط ، ودعم الحكومة لاستثمارات القطاع الخاص في الزراعة ، والصناعات التحويلية .

لقد أتاح انشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين تشييد قاعدة اقتصادية متينة لتوسعة مساهمة القطاع الخاص في الصناعات المكملة والمرتبطة بالصناعات البتروكيماوية . كما أنه الى جانب مساهمة القطاع الخاص في هذه الصناعات ، سيتم انشاء مجموعة من الصناعات النشطة والمتنامية على استثمارات القطاع الخاص . وعلاوة على ذلك فان القطاع الخاص سيعمل على تعزيز قدراته وامكاناته في قطاع الأعمال ، ليتمكن من تحديد واستغلال الفرص المغرية ، في اطار مناخ يتسم بسرعة التغير وحدة المنافسة .

— **توفير فرص عمل منتجة للقوى العاملة السعودية :**

تم خلال العشرين سنة الماضية توظيف اعداد متزايدة من العمالة السعودية في القطاع الحكومي . وقد برزت خلال مرحلة تنمية التجهيزات الأساسية منطقية تقسيم العمل حسب مكونات القوى العاملة ، سعودية وغير سعودية ، وتركز نشاط العمالة السعودية في مجالات الادارة وتقديم الخدمات الحكومية ، بينما عمل غير السعوديين في مجالات انشاء شبكة التجهيزات الأساسية والصيانة ، والخدمات المنزلية . وتتخذ خطة التنمية الخامسة اتجاها مغايرا لهذا النمط ، فمع تقييد نمو العمالة في القطاع الحكومي ، وتوقع استيعاب القطاع الخاص لحوالي (٩٥٪) من الزيادة المتوقعة في حجم العمالة خلال سنوات خطة التنمية الخامسة، ستتركز فرص العمل والتطلعات المهنية والتطور الوظيفي بعيد المدى للسعوديين ، لدى القطاع الخاص في هذه المرحلة الجديدة من التنمية .

— **توسعة رأس المال الخاص في الاقتصاد الوطني :**

شكلت استثمارات القطاع الحكومي خلال الخطط الأربع السابقة نسبة تتراوح بين (٥٥٪) و (٧٥٪) من مجموع الاستثمارات في الاقتصاد الوطني ، علاوة على ذلك فقد تم تمويل الكثير من الاستثمارات المتبقية ، التي تولاها القطاع الخاص ، بقروض قدمتها الجهات الحكومية . وعلى الرغم من تراكم الموجودات المالية للقطاع الخاص ، وبشكل كبير ، نتيجة لمعدلات النمو العالية التي حققها الاقتصاد الوطني في الماضي ، الا أنه لم يستثمر منها داخل المملكة سوى جزء قليل نسبيا ، وذلك نتيجة حتمية لتوفر الموارد المالية الحكومية لتمويل نشاطات القطاع الخاص ، ولصعوبة الحصول على فرص استثمارية مجدية اقتصاديا ، مع صغر حجم السوق المحلية النسبي . ويمثل رأس مال القطاع الخاص مصدرا مهما وغير مستغل بالكامل في المملكة ، ويعتمد تحقيق التنمية الاقتصادية مستقبلا على حفز استغلال هذا المصدر واستغلاله في الاقتصاد الوطني ، ودول مجلس التعاون الخليجي .

— **دعم مقدرة الاقتصاد الوطني على التكيف :**

أظهرت التجارب السابقة صعوبة التنبوء بالظروف الاقتصادية المستقبلية . ويمكن اعتبار الاقتصاد القادر على التعايش ومسايرة الأوضاع الاقتصادية غير المتوقعة .. هو ذلك الاقتصاد الذي يتسم بسرعة التكيف مع الظروف المتغيرة ، والتي توفر الحكومة فيه اطارا مستقرا للسياسات الاقتصادية . ان المقدرة على التكيف وبنجاح في بلدان العالم كافة هي السمة المميزة للقطاع الخاص ، حيث ان عددا كبيرا من صانعي القرار يتصرفون من وحي توقعاتهم ، مع تقويم الفرص والمخاطر . لذا فان قوة اقتصاد المملكة في مواجهة المتغيرات الداخلية والخارجية ، يعتمد الى حد كبير على وجود قطاع خاص قادر على المنافسة بكفاءة اقتصادية عالية ، وسيكون مثل هذا القطاع مصدرا للنمو

والتنويع ، ومجالا لفرص العمل المغرية للقوى العاملة السعودية ، كما سيعزز ، وبشكل عال ، الكفاءة الاقتصادية ورفع الامكانات التقنية في المملكة ، وبالتالي زيادة المقدرة على الابداع والتكيف ومواجهة التحديات الجديدة .

٤/٧ استراتيجية تنمية القطاع الخاص على المدى البعيد :

يتطلب تحقيق الأهداف التنموية للقطاع الخاص سياسات ومبادرات تنظيمية وبعض الابتكارات في كل من القطاعين الحكومي والخاص ، والتي ستستمر بمرور الزمن الى ما بعد فترة خطة التنمية الخامسة ، وتتضمن استراتيجية تحقيق أهداف تنمية القطاع الخاص أربعة عناصر رئيسية هي :

أ) تشجيع مساهمة القطاع الخاص للدخول في نطاق أوسع من النشاطات :

تؤدى الدولة دورا نشطا في المهام الاقتصادية التي يستحيل على القطاع الخاص المساهمة فيها ، أو لعدم عملية القيام فيها ، مثل الأمن الوطني ، أو عندما يكون تقديم الخدمات العامة جزءا مهما من مسئوليات الدولة تجاه المواطنين ، كخدمات التعليم العام . وفيما عدا ذلك ، يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع بالمهام والنشاطات الاقتصادية أو المساهمة فيها .

ان أحد الجوانب المهمة للسياسات الحكومية الراهنة يتمثل في اتاحة فرص متزايدة ومجالات جديدة أمام القطاع الخاص لمزاولة بعض الأنشطة التي يتولاها القطاع الحكومي في الوقت الحاضر ، حيث تستند فكرة التخصيص الى مبدأ تحسين الكفاءة الاقتصادية للمشروعات التي قد تحول الى القطاع الخاص بشريطة أن يترتب على ذلك منفعة حدية في تخفيض التكلفة وحسن الأداء وتشغيل المواطنين .

ب) تشجيع المنافسة بين المنتجين السعوديين :

يتم تحقيق التطور ونمو نشاطات القطاع الخاص في القطاعات الانتاجية من خلال تعزيز مقدرته التنافسية ، اذ ان التوسع في الاقتصاد الوطني ككل لا يؤدي بالضرورة الى تحقيق نمو واف في تلك القطاعات . الأمر الذي سيتطلب زيادة امكان المنتجين السعوديين على منافسة السلع المستوردة في السوق المحلية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي . اضافة الى ذلك فلابد أن تعمل الشركات السعودية على تعزيز مقدرتها لانتاج سلع متنوعة وذات نوعية جيدة ، لأغراض التصدير الى أسواق دول المنطقة ، والأسواق العالمية . أما فيما يتعلق بجانب التصدير فمن المستهدف خلال فترة خطة التنمية الخامسة تحقيق نمو واسع في مجال البتروكيماويات والمنتجات الصناعية والزراعية ، كما كان عليه الحال في فترة خطة التنمية الرابعة . ولتحقيق مزيد من التطور مستقبلا تضمنت خطة التنمية الخامسة برامج لدعم الوضع التنافسي للقطاع الخاص ، من خلال سياسات خاصة بالاقتصاد الكلي وأخرى قطاعية تهتم بترويج الصادرات ، وتشجيع المشروعات المشتركة ، والاستثمار من أجل دعم القاعدة التقنية ، والتوسع في خدمات الأعمال التي تركز على تحسين الانتاجية .

ج) تنمية الأسواق المالية المحلية :

تعد اقامة أسواق مالية محلية تعمل بكفاءة عالية ، مطلبا أساسيا من أجل تحقيق مستوى الاستثمار المستهدف ومن ثم التنمية والتنويع الاقتصادي .

ويتطلب ذلك قيام قطاع خاص ذي مقدرة تنافسية عالية ، وموارد رأسمالية وافرة ونطاق واسع من الخدمات المالية . وعلى الرغم من أن النظام المالي للمملكة قد مر ببعض التغيرات المهمة خلال السنوات الأخيرة ، الا أن المؤسسات والأسواق القائمة لا تزال بحاجة الى توسعة نشاطاتها ، علاوة على ذلك يعتمد نمو القطاع الخاص على رأس المال الخاص في تمويل التوسع المستقبلي في نشاطاته ، وبمستوى أكبر مما كان عليه في السابق . ويحتاج هذا الى تغيرات جوهرية في فرص الاستثمار المالية في المملكة ، مع حفز وتشجيع تعبئة المدخرات الوطنية عن طريق القنوات الشرعية ، بالاضافة الى تغيرات تنظيمية لتوجيه هذه الموارد نحو الأعمال والنشاطات ذات الاحتياجات الرأسمالية لدعم نموها .

د) دعم امكانات القطاع الخاص في مجال الأعمال :

تعتمد قوة القطاع الخاص على الفرص الاستثمارية المغرية ، وعلى مقدرة الشركات في القطاع الخاص على العمل بفعالية في بيئة اقتصادية تتسم بحدة المنافسة من أجل الاستفادة من هذه الفرص . ويتوفر لدى المملكة عدد كبير من الشركات ذات مقدرة تنافسية عالمية في مجال الأعمال ، الا أن القطاع الخاص لازال يعاني ، والى حد ما من نقص في المهارات المطلوبة . الأمر الذي سيتطلب وضع السياسات الناجعة لدعم امكانات القطاع الخاص في مجال الأعمال . وفي هذا الصدد تشتمل الاجراءات المتعلقة بالسياسات المراد دراستها أو تنفيذها خلال فترة خطة التنمية الخامسة على وضع : برامج للمعلومات لمساعدة رجال الأعمال على تحديد فرص العمل العامة ، وبرامج تعليمية لزيادة المعرفة بقضايا الأعمال وممارستها ، والاجراءات الرامية الى زيادة استيعاب التقنية في الاقتصاد الوطني ، وبرامج دعم المساعدات الفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

٥/٧ فرص تنمية القطاع الخاص :

لتحقيق أهداف تنمية القطاع الخاص ، والتحول نحو اقتصاد وطني يتولى فيه القطاع الخاص دورا رياديا مع كفاءة ومقدرة على النمو الذاتي ، لابد من زيادة استثمارات القطاع الخاص . هنالك مجموعة من الفرص الاستثمارية للمؤسسات الخاصة السعودية في مجالات ذات مزايا نسبية فعلية أو كامنة في الاقتصاد الوطني ، وتشتمل هذه بصورة عامة ، المجالات الآتية :

القطاعات الانتاجية :

- ★ نشاطات الصناعات البتروكيماوية ٠
- ★ المعادن الأولية وتصنيعها ٠
- ★ المشروعات الدفاعية ذات التقنية العالية من خلال برنامج التوازن الاقتصادي ٠
- ★ التصنيع الزراعي والزراعة ذات القيمة المضافة العالية ٠
- ★ التسويق المكثف للصادرات (مواد البناء ، الأغذية والمشروبات ، المنتجات البلاستيكية والكيماوية ، الصناعات المعدنية ، والمنتجات الزراعية) ٠
- ★ احلال الواردات التنافسية (العناصر والمدخلات التي توفر الروابط الصناعية) ٠
- ★ تنمية الموارد الطبيعية ٠
- ★ انشاء صناعات جديدة بالتعاون مع مستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي ٠
- ★ التخصيص (الصناعات الهيدروكربونية ، وغيرها) ٠

قطاعات الخدمات :

- ★ خدمات الأعمال التي تركز على تحسين كفاءة الأداء والانتاجية ٠
- ★ تنويع التمويل (شركات تأجير ، شركات رأس مال مشتركة ، شركات تأمين ، بنوك تصدير ، ٠٠٠٠ الخ) ٠
- ★ نظم تدريب القوى العاملة ٠
- ★ خدمات المعلومات الاقتصادية والمالية وخدمات الأعمال ٠
- ★ عقود خدمات التشغيل والصيانة ٠
- ★ تنمية وتطوير السياحة المحلية ٠
- ★ مساهمة القطاع الخاص في مجال الاتصالات ، والرعاية الصحية ، والنقل والتعليم ٠

٦/٧ المبادرات التنظيمية لدعم تنمية القطاع الخاص :

يعد ايجاد بيئة اقتصادية مواتية لمؤسسات القطاع الخاص مطلبا مهما لتوسعة نشاطاتها ودعمها ٠ ولتحقيق ذلك فقد ركزت سياسات الاقتصاد الكلي خلال خطة التنمية الخامسة على استقرار التوسع في النفقات الحكومية ، ونمو الاستثمارات في كل من القطاعين الحكومي والخاص ، مع الادارة الحصيفة للأوضاع الاقتصادية لدعم المقدرة التنافسية للصناعات السعودية ٠ علاوة على ذلك لابد من الأخذ في الحسبان عدد من المبادرات المحددة والمستهدفة

لتحقيق النمو المتوقع في القطاع الخاص خلال فترة خطة التنمية الخامسة . وتشمل الاجراءات التنظيمية لتنمية القطاع الخاص في المملكة أربع توجهات رئيسية هي :

- انشاء إدارة للقطاع الخاص .
- تطبيق مفهوم التخصيص .
- توسعة مجال الخدمات للأعمال .
- المبادرات التنظيمية الأخرى .

بالاضافة الى ذلك هناك مطلب أساسي لتنمية القطاع الخاص ، وهو اقامة مؤسسات وأسواق مالية متطورة وأكثر شمولا (تمت مناقشة ذلك في الفصل الثامن) .

١/٦/٧ إدارة للقطاع الخاص في وزارة التخطيط :

يحتاج القطاع الخاص لكي يؤدي دورا رياديا في تخطيط التنمية المستقبلية بالمملكة وتنفيذها ، الى مبادرات من قبل القطاعين الحكومي والخاص ، والدولة تعمل دائما من جانبها على تفهم قضايا القطاع الخاص وفي فترة خطة التنمية الخامسة سيكون هناك تركيز على توسعة نطاق السياسات والهياكل التنظيمية المساندة ، فهناك ادراك كامل لأهمية ترشيد منهج التعامل بين القطاع الخاص ومختلف الجهات الحكومية ، لا سيما أن نشاطات القطاع الخاص تمر عبر قطاعات الاقتصاد الوطني كافة تقريبا . وللتغلب على ذلك سيتم دراسة انشاء جهاز على مستوى عال لتنسيق السياسات ، كإدارة للقطاع الخاص تكون مهمتها الرئيسية ضمان تنسيق جهود التنمية وتنفيذ السياسات التي تؤثر على مناخ الاستثمار وفعاليات القطاع الخاص في المملكة . كما ستقوم الادارة بتوفير منابر للتشاور والحوار بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ، بالاضافة الى رعاية سياسات الأبحاث المتعلقة بقضايا القطاع الخاص والتي تتداخل ومهام مختلف الوزارات والجهات الحكومية ، الى جانب اتخاذ مبادرات ضمن نطاق الاختصاصات الحكومية لتسهيل تنمية القطاع الخاص .

ستدعم الادارة بجهاز لتقويم السياسات ، واجراء البحوث ومراقبة تنمية القطاع الخاص ، وتنفيذ السياسات الخاصة به بصورة مستمرة ، بالاضافة الى تزويد الوزارات ومؤسسات القطاع الخاص بالمعلومات المتعلقة بالقضايا الاستراتيجية لهذا القطاع . وسوف تعمل الادارة على إجراء الأبحاث وتحليل السياسات ، وتسهم في تحسين الاتساق بين السياسات والبرامج لمختلف الوزارات والقطاع الخاص . وسيتم التركيز على المهام الرئيسية الاتية :ـــ

- **تقويم أوضاع القطاع الخاص :**

انسجاما مع الدور المتنامي والذي يتوقع أن يؤديه القطاع الخاص مستقبلا ، وما تتطلبه الوزارات والجهات الحكومية التي تتولى مسؤوليات النشاطات الاقتصادية والخدمات العامة من معلومات حول

مكونات القطاع الخاص ومقدراته ، ومعوقاته ، والفرص المتاحة بصورة منتظمة ، لابد من تحليل العوامل التي تؤثر على مدى الاسهام الفعال للقطاع الخاص في النمو العام للاقتصاد الوطني وتقويمه .

وتشمل هذه : السياسات والأنظمة الحكومية ، والامكانات الفنية والادارية ، والعمالة المتوفرة ونوعيتها ، وتوفر الامكانات الائتمانية ، والتجهيزات الأساسية المتخصصة ، والاحتياجات من المعلومات .

— **تقويم تأثير السياسات :**

ان الحافز المهم والذي يمكن أن تقدمه أية حكومة للقطاع الخاص ، هو ايجاد البيئة الاقتصادية والنظم الملائمة لتسهيل عملية الاستثمار ومن ثم اقامة الأعمال والنشاطات المختلفة ولابد من تقويم الأنظمة والأساليب المتبعة حاليا والتي تشكل عوائق لنمو وتطور القطاع الخاص ، مع تحديد الاجراءات التصحيحية اللازمة .

— **خدمات المعلومات الاقتصادية والمالية وخدمات الأعمال :**

تشجيع برامج نشر المعلومات المهمة وتوفيرها لمتخذى القرارات في القطاع الخاص ، وكما أدركته استراتيجية خطة التنمية الخامسة ، تعد المعلومات الاقتصادية والتجارية والمالية والتسويقية ذات أهمية بالغة لتنمية القطاع الخاص لاعطائه مؤشرا ليتمكن من اتخاذ قراراته الاستثمارية بصورة أفضل معتمدا على مجموعة من المعلومات التي تنير له الطريق وتسهل له أمره .

— **مقترحات خاصة ببرامج العمل :**

علاوة على توفير المعلومات ، فان الحاجة تستدعي وضع برامج عمل محددة كخطة للتخصيص واعداد برامج متخصصة لاستشارات الأعمال ذات تكلفة منخفضة للمؤسسات متوسطة الحجم مع تقويم تأثير الأنظمة واللوائح ، والسياسات المتعلقة بالمعلومات ، الى جانب تقويم الاستراتيجية الشاملة للقطاع الخاص على مستوى القطاعات بما فيه دراسة فرص التصدير والأسواق العالمية وامكان المنافسة فيها .

٢/٦/٧ **التخصيص :**

كان هدف التقليل من مساهمة الحكومة في النشاطات الاقتصادية والتي يستطيع القطاع الخاص أداءها بصورة فعالة ومربحة ، أحد ملامح خطة التنمية الرابعة ، وقد أكدت خطة التنمية الخامسة على هذا الهدف مجددا .

وفي هذا الصدد ، لابد من تحديد مدى ملائمة ملكية القطاع الحكومي مقارنة بملكية القطاع الخاص ، والرقابة الادارية للمؤسسات الاقتصادية ، وذلك على أساس أي القطاعين أكثر ترجيحا لأداء مستوى أعلى من الكفاءة الاقتصادية والتجديد والابتكار ، ومن ثم تحقيق منفعة اقتصادية مثلى للمملكة . وقد دلت تجارب الدول الأخرى على أن المؤسسات الخاصة ، والتي تعمل في بيئة تنافسية ، عادة ما تحقق الكفاءة الاقتصادية المرجوة والنمو الاقتصادي المضطرد .

وبامكان برنامج التخصيص الفعال من المساهمة في تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية للخطة : زيادة استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، زيادة الكفاءة الاقتصادية والتجديد والابتكار ، زيادة المنافسة ، تخفيض الاعانات ، وتوزيع ملكية الموارد الاقتصادية في الاقتصاد الوطني ، ودراسة فرص التصدير .

سوف يتم دراسة مدى جدوى تنفيذ اجراءات واسعة من أجل زيادة مساهمة القطاع الخاص ، مثل :

- زيادة عدد رجال الأعمال المرموقين في مجالس ادارات المؤسسات الحكومية .
- بيع مؤسسات حكومية مختارة للقطاع الخاص .
- بيع أسهم في مؤسسات حكومية مختارة للمستثمرين .
- تشجيع القطاع الخاص ليتنافس مع نشاطات حكومية معينة .
- التعاقد مع شركات لأداء الخدمات التي تقوم الحكومة بتقديمها حاليا ، كلما كان ذلك ممكنا .
- تشجيع القطاع الخاص لتقديم خدمات جديدة في بعض القطاعات ، كالاتصالات ، والتي تقع تحت ادارة الدولة .
- تحديد المشروعات التي يمكن تنفيذها من خلال اتفاقيات '' تأجير'' أو '' بناء وتشغيل'' أو صيغ أخرى مبتكرة لمساهمة القطاع الخاص في تمويل التنمية .

وستعمل الدولة على وضع استراتيجية للتخصيص ، وخطة للتنفيذ ، بالتشاور مع ممثلي القطاع الخاص ، وذلك خلال السنوات الأول من خطة التنمية الخامسة .

وسيتم تصنيف الشركات التي تمتلكها الدولة والمهام وفقا لأربعة أسس :

- النشاطات الاستراتيجية والتي ستظل ضمن مسئولية الدولة .
- النشاطات الحكومية والتي سيتم تحويل ملكيتها وادارتها بالكامل الى القطاع الخاص .
- النشاطات الحكومية والتي يفضل أن يتبع في ملكيتها وادارتها نظام المشاركة مع القطاع الخاص .
- التعاقد على أداء الخدمات ، والأساليب الأخرى لمساهمة القطاع الخاص .

يتطلب تنفيذ التخصيص وضع أسس منظمة لذلك ، اذ انه من الضروري أن تتم عملية التخصيص بصورة تدريجية ، وتبدأ بالمؤسسات المشتركة بين القطاعين ، كخطوة أولى . ويتم تحقيق هذا عن طريق تكوين شركات مشتركة يكون للقطاع الخاص فيها ، في بادىء الأمر ، النصيب الأصغر ، مع مشاركة بفعالية في الادارة . على أن يستحوذ القطاع الخاص على (٧٠٪) الى (٨٠٪) من ملكية معظم المؤسسات المشتركة في المدى البعيد . هذا اضافة الى تطبيق الاسلوب التجاري في تشغيل المؤسسات المشتركة ، والشركات التي تمتلكها الدولة .

٣/٦/٧ خدمات الأعمال :

هنالك متطلب محدد لزيادة المقدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية يتمثل في توفر خدمات الأعمال الحديثة . وقد أوجدت زيادة تعقد النشاط الصناعي في أنحاء العالم كافة واستخدام التقنيات الأكثر تطورا وحداثة ، طلبا متزايدا على خدمات أعمال المنتجين . وتوفر مشروعات خدمات الأعمال مجموعة كبيرة من الخبرات المتخصصة في التسويق ، والمالية والمحاسبة ، والادارة ، والمجالات القانونية ، وتقنية المعلومات ، والبحث والتطوير ، والتصدير ، واستراتيجية الأعمال ، ووظائف الأعمال المهمة الأخرى ، هذا بالاضافة الى المعرفة الفنية في مجالات مثل التقنية الزراعية ، والطب ، والهندسة وخلافها . وسيعتمد النجاح في المجالات الانتاجية ، وبصورة متزايدة ، على استغلال الخبرات في مجالات خدمات الأعمال ، لمواجهة التحديات التنافسية في كل من الأسواق التقليدية والجديدة .

يتطلب التركيز في تطوير مقدرة الصناعة السعودية على المنافسة ، كعنصر أساسي في استراتيجية التنويع في خطة التنمية الخامسة ، بأن يدعم قطاع خدمات أعمال المنتجين من أجل زيادة مقدرة المملكة التنافسية في الأسواق الوطنية والاقليمية والدولية . ولغرض تحليل خدمات أعمال المنتجين في الاقتصاد الوطني وبعمق ، لابد من الأخذ في الحسبان مقدراتها الفنية ، والأنظمة الحكومية والمعوقات الادارية ، والحوافز ، والمتطلبات المالية والاحتياجات من المهارات ، وروابط خدمات الأعمال بالمنتفعين . وعلى أساس ما يتوصل اليه من نتائج ، يمكن اعداد التوصيات الخاصة بالسياسات واستراتيجيات التنمية المراد اتباعها لتكامل خدمات أعمال المنتجين مع عمليات التنمية الاقتصادية بصورة أكثر فعالية .

ان الهدف هو دعم الخبرة التي تم بالفعل تنميتها في الكثير من هذه الخدمات وتطويرها ، وايجاد تجهيزات أساسية تنافسية لخدمات أعمال المنتجين ، والتي ستدعم توسعة قطاع خاص كفء ذي مقدرة تنافسية عالية .

وهناك العديد من المبادرات المحددة والتي سيتم تقويمها خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، ومنها على سبيل المثال :

- تبسيط اجراءات تسجيل شركات خدمات أعمال المنتجين الجديدة ، والسماح للشركات القائمة بتنويع نشاطات خدماتها دون اعادة تسجيل .
- تسهيل الأنظمة واللوائح الخاصة بمنح العقود الحكومية الصغيرة لشركات الأعمال الصغيرة ، واعطاء أفضلية خاصة لهذه الشركات .

— تعديل الاجراءات لجذب شركات خدمات أعمال المنتجين العالمية لانشاء شركات مشتركة في المملكة ، من خلال مراجعة نظام استثمار رأس المال الأجنبي ، والقيام بحملات ترويجية مركزة بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي .

٤/٦/٧ مبادرات تنظيمية أخرى :

تؤدي المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ، مثل الغرف التجارية ، دورا مهما في توفير خدمات متخصصة لتسهيل ومساندة توسعة نشاطات القطاع الخاص ، وتم تحديد سبع مبادرات خاصة تعمل كمكونات مهمة لتنمية القطاع الخاص خلال فترة خطة التنمية الخامسة وما بعدها ، والتي يمكن تنفيذها بواسطة الحكومة أو من قبل جهات تمثل القطاع الخاص أو من خلال الجهود المشتركة ، وفقا لما هو مناسب .

تنمية وترويج الصادرات :

تنتج المملكة العربية السعودية مجموعة من المنتجات الصناعية والاستهلاكية والزراعية المتنوعة والتي يتم توزيعها بصورة رئيسية في السوق المحلي .

ولتحقيق نمو فعال ، ومعالجة الصعوبات الناجمة عن صغر حجم السوق المحلي ومحدوديته ، ينبغي على المنتجين في القطاع الخاص التحرك نحو تنمية الامكانات اللازمة لخدمة الأسواق الأقليمية والدولية ذات الأحجام الكبيرة وتطويرها .

وقد تم تقديم عدد من الاجراءات لمساعدة المنتجين السعوديين على زيادة الصادرات كما سيتم خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، دراسة مدى جدوى اتخاذ اجراءات اضافية وتقويمها في المجالات الآتية :

— **تمويل الصادرات :**

يعد توفر تمويل الصادرات أداة رئيسية للسياسات التنافسية التي تم استخدامها من قبل معظم الدول لمساعدة مصدريها في الأسواق العالمية . ولهذا فقد اعتبر مجلس الغرف التجارية تمويل الصادرات ، عنصرا تنافسيا يعوق صادرات القطاع الخاص . ورغم قيام البنك الاسلامي للتنمية بتوسعة برنامجه الخاص بتمويل التجارة للمنتجات السعودية ، وانشاء الشركة السعودية للصادرات الصناعية ، ستظل الحاجة قائمة لبذل المزيد من الجهود الاضافية لاتخاذ أساليب موسعة لتمويل الصادرات . وسيتم مناقشة هذا الأمر بصورة أوسع في الفصل الثامن .

— **العلاقات التجارية :**

تشترط الكثير من الدول المانحة للمساعدات الخارجية على الدول المستفيدة استخدام جزء من أموال المساعدات لشراء صادراتها . وحيث ان المنح التي تقدمها المملكة العربية السعودية تعد ضمن أعلى

المساعدات في العالم ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، فلابد من دراسة موضوع هذه المساعدات وامكان استخدامها كوسيلة فعالة لزيادة فرص التصدير . بالاضافة الى ذلك فان المصدرين السعوديين الحاليين والمحتملين يتأثرون بصورة كبيرة بالقيود الجمركية وغير الجمركية في أسواق التصدير . ولهذا ، ستعمل المملكة ضمن اطار مجلس التعاون الخليجي ، للتأكد من عدالة معاملة السلع السعودية في الأسواق الخارجية .

تشجيع الاستثمارات الأجنبية :

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة لاكتساب المملكة تسهيلات جديدة في مجال الانتاج والخدمات ، هذا بالاضافة الى جذب التقنية والخبرات الادارية . وعليه ستستمر الدولة في تشجيع وتسهيل علاقات التعاون في الأعمال والمشروعات المشتركة بين الشركات السعودية والأجنبية (مثل المشروعات المشتركة ، والترخيص ، وعقود التصنيع والتجميع ، وعقود الادارة ، واتفاقيات التوريد) . وتمثل هذه الأنواع من علاقات الأعمال وسيلة لدعم الروابط التجارية بين المؤسسات الخاصة ، وتستند الى رغبة متبادلة بين الشركات لتطوير وضعها التنافسي في الأسواق المحلية والدولية.

كما توفر الاستثمارات الأجنبية مجموعة من الفوائد : كنقل التقنية ، والأساليب الادارية ، وخبرات التسويق والمعلومات الخاصة بالسوق للمستثمر السعودي ، وتقليل التكاليف وتوزيع المخاطر ، وفتح المجال للوصول الى أسواق وقنوات توزيع جديدة . كما أنها توفر قناة للمعلومات حول أوضاع السوق الدولية لمنتجات محددة ، والتي لا تستطيع الشركات المحلية تطويرها بامكاناتها الذاتية .

من المتوقع أن يمثل برنامج التوازن الاقتصادي أحد الحوافز المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر . وسيتم تطوير برامج محددة لجذب الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني . وامكان دراسة جدوى انشاء جهة واحدة تتولى تنسيق الأعمال الادارية المتعلقة بتسهيل الاستثمارات الأجنبية وتوفير الحوافز للمستثمرين الأجانب الذين يؤدون أعمالا لأغراض التصدير في المملكة . وسيتم أيضا تقويم الوسائل اللازمة لتسهيل الاتصال بين المستثمرين الأجانب المحتملين والشركاء السعوديين من ذوى الخبرة ، للترويج لتكوين مشروعات مشتركة .

التعامل بالأسلوب التجاري مع التقنية :

تزداد أهمية المؤسسات والموارد والخبرات اللازمة للحصول على التقنيات الحديثة والفعالة لعملية التنمية الاقتصادية في المملكة . وتشكل هذه العناصر الثلاثة جميعها التجهيزات الأساسية اللازمة لنقل التقنية كقوة دافعة للنمو الاقتصادي . ومع زيادة حركة وانتقال المعلومات التقنية يستطيع أصحاب المصانع من الحصول على نتائج التقنيات المبتكرة في الدول الأخرى ، ويعمل على تشجيع الصناعات السعودية للاستمرار في تطويع التقنية ، عن طريق الاستفادة من التقنيات ''الجاهزة'' والمتوفرة حاليا ، والعمليات اللازمة لذلك ، لتظل ذات مقدرة تنافسية عالية ، اضافة الى

تنمية امكانات الصناعات لتطوير عمليات الانتاج والمنتجات الجديدة لاعطائها ميزة تنافسية . وتتطلب عمليات تحوير التقنية تنمية امكانات القطاع الحكومي والخاص مع اختبار واجراء التطبيقات الجديدة ، باستعمال التقنيات المتقدمة . اضافة الى ذلك هناك ضرورة لتقويم أساليب أكثر فعالية لاتساق برامج التقنية وامكانات القطاع الخاص والجامعات والجهات الحكومية ذات العلاقة .

التعليم التجاري :

وباستمرار قطاع الأعمال الخاص في تنوعه وازدياد مقدرته على المنافسة ، فان الطلب على القوى العاملة بالمستوى الجيد والمعرفة في مجالات الأعمال التجارية سيرتفع بدرجة كبيرة عما كان عليه في الماضي . وسيتم تقويم تنفيذ المبادرات الهادفة لدعم تدريس المواد التي تتعلق بقطاع الأعمال في المراحل الثانوية والجامعية ، وتوسعة برامج التدريب ، قصيرة المدى ، التي تقدم المهارات العملية لقطاع الأعمال . كما سيتم دراسة امكان انشاء كلية للدراسات العليا في مجال ادارة الأعمال ، لتقديم مستوى متقدم من التعليم والمهارات الفنية في هذا المجال . كما أنه لابد من التفكير في تمويل مثل هذه المؤسسة من هبات القطاع الخاص ، واتاحة الفرصة له في المشاركة بإدارتها .

تنمية الأعمال الصغيرة :

تعد الأعمال الصغيرة مصادر رئيسية للنمو والتوظيف والتجديد والابتكار ، أكثر من الأعمال الكبيرة ، في كثير من الاقتصادات . ويتطلب نجاح الأعمال الصغيرة اتباع سياسات متميزة ، وبرامج مساعدات مالية وفنية واستشارية محددة . وسيتم خلال خطة التنمية الخامسة ، تقويم الاجراءات الجديدة والمستهدفة لقطاع الأعمال الصغيرة ، والتي توفر المدخلات للقطاعات الانتاجية أو تدعم زيادة الصادرات .

ومن المجالات التي ينبغي دراستها ، النظر في امكان زيادة التمويل ، وتنفيذ برامج مساعدات فنية واستشارية ذات تكلفة منخفضة ، أما من خلال بنك التسليف السعودي ، الذي يقدم في الوقت الحاضر برنامج مساعدات مالية محدودة وعلى نطاق ضيق من الأعمال الصغيرة أو انشاء بنك متخصص للأعمال الصغيرة .

جمعيات القطاع الخاص :

تظهر الحاجة مع نمو وزيادة تعقيدات الاقتصاد الوطني بمرور الزمن ، لايجاد جمعيات متخصصة لا تهدف الى الربح تقوم بتقديم خدمات مهنية لأعضائها ، وتعمل كمراكز للمعلومات المتخصصة في القضايا الصناعية والمهنية . وقد بلغ الاقتصاد السعودي مرحلة يمكن فيها دعم عدد من تنظيمات الأعمال الجديدة . وسيتم تشجيع المؤسسات غير الربحية عن طريق تسجيلها وتنظيمها ، ان اقتضى مجتمع الأعمال مساندة هذه النشاطات .

تحسين فرص الأعمال للمرأة ضمن القطاع الخاص :

تشكل المرأة السعودية عنصرا تنظيميا وموردا ماليا مهما في الاقتصاد الوطني . اذ ان العديد من النساء السعوديات يمتلكن ويعملن على ادارة بعض الأعمال ، الأمر الذي يتطلب توفير برامج متخصصة وموسعة من قبل القطاعين الحكومي والخاص لهن ، من أجل تطوير فرص الأعمال للمرأة في الاقتصاد الوطني ، وذلك وفقا لمباديء الشريعة الاسلامية . ومن هذا المنطلق ، ستتخذ خلال خطة التنمية الخامسة ، المبادرات الهادفة الى تحديد فرص الأعمال المحتملة للمرأة ، ومراجعة الأنظمة واللوائح التي تؤثر في استثمارات المرأة ، والتحري عن دورات جديدة في تعليم المرأة أساليب الأعمال في المدارس والجامعات ، واستحداث الطرق اللازمة لتقديم المساعدات المالية والفنية للنساء من أجل البدء بأعمال جديدة ، مع دراسة جدوى اقامة شركات برؤوس أموال مشتركة تدار من قبل النساء ، والتي من خلالها يتم توجيه رؤوس أموالهن للاستثمار ، والحصول على القروض التجارية .

الفصل الثامن

قطاع الخدمات المالية

٨ — قطاع الخدمات المالية :

يتميز النظام المالي بأهمية خاصة خلال خطة التنمية الخامسة عنه في الخطط السابقة في تحقيق أهداف الخطة ، وذلك نتيجة لتحول تركيز التنمية نحو نشاطات القطاع الخاص . وحيث يتوقع أن تنمو استثمارات القطاع الخاص غير النفطي خلال فترة خطة التنمية الخامسة بمعدل نمو سنوي حقيقي قدره (٨ر٦٪) مع محدودية توفر القروض عن طريق مؤسسات الاقراض المتخصصة ، وحصر مستوياتها بما تحصل عليه من استرجاعات قروضها السابقة . ونتيجة لذلك سيزداد اعتماد تمويل نمو القطاع الخاص وتنويع نشاطاته على البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى ، اضافة لما يتوقع لهذا القطاع من دور هام في تمويل سندات التنمية .

١/٨ التحديات الأساسية التي تواجه الخدمات المالية :

هناك ثلاث وظائف أساسية للنظام المالي في الاقتصاد الوطني . الوظيفة الأولى هي ، حشد موارد المجتمع المالية في الأوعية الادخارية والحسابات المصرفية المختلفة ، في حين تتمثل الوظيفة الثانية في توجيه الأموال نحو الاستخدامات المنتجة في الاقتصاد من خلال القروض أو الاستثمار في الأسهم والسندات ، أما الوظيفة الثالثة فهي العمل كوسيط فعال بين مصادر الأموال ومستخدميها .

وبالرغم من التطور الهائل الذي طرأ على النظام المالي في المملكة خلال العشرين سنة الماضية الا أنه مازال يحتاج الى المزيد من التعزيز لكل من هذه الوظائف الثلاث حتى يصبح أكثر كفاءة في مقابلة متطلبات الاستثمار خلال خطة التنمية الخامسة ، ومن ذلك تنويع البدائل الاستثمارية المتاحة للمدخرين وأصحاب الأصول المالية وتوفير الفرص للأفراد لاستثمار مدخراتهم الشخصية في مشاريع منتجة داخل المملكة بدلا من استثمارها في أسواق المال الأجنبية أو في الموجودات المادية غير المنتجة مثل الأراضي والذهب . ويعد اصدار الحكومة لسندات التنمية خلال السنتين الأخيرتين من خطة التنمية الرابعة خطوة هامة في هذا الاتجاه ، اذ انها توفر فرصاً استثمارية ملائمة تؤدي الى تشجيع الادخار والمساهمة المتزايدة من قبل المستثمرين الأفراد . ويساعد تطوير أدوات الاقراض طويلة الأجل وأسواق الأسهم الى توفير المزيد من فرص الاستثمار والى تطوير سوق المال المحلية . ويتوقع أن يقوم النظام المالي بدور أكبر في تمويل المرافق والمعدات الانتاجية ، اذ يبلغ اجمالي الاستثمارات المستهدفة خلال خطة التنمية الخامسة حوالي (٣٨٦) بليون ريال ، حيث يتوقع نمو هذه الاستثمارات بمعدل سنوى حقيقي مقداره (٧٪) . وتشكل الاستثمارات المتوقعة من قبل القطاع الخاص حوالي (٣٧٪) من هذه الاستثمارات الكلية أو ما يعادل (١٤٤) بليون ريال ، بالاضافة الى ما يستثمره القطاع الخاص في سندات التنمية الحكومية . وهذا يتطلب استثمار جزء أكبر من موجودات النظام المصرفي داخل المملكة ، علاوة على التوسع في الخدمات المالية المساندة لقطاع الأعمال .

ولتحقيق هذا البرنامج الطموح من الاستثمارات لابد من مواجهة التحديات الرئيسية التالية :

- اجتذاب نسبة أكبر من المدخرات الخاصة المحلية لاستثمارها في نشاطات الاقتصاد الوطني من خلال توفير وسائل الاستثمار المربحة والمضمونة والممكن تحويلها بسهولة الى سيولة نقدية .
- تشجيع البنوك على القيام بالمزيد من الاقراض المحلي مع تنويع ماتقدمه من خدمات مالية .
- تطوير نظام مالي خاص وموسع من خلال تشجيع انشاء شركات الوساطة المالية غير المصرفية ، التي تتنافس وتتكامل خدماتها مع خدمات البنوك التجارية ، خاصة تلك التي تقدم القروض طويلة الأجل مثل تمويل شراء وتأجير المعدات ، وشركات التأمين التعاوني ، وغيرها .
- تشجيع تنمية أسواق المال لاسيما أسواق الأسهم لجعلها أكثر كفاءة ونشاطا .

٢/٨ تطور القطاع المصرفي في ظل الخطط السابقة :

ازداد حجم الودائع بصورة سريعة نتيجة ازدياد عدد البنوك وفروعها والتحسن المستمر في الخدمات المصرفية . كما قامت البنوك أيضا بتعزيز ودعم قواعدها الرأسمالية بالاضافة الى تعزيز احتياطياتها . وكما يتضح من **الشكل (١/٨)** ، شهد اجمالي موجودات القطاع المصرفي نموا سريعا خلال العشرين سنة الماضية .

وبالرغم من الزيادة الكبيرة في الموارد المالية المتاحة لدى البنوك العاملة في المملكة ، الا انها لم تتوسع في الاقراض والاستثمار المحلي بالدرجة نفسها ، ولذلك أخذت نسبة القروض الى اجمالي الودائع في الانخفاض منذ بداية خطة التنمية الثالثة ، اذ تراجعت هذه النسبة من ذروتها التي بلغت (٥٩٪) عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ الى (٤٦٪) عام ١٤٠٧/١٤٠٨هـ ، ثم عادت للارتفاع الى (٤٩٪) عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ . وفي الوقت ذاته ، زادت البنوك من حيازة الأصول المالية في الخارج (**شكل ٢/٨**) . ومن الممكن تفسير هذا الاتجاه ، المتمثل في الابتعاد عن الاقراض المحلي ، جزئيا ، بتباطؤ النشاط الاقتصادي خلال خطة التنمية الرابعة ، بالاضافة الى ما نشأ عن ذلك من عجز في سداد القروض ، والصعوبات التي واجهت تحصيل البعض الآخر ، مما أثر بالتالي على ربحية العديد من البنوك . ومن أجل تصحيح أوضاعها المالية لجأت البنوك الى زيادة الاحتياطيات ومخصصات الديون المعدومة بصورة كبيرة ، كما عملت بنظام القروض المضمونة برهن عقاري ، مما ساعد أيضا على اعادة جدولة الكثير من القروض .

٣/٨ نمو القطاع المالي خلال خطة التنمية الخامسة :

بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات المالية (المصارف ، والتأمين ، وخدمات الأعمال) في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي نسبة قدرها (٦ر٢٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ . ويستهدف لهذا القطاع زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لتصل الى (٧ر٢٪) عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، ويتوقع نمو هذا القطاع خلال فترة خطة التنمية الخامسة بمعدل نمو حقيقي قدره (٦ر٦٪) بالسنة .

شكل رقم (٨ - ١)

موجودات البنوك التجارية

١٣٩٠ - ١٤٠٨هـ

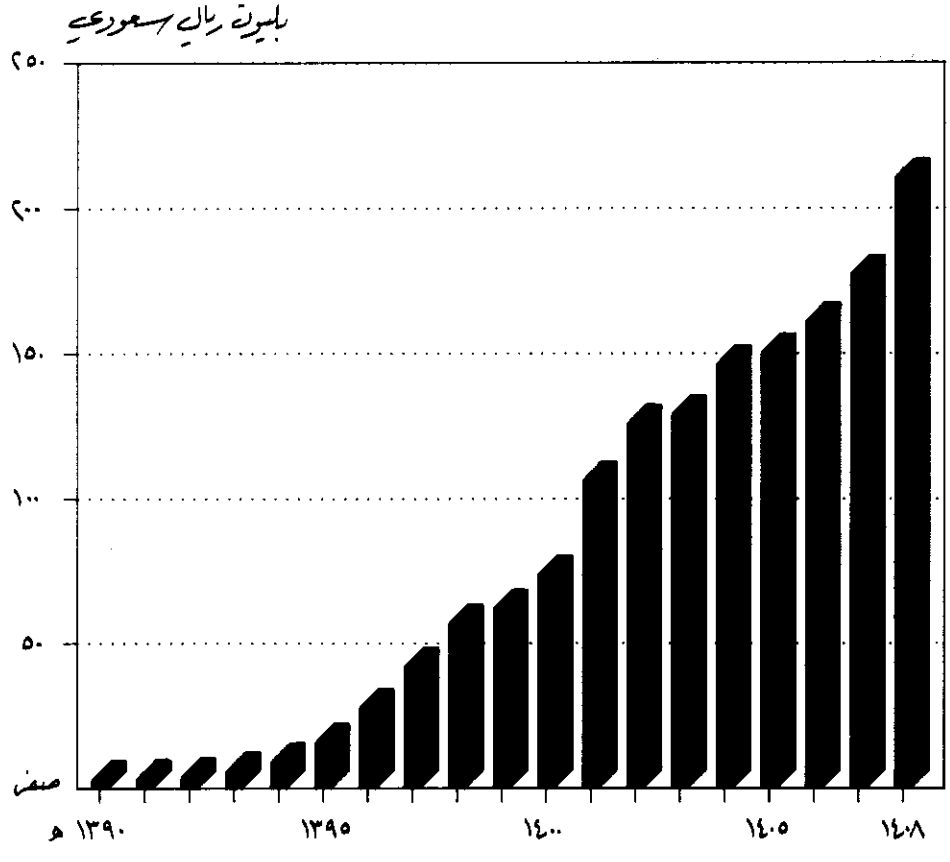

شكل رقم (٨ - ٢)

الموجودات الأجنبية نسبة لمجموع موجودات البنوك التجارية
١٣٩٠ - ١٤٠٨هـ

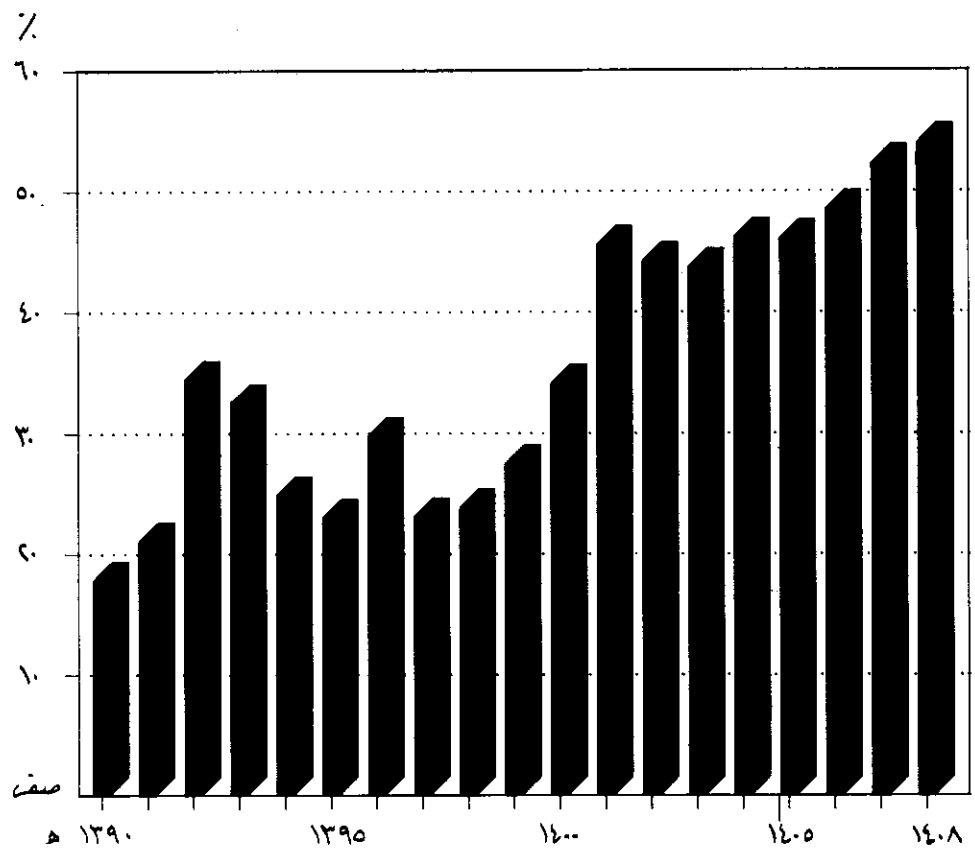

٤/٨ تنمية المؤسسات المالية وسياساتها :

تؤكد خطة التنمية الخامسة الحاجة الى تشجيع مستويات مرتفعة من استثمارات القطاع الخاص بما يحقق تنويع النشاطات الاقتصادية . وتعد استعادة الموجودات المالية للقطاع الخاص من الخارج الى جانب اجتذاب مستويات عالية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى المملكة ركيزتين لهذه السياسة . فبالاضافة الى المجالات الاستثمارية التي طرقها القطاع الخاص ، تعد زيادة الفرص المربحة لاستثماره في مجال البتروكيماويات وغيرها من الصناعات التحويلية الموجهة لأغراض التصدير ، والنشاطات الجديدة لاحلال الواردات ، وفي مشروعات عامة منتقاة ، ركائز رئيسية اخرى لاستراتيجية تنمية القطاع الخاص . ويتطلب تحقيق ذلك احداث المزيد من التحسينات في النظام المالي خلال خطة التنمية الخامسة .

١/٤/٨ البنـــوك التجاريـــة :

تقوم البنوك التجارية عادة بالاقراض قصير الأجل ، وذلك لكون حوالي (٩٠٪) من قاعدتها المالية تمثل ودائع سائلة قصيرة الأجل . ولكي توسع البنوك التجارية من مشاركتها في التمويل المتوسط والطويل الأجل ، يتطلب الأمر تنمية أدوات دين قابلة للتداول في الأسواق الثانوية بحيث تمكن المؤسسات المصرفية من الاحتفاظ بالسيولة . وقد يتحقق ذلك عن طريق انشاء بنوك أو شركات تمويل متخصصة يمتلكها القطاع الخاص ، وتصدر سندات في سوق المال لتغطية احتياجات التمويل طويل الأجل لمشروعاتها في كافة مجالات الصناعة والتجارة والأعمال . ولقد أثبتت خبرة البنوك التنموية الخاصة هذه نجاحا في الدول النامية .

وفي الواقع أن البنوك التجارية السعودية تتمتع بوضع مالي راسخ يمكنها من انشاء أوعية متخصصة في التمويل طويل الأجل وذلك لارتفاع نسبة رأس المال وحقوق المساهمين فيها . حيث تمثل هذه النسبة (١٠٪) من اجمالي الميزانية مقارنة بحوالي (٤٪) في البنوك العالمية . ويحتاج قيام هذه المؤسسات المتخصصة في اقراض المشروعات ، الى بعض التغيير في نظام الرقابة على البنوك وبالذات فيما يتعلق بالسماح للبنوك التجارية بالمساهمة في رؤوس أموال الشركات والبنوك الأخرى .

٢/٤/٨ المؤسسات المالية غير المصرفية :

تتطلب المرحلة القادمة من مراحل التنمية تطوير الوسطاء الماليين غير المصرفيين كمؤسسات الاقراض المتخصصة ، وبنوك تنمية الصادرات ، والأسواق المالية (الأسهم والسندات) ، وشركات التأجير التمويلي ، وشركات التأمين ، وشركات رأس المال المشترك ، لتصبح مصادر هامة للتمويل طويل الأجل .

وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المؤسسات المختلفة :

ـ **مؤسسات الاقراض المتخصصة :**

تتمتع مؤسسات الاقراض المتخصصة بالدعم المباشر من الميزانية العامة ، وتقوم بتقديم القروض لآجال طويلة وبتكلفة منخفضة نسبيا . ويتوقع خلال خطة التنمية الخامسة أن تحقق معظم هذه المؤسسات المتخصصة درجة عالية من التمويل الذاتي حيث تفي مواردها من أقساط تسديد القروض القائمة لتغطية قروضها الجديدة لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة .

وقد بلغت موجودات هذه المؤسسات المالية (١٩٧) بليون ريال في عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ أي ما يقل بحوالي (١٠٪) عن اجمالي موجودات البنوك التجارية . وقد بلغت قيمة القروض التي قدمتها هذه المؤسسات منذ انشائها مايزيد عن (١ر٢٣٤) بليون ريال . ويوضح **الجدول (١/٨)** الوضع التراكمي لقروض مؤسسات الاقراض المتخصصة ، أما في فترة خطة التنمية الخامسة ، فقد حددت أهداف الاقراض لمؤسسات الاقراض المتخصصة لتعكس الوضع الاقتصادي ومرحلة التنمية التي شهدتها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، ومايتوقع حصول تلك المؤسسات عليه من دخل نتيجة لأعادة تسديد القروض القائمة لها والتي ستشكل المصدر الرئيسي للاقراض خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

والجدول (٢/٨) يلخص أهداف الاقراض الرئيسية لمؤسسات الاقراض المتخصصة وبرامج التمويل .

جـــدول رقم (١/٨)
اجمالي القروض المقدمة بواسطة مؤسسات الاقراض المتخصصة
ـ القيمة التراكمية حتى نهاية عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ ـ

المؤسسة	(بليون ريال)	النسبة (٪)
صندوق التنمية العقارية	٩١ر٧	٣٩
صندوق الاستثمارات العامة	٦٣ر٥	٢٧
صندوق التنمية الصناعية السعودي	٤٩ر٤	٢١
البنك الزراعي العربي السعودي	٢٢ر٨	١٠
بنك التسليف السعودي	٣ر٠	١
برامج الأقراض المتخصصة	٣ر٧	٢
اجمـــالي القـــروض	**٢٣٤ر١**	**١٠٠**

جـدول رقم (٢/٨)
قروض مؤسسات الاقراض المتخصصة
خلال خطة التنمية الخامسة

المؤسسة	القروض (بليون ريال)
البنك الزراعي العربي السعودي	٦ر٩
صندوق التنمية الصناعية السعودي	٤ر٥
صندوق التنمية العقارية	١٨ر٤
بنك التسليف السعودي	١ر٧
صندوق الاستثمارات العامة	٥ر٠
برامج الاقراض المتخصصة	٠ر٤
المجمـــوع	**٣٦ر٩**

— **بنك تنمية الصادارت المقترح :**

يجرى حاليا دراسة امكانية انشاء مؤسسة متخصصة يديرها القطاع الخاص لتشجيع الصادرات السعودية . وستعمل هذه المؤسسة المقترحة على توفير القروض التجارية لتمويل رأس المال المحلي العامل وتمويل عمليات التصدير ، وكذلك تغطية احتياجات المصدرين من الأموال ، وهو ما لا تفعله البنوك التجارية في الوقت الحالي ، حيث تقوم بتمويل التحويل للدفع بعد التسليم الفعلي لقيمة الصادرات ، ويمكن أن يقوم بنك تنمية الصادرات وعلى سبيل المثال بتقديم الآتي للمصدرين :

— برنامج لضمان قروض رأس المال العامل والمطلوب توفرها قبل التصدير الفعلي . ويمكن أن يتم تقديم هذه القروض للمصدر بواسطة بنك تجاري ، ويقدم بنك التصدير ضمانا لسداد (٨٠٪) من قيمتها على سبيل المثال ، وهذا يترك البنوك التجارية لتحمل (٢٠٪) من مخاطر القرض .

— اتخاذ اجراءات تأمين القروض لغرض توفير تغطية كاملة للخسائر الناجمة عن الحروب والمصادرة وصعوبات تحويل العملة ، وكذلك تغطية لجزء من الخسائر التي قد تنجم عن افلاس المشتري أو عجزه عن السداد .

— **ايجاد سوق أكثر فعالية للأوراق المالية :**

توسع سوق الأوراق المالية للشركات السعودية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة الى أن بلغت قيمة صفقات الأسهم ، التي تتم حاليا من خلال البنوك التجارية (٩ر١) بليون ريال في عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ (**الجدول ٣/٨**) . ومع ذلك يلاحظ انخفاض نسبة القيم المتداولة في السنة الواحدة بالنسبة لاجمالي قيم الأسهم المسجلة .

جـــدول (٣/٨)

بيان بتداول الأوراق المالية من خلال البنوك التجارية والشركات المساهمة المسجلة

	١٤٠٨/١٤٠٩هـ
مجموع قيمة الأسهم المسجلة (ببلايين الريالات)	٨٠ر٦
مجموع قيمة الأسهم المتداولة (ببلايين الريالات)	١ر٩
قيمة الأسهم المتداولة كنسبة مئوية من الأسهم المسجلة	٢٪
مجموع عدد الأسهم المتداولة (بالملايين)	١٤ر٦
مجموع الشركات المساهمة المسجلة	٥٢

وسيؤدي وجود سوق منظمة ونشطة للأوراق المالية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية للمملكة ، وذلك عن طريق :

- توفر رأس المال المساهم بدلا من القروض ، وعلى نطاق واسع لقطاع الأعمال .
- توفر الفرص للجمهور للمساهمة في ملكية الشركات ومن ثم زيادة مساهمتهم في تعزيز نمو القطاع الخاص .
- التوسع في استخدام الوسائل المالية والتي تتيح للمستثمرين مزيجا من المخاطر والمنافع ، وبالتالي تساعد على زيادة حجم الادخار والاستثمار المحلي .
- العمل على توزيع رأس المال بشكل أكثر كفاءة من خلال ايجاد أسعار عادلة للأسهم والسندات مع تقليل تكاليف بيعها وشرائها .

تعد الاجراءات الحالية لسوق الأوراق المالية بطيئة ومعقدة لدرجة كبيرة ، اذ تأخذ عملية اصدار الأسهم فترة طويلة قد تمتد الى سنتين ، أما المعاملات المتعلقة بنقل الملكية بين الأفراد فقد تمتد من أسبوع الى شهرين . كذلك يصل المشتري الى البائع في معظم الأحيان بمجهوده الخاص ،

وهو ما يحد من تقسيم الأسهم الى مجموعات صغيرة لتتناسب مع احتياجات المشترين ، وتنعكس هذه المعوقات في وجود فرق كبير بين السعر المعروض والسعر المطلوب ، مما يدل على عدم كفاءة وعملية آلية السعر . لذا ينبغي النظر في انشاء سوق للأوراق المالية أكثر فعالية تحت رقابة وسيطرة الدولة لمنع المضاربات الضارة . وتتيح التحسينات السريعة التي أدخلت على برامج استخدام الحاسب الآلي في معاملات الأوراق المالية فرصا مواتية لادخال أحدث النظم لتتماشى مع الأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

ولايجاد سوق فعال لتبادل الأسهم لابد ان تتوفر المعلومات المالية بصورة وافية ودائمة وضمان الفرص المتساوية أمام المستثمرين .

ويتوقع أن يكون لوجود سوق مالي فعّال تحت رقابة الدولة وسيطرتها آثار تنموية هامة على القطاعين المالي والمصرفي ككل . حيث سيعمل هذا السوق على تحسين الاجراءات المالية والقانونية ، وتشجيع انشاء مؤسسات الوساطة المالية ، وتحسين توفير المعلومات المتعلقة بالمال والأعمال . كما يتيح أداة للحصول على المعرفة العملية حول التمويل والصناعة ، والتقنية وحول الاقتصاد بصورة عامة . اضافة الى توفير فرص العمل للمواطنين في القطاع المالي .

— **شركات التأجير التمويلي :**

تعد شركات تأجير المعدات الرأسمالية والمصانع مصدرا هاما لتوفير التمويل طويل الاجل للمشروعات ، وبتأجير المعدات والآليات يمكن للمشروعات الحصول على التمويل اللازم دون تقديم ضمانات اضافية ، ولما كانت الضمانات وتوفر التمويل اللازم لعمليات الشراء المباشر تشكل العقبة الأولى أمام الشركات الجديدة لاسيما الشركات الصغيرة ، فان نظام التأجير التمويلي يكون كفيلا بتشجيع النمو السريع في الاستثمار الخاص . ويتوقف نجاح هذا الشكل من أشكال التمويل على توفر الاطار القانوني الذي يمكن الشركة المؤجرة من استرجاع المعدات اذا تخلف المستأجر عن السداد ، وهو ما يستدعي تغيير وتوضيح لبعض الأنظمة القائمة .

ويمكن أيضا استخدام نظام التأجير في توفير مصادر تمويل اضافية عن طريق مساهمة القطاع الخاص في تمويل تشييد المدارس والمرافق العامة وتأجيرها للدولة مع اعتبار جزء من الايجار السنوي المدفوع بمثابة سداد لقيمة الأصول المؤجرة بحيث تؤول ملكية المرفق للدولة بعد اكتمال عملية السداد .

— **شركات التأمين :**

يساهم قطاع التأمين بصورة أساسية في تطوير القطاع المالي ويمكن شركات التأمين من تقديم القروض المباشرة والقروض المضمونة برهن عقاري لحملة وثائق التأمين . وتعد مؤسسات التأمين في البلدان المتقدمة مصدرا رئيسيا للتمويل طويل الأجل .

هناك مجال واسع لمساهمة شركات التأمين في التنمية ، وذلك بالعمل على تطوير دور الشركات وزيادة نسبة مايحتفظ به واستثماره في الداخل من أقساط التأمين ، حيث ان الجزء الأعظم من أقساط التأمين المحصلة يتم توظيفها في الخارج . كذلك فان عمليات اعادة التأمين تتم في الغالب في المراكز الدولية الرئيسية للتأمين .

ولمعالجة هذا الوضع ، وتطوير سوق التأمين المحلية قامت الدولة بانشاء الشركة الوطنية للتأمين التعاوني كشركة مساهمة سعودية برأسمال مدفوع قدره (٢٥٠) مليون ريال . ولابد من تطوير قطاع التأمين عن طريق دمج شركات التأمين الصغيرة في القطاع الخاص بشركة تعاونية للتأمين ذات حجم كبير لتعمل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية في هذا المجال ، وايجاد صناعة اعادة التأمين تضم شركات مساهمة كبيرة ويتوفر لها رأس المال الملائم ، واحتياطيات مالية ، وقوى عاملة فنية مدربة .

— **شركات رأس المال المشترك :**

بدأت شركات رأس المال المشترك بصورة مؤقتة بتقديم التمويل وعلى اساس رأس مال مشترك أو قروض بعوائد مرتبطة بالأرباح ، الى جانب بعض اجراءات الرقابة الادارية . ويعد رأس المال المشترك ملائما لتمويل المشروعات التي يكتنفها الغموض وتفتقر الى المعلومات والضمانات . وتتطلب شركات رأس المال المشترك توفر مجموعة من أصحاب الأعمال ، وبيئة ملائمة لمبادرات القطاع الخاص ، بالاضافة الى أهمية وجود سوق مالية نشطة ومجموعة من المستثمرين لتبادل الأسهم والسندات ، وقد تم خلال خطة التنمية الرابعة تأسيس عدد من شركات رأس المال المشترك لأقامة مشروعات صناعية تحويلية جديدة . وستوفر المشروعات المالية غير المصرفية خلال خطة التنمية الخامسة فرص استثمار مغرية لشركات رأس المال المشترك المتخصصة .

الفصـــل التاســـع

المـــوارد الطبيعيـــة

٩ — الموارد الطبيعية :

يتناول هذا الفصل الأهداف الرئيسية والسياسات والبرامج الرامية الى تنمية موارد المملكة من المياه والطاقة والثروات المعدنية ، كما يناقش الفصل القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية الخامسة تحقيقا للتنمية بعيدة المدى .

١/٩ المياه :

١/١/٩ دور قطاع المياه وأهداف التنمية :

تعد المياه فى مناخ صحراوي كمناخ المملكة أكثر الموارد أهمية بين كافة الموارد الطبيعية . وقد أدركت عمليات التخطيط التنموي هذه الحقيقة بصورة واضحة فى كافة مراحلها ، واعتبرت توافرها عنصرا رئيسيا فى تحديد نطاق التنمية البعيدة المدى . ويتمثل الدور (الاستراتيجي) للقطاع فى تلبية الطلب على المياه لمختلف الفئات المستهلكة وذلك عن طريق استغلال الموارد المائية المتاحة بكفاءة وفعالية وبأقل تكلفة ممكنة ، مع تجنب معدلات السحب الزائد غير الضرورية لموارد المياه غير المتجددة .

وتستند تنمية قطاع المياه الى الأهداف البعيدة المدى الآتية :

- توفير كميات كافية من المياه ذات النوعية الجيدة المطابقة لمقاييس الصحة العالمية لتلبية احتياجات السكان فى المدن والمناطق الحضرية والريفية .
- تأمين امدادات المياه لمواكبة اوجه نشاط التنمية الصناعية .
- توفير متطلبات المياه للزراعة الحديثة لتحقيق مستوى طيب من الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية .
- العمل على تقليل استهلاك الزراعة من المياه بدون التأثير على معدلات النمو المستهدفة .
- المحافظة على احتياطي المياه المؤكد فى الوقت الحالي وتنميته على نحو يتسم بالكفاءة .
- البحث عن موارد مائية جديدة .
- تحقيق ايرادات كافية لتغطية النفقات التشغيلية لانتاج المياه وتوزيعها .

٢/١/٩ الانجازات والقضايا الأساسية :

تحققت زيادة كبيرة فى انتاج المياه خلال خطتي التنمية الثالثة والرابعة ، لتلبية احتياجات المواطنين من مياه الشرب في كافة أنحاء المملكة . ولقد تم خلال خطة التنمية الرابعة انشاء (٨) محطات تحلية جديدة بطاقة (٣٧٤) ألف مترمكعب يوميا ، ليصل عدد محطات التحلية الى (٢٧) محطة عاملة مجموع طاقتها (٩ر١) مليون مترمكعب يوميا .

وبلغت أطوال شبكات المياه التي قامت مصالح المياه والصرف الصحي بتنفيذها خلال الخطة الرابعة (٤١٦٦) كيلومتر وبلغ عدد التوصيلات المنزلية بهذه الشبكات (١٣٦) ألف توصيلة ، كما بلغت أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة (٢٩٧٥) كيلومتر وزاد عدد التوصيلات المنزلية بمقدار (١٢٢) ألف توصيلة .

أما في المجال الزراعي فان توافر الامدادات الكبيرة من مياه الري قد أسهم في نجاح التنمية الزراعية خلال خطة التنمية الرابعة .

ونتيجة لبرنامج انشاء السدود المكثف ، ولا سيما في مناطق التخطيط الغربية والجنوبية الغربية فان معدل استغلال موارد المياه المتجددة (الطبقات السطحية والجوفية غير العميقة) قد تضاعف تقريبا منذ عام ١٤٠٠هـ .

ويعد استمرار تنمية هذه الموارد عنصرا أساسيا في عملية زيادة الموارد المائية في المستقبل .

ويوضح **الجدول (١/٩)** الانجازات التي حققتها المملكة في تنمية موارد المياه خلال السنوات العشر الماضية .

جدول (١/٩)
الميزان الوطني للمياه
(مليون مترمكعب سنويا)

	١٤٠٠هـ	**١٤٠٥هـ**	**١٤١٠هـ**
الطلب على المياه :			
الأغراض البلدية والصناعية	٥١٠	١ر٢٠٠	١ر٦٥٠
الأغراض الزراعية	١ر٨٥٠	٧ر٤٠٠	١٤ر٥٨٠
المجمـــوع	**٢ر٣٦٠**	**٨ر٦٠٠**	**١٦ر٢٣٠**
الموارد المستغلة :			
المياه السطحية والجوفية(القابلة للتجديد)	١ر١٤٠	١ر٨٥٠	٢ر١٠٠
مياه البحر المحلاة	٥٠	٣٣٠	٥٤٠
مياه الصرف الصحي المعالجة	–	١٠٠	١١٠
المياه الجوفية (غير القابلة للتجديد)	١ر١٧٠	٦ر٣٢٠	١٣ر٤٨٠
المجمـــوع	**٢ر٣٦٠**	**٨ر٦٠٠**	**١٦ر٢٣٠**

القضايا الأســاسيـة :

برغم النجاح الكبير الذي حققته المملكة في تنمية مواردها المائية بنهاية خطة التنمية الرابعة فما زالت هناك عدة قضايا أساسية لم يتم معالجتها ، مما أعاق ترشيد استغلال الموارد المائية النادرة في المملكة ، حيث لم تشهد السنوات العشر الماضية سوى عدد محدود من الدراسات الميدانية التي تم اجراؤها لزيادة المعرفة بالاحتياطي المؤكد من المياه غير القابلة للتجديد التي توجد في سبع طبقات أساسية وثمان طبقات ثانوية . وفي الوقت نفسه زاد معدل السحب من المياه الجوفية غير القابلة للتجديد عن عشرة أضعاف ، ويعزى ذلك للتوسع السريع في الزراعة ولاسيما انتاج القمح . وقد ارتبط معدل النمو العالي في انتاج القمح بصورة وثيقة مع معدل النضوب السريع لموارد المياه غير القابلة للتجديد .

ومن المعوقات الأخرى التي حالت دون تحقيق فاعلية ادارة المياه ما يأتي :

- تأخر اعداد الخطة الوطنية للمياه ، والتي توقف العمل بها عام ١٤٠٣هـ بعد الجهود المكثفة التي بذلتها وزارة الزراعة والمياه لمدة ثلاث سنوات .
- لم يتم استكمال بعض الدراسات الهيدروجيولوجية اللازمة لتكوين قاعدة بيانات دقيقة تساعد على الانتهاء من اعداد الخطة الوطنية للمياه وتحديث تقديرات الاحتياطي المؤكد من المياه في الطبقات الحاملة للمياه الجوفية الرئيسية منها والثانوية .
- عدم كفاية التنظيمات الادارية الخاصة بتنمية الموارد المائية للمملكة بصورة فعالة ، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالمياه .
- لم يتم احراز تقدم كبير في نقل بعض مسؤوليات توفير امدادات المياه من وزارة الزراعة والمياه الى وزارة الشؤون البلدية والقروية .
- عدم توفر الحوافز التشجيعية للتنمية الصناعية الأقل استخداما للمياه .
- ضآلة التقدم الذي تحقق في معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الأغراض الزراعية والصناعية والترفيهية ، وتغذية المياه الجوفية .

٣/١/٩ دور الحكومة والقطاع الخاص :

سوف تستمر الدولة فى الاضطلاع بدور مؤثر وحاسم فى التخطيط للموارد المائية وادارة عملية الاستفادة منها . وسوف يقتضي هذا الدور اعادة النظر في التنظيمات الادارية لقطاع المياه بما يتلائم ومسؤولياته .

وعلاوة على ماتقدم ولتلبية الحاجة الى تدعيم امدادات المياه على المدى البعيد فمن المتوقع أن تشهد فترة خطة التنمية الخامسة استثمارات اضافية في بعض مشروعات معالجة المياه وأنظمة التوزيع ومحطات التحلية ، وسوف يتم تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل بعض تلك الاستثمارات .

٤/١/٩ **السياسات والبرامج الرئيسية :**

سيتم تحقيق الأهداف الرامية الى تنمية الموارد المائية خلال خطة التنمية الخامسة ومابعدها عن طريق السياسات الآتية :

١ – وضع برنامج مرحلي لترشيد استهلاك المياه والمحافظة عليها من خلال تنفيذ نظام تعرفة استهلاك المياه وتحصيل الايرادات لتوفير موارد مالية كافية تغطي النفقات التشغيلية لانتاج المياه وتوزيعها على مختلف فئات المستهلكين .

٢ – الالتزام التام بتطبيق اللائحة التنفيذية لنظام المحافظة على مصادر المياه ، ومراقبة الاستهلاك الزراعي للمياه .

٣ – اعادة تقويم اعانات حفر الآبار وشراء المضخات ، والإبقاء على اعانة معدات الري والتطبيقات التقنية التي تحقق الاقتصاد في استهلاك المياه (مثل التوسع في استخدام البيوت المحمية لانتاج الخضروات) .

٤ – استئناف الدراسات (الهيدروجيولوجية) للطبقات الرئيسية والثانوية الحاملة للمياه لمعرفة المزيد من المعلومات عن موارد المملكة المؤكدة من المياه غير القابلة للتجديد . وتتضمن هذه الدراسات حفر آبار استكشافية وآبار مراقبة واجراء اختبارات ضخ وتحديد نوعية المياه ومراقبة الطبقات الحاملة للمياه التي يجري استغلالها وذلك عن طريق المراقبة الحقلية واستخدام نماذج رياضية لمعرفة وضع المياه الجوفية . وعلاوة على ذلك فسوف يستمر اجراء دراسات المياه المتعلقة بادارة موارد المياه القابلة للتجديد بالاضافة الى استمرار دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقترحة لتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي . وسوف تفيد هذه الدراسات في تكوين قاعدة بيانات دقيقة تساعد على الانتهاء من اعداد الخطة الوطنية للمياه .

٥ – العمل على الانتهاء من اعداد الخطة الوطنية للمياه ، بما في ذلك نظام المياه الوطني ولوائحه التنفيذية . وتهدف الخطة الوطنية للمياه بصورة أساسية الى المحافظة على مخزون (استراتيجي) من الموارد المائية غير القابلة للتجديد من خلال التأكيد على تأمين امدادات المياه لسكان المملكة ونشاطاتها الصناعية بالاضافة الى المشروعات الزراعية ذات الكفاءة في استهلاك المياه لتوفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء ، علاوة على التقليل من أي آثار سلبية تعود على البيئة .

البرامج الرئيسية :

سوف يتم خلال فترة خطة التنمية الخامسة تنفيذ عدد من البرامج الرئيسية لقطاع المياه بواسطة أربع جهات حكومية ، وسوف تقوم وكالة وزارة الزراعة والمياه لشؤون المياه بتنفيذ ثلاثة برامج رئيسية هي :

(١) تنمية موارد المياه : ويتضمن تنمية المياه السطحية واعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ، واعداد الخطة الوطنية للمياه على أساس التقويم الشامل لموارد المياه .

(٢) امدادات مياه الشرب .

(٣) الصيانة والتشغيل .

وتتولى المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة مسؤولية تشغيل وصيانة محطات تحلية مياه البحر في كافة أنحاء المملكة . وسوف تستمر المؤسسة في مباشرة مهام التطوير والانشاء لمحطات التحلية . ومن المشروعات البالغة الأهمية التي سيتم تنفيذها في هذا الصدد خلال فترة خطة التنمية الخامسة مشروع محطة تحلية جدة ــ مكة المكرمة ــ الطائف ، بالاضافة الى محطة القنفذة والمرحلة الثالثة من محطة الجبيل والمرحلة الثانية من محطة ينبع ــ المدينة المنورة ، والمرحلة الثالثة من محطة الخبر . وسوف تدرس امكانية قيام القطاع الخاص بصورة فعالة لانجاز محطة واحدة أو أكثر من تلك المحطات بموجب اتفاقيات للانشاء والتشغيل ونقل الملكية . وتتضمن برامج هيئة ادارة وتشغيل مشروع الري والصرف بالأحساء تشغيل وصيانة مرافق الري والصرف بمناطق الأحساء والقطيف .

أما البرامج الرئيسية لوزارة الشؤون البلدية والقروية فسوف تتضمن أعمال التوسع الاضافي والصيانة والتشغيل لشبكات المياه ونظام تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي بالاضافة الى تركيب عدادات للمياه .

٥/١/٩ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

يعد تخفيض معدلات استهلاك المياه بالمملكة من أهم الأهداف الأساسية لقطاع المياه خلال فترة الخطة الخامسة . ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق اجراءات المحافظة على المياه وتبني أساليب أكثر كفاءة في استخدام المياه وتحويل الانتاج الزراعي عن المحاصيل التي تتطلب معدلات استهلاك عالية للمياه ، ولاسيما في المناطق التي تعتمد بصورة كاملة تقريبا على الموارد المائية غير القابلة للتجديد . وفي هذا الصدد فان تسعير المياه يحقق غرضا مزدوجا هو التشجيع على ترشيد استهلاك المياه ضمن مختلف قطاعات الاستهلاك بالاضافة الى زيادة ايرادات الدولة .

وتتمثل الأهداف المحددة التي تسعى الخطة الخامسة لتحقيقها في الآتي :

المحافظة على المياه :

سوف يتم تخفيض اجمالي استهلاك المياه فى المملكة من (١٦٫٢) بليون مترمكعب سنويا عام ١٤١٠هـ الى (١٤٫٩) بليون مترمكعب فى السنة عام ١٤١٥هـ ، بنسبة انخفاض قدرها (٨٪) ، مقارنة بالزيادة الكلية البالغة

(٨٩٪) التي طرأت خلال فترة الخطة الرابعة . وسيكون الانخفاض في استهلاك المياه نتيجة لانخفاض استهلاك الزراعة من المياه ، من (١٤ر٦) بليون متر مكعب سنويا في بداية الخطة الى (١٢ر٧) بليون مترمكعب سنويا في نهاية الخطة ، ويتوقع أن تكون التغيرات في معدلات الاستهلاك نتيجة لتغيير نوعيات المحاصيل ولتكثيف استخدام التقنية ذات العلاقة بتخفيض استهلاك المياه بالاضافة الى اتخاذ اجراءات أخرى مناسبة بما لايؤثر على معدلات النمو المستهدفة للانتاج الزراعي أو القيمة المضافة لقطاع الزراعة .

التغيير في الميزان الوطني للمياه :

يوضح **الجـدول (٢/٩)** التغير المتوقع حدوثه في الميزان الوطني للمياه نتيجة لاجراءات المحافظة على المياه المتمثل في تركيز تخفيض استهلاك المياه على الموارد المائية غير القابلة للتجديد وزيادة اسهام كافة موارد المياه الأخرى .

جـدول (٢/٩)
تأثير اجراءات المحافظة على المياه على الميزان الوطني للمياه
(مليون متر مكعب في السنة)

	١٤١٠هـ	١٤١٥هـ
الطلب على المياه :		
الأغراض البلدية والصناعية	١ر٦٥٠	٢ر٢٠٠
الأغراض الزراعية	١٤ر٥٨٠	١٢ر٦٧٥
الاجمـــالي	**١٦ر٢٣٠**	**١٤ر٨٧٥**
الموارد المستغلة :		
المياه السطحية والجوفية(القابلة للتجديد)	٢ر١٠٠	٢ر٢٠٠
مياه البحر المحلاة	٥٤٠	٨٤٠
مياه الصرف الصحي المعالجة	١١٠	٢٩٠
المياه الجوفية (غير القابلة للتجديد)	١٣ر٤٨٠	١١ر٥٤٥
الاجمـــالي	**١٦ر٢٣٠**	**١٤ر٨٧٥**

ومن الممكن تحقيق الانخفاض المستهدف في استهلاك المياه ، برغم الزيادة المتوقعة في الانتاج الزراعي ، من خلال الاجراءات الآتية :

- ترشيد أساليب استهلاك المياه .
- تطبيق أساليب فنية للاقتصاد في استهلاك المياه ، مثل الري بالتنقيط والزراعة بالبيوت المحمية .
- التحول الى محاصيل أقل استهلاكا للمياه .

شكل رقم (٩-١)

الميزان الوطني للمياه

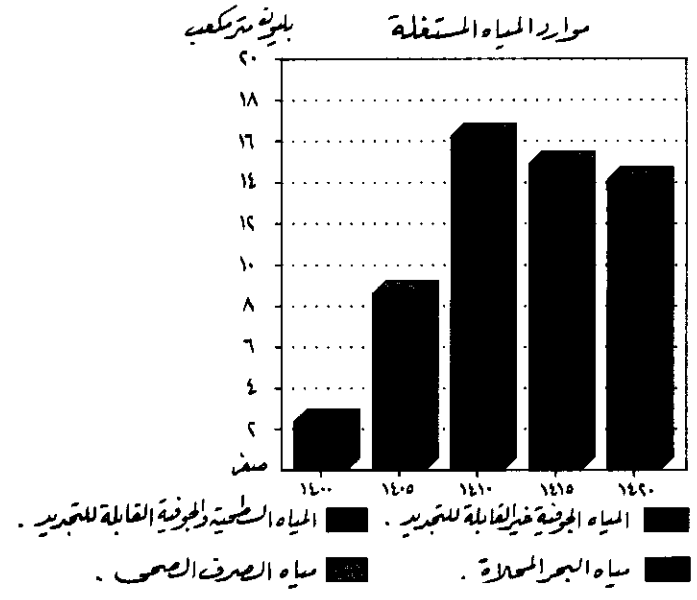

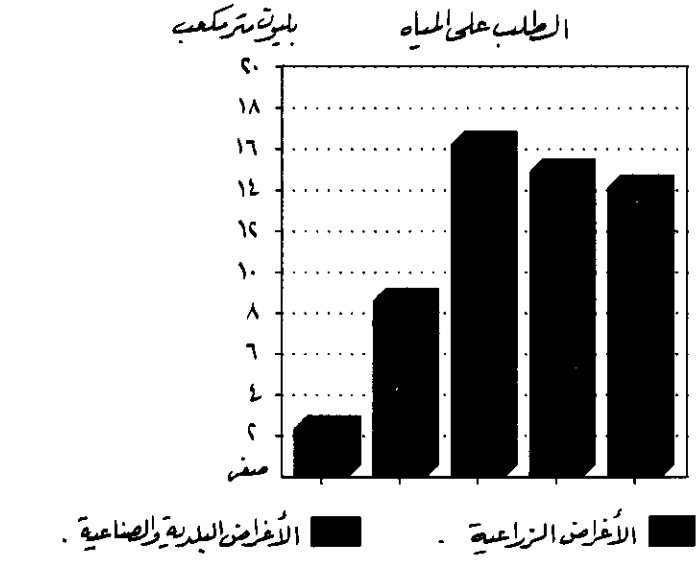

ايرادات الميـــاه :

يتوقع أن تصل ايرادات المياه الى (٤) آلاف مليون ريال عام ١٤١٥هـ وذلك نتيجة للتنفيذ الفعال للبرامج والسياسات ذات العلاقة .

الســـعودة :

وفي مجال تنمية القوى العاملة فسيتم احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية حيث سترتفع نسبة السعوديين من (٩٥٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٩٦٪) عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

٦/١/٩ **الاعتمادات المالية :**

يوضح **الجدول (٣/٩)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع المياه خلال خطة التنمية الخامسة :

جـدول (٣/٩)
الاعتمادات المالية لقطاع المياه
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهـــة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمالي
وزارة الزراعة والمياه ـــ شؤون المياه	ـ	١٢٤٠	٣٤٢٥	٤٦٦٥
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	٢٢٠	٣٥٩٠	١٢٩٨٨	١٦٧٩٨
هيئـة ادارة وتشغيل مشروع الري والصرف بالأحساء	٥٩٥	٨٥	٥٠	٧٣٠
المجمـــوع	**٨١٥**	**٤٩١٥**	**١٦٤٦٣**	**٢٢١٩٣**

(١) النفقات الادارية للرواتب واللوازم والخدمات مشمولة في قطاع الزراعة البند (١/١٠) من الفصل العاشر .

(٢) يوضح الفصل الخامس عشر من وثيقة الخطة نفقات وزارة الشؤون البلدية والقروية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول .

٢/٩ الطاقـــة :

١/٢/٩ دور قطاع الطاقة وأهداف التنمية :

تحتل المملكة مرتبة رئيسية بين دول العالم المنتجة والمصدرة للنفط مما يعطيها دورا بارزا على المستوى العالمي ، باقامة علاقات تجارية دولية وبالمحافظة على استقرار أسعار النفط العالمية واستمرار تدفقه للدول الصناعية بغية تحقيق التوازن بين المنتجين والمستهلكين . وسوف تستمر المملكة في التمسك بهذا الدور في سياستها النفطية .

وعلى الرغم من أن أهداف المملكة بعيدة المدى ترمي الى احداث تغيير في هيكل الاقتصاد الوطني بتحويله — تدريجيا — من اقتصاد يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني الى اقتصاد متنوع المصادر ، فان العائدات النفطية ستبقى ولسنوات عديدة قادمة مصدرا رئيسيا للدخل ، ويعد هذا استمرارا لقطاع النفط في أداء دوره كقاعدة أساسية لدعم جهود التصنيع في المملكة والتي ساهم بها منذ مراحل التصنيع الأولى .

كما أن وجود احتياطيات كبيرة من الموارد (الهيدروكربونية) ستوفر للمملكة ايرادات عديدة لسنوات قادمة . لن يؤخرها عن تعزيز معرفتها بتقنيات الطاقة البديلة والعمل على تطويرها وخاصة في مجال الطاقة الشمسية واستخداماتها في تحلية مياه البحر وبعض المشروعات الزراعية والتي تشكل بدورها عناصر هامة وأساسية في استراتيجية التنمية بعيدة المدى .

وقد تحددت الأهداف العامة لتنمية قطاع الطاقة خلال خطة التنمية الخامسة فيما يأتي :

- المحافظة على الموارد (الهيدروكربونية) وادارتها لتحقيق أقصى الفوائد للمملكة على المدى البعيد مع مراعاة أبعاد المحافظة على البيئة وحمايتها .
- ترشيد اوجه نشاط شركات البترول وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والاستخدام الأمثل للموارد .
- التأكد من أن العلاقات التجارية الدولية للمملكة وسياساتها التسويقية تتماشى مع الأهداف الوطنية لتطوير الزيت والغاز .
- تعظيم عائدات المملكة من عمليات التكرير والصناعات المكملة .
- تطوير استراتيجية تسويق زيوت التشحيم محليا وتشجيع الصادرات منها وفقا لمعايير الربحية التجارية .
- استقطاب وتطوير تقنيات مصادر الطاقة المتجددة والبديلة التي تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية .
- ترشيد استهلاك الطاقة وحث المستهلك المحلي على استخدام المنتجات البترولية بكفاءة وفعالية .

٢/٢/٩ الانجازات والقضايا الأساسية :

تم خلال خطط التنمية المتتابعة العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة النفطية في المملكة ، فعلى الصعيد المحلي تم انشاء تسع مصاف للتكرير للاستهلاك المحلي والتصدير مدعمة بشبكة توزيع تغطي كافة أنحاء المملكة ، كما

أنشئت القاعدة الأساسية لتطوير صناعة بتروكيماوية تتمثل بخمسة عشر مجمعا صناعيا نجحت في تسويق منتجاتها ذات الجودة العالية في الأسواق العالمية على الرغم مما واجهها من عقبات ، مما أكسب الثروة النفطية قيمة اضافية ومساهمة فعالة في ظهور جيل صناعي وطني يتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية ادارة وتشغيل وصيانة وتطوير المجمعات الصناعية وتسويق منتجاتها. واستكمالا لعملية التكامل الرأسي وبهدف توفير المواد الخام اللازمة للمجمعات الصناعية تم انجاز المرحلة الثانية من برنامج تجميع الغاز واستكشاف الغاز غير المصاحب ليكون رافدا للصناعات البتروكيماوية .

ولقد استكملت خلال سنوات الخطة الرابعة اجراءات انتقال اصول شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) للمملكة عام ١٤٠٨هـ وأصبحت تعرف باسم '' شركة الزيت العربية السعودية'' . كما تم انشاء الشركة العربية السعودية للتسويق والتكرير (سمارك) عام ١٤٠٨هـ وذلك تمشيا مع سياسة اعادة تنظيم صناعة النفط السعودية . كما شهدت الخطة الرابعة نجاحا في أنشطة الاستكشافات البترولية ، وعمليات اعادة تقويم الآبار البترولية القائمة حيث بلغ الاحتياطي الثابت وجوده من البترول ما يقدر ب (٣١٥) بليون برميل في عام ١٩٨٩م مما دعم مركز المملكة على الصعيد العالمي باعتبارها أكبر دولة تمتلك احتياطيات نفطية . وفي مجال أبحاث الطاقة الشمسية واستخداماتها تم اعداد مجموعة من البحوث والدراسات باشراف مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية واستمرت أعمال المراقبة والتقويم لأداء المحطة الكهروضوئية التي تمد ثلاث قرى نائية بالطاقة اللازمة ، كما تم استكمال الدراسات المتعلقة بانتاج الهيدروجين وتحلية مياه البحر ، اضافة الى تنفيذ برنامج أبحاث الوقاية من الاشعاعات الذى يدخل ضمن اوجه نشاط المملكة في مجال الطاقة النووية .

أما على الصعيد العالمي فقد ساهمت المملكة من خلال موقعها في منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية ، كما سجلت نجاحا في توسعة اوجه نشاط الصناعة النفطية حيث تضامنت أرامكو السعودية مع تكساكو ـــ كبرى شركات تسويق المنتجات البترولية المكررة في السوق الأمريكية ـــ مما شكل تكاملا لمراحل انتاج النفط ضمنت به المملكة مرافق تسويقية تحفظ لها حصتها في الأسواق البترولية وتضمن للمستهلكين الامدادات الكافية وتزيد من ربحية قطاع تكرير النفط ، فجاء ذلك دليلا واضحا على مقدرة المملكة على تحمل مسؤولياتها على المستوى المحلي والاقليمي والدولي .

القضـــايـا الأسـاسية :

الأسعار واستهلاك الطاقة :

وفرت المملكة المنتجات البترولية المكرره للمستهلكين المحليين بأسعار مدعومة خلال خطط التنمية المتتابعة . بيد أن مستوى وهيكل الأسعار الحالي للمنتجات البترولية المكررة لا يشجع على المحافظة على الطاقة أو ترشيد استخدامها مؤديا الى نمو الاستهلاك المحلي بمعدلات مرتفعة نسبيا ، الأمر الذي يقلل من صادرات المملكة من النفط طبقا لحصص الانتاج المتفق عليها بين دول منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) وما يترتب على ذلك من انخفاض في عائدات التصدير ، مما يتطلب مراجعة شاملة للسياسة السعرية للمنتجات المكررة .

المنتجات البترولية المكررة :

تتحكم عوامل السوق المحلية والعالمية في تحديد الطلب على المنتجات المكررة (كما ونوعا) وقد ظهر أثر ذلك بشكل ملموس في نمو الطلب على المنتجات الخفيفة مما يتطلب الاستمرار في تطوير المصافي فنيا ورفع كفاءتها لتوفير المرونة اللازمة لها والاستجابة لاحتياجات السوق من هذه المنتجات لتحسين معدلات العائد الاقتصادي لقطاع التكرير .

استهلاك الغاز الطبيعي :

تم خلال خطة التنمية الرابعة التغلب على الجزء الأكبر من المعوقات التي حدت من توفر الغاز المصاحب لاستخدامه في الأغراض المحلية . ويرجع ذلك الى عاملين ، الأول : دخول عدد من حقول الغاز غير المصاحب مرحلة الانتاج ، والثاني : استكمال المرحلة الثانية من برنامج تجميع الغاز . وتشير التوقعات الى أن الطلب على منتجات الغاز الطبيعى للصناعات البتروكيماوية سيزداد على المدى المتوسط والبعيد ويتعدى المعروض من الغاز المصاحب وغير المصاحب مما يتطلب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة انتاج الغاز الطبيعي والحرص على أن يكون تصميم الصناعات المحلية مستقبلا قادرا على توفير المرونة في استخدام مواد مختلفة من اللقيم والطاقة .

التوزيع المحلي :

ان الأسلوب المتبع محليا في توزيع المنتجات البترولية المكررة باستخدام الشاحنات (الصهاريج) يحمل في طياته مخاطر عديدة ليس على السلامة العامة فحسب بل وعلى سلامة الطرق ، اضافة الى ارتفاع تكلفته نسبيا والتي تنعكس على المستهلكين. هذا الأمر يتطلب تطوير أسلوب فعال لتوزيع المنتجات البترولية يضمن تحقيق السلامة وخفض التكلفة وذلك من خلال انشاء المزيد من خطوط الأنابيب ومرافق تخزين المنتجات البترولية .

٣/٢/٩ دور الحكومة والقطاع الخاص :

استمرارا ودعما لدور وزارة البترول والثروة المعدنية في ادارة معظم نشاطات قطاع الطاقة ستشهد خطة التنمية الخامسة اعادة تنظيم للصناعة النفطية محليا وعالميا فمن ناحية ستؤدى شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) دورها في اوجه نشاط الاستكشاف وتطوير وانتاج وتسويق البترول الخام في حين تتولى الشركة العربية السعودية للتسويق والتكرير (سمارك) مهام نشاطات تشغيل وادارة المصافي وتسويق المنتجات المكررة ، كما تم دمج الجهات التابعة للمؤسسة العامة للبترول والمعادن ''بترومين'' والتي تعمل في مجال خلط وتسويق زيوت التشحيم والشحوم في شركة بترومين لزيوت التشحيم (بترولوب) وهي الشركة الوحيدة ـــ المتعلقة ببترومين التي تعمل في مجال خلط وتسويق زيوت التشحيم والشحوم داخل المملكة وخارجها .

كذلك سيستمر القطاع الخاص في التوسع في مجال محطات الوقود وتسويق زيوت التشحيم بالتجزئة ، بالاضافة الى توريد الخدمات والمكونات وأعمال الانشاءات والمعدات لقطاع الطاقة .

٤/٢/٩ السياسات والبرامج الرئيسية :

سيتم تحقيق أهداف قطاع الطاقة من خلال السياسات التالية :

- اتباع سياسة انتاج تعكس على المدى البعيد بنية وهيكل الموارد الهيدروكربونية التي يحتوي عليها الاحتياطي الوطني .
- الاستمرار في اعادة تنظيم الشركات القائمة لتحقيق المزيد من الكفاءة.
- تطبيق المعايير التجارية في كافة عمليات الصناعات المكملة والخدمات ذات العلاقة .
- مراجعة الأسعار المحلية للمنتجات البترولية بما يتناسب مع تكلفة الانتاج .
- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في ادارة وملكية الخدمات المتعلقة بقطاع الطاقة .
- تعزيز دور المملكة في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) .
- تعديل تصميم المصافي القائمة وتنفيذ التعديلات الضرورية بحيث تتوفر لها المرونة الكافية لمقابلة مستوى وهيكل الطلب على المنتجات البترولية .
- زيادة توافر الغاز الطبيعي بتطوير موارد جديدة للغاز غير المصاحب وتوسعة الطاقة الانتاجية لبرامج تجميع ومعالجة الغاز .
- تطوير شبكة التوزيع المحلي للمنتجات البترولية بحيث تفي بمتطلبات الكفاءة والسلامة العامة .
- اجراء بحوث تطبيقية في مجالات الطاقة المتجددة والموارد الأخرى للطاقة التي يثبت جدواها للتطوير بالنسبة للمملكة .

البرامج الرئيسية :

سوف يتم تنفيذ هذه السياسات من خلال مجموعة من البرامج أهمها :

- برنامج الصيانة والتشغيل ، وبرنامج الدراسات والبحوث البترولية ، وبرنامج تطوير المرافق والخدمات المساندة ، وأبحاث الطاقة الشمسية ، والأبحاث البتروكيماوية .

٥/٢/٩ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

يتوقع نمو القيمة المضافة لقطاع تكرير النفط بمعدل سنوي مقداره (٤ر٥٪) في المتوسط خلال فترة خطة

التنمية الخامسة ، وتتمثل الأهداف الرئيسية المحددة الأخرى لقطاع الطاقة فيما يلي :

- انشاء (٣٣٤) كيلومتر من خطوط الأنابيب في السنة ضمن شبكة توزيع منتجات البترول .
- زيادة سعة مستودعات تخزين المنتجات البترولية من (٢١) مليون برميل عام ١٤٠٩هـ الى (٢٩) مليون برميل بنهاية فترة الخطة .
- تطوير مدخنة شمسية وبيوت محمية باستخدام الطاقة الشمسية في قطاع الزراعة ضمن اوجه نشاط الأبحاث والتطوير المتعلقة باستغلال الطاقة الشمسية بالاضافة الى تنفيذ سبع مشروعات مختلفة تتعلق بأبحاث الطاقة الشمسية.
- في مجال تنمية القوى العاملة سيتم احلال السعوديين محل غير السعوديين خلال الخطة الخامسة وستزداد نسبة السعوديين من (٥ر٩٢٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٥ر٩٥٪) عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

٦/٢/٩ الاعتمادات المالية (قطاع الطاقة) :

يوضح **الجدول (٤/٩)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الطاقة خلال خطة التنمية الخامسة :

جدول رقم (٤/٩)

الاعتمادات المالية لقطاع الطاقة خلال خطة التنمية الخامسة

(بملايين الريالات)

الجهـــــة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمـــالي
وزارة البترول والثروة المعدنيـــة	٣٧٩	٢٠	٢٢٤	٦٢٣
المؤسسة العامه للبترول والمعادن(بترومين)	٥ر٢٩٦	٥ر١٣	—	٣١٠
المجمـــوع	**٥ر٦٧٥**	**٥ر٣٣**	**٢٢٤**	**٩٣٣**

ملحوظـة :

١ – لايتم تخصيص أي اعتمادات مالية ضمن ميزانية الحكومة لتغطية نفقات مشروعات بترومين التي قدرت بحوالي (١١) بليون ريال .

٢ – أدرجت مخصصات أبحاث وتطوير الطاقة البديلة ضمن اعتمادات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية .

٣/٩ الثروة المعدنيــة :

١/٣/٩ دور قطاع التعدين وأهداف التنمية :

تزخر أرض المملكة العربية السعودية بثروات معدنية وفيرة كالنفط والمعادن على اختلاف أنواعها ، وعلى الرغم من أن الموارد المعدنية غير النفطية تقل أهمية عن الموارد النفطية ، الا أن استكشافها وتطويرها يعد هدفا رئيسيا يرمي الى الاسهام في تنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد . وادراكا من الدولة لأهمية صناعة التعدين فقد أولتها رعاية خاصة في خطط التنمية المتعاقبة حيث ينص الأساس الاستراتيجي الخامس على :

''التطور فى تنمية الموارد الطبيعية ذات الأمل الاقتصادي المستقبلي مثل البحث عن الثروات المعدنية والثروات البحرية وتحديد مناطق وتطوير تلك الثروات واستغلال الغاز المتوفر وتصنيعه الى أقصى حد ممكن'' . ويشكل الاستمرار في تنمية الثروات المعدنية أمرا ملحا ومرغوبا فيه لما للتعدين من آثار ايجابية عديدة تنعكس على الأقتصاد الوطني أهمها :

- تحقيق مورد اضافي للايرادات الحكومية .
- تحقيق المزيد من الصادرات الخارجية للمملكة وتنويعها .
- ايجاد فرص جديدة لاقامة أنشطة صناعية تحويلية في المملكة .
- اجتذاب استثمارات القطاع الخاص نحو النشاط التعديني والصناعات التحويلية الملازمة له .
- الاسهام الفعال في تحقيق التناسق في التنمية الاقليمية .

وينقسم النشاط التعديني الى قسمين رئيسيين :

- المحاجر المحتوية على المواد الخام اللازمة للبناء والتشييد .
- استخراج المعادن الفلزية اللازمة للصناعات التحويلية .

ففيما يتعلق بالقسم الأول فقد حظيت محاجر مواد البناء والمعادن الصناعية باهتمام كبير منذ المراحل الأولى للتخطيط ويرجع ذلك بصفة أساسية الى مبادرات القطاع الخاص من جهة ولتلبية احتياجات صناعة البناء والتشييد وبعض الصناعات من جهة أخرى .

أما القسم الثاني الخاص باستخراج المعادن الفلزية فقد حظي أيضا باهتمام الدولة وتوج بالانتاج الفعلي في منجمين خلال خطة التنمية الرابعة .

وقد شكل هذان النشاطان معا (٨ر١٪) من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ ، وبلغت العمالة بالقطاع ما يقارب (٣٥٠٠) عامل .

٢/٣/٩ الانجازات والقضايا الأساسية :

لقد أدت الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة خلال خطط التنمية السابقة الى استكشاف عدد كبير ومتنوع من الرواسب المعدنية . وتم رصد الكثير من المعلومات عن جيولوجية المملكة العربية السعودية وامكاناتها المعدنية وتم بناء قاعدة من المعلومات ساعدت على تحديد عدد من المكامن والرواسب المعدنية التي تشكل أساسا سليما لتطوير صناعة تعدين بالمملكة .

وقد اتخذت الخطوة الأولى في هذا السبيل بنهاية عام ١٤٠٨هـ عندما دخل أول منجم للذهب في المملكة ، وهو مهد الذهب ، مرحلة الانتاج الكامل ، ومن المقرر أن يبلغ منجم الذهب الثاني ، وهو منجم الصخيبرات ، هذه المرحلة عام ١٤١١هـ .

القضـــايـا الأســاسيـة :

وتنفيذا للتوجيهات السامية وتمشيا مع الأهداف العامة والاسس الاستراتيجية لخطة التنمية الخامسة فسوف تكثف الجهود لتذليل العقبات الادارية والتنظيمية التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في النشاط التعديني . كما سيتم العمل على اصدار اللوائح المنظمة لهذا النشاط ، واصدار الامتيازات التعدينية التي لا تزال قيد الدراسة .

ولما كان النشاط التعديني في المملكة العربية السعودية لا يزال في مراحل نموه الأولى ويفتقد الخبرات الضرورية المتخصصة فان العمل سيجري على بذل كل جهد ممكن لتشجيع الشركات الأجنبية العالمية ذات الخبرات المتخصصة للمساهمة في الاستثمار داخل المملكة لنقل الخبرات المطلوبة ، كما سيتم ادخال تحسينات على نظم التعدين والضرائب واحداث منهج يميل الى اتباع الاسس التجارية بغية مواكبة التقدم المستمر في هذا المجال .

٣/٣/٩ دور الحكومة والقطاع الخاص :

لقد حدد نظام التعدين دور كل من الحكومة والقطاع الخاص في اوجه نشاط التعدين ، حيث ستستمر الحكومة في الاضطلاع بدورها الهام على الصعيدين الاداري والتنظيمي ، وسيكون للمؤسسات الخاصة دور فعال وقوة دافعة في تطوير النشاط التعديني . وتؤدي الدولة دورها من خلال وزارة البترول والثروة المعدنية التي تقوم بالأعمال الجيولوجية الأساسية (مثل المسح الجيولوجي) واستكشاف المكامن المعدنية وتطويرها ، بالاضافة الى الاشراف على نشاطي التحجير والتعدين ومتابعتهما .

وتجدر الاشارة الى أن الأعمال الجيولوجية الأساسية ستكتسب أهمية خلال خطة التنمية الخامسة حيث يتوقع أن يسهم القطاع الخاص في نشاط الاستكشاف المعدني ، مما يخفف عن الدولة بعضا من مهامها في الوقت الحالي .

وستقدم وزارة البترول والثروة المعدنية الدعم والتشجيع للاستثمارات الخاصة في مجال التعدين ، وتنظيم ومراقبة الاستثمارات لضمان اسهامها فى تنمية الاقتصاد الوطني . وتحقيقا لذلك فقد نص البند الثاني عشر من الأساس الاستراتيجي الثالث لخطة التنمية الخامسة على :

شكل رقم (٩ - ٢)

الرواسب المعدنية والفلزية المستخدمة في الصناعة

الرواسب الرئيسية

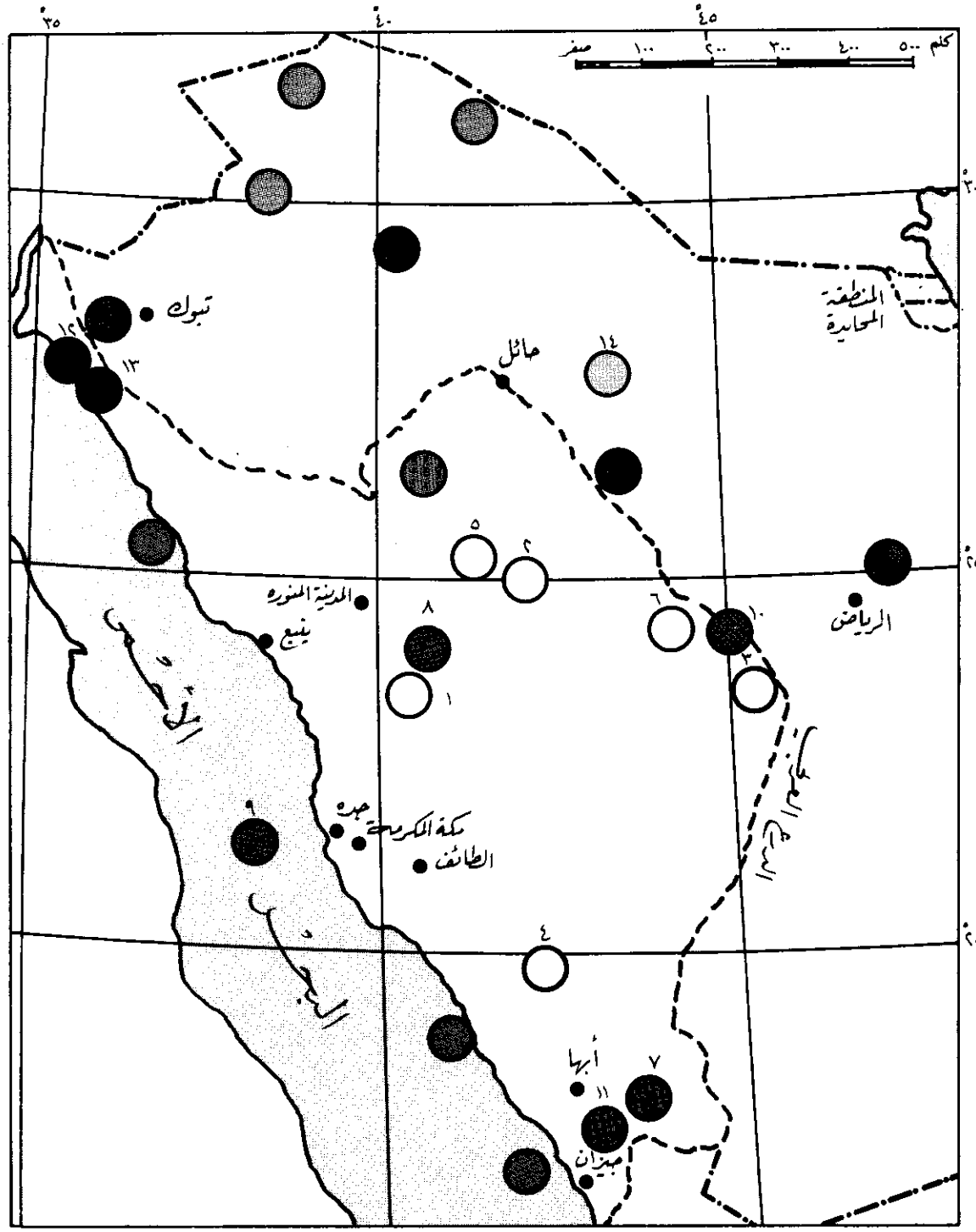

المصطلحات

ذهب وفضة :
١ـ مهد الذهب (ذهب ـ فضة ـ نحاس)
٢ـ الصخيرات (ذهب)
٣ـ الامار (ذهب ـ زنك)
٤ـ الحجار (ذهب)
٥ـ النقرة (ذهب ـ فضة ـ زنك ـ نحاس)
٦ـ سخرا (فضة ـ ذهب ـ رصاص)

نحاس وزنك :
٧ـ المصانع (زنك ـ فضة ـ نحاس ـ ذهب)
٨ـ جبل صايد (نحاس)
٩ـ اطلسس (؟) (زنك ـ فضة ـ نحاس ـ ذهب)
١٠ـ الحنيفة (زنك ـ نحاس)
١١ـ قطام (نحاس ـ فضة ـ ذهب)

بريليوم وثنائيوم ويورانيوم :
١٢ـ قورية
حديد
١٣ـ وادي الصواوين
الأتربة :
١٤ـ الزبيرة (بوكسيت)

فوسفات
منجنيز
بوتاسيوم
رمل السيليكا

ملاحظات : لم تظهر في الخريطة المحاجر لصناعة الاسمنت والصلصال والمواد الأنشائية وأحجار الزينة

'' تعريف المستثمرين بصفة دورية بنتائج الدراسات التي تجريها الجهات المختصة بالتعدين ، وحث المستثمرين على البدء في استغلال الخامات المتوفرة .. وفتح الباب أمام الشركات لاستثمار المعادن المكتشفة وتشجيع الاستثمار بالوسائل المختلفة مثل ايجاد التجهيزات الأساسية'' .

يوصف النشاط التعديني في المملكة العربية السعودية أنه لايزال في طور النمو لذا بدأت الدولة بالدخول في مرحلة الانتاج التعديني بصورة مباشرة من خلال المؤسسة العامة للبترول والمعادن '' بترومين'' في مشروع مهد الذهب وقامت بتمويله تمويلا كاملا بيد أنه لم يحقق الأهداف المتوقعة وهي كفاءة الأداء ومستوى مقبول من الربحية ، ويعزى ذلك الى أنها تجربة أولى تحملت الدولة كل تبعاتها لاكتساب الخبرة والدراية في هذا المجال . الا انه بعد اعادة التنظيم وتغيير المنهج الاداري المرتكز على الأسس التجارية أمكن تخفيض التكاليف وتحقيق شيء من الربحية .

وبناء على ذلك ، وبمقتضى أحكام النظام الساري وكذلك التعديلات المقترح ادخالها على لوائح نظام التعدين ، ستخضع معظم مشروعات التعدين التجارية لدرجات متفاوتة من الاسهام الحكومي فى رؤوس الأموال . ونظرا لأن مساهمة الدولة يجب أن تتم من خلال جهاز حكومي يتمتع بخبرات خاصة في الاستثمار في مجال التعدين ، وفي اطار اعادة التنظيم الحالي لدور ومهام مؤسسة بترومين فسيتم اعادة تقويم اوجه نشاط فرع المعادن التابع للمؤسسة . وتجري الآن دراسة شاملة لاعادة تنظيم قطاع المعادن في بترومين بهدف التوسع في نشاطه والتعجيل بنموه كأحد الأهداف الهامة لتحقيق تنويع القاعدة الاقتصادية .. وسيركز على انشاء شركة منفصلة تملك وتدير جميع المشاريع التعدينية التي تملكها أو تشارك فيها بترومين .

٤/٣/٩ السياسات والبرامج الرئيسية :

لكي يتسنى معالجة القضايا المطروحة وتذليل العقبات التي تعترض تحقيق الأهداف البعيدة المدى للقطاع فسوف يتم تنفيذ السياسات التالية :

- الاستمرار في القيام بأعمال المسح الجيولوجي العام وتحديث المعلومات الجيولوجية ومواصلة بحث واستكشاف الرواسب المعدنية باستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة ، وتقويم الجدوى الفنية والاقتصادية للرواسب المعدنية ذات المقومات الواعدة .
- تقديم المعلومات والمشورة الى المجتمع عن المخاطر الناجمة عن الزلازل والانهيارات الأرضية ، والنشاط البركاني .
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار في النشاط الاستكشافي واستغلال الرواسب المعدنية . وتعريف المستثمرين المحتملين بصفة منتظمة بنتائج الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية المختصة في حقل الاستكشافات المعدنية . وتعزيز السياسات واللوائح والأنظمة المنظمة للتعدين واوجه النشاط ذات العلاقة بهدف تهيئة الظروف المشجعة للاستثمار وضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح الصادرة .

- تشجيع النشاطات التعدينية ، الصغيرة ومتوسطة الحجم ، من خلال تقديم المساعدات المالية والفنية للمشروعات الخاصة ، وعن طريق شراء الخامات المعدنية والمركزات . ومساندة النشاطات التعدينية عن طريق المساعدة في توفير التجهيزات الأساسية ، وتشجيع تنمية النشاط التعديني عن طريق توفير الخامات المساندة وصناعات المعالجة المكملة .
- تطوير منجم الصخيبرات بالاشتراك مع الشريك المتضامن ، وتحقيق مستويات مثلى لانتاج منجم مهد الذهب وزيادة الربحية .
- رفع مستوى كفاءة مهام التنظيم والاشراف .
- الاستمرار في تدريب القوى العاملة السعودية في كافة حقول اوجه نشاط القطاع ورفع قدراتهم ومهاراتهم لاحلالهم محل العمالة غير السعودية .

البرامج الرئيسيـة :

سوف يتم تنفيذ السياسات المقترحة من خلال برامج متعددة من بينها :

- برنامج الخدمات الجيولوجية : ويهدف هذا البرنامج الى توفير البيانات والمعلومات الجيولوجية الأساسية وتقديم الخدمات الجيولوجية المطلوبة للمجتمع . وسوف تتضمن نشاطات البرنامج اعداد الخرائط واجراء الدراسات الجيولوجية لأغراض الهندسة المدنية والجيولوجيا المائية ودراسة الأخطار الجيولوجية . كذلك ستتم دراسة ومراقبة احتمالات الزلازل والانفجارات البركانية والانهيارات الأرضية .
- برنامج استكشاف المعادن : والهدف الرئيسي للبرنامج هو اكتشاف ودراسة مواقع تواجد المعادن .
- برنامج التنمية التعدينية : وسوف يتم بموجبه دراسة احتياطات الخامات المعدنية وخصائص ومزايا التعدين لبعض المواقع المختارة للرسوبيات ذات الأهمية الوطنية والتي لم تجتذب القطاع الخاص .
- برنامج الادارة : يتم ضمن هذا البرنامج تطبيق السياسات والقوانين واللوائح المنظمة لنشاطات التعدين . وسوف يتم اعادة تقويم الهيكل التنظيمي للقطاع على ضوء اللوائح المعدلة لأنظمة التعدين . كما سيتم انشاء ادارة لتشجيع الاستثمارات . وسوف تضطلع ادارة التراخيص والامتيازات لوكالة الوزارة للثروة المعدنية بتقويم طلبات الحصول على تراخيص للتنقيب الاستطلاعي وتراخيص الاستكشاف والتعدين بالاضافة الى مساعدة الجهات ذات العلاقة في اعداد الطلبات التي تقدم للحصول على وثائق نظامية .
- برامج أخرى : تشمل توفير الخدمات المساندة وتنمية القوى العاملة .

وبالاضافة الى ما سبق يوجد برنامج خاص موجه لاعادة تنظيم فرع التعدين التابع لمؤسسة بترومين . حيث سيتم انشاء شركة خاصة بالنشاط التعديني لبترومين تملكها بترومين . وتكون هذه الشركة هي المسؤولة عن ملكية وادارة المشاريع التعدينية التي تملكها بترومين أو تشارك في ملكيتها ، ومن ثم فستكون مؤسسة بترومين بمثابة شركة قابضة وذلك على غرار دورها في الشركة العربية السعودية للتسويق والتكرير '' سمارك '' ، حيث ستتولى تلك الشركة في البداية ملكية وادارة مشروع مهد الذهب وستحل محل بترومين في ادارة وتشغيل مشروع منجم الصخيرات الذي يتم تطويره من قبل الشركة السعودية للمعادن النفيسة وهي شركة تضامنية بين مؤسسة بترومين وشركة تعدين سويدية .

٥/٣/٩ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

من المتوقع أن يتوسع نشاط المحاجر خلال فترة خطة التنمية الخامسة نتيجة للانتعاش المتوقع لنشاطات البناء والتشييد المحلية والاستمرار في احلال مواد البناء المحلية محل مثيلاتها المستوردة . ومن المستهدف أن تحقق القيمة المضافة للقطاعات التعدينية نموا بنسبة (٤٪) سنويا .

وقد دخل الجانب الآخر من قطاع التعدين (أستخراج المعادن وتحويلها واستخدامها) مرحلة النشاط عام ١٤٠٨هـ عندما بدأ أول مناجم الذهب ، وهو مشروع مهد الذهب ، انتاجه الكامل . ومن المقرر أن يبدأ الانتاج في المنجم الثاني ، وهو منجم الصخيرات ، في عام ١٤١١هـ . وهناك موقعان استكملت أعمال استكشافهما وقد تبلغ مرحلة الانتاج الكامل أيضا قبل نهاية فترة خطة التنمية الخامسة .

وفي مجال تنمية القوى العاملة سيتم احلال السعوديين محل غير السعوديين في وكاله الوزاره للثروه المعدنيه وسترتفع نسبة السعوديين من (٥ر٩٩٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (١٠٠٪) عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

٦/٣/٩ **الاعتمادات المالية (قطاع الثروة المعدنية) :**

يوضح **الجدول (٩/٥)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الثروة المعدنية في خطة التنمية الخامسة :

جدول رقم (٩/٥)
الاعتمادات المالية لقطاع الثروة المعدنية
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهـــــة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمـالي
وزارة البترول والثروة المعدنية (وكالة الوزارة للثروة المعدنية)	٢٠٦ر٨	٨٥	١١٠٨	١٣٩٩ر٨

الفصـــل العـاشـر

القطـاعـات الانتـاجيــة

١٠ — القطاعات الانتاجية :

تواصل الدولة في اطار استراتيجية التنمية الشاملة اعطاء الأولوية لنمو القطاعات الانتاجية باعتبارها المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الوطني ولأهمية دورها في دفع عملية تنويع القاعدة الاقتصادية التي ابتدأت مع الخطة السابقة وبزخم أكبر خلال خطة التنمية الخامسة .

وسيتم التركيز خلال خطة التنمية الخامسة على زيادة حصة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي من (٣٨٫٥٪) في بدايتها الى (٤٣٫٣٪) في نهايتها وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو عالية تزيد على تلك في القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى معدل النمو المستهدف للناتج المحلي الاجمالي .

بالرغم من وجود علاقات تبادلية واسعة بين قطاع البناء والتشييد ، والذي يعد من أقدم القطاعات الانتاجية في المملكة ، وبقية القطاعات الاقتصادية ، الا أن بقية القطاعات الانتاجية وبالأخص الصناعة التحويلية والزراعة تتسم بضعف العلاقات التبادلية فيما بينها ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك لحداثتها النسبية .

وبما أن أهمية الترابط والتداخل القطاعي في اطار عملية تنويع القاعدة الاقتصادية تتعدى كونها حسابات كمية محضة ، فسوف تركز خطة التنمية الخامسة على الجانب النوعي لهذا العنصر التنموي الهام من خلال انتهاج سياسات فعالة بهدف توسيع النشاطات ذوات العلاقة التبادلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، وفي المقام الأول بين القطاعات الانتاجية .

ان أهمية الروابط الأمامية والخلفية لكل من القطاعات الانتاجية تكمن في عامل الزخم الذي تنطوي عليه هذه الروابط في دفع عجلة النمو الاقتصادي وفي ضمان حد أدنى من الديناميكية اللازمة لذلك ، وتعطي الخطة الخامسة القدر الكافي لأهمية هذا العامل في تحقيق نمو متوازن ومتكافىء بين القطاعات الانتاجية والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني المتكامل .

يتناول هذا الفصل أهداف وسياسات التنمية في القطاعات الانتاجية والتي تشمل :

- الزراعـــة .
- الصناعـــة .
- الكهربـــاء .
- البنـــاء والتشـــييد .

كما يناقش هذا الفصل القضايا الأساسية التي تمخضت خلال مرحلة تنفيذ خطة التنمية الرابعة والتي ينبغي معالجتها من خلال البرامج المحددة في خطة التنمية الخامسة .

١/١٠ الزراعـــة :

١/١/١٠ دور قطاع الزراعة وأهداف التنمية :

شكل التوسع في مجال الانتاج الزراعي أحد عناصر النجاح الهامة الذي حققته الجهود التنموية في المملكة خلال السنوات العشر الماضية . حيث أدركت المملكة منذ البداية ـــ على خلاف ماحدث في كثير من الدول النامية ـــ أهمية ايجاد قطاع زراعي قادر على النمو الذاتي على المدى البعيد ، كما استجاب القطاع الخاص بصورة ايجابية مع اجراءات الدعم التي اتخذتها الدولة لتحقيق هذه الغاية .

وسوف تستمر الزراعة تلعب دورا حيويا في التنمية وبالذات مع التزايد المتوقع للانتاج السمكي والذي تمتلك منه المملكة امكانات وموارد واعدة والميزة النسبية . وتؤدي التنمية الزراعية المستهدفة أدوارا رائدة في تحقيق الاستراتيجية الوطنية والأهداف العامة للتنمية أهمها :

- الاسهام الفعال في تنويع الاقتصاد السعودي ، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل .
- المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، بصورة مباشرة ، وغير مباشرة من خلال توسيع النشاطات ذوات العلاقة التبادلية وكذلك توثيق الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى مثل الصناعات الغذائية الزراعية ، وصناعة وسائل الانتاج الزراعي والخدمات الزراعية الأخرى .
- مكافحة التصحر والعمل على تحقيق التوازن البيئي .
- رفع مستويات الدخل والرفاهية العامة للمواطنين في المناطق القروية للحد من نزوح السكان الى المدن والمساهمة في تحقيق التوازن السكاني .

وتوفر الأهداف الرئيسية الآتية اطار عمل متسق لتنمية قطاع الزراعة خلال خطة التنمية الخامسة :

١ – الاسهام في تحقيق الأمن الغذائي في المملكة من خلال انتاج سلع ومنتجات نباتية وحيوانية وسمكية متنوعة تتناسب مع امكانات الموارد الطبيعية المتاحة والاستخدام الأمثل للمياه على المدى البعيد .

٢ – تحقيق معدل نمو جيد في انتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسية والمنتجات الحيوانية والسمكية الأساسية بأقل تكلفة ممكنة وبأدنى معدلات استهلاك المياه .

٣ – تحقيق معدل نمو مناسب في انتاجية العمالة الزراعية .

٤ – الاسهام الفعال في توفير فرص العمل للمواطنين في المناطق القروية وتحسين مستوى معيشتهم .

٥ – رفع مستوى الكفاءة الانتاجية والتسويقية للمنتجين الزراعيين ، ومربي الماشية وصائدي الأسماك والشركات ، والأفراد ، والجهات الأخرى ذوات العلاقة بالخدمات الزراعية .

٢/١/١٠ الانجازات والقضايا الأساسية :

حقق القطاع الزراعي نموا ملحوظا خلال خطة التنمية الرابعة، اذ ازدادت القيمة المضافة للقطاع بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٨ر١٣٪) مقارنة بالمتحقق في خطة التنمية الثالثة (٦ر٨٪) والمستهدف في خطة التنمية الرابعة (٦٪) وبالتالي ازدادت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من (٤ر٣٪) عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى (٨٪) بنهاية خطة التنمية الرابعة . أما مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي فقد بلغت (٤ر١٠٪) في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ ، علاوة على ذلك وفر القطاع فرص عمل اضافية اذ ارتفع اجمالي العمالة الزراعية من (٥٣٨) ألف عامل عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى (٥٦٩) ألف عامل عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ . وتحققت زيادات كبيرة في انتاج القمح والدواجن بلغ معدل نموها السنوي المتوسط (١٥٪) و (١٨٪) على التوالي خلال السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية الرابعة ، وانخفضت تكلفة انتاج الطن من بعض المحاصيل كالقمح ، والشعير ، والخضروات المنتجة في البيوت المحمية بدرجة كبيرة ، بينما ازداد متوسط انتاج الهكتار في العديد من المحاصيل بأكثر من (٣٪) في السنة . وقد تجاوز انتاج القمح عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ الطلب المحلي بمقدار (٥ر٢) مليون طن ، كما بلغ الفائض في انتاج البيض (٣٣) ألف طن ، وصادرات التمور حوالي (٢٦) ألف طن . وأتاح النمو السريع في الانتاج المحلي للمنتجات الحيوانية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والألبان (بما في ذلك المجففة) اذ بلغت عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ (٧٥٪) و (٧٢٪) و (٧٣٪) من اجمالي الطلب على التوالي (**الشكل رقم ١/١٠**) . أما الألبان الطازجة فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها (١٠٠٪) . كما ارتفع انتاج الأسماك من (٤٦) ألف طن عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى (٥٣) ألف طن عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ . وقد كانت سياسة الأسعار التشجيعية التي اتبعتها الدولة من خلال المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ، والدعم المتواصل والجهود التي بذلتها وزارة الزراعة والمياه في هذا المجال عوامل رئيسية في تحقيق هذه الانجازات . قامت وزارة الزراعة والمياه خلال خطة التنمية الرابعة بتقويم (٣٢٦٧) مشروعاً زراعيا ومنح التراخيص اللازمة لها ، وتوزيع (٢ر١) مليون شتلة وفسيلة لتحسين انتاج الفاكهة ، والتمور ، علاوة على تقديم خدمات حماية المحاصيل دون مقابل لنصف مليون هكتار سنويا ، كما نفذت برامج ارشاد وأبحاث زراعية فعالة أسهمت بصورة ملحوظة في زيادة الانتاج .

وعلى الرغم من هذه الانجازات ، فقد صاحب النمو السريع للانتاج الزراعي العديد من المشكلات الهيكلية التي تتطلب سياسات محددة لتذليلها خلال خطة التنمية الخامسة .

التوسع الأفقي والطلب على موارد المياه المحدودة :

تم توزيع أكثر من (١ر١) مليون هكتار من الأراضي الزراعية من خلال ''نظام توزيع الأراضي البور'' وذلك في الفترة من عام ١٤٠٠هـ ، وحتى عام ١٤٠٨هـ . وقد ازداد معدل توزيع الأراضي خلال السنوات الأخيرة حيث تم توزيع حوالي نصف مليون هكتار من هذه المساحات خلال السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية الرابعة ، مما أدى الى زيادة اجمالي حيازات الأراضي الزراعية الى (١ر٣) مليون هكتار ، تبلغ المساحة المزروعة منها بالفعل حوالي الثلث .

يتسم مناخ المملكة العربية السعودية بالجفاف وانخفاض معدلات الأمطار ـــ ماعدا المنطقة الجنوبية الغربية ـــ الأمر الذي يجعل كمية المياه المتجددة محدودة أساسا .. فعليه مع التوسع السريع في حيازة الأراضي الزراعية فقد اعتمدت المشروعات الزراعية بشكل رئيسي على المياه الجوفية غير المتجددة التي وفرت أكثر من (٨٠٪) من متطلبات قطاع الزراعة من المياه . وقد ازداد الطلب على المياه الجوفية بمعدلات مرتفعة خلال السنوات العشر الماضية ، حيث استهلكت الزراعة عام ١٤٠٧هـ (١٤) بليون مترمكعب من المياه ، أي حوالي (٩٠٪) من اجمالي حجم الطلب على المياه في المملكة ، يستهلك القمح منها (٣ر٥) بليون متر مكعب من المياه ، وبنسبة (٣٧٪) من اجمالي استهلاك قطاع الزراعة من المياه (**الشكل رقم ٢/١٠**) . ويعد هذا المعدل لاستهلاك قطاع الزراعة من المياه مرتفعا جدا ، مقارنة بالعرض المحتمل من المياه الجوفية غير المتجددة على المدى البعيد .

وسيؤدي المزيد من التوسع الافقي للزراعة ، الى الاخلال الحاد بالتوازن بين الطلب على المياه ، والمعروض منها الأمر الذي قد يؤثر بشكل سلبي على الدور المتميز للزراعة على المدى البعيد ، حيث تعد الزراعة نشاطا لانهائيا مع التجديد المستمر في أنماط المحاصيل .

الأسعار النسبية للسلع الزراعية وأنماط المحاصيل وتنويع الانتاج الزراعي :

أدت الأسعار التشجيعية التي تقدمها الدولة للقمح الى زيادة الانتاج بصورة كبيرة وأسهمت في انشاء التجهيزات الأساسية المرتبطة بالزراعة ، وتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة ، الا أنها ـــ أي الأسعار التشجيعية للقمح ـــ أثرت تأثيرا سلبيا على انتاج المحاصيل الأخرى نتيجة للتغيرات التي طرأت على أسعارها النسبية ، وقد أدى ذلك الى التوسع السريع في المساحة الكلية المخصصة لزراعة القمح التي بلغت (٦٠٢) ألف هكتار عام ١٤٠٧هـ ، أي حوالي (٥٣٪) من اجمالي المساحات المزروعة خلال العام نفسه (**الشكل رقم ٣/١٠**) . ونتيجة لذلك فقد أصبحت زيادة الانتاج الزراعي معتمدة اعتمادا كليا على محصول واحد ، وهذا الاتجاه لا يتسق مع النمو المتوقع وهيكل الطلب على المواد الغذائية الأساسية (**الجدول ١/١٠**) ، حيث من المتوقع أن يزداد الطلب على الخضروات والفاكهة بمعدل نمو سنوي مقداره (٦ر٤٪) و (٣ر٤٪) على التوالي خلال خطة التنمية الخامسة ، بالمقارنة مع النمو السنوي المتوقع للطلب على القمح ومقداره (٩ر١٪) ، بينما يتوقع أن يزداد الطلب على اللحوم البيضاء ، والبيض بمعدلات أكبر من ذلك .

ولذا تبدو الحاجة ماسة لتنويع الانتاج الزراعي لتلبية الطلب المحلي على السلع الزراعية المختلفة ، مما يتطلب مراجعة الأسعار التشجيعية ، وايجاد نمط محصولي أكثر شمولا ، والذي ينسجم في الوقت ذاته مع امكانات الموارد الطبيعية المتاحة ، ويحقق عائدات مجزية للمنتجين ، ويوفر فرص اختيار متوازنة لمستهلكي السلع الزراعية (النباتية منها والحيوانية) والذي يتماشى في الوقت نفسه مع نمو وهيكل الطلب المتوقع على المواد الغذائية الأساسية (**جدول رقم ١/١٠**) . وفي مجال تنويع القاعدة الانتاجية الزراعية توفر امكانات الثروة السمكية بعدا حيويا حيث تمتد سواحل المملكة قرابة (٢٥٢٠) كيلومترا على طول البحر الأحمر والخليج العربي وتقدر الموارد السمكية المتاحة فيها بأكثر من (٥٠٠) ألف طن سنوياً وذلك في نطاق الحدود الاقليمية للمملكة في الوقت الذي لم يتجاوز

شكل رقم (١٠ - ١)

نسبة الإكتفاء الذاتي في موارد غذائية مختارة
١٤٠٨ - ١٤٠٩هـ

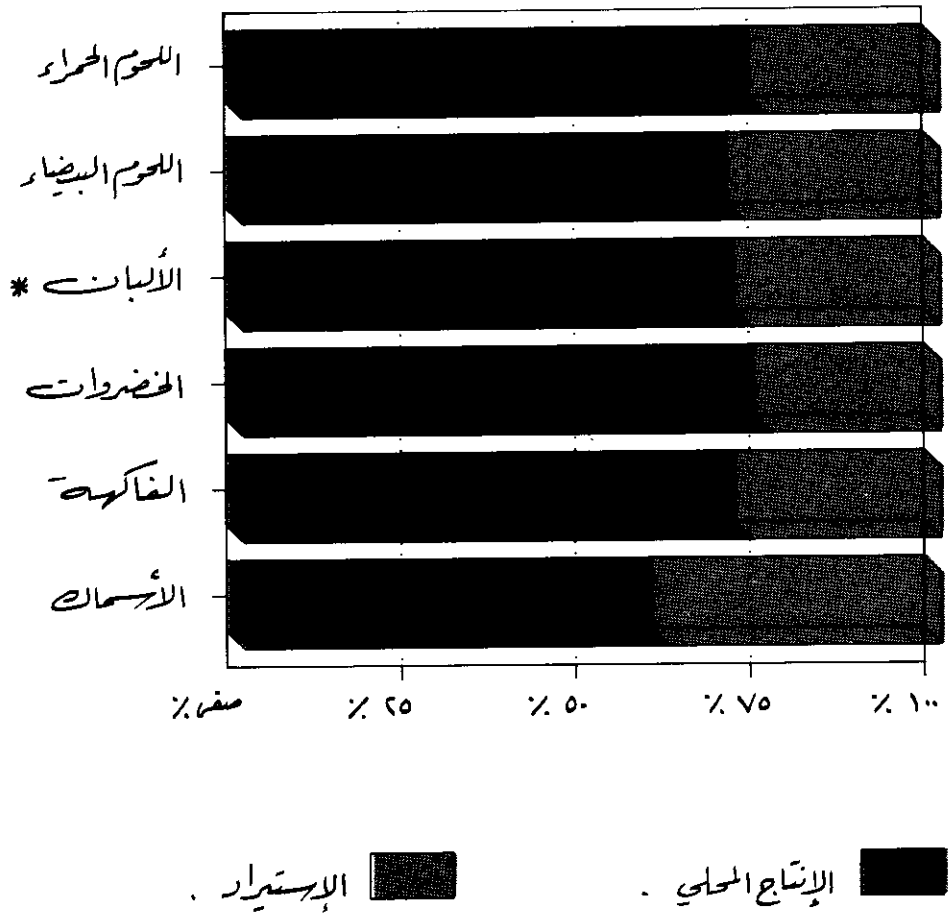

* تشمل الألبان المجففة .

شكل رقم (١٠ - ٢)

التوزيع النسبي لاستهلاك المحاصيل الرئيسية
من المياه عام ١٤٠٧ هـ

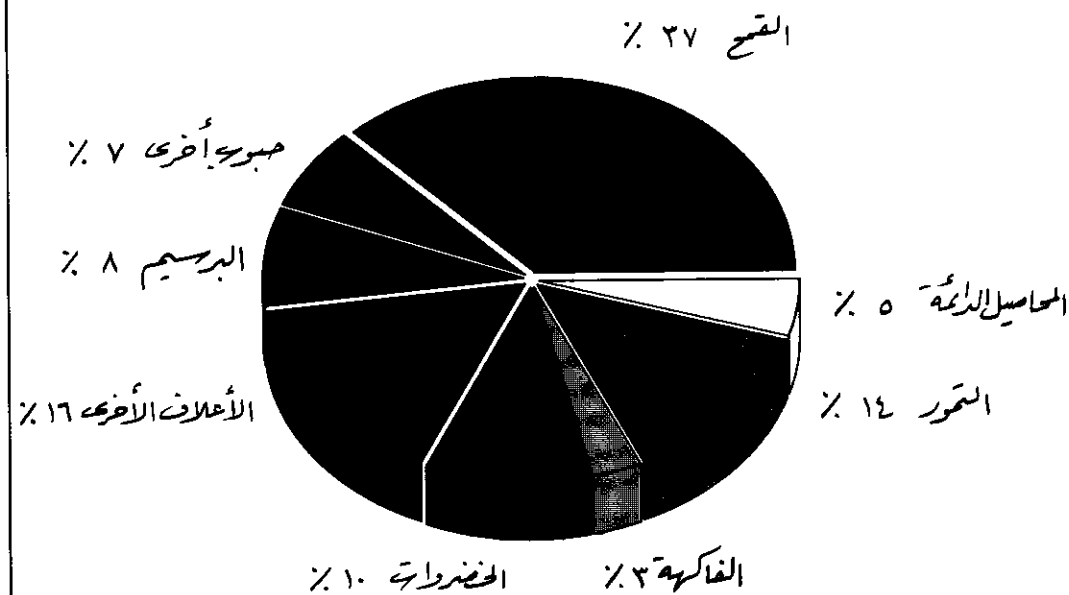

شكل رقم (١٠ - ٣)

التركيب المحصولي والمساحات عام ١٤٠٧هـ

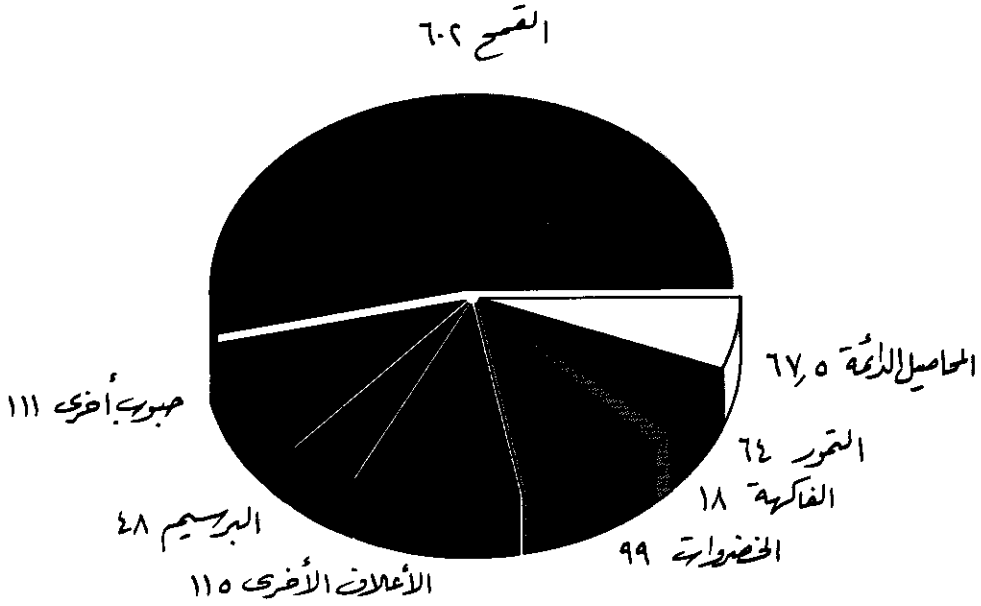

بالألف هكتار

فيه انتاج عام ١٤٠٧/١٤٠٨هـ من الأسماك (١٠٪) من اجمالي الموارد المتاحة . ويتيح استغلال المزيد من الثروة السمكية فرص الحصول على مواد غذائية عالية النوعية للمستهلكين المحليين كما يوفر للمملكة امكانية تصدير الأسماك الفائضة من الطلب المحلي بكميات كبيرة مما يكون له أثر ايجابي على ميزانها التجاري .

الجـدول رقم (١/١٠)
الطلب المقدر على المواد الغذائية الأساسية
(آلاف الأطنان)

	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ	معدل النمو السنوي (٪)
١ ــ القمح	١١٧٥	١٢٩١	١ر٩
٢ ــ اللحوم الحمراء	٢٤٣	٢٩٧	٤ر١
٣ ــ اللحوم البيضاء	٤٥٠	٥٨٦	٥ر٤
٤ ــ البيض	١١٠	١٤٤	٥ر٥
٥ ــ الألبان	٦٤٠	٧٧٠	٣ر٨
٦ ــ الخضروات	١٢٥١	١٥٦٩	٤ر٦
٧ ــ الفواكه	١٢٠٧	١٤٩١	٤ر٣
٨ ــ الأسماك	٩١	١١١	٤ر١

هيكل القروض الزراعية :

أسهمت القروض التي يمنحها البنك الزراعي العربي السعودي في تحقيق الانجازات الكبيرة التي شهدها قطاع الزراعة ، وقد هيمنت القروض المتوسطة الأجل (١٠ سنوات) على هذا النوع من الائتمان منذ بداية خطة التنمية الثالثة ، حيث وجهت نحو الاستثمار في الآليات والمكائن الزراعية ، ومعدات الري ، ومضخات المياه ، وحفر الآبار وتغليفها . أما القروض قصيرة الأجل ، التي تمنح لتمويل المدخلات الموسمية ، فانها تمثل أقل من (١٪) من اجمالي القروض .

ولقد كان التركيز على قروض الاستثمار متوسطة الأجل ملائما خلال المراحل المبكرة للتنمية ، من أجل اعادة هيكلة القطاع الزراعي الذي كان يفتقر الى التجهيزات الأساسية الكافية وقدرات المكننة الحديثة . ونظرا لاكتمال البنية الأساسية لمعظم المشروعات الزراعية ، فقد كان من الطبيعي أن يتحول الطلب على القروض الى التمويل قصير

الأجل في مجال الانتاج لتمويل المتطلبات الموسمية السنوية الا أن هذه القروض لا تلبي جميع الاحتياجات الزراعية . ويعـد النقص في السيولة لدى المزارعين لتمويل النشاطات الانتاجية عائقا في الوقت الحالي أمام الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة في القطاع الزراعي .

وتتطلب عملية توفير قروض قصيرة الأجل (سنة واحدة) لأعداد متزايدة من المزارعين واجراءات تحصيلها فيما بعد ، مستوى متميزا من الكفاءة التشغيلية لدى مؤسسات الأقراض . ويجدر القول في هذا الصدد أن البنك الزراعي العربي السعودي قد كون ضمن جهازه قوى عاملة مؤهلة ومدربة بشكل جيد ، ويشكل السعوديون (٩٣٪) من اجمالي القوى العاملة . ويضم البنك (٧٠) فرعا منتشرا في جميع أنحاء المملكة ، بالاضافة الى تجهيزاته الحديثة التي تؤهله لتقديم القروض قصيرة الأجل وادارتها على نطاق واسع خلال خطة التنمية الخامسة .

الفجوة بين الموارد الطبيعية المحلية والطلب على المنتجات الحيوانية :

ستؤدي الزيادة الكبيرة المتوقع حدوثها في حجم الطلب على اللحوم البيضاء ، والحمراء ، والألبان ، والمنتجات الحيوانية الأخرى ، نتيجة لارتفاع الدخل الى تجاوز نمو الطلب على تلك المنتجات معدل النمو السكاني خلال السنوات القادمة. الا أن العرض المحلي المحدود من الغذاء الحيواني لا يتناسب مع النمو المستهدف في هذه المنتجات . وذلك لمحدودية انتاج المراعي نتيجة للبيئة الطبيعية الجافة السائدة في المملكة اذ تبلغ المساحة الاجمالية للمراعي (١٧١) مليون هكتار منها (٥٪) فقط أراضٍ ممتازة و (١٠٪) أراضٍ جيدة . ويقدر الانتاج المتاح من المراعي حوالي (٧ر٥) مليون طن مادة جافة أي ما يكفي (١ر٧) مليون وحدة حيوانية (معادل رأس ضأن) .

وقد تم تقدير الطلب على الشعير كعلف حيواني عام ١٤٠٩هـ بحوالي (٤ر٣) مليون طن في السنة، حيث قدر اجمالي الثروة الحيوانية بحوالي (٢٢) مليون معادل رأس ضأن ، ويتوقع لها أن تزداد بمعدل (٦٪) في السنة ، بينما قدر الانتاج المحلي من الشعير بحوالي (٢٨٠) ألف طن خلال العام نفسه ، ولا تكفي هذه الكمية الا لتغطية جزء ضئيل من حجم الطلب المتوقع عليه ، وينبغي أن يتم تأمين الكمية الباقية من مصادر خارجية ، ويحقق السعر التشجيعي الذي تقدمه الدولة للشعير، بمعدل ريال واحد للكيلو جرام ، غرضين أساسيين ، هما : تخفيض المساحة المخصصة لانتاج القمح ، وزيادة الانتاج المحلي من الشعير . وبالرغم من تخفيض السعر التشجيعي للقمح من (٥ر٣) ريال للكيلو جرام الى ريالين للمزارعين ، وريال ونصف للشركات الزراعية ، الا أن معدل الزيادة في انتاج الشعير لم يواكب معدل النمو في انتاج القمح ، اذ لا يزال العائد المادي للقمح أكثر منه للشعير . لذا يتطلب النجاح في الوصول الى هدف احلال المزيد من انتاج الشعير كعلف للحيوانات جزئيا محل انتاج القمح ، مراجعة الأسعار التشجيعية بصفة مستمرة ، مع الأخذ في الاعتبار اعتماد التوسع في المنتجات الحيوانية على الأعلاف المستوردة .

المنتجات المحلية والمنافسة الخارجية :

يتأثر الانتاج المحلي من بعض المنتجات الزراعية سلبيا بالعديد من العوامل مثل غياب التعرفة الجمركية التي تحد من الواردات الرخيصة ، اضافة الى عدم وجود قنوات تسويق فعالة . وقد تختلف حدة المنافسة بين هذه المنتجات ، الا أنها تشتد بين الخضروات .

وعلى الرغم من أن استخدام نظام الحماية الجمركية على نطاق عام قد يبدو متعارضا مع التزام المملكة بمبدأ التجارة الحرة ، الا أنه يمكن اعتبار التعرفة الجمركية وسيلة فعالة لحماية المنتجات الزراعية المحلية في أسواق المملكة في حالة الاغراق التي تعد من الممارسات التجارية غير العادلة . كما ينبغي تعزيز التعاون الاقليمي فيما بين الدول العربية في مجال تجارة المنتجات الزراعية ، مع الأخذ في الاعتبار مصالح المنتجين المحليين .

٣/١/١٠ دور الحكومة والقطاع الخاص :

ستواصل الدولة دورها الهام في مجال التنمية الزراعية في المملكة من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج المستمرة بما في ذلك الخدمات الزراعية والأبحاث ومساندة تطبيق الادارة الزراعية المثلى وتطوير الأساليب التقنية الأكثر ملاءمة وتوفير الائتمان الزراعي اللازم. وستؤدي الأسعار التشجيعية التي تقدمها الدولة لدعم بعض المنتجات الى تحسين أنماط المحاصيل وزيادة الانتاج . وسوف يقتصر انشاء مشروعات مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص عند الضرورة فقط مع الاستمرار في تشجيع القطاع الخاص على مزاولة النشاطات التي تقوم بها الدولة كلما كان ذلك مجديا ، بما في ذلك التقليل التدريجي من أسهم الحكومة في الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) وشركة الأسماك السعودية . وسوف يضطلع القطاع الخاص بالدور الأساسي في عمليتي الاستثمار والانتاج وكذلك تطبيق التقنية الحديثة والملائمة في القطاع الزراعي .

٤/١/١٠ السياسات والبرامج الرئيسية :

سيتم تنفيذ السياسات الآتية في القطاع الزراعي خلال خطة التنمية الخامسة :

- توزيع الأراضي الزراعية في المناطق التي تتوفر فيها موارد مائية قابلة للتجديد بكميات كبيرة فقط ، مع تحديد المناطق التي تعاني من نضوب المياه الجوفية بمعدلات حرجة ، ووضع النظم الخاصة بالمعدلات المناسبة لضخ المياه ، والمساحات التي ينبغي زراعتها .
- توفير المدخلات الزراعية والخدمات المساعدة الأخرى التي تقدم للمزارعين بما في ذلك خدمات الارشاد الزراعي وتوزيع البذور والشتلات المحسنة ، وتحسين قنوات التسويق لصغار المزارعين من خلال توفير مرافق التخزين اللازمة للمحاصيل مثل البطاطس ، والخضروات الأخرى القابلة للتلف ، ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز قنوات التسويق الخاصة .

- تدريب القوى العاملة الزراعية بهدف تطوير مهارات العاملين في مختلف التخصصات .
- تشجيع زراعة محاصيل جديدة واعدة بما في ذلك الحبوب الزيتية مثل دوار الشمس ، والذرة ، وزيادة الانتاج المحلي من الخضروات في البيوت المحمية والتوسع في صيد الأسماك ، مع حماية المنتجين المحليين من اغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الأجنبية بواسطة المنافسين الخارجيين وذلك من خلال فرض التعرفة الجمركية عند الضرورة .
- الاستمرار في دعم الأبحاث المتعلقة بدراسة المشكلات الخاصة بالزراعة في المملكة والتي تهدف الى تطبيق التقنيات الحديثة الملائمة .
- الاستمرار في جمع البيانات ونشر المعلومات المتعلقة بالموارد الزراعية والأسعار والانتاج وتكلفة السلع الزراعية المختلفة .
- المراجعة الدورية للأسعار التشجيعية للمنتجات الزراعية بهدف الوصول الى التركيب المحصولي الأمثل ، وتنويع الانتاج الزراعي .
- توفير حجم مناسب من القروض الزراعية قصيرة الأجل .
- تشجيع القطاع الخاص على انشاء مصانع الأعلاف التي تستخدم المواد الخام المستوردة ، حتى يتسنى الوصول الى مستوى ملائم من انتاج اللحوم بتكلفة تنافسية نسبيا مع تحقيق الاستخدام الأمثل للمواد الخام المحلية .
- اجراء دراسات مشتركة مع الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تعزيز التعاون بينها في مجالات انتاج المواد الغذائية الرئيسية وتخزينها وتسويقها بما في ذلك صيد الأسماك ، وتنفيذ المشروعات ذات الجدوى في هذا المجال .

البرامج الرئيسية :

تشكل البرامج الرئيسية الآتية اطارا متسقا لتنفيذ سياسات التنمية الزراعية خلال خطة التنمية الخامسة :

الخدمات الزراعية :

يغطي هذا البرنامج النشاطات المتعلقة بتوفير خدمات الارشاد الزراعي والتقاوي المحسنة واللقاحات الحيوانية وخدمات المحاجر البيطرية والزراعية .

التنمية الزراعية :

يهدف هذا البرنامج الى تطوير ادارة المراعي والغابات وانشاء مرافق الري والصرف وتشغيلها بهدف مساعدة صغار المزارعين .

الأبحاث الزراعية :

يهدف هذا البرنامج الى تحسين انتاج المحاصيل ، والمراعي والغابات ، والثروة الحيوانية والسمكية .

القروض والاعانات الزراعية :

يهدف هذا البرنامج الى توفير القروض الميسرة لانشاء التجهيزات الأساسية الخاصة بالمزارع وتمويل النشاطات الاستثمارية والانتاجية وتوفير الاعانات اللازمة لشراء الآليات والمعدات الزراعية .

الدراسات الاقتصادية والاحصاء :

يهدف هذا البرنامج الى جمع المعلومات والبيانات عن الانتاج الزراعي وتحديثها واعداد الدراسات التسويقية والدراسات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمزارعين. كما يتضمن أعمال المسح الخاص لموارد الثروة الحيوانية والسمكية وموارد الغابات ، بالاضافة الى اجراء تعداد زراعي شامل كل عشر سنوات .

صوامع الغلال ومصانع الأعلاف :

يهدف هذا البرنامج الى المحافظة على طاقة تخزينية ملائمة للغلال ، وتوفير مخزون استراتيجي يكفي حاجة الاستهلاك لمدة ستة أشهر ، علاوة على تأمين وتخزين المواد الخام اللازمة لمصانع الأعلاف .

التعاون الفني ونقل التقنية :

يهدف هذا البرنامج الى زيادة كفاءة القطاع الزراعي ، وتحسين أدائه من خلال الاستخدام الجيد للعلوم والتقنيات المتقدمة وذلك بالتعاون مع المنظمات والهيئات العالمية والاقليمية المتخصصة .

٥/١/١٠ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

تستهدف الخطة الوصول بمعدل النمو السنوي للقيمة المضافة في القطاع الزراعي الى (٧٪) ، وتشكل هذه النسبة أكثر من ضعف معدل النمو المستهدف للاقتصاد الوطني ككل . ومن المتوقع أن يبلغ اسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (٩٪) عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

ويتوقع أن ينخفض انتاج القمح خلال سنوات الخطة ، نظرا لاستبداله على نحو جزئي بالشعير ، بينما سينمو الانتاج المحلي من اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان والخضروات والفواكه والأسماك بمعدل يتراوح بين (٤٪ و٨٪) سنويا .

ويوضح **الجدول (٢/١٠)** الانتاج المستهدف لبعض المواد الغذائية الرئيسية خلال خطة التنمية الخامسة . وتبلغ الاستثمارات المستهدفة في القطاع الزراعي من خلال القروض المتوسطة الأجل التي يقدمها البنك الزراعي العربي السعودي (٩ر٦) بليون ريال .

جـدول رقم (٢/١٠)
الانتاج المستهدف لبعض المواد الغذائية الأساسية
(آلاف الأطنان)

				معدل النمو السنوي (٪)
	١٤٠٨/١٤٠٩هـ	١٤٠٩/١٤١٠هـ	١٤١٤/١٤١٥هـ	٤٠٩/١٤١٠هـ ـ ٤١٤/١٤١٥هـ
القمح	٣٦٨٢	٣٧١٨	٢٦٠٠	(٧ر٤)
اللحوم الحمراء	١٧٩	١٧٨	٢١٦	٣ر٩
اللحوم البيضاء	٣٠٦	٣٢٦	٤٣٦	٦ر٠
البيض	١٣٧	١٤٣	١٥٠	١ر٠
الألبان	٤٤٨	٤٧٩	٥٨٣	٤ر٠
الخضروات ★	٨٩٥	٩٤٢	١٢٦١	٦ر٠
الفواكه	٨٤٥	٨٩٠	١١٠٣	٤ر٤
الأسماك	٥٣	٥٧	٨٤	٨ر٠

★ لا يشمل البطيخ والشمام .

٦/١/١٠ **الاعتمادات المالية :**

يوضح **الجـدول (٣/١٠)** الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي خلال خطة التنمية الخامسة .

جـــدول رقم (٣/١٠)

الاعتمادات المالية للقطاع الزراعي

خلال خطة التنمية الخامسة

(بملايين الريالات)

الجهـــة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمـالي
وزارة الزراعة والمياه (شؤون الزراعة)	٣٠١٠	٦٨٥	٥٢٤	٤٢١٩
الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها	١٠٠	٩٠	٢٦	٢١٦
البنك الزراعي العربي السـعودي :				
(أ) نفقات البنك	٧٢٦	٢٤	١٠٠	٨٥٠
(ب) القروض	—	—	٦٩٠٠	٦٩٠٠
المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق	٣٧٧	١١٧٥	٦٧٤	٢٢٢٦
المجموع	**٤٢١٣**	**١٩٧٤**	**٨٢٢٤**	**١٤٤١١**

٢/١٠ الصنـاعـــة :

١/٢/١٠ دور قطاع الصناعة وأهداف التنمية :

ان خيار التنمية الصناعية الذي انتهجته المملكة يعكس بعدا استراتيجيا واقتصاديا للتنمية الاقتصادية الشاملة ، فاضافة الى مساهمته في معدلات النمو الاقتصادي فانه يساهم في التقليل من مخاطر قد تنجم عن طبيعة الاقتصاد السعودي كاقتصاد احادي المصدر . لذا فان التنمية الصناعية تعـد وسيلة لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية ، وتنمية مصادر الدخل غير النفطي وتحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي ، ونقل التقنية الحديثة التي تساهم في رفع كفاءة الانتاج ، وتوفير فرص عمل خارج نطاق أسواق العمالة التقليدية ، والمساهمة في بناء اقتصاد متوازن قادر على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية العالمية .

من هذا المنطلق ، أخذت التنمية الصناعية خلال عقود التنمية الماضية منحى يتمشى مع طبيعة الاقتصاد الوطني ، حيث ركز قطاع الصناعة نشاطه على التصنيع المستخدم للمواد النفطية لما تتمتع بها المملكة بميزة نسبية واكب ذلك تطوير للصناعات التحويلية غير النفطية ذات الطابع الاحلالي والتصديري . كل ذلك أدى الى نقل المملكة حسب التصنيفات الدولية من دولة منتجة ومصدرة للمواد الأولية الى دولة مقتنية لصناعات متطورة ذات تقنية عالية ولديها القدرة على التعامل معها وتطويرها .

ويخطو القطاع الصناعي نحو خطة التنمية الخامسة بخطى ثابتة منطلقة مما أرسته استراتيجية الصناعة القائمة على مباديء وأسس واضحة المعالم للتنمية الصناعية نما القطاع الصناعي في كنفها بمواصفات واضحة ، حيث تقارب حصة الصناعات البتروكيماوية نسبة (٢٢٪) من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية ، في حين تساهم صناعات التكرير بنسبة (٤٠٪) والصناعات الأخرى والمشتملة على صناعات المنتجات الاستهلاكية ، والكيماوية ، والاسمنت ، ومواد البناء ، والمنتجات الهندسية ، وغيرها بنسبة (٣٨٪) ، اضافة الى استيعاب القطاع لحوالي (٦ر٤٪) من مجموع العمالة الوطنية .

واستمرارا في تثبيت دعائم القاعدة الصناعية ، فقد تحددت الأهداف العامة الرئيسية للتنمية الصناعية في خطة التنمية الخامسة فيما يلي :

- تحقيق الحد الاقصى من التصنيع القائم على استخدام المواد الأولية المتوفرة محليا خاصة المنتجات البترولية والبتروكيماويات .
- تشجيع الصناعات الاحلالية ذات الجدوى الاقتصادية سعيا نحو تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي .
- تشجيع الصناعات التصديرية ذات الميزة النسبية وتوفير الوسائل التشجيعية اللازمة لنموها .
- تحقيق التكامل والترابط بين النشاطات في القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى .

- رفع الكفاءة الانتاجية للعمالة الوطنية في القطاع الصناعي .
- توثيق العلاقات الصناعية الخليجية وتطوير المشاريع الصناعية الخليجية المشتركة في اطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والاستراتيجية الصناعية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
- توثيق العلاقات الصناعية بين المملكة والدول العربية والاسلامية وتشجيع دور المملكة في المشاريع الصناعية العربية والاسلامية المشتركة .
- تطوير العلاقات الصناعية مع الدول الأجنبية بهدف نقل التقنية وبشكل مدروس واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .

٢/٢/١٠ الانجازات والقضايا الأساسية :

استهدفت خطة التنمية الرابعة لقطاع الصناعة معدل نمو مقداره (٥ر١٥٪) ، واذا مااستثنيت الصناعات البتروكيماوية فان معدل النمو المستهدف قدر ب (٥ر١٠٪). وقد كان من المتوقع ان يساهم معدل النمو المستهدف الى زيادة المساهمة النسبية لقطاع الصناعة بحوالي (٥ر٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي حسب أسعار عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ بنهاية عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ . هذا وقد بلغ معدل النمو المتحقق في قطاع الصناعة (٩ر٣٪) بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ ، بينما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (٤ر١١٪) لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ بالأسعار الجارية . ومرد ذلك بصفة رئيسية الى مساهمة صناعة التكرير وصناعة البتروكيماويات اللتين استحوذتا على حوالي (٥٥٪) من الاستثمارات الاجمالية المتحققة في قطاع الصناعة ، كما بلغت مساهمة الصناعات التحويلية الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (٧ر٥٪) في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ و (٣ر٤٪) في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ .

وفي مجال التوسع الصناعي ، تمكنت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من تشغيل سبعة مصانع جديدة للبتروكيماويات ، وانشىء (٢٦٤) مصنعا جديدا في مجال الصناعات التحويلية الأخرى ، كما تم تشغيل مصافي التكرير بكامل طاقتها الانتاجية .

وقد زادت صادرات المملكة من المنتجات البتروكيماوية من (٨١٦) مليون ريال الى مايزيد عن (١٠) بليون ريال ، ومن المنتجات المكررة من (١٥) مليون طن الى (٣٩) مليون طن ، ومن منتجات الصناعات التحويلية الأخرى من (٣٨٧) مليون ريال الى (٣٦١٢) مليون ريال وذلك ما بين عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ .

وفي مجال الاقراض الصناعي ، بلغ مجموع المبالغ المنصرفة فعليا خلال خطة التنمية الرابعة (٢٠٥٨) مليون ريال .

وفي مجال التجهيزات الأساسية ، استكملت التجهيزات الأساسية لمدينتي الجبيل وينبع حيث أصبحتا مهيئتين لاستيعاب الاستثمارات الصناعية الجديدة ، وقد بلغ مجموع المصانع العاملة (٧٨) و (٢٩) مصنعا في كل من مدينتي الجبيل وينبع على التوالي . كما استكملت مشاريع المدن الصناعية ليصبح عدد المدن الصناعية المطورة ثماني مدن بمساحة اجمالية (٣٢) مليون متر مربع .

من ناحية اخرى ، شهدت خطة التنمية الرابعة اعادة تنظيم شاملة لصناعة التكرير نتج عنها دمج معظم نشاطات التكرير والتوزيع بحيث أصبحت تحت ادارة الشركة العربية السعودية للتسويق والتكرير (سمارك) ، التي يناط بها القيام بمهام تشغيل وادارة المصافي وتسويق المنتجات البترولية المكررة . كما تم انشاء شركات جديدة للاستثمارات الصناعية ، وأربعة مشروعات ضمن اطار مشروع درع السلام لبرنامج التوازن الاقتصادي .

القضايا الأساسية :

على الرغم من الانجازات المتحققة ، الا أن هناك العديد من القضايا الأساسية التي تواجه نمو القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، تفرضها التطورات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية نوجزها فيما يلي :

— **الصناعات الأساسية للبتروكيماويات :**

نجحت الصناعات الأساسية للبتروكيماويات في اقتحام الأسواق العالمية بالرغم مما عانته في بداية تطويرها من محدودية الخبرات الوطنية في مجال التسويق الدولي وما رافق ذلك من عقبات اعترضتها على المستوى الدولي ، ونظرا لكون الأسواق الطبيعية للبتروكيماويات هي في الدرجة الأولى أسواق الدول الصناعية ، فان حدة التنافس بين منتجي البتروكيماويات ستزداد في الحقبة القادمة ، يدعم ذلك التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية بين المعسكرين الغربي والشرقي وتوحيد أوروبا مع نهاية عام ١٩٩٢م ، ولا يخفى ما لذلك كله من تأثير على العرض والطلب المتوقع للبتروكيماويات الأساسية ، والذي يتطلب بدوره اتخاذ الاجراءات للتعرف على فرص تسويقية جديدة وتطوير قدرات التسويق الوطنية واستكمال مشروعات الصناعات البتروكيماوية الأساسية حسب توقعات الطلب العالمي ومراجعة السياسة السعرية للمواد الأولية المنتجة في ظل أولويات توفيرها للسوق المحلي .

— **الصناعات المكملة للصناعات البتروكيماوية الأساسية :**

ان ما تتمتع به المملكة من ميزة نسبية في الصناعات البتروكيماوية وماحققته من خبرات فنية وتسويقية فيها ، يعطيها مركزا متميزا في كافة مراحل التنمية الصناعية ، مما يجعلها ولسنوات عديدة قادمة محور التصنيع . وعليه ، فان المرحلة القادمة تتطلب اهتماما خاصا في دعم وتشجيع الصناعات

المكملة للصناعات البتروكيماوية بحيث يستفاد من أبحاث التقنية العالمية في مجال البتروكيماويأت التي ازالت القيود عن محدودية الصناعات البتروكيماوية . ان التركيز على الصناعات البتروكيماوية المكملة هو استكمال لسلسلة حلقات النجاح الذي حققته المملكة في الصناعات البتروكيماوية في اطار التنسيق العالمي في مجال البتروكيماويات .

— **الصناعات الاحلالية :**

قطعت المملكة شوطا ملموسا في مجال الصناعات الاحلالية استفاد معظمها من مواد أولية محلية ومن انخفاض تكاليف النقل التي اعطتها مقدرة تنافسية ساعدتها على النمو ضمن معايير المنافسة المحلية والاقليمية . ومع تزايد صادرات المملكة بدأت تواجه ممارسات تجارية غير عادلة ولا سيما الاغراق والتي لا تتمشى مع نظام التجارة الحرة مما ترك آثارا سلبية على الطاقات الانتاجية للمصانع القائمة ، من ناحية أخرى ، فان مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة تشير الى أنه لا يزال هناك فرص استثمارية عديدة في مجال الصناعات الاحلالية . وعليه ، فان المرحلة القادمة تتطلب اجراء تعديلات على سياسات وأنظمة التجارة حيثما يلزم لتحقيق التوازن الأمثل بين احتياجات الصناعات المحلية والمستهلكين السعوديين ، والقضاء على الممارسات التجارية غير العادلة . كما تتطلب الاستمرار في توجيه رؤوس الأموال الوطنية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الاستثمار في الصناعات الاحلالية ذات الجدوى الاقتصادية .

— **الصناعات التصديرية :**

في الوقت الذي تستمد فيه الصناعات المكملة للصناعات الأساسية للبتروكيماويات والمعادن مقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية من الميزة النسبية التي تتمتع بها هذه الصناعات ، فان العلاقات المتميزة التي تربط المملكة بالعديد من الدول العربية والاسلامية يفتح أسواقا لمنتجات صناعات تصديرية تستفيد من توفير الطاقة الرخيصة وانخفاض تكلفة الاستثمار . وعليه ، فان المرحلة القادمة تتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لتشجيع الصناعات التصديرية القادرة على النمو والتطور في أجواء المنافسة الدولية في أسواق الدول العربية والاسلامية .

— **صناعات التقنية المتقدمة :**

على الرغم من ضرورة تحكيم معايير الجدوى الاقتصادية في تحديد مسار التنمية الصناعية ، الا ان اعتبارات استراتيجية تفرض نفسها في بعض الأحيان للخروج عن القاعدة ، وقد أولت الحكومة اهتماما بمشاريع نقل التقنية بالرغم من انخفاض درجة الميزة النسبية فيها متبعة اسلوب المشاريع المشتركة من خلال برنامج التوازن الاقتصادي الذي سيتم من خلاله انشاء مشاريع تتصف بالتقنية العالية .

ان التعامل مع مشاريع الصناعات الاستراتيجية يتطلب تهيئة القدرات الفنية الوطنية واصدار التشريعات والأنظمة والقوانين وتحديد الاجراءات التنظيمية اللازمة التي تساهم في تحقيق البعد الاستراتيجي وتكون متوازنة مع التنمية الاجتماعية للمملكة .

— **الصناعات ذات الحجم الصغير :**

تشكل الصناعات صغيرة الحجم — التي يقل رأسمالها عن مليون ريال — جانبا هاما في قطاع الصناعة ، وحسب الانظمة واللوائح التي تنظم القطاع الصناعي فهي لا تتطلب الحصول على تراخيص صناعية الأمر الذي أدى الى عدم اهليتها للاستفادة من الحوافز التشجيعية الممنوحة للقطاع الصناعي ، فضلا عما تعانيه من مشاكل عديدة أهمها ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية ، وانخفاض الانتاجية ، وتدني مستوى استخدام التقنية فيها ، وعدم وجود جهة حكومية تتحمل مسؤولية تنمية وتنظيم شؤونها ، الأمر الذي يقضي اعادة النظر في واقع الصناعات ذات الحجم الصغير واستحداث الأنظمة واللوائح التي تدعم مساهمتها في الاقتصاد الوطني .

— **التلوث الصناعي :**

ترتبط التنمية الصناعية بعلاقة طردية مع التلوث الصناعي وما يترك ذلك من آثار سلبية على موارد التنمية وعناصرها . وتحاشيا للمخاطر التي يخلفها التلوث الصناعي على المدى البعيد فان استمرارية التنمية الصناعية تتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية البيئة بكافة مظاهرها ووضع المواصفات القياسية التي تحدد طبيعة التقنية التي يتم نقلها للمملكة .

— **الحوافز التشجيعية الصناعية :**

ساهمت الحوافز التشجيعية وعلى وجه الخصوص القروض الصناعية مساهمة فعالة في تنمية قطاع الصناعة وتطويره ، خلال خطط التنمية السابقة . وحرصا على استمرار فعاليتها فان المرحلة القادمة بما تستهدفه من ترشيد في تخصيص الموارد ومحدودية فرص التصنيع المتاحة ، تتطلب اجراء تقويم شامل لدور الحوافز التشجيعية الصناعية المقدمة للقطاع الخاص بهدف التعرف على مقدرتها في تحقيق معدلات النمو الصناعي المستهدف ، ومدى ملاءمتها للأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الخامسة .

— **التقنية الصناعية :**

ان خيار التصنيع الذي أخذت به المملكة كأحد أساليب التنمية سيرافقه في كافة مراحل التصنيع استمرارية في نقل التقنية الصناعية الحديثة المرتبطة باتفاقيات فنية تفرضها الطبيعة الاحتكارية التي

هي خاصية أساسية لسوق التقنية . وتحاشيا لمخاطر التقنية وما قد تؤدي اليه من تبعية اقتصادية ، فان المرحلة القادمة تتطلب تهيئة القدرات الفنية الوطنية القادرة على التعامل مع التقنية الحديثة فنيا وتشريعيا وتكون قادرة على تطويرها لتصبح أكثر ملاءمة اقتصاديا واجتماعيا .

— **المشاريع الصناعية الخليجية المشتركة :**

قطعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شوطا ملموسا في مجال التنسيق الصناعي ضمن اطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والاستراتيجية الصناعية الموحدة فلقد تم توحيد العديد من الأنظمة والتشريعات التي تنظم العلاقات الصناعية بين دول المجلس . الا أن المرحلة القادمة تتطلب توجهات أكثر فعالية نحو توحيد المواصفات والمقاييس بهدف التعجيل في اقامة المشاريع الصناعية الخليجية المشتركة تفاديا للمنافسة الضارة بين دول المجلس وتعميما للاستفادة من الخبرات المكتسبة في مجال نقل التقنية ، ووفورات الانتاج ذات الحجم الكبير .

— **استغلال الطاقات الانتاجية للمصانع القائمة :**

ان تشجيع الحكومة للقطاع الخاص وتوجيهه نحو الاستثمار الصناعي ، في عقود التنمية الماضية نتج عنه انشاء العديد من المؤسسات الصناعية التي مضى على تشغيلها فترة تتراوح بين عشرة الى خمسة عشر عاما .

وعليه ، فان المرحلة القادمة تتطلب تقويما شاملا للصناعات القائمة بهدف تحديد احتياجاتها ومدى تناسب طاقاتها الانتاجية مع التطورات الاقتصادية، المتوقع ان يشهدها الاقتصاد الوطني خلال خطة التنمية الخامسة ، واجراء التعديلات اللازمة لتطبيق اسلوب دمج الوحدات الانتاجية الصغيرة منها اذا ما اتضح فعاليته كاسلوب لزيادة ودعم مقدرتها التنافسية .

٣/٢/١٠ دور الحكومة والقطاع الخاص :

استمرت الحكومة في أداء دورها التقليدي الهادف الى الاستمرار في دعم عملية التنمية الصناعية والمشتملة على استكمال التجهيزات الأساسية في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين وانشاء المدن الصناعية وتوسعتها وتطويرها ، وتوفير القروض الميسرة والحوافز التشجيعية الأخرى ، وتطبيق الاعفاءات والحماية الجمركية للمنتجات الوطنية المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين التي لا تتعارض مع مباديء التجارة الحرة ، والاستمرار في تطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية ، ومساعدة القطاع الخاص في التعرف على الشركات الأجنبية الراغبة في المشاركة بمشاريع استثمارية في مجال التقنية المتقدمة .

ضمن هذا الاطار ، ستستمر وزارة الصناعة والكهرباء بأداء مهامها عن طريق توفير التجهيزات الأساسية في المدن الصناعية واصدار التراخيص اللازمة ، في حين ستتابع الهيئة الملكية للجبيل وينبع التشغيل والصيانة واستكمال التجهيزات الأساسية في المدينتين الصناعيتين ، وتعريف المستثمرين محليا وعالميا على الميزات التي توفرها المدينتان الصناعيتان للصناعات على مختلف أحجامها وأنواعها ، اضافة الى استمرار الدار السعودية للخدمات الاستشارية باعداد ملفات الاستثمار ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الصناعية ، كما سيستمر صندوق التنمية الصناعية في أداء دوره في مجال الاقراض الصناعي .

وفي الجانب المقابل تمكن القطاع الخاص بجدارة وفعالية الاستفادة من أساليب دعم الحكومة وتشجيعها للتنمية الصناعية ، واستطاع أن يجني ثمار الجو الاستثماري الذي وفر للاستثمارات الصناعية قاعدة آمنة ومورداً ماليا عاليا ، انعكس كل ذلك بشكل ايجابي في زيادة مساهمته في اقامة العديد من الصناعات التحويلية في مختلف النشاطات الصناعية وبأحجام تتناسب مع احتياجات الطلب المحلي وغايات التصدير .

وستشهد خطة التنمية الخامسة تغيرات جذرية في هيكل القطاع الصناعي ، حيث سيتم تدريجيا تخلي الحكومة لصالح القطاع الخاص عن الاستثمار المباشر في المجالات التصنيعية . هذا الاتجاه ، وان كان يعكس بوضوح سياسة الحكومة في الاحجام عن الاستثمار في المشاريع الصناعية الا ما كان منها ذا اعتبارات أمنية واستراتيجية أو بسبب عدم رغبة القطاع الخاص الاستثمار فيها ، الا أنه من ناحية أخرى يتمشى مع تطور قدرات وكفاءات القطاع الخاص المالية والادارية والتي اكتسبها من خلال الممارسة العملية في حقل التصنيع ، يدعم ذلك ما ستتيحه خطة التنمية الخامسة للقطاع الخاص من فرص استثمارية في مشروعات البتروكيماويات الأساسية والمكملة ، وصناعة التكرير ، ومشاريع التوازن الاقتصادي . هذا التوجه يتطلب من القطاع الخاص العمل بجد لتعزيز قدراته في مجال التخطيط والتنسيق وتدريب القوى العاملة وتطوير الخبرات التسويقية والتعرف على الأسواق الخارجية .

٤/٢/١٠ السياسات والبرامج الرئيسية :

تسهم السياسات الرئيسية المدرجة في تحقيق أهداف التنمية الصناعية خلال خطة التنمية الخامسة عن طريق :

- مراجعة شاملة للسياسات التنظيمية والاجراءات الادارية والحوافز التشجيعية الصناعية وسياسة الاقراض الصناعي والتراخيص الصناعية والاعفاءات الجمركية بشكل يكفل التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ، لزيادة فرص الاستثمار الصناعي على المستوى الوطني والخليجي ، وضمن اطار الاستراتيجية الصناعية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
- تشجيع التنويع المتوازن بين النشاطات الصناعية مع التركيز على التوسع الافقي والرأسي في الصناعات البتروكيماوية والصناعات التي تعمل على تحقيق التكامل والترابط بين قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى .

- الاستمرار في تشجيع مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية واستخدام أساليب التقنية الصناعية الحديثة بالمشاريع الصناعية والاستفادة من الخبرات الأجنبية .
- تشجيع الصناعات السعودية لتنمية قدراتها الذاتية في مجال الأبحاث والدراسات الصناعية .
- دعم برامج التوازن الاقتصادي .
- الاستفادة من الخدمات الفنية التي توفرها المنظمات الدولية .
- الاستمرار في توفير التجهيزات الأساسية اللازمة في المدن الصناعية وفي مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين .
- تحسين نوعية المعلومات الاحصائية وتحليلها وتحديد المؤشرات الاقتصادية واجراء المسوحات الصناعية اللازمة لتتناسب مع احتياجات القطاع الصناعي الوطنية .
- الاستمرار في تنمية وتطوير القوى العاملة الصناعية الوطنية .
- توفير وسائل الائتمان المشجعة لتمويل الصادرات الوطنية .
- الاستمرار في تشجيع الصناعات الاحلالية والتصديرية خاصة تلك المستخدمة للمواد الخام المحلية والتي تحقق زيادة في معدلات القيمة المضافة ولديها القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية .

البرامج الرئيسية :

ستقوم الحكومة بتنفيذ البرامج الرئيسية التالية :

- **التجهيزات الأساسية :**

يهدف هذا البرنامج الى استكمال وتوفير الخدمات والمرافق في المدن الصناعية ، اضافة الى انشاء مدن صناعية جديدة في كل من المدينة المنورة، وعسير ، وحائل ، وجيزان ، وتبوك ، ونجران وتوسعة المدن الصناعية في كل من الرياض ، وجدة ، والدمام ، والقصيم . كما ستقوم الهيئة الملكية للجبيل وينبع بتوسعة المرافق الاجتماعية ومرافق الأشغال والخدمات العامة في كلتا المدينتين الصناعيتين .

- **الصناعات التحويلية :**

يهدف هذا البرنامج الى دعم الصناعات التحويلية القائمة ، من خلال التسهيلات الائتمانية لأغراض التوسعة وتحسين الأداء ، وتقديم الخدمات الارشادية الصناعية ، وتشجيع استخدام التقنية وتطبيق أساليب الادارة الحديثة .

— **تشجيع الاستثمار الصناعي :**

يهدف هذا البرنامج الى تعريف المستثمرين محليا وخليجيا وعربيا وعالميا بفرص الاستثمار المتاحة في الصناعات التحويلية الاحلالية والتصديرية ، من خلال اعداد ملفات استثمار أولية للمشاريع الصناعية التي يتوقع ان يكون لها جدوى اقتصادية .

— **الصناعات البتروكيماوية :**

يهدف هذا البرنامج الى استكمال دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعين في مجمعي بتروكيميا وينبت بهدف تحويل مجموعة من المواد الهيدوكربونية الى منتجات جديدة تستخدم كمواد أولية في صناعات أخرى ، كما يشتمل البرنامج على تقديم خدمات لتطوير المنتجات البتروكيماوية لتلائم أوضاع السوق المتغيرة واحتياجات المستهلكين ، كما سيتم تحديد أسواق محلية جديدة وأخرى لتصدير منتجات المملكة من البتروكيماويات .

— **الأبحاث والدراسات الصناعية :**

يركز هذا البرنامج على اعداد الأبحاث والدراسات الصناعية بما فيها أبحاث التلوث الصناعي وتوفير المعلومات اللازمة للحكومة لاتخاذ القرارات التي تساعدها على الاشراف على القطاع الصناعي وتحديد فرص الاستثمار الصناعي في المملكة .

— **الترويج للصادرات :**

يهدف هذا البرنامج الى تشجيع الصناعات التصديرية عن طريق اعداد الدراسات التي تهدف الى تعريف القطاع الصناعي بالأسواق الخارجية وأنظمة التجارة الدولية وتسهيلات الائتمان لتمويل التجارة الخارجية .

٥/٢/١٠ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

تهدف خطة التنمية الخامسة الى تحقيق معدل نمو في القطاع الصناعي ككل مقداره (٥ر٦٪) سنويا ، ومعدل نمو سنوي للصناعات البتروكيماوية مقداره (٨٪) ، وصناعة تكرير النفط بمعدل (٤ر٥٪) والصناعات التحويلية الأخرى بمعدل (٥ر٧٪) .

وفي مجال الاقراض الصناعي ، استهدفت الخطة تخصيص (٥ر٩) بليون ريال لتمويل المشاريع الصناعية موزعة على (٥ر٤) بليون ريال لصندوق التنمية الصناعية السعودي و (٥) بليون ريال لصندوق الاستثمارات العامة .

٦/٢/١٠ الاعتمادات المالية :

يوضح **الجدول (٤/١٠)** الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الصناعي خلال خطة التنمية الخامسة :

جـدول رقم (٤/١٠)
الاعتمادات المالية للقطاع الصناعي
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهـة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمـالي
الهيئة الملكية للجبيل وينبع	٢٦٢	٤٣٩٥	١٣٤١	٥٩٩٨
وزارة الصناعة والكهرباء	٢٨٥	٩٢	٨٩٣	١٢٧٠
الدار السعودية للخدمات الاستشاريـة	١٨٤	٥	٣٤	٢٢٣
صندوق التنمية الصناعية السـعودي				٤٥٠٠ *
صندوق الاستثمارات العامة				٥٠٠٠ *
المجمـوع	**٧٣١**	**٤٤٩٢**	**٢٢٦٨**	**١٦٩٩١**

* تمثل هذه الأرقام القروض المستهدفة من جانب مؤسسات الاقراض المتخصصة ، وسيتم تمويلها من مبالغ القروض المسددة وليس من اعتمادات ميزانية الدولة .

٣/١٠ الـكهربـاء :

١/٣/١٠ دور قطاع الكهرباء وأهداف التنمية :

يسهم قطاع الكهرباء بصورة مباشرة فى تحقيق أهداف المملكة التنموية ، اذ يساعد على تحسين مستوى المعيشة ، ونوعية الحياة ، كما يسهم في النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية من خلال توفير مصدر نقي يعتمد عليه من الطاقة ، كما يسهل توفر الطاقة وانتشارها تطبيق التقنية الحديثة في العديد من النشاطات الاقتصادية .

وتتضمن أهداف التنمية الرئيسية لقطاع الكهرباء ما يأتي :

- توفير الخدمات الكهربائية بالمستوى الفني الملائم لجميع مراكز النمو السكاني مع التركيز بصفة خاصة على توصيل الكهرباء للمناطق التي لم تصلها الخدمة بعد بالاضافة الى توفير هذه الخدمات لمقابلة المتطلبات التنموية المتزايدة في القطاعات الانتاجية وفي مختلف المرافق الاقتصادية الأخرى .
- تنمية نظم الكهرباء وتطويرها ، وادارة الطلب بحيث يتم توفير الخدمات الكهربائية بأقل التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية .
- تحقيق الاكتفاء المالي الذاتي لشركات الكهرباء على المدى المتوسط والبعيد .
- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومع الدول العربية الأخرى من خلال ربط شبكات التوزيع المحلية مع بعضها .

٢/٣/١٠ الانجازات والقضايا الأساسية :

تحقق تقدم ملحوظ خلال خطة التنمية الرابعة في انجاز هدف ايصال التيار الكهربائي الى مناطق المملكة كافة (**الجدول رقم ١٠/٥**) وذلك من خلال تزويد (٦٧٧) ألف مشترك جديد بالخدمة الكهربائية ، مما أدى الى ارتفاع معدل التغطية الكهربائية الى (٩٢٪) عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ .

كما شهد قطاع الكهرباء نموا بمعدلات فاقت المستويات المستهدفة بعيدة المدى وذلك على الرغم من تباطؤ النشاطات الاقتصادية خلال خطة التنمية الرابعة ، حيث ارتفع الاستهلاك الكلي للكهرباء بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٠ر٣٪) وزادت نسبة الاستهلاك الكلي الى المشترك السكني بمعدل نمو سنوي قدره (٢٪) . كما ازداد الطلب الذروي غير المتزامن بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٨ر٦٪) خلال الفترة نفسها ، اذ بلغ (١١٨١٣ر٥) ميجاوات عام ١٤٠٩/١٤٠٨هـ .

جـــدول رقم (١٠/٥)
تطور بعض المؤشرات الرئيسية لقطاع الكهرباء
خلال خطة التنمية الرابعة

	١٤٠٥/١٤٠٤هـ	فعـــلي ١٤٠٩/١٤٠٨هـ	تـقـديـري ١٤١٠/١٤٠٩هـ	معدل النمو السنوي (٪) ١٤٠٤ ــ ١٤٠٨هـ
اجمالي المبيعات (بليون كيلوات ساعة)	٣٦٤٧٠ر٢	٥٣٨٧٤ر٩	٥٧١٠٨ر٢	١٠ر٣
اجمالي المبيعات لكل مشترك سكني (كيلوات ساعة)	٢٦٥٧٠ر٦	٢٨٧٩٩ر٩	٢٨٢٥٤ر٥	٢ر٠
الحمل الذروي (ميجاوات)	٨٥٠٣ر٥	١١٨١٣ر٥	١٢٤٦٥ر٦	٨ر٦
اجمالي المشتركين (بالآلاف)	١٥٨٤ر٢	٢١٥٢ر٣	٢٢٦١ر١	٨ر٠

تعد الزيادات التى تحققت في الانتاجية وكفاءة التشغيل من أبرز انجازات هذا القطاع خلال خطة التنمية الرابعة . فقد نما متوسط عدد المشتركين لكل عامل بمعدل سنوي قدره (١١٪) حيث ارتفع من (٥٢) عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى (٧٨) عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ . وقد شهدت مؤشرات الانتاجية الأخرى زيادات مماثلة . كما واكبت الزيادة في انتاجية العمالة زيادة مشاركة الكوادر الوطنية في القوى العاملة لهذا القطاع حيث ارتفعت نسبتهم من (٤٣٪) الى (٤ر٥٢٪) من اجمالي العمالة خلال الفترة نفسها .

وعلى الرغم من هذه الانجازات ، فلا يزال هناك بعض القضايا البارزة التي تعترض التنمية المطلوبة لقطاع الكهرباء ، وينبغي معالجتها خلال خطة التنمية الخامسة:

القضايا الأساسية :

— **التوازن الاقليمي :**

لقد أدت المعوقات المالية التى سادت خلال خطة التنمية الرابعة الى الخروج عن الهدف المحدد الرامي الى ايصال التيار الكهربائي الى كافة مناطق المملكة بنهاية الخطة الرابعة . وقد كان هذا الخروج واضحا فى المنطقتين الجنوبية والشمالية وبعض المناطق القروية من المنطقة الغربية . وينبغي لمعالجة ذلك تحديد الاجراءات المالية ووضع السياسات اللازمة ، ليس فقط لزيادة تغطية الخدمات بل لضمان استمرار التحسن في مستوى الانتاجية .

— **المقاييس والاجراءات :**

يشكل غياب المقاييس والاجراءات الموحدة على مستوى قطاع الكهرباء عائقا رئيسيا أمام الجهود الرامية الى تحسين الأداء وتحقيق المستويات المرغوبة من الكفاءة والاستقرار المالي . علاوة على ذلك ، فان اعتماد مقاييس واجراءات دقيقة ومحددة لنشاطات التخطيط والتشغيل والخدمات يعد أمرا أساسيا وحيويا لتنمية قطاع الكهرباء .

— **الاشراف والتنظيم :**

لقد تطورت صناعة الكهرباء في المملكة الى درجة تمكنت معها بعض المرافق الكبيرة نسبيا من تحقيق قدر جيد من الاكتفاء المالي الذاتي ، مما أفضى الى انخفاض حجم الاعانات التي تقدمها الدولة وزيادة حجم التمويل الذاتي للاستثمارات . ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حسب المخطط له . وبالتالي فان الدور التمويلي للدولة سيتراجع تدريجيا . ولذا ينبغي تطوير المهام التنظيمية والاشرافية وترشيدها على نحو يتناسب مع الطبيعة الاحتكارية لصناعة الكهرباء تحقيقا للمصلحة العامة .

— **المحافظة على الموارد :**

تتميز طبيعة الطلب على الكهرباء في المملكة بالتباين اليومي والموسمي الواسع النطاق . وتبلغ نسبة الحمل الأدنى الى الحمل الذروي حوالي (٣١٪) على مستوى المملكة ، في الوقت الذي يبلغ فيه عامل الحمل حوالي (٥٣ر٠) . ويدل هذا على انخفاض معدل استغلال القدرة المركبة ، وسوف تؤدي أية اجراءات يتم اتخاذها لتحسين عامل الحمل ومعدل استغلال القدرة الى تحقيق فوائد كبيرة لقطاع الكهرباء .

٣/٣/١٠ دور الحكومة والقطاع الخاص :

تتولى وزارة الصناعة والكهرباء مسئولية ادارة قطاع الكهرباء وتنظيمه ، وتمثل المؤسسة العامة للكهرباء حصة الدولة في شركات الكهرباء المستقلة وتمول استثماراتها ، كما تقوم مع أربع شركات اقليمية كبرى موحدة ، (٦) شركات مستقلة — تعمل في المنطقة الشمالية — بادارة مرافق الكهرباء وتشغيلها . وتقوم المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ببيع الطاقة الكهربائية الصافية التي تنتجها محطات التحلية الثنائية الغرض الى شركات الكهرباء .

وتمشيا مع التزام المملكة بالاقتصاد الحر ، فان التخصيص الكامل لشركات الكهرباء يعد هدفا مرغوبا على المدى المتوسط والبعيد ، بحيث يقتصر دور الدولة على الاشراف والتنظيم اللازمين لقطاع الكهرباء ، نظرا للطبيعة العامة والاحتكارية لهذه الخدمات . ومن المتوقع تحقيق تقدم ملحوظ في هذا الصدد خلال خطة التنمية الخامسة . وسوف يتم تحديد طبيعة مشاركة القطاع الخاص على ضوء دراسات تجريها الجهات المختصة تحدد من خلالها الوضع المالي للشركات وتأثير تلك المشاركة على التزامات الدولة .

٤/٣/١٠ السياسات والبرامج الرئيسية :

سيتم تحقيق أهداف قطاع الكهرباء من خلال تنفيذ عدد من السياسات بالاضافة الى تنفيذ الاجراءات والبرامج اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة ومعالجة القضايا التي تعترض تطوير القطاع . وفيما يأتي السياسات الرئيسية لقطاع الكهرباء في خطة التنمية الخامسة :

— الاستمرار في التأكيد على سرعة توفير الخدمات الكهربائية لكافة المناطق التي لم تصلها الخدمة الكهربائية بعد .

— توفير الخدمات الكهربائية بمستوى من الجودة الذي يحقق التوازن بين تكلفة الخدمات وطبيعة الأحمال الكهربائية ونوعيتها .

— تطوير المقاييس والاجراءات الموحدة والشاملة وتطبيقها على مستوى القطاع هادفة الى تحسين كفاءة المهام الادارية والتشغيلية والتنظيمية .

- تحديد الاجراءات ومعايير الأداء ووضع الأهداف المحددة ذات الصلة لكل شركة من شركات قطاع الكهرباء ، لتحقيق المستويات المرغوبة من الكفاءة والاعتماد على الذات ، والتي يمكن من خلالها ممارسة المهام التنظيمية ومهام المتابعة على أفضل وجه .
- تطبيق سياسة فعالة لأسعار الكهرباء وتعرفتها ترمي الى ادارة الطلب بما يكفل تحسين استغلال القدرات الكهربائية وتشجيع المحافظة على الطاقة .

البرامج الرئيسية :

لتحقيق هذه السياسات سيتم تنفيذ البرامج الرئيسية الآتية في قطاع الكهرباء :

- **التوليـــد :**

يهدف هذا البرنامج الى توفير قدرة التوليد اللازمة لمقابلة النمو المتوقع في الطلب على الكهرباء . وسوف تتم زيادة القدرة المركبة بمقدار (٣٨٧٧) ميجاوات خلال الخطة الخامسة وبذلك سترتفع قدرة التوليد الاجمالية من (١٥ر٧٤٦) ميجاوات عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (١٩ر٦٢٣) ميجاوات عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، وذلك بالاضافة الى القدرة التي توفرها المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والتي من المفترض أن ترتفع قدرتها التصديرية الثابتة من (٢٠٧٢) ميجاوات عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٢١٣٥) ميجاوات عام ١٤١٤/١٤١٥هـ . وتشكل محطات التوليد البخارية والمحطات المختلطة حوالي (٩١٪) من القدرة المضافة المذكورة آنفا ، وبذلك ترتفع حصة المحطات البخارية والمختلطة الى (٢ر٣٨٪) من اجمالي قدرة التوليد المركبة عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

- **شبكات النقل :**

يشتمل هذا البرنامج على نشاطات الشبكات ذوات الجهد الفائق والجهد العالي التي سيتم من خلالها تنفيذ المزيد من مشروعات الربط الكهربائي في مختلف مناطق المملكة .

- **التوزيـــع :**

يهدف هذا البرنامج الى دعم شبكات التوزيع وتوسعتها . وسوف يتم ايصال الخدمة الكهربائية لحوالي (٥٥٧) ألف من المشتركين الجدد خلال خطة التنمية الخامسة ليصل اجمالي عدد المشتركين الى (٢ر٨١٨) ألف مشترك عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

- **نظم الاتصال والتحكم :**

يشتمل هذا البرنامج على النشاطات المتعلقة بمهام ارسال الطاقة والمراقبة والتحكم في شبكات الكهرباء بالاضافة الى خدمات الاتصالات الأخرى اللازمة لادارة مرافق الكهرباء وتشغيلها .

— **التنمية الادارية :**

يشتمل هذا البرنامج على العديد من الخدمات المساندة منها المباني والمكاتب ، كما يشتمل على برامج تنمية القوى العاملة . ومن المتوقع أن يتم تدريب (١٤٫٣٢٥) عامل في مختلف التخصصات خلال خطة التنمية الخامسة .

٥/٣/١٠ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

تستند توقعات النمو لقطاع الكهرباء في خطة التنمية الخامسة الى العوامل الآتية : الآفاق الاقتصادية الوطنية والاقليمية المتوقعة خلال الخطة والفترة التي تليها ، واعتمادات الخطة المالية للقطاع ، وأنماط الاستهلاك في كل منطقة .

ويتوقع خلال خطة التنمية الخامسة أن ينمو الاستهلاك الكلي للطاقة الكهربائية بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٢٫٥٪) ، (**الجدول ١٠/٦**) وأن تزداد نسبة الاستهلاك الكلي الى المشترك السكني من (٢٨٫٢٥٥) كيلوات ساعة عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ الى (٣٠٫١٠٢) كيلوات ساعة عام ١٤١٥/١٤١٤هـ محققا معدل نمو سنوي متوسط مقداره (١٫٣٪) . كما يتوقع أن ينمو الحمل الذروي غير المتزامن في المملكة بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٥٪) أي يرتفع من (١٢٫٤٦٦) ميجاوات عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ الى (١٥٫٩١٨) ميجاوات عام ١٤١٥/١٤١٤هـ .

جدول رقم (١٠/٦)
توقعات لبعض المؤشرات الرئيسية لقطاع الكهرباء
لخطة التنمية الخامسة

			معدل النمو السنوي (٪)
	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ	١٤١٠ ــ ١٤١٥هـ
الاستهلاك (بليون كيلوات ساعة)	٥٧٫١	٧٣٫٧	٥٫٢
الحمل الذروي (ميجاوات)	١٢٤٦٥٫٦	١٥٩١٨٫٣	٥٫٠
قدرة التوليد المركبة (ميجاوات) ★	١٥٧٤٦٫١	١٩٦٢٢٫٧	٤٫٥
العمالة	٢٧٩٦٩٫٠	٢٨٤٢٥٫٠	٠٫٣٢
عدد المشتركين (بالآلاف)	٢٢٦١٫١	٢٨١٧٫٧	٤٫٥
معدل انتشار الخدمة (٪)	٩٢	٩٦	٠٫٩

★ لا تشتمل القدرة التصديرية الثابتة لمحطات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الثنائية الغرض التي ستصل الى (٢٫١٣٥) ميجاوات في عام ١٤١٥/١٤١٤هـ .

٦/٣/١٠ الاعتمادات المالية :

يوضح **الجدول (٧/١٠)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الكهرباء خلال خطة التنمية الخامسة :

جـدول (٧/١٠)
الاعتمادات المالية لقطاع الكهرباء
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات) *

الجهـة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمـالي
المؤسسة العامة للكهرباء	٢٧٤ر١	٦٧٨ر٦	١٢٥٦٢ر٤	١٣٥١٥ر٠

* لا تشتمل هذه الاعتمادات على النفقات التي سيتم تمويلها ذاتيا بواسطة شركات الكهرباء ، وكذلك الاعتمادات الخاصة باعانة التشغيل . أما نفقات وكالة الكهرباء في وزارة الصناعة والكهرباء فقد أدرجت في خطة وزارة الصناعة والكهرباء (شؤون الصناعة) .

٤/١٠ البناء والتشييد :

١/٤/١٠ دور قطاع البناء والتشييد وأهداف التنمية :

يعد قطاع البناء والتشييد من القطاعات الرئيسية المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ، حيث يستمد موقعه وأهميته من خاصيته في التأثير على الفعاليات الاقتصادية التي تفرضها علاقاته المتداخلة مع معظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية ، ويعـد هذا القطاع من أكبر القطاعات استيعابا للقوى العاملة حيث تقدر القوى العاملة التي تعمل فيه بحوالي (٩٤٤) ألف عامل عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ ومن المتوقع أن يستوعب حوالي (٩٦٠) ألف عامل بنهاية فترة خطة التنمية الخامسة ، ولقطاع البناء والتشييد تأثير مباشر مع كثير من الصناعات في المملكة ذات القيمة المضافة العالية .

ويساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بنسبة (٥ر١٥٪) في عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ ومن المتوقع أن تصل مساهمته هذه في نهاية خطة التنمية الخامسة الى (١٦٪) .

تتلخص الأهداف الرئيسية لقطاع البناء والتشييد في خطة التنمية الخامسة فيما يلي :

— اعادة تنشيط قطاع البناء والتشييد بهدف زيادة مساهمته في الدخل الوطني .

- تحسين اداء قطاع البناء والتشييد بهدف زيادة عائد عوامل الانتاج فيه ، من خلال تطوير الأنظمة والتشريعات التي تنظم علاقاته المتداخلة ورفع كفاءة الأجهزة والمؤسسات المشرفة عليه .
- الاستمرار في تنمية وتأهيل وتدريب الكفاءات الهندسية والفنية الوطنية والعمل على استيعاب أكبر قدر منها .
- زيادة مشاركة المقاولين السعوديين والمكاتب الاستشارية الهندسية السعودية في تنفيذ مشاريع البناء والتشييد والصيانة المدرجة في خطة التنمية الخامسة .
- دعم وتنشيط صناعة مواد البناء وتطوير قدراتها التصديرية والتأكد من استخدام المشاريع الحكومية والخاصة لمواد البناء المحلية .

٢/٤/١٠ الانجازات والقضايا الأساسية :

شهد قطاع البناء والتشييد خلال خطة التنمية الرابعة تراجعا يعكس مدى تأثره بالتطورات الاقتصادية ، حيث انخفض مستوى نشاطه بمعدل سنوي مقداره (٢ر٨٪) عما استهدف له من انخفاض بمقدار (٨ر٢٪) خلال خطة التنمية الرابعة . كما انخفضت نسبة استيعابه للعمالة خلال خطة التنمية الرابعة من (٢٨٪) الى (١٦٪) أي بمعدل انخفاض سنوي متوسط مقدراه (٥ر٨٪) .

وقد حقق قطاع التشييد انجازات في مجال الاسكان ، حيث استكملت انشاء (٤١٠٦) وحدات سكنية في مختلف مناطق المملكة ، كما اشرفت وكالة الوزارة لشؤون الأشغال العامة على (٨٠٧) مشروعات انشائية ، بالاضافة الى اشرافها على تصميم (٤٧) مشروعا ، واعداد وتطوير (٣٧٩٣) قطعة أرض مزودة بالخدمات .

من ناحية أخرى ، تم انجاز حوالي (٤٦٤٠٠) وحدة سكنية عن طريق جهات حكومية أخرى بما يعادل (٦٩٪) مما هو محدد له في خطة التنمية الرابعة .

وفي مجال تصنيف المقاولين ، اصدرت وكالة الوزارة لشؤون تصنيف المقاولين وللمرة الأولى (٣٤٧٧) شهادة تصنيف للمقاولين السعوديين وغير السعوديين ، كما تم اعادة تصنيف (٩٢٧) مقاولا حسب المجالات والدرجات المعتمدة حتى نهاية عام ١٤٠٩/١٤٠٨هـ ، اضافة الى اصدار أربع قوائم شاملة للمقاولين المصنفين توضح درجة التصنيف الممنوحة للمقاول حسب المجالات التي تم تصنيفه بها .

في مجال الاقراض العقاري ، بلغ عدد الوحدات السكنية التي قام صندوق التنمية العقارية السعودي بتمويلها خلال خطة التنمية الرابعة حوالى (٨٧٠٠٠) وحدة سكنية وهو مايعادل (٥٨٪) من المستهدف .

من ناحية أخرى ، نجح المقاولون السعوديون خلال خطة التنمية الرابعة في زيادة حصتهم في عقود المشروعات الحكومية من (٦٧٪) الى (٨٥٪) ، ويعزى ذلك الى استمرار الحكومة في تطبيق قرارها القاضي

باسناد (٣٠٪) كحد أدنى من عقود المشروعات الحكومية الى شركات سعودية وتجزئة المشروعات الكبيرة الى مجموعة من المشروعات الصغيرة ، الى جانب مبادرات المقاولين السعوديين بتنظيم أعمالهم وتحسين كفاءة شركاتهم من أجل المحافظة على وجودهم في سوق يتسم بقوة المنافسة وضعف النشاط . وفي مجال تكاليف البناء والتشييد ، حقق القطاع انخفاضا ملموسا في تكلفة أعمال البناء والتشييد والصيانة ويعزى انخفاض تكلفة البناء عن معدلاتها المرتفعة من الربع الثالث لعام ١٤٠٣هـ ، وحتى الربع الأخير من عام ١٤٠٨هـ (**الشكل رقم ٤/١٠**) ، الى زيادة حدة المنافسة التي شجعت المقاولين على اعتماد الاجور كمعيار للاحلال بين فئات العمالة الأجنبية ، وزيادة الاقبال على استخدام مواد البناء المنتجة محليا ، وتغيير مصادر استيراد المستلزمات بغية تحقيق وفورات اقتصادية للمشروعات .

القضايا الأساسية :

ان اعادة تنشيط قطاع البناء والتشييد وزيادة مساهمته في عملية التنمية تفرض معالجة القضايا التالية :

تشجيع تصدير صناعة البناء والتشييد :

انشيء خلال عقود التنمية الماضية العديد من المصانع الوطنية لمواد البناء التي تتمتع منتجاتها بدرجة من الجودة تتناسب مع المقاييس والمواصفات العالمية ، وهي تعاني الآن من انخفاض في معدلات التشغيل يعود سببه الى انخفاض معدلات نمو قطاع البناء والتشييد .

ان عملية تنشيط قطاع البناء والتشييد المستهدفة في خطة التنمية الخامسة تتطلب توسعة نشاط شركات البناء والتشييد الوطنية الى خارج حدود المملكة مستفيدة من العلاقات المتميزة التي تربط المملكة بالدول المجاورة ومدعمة بالخبرات التي اكتسبتها . كما تتطلب المرحلة القادمة فتح قنوات تسويقية لمنتجات مصانع مواد البناء الوطنية بهدف رفع معدلات انتاجها .

الكفاءات الوطنية :

نظرا لما يعاني قطاع البناء والتشييد من انخفاض ملموس في مشاركة العمالة السعودية من مهندسين وفنيين وعمال مهرة والتي لاتتجاوز (٥٪) من اجمالي العاملين فيه ، فان المرحلة القادمة تتطلب توجيه القطاع الخاص نحو استيعاب قدر أكبر من العمالة الوطنية كما تتطلب دراسة شاملة لمتطلبات قطاع البناء والتشييد من التخصصات الهندسية والفنية والتنسيق مع الجامعات والمعاهد الفنية لتوجيه خريجي المدارس الثانوية نحوها .

معايير الجودة :

أدى النقص في مواصفات الجودة النوعية ، وعدم وجود مقاييس موحدة لمواد البناء ومعداته وعدم الالتزام بتنفيذ المواصفات والمقاييس التي صدرت ، واتباع أساليب فنية لا تتلاءم مع الظروف المحلية اضافة الى

الاجراءات الادارية المعقدة أحيانا ، الى عدم تحقيق مستوى جيد من الكفاءة والجودة المطلوبين في صناعة البناء والتشييد الأمر الذي يتطلب استكمال المواصفات ووضع معايير موحدة لصناعة مواد البناء وتسهيل الاجراءات الادارية ورفع كفاءتها بهدف تحقق المزايا الفنية للانتاج .

صيانة المشاريع المنفذة :

أسهمت الظروف المناخية القاسية للمملكة ، ونوعية التنفيذ المتدنية التي شهدتها السنوات الأولى من التوسع التنموي في تخفيض العمر الافتراضي للمشروعات الانشائية ، مما زاد من حاجة شبكة التجهيزات الأساسية والمباني الى أعمال الصيانة والاستبدال . وهذا يتطلب تركيز المرحلة القادمة على تنشيط دور القطاع الخاص في مجال الصيانة العمرانية .

٣/٤/١٠ دور الحكومة والقطاع الخاص :

يتمثل دور الحكومة من حيث المبدأ في ايجاد الاطار التنظيمي لتوفير سوق حرة في قطاع البناء والتشييد من خلال ضمان المنافسة العادلة بين الشركات من ناحية ، والحماية الكافية للمستهلك من ناحية أخرى . وقد أعدت وزارة الأشغال العامة والاسكان مجموعة من الاجراءات لدعم القطاع الخاص ومساندته في تحسين نوعية الأداء وتخفيض تكاليف الانشاء وزيادة عدد الشركات السعودية العاملة في صناعة البناء والتشييد . وتعد الحكومة في الماضي من أكبر المصادر المؤثرة على الطلب على صناعة البناء والتشييد . وتهدف خطة التنمية الخامسة الى تحويل التأثيرات الكبيرة على الطلب على قطاع البناء والتشييد من الحكومة الى القطاع الخاص بحيث يتمكن هذا القطاع من النمو حتى ولو انخفض الطلب الحكومي على خدماته .

وستعمل الحكومة على اعادة تنشيط قطاع البناء والتشييد من خلال :

- توفير بيئة مناسبة لنشاطات القطاع الخاص عن طريق الاستمرار في تقديم الحوافز للاستثمارات ذوات الصبغة الانشائية ، مثل قروض صناديق التنمية العقارية والصناعية .
- دراسة امكانية قيام المؤسسات الحكومية بتمويل استثمارات اضافية بالاتفاق مع القطاع الخاص .
- تحقيق الاستقرار في الانفاق الحكومي على المشروعات ، الى جانب توفير الاعتمادات المالية الكافية والضرورية لصيانة التجهيزات الأساسية القائمة .

وبالنسبة للقطاع الخاص لابد له في مرحلة التنمية القادمة أن يركز على مبادراته الاستثمارية الذاتية بدلا من الاعتماد بشكل رئيسي على المشروعات الحكومية وذلك من خلال : تنويع نشاطاته ، ورفع كفاءته الانتاجية ، وتطوير هياكله التنظيمية ، واستغلال مزايا اقامة المشروعات المشتركة ، وفتح قنوات تسويقية جديدة .

شكل رقم (١٠ - ٤)

البناء والتشييد

الرقم القياسي ربع السنوي لتكلفة المباني

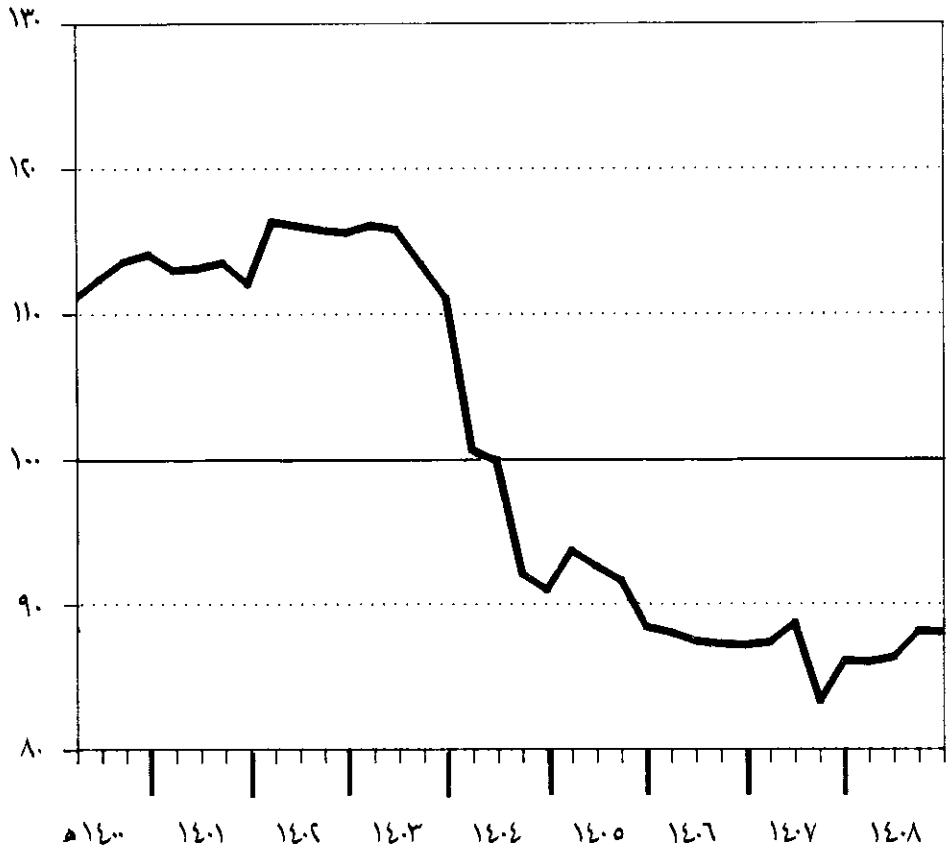

الربع الثالث من عام ١٣٩٨هـ = ١٠٠

٤/٤/١٠ السياسات والبرامج الرئيسية :

تسهم السياسات المدرجة أدناه في تحقيق أهداف تنمية قطاع البناء والتشييد في فترة خطة التنمية الخامسة عن طريق :

- تسهيل الاجراءات الادارية وتطوير الأنظمة المتعلقة بنشاطات وأعمال قطاع البناء والتشييد .
- اصدار مقاييس موحدة لمواد البناء ، ووضع وتطبيق قواعد تنظيمية لمختلف فئات البناء وأعمال الادارة والتشغيل وتقدير التكاليف والفحوصات المعملية لمواد البناء .
- توسعة عمليات المركز الوطني لحفظ وثائق ومستندات المنشآت العامة وبياناتها لاستخدامها في الدراسات والأبحاث التطبيقية .
- تعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في تمويل وبناء المشروعات الكبيرة ، وصيانتها وتشغيلها .
- دعم المقاولين السعوديين عن طريق الاستمرار بضمان مقدار (٣٠٪) كحد أدنى لمشاركتهم في تنفيذ المشروعات الحكومية التي يتم ترسيتها ، وتجزئة المشروعات الكبيرة الى عدد من العقود الصغيرة كلما كان ذلك مجديا فنيا واقتصاديا ، وتوعية المقاولين بنظام التصنيف لتقويم قدراتهم ، ودراسة اعطاء الأفضلية للشركات الوطنية التي يشكل السعوديون فيها نسبة كبيرة من القوى العاملة .
- تعزيز مشاركة المقاولين السعوديين في الأسواق الاقليمية والعالمية .

البرامج الرئيسية :

الدراسات والتعاون الفني :

يهدف هذا البرنامج الى رفع مستوى أداء المختبرات وتشغيلها ، وتوحيد المواصفات والمقاييس لمواد البناء ومعداته وكذلك الأنظمة الخاصة باحتساب تكاليف مشروعات القطاع الحكومي ، واجراء الفحوصات المعملية والايفاء باحتياجات المناطق ، وتطوير المركز الوطني لحفظ مخططات المباني الحكومية الذي يعمل كأرشيف لمستندات ووثائق المباني العامة من أجل تسهيل الأبحاث والدراسات .

تنمية القوى العاملة :

يهدف هذا البرنامج الى رفع كفاءة المهندسين والفنيين السعوديين بشكل خاص والقوى العاملة الأخرى في قطاع البناء والتشييد من قبل الجامعات والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والهيئة الملكية للجبيل وينبع ، والجهات الأخرى وتحويل مرافق المختبر المركزي التابعة لوزارة الأشغال العامة والاسكان الى مرافق تدريب للمهندسين والفنيين السعوديين .

تصنيف المقاولين :

يهدف هذا البرنامج الى مراجعة اوضاع المقاولين السعوديين والأجانب وتصنيفهم ومراقبة مدى التقيد بأنظمة التصنيف في المشروعات الانشائية للقطاع الحكومي ، واستحداث تصنيف للشركات الاستشارية وبيوت الخبرة العاملة في مجال الانشاءات .

٥/٤/١٠ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

من المستهدف أن ينمو قطاع البناء والتشييد بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٨ر٣٪) خلال خطة التنمية الخامسة ، وستبقى العمالة في قطاع البناء والتشييد تشكل ما يقرب من (١٦٪) من المجموع الكلي للعمالة المدنية بالرغم من توقع زيادة عدد العاملين بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٣ر٠٪) . ويفترض معدل النمو المتوقع في القيمة المضافة للقطاع زيادة في معدلات الانتاجية خلال خطة التنمية الخامسة .

٦/٤/١٠ الاعتمادات المالية :

يوضح **الجدول رقم (٨/١٠)** الاعتمادات المالية المخصصة لوكالة الوزارة للأشغال العامة ووكالة الوزارة لتصنيف المقاولين في وزارة الأشغال العامة والاسكان خلال خطة التنمية الخامسة :

جـــدول رقم (٨/١٠)
الاعتمادات المالية لقطاع البناء والتشييد
خـلال خطة التنمية الخامسة *
(بملايين الريالات)

الجهـــة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمـالي
ـ وكالـة الـوزارة للأشغال العامة	٣٩٨	٦٧	ـ	٤٦٥
ـ وكالـة الـوزارة لتصنيف المقاولين	٥٩	٨	ـ	٦٧

* لا يشتمل هذا الجدول الاعتمادات للمشروعات الانشائية التابعة للجهات الحكومية الأخرى .

الفصل الحادي عشر

قطاع الخدمات

١١ ـ قطـاع الخـدمـات :

يتناول هذا الفصل الأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بالخدمات التجارية ، والسياحية ، والمواصفات والمقاييس ، والاحصاءات كما يناقش القضايا الأساسية التى اعترضت سبيل تطويرها ، وأساليب معالجتها خلال خطة التنمية الخامسة .

١/١١ الخدمات التجارية :

١/١/١١ دور الخدمات التجارية وأهداف التنمية :

تعد الخدمات التجارية من النشاطات المهمة في المملكة ، حيث تؤدى دورا فعالا في تنمية الاقتصاد الوطني . وتشمل الخدمات التجارية : نشاطات التجارة والفنادق ، والمطاعم ، والتخزين ، وخدمات الأعمال التجارية .

ويهيمن القطاع الخاص ، ممثلا في الغرف التجارية الصناعية ، ومجلس الغرف التجارية الصناعية على قطاع الخدمات التجارية ، بينما يقتصر دور الحكومة في هذا المجال على توجيه النشاطات المختلفة داخل القطاع وتنظيمها ، بغية تحقيق العدالة في الممارسات التجارية وضمان حماية المستهلك .

وتتولى وزارة التجارة كجهة حكومية ، مسؤولية توجيه التجارة الداخلية والخارجية غير البترولية وتنظيمها ، وتنميتها . وتولي اهتماما خاصا لرفع كفاءة الأداء فضلا عن تعزيز الدور الذى يضطلع به القطاع الخاص في عمليات التنمية وازالة معوقات نموه . كما تعمل الوزارة على توفير السلع اللازمة للسوق المحلية من أفضل المصادر ، وبأنسب الأسعار ، مع التوكيد على جودة هذه السلع واخضاعها للفحص والتحليل المخبري في معامل الجودة النوعية التابعة لها . وتشرف الوزارة في الوقت نفسه على نشاطات الفنادق والمطاعم ، كما تقوم برقابة التوسع في خدمات الأعمال التجارية .

وتتلخص الأهداف العامة لتنمية قطاع الخدمات التجارية في الآتي :

- تنمية القطاع وتنظيمه وفق احتياجات الاقتصاد الوطني لتحقيق أقصى كفاءة وبأقل تكلفة ممكنة .
- فتح المجال أمام القطاع الخاص لمزاولة الكثير من المهام الاقتصادية التى تقوم بها الدولة .
- الاستمرار في ممارسة الرقابة على الجودة النوعية للمنتجات المعروضة في الأسواق من أجل حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري .
- تنمية القوى العاملة السعودية والعمل على رفع كفايتها الانتاجية بما يتماشى مع متطلبات القطاع .
- تطوير الأعمال والمهن التجارية وتنميتها بأعتبارها أجهزة مساندة تعزز المقدرة التنافسية للقطاعات الأنتاجية وتسهم في رفع كفاءتها .

٢/١/١١ الانجازات والقضايا الأساسية :

رغم الركود النسبي الذي ساد النشاط الاقتصادي خلال سنوات خطة التنمية الرابعة ، فقد استمر قطاع الخدمات التجارية في أداء دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية بكفاءة عالية .

وقد حقق الناتج المحلي للقطاع * (٢٧ر٤) بليون ريال (بالأسعار الجارية) في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ وبلغ معدل مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي (٥ر١٢٪) .

كما ارتفع عدد القوى العاملة في القطاع من حوالي (٦٨٩) ألف عامل في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى حوالي (٨٩٨) ألف عامل بنهاية خطة التنمية الرابعة .

وبلغ المجموع التراكمي للشركات والمؤسسات المسجلة من قبل وزارة التجارة (٣١٦٢٨٠) مؤسسة وشركة في عام ١٤٠٩هـ بزيادة نسبتها (١٨٪) عن عام ١٤٠٥هـ ، بينما زاد عدد العلامات التجارية المسجلة الى (١٩٧٨٣) علامة .

وارتفع عدد الفنادق عام ١٤٠٩هـ الى (٢٥٩) فندقا ، منها (١٩) فندقا من الدرجة الممتازة بطاقة استيعابية قدرها (٤٨٠٠) غرفة ، ليصل اجمالي عدد الغرف الى (٢٢٩٥٣) غرفة في نفس العام .

ولقد شهدت سنوات خطة التنمية الرابعة استقرارا في الأوضاع التموينية حيث تم توفير المواد التموينية بما يتناسب مع احتياجات المستهلكين ومستوى الدخل الفردي ، كما تحقق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية الأساسية ، وزاد الانتاج المحلي لسلع اخرى ليغطي نسبة كبيرة من احتياجات المملكة . وكان للاعانات الحكومية للسلع فضلا عن مراقبة الأسعار ، أكبر الأثر في حماية المستهلك من التقلبات العالمية المستمرة في أسعار المواد الغذائية .

كما قامت وزارة التجارة ، بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية ، بتنظيم العديد من الدورات التدريبية والدراسات المتعلقة بالتسويق والاعلان ودراسات فرص الاستثمار داخل المملكة . وتم خلال سنوات الخطة اقامة عدد من المعارض الوطنية والأجنبية في بعض مدن المملكة ، وكذلك المشاركة في عدد من المعارض والأسواق الدولية ، وجرى تنظيم عدد من المعارض السعودية في بعض الدول .

القضـــايـا الأسـاسيـة :

برزت خلال خطة التنمية الرابعة ـــ نتيجة للمنجزات المتحققة والنمو المتوقع لقطاع الخدمات التجارية ـــ بعض القضايا الأساسية التي تحتاج اهتماما خاصا من قبل الجهات المعنية للتعرف على طبيعتها ومعالجتها خلال الخطة الخامسة وهي :

---

* قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم .

- **انخفاض مستويات الانتاجية وتزايد عدد القوى العاملة غير السعودية :**

يعانى قطاع الخدمات التجارية من انخفاض مستويات الانتاجية داخل نشاطاته ، بالاضافة الى الارتفاع المستمر في نسبة القوى العاملة غير السعودية .

لذا يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع سياسة فعالة لتدريب القوى العاملة الوطنية في القطاع وتشجيع التدريب على رأس العمل مع التركيز على التقنية المتطورة . ويدخل في هذا الاطار ، دراسة الأسباب الحقيقية لانخفاض الانتاجية وعدم استقرار العمالة السعودية فضلا عن وجوب توجيه القطاع الخاص لكي يسهم بدور أكثر ايجابية في تحقيق السعودة ، حيث لايمكن تحقيق هذا الهدف دون اتساق سياسات التوظيف واعداد العمالة وتكاملها في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء .

- **عدم كفاية خدمات الأعمال والمهن التجارية :**

على الرغم من أن معظم الأعمال والمهن التجارية متواجدة في المملكة ، الا انه في بعض الحالات يلزم التأكيد على شمولية وجودة الخدمات المقدمة من هذا القطاع وبصفة خاصة لمساندة القطاعات الانتاجية وماتتضمنه من شركات صناعية وزراعية ومؤسسات تمويلية فضلا عن الاسهام في تحقيق النمو المرتقب بها .

- **التنظيم التجـــاري :**

مازالت بعض الأنظمة المتعلقة بتنظيم الممارسات التجارية لا تواكب التغير السريع في متطلبات القطاع وبصفة خاصة عند التطبيق العملي مثل نظام : الزكاة والدخل، وحسم المنازعات ، وحماية الملكية الفردية وبراءات الاختراع ، والاستيراد فضلا عن لوائح الحجز والتوقيف .

وسوف تستمر وزارة التجارة ، خلال مرحلة خطة التنمية الخامسة ، في العمل على اتخاذ الوسائل الكفيلة باعادة النظر في الاطار الشرعي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الأنظمة ومن ثم تطويرها بحيث يتمكن القطاع الخاص من العمل بحرية ومرونة أكبر .

٣/١/١١ دور الحكومة والقطاع الخاص :

تماشيا مع الأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الخامسة ، سوف يزداد الاعتماد على القطاع الخاص في تولي العديد من المهام الاقتصادية في الدولة ، وسوف ينعكس ذلك على دور القطاع الخاص في تنشيط فعاليات قطاع الخدمات التجارية . واستمرارا للأوضاع الحالية سوف يقتصر دور الحكومة على توجيه النشاطات المختلفة وتنظيمها ، في حين تتولى مؤسسات القطاع الخاص المسؤوليات المتعلقة بتنمية امكانات القطاع ودعمها .

كما ستزداد أهمية تعريف القاعدة العريضة من المواطنين بالفرص المتاحة للاستثمار في المشروعات داخل القطاع ، وسوف يؤدى ذلك الى الاتجاه نحو انشاء المزيد من الشركات المساهمة كوحدات اقتصادية كبيرة بهدف توفير الكثافة الرأسمالية والسيولة اللازمة للاستثمار .

ويستدعي ذلك قيام وزارة التجارة ببحث الطرق اللازمة لتشجيع انشاء هذه الشركات ، بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية ، وخاصة في المجالات الجديدة مثل : تصدير المنتجات غير البترولية ، وادارة مرافق التخزين ومستودعات التبريد والمعارض الوطنية وتشغيلها .

وسوف تستمر وزارة التجارة كذلك في تطوير أنظمة التسويق والاعلان والعلامات التجارية والوكالات وحماية المستهلك بما يكفل وجود خدمات ومعاملات تجارية تستند على أسس تحمي حقوق كل من التاجر والمستهلك .

وبصفة عامة ، يحتاج الأمر الى تحديد العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص بشكل أكثر تنظيما ، اذ يجب بحث الأساليب والطرق التي تحدد الاطار العام للتعاون ومن ثم التكامل بينهما اسهاما في تنمية قطاع الخدمات التجارية.

٤/١/١١ السياسات والبرامج الرئيسية :

ستعمل السياسات الآتية على الاسهام في تحقيق أهداف قطاع الخدمات التجارية خلال الخطة الخامسة :

- مراجعة الأنظمة واللوائح المعمول بها ، واصدار أنظمة ولوائح جديدة ، وذلك لتسهيل وتحسين أساليب مزاولة النشاطات التجارية للقطاع الخاص.
- دعم العلاقة القائمة بين وزارة التجارة وكل من الغرف التجارية الصناعية ومجلس الغرف التجارية الصناعية لزيادة اسهام القطاع الخاص في نشاطات الخدمات التجارية .
- تزويد القطاع الخاص بصفة عامة ورجال الأعمال بصفة خاصة بالبيانات الاحصائية والمعلومات التجارية الأخرى لتسهيل اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار في المشروعات .
- دعم الاجراءات التى تساعد على ترويج الصادرات السعودية غير البترولية .
- تنمية العلاقات التجارية الخارجية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة والقطاع الخاص .
- توفير احتياجات الأسواق المحلية من كافة السلع الضرورية ، والتأكد من امكانية حصول المستهلك عليها بكميات وأسعار مناسبة ونوعية جيدة.

البرامج الرئيسية :

سيتم تنفيذ هذه السياسات من خلال مجموعة من البرامج أهمها :

التطوير والخدمات المساندة :

يهدف هذا البرنامج الى دعم نشاطات وزارة التجارة وتطوير الاجراءات المستخدمة بها وزيادة الانتاجية في جميع الادارات والفروع التابعة لها ، وذلك عن طريق التوسع في استخدام أنظمة الحاسب الآلي ، وتعديل الأنظمة التجارية واصدارها واعداد الأدلة والاحصاءات واجراء الدراسات وفق احتياجات القطاع ، وتنظيم المؤتمرات والاشتراك في المعارض الدولية ذوات العلاقة .

وضمن هذا الاطار سوف يتم اجراء عدد من الدراسات المتعلقة بفرص الاستثمار التسويقية بالاضافة الى دراسة امكانية انشاء مناطق حرة في بعض موانيء المملكة . كما سوف يتم ـــ بالتعاون مع مجلس الغرف التجارية الصناعية ـــ اجراء دراسة عن الأسواق الخارجية بهدف ترويج الصادرات السعودية .

التموين والجودة النوعية :

يهدف هذا البرنامج الى تقدير احتياجات المملكة من السلع الأساسية وتوفيرها في الأسواق والتأكد من جودتها النوعية ، وذلك من خلال احداث أقسام جديدة في مختبرات الجودة النوعية لفحص الاشعاع ، والنسيج ، والأجهزة الكهربائية، والمعدات ، ومواد البناء ، والمواد الكيماوية ، والأدوية ، بالاضافة الى افتتاح مختبرات جديدة . وسوف يتم مراجعة السياسات السعرية والاجراءات المتعلقة بالغش التجاري فضلا عن تشجيع القطاع الخاص على اقامة مرافق التخزين ومستودعات التبريد على الأراضي التي سوف توفرها وزارة التجارة بالتعاون مع الجهات المعنية .

التمويل وخدمات الأعمال التجارية :

يهدف هذا البرنامج الى تطوير نشاطات التمويل وخدمات الأعمال وتنظيمها ، وسوف يتم ذلك من خلال : اعداد دراسة لتحديد الطلب على مكاتب خدمات الأعمال ، والمساهمة في تنظيم العمل الاستشاري الوطني في المملكة وتطويره ، وتنظيم اجراءات مزاولته ، وتشجيع التعاون بين المكاتب الاستشارية والجامعات . وسوف يتم دراسة انشاء مركز للمعلومات التجارية المحلية والدولية التى تحتاجها المكاتب الاستشارية بالاضافة الى تنظيم أوضاع التأمين وحصر مؤسساته في المملكة .

٥/١/١١ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

من المتوقع أن يحقق قطاع الخدمات التجارية معدل نمو سنوي متوسط يبلغ (٣٪) خلال فترة خطة التنمية الخامسة .. كما أنه من المستهدف أن تبلغ نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (٤ر١١٪) .

وسوف يتم تطوير الأنظمة واللوائح التجارية المعمول بها داخل القطاع ، عن طريق اصدار (٤) أنظمة تجارية جديدة بالاضافة الى اعداد (٤) أنظمة تجارية موحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وعلى صعيد مختبرات الجودة النوعية ، سوف يتم احداث (١٦) قسما لفحص المنتجات والسلع في المختبرات القائمة بالاضافة الى افتتاح (٥) مختبرات جديدة .

٦/١/١١ الاعتمادات المالية :

يوضح **الجدول (١/١١)** الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة التجارة خلال خطة التنمية الخامسة :

جدول رقم (١/١١)
الاعتمادات المالية لوزارة التجارة
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهـــــة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمالي
وزارة التجـــارة	٥٠٤	٢٥	٢٠١	٧٣٠

٢/١١ الخـدمات السياحيـة :

١/٢/١١ دور الخدمات السياحية وأهداف التنمية :

السياحة هي احدى الصناعات الرائجة في كثير من البلدان ، وتزداد أهميتها في بعض الدول التي تتوافر لديها مقومات هذه الصناعة وتعول عليها كرافد أساسي ضمن مواردها الاقتصادية ، بيد أن المملكة العربية السعودية تنظر الى النشاط السياحي داخلا ضمن الخدمات التي تهيؤها الدولة لراحة المواطن ورفاهيته ، كما تعدها احدى الضمانات اللازمة للحفاظ على هويته وقيمه وتقاليده وحمايتها من المؤثرات الخارجية التي لاتتفق مع مباديء العقيدة الاسلامية . لذا فان الاهتمام بالسياحة على هذا النحو يأتي في اطار ما تبذله الدولة في سبيل بناء الانسان السعودي ، مساوية بين هذا النوع من الخدمات وبين خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية وخدمات التعليم وغيرها . مع ذلك فان هذه الحقيقة لا تقلل من حجم ما يمكن أن يسهم به هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ، في حال توفر الخدمات السياحية الكافية والتي يمكن من خلالها استقطاب مواطني المملكة لاستغلالها والانتفاع بها .

وفي الوقت نفسه تتوافر داخل المملكة بعض العوامل التي تشجع على التوسع في الخدمات السياحية وتهيئتها لجذب السائحين من مختلف مناطق المملكة ، فضلا عن مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، اضافة الى ذلك فالطبيعة الخاصة والمتنوعة والبيئة الثقافية المتميزة والمجالات الفنية المتنامية وثراء التراث الشعبي بمختلف أشكال

التعبير في الفنون الشعبية ، بالاضافة الى المظاهر الحضارية الحديثة للتطور ، والتى تتمثل في الخدمات المساندة بما في ذلك النقل الجوي والسكك الحديدية والحافلات والطرق السريعة وخدمات السيارات ، والخدمات العامة بمستوياتها المتطورة ، من حدائق عامة ، وفنادق ومطاعم ، علاوة على المعارض والمتاحف والمنتجعات الجديدة والمناطق الجبلية . كل ذلك يوفر امكانية كبيرة للتوسع في مجال السياحة .

وستشهد المرافق السياحية في المملكة خلال خطة التنمية الخامسة توسعا تدريجيا على السواحل البحرية والتلال الجبلية بحيث يتمكن المواطنون من التمتع باجازاتهم وقضائها في راحة تامة وبأسعار مناسبة .

وتتلخص الأهداف العامة للتنمية السياحية في الآتي :

— تشجيع التنمية السياحية وتطوير المنتجعات الترفيهية في توازن دقيق مع معدلات النمو بما لا يتعارض وحماية الموارد الطبيعية ومواقع التراث .
— الحكم على جدوى المشروعات السياحية وانتقائها من خلال مواءمتها للأهداف الوطنية للتنمية .
— تحسين مستوى حياة المواطنين والارتقاء بنوعيتها .

٢/٢/١١ الانجازات والقضايا الأساسية :

استمرت الخدمات السياحية في تطورها على مدى سنوات الخطة الرابعة في نطاق المراحل المحددة لها ، حيث بدأت بالاهتمام بتطوير الخدمات الفندقية ثم انتقلت الى انشاء الاستراحات والمنتجعات والمعسكرات .

كما ازداد عدد الفنادق في المملكة مع نهاية الخطة الرابعة وارتفعت الخدمة فيها الى مستويات عالية ، وتم انشاء الكثير من الاستراحات ووحدات التأجير المفروشة والمعسكرات وخدمات الوجبات الغذائية الممتازة ، وبلغت الخدمة في المطاعم والمرافق الترويحية مستوياتها المثلى . وقد تم تشكيل لجان التنمية السياحية في عدد من المناطق وذلك للتخطيط للمشروعات السياحية والاضطلاع بتنفيذها .

وكما يتبين من **الشكل (١/١١)** ، فقد أصبح يتوافر لدى المملكة بنهاية الخطة الرابعة ، خدمات ومرافق متعددة لاستضافة المؤتمرات الدولية والاقليمية ، والاجتماعات ، والمناسبات الرياضية . ويستطيع المواطنون والسائحون الآن التمتع بالعديد من النشاطات الترفيهية ، سواء في المناطق الصحراوية أو البحرية الممتدة على سواحل المملكة الواقعة على كل من البحر الأحمر والخليج العربي ، وما تضمه من شواطيء للاصطياف ومراس لقوارب النزهة البحرية ، والمناطق الجبلية مثل جبال السروات ، بالاضافة الى الأودية ومدارج الجبال التى تكسوها الخضرة على جانبي الطرق الممتدة من الطائف ، والباحة الى أبها ، فضلا عن المواقع الأثرية المتفرقة في مدائن صالح ، والأخدود ، وقرية الفاو ، والدرعية ، وسكة حديد الحجاز التاريخية والمتاحف والأسواق الشعبية التقليدية بما تحفل به من الصناعات والأشغال اليدوية .

وهناك أيضا معالم النهضة الحديثة المتمثلة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين وقرى أبحاث الطاقة الشمسية في العيينة والجبيلة .

القضـــايـا الأســاسيــة :

نتيجة للتطور المتوقع للخدمات السياحية فانه من المحتمل أن تظهر القضايا الأساسية الآتية والتي ينبغي دراستها ووضع الحلول المناسبة لها خلال الخطة الخامسة :

ـ **النشاط السياحي والأنظمة :**

لا يوجد حتى الوقت الحاضر جهاز اداري وتنفيذي ينهض بمسؤولية التراخيص والنظم والتخطيط والمتابعة للقطاع السياحي والخدمات الترفيهية التي يقوم القطاع الخاص بمهمة انشائها وتطويرها ، الأمر الذي يستوجب دراسة جدوى انشاء مجلس وطني للسياحة مخولا بصلاحيات تنفيذية لجميع الخدمات السياحية ، ومسؤولية كاملة عن تنشيط السياحة وتطويرها على الصعيد الوطني ، بحيث يتم ـ كخطوة أولى ـ تحديد الاحتياجات من العمالة ، واستغلال الموارد والمرافق القائمة ، وانتقاء الأنشطة الترفيهية التي تتضح جدواها بشكل مؤكد .

ـ **القوى العاملة والتدريب :**

يتسم قطاع الخدمات السياحية بانخفاض نسبة العمالة السعودية به ، ويمكن اتاحة فرص جديدة للعمل أمام المواطنين من خلال برامج التأهيل وتدريب الكفاءات الوطنية ووضع الحوافز اللازمة لتشجيعها على الالتحاق بالعمل السياحي ، وهو ما لا يتوفر الآن بشكل مناسب ، كما ستنظر الدولة في جدوى انشاء معهد لتدريب المواطنين على الادارة الفندقية والسياحية وادارة المطاعم بالتعاون بين القطاع الخاص وبين المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني .. لتوفير الكفاءات الوطنية اللازمة .

٣/٢/١١ دور الحكومة والقطاع الخاص :

ستستمر الدولة في دراسة سبل دعم الخدمات السياحية وتطويرها وفقا للاحتياجات الوطنية المتنامية ، مع تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال ، وستقوم الدولة بتوفير قروض التنمية لتشجيع التوسع في انشاء المرافق السياحية وفقا للاحتياجات الفعلية ، مع توفير التجهيزات الأساسية ووضع الأنظمة الضرورية لاستخدام الأراضي في المناطق السياحية ، بالاضافة الى اصدار اللوائح اللازمة لمراقبة الأسعار ومستوى الخدمات في تلك المرافق . كما ستعمل الدولة في الوقت نفسه على زيادة عدد المتنزهات العامة ، وانشاء المعسكرات ، وتوفير الخدمات الضرورية لها .

شكل رقم (١١ - ١)

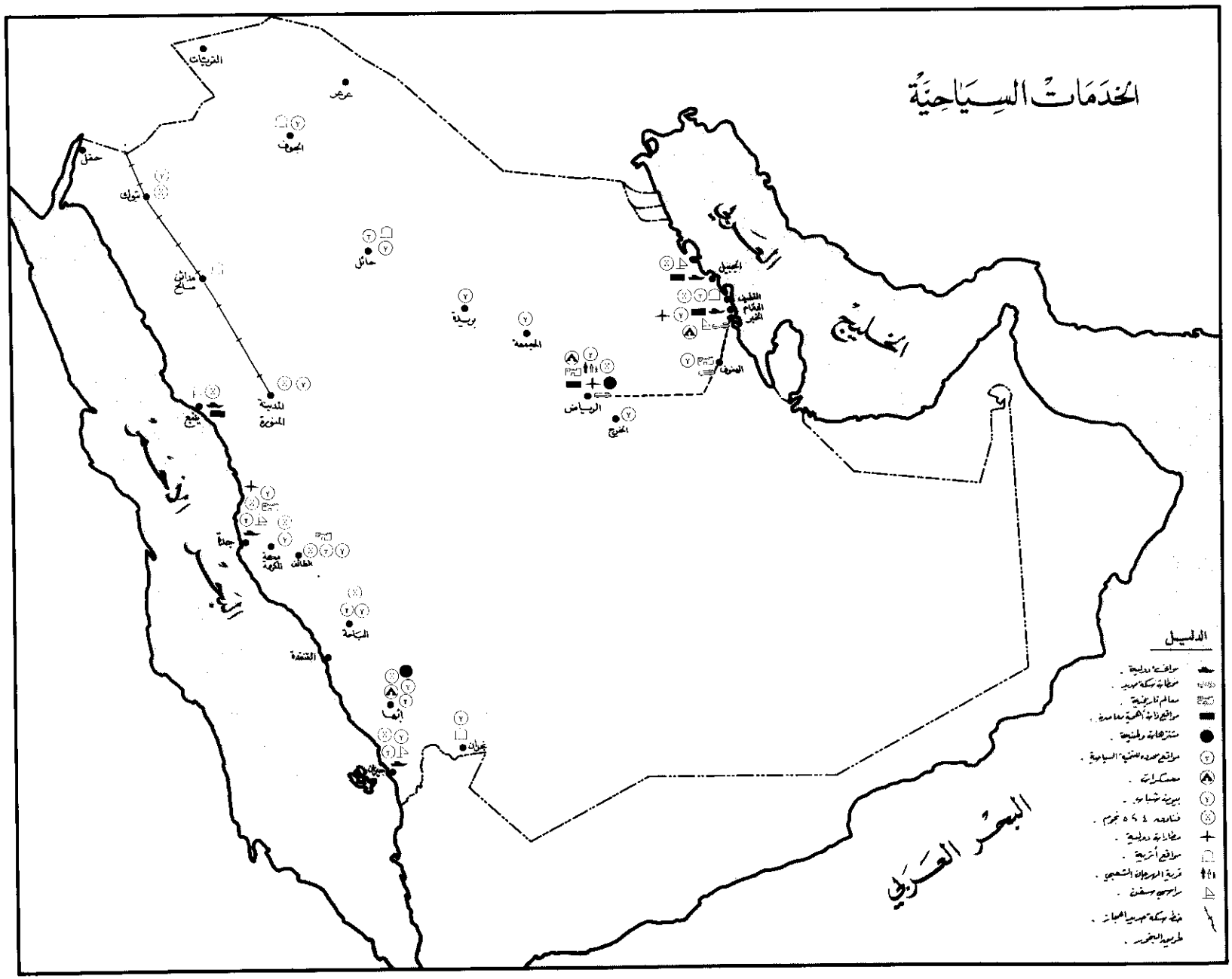
الخدمات السياحية
الخليج
البحر الأحمر
البحر العربي
الدليل
مواقع دليلية .
مطارات مكة المكرمة .
معالم تاريخية .
مواقع ذات أهمية معاصرة .
منتزهات وطنية .
مواقع حدود المنفذ السياحية .
معسكرات .
بحيرة ضحلة .
فنادق ٤ و ٥ نجوم .
مطارات دولية .
مواقع أثرية .
قرية الوحة الشعبي .
مراسي سفن .
خط سكة حديد الحجاز .
طريق البخور .
القريات
عرعر
الجوف
حفر
تبوك
حائل
بريدة
المجمعة
الجبيل
الظهران
الدمام
الخبر
الدمام
الرياض
الخرج
المدينة المنورة
ينبع
جدة
مكة المكرمة
الطائف
الباحة
القنفذة
أبها
نجران

٤/٢/١١ السياسات والبرامج الرئيسية :

تتضمن سياسات القطاع خلال الخطة الخامسة الآتي :

- تحديد المستوى الملائم لتطوير الخدمات السياحية وتحقيق المعدل المتوازن للتوسع فيها بما يضمن تكيف المجتمعات المحيطة مع ماقد ينجم عن هذه التوسعات من آثار .
- تحقيق التنسيق الكامل بين المرافق السياحية والترفيهية وتنظيمها .
- تشجيع التوسع في انشاء المرافق السياحية المتنوعة في مناطق التنمية السياحية ، وتزويدها بالخدمات الترفيهية .
- تسهيل مشاركة القطاع الخاص في دعم القطاع السياحي وتنميته .
- وضع اللوائح والأنظمة الخاصة بنوعية الخدمات وتحديد الأسعار التي تحقق الربح المناسب لشركات القطاع الخاص .
- دعم فكرة تشكيل اللجان السياحية المحلية .
- دراسة انشاء معهد عال للادارة الفندقية والسياحية ووضع برامج لتدريب العناصر الوطنية على الادارة السياحية .

البرامج الرئيسية :

بعد تحديد الأهداف والسياسات الرامية الى تنشيط قطاع الخدمات السياحية وتنظيمه ، سيتم تنفيذ البرامج اللازمة لتحقيق ذلك بالتنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص .

٥/٢/١١ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

من المتوقع أن تحقق الفنادق معدلا للنمو يتناسب وتزايد الاحتياجات ، كذلك من المتوقع مع اطراد نشاط الحركة السياحية ، أن تتنافس ادارات الفنادق على توفير خدمات اضافية وبرامج ترفيهية لاجتذاب العدد الأكبر من النزلاء ، خاصة حين تدخل الفنادق في تنافس جديد مع مؤسسات الاسكان المشتركة وادارات الاستراحات وبيوت الشباب والمعسكرات . وسيتم في بداية الخطة استكمال (٢٠) استراحة من فئة ثلاث نجوم ، وستقام المنتجعات الترويحية الاضافية على شاطيء نصف القمر وعلى ساحل البحر الأحمر في جدة ، مضيفة بذلك (٥٦٥) وحدة سكنية جديدة . كما سيجري استكمال المشاريع السياحية الكبرى في أبها وعلى البحر الأحمر ، قرب القنفذة ، فضلا عن جهود البلديات في انشاء المشاريع الترفيهية في المناطق السياحية .

٦/٢/١١ الاعتمادات المالية :

نظرا لعدم وجود جهة محددة مسؤولة عن القطاع السياحي ، فلم تدرج أي اعتمادات لهذا القطاع في خطة التنمية الخامسة . ولذا سيترك للجهات المرشحة للاسهام في دعم النشاط السياحي والراغبة في مزاولته اختيار نوعية البرامج السياحية المناسبة ، وتدبير نفقاتها من البنود المالية المخصصة للنشاطات التي تدخل ضمنها تلك البرامج . بالاضافة الى ذلك فان التكاليف الخاصة بالتجهيزات الأساسية وقروض التنمية السياحية لم تحدد بعد ، بينما تم ادراج تكاليف معهد التدريب على الادارة الفندقية والسياحية وادارة المطاعم في قطاع التدريب (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني) .

٣/١١ المواصفات والمقاييس :

١/٣/١١ دور المواصفات والمقاييس وأهداف التنمية :

لايمثل النمو الاقتصادي الهدف الوحيد للتنمية ، ذلك لأن طبيعة التنمية تصاحبها علاقات مترابطة متزايدة التعقيد من الاحتياجات التنظيمية للمجتمع .

ويعد ايجاد نظام وطني شامل للمواصفات والمقاييس ذا أهمية قصوى للمستهلكين والمنتجين على حد سواء ، علاوة على أن التركيز المتزايد على التنويع الاقتصادي وتنمية امكانات تصدير المنتجات الصناعية السعودية يتطلب وجود نظام متطور للمواصفات والمقاييس والمعايرة باعتبارها أداة فنية هامة لمراقبة الجودة النوعية للمنتجات على مستوى السوق المحلي والعالمي .

واستجابة لهذه الحاجة الملحة فقد تم انشاء الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٠) وتاريخ ١٣٩٢/٣/٣هـ لاعداد مواصفات موحدة لمراقبة نوعية المواد والمنتجات سواء المستوردة أو المنتجة محليا ، وبالاضافة الى ذلك تقوم الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بمسؤولية وضع نظام علامات الجودة ، ومنح شهادات المطابقة والتعاون مع الهيئات العربية والدولية التي لها علاقة بالمواصفات والمقاييس .

وتتلخص الأهداف العامة لنظام المواصفات والمقاييس في المملكة في الآتي :

- تزويد المؤسسات التجارية والحكومية والأفراد بنماذج واضحة للمواصفات الفنية المتنوعة ، وطرق الاختبار والمعايرة .
- حماية المستهلك المحلي بالتوكيد على استيفاء معايير الجودة لجميع المنتجات المحلية والسلع المستوردة .
- تحسين قدرة المنتجات السعودية على الوصول الى الأسواق الأجنبية من خلال التوكيد على مستويات جودتها ومواصفاتها العالية .
- حماية المنتجات المصنعة محليا من المنافسة غير المتكافئة مع السلع المستوردة والتي لا تتماشى مع متطلبات الجودة النوعية المعتمدة .

٢/٣/١١ الانجازات والقضايا الأساسية :

تضمنت أهداف الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس خلال خطة التنمية الرابعة اعداد مسودة لعدد (٦٠٠) مواصفة قياسية ، واعتماد (٧٦٠) مواصفة من مشاريع المواصفات التي وصلت الى مراحل الاعداد النهائية ، وقد بلغ عدد المواصفات القياسية التي قامت الهيئة باعدادها خلال الخطة الرابعة (٦٠٠) مواصفة محققة بذلك الهدف المحدد في الخطة ، لكن المواصفات القياسية التي تم اعتمادها كمقاييس سعودية وطنية بلغت (١٨٠) مواصفة محققة بذلك نسبة لاتتجاوز (٢٤٪) مما استهدفته الخطة ، وقد اشتملت المواصفات المعتمدة على كثير من المجالات منها مجالات الزراعة والأغذية حيث بلغت نسبتها (٣١٪) من اجمالي المواصفات المعتمدة ، والهندسة الميكانيكية (١٩٪) ، والمنتجات الكيماوية والبترولية (١٦٪) ، في حين تضمنت المجالات الأخرى المتنوعة (٣٤٪) .

كما واصلت الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس خلال الخطة الرابعة مشاركتها أنشطة كل من الهيئة الدولية للمقاييس (أيزو) ، والهيئة العربية للمقاييس ، والمنظمة الدولية للمعايرات القانونية ، حيث أصبحت الهيئة عضوا في عدد من لجانها الفنية ، كما تتولى الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس الأمانة العامة لهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وفي اطار التعاون بين هذه الدول ، تم اعتماد عدد (٨٥) مواصفة خليجية موحدة في مختلف المجالات الصناعية والسلامة الصحية والأمن الصناعي .

القضـــايا الأساسيـة :

برز خلال خطة التنمية الرابعة عدد من القضايا الأساسية التى أثرت على أداء الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس لمهامها ، ومن المتوقع أن يستمر تأثيرها خلال خطة التنمية الخامسة ومن أهم هذه القضايا الآتي :

- على الرغم من أن نشاطات الانتاج والاستيراد يجب أن تتم طبقا للمواصفات والمقاييس السعودية المعتمدة وبصفة الزامية ، الا أن الهيئة ليست مسؤولة بصورة مباشرة عن تنفيذ ذلك ، مما يتطلب التعاون مع الجهات الحكومية ذوات العلاقة لايجاد النظم والوسائل الضرورية للالتزام بهذه المواصفات والمقاييس .
- أدى اعتماد نظام شهادات المطابقة ، وعلامات الجودة الى زيادة الأعباء على الفنيين بالهيئة ، وقد انعكس ذلك على اعداد المواصفات القياسية السعودية واعتمادها ومن المهم العمل على توفير الامكانات الفنية والخبرات الكافية لتمكين الهيئة من أداء مهمتها بالكفاءة المطلوبة .
- يؤدي اجراء الاختبار الكامل وتنفيذ الاجراءات الاستشارية لمشروعات المواصفات القياسية ، الى تأخير عملية الاعتماد النهائى لها ، مما يتطلب اختصار الاجراءات في حالة البنود التي لايلزم تغييرها ، حيث لايمثل بعضها أهمية كبيرة بالنسبة للظروف البيئية المحلية والعادات الاجتماعية .

٣/٣/١١ دور الحكومة والقطاع الخاص :

- ترتبط الهيئة ارتباطا وثيقا بالصناعة التابعة للقطاع الخاص وذلك من خلال وضع المواصفات القياسية لها ، فضلا عن الاستشارة الفنية التي تؤديها في مجال ضبط الجودة النوعية . كما تقوم بمراجعة المواصفات القياسية للمنتجات المحلية والسلع المستوردة ، ومراقبة مدى التزامها بالمواصفات والمقاييس السعودية .
- تقوم الهيئة بدعم نظام شهادات المطابقة وعلامات الجودة بالنسبة للسلع التي تستوردها المملكة ، وذلك من خلال اعتماد بعض المختبرات التابعة للقطاع الخاص الوطني أوفي بعض الدول الأجنبية ، وتكليفها باصدار هذه الشهادات والعلامات أو اعتمادها نيابة عنها ، لضمان حماية المستورد والمستهلك السعودي ، وحماية الانتاج المحلي الجيد من المنافسة غير المتكافئة مع السلع المستوردة غير المطابقة للمواصفات .

٤/٣/١١ السياسات والبرامج الرئيسية :

تتماشى أهداف الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس مع استراتيجية الخطة الخامسة الرامية الى تحسين مواصفات ومقاييس الخدمات والمرافق والمنتجات التي توفرها الدولة للمواطنين ، وتوحيد المواصفات الفنية في المشروعات التي تنفذها الدولة .

وستقوم الهيئة بتنفيذ السياسات الآتية خلال الخطة الخامسة :

- اعداد مواصفات قياسية تتناسب مع ظروف المملكة ، وفي المجالات التي يحتاجها قطاعا الصناعة والتجارة في المملكة .
- العمل على زيادة معدل اعتماد المواصفات القياسية السعودية وذلك عن طريق اعتماد مشروعات المواصفات القياسية التي وصلت الى مرحلة الاعداد النهائية .
- الاستمرار في تطبيق نظام علامات الجودة وشهادات المطابقة وتوسعة مجالات استخدامها للسلع التي تطابق ، أو تفوق معايير الجودة النوعية التي تشترطها المواصفات السعودية المعتمدة .
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لفرض مستويات الجودة على الواردات ، وتفتيش البضائع بالبلد الأصلي الذى أنتجت فيه ، وذلك في الحالات التي يثبت فيها جدوى هذا الاجراء .

البرامج الرئيسيـة :

سيتم تنفيذ هذه السياسات من خلال الجهود المحلية والتعاون الدولي عن طريق أربعة برامج أساسية هي :

الادارة والتشغيل والمواصفات :

يهتم هـذا البرنامج بالعمليات الأساسية للهيئة في اعـداد المواصفـات القياسـية واعتمادهـا ، بـالاضـافـة الى النشاطات الاداريـة .

الصيـانـة والتشغيـل :

يركز هذا البرنامج على استمرار الهيئة في الادارة والاشراف على صيانة المرافق والأجهزة التابعة لها وتشغيلها .

تنمية القوى العاملة :

يعنى هذا البرنامج بتنمية القوى العاملة من خلال الحاق منسوبي الهيئة بالبرامج التدريبية والابتعاث للدراسات العليا بما يتلاءم مع احتياجاتها من الكوادر الفنية المتخصصة في مجال المواصفات والمقاييس .

ضبط الجودة النوعية :

يهدف هذا البرنامج الى انشاء مختبر لضبط الجودة النوعية ، وكذلك العمل على تطبيق نظام علامة الجودة ، وشهادات المطابقة ومتابعتها.

٥/٣/١١ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

تهدف الخطة الخامسة للهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس الى الاستمرار في اعداد المواصفات القياسية وتطويرها والعمل على تحسين أساليب مراجعة نظام الجودة النوعية وشهادات المطابقة على الصناعات الوطنية والمنتجات المستوردة ، وتتمثل الأهداف الرئيسية المحددة لقطاع المواصفات والمقاييس فيما يلي :

- اعداد (٦٠٠) مشروع مواصفة قياسية ، واعتماد (٢٥٠) مواصفة قياسية وطنية .
- استكمال انشاء مختبر ضبط الجودة النوعية الذي يتوقع أن يتم تشغيله بنهاية الخطة الخامسة .
- سيستمر العمل في تدريب القوى العاملة عن طريق الحاقهم بالدورات التدريبية أو البعثات الدراسية المتخصصة في مجال المواصفات والمقاييس ، مع التركيز على سعودة الوظائف الرئيسية بالهيئة التي يتوقع أن تصل نسبتها الى (٧٨٪) مع نهاية الخطة الخامسة (١٤١٤/١٤١٥هـ).

٦/٣/١١ الاعتمادات المالية :

يوضح **الجدول (٢/١١)** الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس خلال خطة التنمية الخامسة :

جدول رقم (٢/١١)
الاعتمادات المالية للهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمالي
الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس	١٨٢	٣٢	١١٠	٣٢٤

٤/١١ الخدمات الاحصائية :

١/٤/١١ دور قطاع الخدمات الاحصائية وأهداف التنمية :

بلغت النظم والنظم الفرعية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة ، درجة متقدمة خلال العقدين الماضيين ، الأمر الذي يجعل توفر المعلومات الاحصائية الدقيقة ، وسهولة الحصول عليها في الوقت المناسب ، أداة حتمية لاتخاذ قرارات رشيدة في كل من القطاعين الحكومي والخاص ، ويمكن للمؤسسات والأفراد الباحثين عن معلومات ، الرجوع لأحد المصدرين التاليين :

- أعمال المسح التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص .
- الخدمات الاحصائية الحكومية .

يعد دور معدي المعلومات الاحصائية في القطاعين الخاص والحكومي دور حيوي ، لما يوفره من معلومات لازمة لاتخاذ القرارات والتخطيط والبحوث والادارة في بيئة تتسم بازدياد مجالات التنمية وتنوعها .

وتضطلع العديد من الوزارات والجهات الحكومية بمهمة جمع وتصنيف ونشر الاحصاءات في مجال اختصاصاتها مثل وزارات الصحة ، المعارف ، الزراعة والمياه ، الصناعة والكهرباء وغيرها . بيد أن الجهة الرئيسية التي تتولى مسؤولية جمع وتجهيز ونشر المعلومات الاحصائية ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، هي مصلحة الاحصاءات العامة التابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني .

٢/٤/١١ الانجازات والقضايا الأساسية :

عمدت مصلحة الاحصاءات العامة خلال خطة التنمية الرابعة الى تعزيز نظامها الخاص بجمع البيانات واعداد التقارير الاحصائية . وقد تضمنت منجزاتها الرئيسية السلاسل الاحصائية الآتية والتي تخدم العديد من الاغراض التحليلية والتخطيطية الهامة : اجراء مسحين احصائيين للقوى العاملة عام ١٤٠٦هـ وعام ١٤٠٧هـ ، مسح الانفاق الاستهلاكي عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ ، وسلسلة من أعمال المسح السنوي للمؤسسات والتي شملت معظم القطاعات غير الزراعية والقطاعات الاقتصادية غير الحكومية ، اعداد الكتاب السنوي لاحصاءات الحسابات الوطنية واحصاءات التجارة الخارجية ، تحسين نظام احصاءات الأسعار وتوسعتها ، اعداد التقرير السنوي للحج ، جمع المعلومات الثانوية المتعلقة بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ، والمجالات الأخرى وعرضها في الكتاب الاحصائي السنوي .

وقد حققت مصلحة الاحصاءات العامة مستويات جيدة من النوعية في مجال احصاءات التجارة والأسعار تماثل المستويات السائدة في الدول المتقدمة . وعلى الرغم مما تم تحقيقه من انجازات فلا زال هناك عدد من القضايا ينبغي معالجتها من خلال التعداد السكاني المزمع تنفيذه عام ١٤١١هـ ، وحصر المؤسسات خلال خطة التنمية الخامسة . ويمكن تقسيم هذه القضايا الى خمس فئات :

- **النقص في تغطية المعلومات :**

لم يتم تغطية العديد من المجالات والموضوعات ذوات المتطلبات الملحة من المعلومات ، مثل غياب التوزيعات الاقليمية في السلاسل الاحصائية المركزية .

- **نوعية المعلومات :**

هناك مجال واسع لاجراء تحسينات نوعية في العديد من المجالات الاحصائية خاصة في مجال المعلومات المتعلقة بالتنمية والهياكل الاقتصادية .

- **عدم استمرارية جمع البيانات :**

تتم عملية جمع البيانات على أساس غير منتظم مما يؤدي الى حدوث فجوات في مجال المعلومات المتعلقة بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية التي تعد في غاية الأهمية لتحليل وصياغة السياسات .

- **توفير البيانات في الوقت المناسب :**

تتطلب بعض المجالات الاحصائية تقليل الفترة الزمنية بين جمع البيانات وتوفير المعلومات للمستفيدين .

ـ **الحصول على المعلومات :**

ينبغي التوسع في نشر المعلومات وتوفيرها على نطاق واسع للقطاع الخاص والجهات الأخرى المعنية .

ويعزى عدم حل هذه القضايا الى العديد من المعوقات التي تواجه النظام والتي ينبغي معالجتها بمجموعة من البرامج والاجراءات المتعلقة بالسياسات .

٣/٤/١١ دور الحكومة والقطاع الخاص :

يتألف قطاع المعلومات الاحصائية ككل من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص . وتتمشى هذه الترتيبات التنظيمية مع الترتيبات الدولية . ومع أن القطاع الخاص يستفيد بطريقة غير مباشرة من توافر بعض الخدمات الاحصائية التي لايقوم الجهاز الحكومي بتوفيرها ، الا أنه لا توجد علاقة تنافسية بينهما . وقد تقوم مصلحة الاحصاءات العامة بالاستعانة بخدمات القطاع الخاص لتولي بعض المسوحات الاحصائية ، لذلك لا يوجد هنا أية ضرورة لانشاء مؤسسات جديدة أو الغاء المؤسسات القائمة .

٤/٤/١١ السياسات والبرامج الرئيسية :

سيتم تذليل المعوقات التي تواجه الاحصاءات الرسمية من خلال السياسات الآتية :

ـ تحسين الاوضاع المادية والبشرية لنظام الاحصاءات الحكومية لتوفير الأساس الملائم للتحسينات النوعية المستهدفة .

ـ اتخاذ اجراءات داخلية ، من خلال مراجعة الهياكل التنظيمية ، لانسياب القرارات والممارسات الادارية .

ـ اعادة تقييم ''التكلفة والمنفعة'' الرامية الى تمكين القطاع الخاص من الحصول على المعلومات التي تعتبر في غاية الأهمية في اتخاذ القرارات .

ـ اجراء حوار منتظم بين منتجي الاحصاءات الرسمية ومستعملي هذه الاحصاءات .

البرامج الرئيسية :

استنادا على هذه السياسات سيتم تنفيذ البرامج التالية خلال فترة الخطة الخامسة :

ـ **مواصلة وتوسيع خدمات المعلومات :**

استنادا على الحوار المقترح بين المنتجين والمستعملين ، وعلى المقارنات الدولية الهادفة ، ستبدأ الخطة الخامسة بتوسعة البرامج الاحصائية لمقابلة الطلبات المتزايدة للاقتصاد والمجتمع السعودي . ومن أهم المشاريع ضمن هذا البرنامج استكمال برنامج التعداد السكاني لعام ١٤١١هـ .

ـ **التحسينات النوعية :**

تشمل نوعية المعلومات الاحصائية أربع جوانب رئيسية : الدقة ، الاستمرارية ، الثبات ، ووثاقة الصلة بالموضوع . ستساند الزيادة في توفير الأموال اجراء التحسينات اللازمة في النوعية .. وينبغي تحقيق تحسينات أخرى من خلال الاجراءات الادارية والتنظيمية لتلافي بعض القصور في اجراءات التشغيل وانسياب القرارات ضمن الوحدات التنظيمية المفردة .

ـ **تنمية القوى العاملة :**

يرتبط هذا البرنامج ارتباطا وثيقا بالبرنامج السابق ويغطي التوسعة الكمية للموظفين ، خاصة المستويات الفنية والمهنية . كما يتضمن برنامج تدريبي متكامل للسعوديين يتألف من تعاون النظراء ، والتدريب على رأس العمل ، والدورات التدريبية الرسمية أثناء العمل وفي المعاهد التدريبية .

٥/٤/١١ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

ينبغي تحقيق انجازات هامة خلال خطة التنمية الخامسة ترمي الى حل المشكلات المذكورة أعلاه وتضييق الفجوة في مجال المعلومات الهامة مثل التوزيع الاقليمي للسكان والقوى العاملة ، كمايشكل التعداد السكاني المزمع تنفيذه عام ١٤١١هـ اطارا عينيا جديدا للمسح المتعدد الأغراض للأسر في المملكة مما يضمن ادخال تحسينات عينية جيدة لكافة الاحصاءات المستندة الى عينات الأسر . وبالمثل سيؤدي حصر المؤسسات ، الذى سيتم اجراؤه بعد استكمال برنامج التعداد السكاني ، الى ايجاد قاعدة جديدة لنظام الاحصاءات الاقتصادية بأكمله ، علاوة على كونه اضافة هامة في تحسين نوعية البيانات وموثوقيتها .

٦/٤/١١ **الاعتمادات المالية :**

يوضح **الجدول (٣/١١)** الاعتمادات المالية المخصصة لمصلحة الاحصاءات العامة خلال خطة التنمية الخامسة :

جدول رقم (٣/١١)
الاعتمادات المالية لمصلحة الاحصاءات العامة
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمالي
مصلحة الاحصاءات العامة	٨٦١	٥	—	٨٦٦

الفصل الثاني عشر

المـــوارد البشريـــة

١٢ ـ الموارد البشرية :

يتناول هذا الفصل الأهداف الرئيسية والسياسات والبرامج الرامية الى تنمية الموارد البشرية في المملكة في جميع قطاعات التعليم العام والعالي والتعليم الفني والتدريب المهني ، والقطاعات المنظمة لتوظيف القوى العاملة وتدريبها وتكريس مساهمة العلوم والتقنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يناقش الفصل القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية الخامسة .

١/١٢ التعليم :

١/١/١٢ دور قطاع التعليم وأهداف التنمية :

تستند الأهداف المادية والاجتماعية للتعليم ومناهجه في المملكة العربية السعودية الى المباديء والقيم الاسلامية والتراث الثقافي للمجتمع العربي السعودي وتشكل المحور الأساسي لأهداف التنمية البعيدة المدى .

وتجسيدا لذلك اهتمت خطط التنمية السابقة بترسيخ هذه القيم لدى المواطنين وتزويدهم بالمعرفة والمهارات التي تجعلهم مواطنين منتجين قادرين على المشاركة الفعالة في كافة النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وجاءت خطة التنمية الخامسة لتؤكد في هدفيها الاستراتيجيين ، الثالث والرابع على :

- تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة .. وايجاد مصدر الرزق له .. وتحديد مكافآته على أساس عمله .
- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني .

وتوفر الدولة فرص التعليم العام للبنين والبنات من خلال وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات اضافة الى بعض الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص . فضلا عن الدور الذي تقوم به وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات بتوفير فرص تعليمية لفئات معينة من المجتمع كالمعاقين والكبار من خلال التعليم الخاص وبرامج محو الأمية اضافة الى اعداد الكوادر التعليمية من خلال معاهد اعداد المعلمين والكليات المتوسطة .

كما تقوم الدولة بتوفير فرص التعليم العالي ـ فوق الثانوي ـ من خلال الجهات التي تشرف على هذا النوع من التعليم والمتمثلة في الجامعات والكليات التابعة لوكالة الرئاسة العامة لتعليم البنات اضافة الى التعليم بالكليات العسكرية والأمنية وبعض الجهات الحكومية الأخرى . وتوضح الخارطة **رقم (١/١٢)** نظام التعليم في المملكة .

وبالرغم من أن تحسين نظام التعليم يعتبر عملية مستمرة بالنسبة لمؤسسات التعليم في المملكة ، الا أن الأهداف التالية ستعمل على تطوير التعليم خلال خطة التنمية الخامسة :

- رفع كفاءة التعليم .
- التأكيد على أن يلبي التعليم العام الاحتياجات والمتطلبات الدينية والاقتصادية والاجتماعية للمملكة العربية السعودية .
- توفير وتأمين المرافق التعليمية بأقل تكلفة .
- تخفيض نسبة الأمية بين المواطنين والمواطنات .
- تحقيق درجة عالية من النوعية والفعالية ورفع كفاءة الأداء العلمي والاداري لمؤسسات التعليم العالي لتحسين مستوى العملية التعليمية ومحتواها .
- تفاعل نشاط مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- التنسيق والتعاون الايجابي بين مؤسسات التعليم فوق الثانوي لتحقيق أهدافها وسياساتها بشكل خاص وأهداف التنمية بشكل عام .
- توسيع قاعدة التعليم العالي وتنويع برامجه من أجل خدمة قضايا التنمية .
- العناية المستمرة بتنمية البحث العلمي وتشجيعه .
- تأمين فرص التعليم الجامعي للمواطن ذي الكفاءة والقادر علميا وذهنيا على مواصلة دراسته .

٢/١/١٢ الانجازات والقضايا الأساسية :

استمر نظام التعليم في المملكة في النمو كما ونوعا خلال خطة التنمية الرابعة امتدادا للمسيرة التعليمية خلال العقدين الماضيين . فجميع مؤشرات التعليم حققت معدلات نمو كبير بكل المقاييس وذلك بتوفير فرص التعليم بالمجان لكافة المواطنين ، اذ ازداد عدد الملتحقين بنظام التعليم العام خلال العقدين الماضيين بأكثر من أربعة أضعاف ليصل عدد الملتحقين الى أكثر من مليوني طالب وطالبة . أما مؤسسات التعليم العالي فقد كان عدد الطلاب الملتحقين بها عند بداية خطة التنمية الأولى (٧٫٠٠٠) طالب وطالبة وتضاعف هذا العدد أكثر من (١٦) مرة خلال خطط التنمية الأربع ، حيث تضم مؤسسات التعليم العالي حاليا أكثر من (١١٤٫٠٠٠) طالب وطالبة . كما ارتفع عدد الطالبات في هذه المؤسسات من (٤٠٠) طالبة الى أكثر من (٤٨٫٠٠٠) طالبة في الفترة نفسها .

ومن المؤشرات الهامة التي تحققت خلال خطة التنمية الرابعة الزيادة المطردة في معدلات النمو السنوي للمتغيرات التعليمية في جميع مراحل التعليم العام للبنين والبنات . والجدول رقم (١/١٢) يوضح متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من ١٤٠٤/١٤٠٥ ـ ١٤٠٧/١٤٠٨هـ :

شكل رقم (١٢-١)

السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية

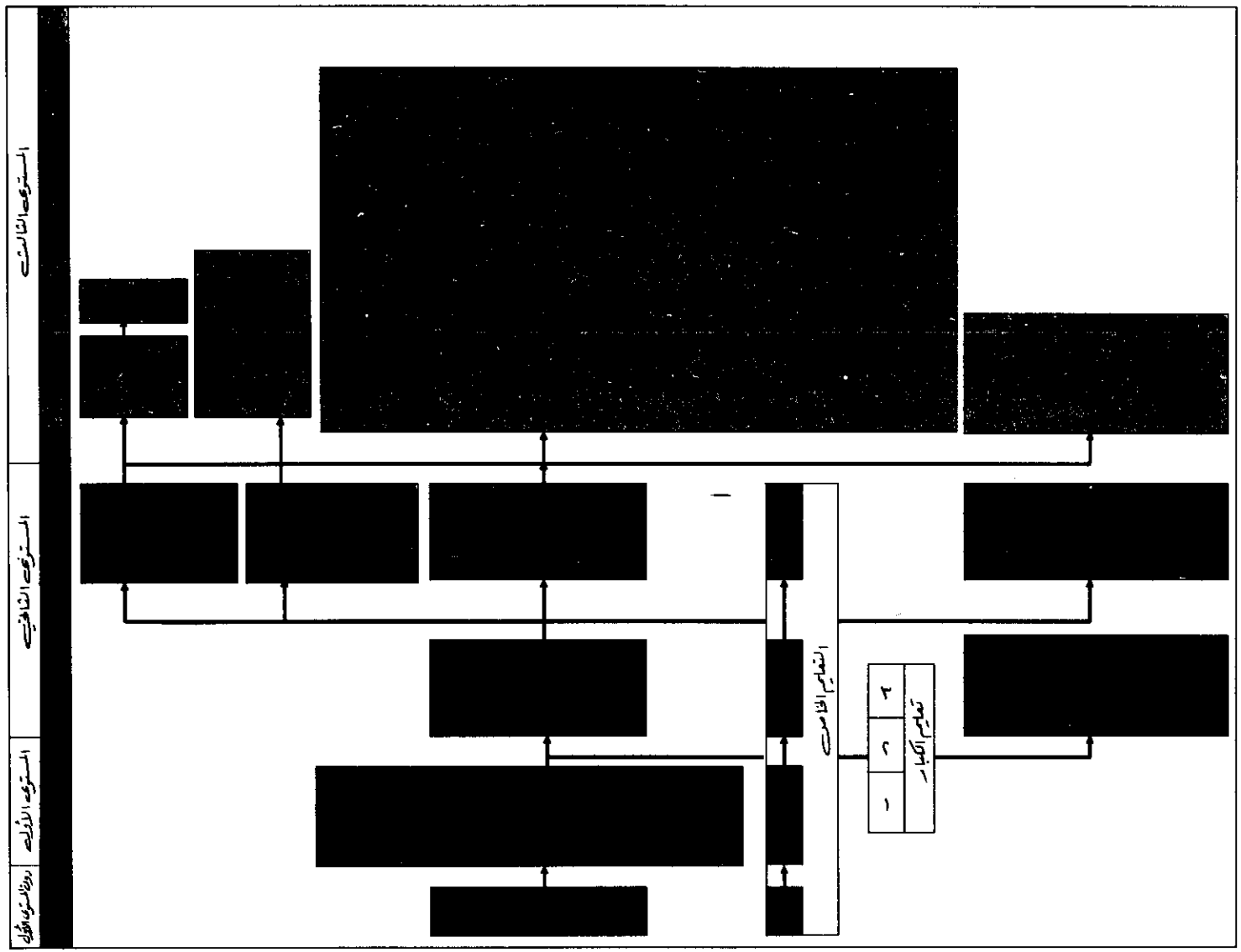

الجدول رقم (١/١٢)

متوسط معدل النمو السنوي

خلال الفترة ١٤٠٤/١٤٠٥ ـ ١٤٠٧/١٤٠٨هـ

للتعليم العام

المؤشرات	ابتدائي		متوسط		ثانوي	
	بنون (٪)	بنات (٪)	بنون (٪)	بنات (٪)	بنون (٪)	بنات (٪)
الملتحقون	٥ر٧	٨ر٧	٧ر٠	١٠ر٨	٩ر٧	١١ر٨
المستجدون	٦ر٢	٧ر٠	٦ر٩	١٠ر٠	١٣ر٠	١٠ر٨
الخريجون	٦ر٣	٨ر١	٦ر٣	١٢ر٤	١ر٠	١٢ر٤
الفصول	٤ر٢	٧ر٥	٦ر٢	٨ر٥	١٠ر٠	١٠ر٨
المعلمون السعوديون	٧ر٢	١٥ر٥	١٧ر٣	١٨ر٣	٢٣ر٦	٣٢ر٢
جميع المعلمين	٣ر٧	١١ر٩	٦ر٣	١٠ر٠	٨ر١	١٢ر٢

أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فقد ارتفع معدل النمو السنوي خلال خطة التنمية الرابعة بصورة ملحوظة لكل المتغيرات التعليمية ★ .

★ تشمل البيانات الطلاب والطالبات .

والجدول **رقم (٢/١٢)** يوضح متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من ١٤٠٤/١٤٠٥ والى ١٤٠٧/١٤٠٨هـ :

جـــدول رقم (٢/١٢)
متوسط معدل النمو السنوي
خلال الفترة من ١٤٠٤/١٤٠٥ ــ ١٤٠٧/١٤٠٨هـ
للتعـــليم العـــالي

المؤشـــرات	مرحلة البكالوريوس (٪)	دراسات عليا (٪)
اجمالي الطلاب	٧ر٤	٨ر٧
المستجدون	٥ر٤	١ر١٧
الخريجون	٠ر٣٠	٠ر٧
أعضاء هيئة التدريس السعوديون	٥ر٥	–
أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين	(٣ر٤)	–
الجهاز الاداري والفني	٥ر١	–

وقد صاحب هذا النمو السريع في عدد الطلاب توسع مماثل في التجهيزات الأساسية لوزارة المعارف ووزارة التعليم العالي والرئاسة العامة لتعليم البنات وكليات البنات ، فقد ازداد عدد المدارس الابتدائية (بنين وبنات) خلال العقدين الماضيين من (١ر٨٢٤) مدرسة الى (٨ر٤٢٦) مدرسة ، والمتوسطة من (١٢٦) مدرسة الى (٢ر٧٧٢) مدرسة ، والثانوية من (٢٣) مدرسة الى (١ر١٧١) مدرسة . وقد تم تحقيق هذا النمو بزيادة النفقات التعليمية للقطاع العام من (٦٠٠) مليون ريال عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى حوالي (٢٢) بليون ريال عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ ، أي حوالي (٣٧) ضعفا خلال خطط التنمية الأربع المنصرمة .

وتوفر الدولة التعليم المجاني للطلاب في كافة المراحل علاوة على تقديم الاعانات اللازمة للطلاب الذين يتلقون تعليمهم في مدارس بعيدة عن مناطق سكنهم. أما طلاب الجامعات فانهم يتلقون بجانب اعاناتهم المالية ، السكن المجاني والوجبات الغذائية والكتب والمواصلات بأسعار مدعومة . كما يتم توفير وسائل النقل المجانية لجميع الطالبات الملتحقات بالمدارس والكليات .

واضافة الى النمو السريع الذي شهدته كل مرحلة من مراحل التعليم في السنوات العشرين الماضية ، فان خطة التنمية الرابعة قد شهدت أيضا سلسلة من التغييرات المتعلقة بالتقويم المستمر لخدمات التعليم مثل :

- السعي الحثيث لتطوير التعليم ليتواءم مع التطور السريع للمجتمع في النواحي الاجتماعية والاقتصادية وللمواءمة مع التغيرات التقنية المتوقعة مستقبلا .
- مراجعة وتطوير المناهج وطرق الاعداد والتدريب .
- التوسع في برامج رياض الأطفال .
- التوسع في برامج الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير والدكتوراة بما يسهم في تحقيق طموحات وتطلعات المجتمع .
- الاستفادة من معطيات التقنية الحديثة في مجال التقويم والتوجيه التربوي والارشاد النفسي .
- تحديد الحد الأدنى من متطلبات التعليم بالنسبة لمعلمي المرحلة الابتدائية .

القضـــايـا الأســاســية :

تميزت مسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية بالنمو الكمي الكبير للمتغيرات التعليمية والتحسن النوعي التدريجي لهذه المتغيرات ويظهر ذلك من مدخلات النظام التعليمي ومخرجاته . ولعله من الطبيعي أن تنتج بعض الظواهر السلبية التي يتطلب ابرازها كقضايا أساسية والعمل على معالجتها من خلال برامج ومشاريع خطة التنمية الخامسة ووضع الحلول المناسبة لها :

التعـــليم العـــام :

الفـاقـــد التعـــليمي :

بـرزت مـن خـلال تحليل بيانات النمو الكمي للمتغيرات التعليمية لسنوات خطـة التنمية الرابعـة الظواهر الهـامـة الآتيـة :

- الاستمرار في ارتفاع نسب الرسوب .
- الاستمرار في ارتفاع نسب التسرب .
- انخفاض نسبة الفعالية الداخلية الكمية .

كما تشير التقديرات الى ارتفاع متوسط عدد السنوات التعليمية المستثمرة لكل خريج من خريجي التعليم العام ، حيث بلغ المتوسط (١٨) سنة دراسية للبنين و (١٥) سنة دراسية للبنات بدلا من (١٢) سنة حسب النظام . وهذا يعني أن هناك مقاعد اضافية قد استخدمت نتيجة للرسوب والتسرب .

وقد استخدمت هذه المقاعد ست سنوات اضافية للبنين و ثلاث سنوات اضافية للبنات . وقد عكفت وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات على دراسة هذه الظاهرة دراسة متعمقة لايجاد الحلول المناسبة لعلاجها وذلك بالتنسيق مع مراكز البحوث التربوية بكليات التربية ومركز التطوير التربوي . واسهاما في علاج هذه الظاهرة فقد اعتمدت خطة التنمية الخامسة (الخطط التشغيلية لوزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات) بعض السياسات والبرامج والأهداف المحددة التي تسهم في معالجة هذه الظواهر ومن أبرزها الآتي :

- العمل على اعداد المعلمين اعدادا تربويا وتهيئتهم ليؤدوا دورهم التربوي كاملا ، واجتذاب الجامعيين منهم وتأهيلهم للتدريس في المراحل الأولى من التعليم .
- اعادة النظر في قواعد ولوائح الاختبارات ونظام الترفيع الى السنة التالية ، خاصة في الصفوف الأولى .
- دعم برامج التوجيه والارشاد التربوي .

توفير القيادات التعليمية ورفع كفاءتها :

تواجه القيادات التعليمية تحديات كبيرة تتمثل في ضرورة تحسين كفاءة التعليم كما ونوعا ومعالجة كافة المشاكل والقضايا الأساسية في التعليم .. الأمر الذي يتطلب اتباع السبل الكفيلة بتوفير القيادات الواعية المتمكنة رفيعة المستوى عن طريق الابتعاث والتدريب في كافة المجالات التربوية .

النمو الكبير في أعداد الخريجات من المرحلة الثانوية :

تضاعف عدد الخريجات من المرحلة الثانوية العامة خلال السنوات الماضية (١٣٩٥ — ١٤٠٨هـ) أكثر من عشر مرات . وبذلك فاقت أعدادهن أعداد الطلاب . حيث ازداد عددهن من (١٦٧٤ر١) خريجة عام ١٣٩٥هـ الى (١٨ر٢١١) خريجة عام ١٤٠٨هـ . وتدل تقديرات خطة التنمية الخامسة الى أن عددهن سيصل الى (٤٣ر٢٦٩) عام ١٤١٥هـ . الا أنه لم تصاحب هذه الزيادة الكبيرة زيادة مماثلة في فرص التعليم العالي للبنات مما يستوجب احداث برامج تعليمية وتدريبية جديدة بعد المرحلة الثانوية تناسب طبيعة الفتاة السعودية وتتماشى مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف .

اعادة النظر في طرق التدريس والمناهج :

على الرغم من التغييرات المستمرة التي يجريها مركز التطوير التربوي على مناهج التعليم العام الا أنه لابد من تكثيف الجهود واستخدام الطرق الحديثة في التعليم بحيث يكون الأساس فيه الفهم والاستنباط مع انتهاج الطرق التي تعتمد على حل المشكلات .

مركزية ادارة التعليم :

يتطلب اتساع مساحة المملكة العربية السعودية وانتشار المدارس في كل أنحائها تطبيق نظام اداري يتناسب مع هذا الوضع لادارة نظمها التعليمية يميل الى الأخذ باللامركزية كلما كان ذلك ممكنا وتقليص المركزية التى قد تعوق سرعة اتخاذ القرارات في الوقت المناسب مما قد يخل بالنظام الاداري حتى تصبح المدرسة والمناطق التعليمية في وضع اداري جيد .

المبنى المدرسي والتباين في توزيع الخدمات التعليمية :

تشير البيانات الاحصائية الى أن (٥٠٪) تقريبا من مدارس التعليم العام هي مبان مستأجرة ، فقد بلغت المدارس الابتدائية للبنين (٤ر٧٧٧) مدرسة منها (٢ر٥٦٤) مدرسة مستأجرة أي ما يزيد عن النصف ، والمدارس الابتدائية للبنات البالغ عددها (٣ر٢٧٥) مدرسة منها (٢ر٤٣١) مدرسة مستأجرة . والمدارس في المرحلة المتوسطة للبنين والبنات البالغ عددها (١ر٢٨٤) مدرسة منها (٤٣٦) مدرسة مستأجرة . وهذه المباني المستأجرة عبارة عن مبان لم تبن أصلا للاستخدام المدرسي وبالتالي فهي غير صالحة للعملية التربوية . من هنا تتضح أهمية هذه الظاهرة وأبعادها والتي لابد من علاجها خلال خطة التنمية الخامسة عن طريق ايجاد وسائل متعددة لتمويل وتنفيذ برنامج وطني يعمل على انشاء هذه المدارس وفق جدول زمني محدد .. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق بحث امكانية اشراك القطاع الخاص في هذا الشأن .

وتظهر الاحصاءات التعليمية حسب التوزيع الجغرافي ان هناك تباينا واضحا في توزيع الخدمات التعليمية بين مناطق المملكة المختلفة ، ولمعالجة ذلك أكدت خطة التنمية الخامسة على ضرورة تبني برنامج لتخطيط مواقع المدارس (الخريطة المدرسية) . وهذا اسلوب يجمع بين أساليب التخطيط المركزي واللامركزي وهو يحدد توزيع حجم ومساحة المدارس ونوع التعليم والمرافق المتصلة به .. لتحقيق التوزيع العادل والفعال للمدارس .

التعليم لما قبل المرحلة الابتدائية (رياض الأطفال) :

تمثل المدرسة على اختلاف مستوياتها واتجاهاتها محور الارتكاز بالنسبة للعملية التربوية للطلاب في الوقت الحاضر ، فهي التي تزودهم بالخبرات والتجارب التي تمكنهم من النمو والتكيف مع الحياة . وقد أثبتت كثير من الدراسات التربوية وجود علاقة بين مستوى تحصيل الطلاب في بداية المرحلة الابتدائية والتحاقهم برياض الأطفال ، وترسيخا لذلك أكدت خطة التنمية الخامسة على ضرورة التوسع في برامج التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية .

قضايا التعليم العالي :

برامج تعليم الفتاة الجامعية :

تشير الاحصاءات التعليمية الى النمو الكبير في أعداد خريجات المرحلة الثانوية العامة في الماضي وتوقع استمرار الوضع في المستقبل مما يستوجب وقفة متأنية خاصة اذا علمنا أن برامج التعليم الجامعي للفتاة لا زالت في مراحلها الأولية رغم التوسع المشهود الذي حققته وكالة الرئاسة العامة لكليات البنات والجامعات ، الا أنه توسع يفتقد مراعاة التخطيط الشامل لتنمية الموارد البشرية السعودية .

نقص الكفاءة الداخلية والخارجية :

أثبتت الدراسات تدني مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي ويتمثل ذلك كميا في سمات مخرجات التعليم مثل زيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب قبل أن يتخرج وانخفاض نسبة المتخرجين الى الملتحقين ، ونوعيا في عدم التناسب بين نوعية بعض مخرجات النظام واحتياجات سوق العمل .

التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي :

يعد التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من أهم القضايا التي تواجه نظام التعليم العالي خلال خطة التنمية الخامسة ، ذلك ان مؤسسات التعليم العالي تتمتع باستقلال تام الا انها تفتقد الى التنسيق الشامل فيما بينها ، كما تحتاج الى قدر أكبر من التنسيق داخلها ، وقد أدى كل هذا الى هدر كبير في الطاقات البشرية والمادية .

الخطة الشاملة لتطوير التعليم العالي :

لتحقيق التوازن في تطوير التعليم العالي على المدى البعيد لابد من اعداد هيكل شامل للتعليم العالي باعداد خطة شاملة تجنبا للهدر والازدواجية واستغلالا أمثل للموارد المتاحة وتحسينا لنوعية التعليم .

الارتباط بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص :

تتفرع من هذه القضية عدة قضايا :

— الربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات القطاع الخاص ليخدم القضايا التالية :

★ تشغيل مخرجات هذا النظام .

★ تدريب طلاب مؤسسات التعليم العالي عمليا سواء في العطلات الصيفية أو في فترة التدريب المطلوبة لاكمال متطلبات التخرج كجزء من المنهج .

★ قيام مؤسسات التعليم الجامعي بتقديم خدمات البحوث التنموية في مجالات الصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، والخدمات ، وفي كل القطاعات الاقتصادية والانتاجية وكذلك تقديم الاستشارات المنظمة لخدمة هذه الأغراض .

— التقويم المستمر لأداء خريجي مؤسسات التعليم العالي من قبل القطاع الخاص من أجل اعادة النظر في برامج وطرق اعدادهم علميا .

وستعالج هذه القضية ضمن سياسات التعليم العالي .. خاصة تلك التي تنادي باحداث وحدة للتنسيق بين الجامعات والقطاعين الحكومي والخاص والتي من مهامها :

★ معرفة متطلبات القطاعين الحكومي والخاص من القوى العاملة والعمل على تلبية هذه المتطلبات .

★ تتبع الخريجين في مواقع العمل لتقويم مستواهم والوقوف على مدى الحاجة الى تطوير المناهج والمقررات الدراسية .

★ تنظيم تقديم الاستشارات الفنية التي تقدمها الجامعة للمؤسسات والشركات والوزارات في المجالات المختلفة .

الكفاءة التشغيلية :

على الرغم من تأكيد خطة التنمية الرابعة على ضرورة زيادة معدل طالب : استاذ بغية تحسين الكفاءة التشغيلية الا أن هناك تفاوتا واضحا بين مؤسسات التعليم بالنسبة لهذا المعدل . كما تتفاوت مستويات النوعية ومتوسط تكلفة الطالب التي تتراوح ما بين (٣٠) و (٩٤) ألف ريال .

الدراسات العليا والبحث العلمي :

أوضحت التحاليل والدراسات التي اعدت في فترة خطة التنمية الرابعة عدم توازن التوسع في برامج الدراسات العليا بين الجامعات . فهناك جهات توسعت توسعا افقيا لا يتناسب مع امكاناتها وهناك جهات أحجمت عن التوسع بالرغم من امكاناتها الجيدة ، مما يتطلب وضع معايير علمية دقيقة وتقويم مستمر لهذه البرامج في كل جهة على حدة اذ يستلزم الأمر تطبيق نظام التقويم العلمي العالمي لهذه البرامج بواسطة مؤسسات علمية عالمية معترف بها ، اضافة الى أهمية التركيز على البرامج التي تحتاج اليها خطط التنمية .

أما بالنسبة لبرامج البحث العلمي فان الانفاق عليها لا يمثل الا نسبة ضئيلة جدا من اجمالي الانفاق على التعليم العالي خلال خطة التنمية الرابعة مما يعوق تطوير برامج الدراسات العليا .

أعضاء هيئة التدريس :

هناك تفاوت بين مؤسسات التعليم العالي في اسس تعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس مما يتطلب وضع معايير دقيقة لتقويم أداء ونوعية أعضاء هيئة التدريس .

الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي :

يدور الجدل حول امكانية استيعاب جميع خريجي المرحلة الثانوية في الجامعات وأن يكون التعليم الجامعي ميسرا لكل راغب على غرار التعليم العام ، بيد أن هذا لا يتفق وأهداف التنمية الرامية الى اعداد الكوادر اللازمة للمساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . ولا بد من ربط الطاقة الاستيعابية للجامعات والطلب الاجتماعي للتعليم الجامعي بالاحتياجات التنموية التى لايتحمل مسؤولياتها الجامعيون فحسب بل يعتبر القطاع التقني مهما لمرحلة ما بعد التجهيزات الأساسية . ولتحقيق معادلة تركيبة القوى العاملة التي تفترض أن يكون مقابل كل خريج جامعي أربعة أو خمسة من التقنيين لمجتمع يبني الآن قاعدته الصناعية التقنية ، فضلا عن السلبيات الناجمة من فتح المجال للتعليم الجامعي لكل من نجح في الثانوية العامة مثل :

- هبوط مستوى التعليم الجامعي .
- زيادة نسبة الهدر التعليمي لقبول أعداد من الطلاب ليس لديهم القدرة العلمية على مواصلة التعليم الجامعي .
- عدم تلبية متطلبات التنمية من القوى العاملة التقنية .

٣/١/١٢ دور الحكومة والقطاع الخاص :

كانت الدولة ولا تزال الجهة الرئيسية التي توفر الخدمات التعليمية للمواطنين بالرغم من التوسع المطرد للقطاع الخاص في توفير الخدمات التعليمية . ومن المتوقع أن تزداد مساهمة القطاع الخاص خلال خطة التنمية الخامسة في تقديم الخدمات التعليمية لتشمل مجالات جديدة من المساهمة تتمثل فيما يلي :

- تشييد المدارس الجديدة وفقا لاتفاقيات طويلة المدى .
- تولي مهمة النقل المدرسي .
- توفير خدمات الصيانة لسيارات الجهات الحكومية المسؤولة عن تقديم الخدمات التعليمية .
- انشاء أكاديمية تقنية متخصصة .

ومن المحتمل أن تؤدي مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية الى تحسين نوعية التعليم والخدمات التعليمية وزيادة كفاءة وانتاجية نظام التعليم بصفة عامة .

٤/١/١٢ السياسات والبرامج الرئيسية :

تضمنت خطة التنمية الخامسة (٣٤) سياسة من أجل تحقيق الأهداف العامة لنظام التعليم العام ونحو (٢١) سياسة للتعليم العالي . وقد تم تحديد هذه السياسات في ضوء القضايا التي برزت عند تحليل بيانات الوضع الراهن ومن بينها الآتي :

أ) سياسات التعليم العام :

— تخفيض نسبة الرسوب والتسرب :

★ مراجعة وتقويم النظام الحالي للاختبارات .

★ تنفيذ طرق التعليم الفردي اللازمة لمراقبة مدى تقدم الطلاب العلمي مع التركيز على التقدير التشخيصي للمدرس وتوفير الارشاد التربوي الكافي بدلا من اعادة الصف .

★ تنفيذ البرامج التي تجعل آباء الطلاب الحاصلين على تقديرات منخفضة أكثر احساسا بأهمية متابعة المستوى العلمي لأبنائهم ، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات التي تمكنهم من التعاون مع المدرسة لحل المشاكل العلمية والنفسية والفردية التي تواجه أبناءهم .

★ زيادة فرص التدريب البديلة للطلاب المتسربين من خلال اقامة صلات وثيقة بين نظامي التعليم والتدريب .

— تحسين نوعية التعليم :

★ تنفيذ أساليب ومنهجيات تقويم فعالة لمراقبة نوعية التعليم وأداء الطلاب في مجالات محددة تتعلق باحتياجات التنمية في المملكة .

★ ادخال تحسينات في المناهج وطرق التدريس لتشجيع الابتكار وتطوير مهارات حل المشكلات .

★ ادخال مباديء الصيانة كمواد أساسية في مناهج المرحلتين المتوسطة والثانوية .

★ ادخال مواد عسكرية أساسية في مناهج المرحلة الثانوية للبنين .

★ ادخال علوم الحاسب الآلي كجزء مكمل في منهج المرحلة المتوسطة وكبرنامج تثقيفي في المرحلة الابتدائية .

★ التركيز على تحسين أداء المدرسين والتزامهم المهني عن طريق التدريب المستمر .

★ وضع حد أدنى لما يجب أن يتوفر في المبنى المدرسي في جميع أنحاء المملكة وكذلك نوعية الخدمات التعليمية المقدمة للتلاميذ .

★ اعداد دراسة حول امكانية تطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات التعليمية .

★ تعزيز الجهود الرامية الى تقليل التباين الاقليمي في توزيع كمية ونوعية المرافق التعليمية .

★ تخفيض تكلفة تقديم الخدمات التعليمية من خلال وضع بعض المقاييس مثل : زيادة معدلات (تلميذ / مدرس) ، تخفيض معدلات الموظفين الاداريين للمدرسين ، تقليص عدد المدارس ذوات الأحجام الصغيرة جدا ، وتوفير وسائل الانتقال للتلاميذ القاطنين في المناطق ذوات الكثافة السكانية المنخفضة .

★ تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في مجال تقديم الخدمات التعليمية .

ب) **سياسات التعليم العالي :**

— سيتم في منتصف خطة التنمية الخامسة استكمال اطار شامل للسياسات الخاصة بايجاد تنمية متسقة لنظام التعليم العالي عن طريق اعداد الخطة الشاملة لتطوير التعليم العالي ، وسوف يكون هذا الاطار جزءا هاما في تقويم ومراجعة ومتابعة النصف الأول من خطة التنمية الخامسة .

— التوسع في التعليم الفني فوق الثانوي .

— تحسين النوعية والكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات :

★ اعادة النظر في سياسة القبول عن طريق وضع معايير محددة تتفق عليها الجامعات .

★ ربط المكافآت والاعانات بأداء الطالب ومستوى تقدمه . وينبغي في هذا الصدد زيادة متوسط عدد الساعات المعتمدة في كل فصل دراسي ، وربطه باستحقاق الطالب للمكافأة الشهرية حتى تكون المكافأة حافزا للطالب للتخرج في المدة المحددة .

★ تعزيز الصلات بين مؤسسات التعليم العالي وأصحاب العمل لتحقيق تنسيق أفضل بين الجامعات وأصحاب العمل لما لذلك من أثر على توجهات الطلاب وتطلعاتهم .

— تشجيع الجامعات للبحث عن مصادر التمويل الخاصة وذلك عن طريق القيام بنشاطات الأبحاث التنموية في مجال العلوم التطبيقية والتقنية . مما يتيح الفرص للمهنيين السعوديين البارزين لتطوير مهاراتهم وتحقيق مستويات مهنية عالمية ، علاوة على تعزيز الروابط بين الجامعات والقطاع الخاص والدولة .

البرامج الرئيسية :

تتكون برامج الانفاق لقطاع التعليم من (٧) برامج وتتألف من النشاطات الضرورية المتعلقة بتشغيل مؤسسات التعليم وهذه البرامج هي :

العملية التعليمية وتطويرها :

يهدف هذا البرنامج الى توفير الخدمات التعليمية لمختلف مراحل التعليم بأنواعه المختلفة ، ويشمل محاور العملية التعليمية وتطويرها .

الادارة والتشغيل :

يهدف هذا البرنامج الى تقديم خدمات ادارية واستخدام وسائل التقنية الحديثة من أجل تقديم هذه الخدمات بأقل تكلفة وأحسن أداء .

تنمية القوى العاملة :

يهدف هذا البرنامج الى الاستفادة القصوى من القوى العاملة وتنميتها وسعودة الوظائف الادارية والفنية عن طريق التدريب والندوات .

الخدمات والنشاطات الطلابية :

يهدف هذا البرنامج الى توفير كافة الخدمات والنشاطات الطلابية وأوجه النشاط اللاصفي وتقديم خدمات ثقافية .

خدمة المجتمع :

يشمل هذا البرنامج كافة نشاطات مؤسسات التعليم العالي المتصلة بخدمة المجتمع .

الصيانة والتشغيل :

يغطي هذا البرنامج صيانة ونظافة وتشغيل مؤسسات التعليم . وتشمل تكاليف هذا البرنامج العاملين والمواد اللازمة لعملية الصيانة والنظافة والتشغيل لجميع المباني .

الانشـــــاءات :

يهدف هذا البرنامج الى بناء وتجهيز وتوسيع المباني والمعامل والمختبرات لمواجهة الزيادة المستمرة في أعداد الطلاب والطالبات .

٥/١/١٢ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

توضح الجداول الآتية (**وأرقامها ٣/١٢ ، ٤/١٢ ، ٥/١٢ ، ٦/١٢**) الأعداد المتوقعة للطلبة والطالبات المستجدين والخريجين في التعليم العام والعالي موزعين حسب المراحل الدراسية ومجالات الدراسة والجامعات خلال الفترة من ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى ١٤١٤/١٤١٥هـ .

جـــدول رقم (٣/١٢)

الأهداف المتوقعة للطلبة والطالبات في التعليم العام

خلال خطة التنمية الخامسة *

الطلاب بحسب المرحلة	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ
المستجـدون :		
الابتدائية	١٥٣٨٣٠	٢١٥٩٥٧
المتوسطة	٧٩٠٧٩	١١٧٨١٣
الثانوية	٤٣٠٣٨	٥٥٤٤٨
المستجـدات :		
الابتدائية	١٣٠٧٤٥	١٦٩٠٧٩
المتوسطة	٦٢٤٢٤	٩٨٨٣٤
الثانوية	٣٦٨٣٦	٥١٨٦٨
الخـريجـون :		
الابتدائية	٩٦٢٩٧	١٥١٢١٧
المتوسطة	٣٥٩٩٦	٧٥٥٢٩
الثانوية	٢٩٠٩٠	٣٨٠١٥
الخـريجـات :		
الابتدائية	٧٥٨٥٢	١١٧٦٩٤
المتوسطة	٤٣١٤٥	٦٧٣٤٧
الثانوية	٢٥٩٠٩	٤٤٠٥٥

* يشمل السعوديين على مستوى المملكة .

الجـــدول رقم (٤/١٢)

الأهداف المتوقعة للطلبة والطالبات المستجدين السعوديين

المنتظمين بمرحلة البكالوريوس حسب المجال الدراسي

مجال الدراسة	١٤١٠/١٤٠٩هـ			١٤١٥/١٤١٤هـ		
	طالب	طالبة	المجموع	طالب	طالبة	المجموع
الآداب واللغة العربية	٢٠١٥	٣١٩٠	٥٢٠٥	٢٣٢٨	٤٤١٢	٦٧٤٠
التربيـــة	١٩٨٤	٣١٦٠	٥١٤٤	٢١١١	٥٢٠٦	٧٣١٧
العلوم الاجتماعية والاقتصادية	١٨٢٠	١٠٩٠	٢٩١٠	١٩٥٧	١٢٥٥	٣٢١٢
العلوم الطبيعية	٢٣٥٠	١٧٥٠	٤١٠٠	٣٠٣١	٢٥٨١	٥٦١٢
الهندسة والعلوم الهندسية	٢٠٦٠	ـــ	٢٠٦٠	٢٥١٤	ـــ	٢٥١٤
الطب والعلوم الطبية	٦٨٠	٥٥٠	١٢٣٠	٨٨٨	٧٠٨	١٥٩٦
العلوم الطبية المساعدة	٢٥٠	٢٥٠	٥٠٠	٣١٨	٣١٨	٦٣٦
الزراعة والعلوم الزراعية	٣٩٠	٢٠٠	٥٩٠	٥٣٠	٢٧٨	٨٠٨
الطب البيطري والثروة الحيوانية	٨٤	ـــ	٨٤	١٢٨	ـــ	١٢٨
علوم الحاسب الآلي والمعلومات	٤١٨	٥٠	٤٦٨	٤٨١	٧٠	٥٥١
الدراسات الاسلامية	١٨٦٨	٥٧٠	٢٤٣٨	٢٤٩٢	٨٥٥	٣٣٤٧
الاجمـــالي	**١٣٩١٩**	**١٠٨١٠**	**٢٤٧٢٩**	**١٦٧٧٨**	**١٥٦٨٣**	**٣٢٤٦١**

الجـدول رقم (٥/١٢)

الأهداف المتوقعة للطلبة والطالبات الخريجين السعوديين

المنتظمين بمرحلة البكالوريوس حسب المجال الدراسي

مجـال الـدراسـة	١٤١٠/١٤٠٩هـ			١٤١٥/١٤١٤هـ		
	طالب	طالبة	المجموع	طالب	طالبة	المجموع
الآداب واللغة العربية	١٢٣٥	٢١٦٧	٣٤٠٢	١٥١٧	٢٨١٠	٤٣٢٧
التربية	١٢٢٤	٢٣٩٢	٣٦١٦	١٦٤٨	٣٣٨٩	٥٠٣٧
العلوم الاجتماعية والاقتصادية	١٠٩٢	٥٢١	١٦١٣	١٣٥٠	٩٢٧	٢٢٧٧
العلوم الطبيعية	٤٣٤	١٠٠٠	١٤٣٤	١٤١١	١٦٣٣	٣٠٤٤
الهندسة والعلوم الهندسية	٤٥٩	—	٤٥٩	١٤٣٤	—	١٤٣٤
الطب والعلوم الطبية	١٧٣	١٥٣	٣٢٦	٤٢٣	٣٣٨	٧٦١
العلوم الطبية المساعدة	٣٢	١٧	٤٩	١٦٧	١٥٩	٣٢٦
الزراعة والعلوم الزراعية	٢٦٥	١٠٦	٣٧١	٣١٩	١٧٣	٤٩٢
الطب البيطري والثروة الحيوانية	١٢	—	١٢	٥٤	—	٥٤
علوم الحاسب الآلي والمعلومات	١٣٤	—	١٣٤	٢٨٥	٤٠	٣٢٥
الدراسات الاسلامية	١١٧٨	٢٢٥	١٤٠٣	١٥٢٨	٥٣٥	٢٠٦٣
الاجمـــــالي	٦٢٣٨	٦٥٨١	١٢٨١٩	١٠١٣٦	١٠٠٠٤	٢٠١٤٠

جـــدول رقم (٦/١٢)

الأهداف المتوقعة للطلبة والطالبات المستجدين والخريجين

لمرحلة البكالوريوس حسب الجامعة *

البيـــــان	١٤١٠/١٤٠٩هـ			١٤١٥/١٤١٤هـ		
	طالب	طالبة	المجموع	طالب	طالبة	المجموع
المستجدون :						
جامعة الملك سعود	٥٠٣٣	٢٦٤٤	٧٦٧٧	٥٧٦١	٣٠٧٧	٨٨٣٨
جامعة الملك عبدالعزيز	٤١٨٩	٢٥٦٦	٦٧٥٥	٤٧٨٩	٢٧٦٨	٧٥٥٧
جامعة الملك فيصل	٦٦٨	٤٦٧	١١٣٥	٩٥٩	٦٩٤	١٦٥٣
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	١٤٨٧	—	١٤٨٧	١٦٢٨	—	١٦٢٨
الجامعة الاسلامية	٧٥٠	—	٧٥٠	١٠٠٠	—	١٠٠٠
جامعة الامام محمد بن سعود	٢٦٠٧	٤٩٥	٣١٠٢	٣٤٨٧	٧٩٢	٤٢٧٩
جامعة أم القرى	١٣٢٠	١١٠٠	٢٤٢٠	١٩٠٩	١٦١٧	٣٥٢٦
كليات البنات	—	٤٢٦٠	٤٢٦٠	—	٨٤٦٣	٨٤٦٣
المجمـــوع	**١٦٠٥٤**	**١١٥٣٢**	**٢٧٥٨٦**	**١٩٥٣٣**	**١٧٤١١**	**٣٦٩٤٤**
الخـريجـون :						
جامعة الملك سعود	٢٣١٤	١٢٩٣	٣٦٠٧	٣٥٨٠	٢١٠٣	٥٦٨٣
جامعة الملك عبدالعزيز	١٤٨٣	١٤١٩	٢٩٠٢	٢٨٩٣	٢٠٩٩	٤٩٩٢
جامعة الملك فيصل	٢٨٢	٣٣٠	٦١٢	٥٠٠	٤١٩	٩١٩
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٥٠١	—	٥٠١	١٠١٥	—	١٠١٥
الجامعة الاسلامية	٥٠٠	—	٥٠٠	٩٧٠	—	٩٧٠
جامعة الامام محمد بن سعود	١٦٧٨	٨٣	١٧٦١	٢٠٥٧	٤٦٢	٢٥١٩
جامعة أم القرى	٥٦٧	٨٢٠	١٣٨٧	١٠٢٣	١٠٠٧	٢٠٣٠
كليات البنات	—	٣٠٢٣	٣٠٢٣	—	٥٠١١	٥٠١١
المجمـــوع	**٧٣٢٥**	**٦٩٦٨**	**١٤٢٩٣**	**١٢٠٣٨**	**١١١٠١**	**٢٣١٣٩**

* يشمل السعوديين وغير السعوديين .

٦/١/١٢ الاعتمادات المالية :

يوضح **الجدول (٧/١٢)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاعات التعليم العام والعالي خلال خطة التنمية الخامسة :

الجدول رقم (٧/١٢)
الاعتمادات المالية لقطاع التعليم
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمالي
اجمالي المتطلبات المالية لقطاعات التعليم العام والعالي	١١٢٢٠٤	١٥٣٣	١٦٨٣١	١٣٠٥٦٨

٢/١٢ التعليم الفني والتدريب المهني :

١/٢/١٢ دور قطاع التعليم الفني والتدريب المهني وأهداف التنمية :

يتمثل الدور الرئيسي للتدريب في رفع كفاءة وتحسين أداء القوى العاملة الفنية الوطنية واكسابها الخبرة العملية والمعرفة المطلوبة لمجموعة من الوظائف والمهام المحددة التي تحتاجها خطط التنمية في المملكة ، مما أعطى قطاع التدريب أهمية كبيرة باعتباره عنصرا أساسيا لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية في المملكة .

ويساهم عدد من الجهات الحكومية والمؤسسات الأهلية المتخصصة في توفير التعليم الفني والتدريب المهني للقوى العاملة بالمملكة .

فبالنسبة للمؤسسات الحكومية يأتي معهد الادارة العامة والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني على رأس هذه المؤسسات . اذ يقوم معهد الادارة العامة بشكل رئيسي بالتدريب الاعدادي والتدريب قصير الأجل اثناء الخدمة لموظفي الدولة الى جانب خدمات الأبحاث والاستشارات التي تستهدف تحسين الأساليب الادارية في الجهات الحكومية ، فيما تقوم المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بالاعداد المهني العام من خلال برامجها للتعليم

الفني والتدريب المهني التي تستغرق مدة ثلاث سنوات للمرحلة الثانوية وسنتين للمرحلة ما بعد الثانوية الى جانب برامج تدريبية قصيرة الأجل '' تصل مدتها الى ١٨ شهرا '' في مراكز التدريب المهني المنتشرة في كافة أنحاء المملكة ، كما تقوم بالاعداد لشغل وظائف معينة مرتبطة باستخدام التقنية بالاضافة الى الدورات التحضيرية ورفع الكفاءة من خلال التدريب القصير الأجل قبل واثناء الخدمة في أو خارج موقع العمل ، ويقوم عدد كبير من الوزارات والجهات الحكومية بادارة معاهد تعليمية أو مراكز تدريبية لتلبية احتياجاتها من التدريب المتخصص . اضافة الى توفر دورات تدريبية متخصصة أو حلقات دراسية للمهنيين عن طريق بعض الجامعات بناء على طلب القطاع الحكومي أو القطاع الخاص ، وتوضح **الخارطة رقم (٢/١٢)** توزيع وانتشار التعليم الفني والتدريب المهني في المملكة .

وتساهم بعض شركات القطاع الخاص بتقديم برامج تدريبية متخصصة لا سيما في المجالات المرتبطة بالأعمال التجارية والحاسب الآلي ، كما تتولى المؤسسات الكبيرة ادارة وتشغيل مراكز تدريبية لتدريب موظفيها .

الأهداف العامة لقطاع التدريب :

تتلخص الأهداف التنموية لقطاع التدريب خلال خطة التنمية الخامسة في الآتي :

١ – التوسع الرأسي والأفقي في مختلف مجالات التعليم الفني والتدريب مع التركيز على التدريب على رأس العمل في القطاعين الحكومي والخاص ، لمقابلة الاحتياجات من القوى العاملة الوطنية المؤهلة .

٢ – الاهتمام المكثف بنوعية مختلف برامج التعليم الفني والتدريب مع التركيز على التقنية الحديثة في جميع المستويات للوفاء باحتياجات الاقتصاد الوطني .

٣ – التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب والأجهزة ذات العلاقة لتحقيق أهداف تنمية القوى العاملة .

٤ – تحسين الفعالية الداخلية والخارجية لنظام التدريب من خلال زيادة مخرجاته كما ونوعا ورفع كفاءته التشغيلية عن طريق تطوير أجهزته الادارية والفنية .

٢/٢/١٢ الانجازات والقضايا الأساسية :

— شهد العقدان الماضيان توسعا سريعا في مرافق التجهيزات الأساسية لقطاع التدريب وزيادة كبيرة في أعداد الملتحقين على كافة المستويات الى جانب تحقيق تغييرات تنظيمية كبيرة .

— تم توفير التدريب من قبل الجهات الحكومية مجانا اضافة الى المميزات الأخرى كالمكافآت والبدلات والسكن والتغذية .

— ازداد عدد الطلاب في التعليم الفني والتدريب المهني للمراحل الثانوية وما بعد الثانوية وكذلك في برامج التدريب القصيرة الأجل قبل واثناء الخدمة أكثر من عشرة أضعاف (من حوالي (٦٫٠٠٠) الى (٧٠٫٠٠٠) متدرب) .

- تجاوزت أعداد الملتحقين في كافة المراحل الأهداف المحددة لها خلال خطة التنمية الرابعة . كما ازدادت نسبة الطلبة المستجدين في برامج التعليم الفني للمستوى الثانوي من (١٣٪) الى (١٨٪) ولمرحلة ما بعد الثانوي من (٣٪) الى (٨٪) . كما ازداد عدد المستجدين في برامج المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ومعهد الادارة العامة الى ما يزيد عن (٢٠,٠٠٠) متدرب بعد أن كان عددهم في بداية خطة التنمية الرابعة (١٥) ألف متدرب .
- بدأت مشاركة القطاع الخاص في التدريب ، الا أن نطاق برامجه التدريبية التي يقدمها لا تزال محدودة .
- بلغ مجموع الذين أتموا برامج التدريب ما يقرب من (١٥,٠٠٠) متدرب .

القضايا الأساسية :

تميزت مسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية بالنمو الكمي الكبير للمتغيرات التعليمية والتدريبية والتحسن النوعي التدريجي لهذه المتغيرات ويظهر ذلك من مدخلات النظام التعليمي والتدريبي ومخرجاته . ولعله من الطبيعي أن تنتج بعض الظواهر السلبية التي يتطلب ابرازها كقضايا أساسية والعمل على معالجتها من خلال برامج ومشاريع خطة التنمية الخامسة ووضع الحلول المناسبة لها :

١ ــ تدني مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية :

أظهر تحليل الوضع الراهن لمؤسسات التعليم الفني والتدريب انخفاض مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية الأمر الذي يتطلب الاهتمام ببرامج التوجيه والارشاد ، وتكثيف النشاطات المختلفة وزيادة فعالية برامج التدريب في الداخل والخارج للعاملين فنيا واداريا .

٢ ــ الكفاءة التشغيلية :

تعد نسبة طالب : استاذ ، ونسبة متدرب : مدرب منخفضة ومتفاوتة بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب ، مما يستوجب زيادة هذه النسبة لرفع الكفاءة التشغيلية ، وقد حددت خطة التنمية الخامسة نسبة طالب : استاذ ب (١٠ : ١) أي عشرة طلاب لكل استاذ في التعليم الفني الصناعي و(١٥ : ١) في التعليم الفني النظري ، و(٦ : ١) في التدريب المهني . كما تعد الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب غير مستغلة الاستغلال الأمثل حيث أن مفهوم الطاقة الاستيعابية مرتبط بما يأتي :

شكل رقم (١٢-٢)

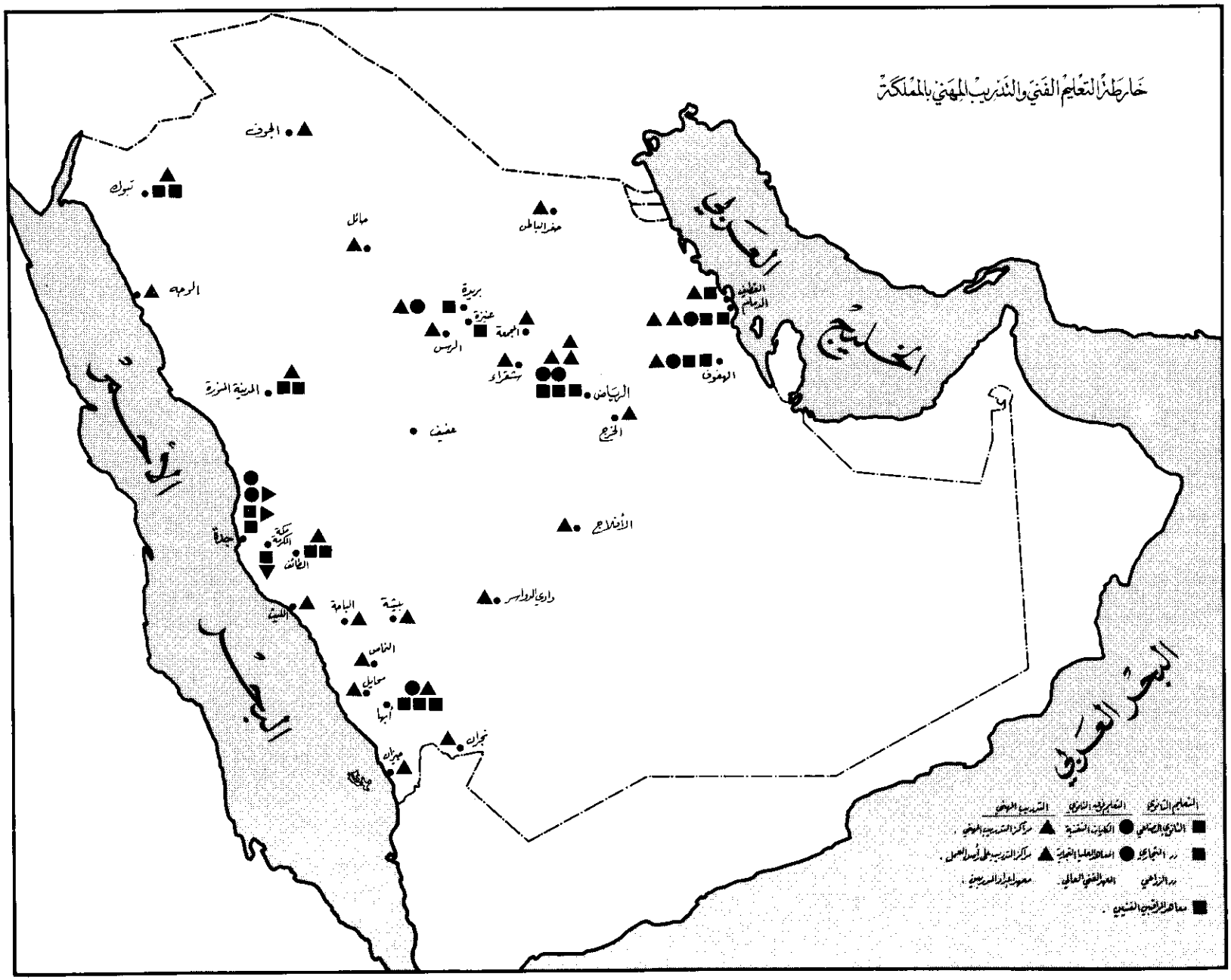
خارطة التعليم الفني والتدريب المهني بالمملكة
الجوف
تبوك
حائل
حفر الباطن
الرس
بريدة
عنيزة
المجمعة
شقراء
الرياض
الدرعية
الدمام
الظهران
الهفوف
الخرج
المدينة المنورة
عفيف
الأفلاج
وادي الدواسر
مكة المكرمة
جدة
الطائف
الباحة
بيشة
النماص
محايل
أبها
نجران
جيزان
الخليج العربي
البحر الأحمر
التعليم الثانوي
التعليم فوق الثانوي
التدريب المهني
الثانوي الصناعي
الكليات التقنية
مراكز التدريب المهني
المعاهد العليا التجارية
مراكز التدريب على رأس العمل
الزراعي
المعهد الفني العالي
معهد المعلمين والمعلمات
معاهد التربية الفنية

أ ـ الاستخدام الأمثل للحيز المكاني .

ب ـ عضو هيئة التدريس أو التدريب ونصابه التدريسي .

ج ـ تدفق الطلبة والمتدربين .

د ـ الاستخدام الأمثل للفترة الزمنية المتاحة .

هـ ـ التكاليف التشغيلية .

٣ ـ التنسيق :

يعد التنسيق بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب ذا أهمية قصوى وذلك لتحديد دور ومهام كل مؤسسة تعليمية وتدريبية في تحقيق أهداف تنمية القوى العاملة ، اضافة الى أهمية ذلك التنسيق في وضع سياسات موحدة للقبول تحد من انتقال الطلاب والمتدربين من مؤسسة الى أخرى قبل انتهاء العام الدراسي ، مما يؤدي الى ارتفاع نسبة التسرب .

٤ ـ تحديد الاحتياجات التدريبية :

تعد المعلومات والاحصاءات الخاصة بتحديد احتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة من أهم الركائز التي على ضوئها تتم عملية تحديد الاحتياجات التدريبية من مخرجات التعليم الفني والتدريب . وغياب مثل هذه المعلومات يشكل عقبة أمام التخطيط لتنمية القوى العاملة الوطنية ، ومن ثم فقد ركزت خطة التنمية الخامسة على أهمية توفر هذه المعلومات والاحصاءات في شكل أهداف محددة ضمن خطط بعض الجهات التدريبية تضمن معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها .

٥ ـ خطة التدريب العامة :

لم يتم اعداد خطة عامة للتدريب تشمل كافة أنواعه لتحقيق التوازن في تطوير واعداد القوى العاملة على المدى البعيد ، ودراسة متغيرات العرض والطلب ومستوياتهما الفعلية وتوزيع المهام بين كافة المؤسسات التي تعنى بالتعليم الفني والتدريب بما في ذلك اعداد السياسات والتنسيق والتنفيذ، وذلك على كافة المستويات الوطنية والاقليمية . وهذا بدوره يؤثر بدرجة كبيرة على مستوى اعداد القوى العاملة ، لما في ذلك من عدم وضوح الصورة المثلى لمتطلبات تنميتها وتحديد مستوياتها الفعلية ، وقد ركزت خطة التنمية الخامسة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وخطة التنمية الخامسة لمعهد الادارة العامة على ذلك في صورة أهداف محددة تنفذ خلال الخطة (١٤١٠/١٤١١هـ ـ ١٤١٤/١٤١٥هـ) .

٦ — توفير القيادات التعليمية ورفع كفاءتها :

تواجه القيادات التعليمية والتدريبية تحديات كبيرة تتمثل في ضرورة تحسين كفاءة التعليم الفني والتدريب كما ونوعا ، ومعالجة كافة المشكلات والقضايا الأساسية في التعليم الفني والتدريب .. الأمر الذي يتطلب اتباع السبل الكفيلة بتوفير القيادات الواعية المتمكنة رفيعة المستوى عن طريق الابتعاث والتدريب في كافة المجالات الفنية والتربوية .

٣/٢/١٢ دور الحكومة والقطاع الخاص :

لقد كانت الدولة وما تزال منذ بداية التخطيط في المملكة المنتج والمستفيد من خدمات التعليم الفني والتدريب المهني ، أما القطاع الخاص ، باستثناء بعض الشركات الكبيرة فلم يستفد من الخدمات التدريبية التي تقدمها الدولة اضافة الى أنه لم يساهم بتوظيف أية استثمارات هامة في تطوير نشاطاته التدريبية .

وستقدم خطة التنمية الخامسة نظرة مستقبلية جديدة لهذا القطاع . ففي حين تستمر الدولة في تقديم الخدمات التدريبية الأساسية عن طريق :

- الاستمرار في تمويل التعليم الفني والتدريب .
- الاستمرار في انشاء المرافق التعليمية والتدريبية .
- التركيز على أهمية تنمية القوى العاملة الوطنية .
- تقديم الاعانات المادية والمعنوية للمساهمة في تنمية القوى العاملة .

ستزداد مساهمة القطاع الخاص خلال خطة التنمية الخامسة بفعالية في تقديم خدمات تدريبية تتمثل في :

- المساهمة في انشاء بعض مراكز التدريب المهني والمعاهد والمدارس والكليات التقنية وفقا لاتفاقيات طويلة المدى .
- المساهمة في اعداد القوى العاملة الفنية عن طريق افتتاح معاهد فنية متخصصة وأكاديمية تقنية متخصصة .
- تكوين لجان فنية وطنية للمساهمة في تطوير التعليم الفني والتدريب .

كما سيتم تدعيم وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في التوسع لتحقيق نشاطاته التدريبية .

٤/٢/١٢ السياسات والبرامج الرئيسية :

يقضي التوجه الرئيسي لأهداف هذا القطاع في خطة التنمية الخامسة بتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني وهيكله التشغيلي ليتجاوبا مع طبيعة سوق العمل المتغيرة بغية سد حاجة الاقتصاد السعودي من القوى العاملة المدربة .

ولتحقيق هذه الأهداف سيتم تنفيذ السياسات التالية :

التوسع في مختلف مجالات التعليم الفني والتدريب المهني :

اعطاء الأولوية للتوسع في التعليم الفني والتدريب المهني بكل أنواعه وخصوصا لمرحلة ما بعد الثانوي ، ودراسة اعادة تصميم البرامج التدريبية قصيرة الأجل لفترات تصل الى (ستة أشهر) قبل الخدمة للكبار غير المهرة وللشباب السعودي (غير الملتحقين بالمدارس) ، والتدريب الاداري والفني للسعوديين العاملين في القطاع الخاص .

اعادة توجيه نظام التدريب نحو تلبية احتياجات سوق العمل :

تكوين لجان استشارية على المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية تضم ممثلين عن أصحاب العمل والمؤسسات التدريبية لاتخاذ ماتراه من اجراءات لجعل نظام التدريب اكثر استجابة لمتطلبات سوق العمل الى جانب اعتماد اللامركزية في بعض المهام الادارية المختارة ليصبح النظام أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المحلية ، ومراجعة وتعديل المناهج بشكل دوري لتواكب التطورات التقنية وغرس الشعور بالمسؤولية لدى المتدربين وايجاد المهارة التنظيمية والادارية ، بالاضافة الى وضع مقاييس مهنية في المجالات ذوات الأولوية وتقديم خدمات توظيف ومتابعة للخريجين ، ومراجعة طبيعة ونطاق الحوافز المالية المقدمة للطلبة والمتدربين لتسهم في تحسين معدلات الكفاءة الداخلية .

تحسين وضع السياسات وتنسيق وسائل التنفيذ لنظام التدريب :

وضع اطار شامل للسياسات ضمن خطة عامة للتدريب بالتنسيق مع وزارة التخطيط وبالتعاون مع مجلس القوى العاملة والقطاع الخاص والجهات الأخرى ذات العلاقة . وتشمل الخطة الرئيسية نشاطات التدريب لكافة الجهات المعنية بتقديم خدمات التدريب في القطاع الحكومي ، وتحدد دور نشاطات القطاع الخاص في مجال التدريب ، وستتولى المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني دورا رئيسيا في وضع السبل الملائمة لتنسيق نشاطات كافة جهات التدريب في القطاعين الحكومي والخاص .

ايجاد خدمات مساندة مركزية :

توفير خدمات مهنية مركزية مساندة بصورة أفضل لكافة جهات التدريب في القطاعين الحكومي والخاص . تشمل هذه الخدمات نظام منح الشهادات للقوى العاملة الفنية وتطوير الأبحاث والاستشارات في مجال التخطيط والاستشارات المهنية والمعلومات والنشر والبرامج والتقنيات التعليمية الجديدة .

تحسين الكفاءة المهنية لتدريب الموظفين :

الاستمرار في السماح لخريجي التعليم الفني (المتفوقين) باستكمال دراستهم الجامعية بالتنسيق مع الجامعات وتدعيم برامج التدريب أثناء الخدمة بالاضافة الى زيادة فرص الابتعاث والدراسات والمسوحات الميدانية .

زيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل وتقديم خدمات التدريب :

تشجيع مساهمة القطاع الخاص والشركات التضامنية في تقديم الخدمات التدريبية بدلا من بناء مرافق تدريب اضافية في القطاع الحكومي .

تنسيق القبول بين أنظمة التعليم الفني والتدريب :

تنظيم معايير واجراءات القبول من خلال مكتب تنسيق القبول والتسجيل المقترح احداثه خلال خطة التنمية الخامسة في خطة المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني لمختلف وحدات التعليم الفني والتدريب في المؤسسة وكافة الجهات الحكومية الأخرى ، بالاضافة الى وضع قواعد تنظم عملية انتقال الطلبة بين وحدات التعليم الفني والتدريب من جهة الى أخرى .

الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية :

تركز خطة التنمية الخامسة لقطاع التدريب على أهمية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة لهذا القطاع وذلك عن طريق :

- اعداد دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لرفع كفاءة القوى العاملة الفنية والادارية .
- الاستخدام الأمثل لمرافق ومباني مؤسسات التعليم الفني والتدريب .
- بحث امكانية اسناد بعض مسؤوليات التدريب للقطاع الخاص .
- تطوير واستخدام مرافق المكتبات والمرافق الترويحية الاستخدام الأمثل .

السعودة في القطاع الخاص عن طريق التدريب :

دراسة امكانية تنفيذ التلمذة الصناعية بواسطة العمالة غير السعودية لسعودة الوظائف في القطاع الخاص الى جانب اعداد برامج تدريبية قبل الخدمة يتم تصميمها بناء على الطلب ، وذلك من أجل تشجيع اكتساب الخبرات الجديدة من خلال التعليم التعاوني والتدريب الصيفي .

البرامج الرئيسية :

تتكون خطة قطاع التدريب من ستة برامج رئيسية تحدد النشاطات الضرورية اللازمة لتشغيل مؤسسات التدريب وهذه البرامج هي :

التعليم والتدريب :

يمثل هذا البرنامج الوظيفة الأساسية للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، ويشمل كافة النشاطات التي ستنفذها المؤسسة من خلال وحداتها التعليمية والتدريبية .

البحوث والتطوير :

يشمل هذا البرنامج كافة النشاطات المتعلقة بالبحوث ، والتطوير والتخطيط ، والتي تهدف الى جمع ومعالجة ونشر المعلومات ذات الصلة بالمهام الأساسية للمؤسسة ، كما يشتمل على ايجاد قاعدة للبيانات واعداد الدراسات التي تقيس الكفاءة الداخلية لنظام التعليم والتدريب والكفاءة الداخلية لأداء الجهاز الاداري في المؤسسة ، وتخطيط وتحديد الاحتياجات الفعلية للتعليم الفني والتدريب المهني كما ونوعا ، وتطوير البرامج والمناهج ، ومتابعة المتخرجين ، وترجمة وطبع الكتب المتخصصة في مجال نشاط المؤسسة .

التنمية الادارية :

يمثل هذا البرنامج الوظيفة الأساسية لمعهد الادارة العامة ويهدف الى تطوير الادارة والتنظيم في الأجهزة الحكومية وتنميته وذلك من خلال برامج فرعية هي (التدريب ، الاستشارات والاصلاح الاداري ، البحوث) .

الادارة والتشغيل :

يهدف هذا البرنامج الى تطوير التنظيم الاداري وذلك من خلال احداث وحدات جديدة علاوة على تطوير فعالية التنظيم الموجود حاليا ، كما يشتمل على المهام الادارية والمالية ، والعلاقات العامة .. الخ .

تنمية القوى العاملة :

يهدف هذا البرنامج الى تطوير وتحسين كفاءة القوى العاملة وذلك من خلال تنظيم الدورات التدريبية ، والحلقات الدراسية ، والدراسات الجامعية من خلال الابتعاث ، والمشاركة في اللقاءات العلمية المحلية والعالمية ، واتباع نظام سعودة فعال على المدى الطويل والمتوسط .

الصيانة والتشغيل :

يهدف هذا البرنامج الى صيانة المباني الرئيسية والفروع المختلفة ونظافتها بالاضافة الى صيانة الأجهزة والمعدات .

الانشاءات :

يهدف هذا البرنامج الى استكمال المشاريع الانشائية تحت التنفيذ وانشاء المرافق الجديدة وتطوير المرافق القائمة .

٥/٢/١٢ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

يلخص **الجدول (٨/١٢)** الأهداف المتوقعة للنمو في أعداد المستجدين والخريجين واجمالي الملتحقين للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ومعهد الادارة العامة ، كما يلخص **الجدول (٩/١٢)** الأهداف المتوقعة للنمو في أعداد المستجدين ، والملتحقين للتدريب في الجهات الحكومية الأخرى والتدريب في القطاع الخاص .

جدول رقم (٨/١٢)
الأهداف المتوقعة للمستجدين والخريجين
خلال فترة خطة التنمية الخامسة

	١٤٠٩/١٤١٠هـ		١٤١٤/١٤١٥هـ	
	مستجدون	خريجون	مستجدون	خريجون
المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني :				
الكليات التقنية	٨٩٩	٤١٥	٣٢٦٠	٢٠٦٨
المعاهد العليا التجارية	٤٠٠	١٦٥	٦٤٤	٥١٥
المعاهد الصناعية الثانوية	٢٨٦٤	١٥١٢	٥١٩١	٣٠٧٥
المعاهد التجارية الثانوية	٤٥٤٩	٢٠٠٩	٨٩٤٣	٥٤٩٣
المعاهد الزراعية الثانوية	١٤٣	١٣٤	٢٥٣	١٤٤
معاهد المراقبين الفنيين	٤٠١	٢٤٨	٧٠٠	٤٢٢
	ملتحقون	**خريجون**	**ملتحقون**	**خريجون**
التدريب المهني	٨٤٦٣	٦٩٣٢	٢١٤٤٣	١٨١٥٦
اعداد المدربين	١٠٠	٧٥	١٠٠	٩٠
التدريب على رأس العمل	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠
معهد الادارة العامة :				
البرامج الاعدادية	١٧٥٠	١٥٤٣	٣٠٠٠	٢٦٧٥
البرامج التدريبية	٧٨٠٠	٧٥٧٣	١٦٢٢٠	١٥٧٥٨
البرامج الخاصة	٣٩٢	٣٨٧	٦٦٠	٦٥٣
اللغة الانجليزية	١٩٢٨	١٦٦٣	٢٣٠٠	٢٠٤٧

جدول رقم (٩/١٢)
الأهداف المتوقعة للنمو خلال خطة التنمية الخامسة
للجهات الحكومية الاخرى

	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ
	مستجدون	مستجدون
الجهات الحكومية ألاخرى :		
وزارة الصحـــة :		
ـــ المعاهد الصحية للبنين	١٤٠٠	١٥٠٠
ـــ المعاهد الصحية للبنات	٥٠٠	٦٠٠
وزارة البرق والبريد والهاتف :		
ـــ معاهد الاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٠٠	٣٠٠
ـــ معاهد البريد الثانوية	١٨٤	٢٠٠
وزارة الدفاع والطيران (رئاسة الطيران المدني) :		
ـــ معاهد ومراكز الطيران المدني	٤٠٠	٥٠٠
	ملتحقون	ملتحقون
أخرى ★	١٢٠٠٠	٤١٩٠٠
التدريب في القطاع العام	٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠
التدريب في القطاع الخاص	٧٠٠٠	٣٥٧٠٠

★ يدخل ضمنها المراكز الزراعية ، المعهد المصرفي ، الخطوط الجوية العربية السعودية ، خطوط سكة الحديد ، مراكز التدريب في المؤسسة العامة للموانيء.

٦/٢/١٢ الاعتمادات المالية :

يوضح **الجدول (١٠/١٢)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التدريب خلال خطة التنمية الخامسة .

جـدول رقم (١٠/١٢)
الاعتمـادات المالية لقطاع التدريب
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهـــة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمـالي
المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني	٣٩٣٥	٤١٠	١٦٥٥	٦٠٠٠
معهد الادارة العامة	٨٢٨	١٢	١٧٥	١٠١٥
المجمـــوع	**٤٧٦٣**	**٤٢٢**	**١٨٣٠**	**٧٠١٥**

٣/١٢ أنظمة وخدمات التوظيف :

١/٣/١٢ دور أنظمة وخدمات التوظيف وأهداف التنمية :

يعتبر استغلال القوى العاملة السعودية المتاحة في كافة قطاعات الاقتصاد ، وتقليل الاعتماد على القوى العاملة غير السعودية بفاعلية أحد الأهداف الرئيسية لسياسة المملكة المتعلقة بالقوى العاملة . ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الاستمرار في مراجعة وتطبيق انظمة ولوائح العمل والعمال المعمول بها، وتوفير خدمات سوق العمل ، وتنفيذ السياسات الرامية الى تعزيز كفاءة عمليات سوق العمل .

ويغطي ''نظام العمل والعمال'' كافة الجوانب المؤثرة على العمل وظروفه ، وأوضاع العمل ، وحقوق وواجبات العامل وصاحب العمل ، وتنظيم توظيف السعوديين وغير السعوديين في القطاع الخاص . اما أنظمة الخدمة المدنية ولوائحها التنفيذية فانها تشمل كافة الجوانب المتعلقة بموظفي القطاع الحكومي . وتتولى ثلاث جهات حكومية

مسؤولية وضع وتطوير سياسات سوق العمل ، وتنظيم العمالة السعودية وغير السعودية في القطاعين الحكومي والخاص ، الى جانب توفير خدمات تهدف الى تحقيق المواءمة بين الباحثين عن عمل وفرص العمل المتاحة . وتتولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مسؤولية تطبيق نظام العمل والعمال ، وتوفير خدمات الارشاد والتوظيف للمواطنين السعوديين الباحثين عن عمل ، ونشر المعلومات المتعلقة بسوق العمل ، بالاضافة الى تنظيم العمالة غير السعودية في القطاع الخاص . فيما يتولى الديوان العام للخدمة المدنية ، مسؤولية تعيين العمالة المدنية في القطاع الحكومي وتنظيمها ، أما مجلس القوى العاملة ، فيتولى وضع سياسات سوق العمل ، وتنسيق أوجه نشاط كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة بتنمية وتطوير القوى العاملة .

وتتمثل الأهداف الرئيسية لتلك الجهات خلال فترة خطة التنمية الخامسة في :

١ – زيادة توظيف العمالة السعودية ، ذكورا واناثا ، في كافة قطاعات الاقتصاد .

٢ – تحسين الانسجام بين العمالة السعودية وفرص العمل المتاحة ، والتوكيد على أهمية توافر الخدمات والمعلومات الكافية عن سوق العمل للأفراد في القوى العاملة ، والطلبة لمساعدتهم في اختيار مهنهم .

٢/٣/١٢ الانجازات والقضايا الأساسية :

استجابة لأوضاع سوق العمل المتغيرة ، تم ادخال العديد من التعديلات خلال العقد الماضي على مواد وأحكام كل من نظام العمل والعمال وانظمة الخدمة المدنية ولوائحها التنفيذية . وقامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بزيادة عدد مكاتبها الاقليمية بغية زيادة فرص توظيف العمالة السعودية في القطاع الخاص ، ومساعدة أصحاب العمل في العثور على العامل المناسب . كما قامت الوزارة بتحسين نشاطاتها الرقابية على أوضاع العاملين في المؤسسات الخاصة ، وفاقت الزيارات التي قام بها مفتشو العمل لمؤسسات القطاع الخاص الأهداف المحددة في الخطة الرابعة . وخلال السنة الأولى من خطة التنمية الرابعة انتقلت مسؤولية تنظيم اجراءات استقدام العمالة غير السعودية الى وكالة الوزارة لشؤون العمل ، التي قامت بتحسين وتعزيز الآلية الادارية في تنظيم العمالة غير السعودية في القطاع الخاص .

كما قام الديوان العام للخدمة المدنية من جهته بتوسعة شبكة مكاتبه الاقليمية التي توفر خدمات توظيف السعوديين . وقام خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الرابعة بتعيين مايربو على (٣٠,٠٠٠) خريج وخريجة في مختلف الأجهزة الحكومية ، يمثلون (٦٥٪) من اجمالي الخريجين السعوديين و(٩١٪) من اجمالي الخريجين السعوديين الذين رغبوا في العمل في القطاع الحكومي .

كذلك ، قام مجلس القوى العاملة باعداد دراسات وبحوث حول تنمية واستغلال القوى العاملة ، وأقر العديد من الاجراءات والسياسات التنفيذية ذات العلاقة بعدد من القضايا الأساسية فيما يخص التعليم ، والتدريب ، وعمل المرأة ، واحلال السعوديين محل غير السعوديين .

القضايا الأساسية :

من المتوقع خلال خطة التنمية الخامسة أن يستوعب القطاع الخاص حوالي (٩٦٪) من الزيادة في العمالة . وبالرغم من توقع ازدياد العمالة ككل بحوالي(٢١٣ر٥٠٠) فان العمالة السعودية ستزداد بحوالي (٤٣٣ر٩٠٠) عاملا ، مما يجعل مسائل احلال العاملين غير السعوديين في القطاعين الحكومي والخاص ، واستيعاب العمالة السعودية الجديدة بشكل ناجح في القطاع الخاص ، من القضايا ذات الأهمية المتنامية . كل ذلك ، يستوجب ان يتخذ الديوان العام للخدمة المدنية اجراءات تكفل الاحلال المنظم للعمالة السعودية ، بالأضافة الى دراسة فرص ومعوقات زيادة مشاركة المرأة السعودية في القطاع الحكومي عن قرب ، وأن تتشدد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تطبيق نظام العمل والعمال واحكامه لضمان نجاح استيعاب القطاع الخاص للعمالة السعودية الجديدة .

وبالرغم من أن مكاتب العمل الحالية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مستمرة في تقديم خدمات ذات فائدة كبيرة ، فان الحاجة أصبحت أكثر الحاحا لتوسعة الخدمات المطلوبة لضمان تحقيق انسجام أكثر فعالية بين العمال السعوديين الذي يبحثون عن عمل وفرص العمل المتاحة ، في ظل سوق عمل بات أكثر تعقيدا . مع التوكيد على أهمية الدور والتوقيت المناسب لمعلومات وأبحاث سوق العمل في تعزيز كفاءته وتخطيط تنمية الموارد البشرية . وبالرغم من التقدم الذي تم تحقيقه في اعداد المعلومات والأبحاث المطلوبة ، الا أن نقص تحديث البيانات المتعلقة بجوانب مختلفة من سوق العمل ، وقلة الوثوق بها ، تبقى احدى المعوقات الرئيسية التي تعترض تطوير تفهم أفضل لتقلبات سوق العمل واعداد البرامج اللازمة ، لضمان الاستغلال الأمثل للقوى العاملة السعودية المتوفرة . وسوف يحظى اعداد ونشر المعلومات الخاصة بسوق العمل وتحليلاتها بأولوية قصوى خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

وكذلك ينبغي التوكيد على أهمية التدريب أثناء العمل وما قبله لتعزيز مشاركة السعوديين في القطاع الخاص . وسيتم التركيز على هذا النوع من التدريب وتحسينه ، لما لذلك من أثر مباشر في زيادة مشاركة السعوديين في القطاع الخاص .

٣/٣/١٢ دور الحكومة والقطاع الخاص :

يتمثل الدور الرئيسي للدولة في ايجاد بيئة مناسبة تؤدي الى تسهيل فعاليات سوق العمل ، من خلال تنفيذ السياسات الملائمة ، فضلا عن توفير الخدمات اللازمة ذات الصلة . وتتولى الدولة أيضا مسؤولية ضمان التزام أصحاب العمل والعاملين بالأنظمة واللوائح التي تحكم العمالة وأوضاع العمل في القطاعين الحكومي والخاص ، والعمل على زيادة توظيف المواطنين السعوديين . ان هذا الدور التنموي لايمكن تركه لقوى السوق دون غيرها ، فالحاجة تدعو الى تدخل الدولة في عمليات سوق العمل ، من خلال ايجاد انظمة العمل المناسبة ، وتوفير الخدمات العمالية ، لضمان تحقيق أهداف التنمية الوطنية .

وفي الوقت الذي تتولى فيه الدولة مسؤولية ضمان توافر الخدمات اللازمة لسوق العمل ، فلا ينبغي اعتبارها الجهة الوحيدة التي تضطلع بتأمين الخدمات المطلوبة . وفيما يتعلق ببعض المجالات المعينة مثل توظيف العمالة وخدمات التوظيف الارشادية ، فان مؤسسات القطاع الخاص ، والجهات شبه الحكومية ، يمكن لها أن تلعب دورا مفيدا في توفير مثل هذه الخدمات لتحقيق التوافق بين مؤهلات السعوديين الباحثين عن العمل والوظائف المتاحة ، وستستمر الدولة بالاضطلاع بدور رئيسي في المجالات الأخرى مثل تطوير ونشر المعلومات المتعلقة بسوق العمل بالاضافة الى تحليل المعلومات الخاصة بالأوضاع السائدة والمتوقعة .

٤/٣/١٢ السياسات والبرامج الرئيسية :

سيتم خلال خطة التنمية الخامسة تحسين وتوسيع نطاق عملية تطوير وتنفيذ السياسات المتعلقة بسوق العمل ، بالاضافة الى تحسين طبيعة ونطاق وجودة خدمات سوق العمل لضمان الاستغلال الأمثل للعمالة السعودية المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص . كما ستتجه سياسات وبرامج الجهات الحكومية المعنية بتنظيم العمالة وتوفير الخدمات العمالية ، نحو تحقيق الأهداف الثلاثة الآتية :

السـعودة :

سيقوم الديوان العام للخدمة المدنية ـــ وهو الجهة المسؤولة عن العمالة في القطاع الحكومي ـــ باتخاذ الاجراءات الواردة أدناه :

أ ـــ مراجعة شاملة لأوضاع العمالة السعودية وغير السعودية في كل جهة حكومية بهدف تحديد مستويات العمالة المطلوبة ـــ ضمن كل فئة من الفئات ـــ لتنفيذ برامج وخدمات تلك الجهة بكفاءة عالية .

ب ـــ اعداد خطة سنوية ''لسعودة الوظائف'' بالتعاون مع كل جهة من الجهات الحكومية . وستتضمن هذه الخطة تحديد الوظائف المراد سعودتها ، والموظف المراد احلاله محل غير السعودي واحتياجاته التدريبية ، والمدة الزمنية والموارد المطلوبة لتنفيذها .

ج ـــ دراسة وتحديد فرص وظيفية جديدة للنساء السعوديات وذلك بالتعاون مع الوزارات ذات الاختصاص .

وستقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بصفتها الجهة المسؤولة عن توظيف العمالة السعودية وتنظيم توظيف العمالة غير السعودية في القطاع الخاص ، باتخاذ الخطوات الآتية :

أ ـــ اجراء مراجعة شاملة لنظام العمل والعمال لضمان ملاءمة الاحكام السارية لاوضاع سوق العمل الراهنة ، وضمان مساهمتها في زيادة توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص بشكل فعال .

ب — اعداد وتنفيذ خطة بأهداف محددة ترمي الى تنفيذ أحكام نظام العمل والعمال وتؤدي الى زيادة توظيف العمالة السعودية في القطاع الخاص بصورة تدريجية .

خدمات سوق العمل :

بهدف تحسين خدمات سوق العمل ، سيقوم الديوان العام للخدمة المدنية بالاجراءات الآتية :

أ — مراجعة نظام التصنيف الوظيفي وهيكل الأجور بهدف الحفاظ على مستويات مناسبة مع القطاع الخاص .

ب — التنسيق مع وكالة شؤون العمل في تبادل المعلومات حول الوظائف الشاغرة ، لغرض تطوير قاعدة بيانات شاملة عن فرص العمل المتاحة في كل من القطاعين الحكومي والخاص .

وستقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باتخاذ الخطوات الآتية :

أ — توسيع نطاق خدمات سوق العمل بهدف تحسين توافق مهارات العمالة السعودية مع الوظائف المتاحة ، من خلال :

- التركيز على خدمات التوجيه المهني لطالبي العمل السعوديين .
- ربط مكاتب العمل بنظام حاسب آلي للمعلومات ، يشمل بيانات العمل والعمال في منشآت القطاع الخاص بشكل عام ، والفرص الوظيفية بشكل خاص .
- اصدار التراخيص للراغبين من القطاع الخاص لانشاء شركات تتولى تأمين خدمات توظيف العمالة والاستشارات الوظيفية للسعوديين الباحثين عن العمل في القطاع الخاص . وسوف تتولى الوزارة مسؤولية تنظيم ومراقبة نشاطات هذه الشركات .

ب — جمع ونشر المعلومات والتحليلات الخاصة بسوق العمل بصورة دورية وتوزيعها على كافة المشاركين في سوق العمل وذلك فيما يتعلق بمختلف الأوجه مثل : الوظائف الشاغرة حسب المهن ، وعدد السعوديين الباحثين عن العمل حسب المهن ، ومتوسط الاجور والرواتب حسب المهن ، والمعلومات المتعلقة باحتياجات السوق من المهن خلال فترة تتراوح من السنتين الى الخمس سنوات .

وسوف يقوم مجلس القوى العاملة ، بالاضافة الى مهامه الأخرى باعداد ونشر المعلومات المتعلقة بالمهن المتاحة للنساء السعوديات في القطاعين الحكومي والخاص بالاضافة الى عدد الوظائف الشاغرة في كل مهنة بصفة دورية .

تدريب القوى العاملة السعودية :

سيقوم الديوان العام للخدمة المدنية بالتركيز بصفة خاصة على تدريب الموظفين السعوديين ورفع مهاراتهم بهدف تعزيز فرص التقدم الوظيفي لديهم ، علاوة على تحسين كفاءة القطاع الحكومي .

وستقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، باتخاذ الخطوات الآتية :

أ — تطوير خطة للتدريب بالتعاون مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وممثلي الغرف التجارية ، بهدف تعزيز برامج التدريب ماقبل واثناء الخدمة للسعوديين العاملين في القطاع الخاص .

ب — ادخال احكام جديدة على نظام العمل والعمال ، تلزم الذين يتلقون التدريب على نفقة صاحب العمل ، على البقاء مع هذه الشركة لفترة معينة ، كحد أدنى .

٥/٣/١٢ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

ستقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، خلال خطة التنمية الخامسة ، بافتتاح (٩) مكاتب عمل جديدة لغرض تغطية كافة أنحاء المملكة بخدماتها العمالية . وسوف تقوم كذلك بتأسيس (٣) لجان تسوية ابتدائية للنظر في الخلافات العمالية. وسيتم تدريب (٧٠) مفتشا عماليا لغرض تحسين مستوى وفعالية خدماتها . وستقوم بالتعاون مع معهد الادارة العامة باعداد برنامج تدريبي جديد لتدريب القائمين على خدمات التوظيف والارشاد الوظيفي . وستعمل الوزارة على ارسال مفتشيها الى كل مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص التي يعمل بها (٢٠) موظفا أو أكثر مرة واحدة في السنة على الأقل .

وسيتولى الديوان العام للخدمة المدنية ، ضمن خطة ''سعودة'' الوظائف الحكومية، باعداد أهداف تفصيلية محددة لسعودة الوظائف في كل جهة من الجهات الحكومية ، وتقديمها لمجلس القوى العاملة لاعتمادها ، وذلك قبل شهرين من اعداد ميزانية الدولة العامة . وسيقوم كذلك بالمساهمة في اعداد خطط التدريب السنوية لكل جهة من الجهات الحكومية ، ودعم التدريب أثناء العمل ، بالاضافة الى مساهمته في اعداد برنامج تدريبي يهدف الى رفع مستويات ومهارات نحو (٥) الى (٧) آلاف مستخدم سعودي خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

٦/٣/١٢ الاعتمادات المالية :

يوضح **الجدول (١١/١٢)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع أنظمة وخدمات التوظيف خلال خطة التنمية الخامسة :

جدول رقم (١١/١٢)
الاعتمادات المالية لقطاع أنظمة وخدمات التوظيف
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمالي
الديوان العام للخدمة المدنية	٣٦٩ر٩	٦ر٥	١٦ر٦	٣٩٣ر٠
وكالة الوزارة لشؤون العمل	٥٣٤ر٩	١٣ر٥	١٧ر٨	٥٦٦ر٢
الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة	٣٠ر٠	—	—	٣٠ر٠
المجموع	**٩٣٤ر٨**	**٢٠ر٠**	**٣٤ر٤**	**٩٨٩ر٢**

٤/١٢ العلوم والتقنية :

١/٤/١٢ دور العلوم والتقنية وأهداف التنمية :

ان دور العلوم والتقنية في عملية التنمية الشاملة لا تقتصر على تحقيق النمو الاقتصادي حيث يسهم البحث العلمي والتطوير التقني في تغيير البنية الاقتصادية اذ يؤدي استخدام التقنية المتقدمة الى زيادة الانتاجية التي تعد عاملا أساسيا لقوة الاقتصاد في عالم يتسم بشدة المنافسة . وكلما تتقدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اتجاهات أكثر تعقيدا ، تزداد الحاجة الى تقنية أكثر تطورا . وفي المقابل ، كلما ارتفع مستوى التقنية المستخدمة ازداد اعتماد المجتمع عليها . وفي هذا الصدد ، يمكن أيضا استخدام التقنية لتعزيز التناسق والانسجام بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية والمحافظة على القيم والتقاليد الاجتماعية والثقافية من الناحية الأخرى . ولقد أسهم ادخال التقنية واستخدامها ، بصورة مكثفة ، خلال العقدين الماضيين في مختلف قطاعات الاقتصاد ، الى حد كبير ، في نجاح عملية التنمية في المملكة . فقد أدى تطبيق التقنية المتطورة الى التغلب على المعوقات المتعلقة بالموارد الطبيعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للثروات الوطنية . ويعد التطبيق الناجح لتقنية التحلية للتغلب على نقص المياه وتطوير صناعة البتروكيماويات مثالا جيدا واضحا على ذلك .

وسوف تركز خطة التنمية الخامسة على مواصلة تحقيق الأهداف التنموية الرئيسية للعلوم والتقنية والتي تتلخص بالآتي :

- الاسهام في تحسين الجودة النوعية في الانتاج المحلي للسلع والخدمات كوسيلة لتحسين نوعية الحياة ولرفع مستويات المعيشة .
- تعزيز استخدام التقنية المتقدمة وتطويرها في القطاعات الاقتصادية كافة والتركيز على تكثيف رأس المال في العمليات الصناعية والزراعية .
- توسيع القاعدة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التقني والاسهام في تطوير الكوادر العلمية والتقنية الوطنية .
- الاستثمار في أبحاث التقنية التي تتمتع فيها المملكة بمزايا طبيعية واقتصادية (مثل مشروعات الطاقة الشمسية) أو التي تواجه فيها نقصا في الموارد الطبيعية (مثل استخدام المياه المالحة للأغراض الزراعية) .

٢/٤/١٢ المنجزات والقضايا الأساسية :

أصبحت خبرة المملكة في مجال استخدام التقنية راسخة جدا في الوقت الحالي ، حيث تم مد المدن الرئيسية في المملكة بمياه الشرب من محطات التحلية ذات الطاقة التي تعد الأكبر في العالم ، وتوفير الخدمات الكهربائية لغالبية سكان المملكة ، وربط مدن المملكة وقراها كافة بعضها مع بعض من خلال شبكات الطرق الى جانب شبكة النقل الجوي ، وشبكة اتصالات عامة لنقل المعلومات الكتابية (تلكس وكمبيوتر) بنظام خدمة تبديل بالرزم (PSPDN) وذلك لمقابلة الطلب المتزايد في مجال الاتصالات حيث يشهد العالم تغييرات جذرية في مجال تقنية الاتصالات . وقد أدت هذه المنجزات لأن تصبح التجهيزات الأساسية في المملكة مقاربة للمستويات الموجودة بالدول الصناعية .

أدى نقل التقنية الزراعية الحديثة واستخدامها بما في ذلك تقنية الري الى تحقيق نمو سريع في مجال الزراعة . وقد أسهمت اقامة الصناعات البتروكيماوية وصناعة تكرير النفط التي تتسم بمستوى عالٍ من التقنية بصورة ملموسة ، في احداث التغييرات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد الوطني .

كما أدى الاستخدام المكثف للأساليب المتقدمة لمعالجة المعلومات في المكاتب الحكومية الى تحسين نوعية الخدمات العامة وفعاليتها . وقد تم الحصول على المهارات اللازمة في اختيار التقنيات الرائدة الملائمة للمشروعات المدنية والدفاعية وللقيام بالنشاطات الهامة في مجال الصيانة ، كما أن المستهلكين الأفراد يتمتعون في الوقت الحاضر بنوعية جيدة من المنتجات والخدمات ، نتيجة استخدام التقنيات الحديثة في انتاجها . كما يتم أيضا استخدام تقنية الليزر المتقدمة

بشكل واسع في المجالات الطبية ، وفي الوقت نفسه فان فوائد استخدام الحاسب الآلي كوسيلة مساعدة في العملية التعليمية لا تخفى على أحد . وتتوفر المنتجات المختلفة ذات التقنية المتقدمة مثل التلفاز والفيديو ، والتي تعد من نتائج تقدم العلوم والتقنية ، في كل منزل تقريبا . وهكذا ، فقد أصبح الاتصال بين الجمهور والعلوم والتقنية يتم بصورة مباشرة .

تم في عام ١٤٠٦هـ تعديل اسم المركز الوطني للعلوم والتقنية الى '' مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية '' ليعكس الدور الحساس لهذه المنشأة والمهام المتزايدة التي تضطلع بها ، حيث قامت المدينة بدعم مشروعات البحوث والتطوير في الجامعات ومؤسسات الأبحاث الأخرى من خلال تقديم المنح السنوية وكذلك المنح لمشروعات الأبحاث الوطنية . وقامت المدينة كذلك باعداد نظام براءة الاختراع والاطار القانوني لنقل التقنية الى جانب تحسين خدمات المعلومات وذلك لتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لتعزيز البحوث والتطوير . علاوة على ذلك ، قامت المدينة ببناء العديد من المنشآت المهمة مثل محطة استقبال الصور الفضائية ومختبر الطاقة الشمسية والوحدات السكنية .

القضايا الأساسية :

على الرغم من التقدم السريع الذي تم تحقيقه خلال خطط التنمية الأربع السابقة، لا يزال هناك العديد من القضايا التي ينبغي معالجتها ليتسنى التغلب على معوقات التنمية في المستقبل .

الفجوة التقنية :

تتمثل أبرز القضايا التي تواجه المملكة فيما يتعلق بالعلوم والتقنية ، وذلك بعد عشرين عاما من التنمية الناجحة ، في الفجوة بين مستوى التقنية المستخدمة وامكانات المملكة الراهنة في تطويع هذه التقنية المستوردة وتعديلها حسب احتياجاتها أو حتى انتاجها محليا . وفي الوقت الذي قامت فيه الكثير من قطاعات الاقتصاد الوطني بادخال التقنية واستخدامها بنجاح تام ، الا أن قدراتها على تطوير العلوم والتقنية لا تزال بعيدة عن تلك المستويات التي تحققت في الدول الصناعية ومن الصعب سد هذه الفجوة خلال فترة زمنية قصيرة ، الا أن الحاجة ماسة لتقليصها بقدر الامكان ، وذلك من خلال العديد من الاجراءات مثل زيادة التركيز على العلوم الطبيعية والهندسية في نظام التعليم .

القوى العاملة في مجال العلوم والتقنية :

تعد القوى العاملة في مجال العلوم والتقنية (العلماء ، المهندسون ، والفنيون) في الوقت الحاضر غير كافية من حيث الكمية والنوعية لضمان تحقيق تنمية سريعة في المستقبل القريب .

و لم تؤد الزيادة التي حدثت مؤخرا في أعداد الطلاب الى توفير العدد الكافي من القوى البشرية في مجال العلوم والتقنية ، لذا لا تزال هناك حاجة لتحقيق المزيد من التحسين في نوعية التعليم في مجال العلوم والتقنية.

كذلك فان الجهود المبذولة في مجال التدريب المهني تتطلب تحسين المناهج الدراسية وتطويرها وزيادة الطاقة الاستيعابية حتى يتسنى مقابلة الطلب على العمالة الفنية ذات المهارات العالية . علاوة على ذلك ، تعد زيادة وعي المواطنين وفهمهم فيما يتعلق بالعلوم والتقنية من الأمور المهمة جدا ، حيث يمكن تشجيع روح التحدي بين الأشخاص المعنيين واهتمامات الشباب في هذا المجال من خلال توفير البيئة المساندة للعلوم والتقنية بالمجتمع .

الخدمات المساندة للعلوم والتقنية :

ان التطورات في مجال العلوم والتقنية لا تنتهي مع تنمية القوى البشرية ، فهي تحتاج الى الخدمات المساندة ، والتي تعد بمثابة التجهيزات الأساسية للعلوم والتقنية وتتمثل في شبكات المعلومات العلمية والفنية ، ونظام حماية حقوق البراءات ، وتحديد اساليب نقل التقنية ، ونظم توفير المواد والحيوانات للتجارب العلمية ، حيث تزداد أهمية هذه الخدمات كلما ارتفع مستوى العلوم والتقنية وتبعاً لذلك يزيد اعتماد المجتمع على هذه الخدمات . ومن جهة أخرى ، يعد توفير الخدمات المساندة للعلوم والتقنية وتنظيمها شرطا ضروريا لتنمية قطاع خاص يتمتع بقدرات عالية على الابتكار والمنافسة . وعلى العموم لابد من تطوير التجهيزات الأساسية للعلوم والتقنية كجزء من النظام الاجتماعي ذاته .

نقل التقنية وقدرات البحوث والتطوير التقني :

تتسم العلوم والتقنية بطبيعتها الديناميكية التي تخضع لتغيرات وابتكارات يومية بحيث ان أحدث التقنيات المتقدمة اليوم يمكن أن تتحول في وقت قصير الى تقنية قديمة بدون أهمية اقتصادية . ولعل أوضح مثال على ذلك ما نراه بشأن الصناعات الالكترونية على مستوى العالم . ونستنتج من ذلك أن التنمية الوطنية تتطلب الاستمرار في تطوير العلوم والتقنية ، مما يتطلب بدوره توفر قدر هائل من الموارد ، بما في ذلك الموارد البشرية بالاضافة الى عامل الوقت .

وهناك ضرورة لبذل مزيد من الجهود في مجالات تحديد البرامج التعليمية المطلوبة وتحديد التقنيات الملائمة لتنويع القاعدة الاقتصادية ، بالاضافة الى استعمال الأسلوب الانتقائي فيما يتعلق بنوعية المعرفة الفنية المستوردة المراد الاستعانة بها لغرس قدرات التقنية ودعمها بغية زيادة القدرة التنافسية لصادرات المملكة من السلع المصنعة . وبدون التخطيط العلمي لهذه الجهود فقد ينجم عن ذلك هدرا للموارد الاقتصادية والوقت الثمين .

أما على المدى البعيد ، فلابد من تعزيز نشاطات البحوث والتطوير التقني وفقا للاستراتيجية التنموية للعلوم والتقنية (الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية) . وتجدر الاشارة الى أن تعزيز قدرات الأبحاث والتطوير بالمملكة يؤدي في المدى البعيد الى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تنعم بها المملكة ، بما في ذلك البترول والمعادن والثروات البحرية وغيرها .

٣/٤/١٢ دور الحكومة والقطاع الخاص :

أدى التطبيق الناجح لاستخدامات العلوم والتقنية في التنمية الوطنية الى تنامي الآمال الواعدة بشأن المنافع الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لتلك الاستخدامات . وعلى الرغم من أن خطط التنمية السابقة قد أولت اهتماما كبيرا لتنمية العلوم والتقنية ، الا أنه من الضروري تعزيز قدرات المملكة الذاتية لممارسة نشاط البحث العلمي والتطوير التقني . وفي هذا الصدد فسوف تضطلع الدولة بدور بالغ الأهمية في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، وذلك من خلال :

- تخطيط نشاطات العلوم والتقنية كافة وتنسيقها في المملكة .
- اجراء البحوث والقيام بنشاطات التطوير في المجالات غير المربحة للقطاع الخاص بهدف نقل التقنية الى القطاعات الانتاجية .
- دعم القدرات الذاتية للقطاع الخاص وتعزيزها لممارسة البحث العلمي والتطوير التقني .
- تعزيز الخدمات المساندة للعلوم والتقنية .

حددت مهام مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بحيث تكون الجهة المسؤولة عن تطوير العلوم والتقنية ، بالتعاون مع جامعات المملكة التي تتولى أيضا مسؤولية اجراء البحوث ، على أن تقوم المدينة بمعظم المهام المركزية في هذا الصدد . كذلك تؤدي الوزارات والجهات — مثل وزارة الزراعة والمياه والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة — دورا كبيرا كل في مجال تخصصه .

ان أهمية دور الدولة في تطوير العلوم والتقنية تنبع من الطبيعة الخاصة التي يتميز بها هذا المجال ، اذ أن فعاليات التطوير التقني تمتد الى العديد من النشاطات والقطاعات التي تتعدد وتتنوع فيها المؤسسات ذات الصلة والمجموعات والأفراد من ذوي العلاقة بمجالات البحوث . علاوة على ذلك ، فان العلوم والتقنية تعد '' خدمة عامة'' حيث ان المنافع التي تجنى من تطويرها وتطبيقها في قطاع معين يمكن أن تمتد الى القطاعات الأخرى . وتنطوي عملية تنمية العلوم والتقنية والتخطيط لها على المستوى الوطني على استثمارات ضخمة من حيث الموارد المالية والبشرية والآفاق الزمنية الطويلة التي لابد وأن يتولى القطاع الحكومي ادارتها لضمان الاستخدام الأمثل والفعال للموارد الاقتصادية النادرة . ونظرا للطبيعة الديناميكية للعلوم والتقنية وضرورة مواكبة التطورات العالمية في هذا المضمار على نحو مستمر فلابد أن تقوم الدولة بهذا الدور لضمان استمرارية الجهود .

ويؤدي القطاع الخاص دورا مماثلا من حيث الأهمية في تنمية العلوم والتقنية من خلال الابتكارات في هذا المجال والاستغلال التجاري لنتائج البحوث والتطوير .

وتعد فعالية القطاع الخاص وانتاجيته بمثابة عوامل رئيسية لتحقيق القدرات التنافسية الشاملة ، علاوة على أنها تعتمد بدرجة كبيرة على قدراته الذاتية لممارسة نشاط البحث العلمي والتطوير التقني . غير أن هناك مخاطر عديدة تصاحب فعاليات البحث والتطوير وتعوق استثمارات القطاع الخاص في هذا المضمار . ولهذا فان تبني الدولة لمشروعات بحوث وتطويرها على أساس المشاركة في المخاطر بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص يمكن أن يقلل من مخاوف القطاع الخاص في الاستثمار في هذا المجال .

٤/٤/١٢ السياسات والبرامج الرئيسية :

ومن أجل تحقيق الأهداف التنموية للعلوم والتقنية خلال خطة التنمية الخامسة سوف تنتهج الحكومة السياسات الآتية :

- مواصلة الجهود الرامية الى اعداد خطة بعيدة المدى للتنمية المستقبلية للعلوم والتقنية .
- تعزيز مهام التنسيق التي تضطلع بها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لتتمكن من تنسيق نشاطات البحث العلمي والتطوير التقني التي تجريها مختلف الجهات بصورة أكثر فعالية .
- اجراء نشاطات البحوث والتطويرات التقنية الموجهة لخدمة احتياجات المملكة التنموية الخاصة وتشجيعها .
- تعزيز التجهيزات الأساسية للعلوم والتقنية بغية توفير خدمات مساندة ذات مستوى أفضل لنشاطات البحث العلمي والتطوير التقني في القطاعين الحكومي والخاص .
- تطوير وتنمية الكوادر العلمية ذات الكفاءات العالية من خلال تبني الاجراءات والخطوات المتعلقة بتدريس العلوم الطبيعية والهندسية وتوسيع نطاق التدريب المهني .
- زيادة الوعي والادراك العام بأهمية العلوم والتقنية والاستفادة من مختلف الوسائل الاعلامية والفرص المتاحة في هذا الصدد .
- تعزيز التعاون الدولي في المجالات العلمية والتقنية .

البرامج الرئيسية :

وفي اطار هذه السياسات ، سوف تتولى الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالعلوم والتقنية مسؤولية تنفيذ برامجها كل في مجال اختصاصها ، فيما تقوم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لكونها الهيئة المركزية المسؤولة عن تطوير العلوم والتقنية في المملكة بتنفيذ البرامج الآتية :

اعداد الخطة البعيدة المدى للعلوم والتقنية :

يهدف هذا البرنامج الى اعداد خطة رئيسية بعيدة المدى للعلوم والتقنية في المملكة على ضوء دراسة أوجه نشاط البحث العلمي والتطوير التقني القائم حاليا والموارد المتاحة وتقويمه .

وسوف يتم التركيز في هذه الخطة على الاتجاهات المستقبلية لاستخدام التقنية الملائمة لظروف المملكة وتطبيقها والتي تلبي الاحتياجات التنموية للمملكة على المدى البعيد ، وستركز الخطة على ضمان التنسيق الكامل لنشاطات القطاعات المختلفة ذات الصلة بالعلوم والتقنية .

البحوث التطبيقية :

يهدف هذا البرنامج الى رفع مستوى كفاءة البحث العلمي والتطوير التقني وتحسينه بما ينسجم مع أهداف التنمية الوطنية مع الأخذ في الحسبان الأوضاع الطبيعية والبيئية للمملكة والموارد الطبيعية بها . وبالاضافة الى تأسيس معاهد البحوث والتطوير ودعمها ، فستعطى الأولوية في تقديم منح البحوث لمشروعات البحوث التطبيقية والبحوث الخاصة بفروع المعرفة التي تتطلبها التنمية .

ولكي يتم الحصول على نتائج ايجابية للبحوث والاستفادة منها بفعالية ، يجب وضع نظام لمتابعة نشاط البحوث والتطوير وتقويمها .

الخدمات المساندة للعلوم والتقنية :

يهدف هذا البرنامج الى تعزيز التجهيزات الأساسية الخاصة بالعلوم والتقنية من خلال خدمات استخدامات الحاسب الآلي في مضمار المعلومات وتأمين الخدمات اللازمة لبراءات الاختراع فضلا عن ايجاد الاطار التنظيمي لادخال التقنيات الجديدة وذلك من أجل ايجاد نظام لتطوير ونقل التقنية بغية تسهيل استخدام القطاع الخاص للتقنيات الجديدة ، الأمر الذي يؤدي الى تعزيز قدرة الصناعات السعودية على المنافسة في الأسواق العالمية .

سوف يتم استكمال مباني مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بما في ذلك مرافق الخدمات الأساسية .

التوعية بالعلوم والتقنية :

يهدف هذا البرنامج الى استخدام مختلف الوسائل والطرق لا سيما وسائل الاعلام '' التلفزيون والاذاعة والصحافة '' الى جانب الندوات والمعارض في تعميق توعية الجمهور بأهمية العلوم والتقنية وفهمهم لها . اذ سيتم العمل على اتاحة المعلومات المتعلقة بالتقنية وكذلك المطبوعات والحلقات الدراسية للجمهور بشكل عام وعلى نطاق واسع فيما سيتم تأسيس '' أندية علمية'' للشباب السعودي الذين لديهم اهتمامات بالعلوم

والتقنية . وعلاوة على ذلك ، فسوف يتم اقامة معارض دائمة تتناول التطور العلمي والتقني ونتائجه ، الى جانب نظام لمنح جوائز مادية ومعنوية الى أبرز العلماء والمهندسين الذين ساهموا الى حد كبير في التنمية بالمملكة وتقدم العلوم والتقنية بها . كما ستدعم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وزارة التعليم العالي وتتعاون معها في مجال تطوير تدريس العلوم والتقنية من خلال ادخال المهارات التقنية الى المناهج وتكثيف التجارب التي يجريها الطلبة في مجال الفيزياء والكيمياء والأحياء .

التعاون الدولي :

يهدف هذا البرنامج الى رفع مستوى العلوم والتقنية عن طريق نقل التقنية من البلدان المتقدمة الى المملكة لدعم مسيرتها التنموية وبذل الجهود اللازمة لتطويعها وفق الظروف السائدة في المملكة . وسوف يتم توجيه الدعوة للباحثين العرب والمسلمين في الخارج من قبل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية اذا كانت اهتماماتهم البحوثية تنسجم مع أهداف معاهدها . وبالاضافة الى ذلك سيتم تعزيز التعاون الدولي من خلال تشجيع مشروعات البحوث والتطوير المشتركة بمنح تقدمها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالتعاون مع برامج التوازن الاقتصادي كما سيتم تعزيز خدمات المعلومات الدولية من خلال شبكتي (**GULFNET. BITNET**) وشبكات الاتصالات الأخرى التي تستخدم الحاسب الآلي .

٥/٤/١٢ النظرة المستقبلية لدور العلوم والتقنية على المدى البعيد والمتوسط :

سوف يتم تعزيز قدرة الصناعة على تكييف التقنية المستوردة بما يتلاءم مع الاحتياجات المحلية كما سيتم تعزيز وتطوير المشروعات الموجهة نحو التقنية من خلال مشروعات نقل التقنية بما في ذلك برامج التوازن الاقتصادي . وفي مجال الزراعة ، فسوف تعمل تقنية المحافظة على المياه وكذلك التقنية المتقدمة في زراعة الأراضي واستصلاحها على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين المردود ، وسوف تعمل شبكات الاتصالات الرقمية على تكامل الخدمات التجارية في معالجة المعلومات في المملكة .

سيتم توفير الدعم الكامل لنشاطات البحث العلمي والتطوير التقني المتعلقة بالاستشعار عن بعد وبمجالات النفط والصناعات البتروكيماوية واستخدام الطاقة الشمسية ، كما سيستمر العمل على تطوير مرافق نشاطات البحوث والقوى العاملة بها في المجالات الأخرى مثل الفلك والطاقة النووية .

٦/٤/١٢ **الاعتمادات المالية :**

يوضح **الجدول (١٢/١٢)** الاعتمادات المالية المخصصة لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية خلال خطة التنمية الخامسة :

جدول رقم (١٢/١٢)
الاعتمادات المالية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهة	الرواتب واللوازم والخدمات	الصيانة والتشغيل	المشاريع	الاجمالي
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	٦٧٨ر٤	١٩١ر٧	١٥١٧ر٢	٢٣٨٧ر٣

الفصل الثالث عشر

التنمية الاجتماعية

وقد انعكس التوسع في الخدمات الصحية خلال خطة التنمية الرابعة على تحسين مستوى هذه الخدمات على النحو الآتي :

- زاد عدد أسرّة المستشفيات لكل ألف نسمة من السكان من (٢ر٦٦) الى (٣ر٣٥) .
- ازداد عدد الأطباء مما أدى الى تحسن معدل السكان لكل طبيب من (٧٢٦) الى (٥٤٨) نسمة .
- ازداد عدد أفراد هيئة التمريض مما أدى الى تحسن معدل عدد السكان لكل ممرضة/ممرض من (٣٦٣) الى (٢٦٤) نسمة .

ويبين **الشكل (١/١٣)** تطور معدل أسرّة المستشفيات التابعة لوزارة الصحة بمناطق المملكة خلال الفترة (١٤٠٤/١٤٠٥هـ ـ ١٤٠٨/١٤٠٩هـ) .

لقد صاحب توسع الخدمات الصحية في المملكة خلال خطة التنمية الرابعة ، ارتفاع معدل الطلب عليها . حيث يتبين من **الجدول (٢/١٣)** أنه خلال الفترة من ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى ١٤٠٨/١٤٠٩هـ زاد عدد المنومين في مستشفيات وزارة الصحة بنسبة (٤ر٤٠٪) . كما ارتفع عدد المراجعين لها بنسبة (١٦٪) . بينما تحققت زيادة أكبر في عدد المراجعين لمراكز الرعاية الصحية الأولية بنسبة بلغت (٨ر١٧٪) مما يعكس نجاح استخدام المراكز الصحية كأساس لنظام الاحالة .

الجدول (٢/١٣)

عدد المستفيدين من الخدمات الصحية المقدمة من وزارة الصحة

خلال الفترة (١٤٠٤/١٤٠٥هـ ـ ١٤٠٨/١٤٠٩هـ)

(العدد بالآلاف)

	المراجعون			المنومون		
	١٤٠٤/١٤٠٥هـ	١٤٠٨/١٤٠٩هـ	الزيادة	١٤٠٤/١٤٠٥هـ	١٤٠٨/١٤٠٩هـ	الزيادة
مستشفيات وزارة الصحة	٢٠٠٥٣	٢٣٢٥٣	١٦ ٪	٦٩٧ر٥	٩٧٩ر٤	٤٠ر٤ ٪
مراكز الرعاية الصحية الأولية	٢٩٩٤٨	٣٥٢٧٤	١٧ر٨ ٪	ـــــ	ـــــ	ـــــ

شكل رقم (١٣-١)

تطور معدل أسرّة مستشفيات وزارة الصحة في مناطق المملكة
خلال الفترة (١٤٠٤/١٤٠٥ - ١٤٠٨/١٤٠٩هـ)

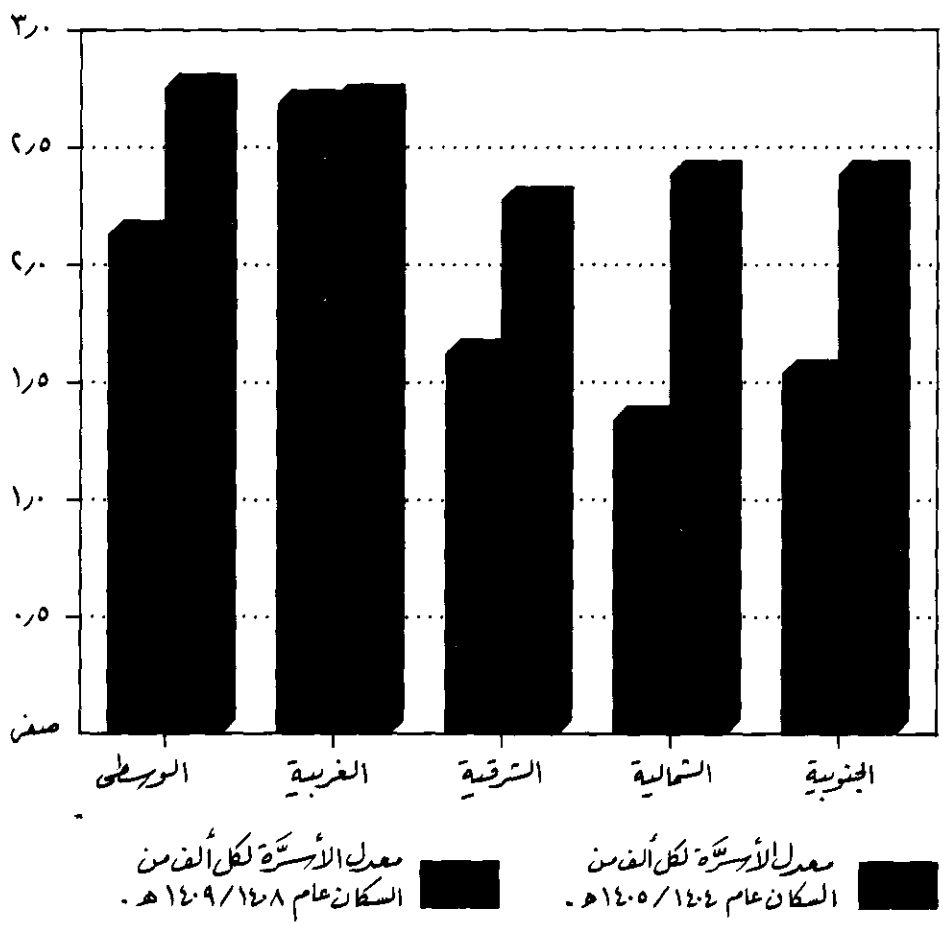

ارتفاع تكاليفها على حين تعاني من نقص مواردها المالية . وفي هذا الصدد ، وبطبيعة الحال

لا تخرج المملكة العربية السعودية عن هذا الوضع العالمي بالرغم من مقدرتها على التكيف مع هذه الأوضاع الجديدة بدرجة أكبر بالمقارنة مع العديد من الدول الأخرى .

ونتيجة لارتفاع عدد أسرّة المستشفيات بالمملكة وزيادة المتطلبات من القوى العاملة اللازمة لها ، فقد ارتفع نصيب القطاع الصحي من جملة الانفاق الحكومي خلال خطة التنمية الرابعة ، حيث بلغت حصة وزارة الصحة أكثر من (٥٪) من جملة الانفاق الحكومي خلال عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ ، فضلا عن ذلك فان التوسع في المرافق الصحية خلال خطة التنمية الرابعة أدى الى ارتفاع نفقات الادارة والتشغيل والصيانة اضافة الى زيادة التكاليف اللازمة لاستيراد المعدات الطبية المتقدمة ، والمستلزمات من الأدوية والتجهيزات الطبية .

ولتفادي الأثر السلبي لسياسة ترشيد الانفاق الحكومي على المخصصات المالية اللازمة لدعم توسعة المرافق الصحية وقاعدة الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة ، حيث تمثل (٨٥٪) من اجمالي الخدمات الصحية في المملكة ، ولأن الخدمات الصحية ذات الكفاءة العالية تعد من السمات الأساسية والدائمة للتنمية ، فانه ينبغي ربط تكلفة الخدمة الصحية بفعاليتها للحفاظ على المستوى الرفيع لأداء خدمات الرعاية الصحية ، مع ذلك تظل المعوقات المالية دليلا على الحاجة المتزايدة نحو تأمين موارد مالية اضافية للقطاع الصحي خلال السنوات القادمة . وفي هذا الصدد، تستهدف خطة التنمية الخامسة دراسة الخيارات البديلة لدعم تمويل نظام الرعاية الصحية بالمملكة .

قاعدة البيانات والمعلومات الصحية :

تعد البيانات والمعلومات المتعلقة بالأوضاع الصحية واقتصاديات الرعاية الصحية بمثابة الدعم الأساسي لرفع كفاءة الخدمات الصحية . اضافة الى أن تأمين قاعدة للبيانات تربط بين الحالة الصحية والمعايير الخاصة بخدمات الرعاية الصحية ، شرط أساسي لتقويم أداء الخدمات الصحية وفعالية التكلفة . علاوة على ما يحققه الاستخدام الأمثل للتقنيات الطبية الحديثة ذات التكلفة العالية من تقديم للخدمات المتخصصة — وخلال خطة التنمية الخامسة سوف يتم ربط نظام المعلومات الأساسية عن الأوضاع الصحية في جميع مناطق المملكة بالتنفيذ الكامل لنظام الاحالة مما يحقق الجودة النوعية وتقليل التكلفة ، ويمثل نظام تحديد معايير اصدار تصاريح مزاولة المهن الطبية أحد العناصر الجوهرية في ضمان رفع مستوى الكفاءة النوعية للخدمة الصحية بالمملكة .

تنسيق الخدمات الصحية واستغلالها :

واكبت الزيادة في عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات ، ارتفاع مستوى الطلب على الخدمات التي توفرها هذه المرافق على نحو مطرد ، مما أضاف عبئا جديدا على موارد القطاع الصحي، وقد أدت سياسة ترشيد الانفاق الحكومي التي تم تطبيقها خلال خطة التنمية الرابعة ، الى التأثير على الطاقة الاستيعابية التي توفرها المستشفيات ، لا سيما تلك الخدمات التي تعتمد على وسائل التقنية المتقدمة . الأمر الذي

فرض أهمية الاستغلال الأمثل لموارد القطاع الصحي وعلى الأخص ذات التكلفة العالية منها . وهو ما ترمي اليه سياسة خطة التنمية الخامسة في اتباع الوسائل الخاصة بتوعية المواطنين حول التكلفة العالية للخدمات الصحية التي توفرها الدولة وبأهمية الاستخدام الأمثل لهذه الخدمات . كما يمثل تنسيق الخدمات الصحية عنصرا جوهريا من عناصر الاستخدام الأمثل للمرافق الصحية ، يتم من خلاله القضاء على الازدواجية ، وتحقيق التوازن الاقليمي ، والاستخدام الملائم لكافة الموارد ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تكوين مجلس وطني لتنسيق الخدمات الصحية يضم في عضويته ممثلين عن كافة الجهات التي تقدم خدمات صحية بما فيها القطاع الخاص بالاضافة الى الجهات ذات العلاقة ووزارة التخطيط ، وسوف يكون من مهام هذا المجلس على سبيل المثال التالي :

- تحقيق الاستخدام الأمثل لخدمات المرافق الصحية .
- القضاء على ازدواجية الخدمات الصحية .
- تحقيق التوازن الاقليمي للخدمات الصحية .
- القيام بالأبحاث والدراسات في مجال الخدمات الصحية .
- وضع اللوائح الخاصة بمزاولة المهن الطبية .

توزيع الخدمات الصحية :

سيظل التوزيع المتوازن لمراكز الرعاية الصحية الأولية من القضايا الهامة التي ينبغي معالجتها لتوفير التغطية الكاملة بخدمات الرعاية الصحية الأولية لكافة المواطنين تجنبا لارتفاع نسبة التعرض للاصابة بالأمراض بين سكان المناطق البعيدة غير المشمولة بالرعاية الصحية الأساسية ، وما يترتب على ذلك من زيادة الطلب على الخدمات العلاجية ، اضافة الى ما تواجهه هذه الشريحة من السكان من نقص في الخدمات الوقائية ، لذلك تستهدف خطة التنمية الخامسة تحقيق التغطية الكاملة بخدمات الرعاية الصحية الأولية في المدن والقرى والهجر بمعدلات محددة من السكان لكل مركز صحي مع التوسع في تطبيق نظام الاحالة . وذلك وفق المعايير التالية :

- مركز رعاية صحية اولية لكل (١٠) آلاف نسمة في المدن التي يبلغ عدد سكانها (٢٠٠) ألف نسمة فأكثر .
- مركز رعاية صحية اولية لكل فئة من السكان يتراوح عددها (من ٥٠٠٠ الى ٦٠٠٠ نسمة) في المدن التي يقل عدد سكانها عن (٢٠٠) ألف نسمة .
- مركز رعاية صحية اولية لكل فئة من السكان يتراوح عددها (من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ نسمة) في القرى والمناطق البعيدة .

كما سيتم التوسع في انشاء هذه المراكز مع ربطها بمراكز النمو بالمملكة .

القوى العاملة الصحية :

بالرغم من أن التحسن في معدلات القوى العاملة الصحية يعد انجازا رئيسيا للقطاع الصحي ، الا أنه ما تزال زيادة الطلب على القوى العاملة الصحية تشير الى الحاجة لتكريس الجهود لتوفير المبادرات والحوافز التعليمية لجذب الطلاب السعوديين نحو المهن الصحية لزيادة حجم الكوادر الوطنية في هذا المجال خاصة ما يتعلق منها بالطب العام ، طب المجتمع ، النساء والتوليد ، الأطفال . وفي هذا المجال فان الخدمات الصحية في المملكة تعتمد على نجاح الجامعات ، وكليات الطب والتمريض ، والمعاهد الصحية والكليات التقنية الصحية المتوسطة في تخريج العدد الكافي من الكوادر الوطنية لتقديم هذه الخدمات .

ونظرا الى أن النمو السريع في الطلب على القوى العاملة الصحية قد فاق التوسع في الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية والتدريبية ، فانه ينبغي النظر الى الحاجة الملحة لتطوير البرامج في كليات الطب ، وانشاء كليات تقنية صحية متوسطة جديدة تابعة لوزارة الصحة وتنفيذ نظام منح تراخيص مزاولة المهن الصحية بما يساهم في تحقيق زيادة عرض القوى العاملة الصحية وتنويع تخصصاتها، ورفع كفاءتها .

٣/١/١٣ دور الحكومة والقطاع الخاص :

ترمي الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الخامسة الى زيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتعتبر دراسة تشغيل وادارة المرافق الصحية عن طريق القطاع الخاص أحد سياسات تحقيق هذه الاستراتيجية بهدف زيادة كفاءة الخدمات الصحية ورفع مستوى أدائها . وسوف يتطلب التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في هذا المجال الدراسة المتأنية ، مع توفر المعلومات الكافية والمتعلقة بمعوقات الادارة والتشغيل في المرافق الصحية .

يعتمد التعاون والتنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص خلال خطة التنمية الخامسة على توسيع قطاع الصحة وتطويره ، وبامكان القطاع الخاص أن يضيف موارد جديدة من خلال تشغيل المرافق الصحية الحكومية أو من خلال تنفيذ وتشغيل مشروعات صحية مشتركة مع القطاع الحكومي .

كما ينبغي أن يؤدي تطوير التعاون والتنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص على المدى البعيد الى تركيز وزارة الصحة على تنفيذ العديد من المهام الأساسية وتطويرها ، مثل :

- ★ وضع ضوابط ضمان النوعية في المرافق الصحية .
- ★ وضع نظام للرعاية الصحية والرقابة واصدار التراخيص .
- ★ نشر الوعي بين الجمهور بهدف تشجيع الاستخدام الصحيح للخدمات الصحية .
- ★ تكامل خدمات القطاع الخاص الصحية مع نظام الاحالة في كل منطقة من مناطق المملكة .

ويمكن تحقيق التنسيق والتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص من خلال مجلس وطني لتنسيق الخدمات الصحية ، وهيئات القطاع الخاص الأخرى القادرة على دراسة قضايا رئيسية مثل تصنيع الأدوية والكيماويات الدوائية محليا ، وامكان وضع بديل مناسب لتوفير الرعاية الصحية من خلال القطاع الخاص على أساس نظام للضمان الصحي .

٤/١/١٣ السياسات والبرامج الرئيسية :

سيعمل قطاع الصحة خلال خطة التنمية الخامسة على تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والخدمات الوقائية ذوات النوعية الجيدة ، والعمل في الوقت نفسه على ايجاد سياسات بعيدة المدى للتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الصحي ، كما تستجيب سياسات خطة التنمية الخامسة بصورة متكاملة للاحتياجات الصحية ، والقضايا التنظيمية ، والمتطلبات المالية اللازمة لقطاع الصحة ، وتتضمن ما يأتي :

- ★ استكمال تنفيذ برنامج الرعاية الصحية الأولية من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية الملائمة .
- ★ تعزيز تقديم الخدمات الصحية العلاجية والوقائية بصورة فعالة .
- ★ التوسع في برامج تدريب القوى العاملة وتوفير الحوافز للطلاب السعوديين الراغبين في الالتحاق بالمهن الصحية .
- ★ تدعيم الاستخدام الأمثل والتوزيع المناسب للخدمات الصحية ، وتعزيز الموارد اللازمة لهذه الخدمات .
- ★ دعم وزيادة امكانات الرعاية الصحية من خلال توفير المعلومات والبيانات عن الأوضاع الصحية للسكان ، اضافة الى تعزيز التنسيق اللازم من خلال مجلس وطني لتنسيق الخدمات الصحية .
- ★ تعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الصحي .
- ★ العمل دوما على بذل الجهود لخفض معدل الوفيات والاصابات الناتجة من حوادث المرور .
- ★ وضع معايير موحدة للمهن الصحية ، ومستويات الرعاية في المستشفيات ، ومراكز الرعاية الصحية الأولية ، وتحاليل المختبرات ، وتحديد الأوضاع الصحية الخطيرة ، ومستويات كفاءة الممرضين والفنيين الصحيين ، بالاضافة الى جمع البيانات اللازمة لتقويم الأداء وفعالية الخدمة الصحية .
- ★ دعم امكانات البحوث اللازمة لضمان توفير متطلبات التقنية الطبية الحديثة بأقل تكلفة ممكنة .

البرامج الرئيسية :

تتضمن البرامج اللازمة لتحقيق تلك السياسات ما يأتي :

خدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية :

— توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والخدمات الوقائية الضرورية لكافة المواطنين خاصة للنساء والأطفال والمجموعات السكانية الأخرى التي تحتاج للرعاية الصحية .

— التوسع في نظام الاحالة وشبكة الرعاية الصحية الأولية لتشمل كل مناطق المملكة .

— وضع وتنفيذ برامج وطنية لمكافحة الأمراض المعدية والمستوطنة بهدف القضاء عليها أو خفض الاصابة بها الى أدنى مستوى ممكن .

— المعرفة الجيدة للأوضاع الصحية باستمرار .

— التوسع في الخدمات الاسعافية في المناطق التي لا تتمتع بهذه الخدمات في الوقت الحالي .

الادارة والتشغيل :

— دعم القدرات اللازمة لرفع كفاءة خدمات المستشفيات وتحسين مستوى أداء المهنيين الصحيين .

— العمل على نشر الوعي بين الجمهور فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد الصحية .

— تحقيق المزيد من الفعالية في تطبيق نظام الاحالة ونظام المعلومات الصحية والعمل على تطويرها .

تنمية القوى العاملة :

— التوسع في برامج تدريب القوى العاملة الصحية في الكليات التقنية الصحية .

— تنفيذ برامج تدريبية جديدة ودورية أثناء الخدمة تتم بالمستشفيات للأطباء الذين يعملون بمراكز الرعاية الصحية الأولية .

— وضع معايير موحدة لمنح تراخيص ممارسة المهن الصحية وكذلك مقاييس أدائهم .

— توفير حوافز للطلاب السعوديين للدخول في المهن الصحية خاصة مجال الرعاية الصحية الأولية .

صيانة المرافق الصحية :

— التوسع المستمر للقطاع الخاص في مجال صيانة المستشفيات والمرافق الصحية التابعة للقطاع الحكومي .

— ايجاد موارد اضافية لضمان الصيانة الكاملة للمرافق والمعدات الطبية الحكومية .

— وضع معايير موحدة لصيانة المعدات الطبية والمرافق الصحية .

— استمرار التدريب وتطبيق معايير للخدمات الاسعافية لضمان بقاء معدات ومرافق هذه الخدمات مطابقة لأعلى مستويات الكفاءة .

التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص :

— التوسع في عقود الادارة والتشغيل بين القطاعين الحكومي والخاص بالكيفية التي تساند نظام الاحالة في كل منطقة .

— المزيد من التشجيع والدعم لصناعة المعدات الطبية والأدوية محليا .

— ايجاد مجالات جديدة للتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص فيما يتعلق بتمويل الخدمات الصحية .

البحـوث والـدراسـات :

— ايجاد موارد جديدة لتوفيرالخدمات الصحية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة.

— الدراسة المستمرة لفعالية تقديم الخدمات الصحية خاصة الخدمات ذات التكلفة العالية التي تقدمها المستشفيات .

— المزيد من التحليل للمشاكل الصحية والأمراض المستوطنة والمعدية في المملكة .

٥/١/١٣ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

تعكس النواحي التنظيمية ، والسياسات بعيدة المدى المتعلقة بتطوير الخدمة الصحية ورفع كفاءتها ، التزامات قطاع الصحة نحو تحسين شبكة الخدمات الصحية الحالية في المملكة ، حيث ترمي الأهداف المحددة لخطة التنمية الخامسة الى تحقيق ما يأتي :

★ رفع معدل التغطية بالتحصين ضد الأمراض المعدية الرئيسية ليصل الى (٩٥٪) على الأقل من جملة المستهدف تحصينهم .

★ زيادة عدد الأسرّة العلاجية بما يحقق الحفاظ على المعدل العام الحالي للأسرّة والذي يبلغ (٣٫٣٥) سريرا لكل ألف من السكان على الأقل مع الأخذ في الاعتبار الزيادة السكانية خلال سنوات خطة التنمية الخامسة .

★ زيادة معدلات القوى العاملة الصحية نسبة الى عدد السكان ، بحسب المستويات الآتية :

— طبيب واحد لكل (٥٠٠) نسمة .

— ممرض / ممرضة ، وفني صحي لكل (٢٢٥) نسمة .

★ تنفيذ المعايير النوعية ومؤشرات الأداء بالنسبة لكافة المرافق الصحية ، بما فيها مرافق القطاع الخاص .

★ انشاء مباني لعدد (١٥٠) مركزا للرعاية الصحية الأولية ، وافتتاح (٥٠٠) مركز اضافي مع اعطاء الأولوية للمواقع التي لا تتوفر فيها مراكز الرعاية الصحية الأولية .

* تدريب (٤٢٠٠) طبيب و (٥٦٥) أخصائيا و (٥٨٨٠) ممرضا و (٧٥٦٠) فنيا صحيا داخل المستشفيات وفي مراكز التدريب التابعة لوزارة الصحة .
* زيادة قدرات الحاسب الآلي ونظم المعلومات في مديريات الشؤون الصحية والمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية .

٦/١/١٣ الاعتمادات المالية :

يوضح **الجدول (٣/١٣)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصحة خلال خطة التنمية الخامسة .

جدول رقم (٣/١٣)
الاعتمادات المالية لقطاع الصحة
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمالي
وزارة الصحة	٣٥٫٨٩٨٫٠	٦٫٦٦٤٫٠	٥٫٢١٢٫٠	٤٧٫٧٧٤٫٠
جمعية الهلال الأحمر السعودي	٧٥٣٫١	١٣٫٢	٣٨٫٨	٨٠٥٫١
مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الابحاث	٣٫٢٣٤٫٠	١٢٠٫٠	٢٩٢٫٠	٣٫٦٤٦٫٠
المجموع	**٣٩٫٨٨٥٫١**	**٦٫٧٩٧٫٢**	**٥٫٥٤٢٫٨**	**٥٢٫٢٢٥٫١**

٢/١٣ الخدمات الاجتماعية والشبابية :

١/٢/١٣ دور قطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية وأهداف التنمية :

تساهم الخدمات الاجتماعية والشبابية التي تقدمها الدولة في رفع مستوى المعيشة لمختلف فئات المجتمع ، وفي التخفيف من آثار التحول الاجتماعي والاقتصادي والثقافي السريع . حيث تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية بتشجيع المشاركة المحلية وتعزيز الشعور بالواجب الاجتماعي والوطني . كما تضطلع وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية بتوفير التأهيل والرعاية عن طريق المؤسسات أو من خلال الأسر الحاضنة

والبديلة للأفراد ذوي العاهات الجسدية أو الذهنية أو المحرومين نتيجة لظروف اجتماعية ، وتقديم المساعدة والعون لأولئك الذين لا يستطيعون التكيف مع ظروفهم الاجتماعية . وتسهم الرئاسة العامة لرعاية الشباب في تعزيز الروابط الأسرية ورعاية الشباب عن طريق تشجيع ورفع مستويات المهارات الرياضية الى جانب تكامل الخدمات الرياضية والثقافية والاجتماعية . كذلك تعنى وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي بتقديم المعاشات والاعانات والمساعدات الاجتماعية للمحتاجين . ويقوم بنك التسليف السعودي بخدمات اضافية في هذا الصدد تتضمن تقديم قروض ميسرة لمساعدة الأفراد والأسر ذوي الدخول المنخفضة لمواجهة الحالات الطارئة ولاقامة نشاطات تجارية صغيرة . فضلا عن اسهام كل من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق معاشات التقاعد في تقديم معاشات وتأمينات اجتماعية للمتقاعدين من موظفي القطاعين الحكومي والخاص ، بالاضافة الى ما تقدمه الدولة من دعم يسهم في رفع دخل الأفراد ، والتخفيف من أعباء الحياة عليهم ، كاعانات تربية المواشي وزراعة المحاصيل فضلا عن أن القروض التي يمنحها البنك الزراعي العربي السعودي تسهم اسهاما ملموسا في رفع الدخل في المناطق القروية . كما تعد قروض الاسكان التي يمنحها صندوق التنمية العقارية عاملا حيويا لخفض تكلفة الاسكان مما يوفر في عملية الانفاق للصرف على سلع وخدمات أخرى ، من أجل رفع المستوى المعيشي للأسرة .

كما أن المساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية للمحتاجين تعد شكلا آخر من أشكال الاعانات المادية التي تؤدي الى رفع الدخل . وتسهم هذه الخدمات بصورة عامة في تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لكل من الأفراد والمجتمع ككل وتخفيف أعباء الحرمان الاجتماعي .

ويعنى قطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية بايجاد الحلول لما ينشأ من مشاكل تطرأ نتيجة لظروف عامة في المجتمع كما يضع في اعتباره أهمية تعاون القطاعين الحكومي والخاص لتعزيز فعالية الخدمات التي تعالج هذه المشكلات اضافة الى الاضطلاع بمهام جديدة .

وتشمل أهداف التنمية في هذا القطاع مايأتي :ـــ

- ـــ الحد من التباينات الاجتماعية الناتجة عن التحول الاجتماعي السريع ومعالجتها .
- ـــ تشجيع تنمية المجتمع السعودي لتحسين المستوى المعيشي للسكان الحاليين وللأجيال القادمة .
- ـــ تقوية الرابطة الأسرية وتعزيز وضع الأسرة ، والتركيز على رعاية وتربية الأطفال وتنشئتهم على أسس قويمة ، وتنمية القدرات الذهنية والبدنية للشباب بما يتفق ومباديء الشريعة الاسلامية .
- ـــ تعزيز دور الجمعيات الخيرية والقطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ مشروعات اجتماعية واقتصادية تسهم في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي للمملكة .

٢/٢/١٣ الانجازات والقضايا الأساسية :

تسعى الجهات التي تضطلع بتقديم الخدمات الاجتماعية الى تلبية الطلب على خدماتها لمواكبة آثار النمو الاقتصادي ، وما يصحبه من تغيرات . وقد كان التغير الرئيسي في قطاع الخدمات الاجتماعية خلال خطتي التنمية الثانية والثالثة متمثلا في الموازنة بين عملية التنمية وكل من العوامل الاجتماعية التقليدية والعوامل الاجتماعية الحديثة

وكان التركيز في تلك الفترة المبكرة للتخطيط على زيادة تقديم الخدمات الاجتماعية والشبابية ومقابلة الطلب المتزايد على الخدمات عن طريق التوسع في المرافق . بينما ركزت خطة التنمية الرابعة على تعزيز وتحسين نوعية الخدمات والمرافق وزيادة التخصص في وظائف وأنواع الخدمات والمرافق للوصول الى تحقيق طموحات واقعية تجاه تطور الخدمة الاجتماعية المقدمة للمواطنين .

وتعد المحافظة على الاستقرار الاجتماعي في ظل ظروف اتسمت بترشيد الانفاق الحكومي بمثابة دلالة واضحة تؤكد فعالية السياسات الاجتماعية التي انتهجتها المملكة والتي كان من أبرز سماتها ربط التخطيط الاجتماعي السليم مع التنمية الاقتصادية بصورة متكاملة .

ويوضح **الجـدول رقم (٤/١٣)** شبكة الخدمات الاجتماعية والشبابية وتنوعها وانتشارها على كافة مناطق المملكة بنهاية خطة التنمية الرابعة . ففي مجال تنمية المجتمع ازداد عدد لجان التنمية الاجتماعية من (٢٨) الى (٣٧) لجنة ، بزيادة قدرها (٣٢٪) كما ارتفع عدد الجمعيات التعاونية من (١٦٣) الى (١٧٠) جمعية ، بزيادة قدرها (٤٪) . وفي مجال الرعاية الاجتماعية ازدادت الاعانات المالية والمساعدات التي يتم تقديمها للرعاية الأسرية حيث ارتفع عدد اعانات الأطفال المعوقين من (٦ر٨٠١) الى (١٥ر٥٤٩) اعانة ، بنسبة (١٢٩٪) ، وارتفع عدد اعانات الأطفال المشلولين من (٢ر٣٩٣) الى (٣ر٥٤٨) اعانة بزيادة قدرها (٤٨٪) ، كما ازداد عدد اعانات الأطفال الأيتام وذوي الظروف الخاصة من (٦٥٠) الى (٩٥١) اعانة أو مايعادل (٤٦٪) ، وازداد عدد الجمعيات الخيرية خلال خطة التنمية الرابعة من (٨٦) جمعية الى (٩٦) جمعية بنسبة (١٢٪) .

تعكس مستويات الأداء في نشاطات الاعانات ، مثل المعاشات والمساعدات الاجتماعية لمواجهة الحالات الطارئة ـــ بصورة مباشرة ـــ تزايد أعداد الأفراد الذين يتم تقديم المساعدات لهم وتخفيف أعباء الفاقة عن كواهلهم من خلال برامج الخدمات الاجتماعية الفعالة . وقد بلغ اجمالي عدد الحالات التي تلقت معاشات من الضمان الاجتماعي خلال خطة التنمية الرابعة (٢٩٩ر٧٤٦) حالة بزيادة مقدارها (٩ر٢٪) . وحققت خدمات الشباب نجاحا كبيرا في تطوير برامجها الرياضية والثقافية والاجتماعية حيث تمت المشاركة في المسابقات الشبابية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية . وشارك في برامجها (٨١ر٠٠٠) شاب . على حين أحرز المنتخب الوطني لكرة القدم كأس آسيا للمرة الثانية في عام ١٤٠٩هـ . كما فاز منتخب المملكة للناشئين تحت ١٦ سنة بكأس بطولة الاتحاد الدولي لكرة القدم للعالم عام ١٤١٠هـ .

جـدول رقم (٤/١٣)
شبكة الخدمات الاجتماعية والشبابية

	الاجمالي بنهاية خطة التنمية الرابعة
التنمية المحلية وتنمية المجتمع :	
ـ مراكز التنمية الاجتماعية	١٦
ـ مراكز الخدمة الاجتماعية	٦
ـ لجان التنمية الاجتماعية المحلية	٣٧
ـ الجمعيات التعاونية	١٧٠
ـ مركز التدريب والبحوث التطبيقية	١
الرعاية الاجتماعية :	
ـ مراكز تأهيل المعوقين ومؤسسات رعاية الأطفال المشلولين	١٥
ـ دور التربية الاجتماعية ، ودور الرعاية الاجتماعية ، ودور الحضانة الاجتماعية	٢٩
ـ دور التوجيه الاجتماعي ودور الملاحظة الاجتماعية ومؤسسات رعاية الفتيات	١٥
ـ الجمعيات الخيرية	٩٦
الضمان الاجتماعي :	
ـ المكاتب الميدانية	٧٦
التأمينات الاجتماعية :	
ـ المكاتب الميدانية	١٥
بنك التسليف السعودي :	
ـ المكاتب الفرعية	٢٤
الشباب والرياضة :	
ـ الاستادات والصالات الرياضية	١٢
ـ الأندية الرياضية	٢٣
ـ الأندية الرياضية الخاصة (الأهلية)	١٥٤
ـ المراكز الساحلية والرياضية	١٥
ـ أندية الشباب	٥
ـ بيوت الشباب والمعسكرات الدائمة للشباب	٢١
ـ معهد اعداد القادة	١
ـ مستشفى الطب الرياضي	١

خـدمات البـاديـة :

أدى ازدياد الوعي وتوفر التقنيات ووسائل الراحة الحديثة الى رغبة الكثير من البدو في حياة الاستقرار والبحث عن أساليب حياة بديلة ٠

حيث تقوم الدولة بمساعدة أولئك الذين يرغبون في حياة الاستقرار أو الذين يختارون حياة شبه بدوية ، اضافة الى من يفضلون البقاء رحلا ٠

ويتركز البدو الرحل بصورة رئيسية في منطقة الحدود الشمالية والمنطقة الغربية والجنوبية ٠ وتقدم الخدمات الاجتماعية اليهم من قبل جهات عديدة اذ يقدم الحرس الوطني لمنسوبيه برامج تدريبية مهنية ذات مستوى مرتفع وبرامج لمحو الأمية ، مع تدريبهم على العلوم العسكرية الحديثة ، بالاضافة الى تأمين الاسكان والخدمات الصحية والاجتماعية لهم ولأسرهم ٠ على حين تقوم وزارة المعارف بتنفيذ حملات وفصول محو الأمية ، كما تقدم وزارة الصحة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي الخدمات الصحية والمساعدات الاجتماعية في كافة المناطق ، كذلك تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية بتوفير المياه ، والأسواق لتسويق الماشية وغيرها في المدن الكبيرة والصغيرة والقرى ٠ كما تقوم وزارة الزراعة والمياه بتوفير الخدمات البيطرية ، وتقديم الدعم للأعلاف وبناء مستودعات لها علاوة على حفر الآبار ، وتنفيذ مشروعات لرعاية الماشية واعادة زراعة المراعي وتحسينها وتقوم مصلحة الأرصاد وحماية البيئة ضمن نشاطاتها بمراقبة المراعي بهدف المحافظة على النظام البيئي ٠

وعلى حين تتناقص أعداد البدو الرحل ، فان السياسات والخدمات التي يتم تقديمها لهم سوف تستمر لتوفر لهم الفرص والبدائل ليختاروا نمط الحياة التي يرغبون فيها ٠

وعلى الرغم من كل هذه المنجزات في مجال الخدمات الاجتماعية والشبابية وتوفر شبكة متكاملة منها ، الا أن هناك عددا من القضايا المتعلقة بالطاقة الاستيعابية للمؤسسات الاجتماعية على المدى البعيد ينبغي معالجتها وزيادة فعاليتها ٠ هذه القضايا هي :

١ ــ تحول متطلبات المجتمع :

على الرغم من السرعة التي تحول بها المجتمع السعودي الى مجتمع حضري ، اذ يعيش غالبية السكان في مراكز حضرية ، حيث التطورات المتلاحقة في مجال تقديم الخدمات للمواطنين ، الا أن الضرورة أصبحت ملحة لاحداث تطور ملائم ينهض بمتطلبات واحتياجات الفئات الجديدة التي دخلت المجتمع الحضري لمساعدتهم على التفاعل الايجابي مع حركة المجتمع وللمشاركة في عملية التنمية والاستفادة من ثمارها ٠ وفي الوقت نفسه ينبغي التوسع في تنفيذ البرامج التي تلبي احتياجات الطفل والشاب والأسرة بصفة عامة ٠ مع الاهتمام ببرامج شغل أوقات الفراغ ، اضافة الى تطوير مساهمة القطاع الخاص ومشاركة القوى العاملة التطوعية في العمل الاجتماعي ٠

٢ — العلوم والأبحاث والسياسات الاجتماعية :

يقوم عدد من المؤسسات العلمية في المملكة باجراء البحوث والدراسات الاجتماعية مثل كليات وأقسام الاجتماع في الجامعات ، اضافة الى مركز التدريب والبحوث التطبيقية بالدرعية الذي يتولى اجراء البحوث الاجتماعية في المجال التطبيقي . ومع ذلك فان عدم وجود تنسيق بين ما تقوم به تلك الجهات من بحوث ودراسات يحول دون تلبية الاحتياجات المباشرة والحقيقية للمجتمع فضلا عن حاجة صانعي القرار فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية ، ولمعالجة هذه القضية فان الأمر يتطلب دراسة جدوى انشاء وحدة معلومات خلال خطة التنمية الخامسة تركز على الاهتمام بالعلوم والأبحاث والسياسات الاجتماعية ، خاصة في المجالات التطبيقية ، وفي الوقت نفسه تعمل على تهيئة فرص الاستفادة من الدراسات والأبحاث الاجتماعية للجهات الحكومية ، اضافة الى ربط مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والشبابية ، والاطلاع على نتائج أبحاث العلوم الاجتماعية وتنسيقها ونشرها بين صانعي القرارات في مختلف الجهات المختصة وبين الباحثين وجمهور المواطنين ، فضلا عن الاسهام في تطوير العلوم والدراسات الاجتماعية كتخصص وكمهنة أيضا .

٣ — التطوير الاداري والتدريب :

يعزى انخفاض فعالية الأداء في بعض البرامج الاجتماعية والشبابية لازدواجية وتداخل المهام بين الجهات المختلفة التي تقدم الخدمة اضافة الى أن بعض مواقع العمل الاجتماعي تفتقر الى التخصصات اللازمة لتخطيط وتنفيذ برامج الخدمات ، لذا ينبغي أن يتم التنسيق بين كافة الجهات بهدف استغلال أمثل للموارد ولتحقيق مردود اجتماعي يتناسب مع الاحتياجات الفعلية من برامج الخدمات الاجتماعية والشبابية . علاوة على تشجيع تنمية القوى العاملة المهنية بتلك الجهات وايجاد حوافز للتدريب أثناء الخدمة اضافة الى استقطاب الأشخاص الحاصلين على درجات علمية في مجال العلوم الاجتماعية للعمل في برامجها .

٤ — دعم قطاع الخدمات الاجتماعية بالقوى العاملة النسائية :

رغم التوسع في الخدمات وزيادة عدد المستفيدين من البرامج الاجتماعية والشبابية ، الا أنه لم تحدث مقابل ذلك زيادة في عدد القوى العاملة خاصة من النساء السعوديات المدربات على العمل الاجتماعي الأمر الذي يؤثر على قدرة هذا القطاع حيث الحاجة ملحة الى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة بما يتفق ومباديء الشريعة الاسلامية . وتعد رعاية الأمومة والطفولة ، والعمل التربوي والتعليمي للأطفال ، والتوجيه والارشاد الأسري، ورعاية المسنين ، مجالات واسعة لعمل المرأة باعتبارها عنصرا أساسيا تلعب دورا هاما في تنشئة الفرد وتنمية المجتمع .

٣/٢/١٣ دور الحكومة والقطاع الخاص :

كانت الفئات المستفيدة من الخدمات الاجتماعية والشبابية تعتمد ـــ في الماضي على المعونات والأعمال الخيرية التقليدية سواء من خلال التكافل الأسري أو الأعمال الخيرية الأهلية ، بينما يتولى القطاع الحكومي في الوقت الحاضر ـــ حيث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة ـــ الدور الأكبر في توفير الخدمات الاجتماعية والشبابية كتقديم الدعم المالي والفني للنشاطات التطوعية الأهلية (الجمعيات الخيرية) اضافة الى دعم قدرات ومشاركة القطاع الخاص للقيام بمهام جديدة في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية ، كذلك تشجيع الأفراد والمؤسسات الخاصة على مزيد من المساهمة المالية والمشاركة الفعلية التطوعية في مجالات الخدمات الاجتماعية . وتعد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بما لديها من امكانات مادية واستثمارية احدى الجهات الرئيسية التي تشارك في مجال تكامل جهود القطاعين الحكومي والخاص لرفع مستوى أداء الخدمات الاجتماعية .

٤/٢/١٣ السياسات والبرامج الرئيسية :

يستهدف قطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية تحقيق أهداف التنمية من خلال السياسات الآتية :

- تحسين قدرات الخدمات الاجتماعية والشبابية لأداء رسالتها من خلال تكوين لجنة وزارية مؤقتة ، يعهد اليها بمهام التوصية باستراتيجية شاملة لتنمية المجتمع . وبيان جوانب وقاية الأفراد والمجتمع ضد أي سلبيات تعترض طريق التنمية أو لا تتفق مع مباديء ومثل المجتمع .
- ايجاد مؤشرات لتنمية القوى العاملة المهنية بالقطاع ورفع مستواها من خلال تحديد المتطلبات منها ، كذلك مراجعة البرامج والمناهج الدراسية بالجامعات ومؤسسات التدريب ، اضافة الى ايجاد معايير محددة واجراءات جديدة لمنح التراخيص لمزاولة العمل المهني الاجتماعي .
- تحديد متطلبات وأولويات الأبحاث الاجتماعية طويلة الأمد مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية المتغيرة واحتياجات السياسة الاجتماعية العامة وذلك من خلال دراسة جدوى انشاء وحدة معلومات تهتم بالعلوم والأبحاث والسياسات الاجتماعية تضطلع بهذه المهام .
- ايجاد مؤشرات للتوجيه الاجتماعي وتطويرها ، مع العمل على توفير المعلومات المتعلقة بالنواحي الاجتماعية اللازمة لتعزيز روح المجتمع المتطورة والثقافة الاسلامية .
- اعادة تحديد نطاق نشاطات التنمية الاجتماعية لتأخذ باعتبارها احتياجاتها من الخدمات الاجتماعية فيما يدعم الاتجاه المتزايد للمجتمع نحو التحضر ، اضافة الى توسعة البرامج في المناطق الحضرية والريفية لتشمل رعاية الأمومة والطفولة ، وتعليم الطفل في مراحله المبكرة ، والنشاطات الرياضية والاجتماعية والثقافية للشباب ، وتعليم الكبار ، فضلا عن النشاطات الاجتماعية الرئيسية .

- تشجيع تماسك الاسرة والمساهمة في التنشئة والتربية السليمة للشباب بما يتفق ومباديء الشريعة الاسلامية والتراث الثقافي وذلك من خلال الاهتمام بتنمية المهارات العلمية والثقافية والعملية ، ورفع مستوى المهارات الرياضية ، وايجاد وتنفيذ برامج للتوجيه والارشاد الأسري ، والتوجيه والتوعية الوقائية حول الأمراض الاجتماعية المعدية .
- الحث على زيادة العمل الاجتماعي التطوعي ودعم قدرته وذلك بتشجيع تكوين الجمعيات الخيرية ، وتقديم المساعدات الفنية والمادية لها .
- الاستمرار في تقديم المنح والمساعدات والاعانات للأفراد والأسر المحتاجة ، والاستمرار كذلك في تقديم الرعاية المؤسسية للفئات التي تتطلب حالاتها الرعاية داخل المؤسسات الاجتماعية اضافة الى توفير الرعاية للحالات الأخرى من خلال الأسر الحاضنة والبديلة .
- تحسين خدمات المشتركين في نظام التأمينات الاجتماعية ، ومراجعة الاستراتيجية الاستثمارية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لضمان استمراريتها على المدى الطويل .

البرامج الرئيسية :

تشمل البرامج الرئيسية التي تساند سياسات القطاع ما يلي :
التنمية الاجتماعية ، التوعية والارشاد الاجتماعي ، التعاون ، المعاشات والمساعدات ، التأمينات الاجتماعية ، الاستثمارات ، الأبحاث والدراسات ، تدعيم وتطوير المرافق ، نشاطات رعاية الشباب ، الادارة والتشغيل ، الصيانة والتشغيل ، تنمية القوى العاملة .

٥/٢/١٣ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

يتضح من **الجدول (٤/١٣)** أنه لا توجد حاجة فعلية لاضافة مرافق جديدة للخدمات الاجتماعية والشبابية باستثناء الحاجة الى اضافة بعض المرافق التي تقدم برامج الرعاية الاجتماعية والنشاطات الشبابية اللازمة لشغل أوقات الفراغ ، ولتلبية الاحتياجات من النشاطات الاجتماعية للطفل ، والمرأة ، والشباب .

يتوقع أن يتحقق نمو مطرد في البرامج الاجتماعية والنشاطات الشبابية نتيجة للزيادة في معدلات استخدام شبكة الخدمات . اضافة الى زيادة النشاطات التطوعية الأهلية ، والتوسع في التنسيق والتكامل بينها ومع النشاطات الحكومية ، وخلال خطة التنمية الخامسة سيتم افتتاح (٥) مراكز تنمية محلية الى جانب (٥٠) جمعية تعاونية و (٦٠) جمعية خيرية بالاضافة الى (٣) مؤسسات لرعاية الأطفال المشلولين و (٦) دور حضانة اجتماعية ، ودار تربية اجتماعية و (٦) دور رعاية اجتماعية للمسنين ، كذلك سيتم افتتاح (٣) دور للتوجيه الاجتماعي و (١٠) دور ملاحظة اجتماعية و (٤) مؤسسات لرعاية الفتيات . فضلا عن البدء في انشاء (١٦) ناديا للشباب و (٤) مراكز رياضية . وفي مجال تنمية القوى العاملة سترتفع نسبة القوى العاملة السعودية من (٣ر٩٠٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٩ر٩٦٪) عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

٦/٢/١٣ **الاعتمادات المالية :**

يوضح **الجدول (٥/١٣)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية خلال خطة التنمية الخامسة :

جدول رقم (٥/١٣)
الاعتمادات المالية لقطاع
الخدمات الاجتماعية والشبابية
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمالي
وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية	٤٦٨ر٧	١٠ر١	١٠٦ر٣	٥٨٥ر١
وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية	٢ر٢٦١ر٠	٢٨٧ر٠	١٥٥ر٠	٢ر٧٠٣ر٠
وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي	٧ر٩٢٦ر٠	١٠ر٠	١ر٠	٧ر٩٣٧ر٠
الرئاسة العامة لرعاية الشباب	٢ر١١٥ر٠	٢ر١١٩ر٠	١ر٠٢٣ر٠	٥ر٢٥٧ر٠
بنك التسليف السعودي				١٩٥ر٠
المجموع	١٢ر٧٧٠ر٧	٢ر٤٢٦ر١	١ر٢٨٥ر٣	١٦ر٦٧٧ر١

الاعتمادات المالية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية *
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الايرادات	٢٨ر٦١٨ر٧
الاستثمارات	١٨ر٨١٨ر٩
الانفاق	٩ر٧٩٩ر٨

* صناديق التنمية غير مشمولة في الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو صندوق معاشات التقاعد .

٣/١٣ الخدمات الثقافية والاعلامية :

١/٣/١٣ دور الثقافة والاعلام وأهداف التنمية :

ضمن معطيات هذا العصر ، وفي اطار من ذلك الفيض من النظريات والاطروحات والمناهج والأساليب التي تترسم صور المستقبل ، وتتشوف الخطى اليها ، أصبح التخطيط للتنمية الشاملة ، بعيدة المدى أو قصيرة الأمد ، وسيلة يطمئن بها الانسان على غده ، بحكم ما يوفره من ضمانات لتحقيق الأهداف ، عند التطبيق على كافة مجالات الخدمات والانتاج .

واذا كان التخطيط للتنمية في قطاع من القطاعات يستضيء بأوضاع ذلك القطاع الراهنة ، ويستلهم من طموحاته أهداف المستقبل ، فليس معنى ذلك أن التخطيط لذلك القطاع يتم بمعزل عن التخطيط لغيره من القطاعات ، ذلك أن التوجه العام لفعاليات التنمية الشاملة يهيىء فلسفة خاصة تنسجم داخلها كل النشاطات في كل المواقع لتشكل كلا واحدا متسقا ومتناغما يعطي للدولة في النهاية شخصيتها العامة . ومن هنا لا يجوز التخطيط للتنمية الاجتماعية ، أو لتنمية الموارد البشرية بمعزل عن الظرف الاقتصادي ، كما لا يجوز التخطيط لتنويع قاعدة جديدة للاقتصاد الوطني في غياب عن طموحات واحتياجات الحياة الاجتماعية وعن آمال الأفراد وتوقعاتهم لمستقبل أفضل .

وتأتي الخدمات الثقافية والاعلامية لتتميز بخصوصية أشد كقطاع ، وبشمولية أكبر في اتصالها بكافة القطاعات ، وعلى حين يصبح من غير الجائز بالنسبة لأي قطاع أن تصاغ له الأهداف وتحدد الاستراتيجيات في استقلالية عن القطاعات الأخرى ، فان الأمر بالنسبة لقطاع الخدمات الثقافية والاعلامية يصبح أكثر امعانا في الاستحالة ، لأن التنمية الثقافية والاعلامية ليست مجرد جزء من التنمية الشاملة فحسب ، وانما هي صفة ثانية موازية ، تشكل في مقابل كل نشاطات التنمية الحضارية في مختلف المجالات ، مجرى واحدا لشكل الحياة .

واذا كان من الصحيح أن درجة التقدم الحضاري في مجتمع ما لا بد أن تستنهض الى الوجود أنماطا ثقافية قادرة على التعبير عنها بحكم ما تصل اليه من تقدم مماثل في النوع والمستوى ، فان من الصحيح في الوقت نفسه ، أن التقدم الفكري، والثقافي بشكل عام ، حين يكون سابقا لايقاع التطور الحضاري في مجتمع ما ، يعمل على الدفع بحركة التطور ، المادي والحضاري ، والارتقاء به ، قدر ما يبشر بأشكال جديدة للحياة الاجتماعية ويطرح كل السبل والوسائل المفضية اليها .

وفي الوقت الذي يمكن التخطيط لقطاعات النشاطات الاجتماعية والاقتصادية ، ولانشاء الطرق والتجهيزات الأساسية ، بشكل عملي ، فانه يصبح من غير الممكن أن يخطط لثقافة بلد ما على النحو نفسه ، لأن روح الثقافة تتمثل في الأساس في عفوية ما ينتجه العقل الانساني ، وتتلبس كل السمات والملامح ، بتلقائية طبيعية ، في النوع وثراء الكيف ، من حركة المجتمع وما وصلت اليه من مكتسبات حضارية جديدة ، ومن ثم فان التخطيط لحفز الفعاليات الثقافية لا يكون الا من خلال تهيئة المناخ ، واتاحة الخدمات ، التي توفر ساحة مناسبة أمامها للتعبير التلقائي عن نفسها .

من هذا كله تتبلور الحقائق التالية :

— ان هاجس الاطمئنان الدائم على مسارات الحياة الثقافية ، والتوثق من أنها تمضي على دروبها السليمة نحو تحقيق أهدافها وطموحاتها ، لابد أن يجد ما يشبعه في المدى الذي وصلت اليه جهود التنمية الشاملة في كافة المجالات ، وانما تكاد تتوافق حركة الحياة الثقافية مع ايقاع حركة المجتمع ككل . بمعنى أن ما حققته المملكة من تقدم حضاري لابد أن يستنهض الى الوجود بشكل تلقائي نماذجه الثقافية المعبرة عنه ، والمماثلة له في الوقوف على المستوى نفسه .

— أن الرغبة في ، والحرص على ، الحفاظ على الهوية الوطنية ، ذات التوجه العربي والاسلامي ، للثقافة في المملكة العربية السعودية يجد تحققهما الكامل في ارتباط الحياة الثقافية بالحياة العامة ، وفي دخول مهام التنمية الثقافية تحت مظلة التنمية الشاملة ، ما دام أن الحياة الثقافية في المملكة تكتسب هويتها الوطنية ذات التوجه العربي والاسلامي ، من ارتباط التنمية الثقافية بالتنمية الشاملة ، حتى عندما تتجه الفعاليات الثقافية الى الاستفادة من المنجز الثقافي الانساني في أي مكان من العالم .

— ان الثقافة في الأساس مسؤولية الأفراد لا الدولة ، فالدولة توفر الخدمات وتزيل العقبات وتقدم الدعم ولكن الأفراد ينتجون ، ويغيرون باختيارهم نمط الانتاج دون قسر أو توجيه ، وهذا ضمان آخر لاستمرار التطور في مجال الانتاج الثقافي . مع ذلك ، فان الحرص على تأكيد الدور الاجتماعي للثقافة ومدى فعاليته ، وقدرته على خدمة قضايا التنمية يتطلب فهما جيدا لطبيعة البنية الثقافية ، في شكلها ومستوياتها ، وعلى الوعي بأهمية التوازن بين كل العناصر المركبة لتلك البنية ، في التفافها حول ثلاثة محاور .. يتجه الأول منها الى التأصيل ، والثاني الى المعاصرة ، على حين يتمثل الثالث في بلورة الشخصية الخاصة من هذا المزج ، بحيث لا تفقد هويتها مع التطلع الى الحديث والافادة بالمنجز الثقافي الانساني ، ولا تركن الى الجمود في اقتصارها على كل ما هو محلي ، أو قديم ، وانما تقيم توازناتها بحكمة بين هذا وذاك . وفي هذا يصبح من المناسب توضيح قضيتين أساسيتين :

— **التـــراث :**

التراث هو الأصالة والعراقة والجذور ، وتراثنا العربي والاسلامي هو ما يعطي للثقافة المعاصرة هويتها وتفردها عن غيرها ، وما يمنحها قدرة الصمود والتصدي لكل ما يستهدف النيل منها أو التأثير غير المرغوب فيها .. ولكن ذلك التراث في نهاية الأمر هو مصدر واحد من مصادر الثقافة المعاصرة ، التي لا ينبغي أن تكون صورة مكررة له ، وهو من صناعة بشر مثلنا ، ونتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية مخالفة ، ونتاج درجة من الوعي تختلف عن مكتسباتنا . ليس من الحكمة أن يتنازل العصر عن مكتسباته من المعطيات الانسانية في سبيل ولاء يسجن نفسه داخل الماضي فقط ، بل لابد من السعي الى خدمة التراث لا مجرد استنهاضه كما هو ،

للافادة منه لا لمجرد عرضه في متاحف العصر ، وأن تفتح أمام تلك الخدمة كل الامكانيات والخبرات العلمية والأكاديمية ، وأن تبسط منه ما يمكن غرسه في وجدان الناشئة طلبا للتواصل الدائم مع الاصول وحفاظا على سلامة اللغة .

— **الثقافة العالمية :**

من المهم لثقافتنا الوطنية أن تتعدد مصادرها الثقافية والتجربة أساس في اختبار الجديد . ومثالا ، لا ينبغي أن نستبعد عن حركة الترجمة جهود كل المستشرقين دون أن نعرف من ينحاز لنا ومن ينحاز ضدنا ، وخير لنا أن نعرف بماذا يستهدفنا الكاره وحجم تكريسه لتلك الكراهية حتى يمكننا أن نتصدى له ، واذا كان الغرب يترجم الآن أعمالنا ، ويدرسنا ، ويفيد منا ، فما أحرانا بدورنا أيضا أن نكون دارسين لا مجرد موضوع للدراسة ، فالخبرة الانسانية حق للجميع ، وانما يجب أن تحاط تجربة الترجمة وآثارها بكل الوعي حتى لا نفقد أصالة هويتنا في البحث — مجرد البحث — عن الجديد والغريب .

ولأن مفهوم '' الثقافة'' قد أصبح الآن لا يقتصر على ثقافة النخبة ، ولكن يتسع ليشمل السلوك والأعراف والتقاليد والتوجهات الاجتماعية .. فمن هنا تكون ضرورة التحام الأجهزة الاعلامية وتضافرها مع أجهزة الخدمات الثقافية ودورها الهام في التوعية والارشاد والتوجيه والعمل على تهيئة التنظيم الاجتماعي للتكيف مع المستجدات ، وتحديد المعايير المثلى للسلوك الفردي والجماعي فضلا عما يمثله من أدوات فعالة في نشر النتاج الفكري والثقافي بشكل عام على أكبر نطاق ، وعن قدرتها الهائلة على التأثير . وتوجيه الرأي العام ، ونقل المعلومات الفورية الى المواطن السعودي من أطراف العالم لتضعه على صعيد اللحظة الحاضرة معرفة ووعيا وادراكا ومن ثم يصبح أمام أجهزة الاعلام في المملكة مهمة ثلاثية رئيسية تقوم على :

— الثقافة الاعلامية — والاعلام الثقافي — والاعلام الخارجي .

تهدف **الثقافة الاعلامية** عن طريق نشر المعلومات الفورية ، ومتابعة أحداث العالم الى زيادة وعي المواطن بما يجري حوله ، وتوسعة مجال اهتمامه — من المحلية الى العالمية . ويهدف **الاعلام الثقافي** الى توظيف أجهزة الاعلام في نشر النتاج الثقافي الجديد ، وفي رعاية التراث الثقافي وتأصيله في الوجدان العام .

ويهدف **الاعلام الخارجي** الى توجيه رسالته الى العالم الخارجي ونقل الصورة المشرقة اليه عن المنجز المحلي من ناحية وعن مباديء الدين والتراث ، وأصالة الفكر العربي من ناحية أخرى .

٢/٣/١٣ الانجازات والقضايا الأساسية :

يتوزع النشاط الثقافي على عديد من الجهات كالرئاسة العامة لرعاية الشباب ، ووزارة الاعلام ، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ووزارة المعارف وغيرها من الجهات الحكومية . وقد استهدف توزيع النشاط الثقافي على تلك الجهات غاية كبرى في أن تنشر آفاق الثقافة والمعرفة على امتدادات كل الأماكن وعبر قنوات قوية للاتصال المباشر بالناس عامة والشباب بوجه خاص ، مثل الأندية الرياضية وبيوت الشباب وجمعية الثقافة والفنون بكل فروعها والأندية الأدبية والمكتبات العامة وموجات البث السمعي والمرئي ، والمطبوعات الحكومية، وبعض دور النشر الرسمية وغير الرسمية .

ورغم أنه كان من الطبيعي أن تهتم كل جهة من الجهات التي اسندت اليها بعض النشاطات الثقافية بمهمتها الأساسية أولا ، فقد وجدت الفعالية الثقافية في تلك القنوات متنفسا رحبا عبرت من خلاله عن وجودها وحيويتها ، فظهر نتاج ابداعي سعودي جيد في المجلات الثقافية والصفحات الأدبية في الصحف اليومية ، وفي مطبوعات الأندية الأدبية والجمعية السعودية للثقافة والفنون .. كما تميزت أصوات سعودية حققت مستوى عربيا رفيعا في الشعر والقصة والدراسة النقدية ، وأسهم أساتذة الجامعات اسهاما ملحوظا في تحريك الحياة الثقافية بالمقالات والدراسات والكتب التي ظهرت ضمن مطبوعات الجامعة أو دور النشر الخاصة أو الجهات الحكومية السالفة ، واستطاعت المملكة أن تساهم بتميز ملحوظ في عديد من المهرجانات الثقافية المحلية والعربية ، ولفتت الأصوات السعودية اليها الأنظار بشدة ، وصدرت عنها عديد من الدراسات كما ترجم النتاج السعودي من الشعر والقصة الى الانجليزية ضمن مختارات مشروع بروتا الذي يتولى ترجمة نماذج من الأدب العربي الجيد الى الانجليزية بالاشتراك مع جامعة الملك سعود .

الى جانب ذلك شهدت الساحة الثقافية السعودية نشاطا اضافيا لم يكن مدرجا ضمن البرامج الثقافية ، مثل ذلك الجهد الرائع الذي نهض به الحرس الوطني في مهرجانات الجنادرية والتي اكتسبت مرة بعد أخرى طابع المهرجان الثقافي العربي الكبير ، وحققت سمعة ممتازة في الأوساط الثقافية العربية .

وشهدت الساحة الثقافية السعودية تجارب أولى في مجال المسرح حققت رغم قلتها منجزا خاصا باستطاعتها تمثيل المملكة في مهرجانات المسرح العربية .

على حين حققت الفنون التشكيلية تفوقا كبيرا جعلها تتقدم أحيانا على الفنون التشكيلية في بلاد أخرى سبقت تجربتها تجربة المملكة ، رغم قلة قاعات العرض . وبينما كان العطاء ضئيلا في مجال الموسيقى ، شهدت الأغنية الشعبية ، والتراث الشعبي عامة ازدهارا كبيرا تمثل في حضوره الدائم عبر مهرجانات الجنادرية وعبر قنوات البث في الاذاعة والتلفاز ، وسجل الشعر الشعبي تراجعا ملحوظا في عدد الاصدارات ، ودرجة الذيوع ، ويمكن الوقوف على حجم تلك المنجزات من استعراض المنجزات العامة للجهات التي قدمت خدماتها الثقافية كالرئاسة العامة لرعاية الشباب ووزارة الاعلام ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المعارف وغيرها في الفصول الخاصة بها من هذه الخطة العامة .

وبشكل عام كان حجم المنجز الثقافي أكبر بكثير من طاقة الخدمات التي وفرت له ، الأمر الذي ألح على ضرورة زيادة حجم التكريس .

وفي ظل المنجزات التي تحققت خلال الفترة الماضية ، والتي تواصل امتداداتها في الحاضر ، ونظرا الى ما أصبحت تطرحه مستويات جديدة من التقدم الحضاري هيأتها جهود التنمية الشاملة في المملكة ، تصبح هناك ضرورة ملحة الى الدفع بايقاعات الحياة الثقافية حتى تتناسب وما حققته المملكة من تقدم حضاري من ناحية ، وتكون معبرة عن آمال وطموحات أبنائها ، وتطلعهم الى دعم الخدمات الثقافية التي تتيح لهم حرية التعبير عن أنفسهم وعن مكتسباتهم من ناحية أخرى ، وبالتالي يصبح من أهم القضايا المطروحة :

١ — التنسيق بين ألاجهزة الثقافية :

نظرا لأن مهمة تقديم الخدمات الثقافية تقع على عاتق أجهزة متعددة فان كل جهة تنهض بمهمتها في غياب اطار شامل ينسق بين مختلف هذه الجهات ويجمعها في توجه واحد مما يعيق تطوير أسلوب كلي شامل للوفاء بالمتطلبات الثقافية للمجتمع . ولهذا سوف يتم اجراء دراسة لتطوير وتنمية سياسة وطنية شاملة للثقافة وتشجيع مساهمات القطاع الخاص الجديدة ودعمه لتطوير التراث الثقافي والمحافظة عليه ، ويجري ذلك كله من خلال ممارسة وزارة التخطيط للمهمة الأساسية في التنسيق بين مختلف الأجهزة العاملة في مجال الثقافة ووضع الخطوط والسياسات اللازمة لتجميع الجهود في الاتجاه العام المنشود وفي الوقت نفسه تقوم ادارة المتابعه بمهام المتابعة الدائمة والتقويم لنشاطات مختلف الجهات للتوثق من درجة ومستوى الأداء .

٢ — التدريب واعداد الكوادر الفنية :

برغم أن هناك بعض أوجه لنشاطات فنية تتم فى المدارس والجامعات فان برامج المقررات الدراسية لا تتسع بالقدر الذي يسمح بتطوير المواهب الفنية وصقلها ، كذلك لا يتم في العادة اكتشاف المواهب في مرحلة مبكرة . مما يدعو الى الاهتمام بالأفراد الذين يتمتعون بالمواهب ، وتزويدهم بمستويات عالية من التدريب ، وبالتالي فسوف يتم دراسة انشاء أكاديمية للفنون تبدأ بمعهد عال . وسوف تقوم الأكاديمية بالتنسيق اللازم مع قطاع التعليم بالاضافة الى امكانيات عروض الفنون المتوفرة في مركز الملك فهد الثقافي التابع للرئاسة العامة لرعاية الشباب ، والمقرر استكماله خلال فترة الخطة الحالية ، وسوف تتناول الدراسة كذلك تقويم الأوضاع المالية للممثلين والفنانين ، وذلك في غياب الرسوم التي تدفع لحضور العروض المختلفة . كما ستتناول الدراسة تقويم امكانية دعم القطاع الخاص الذي يمارس نشاطه في المجال الفني .

٣ ـ المكتبـــات :

هناك حاجة لاعادة تقويم المقتنيات وامكانيات التوزيع والخدمة في نظام المكتبات ، وسيتم في هذا الصدد البدء في اجراء دراسة جدوى لانشاء لجنة وطنية للمكتبات وذلك لتطوير خطة رئيسية لكافة المكتبات العامة واجراء تقويم لكافة المرافق والخدمات ذات العلاقة واتاحة استفادة النساء من المكتبات ، والتوصية بأهداف وسياسات جديدة بالاضافة الى الاضطلاع بمسؤولية التخطيط والتنسيق والمتابعة والاشراف المتعلقة بخطة تنفيذية للمكتبات القائمة والمزمعة .

٤ ـ البث الاعلامي ومحتوى البرامج :

ينبغي للخدمات الاعلامية أن تركز في أهدافها على المناطق البعيدة لايصال التغطية الاعلامية لها باعتبارها عنصرا رئيسياً في تحقيق الوعي الثقافي والاسهام في تنمية المجتمع والخدمات العامة . وسيتم اتخاذ قرار بشأن اختيار التقنية المناسبة لايصال تلك الخدمات ، مثل المحطات الأرضية وأجهزة الارسال أو الأقمار الصناعية . علاوة على ذلك سيتم القيام بدراسة جدوى حول تقويم الاستفادة من التلفاز الى أن يتم تشغيله بواسطة الكيبل وذلك فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاعلامية المنزلية والتعليمية وخدمات الأعمال التجارية ، كما ستجرى دراسة حول جدوى انشاء اذاعة ثقافية متخصصة ضمن موجات الاذاعة العاملة الآن بحيث تستجمع مساحتها الزمنية من المساحات المخصصة الآن للبرامج الثقافية والموزعة على أوقات ومحطات مختلفة .

٥ ـ التراث والتحديث :

سيتم اعداد دراسة شاملة حول جدوى انشاء هيئة وطنية للتراث والثقافة تشمل كل ما يندرج تحت هذا المسمى من نشاطات ، وتقدم خدماتها الثقافية عبر عديد من الادارات والمراكز والدوائر ، مثل دار الكتاب السعودي ، ومركز تحقيق التراث ، ومركز الترجمة ، والمركز الوطني للفنون الشعبية ، وادارة عامة للتبادل الثقافي وغيرها .. وتتيح الهيئة الوطنية للتراث والثقافة توفير كل المعطيات الثقافية في مجال خدمة التراث ، وفي مجال التعريف بنماذج الثقافة الأجنبية في نفس الوقت ، والتي يمكن أن تشارك جميعا في صياغة بنية الثقافة الوطنية الحديثة ، القائمة على مرتكز أصيل من التراث ، والآخذة بأسباب المعاصرة في ملاحقتها الفورية للمدى الذي تبلغه ثقافة الدول المتقدمة ، في الوقت نفسه .

٣/٣/١٣ دور الحكومة والقطاع الخاص :

ستستمر وزارة الاعلام في تدعيم أجهزتها المختلفة لتحقيق أهداف خطة التنمية الخامسة ، كما ستوسع من نطاق تعاونها مع القطاع الخاص الذي سيضطلع بدور كبير في انتاج البرامج للتلفاز ومواد الفيديو وتوسيع نطاق الموارد الثقافية للمجتمع مثل مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ومكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض والمتاحف ، علاوة على المحافظة على المعالم التراثية للدولة . فضلا عن ذلك ، سيتم تحقيق المشاركة مع قاعدة عريضة من الجمهور وذلك من خلال دعم العروض والحفلات الشعبية والمعارض الفنية التي ينظمها طلاب وخريجو أكاديمية الفنون .

٤/٣/١٣ السياسات والبرامج الرئيسية :

فيما يلي أهم السياسات التي ستساعد على تحقيق الأهداف التنموية لهذا القطاع :

- تحديد وسائل التقنية التي ينبغي استخدامها والتي ستعمل على استكمال التغطية الاعلامية لكافة المواقع الجغرافية في المملكة .
- رفع مستوى الاعداد المحلي للبرامج وتحسين نوعية ومحتويات البرامج الاذاعية والتلفازية بهدف مقابلة الاحتياجات الثقافية والتعليمية والعلمية والترفيهية للجمهور ولا سيما للنساء والأطفال والشباب بالاضافة الى دعم الأهداف الاجتماعية فيما يتعلق بخدمة المجتمع والتوجيه الاجتماعي .
- تشجيع الانتاج الفكري والابداعي من خلال الحوافز وتشجيع الناشرين بالقطاع الخاص لزيادة حجم المطبوعات المحلية والأعمال المترجمة والاهتمام بنوعيتها.
- التوسع التدريجي في أجهزة الخدمات الثقافية التي تثبت الدراسات جدواها ، وتقديم الدعم الكافي لها عند انشائها .
- الاستمرار في عملية الاستكشافات الأثرية والمحافظة على الملكية الثقافية وانشاء المتاحف .
- استغلال المرافق التابعة للرئاسة العامة لرعاية الشباب في زيادة حجم النشاطات الثقافية وتوزيعها بين مختلف المناطق .

البرامج الرئيسيـــة :

وتشتمل البرامج الرئيسية التي تهدف الى دعم سياسات هذا القطاع على الآتي :

الادارة والتشغيل ، الصيانة والتشغيل ، تنمية القوى العاملة ، البث الاذاعي والتلفازي ، تنمية الوسائل الاعلامية المطبوعة ، تنمية وسائل النشر وصناعة الكتاب ، المكتبات ، الفنون والآداب ، الترجمة ، الفن الشعبي ، خدمة التراث ، المتاحف ، البحوث والدراسات ، دراسة الفنون ، الاعانات .

٥/٣/١٣ الاعتمادات المالية :

يوضح **الجدول (٦/١٣)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الخدمات الثقافية والاعلامية خلال خطة التنمية الخامسة :

جدول رقم (٦/١٣)

الاعتمادات المالية لقطاع الخدمات الثقافية والاعلامية

خلال خطة التنمية الخامسة

(بملايين الريالات)

الجهة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمالي
وزارة الاعلام	٣٣٧٣	٦٧٠	٧٠٧	٤٧٥٠
دارة الملك عبدالعزيز	٤٥	٣	–	٤٨
ادارة الآثار والمتاحف *	–	–	–	–
الرئاسة العامة لرعاية الشباب *	–	–	–	–
المجموع	**٣٤١٨**	**٦٧٣**	**٧٠٧**	**٤٧٩٨**

* نفقات البرنامج لادارة الآثار والمتاحف مدرجة ضمن الفصل الخاص بوزارة المعارف ، أما نفقات الرئاسة العامة لرعاية الشباب فهي مدرجة في الجدول رقم (٥/١٣) من هذا الفصل .

٤/١٣ الشؤون الدينية والقضائية :

١/٤/١٣ دور قطاع الشؤون الدينية والقضائية وأهداف التنمية :

تتخذ المملكة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة دستورا لها وتعمل منذ نشأتها على تطبيق شريعة الله . وحيث شرفها الله جل وعلا بخدمة ورعاية الحرمين الشريفين ، فهي تقوم دوما بواجبها — بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين — تجاه الاسلام والمسلمين في شتى أنحاء العالم .

وتقوم المملكة من خلال قطاع الشؤون الدينية والقضائية بالمحافظة على المثل والمباديء الاسلامية ، والعمل على نشر الدعوة الاسلامية وتطبيق شريعتها السمحاء ، وتحقيق العدل والاستقرار الاجتماعي ، فتتولى وزارة العدل تقديم الخدمات القضائية في كافة المعاملات وفق أحكام الشريعة الاسلامية ، بينما تعمل رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد على نشر الدعوة الاسلامية في الداخل والخارج ، وطبع وترجمة وتوزيع الكتب التي تتضمن مباديء ومناهج الدعوة الاسلامية ، اضافة الى بيان الفتوى في الأمور والمسائل التي تهم المسلمين ، واجراء الدراسات والبحوث المتخصصة في كافة مجالات العلوم الاسلامية ونشرها بين المختصين والمهتمين بفروع الثقافة الدينية — كما تولي المملكة رعاية كبيرة للمسجد الحرام بمكة المكرمة ، والمسجد النبوي بالمدينة المنورة حيث توفر رئاسة الحرمين الشريفين كافة وسائل الخدمة والرعاية لهما مما يسهل على الحجاج والمعتمرين والزوار أداء المناسك . كما تتولى وزارة الحج والأوقاف رعاية الحجاج من خلال توفير وسائل الراحة لهم ، والمساهمة في توعيتهم بأمور دينهم وارشادهم لأداء عباداتهم ومناسكهم — وتقوم بانشاء المساجد في كافة أنحاء المملكة ورعايتها والمحافظة عليها ، وادارة الأوقاف الخيرية واستثمار عائداتها لخدمة المسلمين — وتقوم الرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمحافظة على المثل والمباديء الاسلامية وحث الناس على الالتزام بأوامر الله عز وجل وتجنب نواهيه .

ويسهم قطاع الشؤون الدينية والقضائية في التنمية الوطنية وتحقيق أهدافها العامة من خلال العمل على تحقيق الآتي :

- المحافظة على الثقافة الاسلامية وترسيخها ونشرها .
- تطبيق الشريعة الاسلامية .
- تنشئة المواطن السعودي تنشئة اسلامية .
- المساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي .
- التوعية بالظواهر المنحرفة عن المباديء والمثل الاسلامية .

٢/٤/١٣ الانجازات والقضايا الأساسية :

حقق قطاع الشؤون الدينية والقضائية الكثير من الانجازات الهامة . فقد تم خلال خطة التنمية الرابعة البدء في توسعة مساحة المسجد الحرام بمكة المكرمة لتصل الى (٣١٠,٠٠٠ م٢) لتبلغ طاقته الاستيعابية (٦٥٥,٠٠٠) مصل . كما تم البدء في توسعة مساحة المسجد النبوي بالمدينة المنورة لتصل الى (٢٨٥,٠٠٠ م٢) لتصبح طاقته الاستيعابية (٣٦٢,٠٠٠) مصل .

وساهمت الرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال فروعها ومراكزها — (٦ فروع ، و ٤٠٩ مراكز) — المنتشرة في جميع أنحاء المملكة بحث الناس على الالتزام بأوامر الله واجتناب نواهيه — وقامت رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد من خلال مراكزها داخل المملكة ،

اضافة الى المراكز التابعة لها بدول الخليج العربي والمنتشرة في كل من البحرين ودبي وقطر وأم القوين والفجيرة ، وأيضا مكاتبها المنتشرة بمختلف دول العالم ، بنشر الدعوة الاسلامية وشرح مبادئها وتفسير أحكامها وطبع وتوزيع الكتب الاسلامية التي تضم مختلف فروع ومناهج الدعوة ، وينتشر الدعاة التابعون للرئاسة في (٨٥) دولة من دول العالم — وقدمت وكالة الوزارة لشؤون الحج تسهيلاتها وخدماتها المتميزة لحجاج بيت الله الحرام وعملت على استكمال محطات واستراحات ومراكز خدمة الحجاج عند كافة منافذ المملكة وعلى الطرق المؤدية الى مكة المكرمة والمدينة المنورة وأشرفت — بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة — على توعية ضيوف الرحمن بأمور دينهم وارشادهم نحو أداء مناسكهم ، كما قامت بالاشراف على مؤسسات الطوافة ودعمها لأداء دورها في خدمة حجاج بيت الله بشكل مرض — وحققت وكالة الوزارة لشؤون الأوقاف والمساجد الاشراف على الأوقاف الخيرية ، والمساهمة في تحسين أوضاع الأربطة ورعاية سكانها بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ودعم ورعاية المكتبات الاسلامية الموقوفة في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والطائف والقصيم . كما قامت بانشاء المساجد ومصليات الأعياد وترميمها وصيانتها ، ليصل عدد المساجد والمصليات التي تقوم هذه الوكالة على رعايتها نحو (٣٠) ألف مسجد ومصلى ، واتسعت دائرة الخدمات القضائية خلال خطة التنمية الرابعة وتحسنت مستوياتها حيث تم دراسة نظام المرافعات أمام المحاكم ، كما تم انشاء مبنى مجمع الدوائر الشرعية بأبها ، ومباني محاكم في كل من ينبع ، ومحائل ، والجبيل ، والقريات ، ودومة الجندل .

وعلى الرغم مما تحقق من انجازات في هذا القطاع فان هناك بعض القضايا الأساسية التي تحتاج الى معالجة حتى يتوفر لها المزيد من الفاعلية .

— **المحافظة على القيم والتقاليد الاسلامية :**

ان استمرار وجود العمالة غير السعودية بالمملكة — بما لها من معتقدات وعادات وسلوكيات متباينة ، واتساع دوائر التبادل التجاري والاتصال الثقافي والعلمي والتكنولوجي وما نتج عنه من ظهور بعض الاتجاهات السلبية ، يتطلب التوسع في نشاطات قطاع الشؤون الدينية بهدف تعميق المثل والمباديء الاسلامية خاصة لدى النشء والشباب بما يوجه سلوكهم نحو حب الوطن واحترام العمل والمشاركة بايجابية في تنمية المجتمع . كما يتطلب تكثيف تدريب رجال الدعوة وخاصة في مجال التعرف على السلوك الانساني وخصائص العلاقات الاجتماعية .

— **توفير المعلومات :**

أصبح استخدام نظم ادارة المعلومات أمرا لاغنى عنه لنجاح أي كيان اداري متطور وزيادة فاعلية أدائه . وعلى الرغم من أن وزارة العدل وكثيرا من القطاعات الدينية قد باشرت استخدام نظم ادارة المعلومات ، الا أن الحاجة مازالت ماسة الى ضرورة التوسع في هذا المجال وخاصة ضرورة ايجاد واستخدام قاعدة معلومات دقيقة وفعالة تساعد على رفع كفاءة الخدمة وتحقق أهدافها .

— **القوى العاملة والنظام القضائي :**

يعد عدم الاقبال على الوظائف في المجال القضائي عامة ووظائف القضاة خاصة من قبل المواطنين السعوديين وخشيتهم من عظم المسؤولية أمام الله أحد الأمور الهامة التي تحتاج الى معالجة ، مما يؤكد أهمية التوصية بمراجعة المناهج الدراسية لكليات الشريعة والمعهد العالي للقضاء ، وتكثيف تدريب القضاة بما يتمشى مع الظروف الاجتماعية ، كما يستدعي ايجاد نظام فعال للحوافز قادر على جذبهم واستمرارهم في مجال عملهم والتدرج فيه .

— **التخصص في الخدمات القضائية :**

يعد التخصص في مجال الخدمات القضائية أمرا هاما أيضا . فنتيجة للنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي عم أرجاء المملكة وما تبع ذلك من تزايد المعاملات ونمو عدد القضايا . والتي أصبحت متشعبة ومتنوعة فان الأمر يتطلب التوسع في احداث مزيد من المحاكم المتخصصة (تجارية ، ضمان وأنكحة ، أحداث ، مرور...)، واعطاء مزيد من الاهتمام للمحاكم التجارية . كما ينبغي في الوقت نفسه أن يكون توزيعها مواكبا للنمو العمراني ومدى حاجة المناطق الفعلية لهذه الخدمات القضائية .

٣/٤/١٣ دور الحكومة والقطاع الخاص :

أولت الدولة قطاع الشؤون الدينية والقضائية بنشاطاته وخدماته المتشعبة المزيد من الرعاية والدعم المستمرين . فمن الاهتمام بكتاب الله ونشره وتشغيل مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف الى تنفيذ توسعات كبيرة للحرم المكي والمسجد النبوي وتطوير للمناطق المحيطة بهما وادارة مصنع كسوة الكعبة بمكة المكرمة .. ومن ترجمة معاني القرآن الكريم والكتب الدينية الى العديد من اللغات وطبعها وتوزيعها داخل المملكة وخارجها ، الى اعداد أبناء الدول الاسلامية ليكونوا دعاة وأئمة في بلادهم .. ومن المساهمة في تقديم أفضل الخدمات لحجاج بيت الله الحرام وانشاء المزيد من المحطات والاستراحات والمراكز لضمان راحتهم وتوعيتهم بأمور دينهم وارشادهم نحو أداء مناسكهم ، الى ادارة الأوقاف الخيرية واستثمارها أفضل استثمار ممكن ورعاية سكان الأربطة .. ومن اعمار المساجد ومصليات الأعياد وصيانتها ، الى انشاء المحاكم وكتابات العدل ومايتبعها من وحدات للمتابعة .

وبالاضافة الى تلك الجهود الحكومية المشهودة كان للقطاع الخاص مساهماته الفعالة في هذا المقام . فمشاركة الأهالي من أفراد وعائلات وجماعات وهيئات ومؤسسات في الخدمات الدينية كانت ومازالت احدى السمات البارزة في الكيان الاجتماعي السعودي . وفي كل بقعة من بقاع المملكة يقوم المواطنون ببناء وصيانة ورعاية المساجد ، كما أنهم في كثير من الأحيان يخصصون بعض أعيان الأوقاف لخير الفقراء والمساكين والمحتاجين .

٤/٤/١٣ **السياسات والبرامج الرئيسية :**

تسهم السياسات الآتية في تحقيق الأهداف التنموية للقطاع :

- نشر الخدمات الدينية والقضائية في المناطق غير المشمولة بخدماتها وتحسين القائم منها .
- نشر الدعوة الاسلامية بالداخل والخارج .
- سد المنافذ أمام محاولات التسلل الفكري والعقائدي المعادي للاسلام .
- الاستمرار في انشاء محطات واستراحات ومراكز لخدمة ورعاية وارشاد وتوعية الحجاج في جميع منافذ المملكة وعلى الطرق المؤدية الى المشاعر المقدسة.
- دعم اقامة المساجد والمراكز الاسلامية بكل أنحاء المملكة .
- الاستمرار في الاشراف على مؤسسات الطوافة وتوجيهها لتطوير خدماتها .
- تكثيف اجراءات حصر وضبط أعيان الأوقاف وتنمية عائداتها .
- الاستمرار في الاشراف على المكتبات الاسلامية الموقوفة وتطوير خدماتها .
- استمرار تشغيل مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف وتنويع انتاجيته .
- تطوير أداء مصنع كسوة الكعبة وتنويع وترقية انتاجيته .
- زيادة أعداد المحاكم العامة والمتخصصة واحداث محاكم تجارية مع توزيعها على المناطق حسب الحاجة الفعلية .
- زيادة عدد كتابات العدل حتى تتمشى مع النمو العمراني وتواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي للمملكة .
- زيادة عدد وحدات المتابعة ، المختصة بمتابعة القضايا ، لضمان انسيابية العمل القضائي .
- العمل على اعادة النظر في المناهج الدراسية لكليات الشريعة والمعهد العالي للقضاء بما يتمشى مع المتغيرات والمتطلبات الاجتماعية المتجددة .
- الاستمرار في الأخذ بنظم ادارة المعلومات ، وايجاد قاعدة فعالة للمعلومات .
- تكثيف وتنويع التدريب في القطاع الديني والقضائي عامة وللعاملين بالمجال القضائي خاصة .
- ايجاد الحوافز المناسبة للعاملين بمجال القضاء .

البرامج الرئيسية

أما البرامج التي تدعم تنفيذ سياسات القطاع فهي :

الادارة والتشغيـل :

يهدف هذا البرنامج الى توفير النفقات اللازمة لتشغيل الجهاز الاداري والفني وتغطية المستلزمات الجارية لتنفيذ نشاطات قطاع الشؤون الدينية والقضائية .

الصيـانـة والتشغيـل :

يسعى هذا البرنامج الى توفير النفقات اللازمة لصيانة مباني ومرافق قطاع الشؤون الدينية والقضائية ، وكذلك صيانة وتشغيل الحاسبات الآلية الموجودة بها .

تنميـة القـوى العـاملـة :

يهدف هذا البرنامج الى رفع كفاءة القوى العاملة بقطاع الشؤون الدينية والقضائية عن طريق التدريب بالجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة .

دعم وتطوير المرافق :

يعمل هذا البرنامج على دعم الجهات الدينية ورفع قدراتها لأداء مهامها بشكل فعال من خلال ايجاد مزيد من المرافق وتوسعة وتطوير القائم منها واستخدام التقنية الحديثة في انجاز أعمالها ، وايجاد قاعدة فعالة للمعلومات .

تطوير وتنمية الخدمات القضائية :

يهدف هذا البرنامج الى دعم وتطوير الخدمات القضائية وتيسيرها للمواطنين في مناطق المملكة المختلفة مع تبسيط اجراءات العمل داخل المحاكم وكتابات العدل عن طريق افتتاح المزيد من المحاكم العامة والمتخصصة وكتابات العدل بالمناطق المحتاجة الى هذه الخدمات ، مع دعم وحدات المتابعة الى جانب الافادة من التقنية الحديثة ، واقامة قاعدة فعالة للمعلومات .

٥/٤/١٣ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

سيتم خلال خطة التنمية الخامسة استكمال المشاريع الجاري تنفيذها ومنها توسعة وتطوير الحرمين الشريفين والمناطق المحيطة بهما ، وانشاء وتحسين محطات وخزانات مياه ومظلات بالمشاعر المقدسة ، ومراكز لارشاد الحجاج ، ومكتب لشؤون الحج ومعارض توعية بجدة ، واقامة (٣) محطات للحجاج بمكة المكرمة والمدينة المنورة ، و (١٧٥) مسجدا بأنحاء المملكة و (٤) مكتبات عامة ، وتحسين وترميم (٧٤) مسجدا بمناطق مختلفة بالمملكة ، والاشراف على انشاء المساجد الأهلية ، الى جانب الانتهاء من استكمال مبنيي محكمتي الدوادمي وحائل ومبنى وزارة العدل بالرياض ، واجراء حصر شامل لأعيان الأوقاف بالمملكة وتسجيلها ، وانشاء (٣) وحدات سكنية للأربطة في كل

من مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة ، وافتتاح (٥٠) محكمة عامة ، واحداث (١١) محكمة متخصصة (أحداث ،ضمان وأنكحة، تجارية ، ومرور) و (١٥) كتابة عدل ، وانشاء مبان بدلا من المستأجرة لمجمعي الدوائر الشرعية بكل من خميس مشيط وحفر الباطن و (٣٠) محكمة عامة بمناطق المملكة ، واحداث (٥) وحدات للمتابعة في كل من القصيم وجازان والاحساء و ابها وحائل ومكتب للاشراف على شئون الخبراء .

هذا بطبيعة الحال الى جانب الاستمرار في تنمية القوى العاملة في قطاع الشؤون الدينية والقضائية من خلال شغل الوظائف الشاغرة والاستمرار في برنامج السعودة للوظائف التي يشغلها غير السعوديين بالاضافة الى التدريب المكثف وتوفير واستخدام الحاسب الآلي والتقنية الحديثة ، والعمل على ايجاد قاعدة فعالة للمعلومات بهذه الجهات .

٦/٤/١٣ الاعتمادات المالية :

يوضح **الجدول (٧/١٣)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الشؤون الدينية والقضائية في خطة التنمية الخامسة .

جدول رقم (٧/١٣)
الاعتمادات المالية لقطاع الشؤون الدينية والقضائية
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمالي
الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين *	٤٩٥	٢٣٥	–	٧٣٠
الرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٩٥٠	٥	–	٩٥٥
الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد	٨٨٥	١٠	٥	٩٠٠
وكالة الوزارة لشؤون الحج	٢٤٤ر٨	٩	٢٢ر٥	٢٧٦ر٣
وكالة الوزارة لشؤون الأوقاف والمساجد	٥٢٦٥ر٥	١٩٥٩ر٧	٤٥٦ر١	٧٦٨١ر٣
وزارة العدل	٢٧١٢ر٤	٥١ر٧	٩١ر٦	٢٨٥٥ر٧
المجموع	**١٠٥٥٢ر٧**	**٢٢٧٠ر٤**	**٥٧٥ر٢**	**١٣٣٩٨ر٣**

* لا تشمل هذه الاعتمادات المبالغ المخصصة لتوسعة وتطوير الحرمين الشريفين والمناطق المحيطة بهما .

الفصل الرابع عشر

النقل والاتصالات

١٤ — النقـل والاتصـالات :

يتناول هذا الفصل أهداف قطاع النقل ، والاتصالات ، وسياساته ، وبرامجه التنموية، والقضايا الأساسية التى ينبغى معالجتها خلال خطة التنمية الخامسة . كما يلقي الضوء على التقدم الذى تم احرازه في انشاء شبكة النقل ، والاتصالات خلال السنوات الماضية .

١/١٤ النقـــل :

١/١/١٤ دور قطاع النقل وأهداف التنمية :

يعد انشاء شبكة متكاملة للنقل البري ، والجوي ، والبحري احدى المعالم البارزة للمنجزات التنموية التي حققتها المملكة ، علاوة على كونها أداة مهمة للتنمية المستقبلية بما تتضمنه من اتجاهات أكثر تداخلا وتعقيدا . ويؤدي قطاع النقل دورا حيويا في بلد مترامي الأطراف كالمملكة العربية السعودية يتميز بتباين تضاريسه وانتشار تجمعاته السكانية ، وتباعد مراكز النمو الاقتصادي ، ومصادر الثروات . ويوفر الموقع الجغرافي للمملكة في شبه الجزيرة العربية مركزا استراتيجيا لحركة النقل الدولية ، اذ يضعها على مفترق الطرق المؤدية الى القارات الثلاث : آسيا ، وأوروبا، وأفريقيا .

ويضطلع قطاع النقل بدور رائد في تطوير الاقتصاد الوطني لكونه أحد العناصر الرئيسية في البنية الأساسية للدولة ، وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل والاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ حوالي (١٠٪) وبقي محافظاً على هذا المستوى في نهاية خطة التنمية الرابعة (١٤٠٩/١٤١٠هـ) ، واستوعب هذا القطاع (٦٪) من مجموع القوى العاملة في الاقتصاد الوطني عام ١٤٠٤/ ١٤٠٥هـ ، كما يوفر انشاء شبكة النقل ، وصيانتها ، أو توسعتها ، فرص الاستثمار والتوظيف لشركات البناء والتشييد ، فضلا عن فتح أسواق جديدة للمنتجين الزراعيين في المناطق البعيدة من خلال ربطها بشبكات المواصلات مع المراكز السكانية الرئيسية . ويتيح تدريب السعوديين وتأهيلهم لتولي الوظائف التي تتطلب مهارات عالية في مجالات النقل الجوي والبحري المختلفة ، فرصة جيدة لنقل التقنية المتطورة الى المملكة . كما أن استكمال الخط الحديدي المباشر الجديد بين المنطقتين الشرقية والوسطى من شأنه أن يؤدي الى خفض تكلفة نقل البضائع وتوزيعها .

ونظرا لاستكمال الجانب الأكبر من التجهيزات الأساسية الفيزيقية للمملكة منذ نهاية خطة التنمية الثالثة ، فان عملية التنمية بعيدة المدى في قطاع النقل سوف تنصب على الاستمرار في تحسين الكفاءة التشغيلية للشبكة ، مع توجيه عناية خاصة الى تحقيق توازن شامل في تنفيذ سياسات النقل ، وذلك من خلال التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بنشاطاته .

٢/١/١٤ الانجازات والقضايا الرئيسية :

لم تكن شبكة النقل قبل السنوات العشر الماضية في وضع يمكنها من مجاراة السرعة التى سارت بها التنمية الاقتصادية في المملكة ، وذلك حيث بدأ النمو الاقتصادي يتقدم بمعدلات كبيرة . وقد تطلب الأمر بذل جهود كبيرة ولا سيما فيما يتعلق بتوسعة الموانيء وانشاء الطرق وذلك لضمان عدم تأثر التنمية الاقتصادية بالعوائق المصاحبة للطاقات الاستيعابية في قطاع النقل . ونتيجة للاستثمارات الضخمة في مشروعات التجهيزات الأساسية خلال خطة التنمية الثالثة والفترة التي تلتها لتعزيز تلك المنجزات ، فان المملكة لا تتمتع اليوم بشبكة نقل حديثة خالية من عوائق الطاقات الاستيعابية فحسب ، بل تتمتع كذلك بفرص الاختيار بين وسائل نقل متعددة ، ولاسيما في المناطق التى ترتفع فيها معدلات الحركة . غير أن التزايد في عدد وسائل النقل المتاحة ، قد انعكس بصورة كبيرة على المنافسة التي بدأت تظهر بين هذه الوسائل .

الطرق والنقل البري * :

اضيف خلال خطة التنمية الرابعة (٢٠٠ر٢)كم الى شبكة الطرق الرئيسية ، بزيادة (٥ر٩٪) عما استهدفته الخطة ، بينما لم ينفذ سوى (٣٠٪) ، و(٦٤٪) على التوالى من الهدف المحدد لانشاء الطرق الثانوية والطرق الزراعية المسفلتة والطرق الترابية مما قد يؤثر على أهداف التنمية الأقليمية والزراعية ، وتحسين مستوى الاتصال بين المناطق المختلفة . وقد تحول التركيز من انشاء الطرق الى صيانتها خلال خطة التنمية الرابعة . ولم تنشأ الحاجة المتزايدة للصيانة العادية والوقائية نتيجة لتوسعة الشبكة الرئيسية للطرق فحسب ، بل نتجت كذلك بسبب الاضرار التي لحقت بالطرق من جراء الحمولة الزائدة للشاحنات ، وزيادة الطلب على خدماتها بدرجة فاقت الطاقة الاستيعابية للشبكة . ومن أجل معالجة هذه المشكلة، فقد تم تطبيق اللوائح التي تحدد أوزان حمولة الشاحنات بصورة أكثر تشددا في نهاية خطة التنمية الثالثة، وذلك من خلال تشغيل محطات مراقبة الأوزان عند نقاط محددة على شبكة الطرق .

ويتم تأمين خدمات نقل الركاب بواسطة الشركة العربية السعودية للنقل الجماعي (سابتكو) والحافلات الأهلية وسيارات الخدمة الخاصة (الليموزين) داخل المدن وفيما بينها . ونظرا للمنافسة المتزايدة التي واجهتها (سابتكو) من القطاع الخاص ، فقد ركزت نشاطاتها على الخطوط التي يرتفع فيها الطلب على خدماتها . وقد انخفض حجم ركابها المنقولين بين المدن من (١٤ر٢) مليون راكب عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ الى (٩٢ر١) مليون راكب عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ كما انخفض داخل المدن من (٥٤) مليونا الى (٤٠) مليونا خلال الفترة نفسها . ورغم انخفاض حركة الركاب استطاعت (سابتكو) زيادة معدل تغطية تكاليف التشغيل من (٦٣٪) عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ الى (٧٩٪) عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ .

---

* يشمل النقل على الطرق فقط .

السكك الحديدية :

بعد استكمال انشاء ميناء الرياض الجاف خلال خطة التنمية الثالثة ، تم خلال خطة التنمية الرابعة انجاز مرحلة التنمية الثانية للسكك الحديدية والتي تمثلت في انشاء الخط الحديدي المباشر بين الدمام والرياض . وقد أدت هذه الخطوة وما تلاها من تأمين عربات حديثة الى تحسين خدمات الركاب التي توفرها المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية .

ونتيجة لذلك فقد ارتفع حجم حركة الركاب ومعدلات التشغيل بزيادة عدد القطارات من اثنين الى أربعة قطارات في اليوم . ويوفر الخط الجديد نمطا بديلا وحديثا لنقل البضائع ولا سيما فيما يتعلق بحركة الحاويات . الا أن حجم البضاعة المنقولة لم يصل الى نفس المعدلات الايجابية لحركة الركاب ، وذلك نظرا لتباطؤ حركة النشاطات الاقتصادية علاوة على تأثر واردات ميناء الدمام بالظروف السياسية التي مرت بمنطقة الخليج . وحتى بعد انتهاء هذه الظروف فان جانبا كبيرا من حركة الملاحة التي تحولت الى ميناء جدة لم تعد الى ميناء الدمام .

النقل الجوي والمطارات :

قام قطاع الطيران بعمل رائد خلال المراحل الأولى للتنمية في المملكة . ونظرا لاكتمال معظم مرافق النقل الجوى وتجهيزاته بنهاية خطة التنمية الثالثة فلم يكن الأمر يتطلب سوى تنفيذ اضافات فيزيقية طفيفة خلال خطة التنمية الرابعة . وتجري حاليا أعمال البناء والتشييد في مطار الملك فهد الدولي الجديد في المنطقة الشرقية الذى يتوقع البدء في تشغيله في منتصف خطة التنمية الخامسة . وقد جابه النقل الجوي انخفاضا في حجم الحركة خلال خطة التنمية الرابعة نتيجة لتباطوء النشاط الاقتصادي الذي شهدته تلك الفترة ، فانخفض عدد الركاب على الرحلات الدولية بينما تأرجح على الرحلات الداخلية بين الارتفاع والانخفاض .

ويعزى الانخفاض في عدد ركاب الرحلات الداخلية بشكل عام الى انخفاض الحركة على خطوط المسافات القصيرة والمتوسطة مثل : الرياض ــ القصيم ، والرياض ــ الدمام ، وجدة ــ المدينة المنورة ، الأمر الذي يعكس تزايد جاذبية وسائل النقل الأخرى على الطرق والسكك الحديدية . أما الرحلات على خطوط المسافات الطويلة ، فقد شهدت ارتفاعا طفيفا في عدد الركاب ولاسيما في منطقة عسير مما يشير الى نمو حركة السياحة الداخلية .

لم تحقق الخطوط السعودية هدف التمويل الذاتي لمصروفات التشغيل على الرغم من اضافة عشرة طائرات بوينج (٧٤٧) الى اسطولها في بداية خطة التنمية الرابعة وتنظيم جهودها المتصلة بتحسين حركة الركاب واجراءاتها .

الموانيء والنقل البحري :

لقد تم تحقيق التمويل الذاتي لمصروفات التشغيل في موانيء المملكة خلال خطة التنمية الرابعة وذلك بعد مضاعفة رسوم مناولة البضائع . وقد انخفض حجم البضائع المناولة في الموانيء التجارية الرئيسية الخمس بدرجة كبيرة

نتيجة لانخفاض الواردات الناجم عن تناقص متطلبات التنمية وازدياد عملية احلال المنتجات الوطنية كالقمح والأسمنت ، بينما شهدت الموانيء الصناعية الجديدة في الجبيل وينبع نموا ملموسا في حركة نقل البضائع وذلك بسبب التوسع السريع في صادرات البتروكيماويات ، والمنتجات النفطية المكررة .

شهدت حركة النقل البحرى ركودا ساد معظم نشاطاتها خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، الأمر الذي أدى الى زيادة حدة المنافسة بين شركات الملاحة وانخفاض أجور الشحن ، غير أن الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ، وشركة الملاحة العربية المتحدة وهما من أكبر الشركات في هذا المجال كانتا أقل تأثرا بهذه الأوضاع . وعلى الرغم من ظروف الركود الاقتصادي في ذلك الوقت ، فقد نجحت الشركة الأولى في خفض تكاليف التشغيل من خلال تقليل النفقات العامة وتحسين كفاءة الأداء ، حيث تمكنت من تحقيق أرباح صافية لأول مرة خلال فترة خطة التنمية الرابعة . وتعدالشركة الثانية التي تشترك في ملكيتها معظم دول مجلس التعاون الخليجي والعراق احدى أكبر شركات الملاحة العالمية فضلا عن كونها مثالا جيدا للتعاون الناجح .

القضـايا الأساسيـة :

على الرغم من ضخامة الانجازات التي تحققت بانشاء تجهيزات نقل حديثة ومتكاملة خلال فترة لم تتجاوز العشرين عاما ، فانه لا زال هناك العديد من القضايا التي تتصل بتحسين أداء شبكة النقل على المدى البعيد ، والتي ينبغي معالجتها بشكل جذري خلال خطة التنمية الخامسة .. فظروف التشغيل في الوقت الراهن لا زالت تتضمن فرصة لتطبيق المزيد من الأساليب الاقتصادية التي تؤدي الى تحسين الانتاجية ، والوصول بمعدلات التكلفة الى أدنى حد ممكن .. فضلا عن أن الهياكل الادارية والتنظيمية الحالية تحد من امكانية توحيد السياسات المتبعة في ادارة قطاعات النقل المختلفة وبخاصة فيما يتعلق بتوجيه الاستثمارات وتحديد أسعار الخدمات ، اذ تؤثر القرارات المتخذة من جانب قطاع واحد في حجم الطلب على خدمات القطاعات الأخرى ، ولذا بات التنسيق في هذا الشأن أمرا حيويا لتحسين كفاءة الأداء بشكل عام .

الاعانات وهيكل الأسعار :

لقد اضحت الحاجة ملحة الى مراجعة النظام الحالي للاعانات المباشرة وغير المباشرة التي تمنح لقطاع النقل ، وذلك من أجل خفض حدة الأوضاع التنافسية غير المتكافئة في اقتصاديات وسائل النقل المختلفة . ويعد انخفاض أسعار وقود الشاحنات والطائرات ، وانخفاض رسوم استخدام الطرقات العامة ، واعفاء الخطوط السعودية من رسوم استخدام مطارات المملكة ، وحصولها على اعانات التشغيل من العوامل التي تخل بالتوازن التنافسي بين هذه الوسائل ، الأمر الذي يتطلب اتباع سياسة متسقة في منح الاعانات .

وحيثما تتوافر لمستخدمي وسائل النقل فرصة الاختيار فان الميزات الاقتصادية التي توفرها الاعانات قد تؤدي الى الابتعاد بتكلفة تشغيل وسائل النقل المعانة عن المستوى الاقتصادي .

شكل رقم (١٤ - ١)

إجمالي حركة البضائع والمسافرين بالخطوط الحديدية

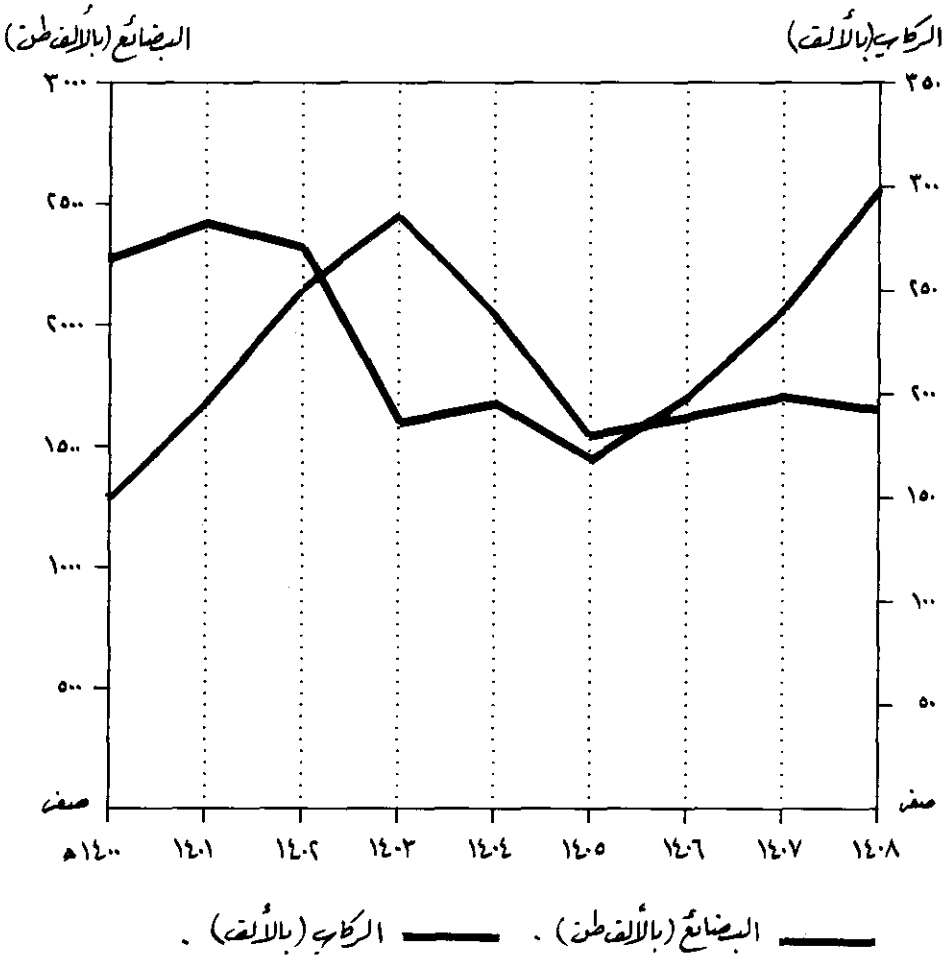

شكل رقم (١٤ - ٢)

إجمالي عدد المسافرين على الرحلات الداخلية والدولية

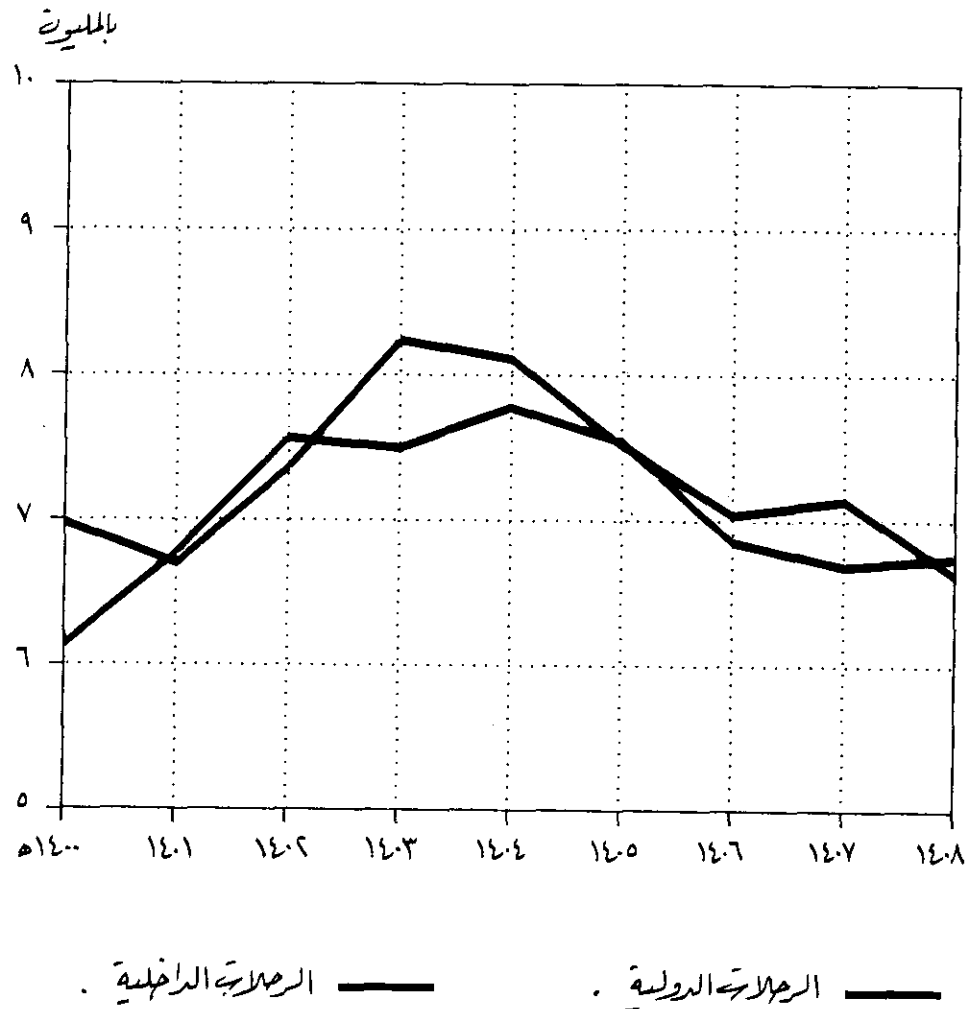

شكل رقم (١٤ - ٣)

حجم البضائع المناولة عبر الموانيء التجارية والصناعية

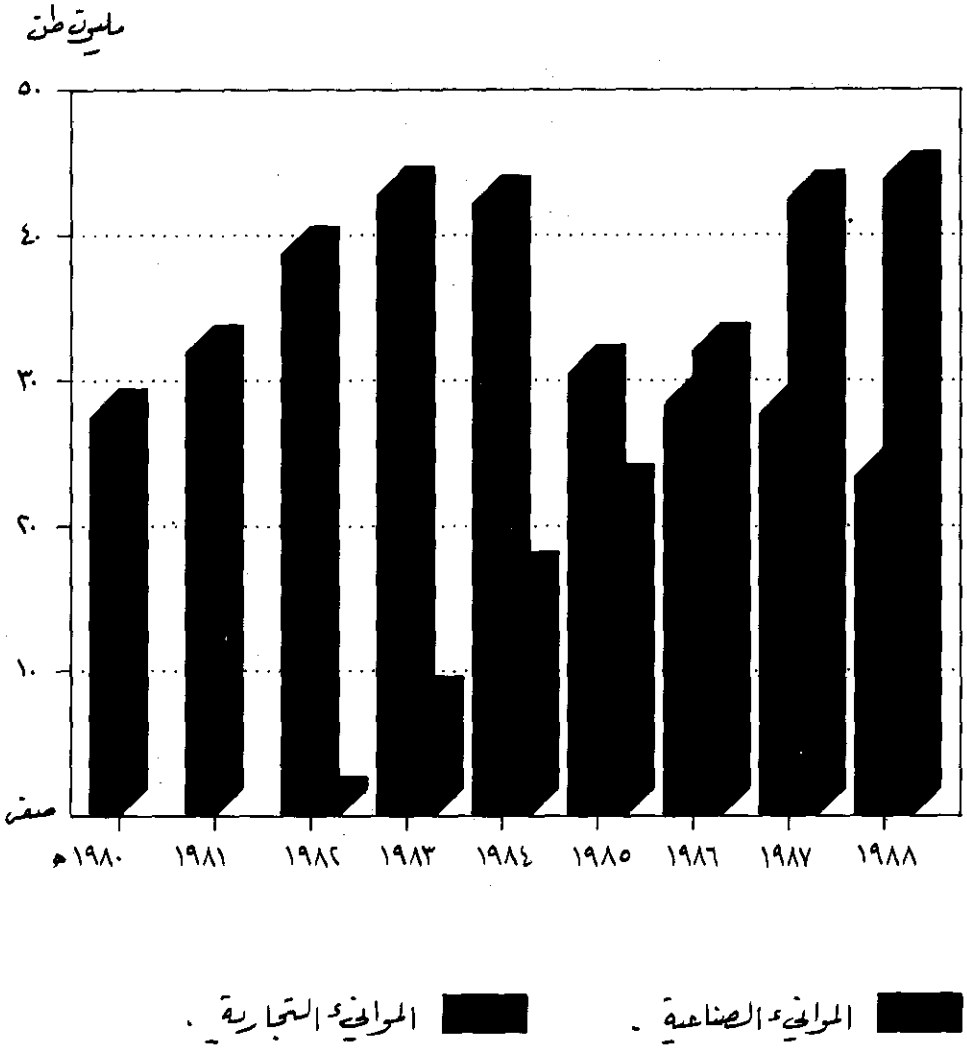

التنمية الاقليمية والزراعية :

يعتبر تحسين شبكة الطرق الثانوية والزراعية من الأهداف الهامة في المرحلة الحالية والقادمة وقد اعطت خطة التنمية الخامسة اولوية اولى لهذه المشاريع حيث لم يتم تنفيذ برامج ومشاريع الخطة الرابعة في هذا الشأن بحسب ماكان مخططاً له .

ادخال الأسس الاقتصادية في تخطيط شبكة الطرق :

ان توفير قاعدة معلومات شاملة عن الحركة المرورية ، وما تتضمنه من احصاءات عن عدد السيارات العاملة في المملكة ، والمسافات التي قطعتها السيارات الخاصة والشاحنات سنويا ، والحركة الرئيسية للركاب والبضائع ، واتجاهات تدفقها ، من الامور الحيوية لتنفيذ أية توسعات في شبكة النقل أو لتنفيذ برامج الصيانة العامة ، اذ تتخذ هذه المعلومات كمؤشرات لحجم الطلب ومدى جدوى تنفيذ هذه البرامج والمشروعات .

السلامة المرورية :

هناك حاجة ملحة الى التشدد في تطبيق لوائح تشغيل الحافلات الصغيرة داخل المدن ووضع قواعد جديدة — اذا اقتضى الأمر — كتحديد الحد الأقصى لساعات عمل السائقين ، والمواصفات الفنية للحافلات ، وذلك من أجل توفير أكبر قدر ممكن من عوامل الأمن والسلامة للركاب .

تكامل شبكة الخطوط الحديدية :

يوفر نقل البضائع مصدرا رئيسيا لدخل السكك الحديدية . وحتى يتسنى زيادة مزايا الشبكة الحديثة ، وتحسين كفاءة استغلالها ، فانه ينبغي تحقيق التكامل الفيزيقي لهذه الشبكة ، وذلك بانشاء الخط الموصل الى مدينة الجبيل الصناعية ، ووصلة مصفاة الرياض ، على أن تدرس امكانية تمويل هذه المشروعات من قبل القطاع الخاص .

الكفاءة التشغيلية للخطوط الجوية العربية السعودية (السعودية) :

يتطلب الأمر اتخاذ اجراءات محددة لتحسين كفاءة الأداء التشغيلي (للسعودية) خلال خطة التنمية الخامسة ، اذ تواجه في الوقت الراهن بعض الصعوبات في مسايرة الأوضاع بسرعة تتواكب مع التغيرات في الطلب على خدمات الرحلات الداخلية مما أدى الى تدني انتاجية العاملين بالمؤسسة وتزايد خسارتها الاجمالية .

الهيكل التنظيمي والجوانب التشغيلية للموانيء :

لقد تحول النشاط في الموانيء من البناء والتشييد الى التشغيل ، وأصبح من الضروري اعادة النظر في الهيكل التنظيمي الحالي حتى يتلاءم مع هذا التحول . فتوفير المزيد من استقلالية الموانيء في ادارة عملياتها — على سبيل المثال — يؤدي الى زيادة فرص المنافسة بينها ، وتحسين كفاءة أدائها بشكل عام . ويشكل وجود طاقة فائضة في الموانيء التجارية في الوقت الراهن قضية أخرى يجب العمل على ايجاد الوسائل الملائمة لمعالجتها خلال السنوات القادمة .

٣/١/١٤ دور الحكومة والقطاع الخاص :

يركز الأساس الاستراتيجي الثاني لخطة التنمية الخامسة على تحسين المستوى الاقتصادي لانتاج الخدمات والمنافع والمنتجات التى تقوم الدولة بتقديمها للمواطنين ، بينما يركز الأساس الاستراتيجي الثالث على فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في الدولة . ولقد تحقق جانب كبير من هذين الهدفين في قطاعات النقل المختلفة ، اذ يضطلع القطاع الخاص عادة بالعديد من خدمات النقل ولا سيما في مجال التشغيل والصيانة ، ولم تعد الفرصة مواتية بدرجة تسمح بتحقيق المزيد من التقدم في هذا الاتجاه ، الا أن اعادة تنظيم المسؤوليات بين مقاولي القطاع الخاص والجهات الحكومية المختصة من شأنه أن يؤدي الى زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاطات الحكومية .

ويعد قطاع الموانيء أنسب الأمثلة للجهات التي يمكن أن تؤدي فيها التغييرات التنظيمية الى تحقيق كفاءة عالية في تأمين الخدمات العامة وتوسيع نطاق نشاطات القطاع الخاص . ويرجع ذلك الى امكانية ربط الأداء التشغيلي لهذا القطاع بالايرادات ، وذلك بعكس قطاعات النقل الأخرى . ومن المهم خلال خطة التنمية الخامسة اجراء تقويم شامل للمنافع التي يمكن الحصول عليها نتيجة اتخاذ الخطوات الآتية :

- الحد من المركزية التي يتسم بها العمل في الموانيء الا فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام العام ، مثل وضع نظم السلامة الخاصة بالموانيء والمياه الساحلية وقواعدها ، بالاضافة الى تعزيز التعاون بين موانيء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
- تخويل كل ادارة من ادارات الموانيء المسؤولية الكاملة في الاشراف على مهام التشغيل والصيانة ، وتحديد رسوم الموانيء والمناولة وتطوير استراتيجياتها التشغيلية ،الأمر الذي سيؤدي الى تشجيع المنافسة بين مختلف الموانيء .
- تحويل مسؤولية تشغيل الموانيء وصيانتها الى مقاولي القطاع الخاص من خلال عقود شاملة للتأجير .

وهناك حاجة الى مراجعة العلاقة التعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص في ظل الطلب المتغير على خدمات قطاعات النقل ، وتزايد عدد المقاولين .

٤/١/١٤ السياسات والأهداف الرئيسية :

انصب التركيز خلال خطة التنمية الثالثة في قطاع النقل على النشاطات الاستثمارية ، وقد تحول هذا الاتجاه خلال خطة التنمية الرابعة الى الاهتمام بأعمال التشغيل والصيانة من أجل تحسين كفاءة كل جهة من جهات النقل ، وستظل هذه الاستراتيجية سارية خلال خطة التنمية الخامسة . الا أن تزايد عدد الوسائل التى دخلت سوق النقل والتفاعلات المعقدة المصاحبة للعرض والطلب على خدماتها ، يقتضي اعادة توجيه سياسة الدولة بما يتلاءم مع هذه المستجدات ، وذلك بغية تحسين الكفاءة الاقتصادية بشكل عام . كما أن التركيز على تحقيق درجة عالية من التنسيق واتباع سياسة أكثر توازنا بين الجهات الحكومية المعنية بصناعة النقل يعد من القضايا التى يجب أن تنال اهتماما خاصا خلال خطة التنمية الخامسة .

وسوف تتبع السياسات الآتية لتوجيه التنمية في قطاع النقل خلال السنوات القادمة :

١ ــ التوسع في ادارة قطاع النقل وفقا للأساليب التجارية :

تهدف هذه السياسة الى ايجاد مناخ مناسب وموجه نحو السوق فيما يتعلق بتشغيل قطاع النقل مع التركيز بصفة خاصة على الجوانب الآتية :

- العمل على تحقيق لامركزية الادارة ، ومسئوليات التشغيل ، ودعمها بالكفاءات الادارية المتميزة .
- ايجاد فرص المنافسة ودعمها كلما أمكن ذلك .
- اعادة النظر في الاعانات والعوامل الأخرى التي تخل بالتوازن التنافسي بين وسائل النقل المختلفة .
- تشجيع القطاع الخاص من خلال تحسين الجوانب التنظيمية والتعاقدية اللازمة .

٢ ــ التنسيق بين النشاطات الاستثمارية :

ان الاستراتيجية المتسقة للنشاطات الاستثمارية لا تهدف الى تفادي ازدواجية الاستثمار في وسائل النقل المتنافسة فحسب ، بل تتعدى ذلك الى تنفيذ البرامج الضرورية لدعم التنمية الشاملة ، مثل الاستثمار في الطرق الثانوية والزراعية الذي يهدف الى تحقيق التنمية الاقليمية والزراعية . وتشتمل استراتيجية الاستثمار في قطاع النقل خلال خطة التنمية الخامسة على العناصر الآتية :

- استكمال شبكة خطوط السكك الحديدية من أجل تحقيق معدل ملائم لعائدات رؤوس الأموال المستثمرة .
- استبدال المعدات التي وصلت نهاية عمرها القياسي متى تأكدت جدوى ذلك .
- الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية .

البرامج الرئيسية :

وزارة المواصلات :

- برنامج انشاء الطرق مع التركيز بشكل خاص على الطرق الثانوية والزراعية .
- برنامج مراقبة الحركة بما في ذلك رصد الاحصاءات المتعلقة بها ، وتقويم بياناتها ومعالجتها ونشرها ، بالاضافة الى مراقبة الأوزان .

— برنامج البحوث والدراسات ويتضمن تحليل جوانب عدم التوازن التنافسي في قطاع النقل وعمل التوصيات بشأن كيفية تقليلها أو ازالتها بالاضافة الى اعداد برنامج السعودة في مجال صناعة النقل البحري .

— تقويم عملية اعادة تنظيم هياكل قطاع النقل بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية .

المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية :

استكمال شبكة الخطوط الحديدية القائمة ولا سيما الخط الموصل بين الدمام ، والجبيل ، ووصلة مصفاة الرياض بتكلفة تقديرية تبلغ (٤٨٠) مليون ريال .

رئاسة الطيران المدني :

— استكمال مطار الملك فهد الدولي بالمنطقة الشرقية بتكلفة تقديرية (٢ر٥) بليون ريال .

— تطوير الهياكل التنظيمية لرئاسة الطيران المدني ، وادارة مشروعات المطارات الدولية .

الخطوط الجوية العربية السعودية (السعودية) :

برنامج استبدال الاسطول بتكلفة تقديرية تبلغ (٢) بليون ريال ، وسيتم تمويله من المصادر المالية الخاصة بالسعودية .

المؤسسة العامة للموانيء :

— تطوير الموانئ بما في ذلك استبدال معدات المناولة وتبلغ تكلفة البرنامج التقديرية (٣٨٦) مليون ريال .

— برنامج تقويم مشاركة القطاع الخاص في مجال تشغيل المرافق من خلال عقود التأجير .

٥/١/١٤ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

تم تحديد نوعين من الأهداف المحددة لقطاع النقل وهما :

١ — الأهداف المحددة المتعلقة بتوسعة التجهيزات الأساسية الفيزيقية .

٢ — الأهداف المحددة المتعلقة بالكفاءة التشغيلية لكل جهة من الجهات العاملة في مجال النقل .

الأهداف المحددة الفيزيقية الرئيسية :

— من المتوقع أن يضاف لشبكة الطرق (٤٣٠) كم من الطرق الرئيسية وحوالي (٥ر٠٠٠) كم من الطرق الثانوية والطرق الزراعية المسفلتة ، و (٣٠ر٠٠٠) كم من الطرق الترابية الزراعية .

— انشاء الخط الحديدي الموصل الى مصفاة الرياض والخط الحديدي الموصل بين الدمام والجبيل عام ١٤١٥هـ .

- بدء تشغيل مطار الملك فهد الدولي بالمنطقة الشرقية عام ١٤١٣هـ .
- ستقوم (السعودية) بصورة تدريجية باستبعاد الطائرات من نوع البوينج (٧٣٧) وال (ل ١٠١١) واستبدالها ب (١٣) طائرة صغيرة الحجم ، و (١٠) طائرات متوسطة الحجم .

الأهداف الرئيسية المحددة لتحسين الكفاءة :

- المحافظة على أو تحقيق التمويل الذاتي لمصروفات التشغيل لكل من الموانيء التجارية والصناعية خلال خطة التنمية الخامسة .
- سوف تسعى الخطوط الجوية السعودية الى تحقيق التمويل الذاتي لمصروفات التشغيل ، والعمل على الوصول بانتاجية القوى العاملة الى المعدل القياسي لصناعة الطيران .
- من المتوقع أن تقوم كل من المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية و''سابتكو'' بتضييق الفجوة بين نفقات التشغيل والايرادات .

٦/١/١٤ تنمية القوى العاملة :

سترتفع نسبة السعوديين في القوى العاملة من (٩٥٪) عام ١٤١٠/٤٠٩هـ الى(٩٩٪) عام ١٤١٥/٤١٤هـ .

٧/١/١٤ الاعتمادات المالية (قطاع النقل) :

يوضح **الجدول (١/١٤)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع النقل خلال خطة التنمية الخامسة :

جـدول رقـم (١/١٤)
الاعتمـادات الماليـة لقطـاع النقـل
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهـــة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريـــع	الاجمـالي
وزارة المواصلات	١٢٦٨	٢٤٢٤	٧٢٦٩	١٠٩٦١
المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية	٥٩٧	٢١٩	٨٩٤	١٧١٠
رئاسة الطيران المدني	١١٧٤	٥٣٧٢	٤٥٩٩	١١١٤٥
السعودية	—	٦٠٠ *	—	٦٠٠
المؤسسة العامة للموانيء	١١٣٠	٢٤٠٠	٣٨٦	٣٩١٦

* الاعـانـــة .

٢/١٤ الاتصـــالات :

١/٢/١٤ دور الاتصالات وأهداف التنمية :

يزداد الدور الذى تؤديه خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية أهمية في أداء الاقتصاد وتنميته مع تزايد التقدم الحضاري والتقني . وقد بلغت القيمة المضافة في قطاعي البريد والاتصالات السلكية واللاسكية حوالي بليوني ريال عام ١٩٨٩م ، بالاضافة الى (٣١) الف فرصة عمل تم توفيرها بنهاية خطة التنمية الرابعة . وهناك العديد من القطاعات التي تعتمد على جمع المعلومات ومعالجتها ونشرها بغرض زيادة انتاجيتها ، ومراقبة التكلفة ، وادارة الوحدات التابعة لها ، من أجل الوصول الى المستهلكين ، وتطوير المنتجات الجديدة .

وقد أحدثت الاتصالات تعديلا جوهريا في هياكل انتاج خدماتها المقدمة لبعض الجهات مثل : البنوك، وشركات التأمين ، والمؤسسات المالية ، والخطوط الجوية، والسياحة والسفر . وتقوم الاتصالات في الوقت الحاضر بانشاء التجهيزات الأساسية اللازمة لتوفير مثل هذه الخدمات .

وتؤثر المشكلات التى تعوق تحسين خدمات الاتصالات وانتشارها بدرجة كبيرة على المعدلات الكلية للنمو الاقتصادي . لذلك أصبح توفير شبكات الاتصالات وخدماتها بمستويات جيدة تتلائم مع الزيادة في حجم الطلب عليها ، شرطا أساسيا لتنمية القطاعات الأخرى ، وزيادة قدرتها على المنافسة ، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي .

وفي ظل هذه العلاقة الوثيقة بين الاتصالات والتنمية الاقتصادية الشاملة ، وفي اطار الاستراتيجية العامة للتنمية في المملكة التي تهدف الى ايجاد قطاع خاص قوي ومتماسك ، فان توفير شبكة اتصالات حديثة يجب أن يحظى بأولوية مطلقة ، وذلك لتحقيق الأهداف الآتية :

- توفير خدمات بريدية جيدة ومتكاملة في جميع انحاء المملكة .
- توفير التغطية الكاملة للمملكة من خدمات البرق والهاتف ونقل النصوص ، بحيث تكون قادرة على تلبية احتياجات المشتركين في غضون أربعة اسابيع من تاريخ طلبها في المناطق الحضرية ، وتغطية (٩٠٪) على الأقل من حجم الطلب القائم في المناطق الأخرى .
- توفير شبكات اتصال رقمية بعيدة المدى ، وشبكة هاتف رقمية ، وخدمات أخرى متطورة مثل البريد الالكتروني ، والتلكس ، وخدمات قياس التشغيل عن بعد ، ونقل البيانات وفق المعايير الدولية الخاصة بالسرعات وأجهزة الاتصالات .
- تغطية انحاء المملكة كافة بخدمات الهاتف السيار ، وخدمات المعلومات العامة .
- توفير خدمات نقل وقائع الاجتماعات عن طريق الفيديو بين المدن الرئيسية، وبين الدول الأخرى ، بالاضافة الى خدمات الشبكة الرقمية المتكاملة .
- توفير مرافق اقمار صناعية ثنائية الغرض لنقل حركة الاتصالات المحلية والدولية والبث التلفزيوني المباشر .

٢/٢/١٤ الانجازات والقضايا الأساسية :

ازدادت التغطية البريدية خلال خطة التنمية الرابعة بما يزيد عن (١٢٪) حيث شملت (٥ر٦٨١) مدينة وقرية . وقد حقق البريد الممتاز نجاحا كبيرا من حيث مستوى الايرادات والاقبال على خدماته .

ازداد عدد القرى ومراكز التجمعات السكانية التي وصلتها خدمات الهاتف بنسبة (١٤٪) حيث وصل (٣٥٠) مركزا وقرية خلال السنوات الخمس الماضية .

كما ازداد عدد خطوط الهاتف العاملة بنسبة (٣٤٪) اذ بلغت (١ر٢) مليون خط خلال الفترة نفسها ، وازداد عدد وحدات الهاتف السيار بنسبة (٦١٪) ، فيما ازداد عدد الخطوط الخاصة بنسبة (٨٨٪) . وتم خلال خطة التنمية الرابعة تركيب شبكة عامة لنقل البيانات بنظام الرزم وتشغيلها . ولا تقتصر هذه الشبكة على توفير خدمة محددة فحسب بل توفر كذلك العديد من خدمات نقل النصوص والبيانات من خلال استخدام معدات النهايات الطرفية المتنوعة وأجهزة الحاسب الآلي الموصلة بالشبكة .

القضـــايا الأســاسيـة :

على الرغم من الانجازات التى تحققت في اقامة شبكة الاتصالات ، الا أن القضايا والمشكلات الأساسية الآتية أعاقت تطويرها بالمستوى الملائم خلال السنوات الماضية ولازالت الحاجة الى معالجتها قائمة خلال خطة التنمية الخامسة :

— **تغطية الخدمات البريدية وخدمات الاتصالات :**

تتمثل القضية الأكثر أهمية في هذا القطاع في عدم اكتمال خدمات التغطية، اذ لا تتوفر الخدمات البريدية وخدمات الاتصالات لمعظم القرى ، ومراكز التجمعات السكانية . وحتى في المناطق التي تتوفر بها مثل هذه الخدمات، فلازال هناك فجوة كبيرة بين العرض والطلب على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية . ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة الكبيرة المتوقعة في عدد الخطوط الرئيسية الى تضييق هذه الفجوة بشكل كبير خلال خطة التنمية الخامسة . **(الشكل ٤/١٤)** .

وقد لايعد هذا الوضع حرجا على المدى القصير ، وبخاصة خلال المرحلة التى تتسم بسرعة التوسع في الشبكة ، الا أن ذلك لا يمكن أن يستمر على المدى البعيد دون أن يكون له أثار سلبية على تنمية المناطق الريفية ، والقطاع الخاص ، والخدمات الأخرى فحسب ، بل وعلى الاقتصاد ككل . ولذلك يجب اعطاء أولوية مطلقة لمعالجة هذه الأوضاع ، والعمل على انجاز توسعة رئيسية في خدمات الاتصالات ، ولا سيما في شبكة الهاتف .

— **ادخال التقنية المتطورة في الاتصالات :**

لقد أحدث استخدام التقنيات الحديثة ، مثل الالكترونيات الرقمية ، والألياف البصرية ، والأقمار الصناعية المتطورة تقدما كبيرا في عالم الاتصالات ، مما أدى الى تحسين كل من نظامي الاتصالات السلكية واللاسلكية ، ومعالجة البيانات — رغم اختلاف طبيعتيهما — وتوفير خدماتهما بتكلفة منخفضة . وقد انعكس ذلك بشكل ايجابي ملموس على اقتصاديات سوق الالكترونيات الدقيقة .

وادخال هذه التقنية بصورة عاجلة في شبكة الاتصالات أمر ضروري لتحقيق الآتي :

- زيادة الاستفادة من الشبكة وتغطية الطلب الحالي على الخدمات الجديدة .
- توفير شبكة اتصال رقمية بعيدة المدى بالاضافة الى شبكة هاتف رقمية.
- المحافظة على النوعية العالية المستوى التى بلغتها شبكة الاتصالات ، باعتبارها جزءا من الشبكة العالمية ، والتأكد من مواكبتها للتطورات الحديثة في البلدان المتقدمة .

ويجب أن يؤخذ في الحسبان أن أية استثمارات اضافية لتوسعة شبكة الاتصالات من شأنها أن تحقق ايرادات تكفي لتغطية نفقات اقامتها وتحسين خدماتها على المدى البعيد ، سواء تمت هذه الاستثمارات عن طريق الدولة أو القطاع الخاص .

شكل رقم (١٤ - ٤)

خطوط الهاتف العاملة

إجمالي العرض والطلب خلال خطة التنمية الخامسة

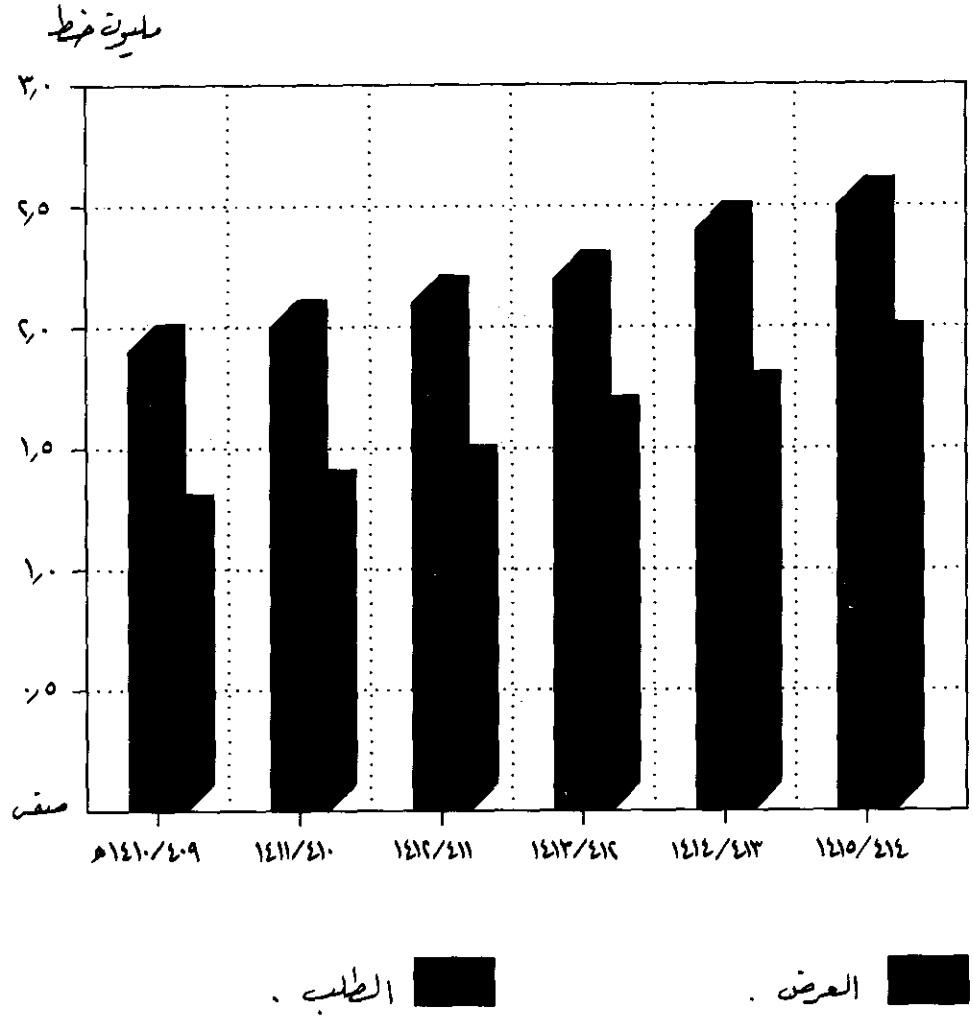

— **الكفـاءة التشغيليـة :**

يتطلب التوسع في شبكة الهاتف وادخال خدمات جديدة ، بالاضافة الى الزيادة المتوقعة في الطلب على خدمات البريد ، زيادة مماثلة في خدمات التشغيل والصيانة . وسوف يكون من الضرورى في هذا الصدد تحسين الكفاءة التشغيلية بصورة كبيرة .

ومن أهم الطرق اللازمة لتحقيق ذلك :

- ادارة قطاع البريد والاتصالات وفقا للأسس التجارية ، بحيث يتم توجيه العمليات حسب احتياجات المشتركين ، وأن يكون الهدف النهائي تحقيق الاستقلال في النواحي المالية .
- اعادة بناء الهيكل التنظيمي .
- تنمية القوى العاملة وتحسين مستوى المهارة لدى العاملين كافة على أساس تعديل البرامج والنشاطات التدريبية وفقا للاحتياجات الفعلية للتشغيل .
- ادخال علوم الاتصالات السلكية واللاسلكية في التعليم الجامعي .

— **الاستفادة من الخدمات البريدية :**

لم يتم حتى الآن تحقيق المعايير النوعية المطلوبة للخدمات البريدية وذلك من حيث :

- ثبات المدة الزمنية اللازمة لتسليم المواد البريدية وقصرها .
- تعريف المواطنين والمقيمين بنوعية الخدمات البريدية المتوفرة ومزاياها .
- سهولة الحصول على الخدمات البريدية .
- سهولة الوصول الى المستفيدين .

ويؤدي هذا القصور في تقديم الخدمة الى التقليل من أهميتها والحد من استغلالها بالمستوى الملائم وبخاصة في الأغراض التجارية . وتعد النوعية الجيدة لهذه الخدمات عاملا جوهريا لزيادة حجم الحركة البريدية ، وشرطا أساسيا لتحسين الانتاجية .

٣/٢/١٤ دور الحكومة والقطاع الخاص :

اعادة بناء الهيكل التنظيمي :

يعد تقديم الخدمات البريدية في معظم بلدان العالم من المهام الرئيسية للقطاع الحكومي ، لما لذلك من مضامين قانونية وتنظيمية تتصل بالعلاقة بين الدولة والمواطن . وباستثناء خدمات التسليم السريعة والمتخصصة ، فان نطاق مشاركة القطاع الخاص في الخدمات البريدية محدود للغاية ، وبالمقابل فان قطاع الاتصالات يوفر العديد من الامكانات اللازمة لمشاركة القطاع الخاص والاسهام في تمويلها . غير أن اعادة هيكلة البناء التنظيمي لقطاع الاتصالات

تعد مهمة بالغة التعقيد ، ومع أنها تخضع للدراسة والبحث ، الا انها نفذت في العديد من الدول المتقدمة . أما بالنسبة لوضع المملكة فسوف يتم اجراء دراسات مكثفة لاعداد هيكل تنظيمي يسمح بزيادة مشاركة القطاع الخاص في المجالات الملائمة .

ويجب في الوقت ذاته رسم حدود واضحة للفصل بين الجوانب المختلفة في نظام الاتصالات مثل الخدمات ، والمعدات الطرفية ، والشبكات . فاللجوء الى التخصيص والمنافسة بين شركات القطاع الخاص أمر مرغوب فيه في مجال الخدمات والمعدات الطرفية ، أما بالنسبة للشبكات فان مسؤولية الدولة في مجالات الأمن وعدالة توزيع الخدمات بالاضافة الى اقتصاديات الانتاج الكبير تدعم استمرار تشغيل هذه الشبكات من قبل الجهات الحكومية .

تمويل الاستثمارات :

ان تمويل الاستثمارات اللازمة لتطوير خدمات الاتصالات من الأمور التى يجب أن يتركز عليها الاهتمام خلال خطة التنمية الخامسة ، وبخاصة أنه مازال هناك حاجة الى توسعة الشبكة القائمة ، وادخال خدمات وتقنيات متطورة جديدة من أجل مجابهة الطلب المتزايد على هذه الخدمات .

وقد يكون من الملائم تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في توفير هذه الاستثمارات اذ قد يؤدي الاعتماد الكامل على موارد الدولة — في ظل الأولويات المستهدفة — الى نقص الاعتمادات أو عدم توافرها في الوقت الملائم مما يجعل مهمة التخطيط أمرا صعبا على المدى المتوسط والبعيد . ويحقق قطاع الاتصالات ايرادات جيدة في كثير من البلدان بما في ذلك المملكة العربية السعودية التي يمكن أن يكون فيها لهذا القطاع مشاركة ايجابية في ايرادات الدولة .

ويعد الوصول الى مستوى التمويل الذاتي للمصروفات الرأسمالية والتشغيلية أحد الأهداف الرئيسية التي يجب أن تعمل الاتصالات على تحقيقها خلال خطة التنمية الخامسة .

٤/٢/١٤ السياسات والبرامج الرئيسية :

سيتم تنفيذ السياسات الآتية لتطوير قطاع الاتصالات في خطة التنمية الخامسة :

١) التوسع في تغطية الخدمات .

٢) استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة وادخال خدمات اتصالات جديدة مثل :

استخدام التقنية الرقمية على وجه محدد لمعدات الارسال وأجهزة المقاسم كافة ، وتوفير المتطلبات الرئيسية اللازمة لسرعة ادخال الخدمات الجديدة .

٣) تحسين كفاءة التشغيل ويتضمن ذلك :

تشجيع قطاعي البريد والاتصالات على تطبيق الأسس التجارية ، ورفع مستوى القوى العاملة في ادارتيهما .

٤) تحسين الاستفادة من الخدمات البريدية ، باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين نوعية الخدمات .

٥) اعادة تنظيم قطاع الاتصالات عن طريق اعداد سياسة واضحة يتم الاسترشاد بها في تطوير نظام الاتصالات ، واتخاذ اجراءات ايجابية تنفذ على المدى القصير بشأن تمويل الاستثمارات اللازمة وتعديل التنظيم الهيكلي للقطاع .

البرامج الرئيسية :

توسعة الخدمات البريدية وخدمات الاتصالات :

توسيع نطاق الخدمات البريدية لتشمل مزيدا من القرى ، وستعطى أولوية قصوى للمشروعات المتعلقة بتوفير احتياجات الأعمال التجارية الخاصة ، والوحدات السكنية من خدمات الاتصالات ، وذلك بتكلفة اجمالية قدرها (٧ر١٠٠) مليون ريال خلال خطة التنمية الخامسة .

تحديث شبكة الاتصالات :

- تركيب شبكة رقمية جزئية للاتصالات بعيدة المدى مع وحدات ربط رقمية بين المراكز السكانية الرئيسية وذلك بهدف توفير قنوات النقل المطلوبة بشبكة الهاتف الرقمية ، والأنظمة الرقمية لخدمات نقل البيانات .
- توفير المرافق اللازمة لتحويل أجزاء من شبكة الهاتف الى النظام الرقمي ليتسنى ربط الوحدات الطرفية للمشتركين بالشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة . وتقدر تكلفة البرنامج بحوالي (٤٠٠ر١) مليون ريال .

تنمية القوى العاملة :

تطوير البرامج التدريبية في مستويات المهارة كافة بما في ذلك مجالات الادارة ، والتشغيل ، والتخطيط ، والمجالات الفنية المختلفة .

تحسين الاستفادة من الخدمات البريدية :

اتخاذ الاجراءات المناسبة لتحسين نوعية الخدمات ، وادخال أنشطة التسويق ، والعلاقات العامة وزيادة منافذ الاستفادة من مختلف الخدمات البريدية ، بالاضافة الى دراسة تحسين الأساليب المتعلقة بالوصول الى المستفيدين وتنفيذها ، وذلك بتكلفة اجمالية قدرها (٥٣) مليون ريال على مدى خطة التنمية الخامسة .

تعديل الهياكل التنظيمية للاتصالات :

وضع خطة بعيدة المدى لتطوير نظام الاتصالات . ولهذا الغرض سيتم اجراء دراسة لتحديد السياسات المستقبلية والهياكل التنظيمية اللازمة ، مع التركيز بصورة خاصة على تمويل الاستثمارات والتحول الى القطاع الخاص ، وتشجيع المنافسة في أداء خدمات الاتصالات .

وعلى المدى القصير سوف يتم تقويم اجراءات التمويل المتوسطة المدى الآتية بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني :

- اعطاء وزارة البرق والبريد والهاتف تفويضا باستخدام الايرادات التي تزيد عن النفقات الحالية للادارة والتشغيل والصيانة في تمويل المشروعات الاستثمارية المطلوبة بصورة محددة وعاجلة .
- السماح لوزارة البرق والبريد والهاتف بزيادة استخدام الموارد الخارجية في تمويل مشروعات محددة بما في ذلك توسعة الشبكة لتلبية الاحتياجات المحلية . ومن الممكن أن يتم ذلك على اسس اتفاقيات (ايجار — شراء) .
- تشجيع الموردين الرئيسيين لمعدات الاتصالات من الأجانب وكذلك الشركات الخاصة السعودية الى اعادة استثمار بعض الايرادات المتحققة من مشروعات وزارة البرق والبريد والهاتف داخل المملكة .
- زيادة رسوم التركيب لمشتركي الهاتف في المناطق البعيدة لتمويل جزء كبير من التكاليف الأولية المتعلقة بتوفير هذه الخدمات.

وسيتم اتخاذ الاجراءات الآتية لاعادة هيكلة قطاع الاتصالات :

- السماح للشركات بتوسعة نشاطاتها في سوق الوحدات الطرفية للاتصالات وتوفير جميع أنواع المعدات الطرفية ، على أن تقوم وزارة البرق والبريد والهاتف بالتنسيق مع الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس باعتماد كافة أنواع الاختبارات والموافقة على المعدات التي سيتم ربطها بالشبكة .
- السماح للشركات الخاصة بتوفير خدمات اتصالات محددة وفق أنظمة وزارة البرق والبريد والهاتف .

٥/٢/١٤ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

- توسعة شبكة الخدمات البريدية بنسبة (٢٥٪) لتشمل (١٤٠٠) قرية . ومن المتوقع أن ينمو حجم البريد بنسبة تزيد عن (١٥٪) .
- تحديث شبكة البرق في المملكة بالكامل ، واضافة (٧٥) مركزا للبرق في المناطق النائية .

بالنسبة لشبكة الهاتف سيتم زيادة (٧٠٠) ألف خط رئيسي تقريبا . وسوف تسهم هذه التوسعة في رفع معدل توفير خطوط الهاتف الرئيسية من (٣٦٫٥ خط/١٠٠ أسرة) في عام ١٤١٠هـ الى (٤٨٫٣ خط/ ١٠٠ أسرة) عام ١٤١٥هـ . وسيتم زيادة عدد الهواتف العامة بحوالي (٥٠٠٠) هاتف .

وستؤدي هذه التوسعة الى خفض معدل التكلفة من خلال وفورات الانتاج الكبير وتحسين الأداء الاقتصادي للاتصالات وتوفير فرصة لزيادة الانتاجية الى مستوى (١٣) مستخدم لكل ألف خط هاتف رئيسي ، أما التوسعات الأخرى المستهدفة لمقابلة الزيادة في الطلب فستكون مرتبطة بتوافر الوسائل اللازمة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التمويل .

٦/٢/١٤ تنمية القوى العاملة :

سترتفع نسبة السعوديين في القوى العاملة من (٩٣٪) عام ١٤١٠/٤٠٩هـ الى (٩٨٪) عام ١٤١٥/١٤١٤هـ .

٧/٢/١٤ الاعتمادات المالية (قطاع الاتصالات) :

يوضح **الجدول (٢/١٤)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الاتصالات خلال خطة التنمية الخامسة .

جدول رقم (٢/١٤)

الاعتمادات المالية لقطاع الاتصالات

خلال خطة التنمية الخامسة

(بملايين الريالات)

الجهة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمالي
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٨٧٣	٨٦٠٩	٩٥٨٣	٢١٠٦٥
البريد	٢٨٠١	٣٣٤	٦٨	٣٢٠٣

الفصل الخامس عشر

التنمية الحضرية والاقليمية

١٥ ــ التنمية الحضرية والاقليمية :

يتناول هذا الفصل التنمية الحضرية والاقليمية من حيث قضايا التخطيط الرئيسية والسياسات التي تؤثر على البيئة المكانية للمملكة ، كما يناقش استراتيجية التنمية المستقبلية لاكمال التجهيزات الأساسية الحضرية والقروية وتوسعتها ، بالاضافة الى النواحي الاقليمية والبيئية للتنمية ذات الاهتمام المتزايد .

١/١٥ التنمية الاقليمية :

١/١/١٥ دور التخطيط الاقليمي وأهداف التنمية :

أكد قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨) وتاريخ ١٤٠٩/٣/٢١هـ القاضي بالموافقة على الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الخامسة على أهمية التخطيط الاقليمي للتنمية ، وبخاصة ما يتصل منه **بتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة ، وربطها بالاحتياجات السكانية ، والاستفادة الكاملة من المرافق ، والخدمات المتوفرة ، باختيار مراكز للنمو تحد من تشتت الخدمات وبعثرة الجهود .**

ويعد المستوى الاقليمي للتنمية الوطنية نقطة التقاء التخطيط الاجتماعي والاقتصادي للدولة ككل مع التخطيط العمراني للبيئة المحلية . ويضمن التخطيط الاقليمي تنسيق جهود التنمية القطاعية على مستوى المناطق الادارية من أجل ايجاد نوع من التفاعل المتبادل بين قطاعات التنمية وتكاملها في كل من المناطق الحضرية والقروية مما يحقق أهداف التنمية الوطنية ونقلها الى جميع أجزاء المملكة ، وذلك من حيث الروابط المكانية والتفاعل الوظيفي . وعلى الرغم مما اتسمت به جهود المملكة التنموية في الفترة الماضية من تركيز على تطوير القطاعات بدرجة كبيرة ــ لأسباب تتعلق بمركزية المسئوليات المالية ، والاستغلال الأمثل للخبرة الفنية ــ الا أن البعد المكاني لعملية التخطيط بدأ يكتسب أهمية متزايدة في الوقت الحاضر لتحسين البيئة المحلية ، والتحكم في استعمالات الأراضي مع تحديد الاستعمال الأمثل لكل جزء في المنطقة الادارية .

وخلال خطط التنمية الماضية انصب التركيز على الاهتمام بالجانب الاقليمي على مستوى المناطق التخطيطية الخمس التي تتميز بخصائص متجانسة في كثير من الجوانب ، حيث قامت الجهات الحكومية المعنية بالنشاطات القطاعية بافتتاح مديريات اقليمية ، وفروع خاصة بها .. من أجل تلبية احتياجات التجمعات السكانية المنتشرة على نطاق واسع في هذه المناطق ، الا أن غياب التمثيل الاداري الملائم ظل عائقا أمام تحقيق التنمية الاقليمية بصورة أكبر مما هي عليه في الوقت الحاضر .

وخلال السنوات الخمس الماضية شهدت الامارات الأربع عشرة تطورا في قدراتها الادارية والمهنية التخطيطية بحيث أصبحت قادرة على تحديد متطلباتها من برامج التنمية ومشروعاتها ، مما سيتيح للوزارات المركزية مجالا أفضل للتركيز على المهام التي لها بعد وطني مثل : تنسيق البرامج ، ونقل التقنية ، واعداد المعايير الفنية والادارية التي

تحكم سير العمل ، مع التدريب المنتظم للقوى العاملة . كما يعد انشاء أجهزة مستقلة بجانب البلديات في المناطق الحضرية وتحت ادارة واشراف أمير المنطقة لتنسيق المشروعات والاضطلاع بمهام تخطيطية تطويرية على المستوى المحلي كالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، من السياسات التي ثبت نجاحها خلال السنوات الماضية ، ويمكن الاستفادة من سعة نطاق مسؤولياتها لتشمل كامل المنطقة الادارية كتجربة رائدة على المستوى الاقليمي وليستفاد من تطبيقها مستقبلا في مناطق اخرى من المملكة لها أهمية وطنية . وسوف يتركز دور وزارة التخطيط في التنسيق بين الجهود على المستويين المركزي والاقليمي ، كما ستضطلع بالمهام العامة في مجال التخطيط الاقليمي . وبداية بخطة التنمية الخامسة ، سيهتم الجانب الاقليمي للعملية التخطيطية بصورة مباشرة على الدور الذي ستقوم به الوحدات الادارية في المملكة (الامارات) في هذا الصدد ، مع الابقاء على المناطق التخطيطية الخمس ، للتعامل مع الجوانب التحليلية الشاملة للتخطيط المكاني . كما سيتم تعزيز المتطلبات الأساسية للتنمية على مستوى الأمارة ، عن طريق القيام بالمسوحات الميدانية الاجتماعية والاقتصادية بصورة منتظمة للاستمرار في الكشف عن ثروات المناطق ، ومواردها ، وكيفية استخدامها ، والتعرف على احتياجاتها ، ومشاكلها الحقيقية ، وتهيئة المجال لادخال وسائل التقنية الحديثة لمعالجة البيانات ، مع متابعة سير العملية التخطيطية لمعرفة مستوى الأداء والانتاجية والفعالية ، ومن ثم الوقوف على مواقع الايجابيات والسلبيات كوسيلة لتطوير خطوات العمل وتحسينه .

وفي الوقت الذي طرأت فيه تغييرات على الجوانب الجغرافية للتنمية الاقليمية ، ظلت الأهداف بعيدة المدى للتخطيط الاقليمي كما كانت عليه في الخطط الماضية . وستستمر عملية التخطيط للتنمية الاقليمية في العمل على تحقيق التوازن الملائم ضمن أولويات تحسين امكانات النمو الاقتصادي للمناطق وتوفير الحد الأدنى من التجهيزات الأساسية والخدمات للمواطنين كافة .

وقد اقتصر النمو والتنويع الاقتصادي خلال المراحل الأولى من عملية التخطيط التنموي للمملكة على المراكز الحضرية في المناطق نتيجة تمركز السكان فيها وبالتالي توفير التجهيزات الأساسية والخدمات المساندة فيها . وعلى المستوى الوطني بكامله ، فان معايير توفير الخدمات العامة قد استهدفت ـــ بصورة أساسية ـــ تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين مثل خدمات الرعاية الصحية ، والتغذية ، والتعليم الابتدائي ، والتوظيف ، والمساكن ، ...الخ .

٢/١/١٥ الانجازات والقضايا الأساسية :

وبتقدم مسيرة التنمية ، تشهد الهجرة السكانية داخل المملكة استقرارا نحو المعدلات الطبيعية ، حيث شهدت المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في الخطة الرابعة عودة المهاجرين اليها من المدن الكبيرة الحجم واجتذاب السكان من القرى المجاورة لها . ولا شك أن هذا الاتجاه يعطي دليلا واضحا على توفر كل من الخدمات العامة المتطورة ، وفرص العمل في المدن الاقليمية ، علاوة على تأكيد الحاجة الى التوجه لتحقيق المزيد من التنمية في المناطق القروية . ولقد كان التعويض عن التباينات الاقليمية ـــ التي نتجت أساسا عن التوزيع غير المتسق للموارد الطبيعية والانتشار السكاني ـــ من خلال توفير التجهيزات الأساسية ، والخدمات الضرورية مثل توفير المراكز الصحية ، والمدارس ،

والطرق الفرعية ، والكهرباء ، وخدمات البلديات أدى الى ارتفاع مستويات المعيشة خارج المدن ووضع الأسس اللازمة للتنويع الاقتصادي والنمو المستقبلي . ثم ازداد توسيع نطاق فرص النمو الاقتصادي الاقليمي من خلال استكمال المناطق الصناعية المزودة بكافة الخدمات في شتى المواقع الاقليمية ، وانشاء شبكات حديثة من الطرق والاتصالات ، وتوفير القروض الصناعية والزراعية ، والخدمات الحكومية الأخرى المساندة .

كما كان انشاء الأسواق ، والمسالخ ، ومستودعات التبريد ، والطرق الزراعية عاملا مساعدا في تحسين الأوضاع الاجتماعية ، والاقتصادية للزراعة التقليدية ، اضافة الى تهيئة الظروف الملائمة للصناعات الزراعية الصغيرة ، وتسهيل زراعة المناطق التي لم تكن مهيئة لهذا الغرض من قبل ، بواسطة استخدام التقنية المتطورة ، والاستفادة من الدعم المالي الذي وفرته الدولة .

ولقد كان من الضروري لاستخدام الموارد الحكومية بصورة أكثر فعالية أن يتم تنسيق مساهمة القطاعات في التنمية الاقليمية على البعد المكاني ضمن التسلسل الهرمي لمراكز النمو المقترحة من وزارة التخطيط ، على المستويات الوطنية ، والاقليمية ، والمحلية كافة ، وعلى نظام المجمعات القروية المتممة لها الجاري تنفيذها من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية .

واضافة الى ما تقدم من الانجازات فقد قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (٣) وتاريخ ١٤٠٣/١/١هـ القاضي بالموافقة على لائحة تنمية وتطوير القرى بالمملكة بتكوين (١٤) لجنة عامة و (١٢٠) لجنة محلية برئاسة أمراء المناطق من فروع الجهات الحكومية التنفيذية كافة من أجل تحديد أولويات مشروعات التنمية وفقا للاحتياجات المحلية ، وملاحقة تنفيذ هذه المشروعات . ولا شك أن هذه خطوة في طريق التنمية نحو تحقيق التنمية الاقليمية .

وخلال خطط التنمية الماضية ظهر العديد من الدراسات الاقليمية ، بما في ذلك الدراسات الاجتماعية ، والاقتصادية للمناطق التخطيطية الخمس التي أعدتها وزارة التخطيط ، مع جهود وزارة الشؤون البلدية والقروية المتمثلة في اعداد أكثر من (٣٠) مخططا رئيسيا لمدن المملكة ، وخمس دراسات اجتماعية ، واقتصادية ، وعمرانية لامارات مكة المكرمة ، والباحة ، وحائل ، والقصيم ، وتبوك ، علاوة على القيام بمسح ميداني للمناطق الريفية في مختلف أنحاء المملكة . وخلال خطتي التنمية الثالثة والرابعة ، قامت وزارة التخطيط بتحديث معلومات الدراسات الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الخمس وتوسعة نطاقها لتشمل الامارات الأربع عشرة . كما تم العمل على وضع اطار منظم لجمع البيانات ، يتزامن مع الوقت الذي يجري فيه اعداد خطط التنمية الخمسية .

القضايا الأساسية :

التباين بين المناطق :

حيث إن عمليات التنمية في المملكة خلال العقدين الماضيين اتسمت بالانفراد بالنسبة لحجمها وشموليتها والفترة الزمنية التي حدثت فيها وكان من الطبيعي أن يتفاوت نصيب الاستفادة من ثمار التنمية السريعة

وتحسين مستويات المعيشة والفرص الاجتماعية والاقتصادية في مناطق المملكة مما أدى الى ظهور تفاوت بين منطقة وأخرى في مستوى الخدمات العامة .. وهذا سيتيح المجال للعمل على تحديد الأولويات حسب احتياجات كل منطقة .

ويعزى تفوق مستوى التنويع الاقتصادي في مناطق المملكة الوسطى ، والغربية ، والشرقية الى وجود المراكز الحضرية الكبرى بها ونمو هذه المراكز بسرعة كبيرة وبالتالي تزايد الحاجة الى الاستثمارات . وتشمل هذه المناطق (٩ر٩١٪) من مجموع المصانع والمؤسسات المرخص لها بالعمل ، كما تنتج أكثر من (٨٥٪) من الطاقة الكهربائية ، وتستفيد بأكثر من (٨٧٪) من خطوط الهاتف العاملة في المملكة . وتمثل المناطق الزراعية التقليدية في المنطقتين الجنوبية الغربية ، والوسطى حاليا (٨ر٦٢٪) من اجمالي المساحة المزروعة في المملكة مما يعطي الاشارة الى بعض الاحتياجات الأساسية التي تحتاج اليها المنطقتان الشمالية والجنوبية الغربية بحكم الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة فيها التي ستساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي والاسهام بصورة فعلية في التنمية الوطنية .. وبالمقارنة فهناك حاجة لاقامة تجهيزات أساسية اضافية في امارات المنطقة الجنوبية الغربية بسبب الضغط المتزايد على الطاقة الاستيعابية للخدمات العامة الموجودة في تلك المناطق . وعلى العكس من ذلك ، فان ارتفاع معدل الانتشار السكاني في المناطق الشمالية أدى الى عدم استغلال المرافق وشبكات الخدمات القائمة فيها بصورة تتلاءم مع سعتها التصميمية .

والمستقبل كفيل باذن الله لامتداد آثار استثمارات القطاعين الحكومي والخاص الى كافة المناطق المجاورة للمراكز الحضرية الكبرى بتوجه الجهود الى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية بصورة أكبر مما هي عليه الآن ، عن طريق استحداث المزيد من الفروع الاقليمية للجهات الحكومية ، أو من خلال احداث بعض المؤسسات الفنية والمهنية ، وتنسيق الجهود القطاعية على مستوى كل منطقة من المناطق الادارية الاربع عشرة .

الميـــــاه :

تؤثر زيادة استهلاك المياه الجوفية بشكل لا تسوغه الحاجة الفعلية على امكانية نمو الزراعة التقليدية مستقبلا ، ومناطق التوطن التي تعتمد عليها . وتواجه الجهات المعنية بالتنمية في الوقت نفسه بعض الصعوبات في تقويم جدوى المشروعات بسبب الافتقار الى المعلومات عن موارد المياه على المستويين المحلي والاقليمي . ولذا أصبح وجود خطة شاملة لادارة المياه لكل منطقة ادارية من مناطق المملكة أمرا ملحا للوصول الى تحديد مستويات استهلاك المياه ـــ من المصادر المتجددة والمياه الجوفية ـــ في الأغراض المنزلية ، والزراعية ، والصناعية .

التنسيق الاداري :

بالرغم من توفر وحدات لمعلومات التخطيط الاقليمي في بعض الجهات الحكومية ، الا أن تحقيق استخدام هذه المعلومات بصورة أكثر فعالية لا يتم الا عن طريق أنظمة مشتركة للبيانات والمعلومات بين وزارة التخطيط ، وكل من وزارة الشؤون البلدية والقروية ، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ، والوزارات الأخرى ذوات العلاقة ، بغية تجميع المعلومات المتعلقة بقطاعات التنمية بصورة دورية على مستوى امارات المملكة ، مع تكثيف التعاون الفعال ودعمه بين الامارات والجهات المعنية بالتنمية ووزارة التخطيط ، وبذلك يتحقق الوصول الى حقائق الأوضاع الراهنة أولا بأول .

٣/١/١٥ التخطيط الاقليمي :

مراكز النمو :

بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٢) وتاريخ ١٣٩٩/٨/١٤هـ القاضي بالموافقة على استراتيجية خطة التنمية الثالثة للمملكة قدمت وزارة التخطيط استراتيجية التنمية الاقليمية عن طريق نظام مراكز النمو لتحقيق الجوانب الآتية :

- توحيد معايير توزيع المرافق والخدمات بطريقة تضمن وصول الخدمة العامة للمناطق القروية التي تتمتع بكثافة سكانية عالية .
- ضمان توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بالمملكة كافة .
- الاقتصاد في التوزيع المكاني للمرافق والخدمات العامة على المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية .
- توفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية ، وتوزيعها بصورة أكثر توازنا وتنوعا في مناطق المملكة .
- ربط جهود الجهات الحكومية التنفيذية داخل اطار واحد في كل مستوى من مستويات مراكز النمو :

وفيما يأتي تعريف المستويات الثلاثة لمراكز النمو :

١ ــ **المراكز الوطنية** : وتشكل المحاور الرئيسية للتنمية الوطنية حيث تتركز فيها مختلف نشاطات المملكة الاقتصادية والادارية ، اضافة الى توفر الخدمات التي تتميز بدرجة عالية من التخصص .

٢ ــ **المراكز الاقليمية** : ويتم فيها أداء مهام ادارية وخدمات أقل تخصصا من المراكز الوطنية ، وتخدم عددا من المراكز المحلية التابعة للمنطقة .

٣ ــ **المراكز المحلية** : وتوجد بها المؤسسات والخدمات المحلية التي يحتاج اليها السكان بصورة يومية ، وتخدم عددا من القرى والمجمعات القروية .

وتتحدد منطقة خدمة هذه المراكز حسب القدرات الاستيعابية للمرافق العامة ، والوقت الذي يستغرقه الانتقال من القرى المجاورة الى تلك المراكز . ويعـد مفهوم المجمعات القروية من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية مكملا لمفهوم وزارة التخطيط عن مراكز النمو في تقديم الخدمات البلدية الأساسية والخدمات الأخرى للتجمعات السكانية المتواجدة في المناطق القروية التي لا تتوفر فيها تجمعات سكانية كبيرة ، وذلك من موقع مركزي يصغر حجمه عن المركز المحلي .

ومع نهاية خطة التنمية الرابعة ، وعند تقويم نتائج التنمية العمرانية أصبح بالامكان تطبيق مفهومي وزارة التخطيط ووزارة الشؤون البلدية والقروية لنظام مراكز النمو على مستوى المناطق الادارية في المملكة ، مما قد يوصل الى اقتراح زيادة عدد المراكز الوطنية الى (٩) مراكز ، وزيادة عدد المراكز الاقليمية الى (١٧) مركزا ، والمراكز المحلية لتصبح (٥١) مركزا ، من أجل توفير الخدمات بصورة اقتصادية عملية . ويوجد في الوقت الحاضر (٤٤) مجمعا قرويا (بما في ذلك الجفر الذي تم دمجه اداريا مع الأحساء) تعمل منها (٩) مجمعات في وقت واحد كمراكز نمو محلية لتشمل منطقة خدمتها أكبر عدد ممكن من القرى المجاورة . وهناك اتجاه لانشاء (٢٠٠) مجمع قروي خلال العشرين سنة القادمة لتوفير الخدمات الضرورية لما يزيد عن (٩٠٪) من سكان المملكة . كما سيتم مساعدة سكان البادية في المناطق التي لم تصلها الخدمات العامة ، من أجل توطينهم في المراكز القائمة أو حولها ، مع استمرار اهتمامهم بأراضيهم وثرواتهم الحيوانية في مناطقهم .

٤/١/١٥ السـياسـات :

تشكل السياسات الآتية الوسائل التي تحقق أهداف التنمية الاقليمية خلال خطة التنمية الخامسة :

- الاهتمام بالبعد الاقليمي في التخطيط التنموي ، وذلك لتنظيم تكامل عمليات التنمية في المناطق الحضرية والقروية .
- الزام الجهات الحكومية ، وحث القطاع الخاص للسعي نحو تحقيق التنمية الاقليمية في اطار الأمارات ، ومراكز النمو ، والمجمعات القروية القائمة والمستهدفة .
- تحسين مجالات التنسيق والتعاون بين الوزارات والمؤسسات التي تضطلع بعملية التخطيط الاقليمي من خلال توحيد أعمال المسح للمناطق ، وتجميع البيانات القطاعية حسب الأمارات ، في اطار الجداول الزمنية لخطط التنمية الخمسية .
- توحيد التقسيمات الادارية التي تتبعها الجهات الحكومية في تنظيماتها مثل وزارة المعارف ، ووزارة الصحة ، وغيرهما .
- العمل على تقويم فئات البلديات واعادة تصنيفها بما يتوافق مع مراكز النمو ومراكز الامارات في كل منطقة ادارية .

- تحديد مقومات المناطق الادارية للوصول الى الفرص المتاحة في كل امارة والتي تشجع القطاع الخاص للمساهمة فيها .
- التركيز على الفعالية والانتاجية عن طريق متابعة الأداء وتقويمه والوقوف على الايجابيات والسلبيات .
- صياغة الاجراءات المتعلقة بالاعداد ، والتنفيذ ، والموافقة على مخططات التنمية الاقليمية وتنظيمها ، حتى يتسنى تعزيز كفاءة جهات التنمية ، والامارات ، والبلديات ، بالاضافة الى اللجان الاقليمية والمحلية ، وذلك في جميع مراحل عملية التخطيط .
- تطوير المعايير التنظيمية الخاصة باعداد المخططات الاقليمية وتحديث معلوماتها وبياناتها بحيث تنادي بالاحتفاظ بالتراث المعماري والطابع الهندسي الاقليمي في المملكة العربية السعودية .
- توحيد جهود وزارة الشؤون البلدية والقروية المتمثلة في تخطيط المدن والشؤون القروية لضمان ربط خطط وبرامج الجهتين على مستوى المنطقة الادارية .

وستنصب جهود وزارة التخطيط في متابعة النمو المتوازن في المناطق والامارات ، من خلال القيام بالمسوحات الاجتماعية والاقتصادية ، للوصول الى استراتيجيات اقليمية على المدى القريب والبعيد معا . علاوة على ذلك ، ستتولى وزارة التخطيط وبالتعاون مع الجهات الحكومية التنفيذية مسحاً شاملاً للتسلسل الهرمي لمراكز النمو للتأكد من مسايرة هذه المراكز للمتغيرات العمرانية ، والاجتماعية ، والاقتصادية كخطوة تعزز مفهوم مراكز النمو كأداة مرنة وفعالة في عملية التنمية الاقليمية . كما تم اعداد خرائط جغرافية بمقاييس مختلفة للتوزيع المكاني للمنجزات الرئيسية لمختلف القطاعات في المملكة ، لتعمل كقاعدة أساسية لعملية التخطيط المحلي ، والمتابعة في مجال التنمية الاقليمية .

٢/١٥ الشؤون البلدية والقروية :

١/٢/١٥ قطاع البلديات وأهداف التنمية :

تظهر أهمية قطاع البلديات في التنمية الوطنية بصورة واضحة من خلال التخطيط العمراني (المكاني) للمدن بأحجامها المختلفة والمجمعات القروية والقرى ، وتوفير التجهيزات الأساسية لها والمساهمة في الصحة العامة ، وصحة البيئة ، ولهذا تكون مساهمة قطاع البلديات في الناتج المحلي الاجمالي لها دور كبير بما تسهم فيه من حجم المشاريع الانشائية ، والخدمات الحكومية المتعددة ، واعداد القوى العاملة واهتمامه بها .

ويلعب التخطيط والاستثمار المحلي في التجهيزات الأساسية البلدية عاملا مساعدا في تنمية قطاعات الانتاج والخدمات الأخرى ، ومن هنا تبرز أهمية قطاع البلديات زيادة على مسؤولياته الأساسية .

وبسبب خطى التنمية السريعة في المملكة ، فقد كانت الأولويات تتجه لتوفير التجهيزات الأساسية الحضرية في مراكز النمو الاقتصادي الرئيسية والمناطق المجاورة لها ، وهذا الاتجاه سيأخذ مسارا آخر كهدف بعيد المدى للقطاع

المتمثل في توفير مستويات ملائمة من الخدمات البلدية لأكبر عدد من المواطنين في معظم مناطق المملكة ، ونظرا لاتساع مساحة المملكة ، وارتفاع التكلفة في توفير الخدمات البلدية لكل قرية وهجرة فيها ، فسيجري العمل على مساعدة بعض سكان البادية اذا رغبوا في ذلك للانتقال الى مراكز النمو التي تتوفر بها المرافق والخدمات .

وتتركز الأهداف الرئيسية لقطاع البلديات خلال الخطة الخامسة وما بعدها فيما يلي :

- تحقيق التوزيع المتكافيء المجدي اقتصاديا للتجهيزات الأساسية والخدمات البلدية على مناطق المملكة كافة .
- توفير التجهيزات الأساسية البلدية المتطورة للمراكز التي تتوافر بها المقومات الاقتصادية الحقيقية .
- الاستمرار في تحسين الكفاءة الاقتصادية للتجهيزات الأساسية والخدمات البلدية .
- ضمان تنمية مكانية (عمرانية) ملائمة للمدن والقرى من خلال تنسيق أوجه النشاط بين الجهات الحكومية المعنية كافة والادارات المحلية على مستوى كل منطقة ادارية من مناطق المملكة .

٢/٢/١٥ الانجازات والقضايا الأساسية :

كان التنسيق والتخطيط للوصول الى الخدمات البلدية المتكاملة على النحو المستهدف أمرا مستحيلا تحقيقه في ظل التنمية السريعة التي اتسمت بها الفترة الماضية ، ومع بداية الخطة الرابعة استأنفت التنمية الحضرية خطواتها مرة أخرى وان كانت بصورة بطيئة ، الا ان هذا ساعد على تحقيق تحسن في التنمية المكانية (العمرانية) المستهدفة والتنسيق الفني للخدمات بصورة ملموسة ، وبالتالي الى تقليص الهجرة من المناطق القروية الى المدن خلال فترة الخطة ، وهذه سمة من سمات التنمية في السنوات الماضية .

فمجموع المراكز الحضرية بالمملكة لا يتجاوز خمس أمانات في المدن الكبرى ، من منطلق ترشيد الادارة وتوفير الخدمات في البلديات خلال الخطة الرابعة ، انخفض عدد البلديات من (٩٧) بلدية الى (٩٦) بلدية تخدم (٢٦٤٦) قرية ، وظل عدد المجمعات القروية (٤٣) مجمعا قرويا لخدمة (٢٠٨٤) قرية .

واتجهت مجهودات التنمية في قطاع البلديات على استكمال مشروعات التجهيزات الأساسية البلدية الرئيسية للمياه ، والصرف الصحي ، وسفلتة ورصف الشوارع ، وهو ما كان مستهدفا خلال فترة الخطة الثالثة ، كما أنشئت المسالخ ، والأسواق والحدائق العامة في المدن ، علاوة على توسعة نطاق الخدمات ، وتحسين مستوى أداء المرافق القائمة ، وايصالها لأكبر عدد من المواطنين بتكاليف تشغيلية مرشدة ، مع بعض التحسينات في خدمات الصحة العامة ، وتجميل الشوارع ، وتطبيق قواعد وأنظمة البناء في بعض المناطق ، وهذا مما ساعد على تحسين الأوضاع المعيشية ونوعية الحياة في المدن مثل المشروعات ذات الطابع الخاص التي جرى أو يجري تنفيذها في مدينة الرياض وهي حي السفارات ، واسكان موظفي وزارة الخارجية ، وتطوير منطقة قصر الحكم ، وتحسين وسط المدينة التي نفذتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض .

وحيث أن استحداث المجمعات القروية ، وتوفير المرافق والخدمات البلدية في المناطق القروية لم يكن بالمستوى الذي تعيشه المناطق الحضرية ، فقد جرى العمل على تحديد معايير الأولويات في الخطة الخامسة بهدف ترحيل معظم برامج ومشروعات المناطق القروية المعتمدة في الخطة الرابعة الى خطة التنمية الخامسة ، ولعب تشكيل اللجان العامة والمحلية لتنمية القرى وتطويرها ، وتشجيع العون الذاتي ، ومشاركة المجتمع في التنمية دورا كبيرا في تعزيز فعالية الانفاق العام .

ومقارنة بما تم انجازه من المشروعات البلدية في ظل تأثر النفقات البلدية خلال خطة التنمية الرابعة ، فان الصورة الحقيقية تؤكد استكمال عدد كبير نسبيا من المشروعات البلدية ، ويعزى السبب في ذلك الى أن كثيرا من هذه المشروعات كان يجري تنفيذها في السنوات الأخيرة من الخطة الثالثة ، ولهذا كله سوف تحتاج المشروعات البلدية خلال الخطة القادمة الى اجراء بعض التعديلات واعادة تقويمها حسب معايير الأولويات في الخطة الخامسة أو احلال التجهيزات الأساسية التي تم بناؤها في المراحل الأولى من الخطط التنموية .

ولقد بلغ عدد المشروعات التي تم اعتمادها خلال الخطة الرابعة وحتى عام ١٤٠٩هـ (٨٤٠) مشروعا ، منها (٤٨٠) مشروعا انتهى تنفيذها أو قيد التنفيذ . وتمثل برامج المياه ، والصرف الصحي ، والشوارع البلدية ، نصيبا كبيرا من المصروفات البلدية .

القضايا الأساسية :

استطاعت المملكة العربية السعودية بفضل من الله وبدعم الدولة ومساندتها خلال فترة زمنية لا تتجاوز عشرين عاما أن تتحول الى بلد يتسم بالطابع الحضري ، حتى أصبح مستوى الخدمات القائمة ونوعيتها في المدن الرئيسية يضارع ، بل ويفوق نظيره في كثير من الدول الصناعية ، ورغم أن حجم التنمية كان ضخما في حدود الفترة الزمنية الوجيزة الا أن تكييف البيئة الحضرية انسجم بصورة سريعة مع متطلبات الحياة العصرية في المدن الحديثة ، وعليه فليس من المستغرب أن تكون مثل هذه التغييرات الكبيرة مصحوبة بظهور عدد من مواطن الضعف .. التي ستكون موضع اعتبار في الخطة الخامسة ومن أهمها القضايا التالية :

- الاختلاف في مجال التنمية البلدية بين بعض المناطق وبين المناطق الحضرية والقروية رغم توفر المتطلبات الأساسية بما يفوق الاحتياجات في بعض القرى.
- شهدت المدن السعودية — خاصة المدن الرئيسية — توسعا في نطاقها العمراني بأكثر مما يتناسب مع متطلباتها الديموغرافية والاقتصادية مما أوجد بعض العقبات في مواكبة مواقع التجهيزات الحضرية الأساسية مع التوسع العمراني في المساكن الخاصة .

- ما زال التخطيط العمراني يفتقر الى المقاييس ، والقواعد ، والأنظمة الملائمة المتعلقة باعداد المخططات واعتمادها ، مثل الاجراءات والقواعد التنفيذية ، وكل هذه العوامل مجتمعة اعاقت طريق استخدام التجهيزات الأساسية البلدية والأراضي المزودة بالمرافق العامة بكفاءة .
- ضعف مستوى التنسيق بين وزارة الشئون البلدية والقروية وبعض الجهات الحكومية التنفيذية ، في مجال المياه ، وفي مجال تخطيط المرور وادارته ، ساعد على ازدواجية الجهود من جانب ونقص في نطاق الخدمات من جانب آخر .
- ان التوسع في زيادة الصلاحيات والاختصاصات الادارية والفنية والمالية للبلديات والتي لا زالت تحت الاشراف المباشر لوزارة الشؤون البلدية والقروية سيزيد من كفاءة الأداء على المستوى المحلي وتخفيف العبء على الوزارة التي من المناسب أن ينصب جهدها على النواحي ذات الأهمية الوطنية.
- ما زالت ايرادات الخدمات البلدية تقل كثيرا عن تكاليف انتاجها ، بسبب محدودية السيطرة على التوسع العمراني للمدن ، وسوف تنعكس آثار هذه المشكلة علاوة على عوائق تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للخدمات البلدية ، وتنمية الايرادات في استمرار معونة الدولة بصورة كبيرة للبلديات .
- عدم العناية بالتراث القيم المتمثل في المدن والقرى القديمة في الوقت الذي لم يتم فيه استكمال تكوين هياكل المدن والقرى المستقبلية التي ربما تأخذ بعض الوقت حتى يستطيع الجديد أن يحل محل القديم .
- تأثر استقرار المباني والمرافق العامة في الأراضي المنخفضة في بعض المدن نتيجة لارتفاع منسوب المياه الجوفية ، وبسبب تسرب المياه من شبكات مياه الشرب والصرف الصحي والري المكثف .

٣/٢/١٥ دور الحكومة والقطاع الخاص :

تشمل الأشغال والخدمات البلدية مجالات كبيرة ومتنوعة مفتوحة لمشاركة القطاع الخاص بصورة أكبر عن مساهمته في الفترة الماضية ، مثل مجال انتاج المياه وتوزيعها ، وجمع النفايات والتخلص منها ، وتشغيل كل من المسالخ ، والأسواق ، والمتنزهات والمناطق الترفيهية ، ومواقف السيارات ، ولتحقيق الفائدة المرجوة من مردود مثل هذه المساهمة يلزم ايجاد قواعد وانظمة مساندة ذات فعالية مع اعادة النظر في رسوم الخدمات الحالية لكي تشمل على حد أدنى نفقات تشغيل وصيانة هذه المرافق ، ومن المتوقع استمرار تمويل تكاليف الاستثمارات الرأسمالية من قبل الدولة وتوفير الخدمات العامة للمواطنين من ذوي الدخل المحدود ، ومتابعة مستوى أداء ونوعية الخدمات التي يقوم بها القطاع الخاص ، ونتيجة انخفاض الطلب في قطاع البناء والتشييد خلال خطة التنمية الرابعة ، فان بعض مؤسسات القطاع الخاص ستجد أمامها فرصا جديدة لمقابلة الطلب المتزايد على تشغيل وصيانة التجهيزات الأساسية الموجودة أو التي يجري تنفيذها .

٤/٢/١٥ **السياسات والبرامج الرئيسية :**

تتمثل السياسات الرئيسية المساندة لتحقيق أهداف التنمية لقطاع البلديات في الخطة الخامسة في الآتي :

- استحداث مجمعات قروية جديدة وتطوير المجمعات القائمة لتكون الخدمات البلدية وغيرها من الخدمات العامة في متناول سكان المناطق القروية بتكلفة معقولة للحد من التباين بين المناطق الحضرية والقروية .
- تركيز التنمية البلدية في مراكز النمو ومواقع الخدمات العامة لتفادي الازدواجية في الجهود والاستفادة من قرب وتعدد الخدمات والتسهيلات العامة والخاصة في المدينة حتى تكون العملية مجدية اقتصاديا وعاملا مساعدا على الاستثمار .
- تعزيز هيكل التوطن بالمملكة بهدف تجميع سكان القرى المبعثرة في القرى القريبة من المرافق والخدمات العامة القائمة .
- البدء في اعداد نظام التخطيط العمراني واللوائح التنفيذية لتطبيقه بالتنسيق مع الجهات الحكومية التنفيذية .
- رفع كفاءة تشغيل الخدمات البلدية وتنمية ايرادات البلديات بمساهمة القطاع الخاص مساهمة فعلية .

البرامج الرئيسية :

ومن أهداف وسياسات قطاع البلديات تم الوصول الى البرامج الآتية التي تمثل أولوية خلال خطة التنمية الخامسة :

التخطيط :

يهدف هذا البرنامج الى توسعة مجال التخطيط العمراني (المكاني) ليشمل مساحة المناطق الادارية كافة بما فيها القرى مع تحديث بيانات ومعلومات المخططات العامة للمدن التي تم اعدادها لتواكب المتغيرات بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل والفعال للتجهيزات الأساسية لتلك المدن ، ويشمل هذا البرنامج استحداث (٤٠) مجمعاً قروياً و (٧) قرى نموذجية .

توفير المياه :

يتضمن هذا البرنامج اقامة المزيد من خزانات وأبراج وشبكات المياه وخاصة في المناطق التي يتم فيها اكتشاف مصادر جديدة للمياه ، علاوة على احلال التمديدات القائمة وتجديدها من أجل تحسين كمية ونوعية المياه في كافة الأوقات .

الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار :

في هذا البرنامج سيتم استكمال شبكات للصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار بالمناطق الحضرية التي بها كثافة سكانية عالية أما بالنسبة للمناطق الأخرى فلابد من العمل على ايجاد البدائل الملائمة للصرف الصحي ، علاوة على توسيع استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها لأغراض الري ، وفيما يخص برامج الحماية من السيول والفيضانات للمدن والقرى المعرضة للخطر فسيتم تحسين وسائل حمايتها ، مع ايجاد الحلول الجذرية لمشكلة ارتفاع منسوب المياه الجوفية في بعض المدن .

الحـــدائـــق :

يتضمن هذا البرنامج زيادة عدد الحدائق وملاعب الأطفال ، لا سيما في المدن ذات الكثافة السكانية الكبيرة من أجـل توفير امكانية وصول المواطنين في هذه المدن الى المناطق الترفيهية خلال وقت قصير .

الأسواق والمرافق العامة :

يشمل هذا البرنامج اقامة المرافق العامة ، مثل الأسواق والمسالخ ، في المناطق القروية ، مع تشجيع القطاع الخاص على اقامة المزيد من مستودعات التبريد (الثلاجات) ، لأنه من المتوقع أن تساعد هذه المرافق في زيادة النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الزراعة في مناطق معينة .

الشوارع البلدية :

يحتوي هذا البرنامج على توسعة الشوارع وتزويدها بالانارة والأرصفة وتشجير جوانبها وتسهيل انسياب حركة المرور في تقاطعاتها الرئيسية بواسطة الأنفاق والجسور ، وتهذيب الشوارع وغيرها من التحسينات الأخرى ، حيث ان تنظيم المرور والاشارات الضوئية والمواقف الجانبية بالشوارع يحقق مزيدا من كفاءة الشوارع القائمة في المناطق الحضرية ، كما تعمل الطرق القروية على ربط عدد كبير من القرى بالمرافق العامة المتوفرة في مراكز الخدمة القروية .

مباني البلديات :

يشمل هذا البرنامج انشاء عدد من مباني البلديات الرئيسية والفرعية والمستودعات والورش الفنية من أجـل تحسين نوعية ومستوى منطقة الخدمات البلدية ، وهي خطوة ايجابية نحو لامركزية الصلاحيات .

تحسين البيئة :

يهدف هذا البرنامج الى ايجاد مناطق جديدة للتخلص من النفايات تعمل على نظافة البيئة ، كما يشمل ردم المستنقعات لحماية المياه الجوفية ، والهواء، والتربة من التلوث .

برامج أخـــرى :

تشمل هذه البرامج تشغيل وصيانة عدد كبير من المرافق والخدمات البلدية ، ونزع ملكية الأراضي التي تعترض انشاء مرافق عامة اضافية أو توسعة الشوارع ، علاوة على اعداد وتطوير قواعد وأنظمة التخطيط العمراني على مستوى المملكة ، مع تدريب القوى العاملة بصورة منتظمة لغرض تأهيل البلديات للقيام بمسؤولياتها الفنية والادارية .

٥/٢/١٥ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

على ضوء الاعتمادات المالية المتاحة ، وأولويات البرامج والاعتبارات الجغرافية والطاقة الاستيعابية للقطاع يلخص **الجدول (١/١٥)** الأهداف المحددة لقطاع البلديات خلال خطة التنمية الخامسة :

جـدول (١/١٥)
الأهداف المحددة لقطاع البلديات

البرنامج الفرعي	وحدة القياس	الهدف المحدد في الخطة
ـــ شبكات مياه الشرب	الكيلومتر	٥٥٢٤
ـــ توصيلات مياه منزلية	العدد	٢٠٨٠٠٠
ـــ أبراج مياه	المتر المكعب	٧٨٧٩٨
ـــ شبكات صرف صحي	الكيلومتر	٣٧٢١
ـــ توصيلات صرف صحي منزلية	العدد	٢٣٥٠٠٠
ـــ محطات معالجة مياه الصرف الصحي	المتر المكعب / يوم	١٥٣٢٠٧١
ـــ محطات ضخ	المتر المكعب / يوم	٩٠٠٠٠
شـــوارع بلدية :		
ـــ تزفيت مؤقت	ألف متر مربع	٢٩٤٠٠
ـــ تزفيت دائم	ألف متر مربع	٣٩٣٠٠
ـــ استحداث مجمعات قروية	العدد	٤٠
ـــ استحداث قرى نموذجية	العدد	٧

في مجال تنمية القوى العاملة سيتم احلال السعوديين محل غير السعوديين حيث سترتفع نسبة السعوديين من (٥٨٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٦٧٪) عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

٦/٢/١٥ **الاعتمادات المالية :**

يوضح **الجدول (٢/١٥)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع البلديات خلال خطة التنمية الخامسة :

جـــدول (٢/١٥)
الاعتمادات المالية لقطاع البلديات
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهـــة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمـالي
وزارة الشؤون البلدية والقـرويـة	١١٦٨٠	٨٢٠٠	١٩٠٠٦	٣٨٨٨٦

٣/١٥ الاســـكان :

١/٣/١٥ دور قطاع الاسكان وأهداف التنمية :

من الاحتياجات الأساسية لكل مواطن وجود المسكن الملائم ، وهو مؤشر رئيسي لمستويات المعيشة ، لما له من مساهمة مباشرة في رفاهية المواطن ، وغير مباشرة في صحة الفرد وانتاجيته ، وهما من العناصر الحيوية للنمو الاقتصادي الوطني ، لذا فان توفير الاسكان الكافي من حيث العدد ، والنوعية ، لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين في المملكة وبتكلفة معقولة ، يتمشى مع الهدف الاستراتيجي لخطة التنمية الخامسة في تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة .. وايجاد مصدر الرزق له .. وتحديد مكافآته على أساس عمله .

وتشكل الاستثمارات خلال خطة التنمية الخامسة لقطاع الاسكان (١٠٪) عشرة بالمائة من مجموع الاستثمارات الرأسمالية المخصصة للتنمية ، بحكم أن للاسكان آثاراً ظاهرة في العديد من المجالات مثل العقارات ، والبناء والتشييد ، وصناعات السلع الاستهلاكية المعمرة ، ومواد البناء والأثاث ، ...الخ ، وبالتالي على ايجاد سوق للسلع والخدمات الوطنية .

٢/٣/١٥ الانجازات والقضايا الأساسية :

أظهرت خطط التنمية الثلاث الماضية تقدما ملموسا في زيادة عدد المساكن الحديثة وتحسين نوعية المساكن القائمة ، وبحلول العام الثاني من الخطة الثالثة بسبب ارتفاع مستوى الزيادة في عرض المساكن لم يعد هناك نقص في الاسكان يقف عائقا أمام التنمية .

شكل رقم (١٥ - ١)

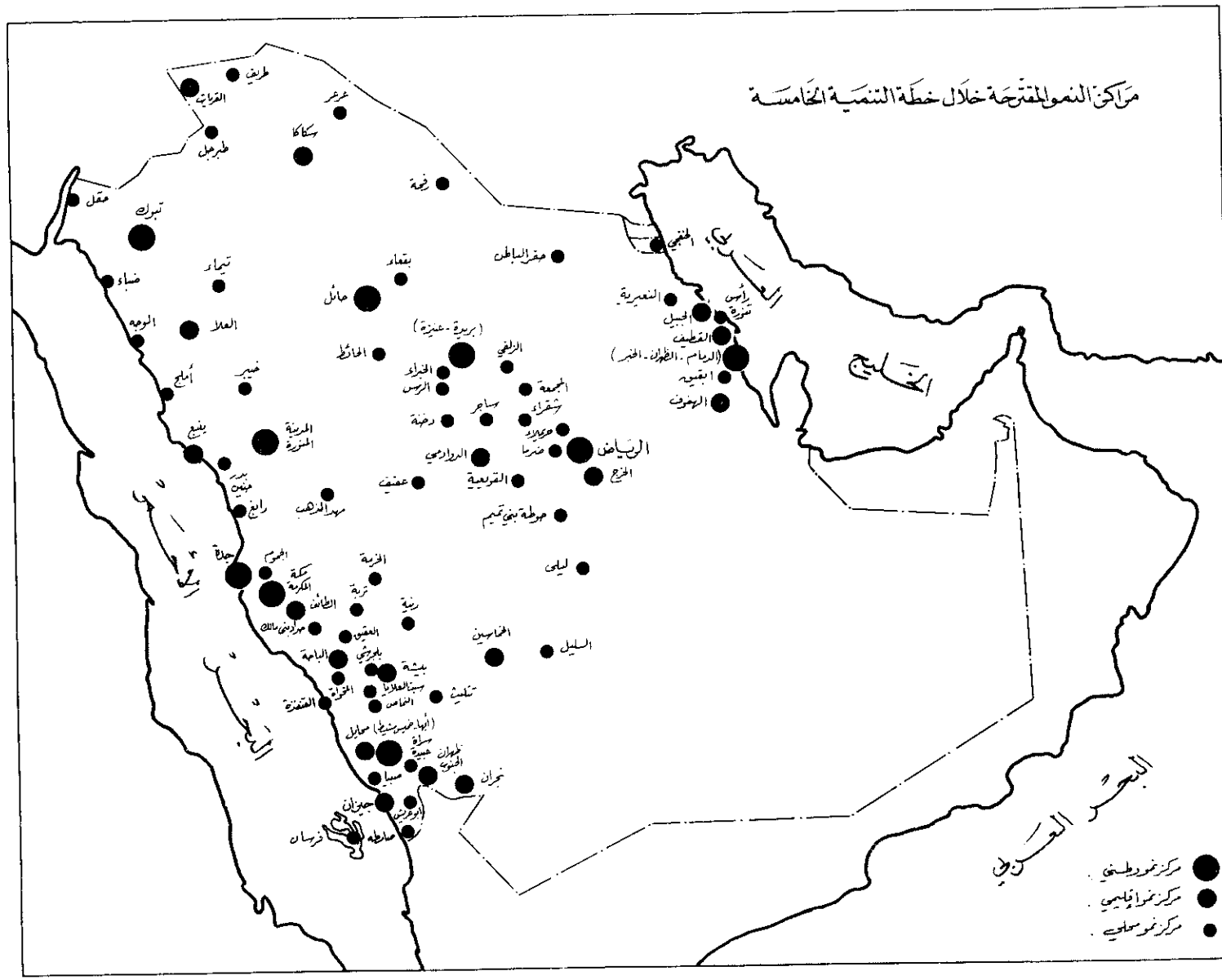
مراكز النمو المقترحة خلال خطة التنمية الخامسة
طريف
القريات
عرعر
سكاكا
طبرجل
رفحة
مقل
تبرك
حفر الباطن
بقعاء
تيماء
حائل
ضباء
العلا
الوجه
(بريدة - عنيزة)
الرس
المجمعة
شقراء
رماح
الدوادمي
القويعية
عفيف
مرات
الخرج
مرحلة بني تميم
ليلى
السليل
الخماسين
الدمام - الظهران - الخبر
الجبيل
رأس تنورة
النعيرية
القطيف
الهفوف
المدينة المنورة
ينبع
رابغ
مهد الذهب
جدة
مكة المكرمة
الطائف
تربة
رنية
العقيق
الباحة
بلجرشي
بيشة
تثليث
النماص
المخواة
القنفذة
(أبها - خميس مشيط) محايل
سراة عبيدة
طريف
الشرورة
نجران
سبيا
أبو عريش
جيزان
صامطة
فرسان
البحر الأحمر
الخليج
مركز نمو وطني
مركز نمو إقليمي
مركز نمو محلي

شكل رقم (١٥-٢)

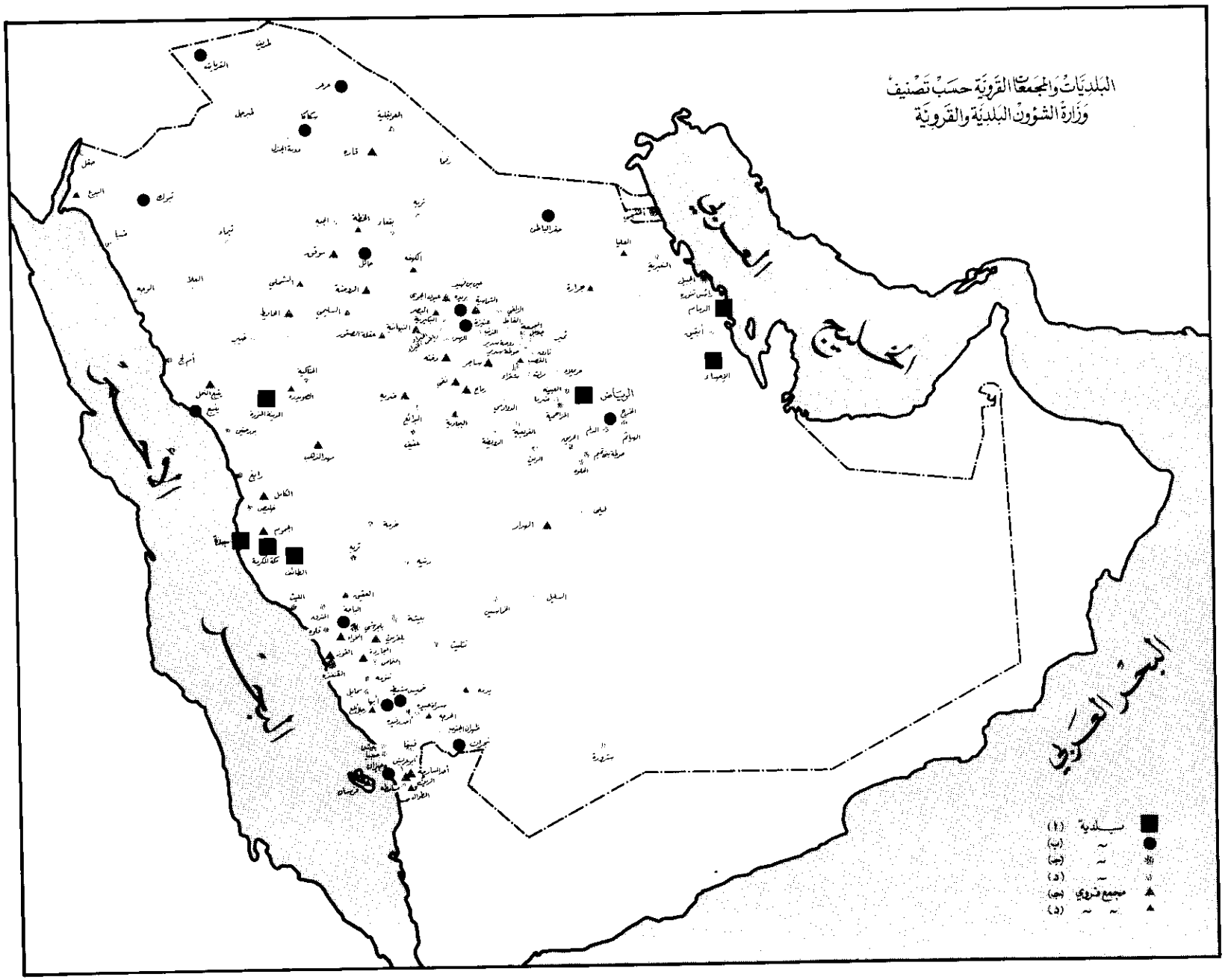
البلديات والمجمعات القروية حسب تصنيف
وزارة الشؤون البلدية والقروية
الخليج العربي
البحر الأحمر
بلدية (أ)
(ب)
(جـ)
(د)
مجمع قروي (هـ)
(و)

وخلال خطة التنمية الرابعة انخفضت معدلات نمو تشييد المساكن بصورة كبيرة مقارنة بالمعدلات السابقة ، والأهداف المحددة في الخطة ، ويقدر العدد الاجمالي للوحدات السكنية القائمة بنهاية الخطة الرابعة بحدود (٨٧١٧٠٠) وحدة سكنية منها (١٧٢٦٠٧) وحدات ظهرت خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، كما يبين **الجدول رقم (٣/١٥)** انجازات برامج الاسكان خلال خطة التنمية الرابعة مع اجمالي الوحدات السكنية المقامة بنهاية الخطة .

جدول رقم (٣/١٥)
انجازات برامج الاسكان خلال خطة التنمية الرابعة
واجمالي الوحدات السكنية المبنية

الجهة	خطة التنمية الرابعة		الاجمالي التراكمي للوحدات السكنية بنهاية خطة التنمية الرابعة
	الهدف المحدد	المتحقق الفعلي	
الاسكان العام :			
— وكالة الوزارة لشؤون الاسكان	٧٨٠٠	٢٢٠٧	٢٠٠٢٦
— جهات حكومية أخرى لمنسوبيها	٦٧٢٠٠	٤٦٤٠٠	٢٢١٦٠٠
الاسكان الخاص :			
— ممول من صندوق التنمية العقارية السعودي	١٥٠٠٠٠	٨٧٠٠٠	٤٧٥٧٠٠
— ممول من القطاع الخاص كلية (تقديري)	٦٠٠٠٠	٣٧٠٠٠	١٥٤٣٧٤
المجموع	**٢٨٥٠٠٠**	**١٧٢٦٠٧**	**٨٧١٧٠٠**

القضايا الأساسية :

تأثرت التطورات التي حدثت في سوق الاسكان بعدة عوامل من أهمها : استقرار العمالة الأجنبية وانخفاض معدلات الهجرة ، والنزوح من القرى الى المناطق الحضرية ، وترشيد قروض صندوق التنمية العقارية السعودي التي كان لها تأثير على التنمية العمرانية ، مما جعل قطاع الاسكان يتميز مع بداية الخطة الخامسة بالسمات الآتية :

— فائض في العرض الكلي للمساكن ، ووجود عدد كبير غير مشغول من الوحدات السكنية من القطاعين الحكومي والخاص في المدن الرئيسية .

- انخفاض كبير في قيمة العقارات والايجارات .
- استقرار تكاليف البناء والتشييد .

ومع وجود فائض في المعروض من المساكن حديثة البناء ، الا أن هناك كثيرا من المساكن القديمة المشغولة بالمقيمين من غير السعوديين في كل من المدن والقرى في حاجة الى ترميم وتحسين ، وعند تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣) وتاريخ ١٤٠٦/١/٣٠هـ القاضي بتوزيع المساكن التي أقامتها وزارة الأشغال العامة والاسكان سيتأثر الانفاق الحكومي ببعض المتوفرات .

وقد تركزت سياسات الاسكان في الفترة الماضية على منح قروض ميسرة لتشييد مساكن جديدة لمقابلة الطلب المتزايد على الاسكان بصورة سريعة ، ثم توسع مجال القروض خلال خطة التنمية الرابعة ليشمل شراء المساكن القائمة التي يحتاج بعضها الى ترميم أو تحسين .. لهذا فان سياسة قروض صندوق التنمية العقارية السعودي خلال خطة التنمية الخامسة يلزم أن تأخذ في الحسبان منح قروض لتجديد وترميم المساكن القائمة .

وفيما يتعلق بنوعية البناء ، أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد المواصفات الوطنية للمباني (كود) بما فيها التركيز على الاشراف على البناء عند التنفيذ وهذا لن يؤدي الى زيادة تكاليف البناء والتشييد ، ومن المناسب العمل على ايجاد قاعدة بيانات احصائية دقيقة للاسكان بعد الانتهاء من المسح الاحصائي الشامل للاسكان في المملكة الذي تقوم به حاليا وكالة الوزارة لشؤون الاسكان لاتاحة المجال أمام كل من القطاعين الحكومي والخاص بالمعلومات التفصيلية عن الوضع العام لسوق الاسكان .

٣/٣/١٥ دور الحكومة والقطاع الخاص :

ارتكزت تنمية قطاع الاسكان في الفترة الماضية على جهود الدولة في كل من البناء والتشييد والقروض الميسرة للمواطنين لاقامة مساكن خاصة بهم ، ثم خلال الخطة الرابعة انخفض نشاط الاسكان العام بصورة كبيرة بما في ذلك نشاط الجهات الحكومية في اقامة مساكن لمنسوبيها .

والوقت الحالي يمثل مرحلة استقرار لقطاع الاسكان من النواحي المشار اليها كافة مما يساعد على توجيه نشاطات قطاع الاسكان لتحديد الاطار الأساسي ووضع القواعد المنظمة لايجاد سوق حر للاسكان من أجل زيادة كفاءة القطاع ، حيث إن تنمية قطاع الاسكان سوف تعتمد مستقبلا بصورة أساسية على نشاط القطاع الخاص وموارده المالية .

٤/٣/١٥ السياسات والبرامج الرئيسية :

السياسات الرئيسية لقطاع الاسكان خلال الخطة الخامسة :

١ – مراجعة مسؤوليات القطاع الحكومي المتعلقة بشؤون الاسكان .

٢ – قصر نشاط تشييد المساكن من قبل الجهات الحكومية لمنسوبيها على الاحتياجات الضرورية .

٣ – اعداد منهج قابل للتطبيق لتحسين أوضاع الاسكان للمواطنين من ذوي الدخل المحدود .

٤ – مراجعة نظام القروض المقدمة من صندوق التنمية العقارية السعودي بحيث تشمل شراء الشقق ، وترميم المساكن القائمة وتحسينها .

٥ – تحريك وحشد رأس مال القطاع الخاص في تمويل اقامة المساكن وشراء المساكن القائمة وترميمها بالتنسيق مع صندوق التنمية العقارية السعودي .

٦ – تعيين المناطق المتوفر بها مساكن وفي حاجة الى ترميم .

٧ – العمل على ايجاد نظام ممارسة وطني للمباني (كود) مع التأكيد على الاشراف عند تنفيذ المباني .

البرامج الرئيسية :

علاوة على برامج الاسكان التي تقوم بها بعض الجهات الحكومية لمنسوبيها ، وبرامج قروض صندوق التنمية العقارية السعودي فان برامج الاسكان العام في الخطة الخامسة المتعلقة بوزارة الأشغال العامة والاسكان ، تشمل :

١ – استكمال مشروعات الاسكان العام الجاري تنفيذها في كل من مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، والقطيف ، والأحساء ، مع الاستمرار في صيانة وحراسة مباني الاسكان العام المنفذة من قبلها في كل من الرياض ، والمدينة المنورة ، وجدة ، والدمام ، وبريدة ، والأحساء الى أن ينتهي توزيعها على المواطنين .

٢ – انشاء مركز معلومات لقطاع البناء والتشييد بعد استكمال دراسات المسح الاسكاني على مستوى المملكة بهدف ايجاد قاعدة بيانات احصائية عن الاسكان تحدث بصورة منتظمة .

٣ – دراسة جدوى التوسع في تملك غير السعوديين للعقارات في المملكة والشروط الواجب توفرها بالتنسيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٥/٣/١٥ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

على الرغم من أن قطاع الاسكان في الوقت الحالي يتميز بفائض عام في المعروض من المساكن ، الا أن زيادة السكان ، وارتفاع معدلات تكوين الأسر الجديدة ، والزيادة المتوقعة في دخول الأفراد ، كل هذه العوامل مجتمعة ستؤدي الى زيادة الطلب على المساكن خلال الخطة الخامسة ، ويقدر الطلب على الاسكان بحدود (٤٠٠,٠٠٠) وحدة سكنية ، ومن المتوقع الوصول الى هذا الهدف طبقا لما هو موضح في **الجدول (٤/١٥)** :

جدول (٤/١٥)
الأهداف المحددة لقطاع الاسكان

الجهـــة	الوحدات السكنية المتوفرة بنهاية خطة التنمية الرابعة	الأهداف المحددة لخطة التنمية الخامسة	الوحدات السكنية المتوقع توفرها بنهاية خطة التنمية الخامسة
الاسكان العام :			
ـ مساكن وكالة الوزارة لشؤون الاسكان	٢٠٠٢٦	٥٦٧٦	٢٥٧٠٢
الاسكان الخاص :			
ـ المساكن الممولة بقروض من صندوق التنمية العقارية السعودي	ـــ	٧٨٧٩٢	٧٨٧٩٢
ـ المساكن الممولة من القطاع الخاص كلية	ـــ	٣٦٧٤١	٣٦٧٤١
ـ المساكن الشاغرة حاليا	٢٥٨٧٦٥	ـــ	٢٥٨٧٦٥
المجمـــوع			**٤٠٠٠٠٠**

علاوة على ذلك ، يتزايد الطلب بصورة مستمرة من سكان المساكن الخاصة القديمة وهذا سوف يتحقق عن طريق الاستثمارات الخاصة ، ومن خلال شغل الوحدات السكنية الشاغرة حاليا ، حيث من المتوقع تمويل الزيادة المتوقعة في المعروض من المساكن بصورة أساسية من قبل استثمارات القطاع الخاص ، وقروض صندوق التنمية العقارية السعودي المستهدفة خلال خطة التنمية الخامسة والبالغ عددها (٦٥٦٦٠) قرضا بتكلفة مقدارها (١٨ر٤) بليون ريال .

وفي مجال تنمية القوى العاملة من المتوقع احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية حيث ستزيد نسبة السعوديين في وكالة الوزارة لشؤون الاسكان من (١ر٨٣٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٦ر٨٩٪) عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

٦/٣/١٥ الاعتمادات المالية :

يوضح **الجـدول (٥/١٥)** الاعتمادات المالية المخصصة للاسكان خلال خطة التنمية الخامسة :

جـدول (٥/١٥)
الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الاسكان
في خطة التنمية الخامسة *
(بملايين الريالات)

الجهـــة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمـالي
ـ وكالـة وزارة الأشـغال العامـة والاسكان لشؤون الاسكان **	١٥٦	١٥٥	٤٦٧٦	٤٩٨٧
ـ صنـدوق التنميـة العقاريـة السعودي ***	٤٣٨	—	—	٤٣٨
المجمـوع	**٥٩٤**	**١٥٥**	**٤٦٧٦**	**٥٤٢٥**

* باستثناء الاسكان الخاص بالجهات الحكومية .
** تشمل مشروع منى .
*** سيقوم صندوق التنمية العقارية السعودي بتقديم قروض تبلغ قيمتها (١٨ر٤) بليون ريال ، سيتم توفيرها من ايرادات تحصيل القروض السابقة .

٤/١٥ التنمية والبيئة :

١/٤/١٥ دور حماية البيئة واهداف التنمية :

سجل العقد الماضي اهتماما دوليا متزايدا بشؤون البيئة وحمايتها وخاصة في السنوات الأخيرة حيث جاءت قضايا ادارة الموارد البيئية ، وحمايتها وتنميتها من الأولويات في سياسات كثير من الدول ومجالات تعاونها .. وتولي المملكة اهتماما خاصا بقضايا حماية البيئة وصيانتها لما لها من تأثير مباشر على نوعية الحياة ومستوى رفاهية المواطنين بشكل عام .

وترتبط قضايا البيئة والتنمية بعضها ببعض ، كما تتسم العلاقة بينهما بالتكامل والاعتماد المتبادل . حيث يصعب النظر الى التنمية وحماية البيئة على انهما تحديان منفصلان ، ويتعذر استمرار التنمية على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة . كما أنه لا يمكن حماية البيئة عندما تهمل التنمية تكلفة الأضرار البيئية . واذا ما قام النمو الاقتصادي على حساب التدهور المستمر في الموارد وأوضاع البيئة ، فان نوعية الحياة ورفاهية المواطن كهدف أساسي في التنمية تقع في محيط التأثير السلبي ، لأن عدم الاهتمام بالبيئة يؤدي الى تدهور المصادر الحيوية التي تعمل لصالح الحياة .

لقد صاحب التوسع الاقتصادي السريع في المملكة ، وتحقيق معدلات في التنمية العمرانية لم يسبق لها مثيل خلال العقدين الماضيين ، حدوث بعض الأضرار بالموارد الطبيعية والبيئية مثل : التلوث والأخطار الصحية الناجمة عن المعالجة غير الملائمة لنفايات النشاطات الصناعية والزراعية والحضرية ، وتلوث الهواء في المدن الكبيرة والمناطق الصناعية ، وتلوث البحار ولا سيما في الموانيء وبالقرب من المجمعات الصناعية الكبرى ومحطات التحلية ، وارتفاع مستوى المياه الارضية في المدن ، وتراكم المياه بالقرب من سطح الأرض ، وارتفاع ملوحة التربة ، والأخطار التي تواجه الحياة الفطرية ، وانقراض بعض أنواع الحيوانات والسلالات والحد من التباين الوراثي ، علاوة على نقص احتياطي المياه الجوفية وتدني مستوى جودتها .

ونتيجة لهذه الأضرار وسلبياتها على التنمية الاقتصادية فقد أنشأت الدولة مصلحة الأرصاد وحماية البيئة ، وشكلت لجنة تنسيق حماية البيئة في عام ١٣٩٩هـ ثم الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها عام ١٤٠٦هـ . كل هذا الاهتمام يجسد ظهور هذه المؤسسات المتخصصة في شؤون البيئة للتنسيق والتنظيم والمراقبة ، يعكس طبيعة قضايا البيئة المتداخلة بعضها مع بعض والتي لا تقتصر على نشاط معين في القطاعات الاقتصادية . وبسبب هذا التنوع والتداخل أصبحت سياسات البيئة وبرامجها ترتبط ارتباطا وثيقا بالكثير من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الطبيعي أن تواصل التنمية تلبية احتياجات المجتمع الحالية دون التأثير على قدرات الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها . وفي اطار المنظور البيئي للتنمية يمكن اعتماد الاهداف الآتية كأهداف بعيدة المدى :

١ – تحسين نوعية الحياة والارتقاء بمستوى رفاهية المواطنين ، والحرص على توفير البيئة الخالية من التلوث وبخاصة الهواء النقي ، والمياه النظيفة ، والغذاء الصحي .

٢ – تحقيق التنمية المتوازنة على أساس تحسين ادارة الموارد الطبيعية المتاحة ، والطاقات الاستيعابية للبيئة ، اضافة الى اصلاح الاضرار البيئية الناجمة عن عدم الاهتمام بها .

وانسجاما مع طبيعة أعمال البيئة التي ترتبط بمختلف القطاعات ، سوف تتعاون الجهات الحكومية كافة على تحقيق الأهداف الآتية خلال خطة التنمية الخامسة :

— حماية البيئة وأنظمتها والمحافظة على خصائصها الطبيعية ، علاوة على صيانة الموارد الطبيعية .

- حماية مختلف أنماط الحياة الفطرية في المملكة وتطويرها مع الحفاظ على التوازن البيئي وتباين المصادر الوراثية الحيوانية والنباتية .
- تحقيق توازن مستمر بين التوزيع السكاني والطاقات الاستيعابية للبيئة مع الاخذ في الاعتبار آثار النمو السكاني والأنماط الاستهلاكية على قاعدة الموارد الطبيعية .
- توفير الطاقة الكافية بتكلفة ملائمة، وبالطرق التي تحد من مخاطر تدهور البيئة ، مع المحافظة على موارد الطاقة غير المتجددة ، والاستفادة من امكانات موارد الطاقة النقية المتجددة مثل الشمس والرياح .
- تحقيق أعلى قدر ممكن من التنمية الصناعية التى تأخذ بأحدث أساليب التقنية المتاحة الملتزمة بالاعتبارات البيئية لتلافي التلوث في مراحل التصميم كافة ، والانشاء ، والتشغيل لهذه الصناعات .
- تحقيق الأمن الغذائي دون استنزاف للموارد ، أو اضرار بالبيئة ، اضافة الى اصلاح قاعدة موارد المياه والأرض في المواقع التي تصاب بالتدهور البيئي .

٢/٤/١٥ الانجازات والقضايا الأساسية :

قامت مصلحة الأرصاد وحماية البيئة خلال خطة التنمية الرابعة بتوفير خدمات الأرصاد الجوية لكل من الملاحة الجوية والبحرية ، ومنصات التنقيب عن الزيت ، وقطاع الزراعة كما كانت في متناول المواطنين والمؤسسات كافة . واستطاعت المصلحة تنفيذ بعض البرامج والخدمات الخاصة بحماية البيئة مثل دراسات البيئة المتعلقة باستخدام الوقود الخالي من الرصاص ، والتحكم في الغبار الناتج من مصانع الأسمنت والمحاجر ، واعداد مشروع نظام البيئة للمملكة ، ومراقبة التحكم في التلوث الناجم عن تسرب الزيت في الحالات الطارئة ، ورصد جودة الهواء في مناطق مختارة بالمملكة ، والبدء في اعداد مشروع نظام لتسجيل معلومات البيئة ومعالجتها ، والتنسيق الفعال مع المنظمات وهيئات البيئة الاقليمية والعالمية .

كما انجزت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها العديد من محميات الحياة الفطرية ، ومركزين للأبحاث في الثمامة والطائف ، وكان النجاح ملموسا في توعية المواطنين وتثقيفهم بأمور الحياة الفطرية وحمايتها والمحافظة عليها .

علاوة على ذلك فالجهات الحكومية الأخرى التي تعـد قضايا البيئة والموارد الطبيعية جزءا من نشاطاتها ومسؤولياتها كان لها دور مساند في بعض الأعمال ومن أمثلة ذلك ، وزارة الزراعة والمياه التي حققت نجاحا ملحوظا في مجال مسح الموارد الطبيعية للأرض والماء والمناخ وتقويم أوضاعها ، واعداد نظام لادارة المراعي وصيانتها ، مع وضع سياسات تنمية الأراضي البور ، واقامة المتنزهات الوطنية العامة . وكذلك حققت الهيئة الملكية للجبيل وينبع نجاحها المتفوق في مجال حماية البيئة والحد من التلوث في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين مما أهلها للحصول على جائزة (ساساكاوا) الدولية للبيئة . كما كان للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض دور بارز في اعداد الدراسات الخاصة

بارتفاع مستوى المياه الارضية ، والبدء في تنفيذ توصياتها للتغلب على هذه المشكلة في مدينة الرياض ، والمحافظة على وادي حنيفة وصيانته بيئيا ، وانجاز المسوحات البيئية الأساسية لمنطقة متنزه الثمامة البري ، ولجامعة الملك عبدالعزيز بجدة نجاح في الوصول الى الحلول البديلة لمعالجة ارتفاع منسوب المياه الارضية في بعض الأحياء السكنية بجدة .

القضـايـا الاسـاسيـة :

لم يكن من السهل خلال الفترة الماضية معالجة بعض العقبات والمعوقات المتعلقة بحماية البيئة ، ولا زالت الحاجة ملحة لوضع الحلول التي تساعد في الحد منها خلال خطة التنمية الخامسة مثل :

١ ــ المعـايـيـر البيئيـة :

أصبحت الحاجة ملحة لاعداد مجموعة من المعايير ، والنظم ، والمواصفات ، والارشادات التي ينبغي مراعاتها في شتى النشاطات الصناعية والزراعية والتجارية والحضرية التي لها تأثير مباشر على البيئة ، ومن المتوقع في هذا المجال اعادة تقويم النظم واللوائح النافذة كافة بشأن اصدار التراخيص وأعمال المراقبة والرصد والتفتيش ودراسة وسائل تطبيق هذه اللوائح والنظم بعد مراجعتها وتعديلها لتتمشى مع المتغيرات ، وزيادة الوعي والاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها.

٢ ــ تقـويـم الآثـار البيئيـة :

لا يوجد في الوقت الحاضر نظام عام يأخذ الاعتبارات البيئية وتحليلات المنفعة والتكلفة الاجتماعية كشروط عند الموافقة على تنفيذ البرامج والمشروعات ، ومن المطلوب أن يصبح تقويم الأثار البيئية جزءا مكملا لدراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بالمشروعات والبرامج في المستقبل .

٣ ــ التـوعيـة البيئيـة :

ليس هناك اتجاه مركز على توعية المواطنين بفئاتهم كافة وتعريفهم بالأثار البيئية على السلوك في كافة النشاطات اليومية بصورة أكثر جدية ، لأن تحقيق ذلك يوجب تضافر جهود مختلف المؤسسات الخاصة والجهات الحكومية في تنفيذ برامج تثقيفية ونشر المعلومات التي توضح آثار السلوك العام على البيئة باعتبار أن دور المواطن اساس في حماية البيئة والمحافظة عليها .

٤ ــ اللـوائح البيئيـة :

لم يتم متابعة لوائح البيئة وتنفيذها والأنظمة النافذة بصورة جدية بسبب عدم وضوح المسئوليات والمهام الخاصة بتنفيذ تلك اللوائح . ولا شك أن الخطورة كبيرة عند غياب الوعي والتعاون من

قبل المواطنين وعدم الالتزام بلوائح وانظمة البيئة ولربما التأكيد على العقوبات سوف يساعد في تنفيذ اللوائح المشار اليها .

٥ ـ مراقبة البيئة :

ايجاد نظام فعال لرصد معالم التلوث وتدهور البيئة ومتابعة تنفيذه .

٦ ـ تنسيق النشاطات البيئية :

تؤثر نشاطات العديد من الجهات الحكومية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حالة البيئة وحمايتها بما في ذلك وزارات الدفاع والطيران ، والداخلية ، والزراعة والمياه ، والشؤون البلدية والقروية ، والبترول والثروة المعدنية ، والصناعة والكهرباء ، والصحة ، والمواصلات ، والتجارة ، والتخطيط . وكذلك المؤسسات العامة الأخرى مثل المؤسسة العامة للموانيء ، والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية .

ونتيجة لضعف التنسيق بين مصلحة الأرصاد وحماية البيئة وبعض الجهات ظهرت كثير من المعوقات التي تعترض عملية تخطيط المهام الخاصة بحماية البيئة وتنفيذها . مما يتطلب ضرورة اتخاذ خطوات ايجابية لازالة هذه المعوقات وتعزيز التعاون بين الجهات ذوات العلاقة .

ومن الجدير ذكره أن هذه القضايا والمعوقات ليست وقفا على الأوضاع في المملكة بل تمتد جذورها في طبيعة اعمال البيئة المتداخلة مع مختلف القطاعات التنموية في المملكة وفي الدول الأخرى .

٣/٤/١٥ دور القطاع الخاص وحماية البيئة :

من خلال الوسائل الآتية يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بدور رئيسي في حماية البيئة :

أولاً : التزام مختلف مؤسسات القطاع الخاص باللوائح البيئية السائده .

ثانياً : قيام القطاع الخاص بدور في تنمية ''صناعة بيئية'' من خلال :

(أ) تطبيق التقنيات المتقدمة في حماية البيئة وتطويرها في المملكة على المدى البعيد .

(ب) المشاركة بدور ريادي في تطوير مراكز الترويح البيئية والمتنزهات الطبيعية لما تتمتع به المملكة من موارد بيئية جيدة تتمثل في المناطق الساحلية الشاسعة ، والشواطيء ، والجبال ، والصحاري .

وفي كثير من الدول يتم تطوير المتنزهات الطبيعية والأماكن الترويحية والمنتجعات عن طريق القطاع الخاص . وترتبط هذه النشاطات بمجالات الخدمات ، والسفر ، والسياحة ، والتعليم .

ثالثاً : ادراك المزايا التجارية المتوقع تحقيقها من تنفيذ مشروعات المحافظة على البيئة . ففي معظم الدول المتقدمة تدرك المؤسسات الخاصة امكانية تعزيز أوضاعها من خلال دعمها للجهود المبذولة في حماية البيئة ، كما يمكن أن تتأثر نتيجة تدهور ظروف البيئة . لذا ينبغي أن تبادر مؤسسات القطاع الخاص باتخاذ خطوات ايجابية لحماية البيئة مثل اقامة مؤسسات الخدمات العامة التي لا تستهدف الربح .

٤/٤/١٥ السياسات والبرامج الرئيسية :

لا شك ان اثار البيئة من أي قطاع تنموي ، لها تأثير على القطاعات الأخرى وهذا يؤكد الحاجة الى وجود سياسات بيئية متجانسة للنشاطات الاقتصادية مع العمل على تنسيق هذه السياسات بين الجهات الحكومية المعنية . ومن المتوقع أن تقوم مصلحة الأرصاد وحماية البيئة كجهة مسؤولة عن حماية البيئة بدور بارز في هذا التنسيق ومتابعة تنفيذه خلال خطة التنمية الخامسة وذلك من خلال :

- اعداد مجموعة شاملة من أنظمة البيئة ولوائحها التي تستهدف الحد من تلوث الهواء والماء والأرض ، والتخلص من النفايات الصلبة والسائلة والغازية ، وتنظيم استخدام المواد الكيماوية والمبيدات الحشرية والمواد المشعة وكيفية التخلص منها ، علاوة على القضاء على تلوث الأغذية ومياه الشرب .
- اعتماد نظام لتقويم الآثار البيئية للمشروعات التنموية كافة ، بحيث يكون الحكم على جدوى المشروعات والتصريح باقامتها ليس من خلال أهميتها العمرانية بل من خلال ملاءمتها للبيئة .
- تعزيز القدرات الفنية الخاصة برصد المعلومات اللازمة لتوقع حدوث اضرار على البيئة وتحليلها ، من أجل اتخاذ الاجراءات الوقائية .
- تحديث المسوحات الشاملة التي أجريت لموارد المملكة الطبيعية والبيئية ، بالاضافة الى نظم البيئة الرئيسية والحياة الفطرية .
- تقليل الآثار البيئية السلبية الناجمة عن المواصلات والنقل ولا سيما في المناطق ذوات الكثافة السكانية من خلال تنفيذ معايير ملائمة لعوادم السيارات ، وتحسين كفاءة الوقود ، واستخدام الوقود الخالي من الرصاص ، اضافة الى تنفيذ برامج مطورة لادارة حركة المرور ، والتخطيط العمراني .
- وضع خطط وطنية لاستخدامات الأراضي الزراعية ، والمراعي ، والغابات ، وموارد المياه ، ومراعاة المحافظة على هذه الموارد وحمايتها من التدهور لمصالح الأجيال القادمة .

- اعتماد وسائل للتعاون والتنسيق الفعال بين الأجهزة المعنية بشئون البيئة وحمايتها ، وتعزيز صلاحيات مصلحة الأرصاد وحماية البيئة في هذا الاتجاه .
- التعاون الوثيق مع المنظمات ذوات العلاقة بالبيئة في نطاق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية دول العالم .

البرامج الرئيسية :

من المتوقع تنفيذ السياسات البيئية بواسطة الجهات الحكومية المختلفة وفي هذا المجال ستقوم مصلحة الأرصاد وحماية البيئة ، والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها بتنفيذ بعض البرامج والسياسات التي تشمل :

- مراجعة ووضع مجموعة شاملة من مقاييس ومعايير البيئة ومكافحة التلوث الواجب الالتزام بها في قطاعات المجتمع كافة .
- مراقبة مؤشرات البيئة بما فيها مستويات التلوث ورصدها .
- استكمال انشاء قاعدة شاملة للمعلومات في مجال البيئة بالمملكة .
- تكثيف حملات التوعية والتثقيف بالبيئة والمحافظة على الحياة الفطرية .
- تحسين نطاق نظام المعلومات المناخية ، وخدماته ، وتوسعته .
- استكمال انشاء شبكة محميات الحياة الفطرية ، وتطوير مركزين رئيسيين لأبحاث الحياة الفطرية .

٥/٤/١٥ نظرة الى المستقبل :

ان ادراك أهداف التنمية الأساسية لن يكون الا بتحقيق الاستراتيجية للتنمية بعيدة المدى في مجال البيئة حتى تصبح نوعية الحياة بأبعادها الثقافية ، والروحية ، والبيئية ، والترويحية المعيار الحقيقي لأهمية الانجاز وتنميته بدلا من اقتناء الماديات .

ومن هذا المنطلق ينبغي توجيه عمليتي '' الانتاج'' و '' الاستهلاك'' في المجتمع نحو المحافظة على الموارد واعادة استخدامها بعيداً عن الاسراف والتبذير . وعليه فان بعض أساليب الحياة والمعيشة في حاجة لاعادة النظر في المدى البعيد ، بحكم أن هذا التغيير ينسجم مع تعاليم الشريعة الاسلامية ومن الامور الأساسية في تطبيقها .. وهذا يوجب أن تهدف السياسات الاجتماعية الى تحقيق المستوى الذي يضمن مشاركة المجتمع السعودي بكامله في النشاطات الانسانية ذوات الجوانب غير المادية للتنمية التي تمثل الحد الأعلى من مستوى العطاء الانساني مثل الثقافة ، والتعليم ، والترويح ، والرياضة ، والفنون .

والمملكة كجزء من العالم الذي يشهد في الوقت الحاضر وعيا ثقافيا واقتصاديا وسياسيا جديدا تعطي الطبيعة والبيئة اهتماما بالغا في الحماية والحفاظ عليها بحيث أصبح هذا الاتجاه له تأثير مباشر على التفكير ونمط الحياة بين مواطنيها .. وهو توجه يتفق والتراث الحضاري وتسعى اليه خطط التنمية الوطنية في المملكة لكونها رائدة في ادراج مباديء الوعي بالبيئة .. كما انها نظرة متفائلة لاستمرار هذا المنهاج في المستقبل باذن الله لما فيه من مصلحة للوطن والمواطنين على حد سواء .

٦/٤/١٥ الاعتمادات المالية * :

يوضح **الجدول (٦/١٥)** الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع البيئة خلال خطة التنمية الخامسة :

جـــدول (٦/١٥)
الاعتمادات المالية لقطاع البيئة
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهـــة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمـالي
مصلحة الأرصاد وحماية البيئـــة	٤٢٢	٣٥٥	١٩٧	٩٧٤
المجمـــوع	**٤٢٢**	**٣٥٥**	**١٩٧**	**٩٧٤**

* لا يتضمن الجدول المشروعات البيئية التى تتولاها الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها والجهات الحكومية الأخرى .

الفصـل السادس عشر

ادارة خطة التنمية وتنفيذها

١٦ — ادارة خطة التنمية وتنفيذها :

يتضمن هذا الفصل وصفا لنظام التخطيط في المملكة العربية السعودية ، ومرتكزاته في خطة التنمية الخامسة ، كما يلخص المنهج الأساسي والمهام الرئيسية لادارة الخطة وتنفيذها .

١/١٦ نظام التخطيط :

يتميز نظام التخطيط في المملكة عن غيره من نظم التخطيط في العالم ، باستناد فلسفته الى المباديء والقيم الاسلامية ، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن اطار اقتصاد السوق الحر .

ويشتمل نظام التخطيط على أربع مهام رئيسية :

— توفير تصور متسق بعيد المدى لتوجيه عملية التنمية .

— ايجاد اطار تنظيمي لتنسيق جهود التنمية في القطاعين الحكومي والخاص لاحداث تغيير البنية الاقتصادية وتوجيه ذلك التغيير .

— توجيه الموارد الحكومية لتحقيق أهداف التنمية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني وضمان تأمين الخدمات العامة الضرورية .

— دعم ادارة الاقتصاد الوطني من خلال المراجعات الدورية ، والاستعداد لمواجهة ما يستجد من ظروف قد تؤثر على عملية التنمية .

وتتضمن العناصر الرئيسية لنظام التخطيط :

★ استراتيجية التنمية الوطنية التي تحدد الأهداف بعيدة المدى والأسس الاستراتيجية للتنمية .

★ خطط التنمية الخمسية والتي يتم اعدادها وفقا لاستراتيجية التنمية الوطنية ، وتتكون من :

— وثيقة الخطة وفيها يتم ، تحديد الأهداف والسياسات ومعدلات النمو المستهدفة على مستوى الاقتصاد الوطني والقطاعات خلال فترة الخطة .

— الخطط التشغيلية التفصيلية لكل جهة من الجهات الحكومية ، ويتم فيها تحديد السياسات والأهداف العامة والمحددة وتحليل الاحتياجات والقضايا الأساسية ، والبرامج ، وتحديد المتطلبات المالية ، والجدول الزمني للتنفيذ .

— تقارير الامارات ، ويتم فيها دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ، وتحديد الاحتياجات المستقبلية للتنمية لكل امارة .

— قضايا القطاع الخاص حيث تحدد الخطة اطار العمل الاقتصادي والتنظيمي للنشاط الخاص ، مع توفير البيانات عن المجالات المطلوب مساهمة الاستثمار الخاص فيها ، وعن اتجاهات مسار

التنمية الاقتصادية ، وعن السياسات والأنظمة الحكومية التي يمكن أن تؤثر في فرص العمل المطروحة أمام القطاع الخاص ، وبما يدعم نشاطه .

— ادارة تنفيذ الخطة ، وتتضمن اعداد تقارير المتابعة السنوية وتقديمها لمجلس الوزراء ، والاستمرار في متابعة الأداء في ظل الظروف المستجدة وتقويمه ومراجعته . حيث تشكل هذه النشاطات أحد العناصر الحيوية لادارة التنمية بكفاءة وفاعلية عالية .

ومع أن كافة الجهات الحكومية تشارك في عملية التخطيط فان الدور الأساسي قد أسند لوزارة التخطيط ، لتكون مسؤولة عن الاعداد والتنسيق والمتابعة والتقويم لمهام تنفيذ خطط التنمية .

وتتولى الجهات الحكومية المختلفة بالاضافة الى مسؤوليتها عن تحضير خططها التشغيلية الخمسية بالتنسيق التام مع وزارة التخطيط ، تنفيذ خططها حسب الجدول الزمني المحدد لذلك .

٢/١٦ تغير مرتكزات التخطيط في خطة التنمية الخامسة :

تمثل خطة التنمية الخامسة بداية مرحلة جديدة من التنمية ، حيث كانت قد بدأت عملية تنويع القاعدة الاقتصادية واعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ، وذلك بعد أن اكتملت ولدرجة كبيرة تجهيزاته الأساسية ، وأمكن تأمين مستويات معيشية عالية لمواطنيها مع الارتقاء في نوعية الحياة بصفة عامة ، كما تطورت واستقرت معظم الأطر التنظيمية اللازمة للتنمية . وأصبح القطاع الخاص بمؤسساته القوية مهيئا للقيام بالكثير من المهام التي كانت تضطلع بها الجهات الحكومية من قبل ، ذلك لأن القطاع الخاص اكتسب مهارة فائقة نتيجة للدعم الذي وفرته الدولة له في الماضي . واستنادا لهذه المرتكزات فيما تحقق ، واستجابة لهذه التوجهات الجديدة فان تركيز التخطيط في الوقت الراهن ينصب على نقاط الالتقاء بين دور كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص في عملية التنمية ، مع اعطاء أولوية في الوقت نفسه للقطاع الخاص ، كما سيتم التركيز على تحديث السياسات والجوانب التنظيمية اللازمة لتنويع القاعدة الاقتصادية ، بالاضافة الى توخي المرونة في تخصيص اعتماد نفقات الجهات التنموية في نطاق هياكل ومكونات البرامج المعتمدة ، والسعي الى تحسين كفاءة استغلال الموارد المتاحة . وتهدف عملية التخطيط في هذه المرحلة الجديدة الى جعل نمو الاقتصاد الوطني أقل تأثيرا بحجم وتوزيع النفقات الحكومية . وبالتالي فان اتجاه استثمارات القطاع الخاص ومداها سيؤثران على نحو متزايد في شكل الاقتصاد الوطني مستقبلا .

١/٢/١٦ دعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني :

ستؤدي رغبة القطاع الخاص واستعداده لتولي دور ريادي في عملية التنمية الاقتصادية بدرجة كبيرة ، الى الاسهام في تحقيق أهداف خطة التنمية الخامسة .

لذلك فقد التزمت الحكومة باعداد وتهيئة الظروف الايجابية لتسهيل نمو وتطور قطاع خاص أكثر فعالية وتنوعا في نشاطه وسيتحقق ذلك من خلال سياسات وحوافز تشجيعية متعددة ومتنوعة ، كما ستقوم الحكومة باتباع وسائل وطرق تنظيمية جديدة لدعم اهتمامات القطاع الخاص . وفي هذا الصدد ، فان ضمان دقة تنفيذ الاجراءات والتدابير الاقتصادية والأطر التنظيمية ، يمثل هدفا تخطيطيا هاما من أهداف خطة التنمية الخامسة .

٢/٢/١٦ التخطيط التأشيرى واستمرارية منهج البرامج :

ركزت خطة التنمية الرابعة على منهجية الانفاق على أساس أسلوب البرامج لتوفير هيكل وظيفي متجانس لأوجه نشاط الجهات التنموية . وقد اقتضى هذا المنهج ضرورة التزام الجهات بالاعتمادات المخصصة لكل برنامج ، مع زيادة مستوى المرونة في ادارة كل برنامج .

وقد ترتب على هذا التعديل الانتقال من التركيز على المشاريع الى التركيز على البرامج ومن بنود انفاق فردية الى هيكل الانفاق ، ومن الالتزام بتنفيذ المشروعات الى المسئولية عن تنظيم أولويات وتركيب الانفاق ، كل ذلك ضمن اطار القطاع ككل وليس على مستوى الجهة فحسب .

ان استمرارية منهجية البرامج في توزيع النفقات على الجهات الحكومية التنموية يمثل أحد محاور منهجية خطة التنمية الخامسة ، كذلك فان هيكلة البرامج وتخصيص الانفاق لكل برنامج من برامج الجهات على حدة ، تشكل قاعدة أساسية وهامة لمراقبة وتنفيذ خطة التنمية الخامسة .

أما بالنسبة للقطاع الخاص ، فقد انتهجت خطة التنمية الخامسة أسلوب التخطيط التأشيري ، ويتضمن هذا :

أولاً : توضيح توجهات الدولة التنموية بحسب القطاعات .

ثانياً : تحديد حجم مكونات اجمالي المتطلبات الاستثمارية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية وتركيبها ، مع تحديد مساهمة القطاع الخاص الممكنة في اجمالي الاستثمارات .

ثالثاً : توفير بيئة ايجابية للاستثمار ، من خلال اتباع استراتيجية للانفاق الحكومي تتمتع بالثبات في القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني ، واجراء التغييرات التنظيمية اللازمة لتسهيل امكانية التوسع في التمويل الرأسمالي ، المتوسط والطويل الأجل ، هذا بالاضافة الى تنفيذ السياسات الداعمة لزيادة التوسع في الصادرات .

رابعاً : تحديد وتشجيع فرص الاستثمار الكفيلة بتحقيق عوائد مجزية للقطاع الخاص ، والتي تساهم بصورة مباشرة في تحقيق معدلات متزايدة للنمو ، كما تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية المستهدفة في خطة التنمية الخامسة .

٣/٢/١٦ مرونة التخطيط والتنفيذ :

تأثر تنفيذ خطط التنمية السابقة — ولا سيما خطة التنمية الرابعة — ببعض التطورات الدولية . وعلى الرغم من أن الخطة قد وضعت في الحسبان مثل هذه المشكلات ، وتضمنت سياسات محددة لتخفيف وطأة التقلبات في الظروف الاقتصادية الدولية ، فانه يظل من المتعذر توقع درجة التغيرات التي تطرأ نتيجة لهذه العوامل الخارجية أو معرفتها المسبقة ، فضلا عن صعوبة الحد بصورة كاملة من تأثيرها ، الأمر الذي يؤكد على ضرورة أن يكون التخطيط مهمة مستمرة ، ومرنة .

ولذلك فان خطة التنمية الخامسة تأخذ بمبدأ التخطيط لمواجهة الطواريء التي قد تحدث خلال فترة الخطة ، بالاضافة الى اجراء مراجعة شاملة للخطة في منتصف فترتها كجزء من نشاطات وزارة التخطيط والمتعلقة بادارة ومراقبة تنفيذ الخطة .

٣/١٦ ادارة تنفيذ الخطة :

تعد مهمة ادارة تنفيذ الخطة جزءا لا يتجزأ من نظام التخطيط ، حيث يتعذر بدونها تحقيق أهداف الخطة بكفاءة وفعالية ، ومن بين عناصر تلك المهمة التنسيق بين اعداد وتحضير الميزانية السنوية للدولة وبين مكونات الخطة وهو ما أصبح أكثر أهمية والحاحا من ذي قبل . يضاف الى ذلك أن التركيز المضاعف في منهجية خطة التنمية الخامسة على تحديث وتوجيه السياسات والتطور التنظيمي ، مع توخي المرونة في توزيع الموارد ، اقتضى ضرورة تبني منهج أكثر شمولا وفاعلية لادارة تنفيذ خطة التنمية الخامسة .

وتقع مسؤولية تنفيذ الخطة على عاتق كافة الجهات الحكومية وكذلك على عاتق القطاع الخاص . بيد أن وزارة التخطيط تضطلع بالمسؤولية النهائية فيما يتعلق بتنسيق عملية التنمية وادارة تنفيذ الخطة . ولكي يتسنى القيام بهذا الدور فسوف تتبنى وزارة التخطيط منهجا متعدد الجوانب يضمن الاستمرارية في مراقبة السياسات وبرامج التنمية وتقويمها وتحليلها وتنفيذها ، وكذلك تقويم أثر تلك السياسات والبرامج في تحقيق أهداف الخطة ومدى فاعليتها ، هذا الى جانب رصد التطورات الجديدة ومراقبتها وتحديد مضامينها وتأثيراتها بالنسبة للخطة ، بالاضافة الى احاطة القطاعين الحكومي والخاص ، بشكل منتظم ، بتفاعلات تنفيذ سياسات الخطة وبرامجها ، وما يطرأ من ظروف .

١/٣/١٦ دور وزارة التخطيط :

تشمل مهام وزارة التخطيط فيما يتصل بالادارة والتنسيق لعملية تنفيذ خطة التنمية الخامسة النشاطات الرئيسية الآتية التي تتضمن أيضا الدور الملائم الذي ستضطلع به مختلف جهات القطاع الحكومي .

المتابعة والتقويم :

تعنى عملية المتابعة بصورة رئيسية بتقويم سير العمل في تنفيذ الخطة وتحديد الآثار المتوقعة والآثار الخارجية غير المتوقعة ، اضافة الى نواحي التأخير والخروج عن مسارات الخطة ، لذا فانها تشتمل على مجموعة من النشاطات المتواصلة والمرتبطة بعضها مع بعض أكثر من كونها تحديدا مسبقا وتسجيلا سلبيا للأحداث ، وفي هـذا الاطـار ، فـان العناصر الرئيسية التي تشكل منهج الـوزارة للمتابعـة والتقويم ستكون عـلى النحـو الآتي :

- ضمان تحقيق برامج التنمية وسياساتها بفعالية وتطابقها مع الأهداف الاستراتيجية للخطة .
- تقويم تنفيذ السياسات ذات الصلة حتى يتسنى وضع بدائل لها كلما كان ذلك ملائما أو مطلوبا .
- تقويم آثار برامج التنمية وفعاليتها من أجل تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهداف التنمية ، اضافة الى تقويم آثار البرامج وتحسين تطابقها مع أهداف الخطة ، وذلك من خلال اجراء دراسات تحليلية والقيام بزيارات ميدانية .
- تحسين مدخلات الوزارة من قرارات تخصيص الموارد وفقا لما تسفر عنه عمليات تقويم الاستغلال الفعال للموارد حتى يتسنى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة.
- تعزيز المعلومات المتوفرة لدى المسئولين الذين يقومون باتخاذ القرارات من اجل الحد من الخروج عن مسارات الخطة اضافة الى تحديد المعوقات المتعلقة بتنفيذها .

ولكي يتسنى القيام بعملية المتابعة خلال خطة التنمية الخامسة ، ستقوم وزارة التخطيط بالتعاون مع الجهات المعنية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من اصدار خطة التنمية الخامسة ، باعداد '' جدول أعمال للمتابعة'' أو برنامج العمل وطريقة المتابعة التي سيتم اتباعها . وفي هذا الصدد ، ستقوم الوزارة بتحديد السياسات والبرامج والاجراءات التنظيمية لكل وزارة/جهة ، خاصة السياسات والبرامج المتميزة بروابطها وتداخلها مع مختلف القطاعات والتي يعد تنفيذها في الوقت المناسب أمرا حيويا لتحقيق أهداف خطة التنمية الخامسة . اضافة الى ذلك ، يعد '' جدول الأعمال'' المذكور بمثابة الاطار العام لمراقبة الجهود التي تبذلها الجهات المسئولة عن تنفيذ البنود الواردة فيه وتنسيقها ، فضلا عن تقويم آثار هذه الجهود وفعاليتها في تحقيق أهداف خطة التنمية الخامسة .

سيتم دعم خبرة الوزارة وتعزيز قدراتها في مجالات المراجعة والتحليل والتقويم للسياسات والبرامج ، وذلك من اجل تنفيذ المهام المذكورة أعلاه .

التنسيق بين خطة التنمية والتحضير السنوي للميزانية :

تعد عملية الاتساق والانسجام بين الخطة وعمليات تحضير الميزانية من أهم أسباب نجاح تنفيذ الخطة ويتحقق حاليا ذلك من خلال مشاركة وزارة التخطيط المحدودة في عملية وضع الميزانية . وسيتم خلال خطة

التنمية الخامسة العمل على زيادة فعالية وزارة التخطيط في عملية التحضير للميزانية العامة للدولة .. وسيبقى هذا عنصرا هاما من عناصر تنفيذ الخطة ، لضمان مواءمة الانفاق الحكومي وهيكل البرامج المدرجة واولوياتها في الخطة لكل جهة حكومية ، والتأكد من مطابقة تركيب اعتمادات الميزانية من حيث النفقات المتكررة ونفقات المشاريع ، والتي تشكل عنصراً مهماً في تحقيق التوازن الأمثل بين استثمارات القطاعين الحكومي والخاص ، مع الأهداف المحددة بهذا الصدد في الخطة .

المراجعة الدورية للخطة :

تفاديا لآثار التقلبات التي قد تطرأ على الاقتصاد الوطني وضمان المحافظة على توجهات استراتيجية خطة التنمية الخامسة ستعمل وزارة التخطيط على اتخاذ الخطوات الآتية :

- متابعة الانجازات المتحققه ومراجعتها على صعيد معالجة القضايا الرئيسية الواردة في الخطة ، وتحديد القضايا الحيوية التي قد تبرز كنتيجة للتغير في الظروف المحيطة .
- متابعة تأثير التغيرات الاقتصادية الجديدة في المحيط الدولي على الخطة وتقويمها ، والقيام بمراجعات دورية لدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية ، كجزء من نشاطات الوزارة في مجال التخطيط للطوارىء ، علاوة على ادخال تعديلات ملائمة على الخطة اذا دعت الضرورة الى ذلك ، على أن يتم رصد نتائج هذه المراجعات في '' تقرير المراجعة السنوي'' .
- مراجعة شاملة للخطة في منتصف فترتها تتضمن تقويم الجهود المبذولة لتنفيذها ، مع ضمان تكيف الخطة مع الظروف السائدة ، وذلك قبل نهاية السنة الثالثة من فترة الخطة .

وستنهض وزارة التخطيط بمسؤولية أعمال المراجعة والتقويم السالفة بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية ، كما ستزود الوزارة الجهات بالنتائج التي تتوصل اليها ، من اجل تسهيل المهام المنوطة بها في مجال ادارة تنفيذ الخطة ، فضلا عن نشاطاتها المتعلقة بالتخطيط واعداد الميزانية السنوية والمتابعة .

تبادل المشورة بين القطاعين الحكومي والخاص :

على ضوء الاهتمام الكبير الذي توليه خطة التنمية الخامسة لدور القطاع الخاص ومهامه في الاقتصاد الوطني فان تحقيق أهداف خطة التنمية الخامسة يتطلب المزيد من التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ، وتوفر المعلومات والتحليلات الدقيقة حول أداء مختلف القطاعات والاقتصاد الوطني ككل . وسوف يتحقق ذلك عن طريق تقوية وتنويع الآليات والأساليب المتوفرة للتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص ، وسيكون لعنصر المتابعة والتقويم المستمرين دور كبير في انجاح دور القطاع الخاص ، وبالاضافة الى ذلك فانه سيتم النظر في انشاء إدارة للقطاع الخاص . ومن المقترح أن توفر هذه الادارة قناة للتشاور بين

الحكومة والقطاع الخاص ، ومجالا للتفاعل البناء بينهما ، وتبادل المعرفة عن مدى تأثير برامج التنمية وفعاليتها . وستعمل الادارة أيضاً على رعاية البحوث المتعلقة بقضايا القطاع الخاص التي تتطلب تعاون أكثر من وزارة أو جهة حكومية ، واتخاذ المبادرات اللازمة لتنمية القطاع الخاص .

ومن المتوقع أن تقوم الادارة باجراء بعض الدراسات والتحليلات اللازمة لتحقيق أهدافها إضافة الى ذلك ستكون الادارة نقطة الارتكاز لتطوير وتوزيع المعلومات الضرورية والملائمة ذات العلاقة بالقضايا الاستراتيجية ، التي تؤثر على فعاليات القطاع الخاص ونشاطاتها .

التصورات بعيدة المدى :

لتوفير اطار عام بعيد المدى لادارة تنفيذ الخطة ونشاطات التخطيط المستقبلية ، ستقوم وزارة التخطيط بتحديث تصورات التنمية بعيدة المدى (**٢٠ سنة**) في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الوطني ، من اجل تحديد احتياجاتها التنموية وتسهيل عملية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى ورسم السياسات اللازمة لذلك . ويتطلب هذا أن تؤدي وزارة التخطيط عملها لانها محور مؤسسات الدولة للتحليل الاستراتيجي بعيد المدى ، ووضع السياسات ، كما يتطلب أن تقوم الجهات التنموية بتنسيق نشاطاتها في متابعة الخطة ، وفي اعداد الميزانية ، مع نشاط وزارة التخطيط الخاص بالتصور الاستراتيجي .

٢/٣/١٦ قاعدة البيانات ونظم المعلومات :

ستقوم كل من وزارة التخطيط والمؤسسات التنموية بتطوير قواعد بيانات ونظم معلومات ادارية ملائمة وذلك من اجل تعزيز ادارة النشاطات المتعلقة بتنفيذ الخطة . فبالاضافة الى توسيع قاعدة البيانات ونظم المعلومات ومراجعة السياسات والبرامج وتنمية القدرات التحليلية لديها ، فان وزارة التخطيط سوف تقوم بمتابعة دؤوبة للجهات ذات العلاقة لتحسين طبيعة ومجال البيانات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي تعد مطلبا أساسيا للتخطيط الفعال .

وبالمثل ، ستقوم الجهات التنموية بتعزيز قواعد البيانات ونظم المعلومات الادارية الخاصة بها لمقابلة احتياجات متخذي القرارات لديها ، بالاضافة الى تزويد وزارة التخطيط بالمعلومات والتحليلات اللازمة لمراقبة تنفيذ الخطة وتقويمها .

٣/٣/١٦ القطاع الخاص وتنفيذ الخطة :

يتوقف تحقيق أهداف النمو لخطة التنمية الخامسة ، الى حد كبير ، على قيام القطاع الخاص بالدور المنوط به في التنمية الاقتصادية للمملكة . وتدريجيا ، سيكون القطاع الخاص ، من خلال استثماراته في القطاعات الانتاجية ، أساسا في تحديد طبيعة واتجاهات التنمية الاقتصادية ، وستعمل الحكومة ، من جانبها ، على توفير الظروف الايجابية

من خلال سلسلة واسعة من السياسات العامة والحوافز لدعم دوره في تنويع القاعدة الاقتصادية . من ذلك توظيف مواردها المالية والمعلومات المتاحة لديها لتشجيع نمو القطاع الخاص ، الى جانب ايجاد آليات وأساليب لزيادة تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التخطيط الحكومية .

ان أمام القطاع الخاص الآن دورا هاما وموسعا للاسهام في التنمية الوطنية في الوقت الحاضر ، كما أن التزام الدولة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن اطار مبدأ الاقتصاد الحر ، مع تقديم العديد من الحوافز للقطاع الخاص ، يجعل من الاقتصاد السعودي مجالا خصبا وجذابا لاستثمارات رجال الأعمال .

٤/٣/١٦ تبادل المعلومات والأفكار لعملية التخطيط بعيدة المدى :

تشكل خطة التنمية الخامسة جزءا من العملية المستمرة للتخطيط البعيد المدى في المملكة . وسيتم في أثناء تنفيذ هذه الخطة بدء العمل في اعداد الاستراتيجيات للمرحلة التالية من مراحل عملية التخطيط التنموي . فاعداد الآفاق الاقتصادية والاجتماعية ورسم السياسات التنفيذية للتنمية بعيدة المدى (١٥ — ٢٠) سنة يتطلب من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وعلى جميع المستويات كافة جهوداً كبيرة وتعاوناً مستمراً ، ولتبادل المعلومات والأفكار بين هذه الجهات أكبر الأثر في دعم عمليات التخطيط بعيدة المدى وتسهيلها . وسيكون لوزارة التخطيط من خلال أجهزتها المتخصصة في ادارة الخطة والمتمثلة في التقويم للاقتصاد الوطني والدولي والمتابعة الدائمة للتنفيذ سواء كان للمشاريع أم للسياسات أم للقضايا الأساسية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، الدور الكبير في اعداد أطر التنمية بعيدة المدى وآفاقها ووضع الحلول المتسقة مع تلك التصورات .

تـــم
بحمـد الله وعـونـه

طبعة توزع بالمجان وحقوق الطبع
محفوظة لوزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية

مطابع وزارة التخطيط